

# المجلد الأول





## تقديم

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين  
 لاصطفى.. وبعد،،

فإن كتاب "رُوحُ الشَّلَاخِ" من الدراساتِ الحيَّةِ التي أثرت  
 وما زالت في علم "القانون وفلسفته"، وكاتبه أحد الرموز التي كانت لها  
 صولات وجولات في الشرح والنقد والتمحيص.

ومما هو معلوم أن العلامة الكبير، والمترجم العملاق "عادل عمر زعيتر"  
 لا يختار الترجمة إلا لكتب يعم نفعها في شعوب الشرق والغرب، وقد  
 كتب لـ "رُوحُ الشَّلَاخِ" مقدمة أسهب فيها القول محققًا وناقِدًا ومترجمًا.

تحدث عن "مونتسكيو" وبراعته في فكره، ومدح عمله هذا، وعن رأيه في  
 وجوب اختلاف القوانين بما يتفق مع البيئة والمجتمع، وقام بمدحه ومدح  
 كتابه معلنًا أن سفر "مونتسكيو" هذا لم يؤلف في الغرب ما يفوقه، بل هو  
 "أعظم كتاب فرنسي في القرن الثامن عشر".

ونحن نعي جيدًا أن عقيدتنا - نحن المسلمين - تُمجِّدُ كل فكرٍ يخدم تراث  
 الإنسانية، ويعمل أهله على إسعاد البشرية بغض النظر عن عقيدة الكاتب  
 وهويته، فالحضارات الحقَّة تتكامل ولا تتصادم، وهذا ما أشار إليه العلامة  
 "زعيتر" في كثير من أعماله المترجمة.

إن كتاب "رُوحُ الشَّلَاخِ" لا يستدعي منَّا الإطالة في التقديم فقد كفانا المرحوم  
 المترجم، وأبان لنا الكثير من جوانب الجدَّة والتقدير للكاتب والكتاب.

فنسأل الله الإثابة والجزاء الحسن للعالم الفاقه والمترجم الأديب الأستاذ  
 المرحوم "عادل عمر زعيتر" على ما قدمه لقراء العربية من ترجماتٍ أبانت  
 لنا الفكر الآخر، وعلمتنا أن التعصب للرأي الواحد لا يقره صحيح الدين، وأن  
 العوامل المشتركة بين الجنس البشري تقرب المسافات لاسيما وأنا أحوج  
 ما نكون إليها في عالمنا المعاصر.

سائلين الله للهداية والرشاد إنه ولي ذلك والقادر عليه

عادل عبد المنعم أبو العباس



## مقدمة المترجم

أقدم ترجمة «رُوح السَّلَاحِ»<sup>(١)</sup> لمُونْتِسْكِو..

في اليوم الثامن عشر من يناير<sup>(٢)</sup> سنة ١٦٨٩ وُلِدَ بارون دُو لَابْرِيد ودو مُونْتِسْكِو، شارل لويس دُو سِكونْدَا، وكانت ولادته في قصر لَابْرِيد الذي لا يزال قائمًا بعيدًا من بُورْدُو نحو عشرة أميال.

وكان اسمُ أبيه جاك دُو سِكونْدَا، وكان اسمُ أمِّه فرنسواز دُو بِنِيل، وقد جاءت أمُّه العسْكَونية الإنجليزية هذه بلا بْرِيدَ صِدَاقًا لرجل الحرس المَلَكِيّ أبيه ذاك، لأبيه الذي هو من بيتِ صالح غير بالغ القَدَم، لأبيه الذي هو من بيتِ ترجِعْ أهميُّته إلى القرن السادس عشر، وقد كان آله من أهل القضاء إجمالًا، فقام بالقضاء جَدُّه وعمُّه في برلمان<sup>(٣)</sup> بُورْدُو، والقضاء هو ما وَصَلَ به حياته.

وعُرِفَ شارل لويسُ في صباه بمسيو دُولَابْرِيد، وماتت أمه حين كان في السابعة من سنه، فلما بَلَغَ الحادية عشرة أُدْخِلَ إلى مدرسة أوزا تُو زِيان بجويلي حيث مَكَثَ خمسَ سنين وحيث ظَهَرَ مَيْلُهُ إلى التاريخ، ثم تَخَرَّجَ في بُورْدُو، ولم يكن أبوه لِيُثَبِّطَهُ عن عزمه، وكان أبوه يُتَابِعُهُ على سِيرِهِ، وَبِتَوَفَّى أبوه في سنة ١٧١٣، وَيَمُضِي على وَفَاتِهِ عامٌ فيُقْبِلُ ابنه الشَّابُّ قاضيًا في برلمان بُورْدُو ذلك.

وَيَمُرُّ عامٌ على ذلك فينزُوجُ مسيو دُو لَابْرِيد ابنةً فارسِ نبيلٍ في منظمة سان لويس اسمها حَنَّةَ لَزِيغ، وقد كانت برُوتستانيةً غيرَ مثقفةٍ فعاش معها على وئام مع عدم حُبِّ.. وقد رُزِقَ منها ابناً وابنتين.

وَيَمُوتُ عمُّه جان بائْتِسْت دو سِكونْدَا في سنة ١٧١٦ فَيَرِثُهُ رئيسًا لتلك المحكمة مع ثروته، وَيَرِثُ لَقْبَهُ دو مُونْتِسْكِو، ويقوم بواجباته خيرَ قيام، ثم يَغْتَرِبُهُ سَأَمٌ فَيَتْرُكُ عمله حينما يَتَمَثَّلُ له سُخْرَةٌ.

وما كان يساوره من وَاَلَعٍ بالمباحث التاريخية والذَّرَاسَاتِ القديمة يُفَسِّرُ رغبته الشديدة في الانتساب إلى الأكاديمية الرَّجُوية<sup>(٤)</sup> الجديدة التي أنشئت في بُورْدُو حيث قُبِلَ في أبريل<sup>(٥)</sup> من سنة ١٧١٦، وحيث تَلَا بعد قبوله بأسبوعين «بحته حَوْلَ سياسة الرومان في الدِّين».

وما كانت رئاسته لبرلمان بُورْدُو مدة اثنتي عشرة سنةً لَتُضْرِفَهُ عن العمل في الحقل الأدبي

(١) الشرائع هنا هي القوانين في أوسع معانيها.

(٢) كانون الثاني.

(٥) نيسان.

(٤) Provincial.

(٣) كان يطلق اسم البرلمان على ديوان القضاء الأعلى في ذلك الحين.

والعلميِّ، فقد أخرج في سنة ١٧٢١ كتاب «الرسائل الفارسية» الذي تمَّ له من النجاح وحُسن القبول ما هو معروفٌ في عالم العلم، وقد طُبِعَ هذا الكتاب أربعَ مراتٍ في عامه الأول من غير ذكر اسمه عليه، وهذا الكتابُ جامعٌ لسلسلةٍ من الرسائل أرسلها إلى صديق له رجلٌ فارسيٌّ وهميٌّ قَصَدَ أوربةَ سائحًا فَرَاحَ ينتقد فيها الأوضاعَ الاجتماعية والسياسية والدينية بأسلوبٍ ساخرٍ لاذعٍ، ثم قَلَّ تداول الناس لهذا الكتاب عن حظِّ حكوميٍّ ومَنعٍ كَنَسِيٍّ كما قيل، ومن التَّجَنِّي قولٌ فُولْيِيرٍ عن هذا الكتاب: «إنه بَهْرَجٌ يستطيع كلُّ واحد أن يضع مثله»، فلم يكن من السهل على فُولْيِيرٍ إبداعَ مثله، وكان يتعذَّرُ على غيره في ذلك الزمن إخراجَ نظيره.

وقد أمكن مُونْتِسْكيُو أن يَظْهَر رجلاً كبيرًا في بُوزْدُو حتى ذلك الحين، فلما طَهَّرَت «الرسائل الفارسية» لاقت إقبالًا في المجتمع الباريسيِّ، ولما قَصَدَ باريسَ بعد ذلك رَحَّبَت به هذه العاصمة، وأخَذَ يتردد إلى نادي «الأنْتِرْسُول» المشهور حيث اشْتَرَكَ في مناقشاته ودراساته مقدِّمًا، ويُبْرِجِحُ أنه تَلَى على هذا النادي، في سنة ١٧٢٢، كتاب «محاورة بين سبيلًا وأوكرات» الذي بيَّن فيه سلوك سبيلًا السياسيِّ وأسبابَ تَنْزَلِ هذا الطاغية عن سلطانه، ومن هذا الكتاب أبْصَرَ مقدارُ ما يُنْتَظَرُ منه في ميدانِ الجِدِّ.

ولم يَتَوَرَّعَ مُونْتِسْكيُو، مع ذلك، من وَضَعِ كتاب «معبَد غنيد» ونَشَرَه في سنة ١٧٢٥ إرضاءً لِعُشْرَاءِ أخت دوك دُوبوربون، الأنسة كليرمون، التي كانت حسيبةً باهرةً الجمال معبودةً المجتمع، فلم يَحُلْ كتابه هذا من خِفَّةٍ وتحلُّلٍ.

وينطوي قبوله عضوًا في الأكاديمية الفرنسية على فصلٍ محزن، ففي سنة ١٧٢٥ يُنْتَخَبُ عضوًا في هذه الأكاديمية، ولكن الملك يَؤْفِضُ ذلك بناءً على تقرير وزيره الكردينال فلوري واستنادًا إلى المبدئ المُهْمَل في ذلك الوقت والذي يَشْتَرطُ كونَ العضو مقيمًا بباريس، وبهذا يُلغَى الانتخاب.

ولم يَفُلْ ذلك عَزَمَ مُونْتِسْكيُو، فقد رأى أن يَزُوِيَ ظَمَاهُ إلى العلم والأدب فَصَغَّرَ في عينه مَنْصِبَهُ الكبير تحقيقًا لغايةٍ دونها أعظمُ الغايات فباع هذا المنصبَ الموروث في سنة ١٧٢٦ على أن يعود إلى ابنه بعد موته، ومن المحتمل أن كان هذا البيعُ عن شوقٍ إلى مجتمع باريس، أو عن طموحٍ إلى انتخابه عضوًا في الأكاديمية الفرنسية، أو عن رغبةٍ في مسابرة الحركة العلمية والأدبية بباريس، أو عن هذا كله.

ومهما يكن من أمرٍ فقد غادر مُونْتِسْكيُو مدينةَ بُوزْدُو ليعيش في العاصمة، وذلك مع قضاء ستة أشهرٍ من كلِّ سنةٍ في لايريد.

وبذلك يزول المانع من قبوله عضوًا في الأكاديمية الفرنسية، ويُبْحَثُ في الأمر وتُلْتَمَسَ المخارج وتُبَدَّلُ جُهودًا نفعًا لمُونْتِسْكيُو، غير أنه يُزَعَمُ إخراجَ مونْتِسْكيُو طبعةً خاصةً من «الرسائل الفارسية» مشتملةً على تغييرٍ وتبديلٍ وتحويلٍ، ولم يَغْدُ هذا حدَّ الخرافة، ولم يَحُلْ هذا دون إنصات الوزير فلوري للمؤلف معترِّدًا عن نشره كتابًا من غير ذكرٍ لاسمه بسبب مَنْصِبِهِ

القضائي الذي يَمَنَع من ذلك، ويُسَوِّى الأمر وتُدَلِّل الصَّعَاب بعد أخذ الوزير كفالةً ويُرَفَع الحَظْرُ ويُدْخَل مُونْتِسْكيو الأكاديمية الفرنسية في ٢٤ من يناير سنة ١٧٢٨.

ولم يَكُنْ مُونْتِسْكيو يُقْبَل في الأكاديمية الفرنسية حتى قام بسياحته في أوروبا مجتمَعًا بالرجال ناظرًا إلى الأمور باحثًا في الدساتير والنُّظُم فطاف في النمسا وهنغاريا، ولم تُيسَّر له رحلة إلى تركيا كما كان ناويًا، ثم انطلق إلى إيطاليا والبندقية حيث أقام نحو عام، ثم توجه إلى إنجلترا بطريق بيمُونْت والرين، وفي إنجلترا لَبِثَ ثمانية عشر شهرًا فأعجب بأخلاق الإنجليز وسياسيتهم كما أعجب بهما فُولْتير، فبَهَرَّتْه حريةُ الناس في الحديث عن مساوئ الحكومة مع بقاء هذه الحكومة، وطاب له خُلُوقُ إنجلترا من معتقل كالباسْتِيل، ولم يَفْتَهُ قَيْدُ تنازع أحزابها ورجالها كتابةً، كما يَتَجَلَّى ذلك في «روح الشرائع».

وقد أحسنت إنجلترا مثواه فاخْتِيَرَ عُضْوًا في الأكاديمية الملكية بلندن، وقد سَجَرَ بما أبصر فيها وبما أوحت إليه من مَنَاحٍ عامة، فعَدَّ النظامَ الإنجليزِيَّ مثالًا للحكومة الصالحة.

ويَعُودُ مُونْتِسْكيو إلى فرنسا، يَعُودُ إلى لاِبْرِيْد، لا إلى باريس، وفي لاِبْرِيْد ما انفكَّ يُفْلِي وَيُنْفَح وَيُعَدِّل وَيُعِيد النظرَ مُهَيِّئًا كتابَه «روح الشرائع» العظيم، ولكنه رأى أن يُمَهِّدَ سبيلَ الانتقال من «الرسائل الفارسية» إلى «روح الشرائع»، وذلك بإخراج كتابٍ أشدَّ حَظْرًا من الأول وأقلَّ قَدْرًا من الثاني، فأصدر في أمستردام، سنة ١٧٣٤، كتابَ «تأملات حَوْلَ أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» خاليًا من اسمه مع أنه كان قد قَدَّمَ نسخةً عنه إلى الأكاديمية الفرنسية، وهذا الكتابُ التاريخيُّ الفلسفيُّ طريفٌ أسلوبًا وتفكيرًا مع صِغَرِ حجم، ولم يؤلَّفَ في ذلك العصر ما يَعْدِلُه اتزانًا وإبداعًا في موضعه، والواقعُ أنه مع «الرسائل الفارسية» إرهابٌ من المؤلفِ مُبَشِّرٌ بكتاب «روح الشرائع» إذا جاز لنا هذا التعبير، فعلى هذه الكتب الثلاثة تقوم شهرة مُونْتِسْكيو.

أَجَلُّ، لم يتفق لكتاب «تأملات حَوْلَ أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» ما اتفق لكتاب «الرسائل الفارسية» من ضوَاء، غير أنه جعل لِمُونْتِسْكيو شهرةً رجلِ الجِدِّ وأوجب تعليقَ أكبرٍ أملٍ على الكتاب العظيم «روح الشرائع» الذي كان تفكيرُه في إخراجِه أمرًا معروفًا، وهذا ما أدَّى إلى تعيينه عضوًا في مجمع العلوم الملكي ببرلين سنة ١٧٤٦.

حَلَّتْ سنة ١٧٤٨، فطُبعَ كتاب «روح الشرائع» في جنيف، وكان عُنوانُه في الطبعة الأولى «روح الشرائع، أو الصلَّة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والدَيانة والتجارة إلخ»، فأضاف المؤلف إلى ذلك: «مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حَوْلَ الموارث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية»، وكتاب «روح الشرائع» مؤلَّفٌ من واحدٍ وثلاثين بابًا مُوزَّعًا بين سنة أجزاء، فيشتمل الجزء الأول على ثمانية أبواب يعالجُ فيما أمرُ القوانين وأشكال الحكومة، ويشتمل الجزء الثاني على خمسة أبواب تعالجُ فيها التدابير العسكرية مع أمور الجباية، ويشتمل الجزء الثالث على ستة أبواب تعالجُ فيها الأوضاع والطبائع واتباعها لأحوال الأقاليم، ويشتمل الجزء الرابع على أربعة أبواب تعالجُ فيها المسائل

الاقتصادية، ويشتمل الجزء الخامس على ثلاثة أبواب تعالج فيها أمور الأديان، ويشتمل الجزء السادس، وهو الأخير، على خمسة أبواب تعالج فيها القوانين الرومانية والفرنسية والإقطاعية، ويُعدُّ البابان الأخيران من هذا الجزء ذيلًا للكتاب، فقد قال مونتسكيو عنهما: «يَشوبُّ كتابي نقصٌ، على ما أعتقد، إذا ما سكتُ عن حادث وَقَعَ في العالم ذات مرة، ولن يَقَع على ما يحتتمل، إذا لم أتكلّم عن تلك القوانين التي رُئيَ ظهورها في أوروبا من غير اتصالٍ بالقوانين التي عُرفَتْ حتى ذلك الحين، عن تلك القوانين التي أدّت إلى ما لا يُحصَى من الخير والشرِّ. والتي أدت إلى النظام مع ميلٍ إلى الفوضى، وإلى الفوضى مع ميلٍ إلى النظام والانسجام.. ومنظرُ القوانين الإقطاعية جميلٌ، وتنهضُ بلُوطَةً قديمة، وتَرى العين أوراقها من بعيد، وتَدنو العينُ وتُبصر ساقها، ولكنها لا تَرى جذورها مطلقًا، فلائبُدُّ من شَقِّ الأرض لرؤيتها».

وقد يَصْغُ العالم كتابًا واحدًا في حياته، وقد يكتب ذات الكتاب عدّة مرات، وهذا ما صنعه مُونْتِسْكيُو في «روح الشرائع» الذي أخذ يُفكّر في موضوعه منذ شبابه فجمع موادّه مع الزمن، وقابل بينهما وبين الحقيقة في أثناء رحلته، وهو لم ينقطع عن وضع هذا الأثر العظيم قاضيًا وفيلسوفًا، قال فيان: «أُبْصِرَ روح الشرائع» على مقاعد مدرسة الحقوق بپورژدو ورُسمَ في «الرسائل الفارسية» ولُقِّحَ، في رِخَلَاتِ مؤلّفه، وعيّن بِدَوْرٍ «عظمة الرومان»، على أنني أفترضُ انتفاعَ مونتسكيو كثيرًا بسياحاته في وضع كتابه العظيم»، والواقعُ أن مونتسكيو انتفع بالمصادر الشفوية انتفاعه بالمصادر المكتوبة.

وقد تمَّ إعدادُ مونتسكيو لموادِّ «روح الشرائع» الغزيرة سنة ١٧٤٤، حين انزوى في لابريد ليَصْغُ صيغته بلا انقطاع، فلما كانت سنة ١٧٤٧ أمكنه أن يُفكّر في طبعه، ويقول مُونْتِسْكيُو في مقدمة «روح الشرائع»:

«وما أكثرَ ما بدأت هذا الكتاب وتركتُه، وقد تركتُ للرياح ألفَ مرةٍ ما كنت أكتبُ من الأوراق، وكنت أشعرُ بهبوط الأيدي الأبوية في كلِّ يوم، وكنت أسيرُ وراء هدفي من غير وَضْعِ مشروعٍ، وكنت لا أعرف القواعدَ ولا الشواذَّ، وكنت لا أجدُ الحقيقةَ إلَّا لأفقدُها، ولكنني عندما اكتشفتُ مبادئ أتاني كل ما بحثتُ عنه، فأبصرتُ في غضون عشرين عامًا بدءَ كتابي ونموّه وتقدّمه وتماقه».

ومن ثمَّ ترى مقدار ما عانى مُونْتِسْكيُو من تَلَمُّسٍ في الظلام ومن اضطرابٍ بالٍ وريبٍ حَمَلٍ، ومن جمعِ قُصَاصاتٍ بعد انفصالٍ وَضْعًا لها ضِمْنِ نظامٍ وَوَفْقَ مِنْهاجٍ، حتى انتهى كتابُ «روح الشرائع» إلى كماله.

وقد اُخْتلِفَ في أيِّ الموضوعات أهمُّ من غيرها في الكتاب، فرأى بعضهم مباحثَ فصل السلطات ورأى آخرون مباحثَ تأثير الأقاليم ورأى فريقٌ ثالثَ أمور الأديان ورأى فريقٌ رابعٌ مسائل الاقتصاد، فمع ما لكلِّ من هذه الموضوعات الأربعة من أهميةٍ خاصة يَظْهَرُ أن هنالك شبه إجماعٍ على كون مباحث فصل السلطات الثلاث، الاشتراعية والتنفيذية والقضائية، أهمَّ ما في الكتاب، لِمَا كان لها من التأثير البعيد المدى.

يَرَى مونتسكيو أن من التجارب الأزلية كونَ الإنسان ذي السلطان يميل إلى إساءة استعمال سلطانه هذا حتى يَقفَ عند حدِّ، فلا يَقفُ السلطانَ غيرُ السلطان، وعن توازن السلطات الثلاث تنشأ حريةُ الأمة.

ولا مرأه في أن مقت الاستبداد من المشاعر التي كانت تلازم مُونتسكيو، وفي أن هذه المشاعر كانت شائعةً بين أكبر عددٍ من أبناء وطنه نتيجةً لردِّ الفعل الذي عَقَبَ موتَ لويسَ الرابعَ عشر، وفي أن هذا يُحسُّ منذ ظهور «الرسائل الفارسية»، غير أن نصيبَ مُونتسكيو في ردِّ الفعل الشامل ذلك هو وضعه مذهبًا سياسيًا يَجعلُ الاستبدادَ متعذرًا، وهذا المذهبُ هو فصلُ السلطات.

وبالحرية السياسية يتطلَّب العقلُ في الدولة الحسنة التنظيم تحقيقَ مناحي العدل والإنسانية، والعقلُ يَدِينُ الرِّقَّ وإن كان الإقليمُ يقتضيه في بعض البلاد كما يَرَى مُونتسكيو، وداعي الرِّقِّ عنده غيرُ موجودٍ في أوروبا، وفي البلاد الحارَّة أيضًا، فيعتقد عدمَ تَعَدُّرِ العملِ الحُرِّ مطلقًا، والعقلُ يَدِينُ الحربَ عنده، فمما تُؤدي إليه المَلَكِيَّاتُ المقاتلةُ الفاتحةُ هلاكُ شعوبها، والحربُ الدَّفَاعِيَّةُ وحدها هي الموافقةُ للعدلِ والصوابِ، وحقُّ الدفاعِ الشرعيِّ خاصُّ بالدول كما هو خاصُّ بالأفراد، والعقلُ يَدِينُ كلَّ ظلمٍ وقسوةٍ عنده، فهو يَدِينُهُما بالقوانينِ وبتطبيقِ القوانينِ.

ولا أحدَ، كمُونتسكيو، شَهَرَ في القرنِ الثامنِ عشرَ حربًا شعواءً على قسوةِ الاشتراعِ والمرافعاتِ الجنائيةِ، فحَمَلَ على شِدَّةِ العقوباتِ وأثبت أن هذه الشِدَّةُ تَعُدُّو غيرَ مُزهِبةٍ في آخرِ الأمرِ، وأكثرُ العقوباتِ تأثيرًا عنده ما ناسبِ الجرائمِ.

وعند مُونتسكيو أنه لا شيءٌ أشدَّ ضررًا على الجُمهورِ والدولةِ من الإفراطِ في جبايةِ الأموالِ وسوءِ إدارتها، فلا يحقُّ للحكومةِ، مهما كان لونها، أن تطالبِ الأهليينَ بغيرِ المبالغِ التي تقتضيها مصالحُ الدولةِ، ومن سَرِقَةَ أموالِ الشعبِ وزيادةً بؤسه عنده كلُّ جُودٍ من الأميرِ على بطانته مساعِدَةً لها على الانغماسِ في الترفِ، وكلُّ ثروةٍ يَجْمَعها المليونون من ضرائبِ إضافيةٍ يَتَمَكَّنون بها من اقتناصِ مالِ الشعبِ، ولذا وَجَبَ على رجالِ الحكمِ ألا يُفَعِّنوا في إرهابِ الأهليينَ بالضرائبِ الثقيلةِ وأن يَحْرِصوا على إشعارِ الشعبِ العاملِ بأنه يتمتعُ بثمراتِ عمله، فلا يَبْلُغُ الشعبُ من البؤسِ واليأسِ درجةً يَعدِلُ معها عن العملِ.

ويذهب مُونتسكيو إلى ضرورةِ اختلافِ القوانينِ باختلافِ الأقاليمِ والعروقِ والمعتقداتِ والمناحيِ والوسائلِ، فمن قوله: «إن القانونَ على العمومِ هو الموجِبُ البشريُّ ما سيطر على أُممِ الأرضِ طرًّا، ولا ينبغي للقوانينِ السياسيةِ والمدنيةِ في كلِّ أمةٍ أن تكونَ غيرَ الأحوالِ الخاصةِ التي يُطبَّقُ عليها الموجِبُ البشريُّ. ويجب أن تكونَ تلكِ القوانينِ خاصةً بطبيعةِ البلدِ، خاصةً بالإقليمِ الباردِ أو الحارِّ أو المعتدلِ، وبطبيعةِ الأرضِ وموقعها واتساعها، وبجنسِ حياةِ الأُممِ أو الرُّزاعِ أو الصائدينِ أو الرُّعاةِ، ويجب أن تناسبَ درجةَ الحريةِ التي يُفَكِّنُ أن يُبيحها النظامُ، ودينَ الأهليينَ وعواظفهم وغناهم وعددهم وتجارَتهم وطبائعهم ومناهجهم.. وهذا ما أحاولُ

صنعه في هذا الكتاب، فأبحثُ في جميع هذه الصَّلَات، وهي التي يتألف من مجموعها ما يُسَمَّى روح الشرائع».

وُيُنْهَب مونتسكيو في بيان تأثير الإقليم فيذهب إلى أن البرد يساعد على تقدم الصَّنَاعَة ونشوء الشجاعة وأن الحرَّ يُنْمِي الكسل، ويُعْتَرَضُ فُولْتِيَر عليه بالعرب الذين لم يأتوا من الشمال «ففتحوا من البلاد في ثمانين سنةً ما هو أكثر مما مَلَكَتُه الإمبراطورية الرومانية».

وكانت فرنسا في عهدِي لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر تشتمل على كنيسةٍ مرهقة ومملكيةٍ مطلقة، فلم تَدْرِ ما التسامح الديني ولا الحرية السياسية، ولكنها تُضَيِّق بهذا النظام ذُرْعًا، فَتَسُوْدُ في أوائل القرن السابع عشر، بين الطبقات المثقفة على الخصوص، روح معارضة الكنيسة والملكية، ولكن من غير جَهْرٍ بمهاجمة الدين، ولكن مع بثِّ عدم الاكتراث له، ولكن مع وجود ساخطين سياسيين يتذمرون من حكومة الملك، فيظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر مونتسكيو وفولتير، وكلا الاثنين من رجال الطبقات العليا، وكلاهما كان راضيًا بالمجتمع الذي يعيش فيه، فلا يَزْعَبُ في قلبه، وإنما يَطْلُبُ الإصلاح، وكلاهما فُتِنَ بالدستور الإنجليزي، ولا سيما تسامح الإنجليز الديني، وكان الدينُ أَظْهَرَ ما عُيِي به فولتير وإن بحث في السياسة، وكانت السياسة أَظْهَرَ ما عُتِيَ به مونتسكيو وإن بحث في الدين، وكلاهما ناهضَ عدم التسامح في جميع وجوهه، كما ناهضا الاضطهاد والتفتيش والحروب الدينية، وطالب فولتير بإلغاء امتيازات الإكليروس، وطالب مونتسكيو بأن تُكفَّ الكنيسة عن ظُلم مخالفيها ومُنكريها، وبأن يكون الإكليروس أقلَّ ثراءً وأقلَّ سلطانًا.

قال مونتسكيو: «إذا رأت قوانين دولةٍ معاناة أديان كثيرة وجب عليها أن تُلْزَمَ هذه الأديان بالتسامح نحو بعضها بعضًا، ومن المبادئ أن يصبح كل دين مزجورًا جزًا، وذلك أنه إذا استطاع الخروج من دائرة الضغط مصادفةً لم يَلْتَبِثْ أن يهاجم الدين الذي ضغطه عن طغيان، لا عن دين» ومن المفيد، إذن، أن تُطْلَبَ القوانين من هذه الأديان المختلفة ألا يكدر بعضها صفو بعض فضلًا عن عدم تكدير صفو الدولة، ولا يُعَدُّ المواطن مطيعًا للقوانين مطلقًا باقتضاره على عدم تكدير كيان الدولة، بل يجب عليه، أيضًا، ألا يكدر أحدًا من المواطنين أيًا كان».

ويَرَى مونتسكيو أن العقل يَزْجُرُ المشاعر ويسيطر عليها دائمًا، ولم يكن مونتسكيو ثوريًا قَطُّ، وهو لا يَنْفُكُ يوصي بالاعتدال وضبط النفس، وهو يُشِيرُ بإطاعة القوانين، وهو لا يَذْهَبُ إلى نَيْلِ العَدْلِ والتقدم بالقهر والعنف، وهو يُعَوِّلُ على الزمن والعمل الخفي وغير المحسوس وعلى العقل في إصلاح النُظْمِ السياسية والاجتماعية وزيادةِ حاصل العدالة في الأمة، وفي الفوز بالسعادة والرِّخَاءِ، ولا ريب في أنه كثيرُ الحِسَابِ لضعف الناس وشهواتهم، ولكن من غير دُغْرٍ وفُتُوْطٍ، ولم يَفْتَهُ أن الحرية، حتى في البلدان العريقة فيها، تُعَدِّي المصالح الخاصة بوسائل التغلب على العقل والعدل، فمن السهل تحريك شهوات الشعب وصرْفُه عن منافعه الحقيقية وسوقه إلى تركها.

وكتابُ «روح الشرائع» هو سِفْرٌ مُونْتِسْكيُو السِّيَاسِيّ الرّائِع، ولم يُوَلَّف في الغرب ما يفوقه، وهو «أعظم كتاب فرنسيّ في القرن الثامن عشر»، والكتابُ جامعٌ لفلسفة الاشتراَع وحكمة التاريخ والفقه الدستوريّ، وكتابُ «روح الشرائع» سِفْرٌ تحليليّ أمكن تعديلُ بعض جزئياته، ولكنه ظلّ قائمًا في مجموعته، وهو في موضوعه أكثرُ الكتب تأثيرًا في الأزمنة التي جاءت بعده، ولم يَظْهَر مثلُ واضعه كاتبٌ مثَل في التاريخ السِّيَاسِيّ دورًا مهمًّا، فقد استوحته دساتير فرنسا منذ ذَرَقَن الثورة الفرنسية، وكان له الأثرُ البالغ في وضع دساتير العالم حتى يومنا هذا، ومن الواضح انتقالُ الدساتير الأمريكيّة لمبادئه في فصل السلطات على الخصوص، وكتابُ «روح الشرائع» هو الأثرُ الذي عُدَّ به مونْتِسْكيُو واضع علم السياسة وعلم الاجتماع في الغرب.

وقد أُلْمِعنا إلى وجوب البحث عن صَمَان الحرية والسلامة في فصل السلطات، وهذا هو المذهب المشهور الذي اكتشفه مونْتِسْكيُو ونشره، وما فتئ الناس منذ القرن الثامن عشر يستلهمون هذا المبدأ في كلِّ مكان يراد إقامة حكومة حُرَّة فيه، سواءً أفي المجالس أم في الصّحافة أم في عالم النشر أم فوق المنابر، وأيُّ حزبٍ لا يدَعُو الأحزاب الأخرى إلى احترام مبدأ فصل السلطات؟

و«روحُ الشرائع» هو الكتاب الذي حَزَّر به مونْتِسْكيُو مَعَشَرَ المشترعين من السير مع هَوَى الناس ومن مصادفات الأحوال، وردَّهم إلى أساس الطبيعة البشرية، فالناس من الصيت البعيد منذ صدوره ما طُبِعَ معه عشرين مرَّةً في أقلِّ من عامين، وتُرجم إلى جميع لغات أوروبا، و«روح الشرائع» هو ما قال عنه عدوُّ مونْتِسْكيُو الأزرقُ فُولْتير: «كان الجنس البشريُّ قد أضع حُجَجَه، فأعادها مونْتِسْكيُو إليه»، وهو ما قال عنه إميل فاغيه: «روحُ الشرائع أكثرُ من كتاب، هو أثرٌ تاريخيٌّ عظيم يَنزِل إلى الوقائع فيترك فيها أثرًا عميقًا لزمِنٍ طويلٍ جدًّا».

والحقُّ أن «روح الشرائع» هو أثرٌ روحٍ عالية، والحقُّ أن «روح الشرائع» هو روحٌ إنسانيةٌ يَدِين الظلمَ والاعتداءَ ويُوَصِي باللطف والعطف، وهو يسير بقارئيه إلى مثَل الثورة الفرنسية الأعلى، يسير بهم إلى خلاصة هذا المثَل: الحرية والمساواة والإخاء.

وعلى ما يتصف به كتابُ «روح الشرائع» من تعقيد في الأسلوب والتباس في العبارة فإنه الغامضُ الواضح الذي يُعَدُّ من أقوى ما احتوته اللغة الفرنسية من كُتُبِ النشر، فهو جامعٌ جمعًا عجيبًا منسجمًا بين الخيال والحقيقة والعقل والإحساس والجزأة والاعتدال، وعلى من يودُّ أن يستوعب «روحُ الشرائع» ويستخرج منه كلَّ عبرة أن يَعْرِف كيف يقرأه، وقد جاء فيه: «لا يُنبغي أن يُبلَّغ من استقصاء أحد الموضوعات دائمًا ما لا يُتْرَك معه شيءٌ يَعْمَلُه القارئ، فالمهمُّ ألا يَرغَب في القراءة، بل في التفكير».

ويظهر أن ما في الكتاب من غموض والتباس وما في عبارته من تعقيد ناشئ عن وضعه في عهد مليكٍ عَضُوض، في زمن كان الاعتقالُ والسجن والقتل جزاءً من يُدِّ رأياً صريحاً يهدف إلى تغيير النظام السِّيَاسِيّ وتعديله، ورَبَّما كان هذا سِرَّ قول مونْتِسْكيُو في مقدمته: «إذا وُجِد،

فيما اشتمل عليه هذا السفر من أمورٍ لا تُحصَى، ما قد يسيء خلافًا لِمَا أَتَوَقَّعَ لم يكن فيه ما صَدَرَ عن سوء قصد.. وقد يَمُنُّ كان أفلاطون يَخمد الربَّ على أنه وُلِدَ في زمن سقراط، وأجِدُنِي شاكِرًا للربِّ ولادتي في عهد الحكومة التي أعيش فيها ومشيتها أن أطيع مَنْ جعلني أحبًّا.. ولو كنتُ قادرًا على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يُحِبُّون بها واجباتهم، وأميرهم ووطنهم وقوانينهم وَيَشْعُرُونَ بأنهم سعداء في كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومة وكلِّ مركز يكونون فيه لَعَدَدْتُني أسعدَ الوَرَى».

حقًا كان مونتنسكيو مؤرخًا فيلسوفًا فقيهاً من الطراز الأول..

وكان مونتنسكيو وطنيًا صادقًا ضمن المعنى السائد للقرن الثامن عشر، وذلك أنه كان رجلًا يتوخى النفع العام في جميع أفعاله، كما أنه كان وطنيًا ضمن المعنى الذي ساد القرن التاسع عشر، وذلك أنه وَقَفَ نفسه على عظمة وطنه ومجد قومه، مع الاستعداد للدفاع عنه والموت في سبيله تجاه الأجنبي، غير أن وطنية مُونْتِنْسْكِيُو لا تنطوي على ازدراء الأجنبي ولا على تحديه ولا على مقتته، فهو يَحْمِلُ حُبًّا شاملًا للإنسانية مع طلب الخير للأمم التي تتألف منها والمطالبة بالرَّفْقِ بها، ولا يعني هذا أنه يُعَرِّضُ بلاده للهلاك عن حُبِّ للإنسانية، وإنما كان من الشجاعة ما يُضْحِيَّ معه بمنفعةٍ خاصةٍ لبلاده في سبيل مصلحة النوع البشريِّ العامة، فهو ليس ممن يُؤفِدُونَ العالمَ سَلْقًا لِبَيِّنَةِ على حسب التعبير العصريِّ.

ولم يَسَلِّمْ مونْتِنْسْكِيُو من حَمَلَاتٍ كانت تَشْتَهَى الكنيسة وغيرَ الكنيسة عليه بعد وضع «روح الشرائع»، ويقضي السنين السبع التي بقيت له من عمره بعد نشر «روح الشرائع» في الرَّدِّ على هذه الحَمَلَاتِ في كتاب «الدفاع عن روح الشرائع» على الخصوص.

وفي لا بريد، لا في باريس، أكثر ما تمتع مُونْتِنْسْكِيُو بما تَمَّ له من نجاحٍ وبُعْدِ صِيَتٍ بَعْدَ نشر «روح الشرائع»، فمُونْتِنْسْكِيُو عاد لا يَأْبَهُ لحياة المجتمع الراقي بباريس كما في شبابه.

ولم يَعِشْ مُونْتِنْسْكِيُو طويلًا بعد كتابه العظيم، ففي سنة ١٧٥٤ زار باريس للخلاص من إجارة منزله فيها، ولكنه لم يَلْبَثْ أن مَرَضَ في باريس، ولم يُفْهَلْهُ المرض، فمات في ١٠ من فبراير<sup>(١)</sup> سنة ١٧٥٥ ابنًا للسادة والستين ودُفِنَ في كنيسة سان سولبيس بباريس.

واسمَعُ بعض ما قاله مُويز تويس مؤبَّنًا مُونْتِنْسْكِيُو، في ٥ من يونيو<sup>(٢)</sup> سنة ١٧٥٥، في المجلس العام لمجمع العلوم الملكيِّ ببرلين:

«كان مُونْتِنْسْكِيُو يميل إلى الرَّفْقِ والإنسانية دائمًا فيخشى من التحوُّلات ما لا يستطيع أعظم العباقرة أن يُبْصِرُوا نتائجَه في كلِّ حين، وكان يُطَبِّقُ على كلِّ شيء هذه الروح المعتدلة التي يَرَى بها الأمور من غرْفَتِهِ ويَحْفَظُهَا بين ضوواء العالم وفي حَقَمِيَّ الأحاديث، وكنتُ تَجِدُ الرجل

(١) حزيران.

(٢) شباط.

عينه مع جميع الأوضاع، وهناك كان يَظْهَرُ أكثرَ روعةً مما في آثاره، كان يَظْهَرُ بسيطًا عميقًا جليلاً فيَفْتِنُ وَيُتَقَفُّ ولا يُسِيءُ مطلقًا، وكان لي شرفُ العيش، مثله، في ذات المجتمعات، فأبصرْتُ مع مشاطرةٍ، عدمَ الصبر الذي كان يُسْتَمَعُ به إليه دائمًا، والسرور الذي كان يَبْدُو عند مشاهدة وصوله.

«وكان وقارُه الخُرْمُ مع الحَيَاءِ يشابه حديته، وكان معتدلَ القامة، وهو على ما كان من ذهاب إحدى عينيه تقريبًا وشِدَّةِ ضعف الأخرى لم يلاحظ ذلك عليه قَطُّ، فكانت سيماه جامعةً بين السَّحَابِ وَالسُّمُوءِ.

«وكان قليلَ العناية بثيابه، وكان يتهاون بكلِّ شيء خلا النظافة، وكان لا يلبس سوى النسائج البسيطة غيرَ مضيغٍ إليها ذهبًا ولا فضَّةً، وكانت عينُ البساطة تلاحظ على مائدته وفي بقية تدبيره المنزلي، وهو على الرغم من النفقة التي اقتضتها رحلاته ومعاشرته للخواص، وصَغْفُ نظره وطبعُ كتبه لم يقنطع شيئًا من تراثه المتوسط الذي انتقل إليه من آباءه غيرَ مكتنثٍ لزيادته مع جميع الفُرَص التي اتفقت له في بلدٍ وعصرٍ تَفْتَحُ فيهما أبواب الثراء لأقلِّ الأهلِيَّاتِ.»

وهنا نذكر أن بعضَ موضوعات الكتاب مسبوقةٌ وبعضها غيرُ مسبوقة، غيرَ أن الكتاب في مجموعته تامُّ الجِدَّةِ كاملُ الإبداع حتى في منهاجِ المسبوقة منه، ولا نقابل هنا بين المؤرخ الفيلسوف الفقيه العربيِّ ابنِ خلدون ومونتسكيو لنرى أيُّهما أكثرُ إبداعًا من الآخر وأحقُّ منه في لقب واضع علم السياسة والاجتماع، فلكلِّ منهما نواحٍ أبدعَ فيها أكثرَ من الآخر، وكلُّ منهما عالِمٌ موضوعاتٍ لم يتناولها الآخر، وكلُّ منهما أفاض في موضوعاتٍ أكثرَ مما أفاض الآخر، وهما كَفَرَسِي رِهَانِ كما يَبْدُوَانِ أولَ وهلةٍ، وليس من الرأي أن يُفْطَحَ في كون ابنِ خلدونِ عَلاَ مُونْتِسْكِو عبقريةً، ولو في بعض الموضوعات، لأن ابن خلدون أقدمُ عصرًا من مُونْتِسْكِو، ولأن ابن خلدون سَبَقَ مُونْتِسْكِو في معالجته أمورًا بحث فيها هذا الأخير وانتهى إلى نتائج مماثلةٍ لِمَا انتهَى إليه ابن خلدون، فالقِدْمُ ليس أمرًا مهمًّا في التفضيل ما دام ابن خلدون قد ظهر في زمنٍ عُرِفَ فيه أسرار حضارة العرب وجميع وجوهها فكان هذا من أعظم العوامل في تَجَلِّي عبقرية ابن خلدون، وما دام مُونْتِسْكِو قد ظَهَرَ بعد اكتشاف أمريكا وظهور كثير من التَّنْظُمِ الحكومية والمبادئ الإدارية والمالية والاقتصادية وما انطوى عليه هذا من مساوئ، وما دام مونتسكيو ظهر في زمن بلغت الحضارة الأوربية فيه درجةً رفيعةً بعد دَوْر النهضة، فكان هذا من أعظم العوامل في تَجَلِّي عبقرية مُونْتِسْكِو، وإنما يقضي الإنصاف بأن يُبْحَثَ في كون مُونْتِسْكِو قد اطلع على مقدمة ابن خلدون أو عَرَفَ أمرها ممن اطلعوا عليها فاستوحاها في وضع مقالته، كما أن الإنصاف يقضي بالبحث في مجموع المسائل التي عالِجها كلُّ منهما ومقدار ما أبدعَ فيها ثم المقارنة بين ذلك حتى يُمَكِّنَ القول بأن أحدهما أعلى من الآخر عبقريةً في موضوعاتٍ معينةٍ أو على العموم.

وإنني بعد إبداء هذه الملاحظة أذكر أن كتاب «روح الشرائع الجليل وُضِعَ منذ أكثر من قَرْنَيْنِ، وأنه طرأ على اللغة الفرنسية، في هذه المدة الطويلة، بعضُ التحويل والتغيير في الألفاظ والتراكيب والاصطلاحات، فبذلنا جهودًا مضيئة لتذليل هذه الصعوبات وجعل الترجمة حرفيةً واضحةً جُهْدَ المستطيع مع ما ينطوي عليه الأصل من غُمُوض ناشئ عن وضعه في عصر الاستبداد بفرنسا كما ذكرتُ، وذلك فضلًا عن كون الغموض يلازم كتبَ الفقه والقانون والفلسفة والاجتماع على العموم، فإذا كان التوفيق قد أصابني في ترجمة هذا الكتاب الخالد الذي هو صُنُو «مقدمة ابن خلدون» ترجمةً صحيحة، وذلك من الطبعة المطابقة للتي مات مونتسكيو مُعَوَّلًا عليها<sup>(١)</sup>، وكان للأمة العربية نفعٌ به، فإنني أكون قد نِلْتُ ما أتمنى.

عادل زعيتر

نابلس



(١) مكتبة لابلياد La pléiade، غرض وإشراف روجه كايو Roger Caillou

## مقدمة المؤلف

إذا وُجِدَ، فيما اشتمل عليه هذا السِّفَرُ من أمور لا تُحصى، ما قد يُسيءُ خلافاً لما أتوقع لم يكن فيه ما صدَرَ عن سوء قصد، فلم أُفْطِزْ على نفسِ عَدُولِ قَطْ، وقديماً كان أفلاطون يَحْمَدُ الرَّبَّ على أنه وُلِدَ في زمنِ سُقْرَاطِ، وأجِدُنِي شاكراً للرَّبِّ ولادتي في عهد الحكومة التي أعيش فيها، ومشيتته أن أُطِيعَ مَنْ جعلني أُحِبُّ.

وأطلب لطفاً أحشى ألا أجاوب إليه، وذلك ألا يَقْدَرُ جُهْدُ عشرين عاماً بمطالعة ساعةٍ فيزُصِي عن الكتاب بأسره أو يُنْكَرُ كُلَّهُ، لا بضع جُمْلٍ منه، وإذا ما أريد البحث عن مَقْصِدِ المَوْئَلِّفِ لم يُمَكِّن كشف ذلك في غير سياق الكتاب. والناسُ هم أول من بحثت عنهم فاعتقدت فيما لا حدَّ له من تنوع القوانين واختلاف الطبائع أنهم لم يكونوا مُسَيَّرِينَ بأهوائهم فقط.

وقد وضعتُ مبادئ، وأبصرتُ خضوعَ الأحوال الخاصة لها كما لو كان ذلك من تلقاء نفسها، وأن تواريخ جميع الأمم ليست غيرَ نتائج لها، وأن كلَّ قانون خاص مرتبطٌ في قانون آخر أو تابعٌ لقانون آخر أعمَّ منه.

ولما دُعيتُ إلى القرون القديمة ثانيةً حاولتُ أن آخذ بروحها لكيلا أعُدَّ متشابهاً ما هو مختلفٌ من الأحوال في الحقيقة، ولئلا يَفُوتَنِي اختلافُ ما يُلُوحُ تشابهها منها. ولم أستنبط مبادئ من مُبْتَسِرَاتِي<sup>(١)</sup>، بل استنبطتها من طبيعة الأمور.

ولا يَتَّصِحُ كثيرٌ من الحقائق هنا إلا بعد أن تُرَى السلسلة التي تزيبها بحقائق أخرى، وكلما أنعمَ النظرُ في التفاصيل شُعرَ بصحة المبادئ، ولم آتِ بجميع هذه التفاصيل مع ذلك، فمن ذا الذي يستطيع قولَ كلِّ شيء من غير مَلَلٍ طويل؟

ولن تجد هنا تلك الخطوط البارزة التي تتصف بها المؤلفات الحديثة كما يظهر، فالبورارُ تزول عند النظر إلى الأمور بشيء من اتساع المَدَى، وهي لا تُولَدُ في الغالب إلا لأن النفس تتناول ناحيةً وتُعْرِضُ عن غيرها.

ولا أكتب، مطلقاً، لأبكت ما هو مستقرُّ بأيِّ بلد كان، وستجد كلَّ أمةٍ عللَ قواعدها هنا، ومن الطبيعي أن تُسْتنبط من ذلك هذه النتيجة القائلة إن اقتراح كلِّ تحويلٍ أمرٌ خاصٌّ بمن فُطِرُوا قادرين على اكتناه نظام الدولة كله بخطرٍ عبقرية.

ولا تُنَوِّرُ الأُمَّةَ من غيرِ اكتراثٍ، فقد بدأتِ مبتسراتُ الحكامِ تكونُ مبتسراتِ الأُمَّةِ، ولا ارتيابَ في زمنِ جاهليةٍ ولو أُتِيَ أكبرُ المنكراتِ، ويُزْتَجَفُ في زمنِ النورِ، أيضًا، عندما يُصنَعُ أعظمُ الخيراتِ، وذلكَ أنه يُشعَّرُ بالمساوئِ القديمةِ فيُرى إصلاحُها، ولكنِ مساوئِ الإصلاحِ نفسه تُرى أيضًا، فيُتْرَكُ الشرُّ إذا خيفَ ما هو أسوأَ منه، ويُتْرَكُ الخيرُ إذا ما شكَّ في الأصلاحِ، ولا يُنظَرُ إلى الأجزاءِ إلَّا للحكمِ في المجموعِ، ويُبحَثُ في جميعِ العللِ لتُبصرَ جميعَ النتائجِ.

ولو كنتِ قادرًا على تزويدِ جميعِ الناسِ بأسبابِ جديدةٍ يُحِبُّونَ بها واجباتِهِم وأميرِهِم ووطنِهِم وقوانينِهِم وَيَشعُرونَ بأنهم سعاداءٌ في كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومةٍ وكلِّ مركزٍ يكونونَ فيه لَعَدَدْتُني أسعدَ الوَري.

ولو كنتِ قادرًا على جعلِ القادةِ يَزيدونَ معارفِهِم فيما يجبُ أن يأمرُوا به، وعلى جعلِ من يُطيعونَ يَجِدُونُ لَدَّةً جديدةً في الطاعةِ، لَعَدَدْتُني أسعدَ الوَري.

ولو كنتِ قادرًا على صنَعِ ما يُشقى بهِ الناسِ من مبتسراتِهِم لَعَدَدْتُ نفسي أسعدَ الأنامِ، وبالمبتسراتِ، هنا، أدعو ما يؤدي إلى خفاءِ الشيءِ بذاته، لا الذي يؤدي إلى جهلِ بعضِ الأمورِ. وبمحاولةِ تثقيفِ الناسِ تُفكَنُ مزاولةُ هذهِ الفضيلةِ العامةِ المشتملةِ على حبِّ الجميعِ، والإنسانِ، أي هذا الموجودُ القَرينِ، إذ يَخضعُ لأفكارِ الآخرينِ وانطباعاتِهِم في المجتمعِ، يكونُ قادرًا، أيضًا، على معرفةِ طبيعتهِ الخاصةِ إذا ما دُلَّ عليه، وهو يَفقدُ حتى الشعورَ بها إذا ما أُخفيتِ عنه.

وما أكثرَ ما بدأتُ هذا الكتابَ وتركتهُ، وقد تركتُ للرياحِ<sup>(١)</sup> ألفَ مرةٍ ما كنتِ أكتبُ من الأوراقِ، وكنتِ أشعرُ بهبوطِ الأيديِ الأبويةِ<sup>(٢)</sup> في كلِّ يومٍ، وكنتِ أسيرُ وراءَ هدفي من غيرِ وضعِ مشروعٍ، وكنتِ لا أعرفُ القواعدَ ولا الشواذَ، وكنتِ لا أجدُ الحقيقةَ إلَّا لأفقدُها، ولكنني عندما اكتشفتُ مبادئَ أتاني كلُّ ما بحثتُ عنه، فأبصرتُ في غضونِ عشرينَ عامًا بدءَ كتابي ونموّه وتقدّمه وتماّمه.

وإذا كانِ النجاحُ حليفَ هذا السّفَرِ وجدتُني مديّنًا بهِ كثيرًا لجلالِ موضوعي، ومع ذلكِ لا أعتقدُ أن العبقريةَ أعوزتني تمامًا، ولما أبصرتُ كثيرًا من عظماءِ الرجالِ في فرنسا وإنجلترا وألمانيا قد كتبوا قبلي قضيتُ العجبِ، غيرَ أنني لم أقتطِ قطُّ، فقلتُ مع كُوريج: «وأنا مصوّرٌ أيضًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) Bis patrioe cecidere manus (٢)

(٢) Ludibria ventis (١)

(٣) Ed io anch son prittore (٢)

## تنبيه من المؤلف

يتطلب الوقوف على الأبواب الأربعة الأولى من هذا السفر<sup>(١)</sup> أن يلاحظ أن ما أدعوه «فضيلة» في الجمهورية هو حبّ الوطن، أي حبّ المساواة، وليس هذا فضيلةً خُلقيّة، ولا فضيلةً نصرانية، مطلقاً، بل فضيلةً سياسية، وهذا هو النابض<sup>(٢)</sup> الذي يُحرّك الحكومة الجمهورية، كما أن «الشرف» هو النابض الذي يُحرّك الحكومة الملكيّة، ولذا سميت حبّ الوطن والمساواة بالفضيلة السياسيّة، وكانت لديّ أفكارٌ جديدة، فوجب أن أجد كلماتٍ جديدةً، أو أن أجعل للكلمات القديمة معانيّ جديدةً، وذهب من لم يُدرك هذا إلى أنني قلتُ أمورًا مخالفةً للصواب مُنكّدةً في جميع بلاد العالم، وذلك لأن الأخلاق هي ما يزداد في جميع بلاد العالم.

ثم يجب أن يُنتبه إلى وجود فرق كبير بين أن يُقال إن بعض الخصال أو تحوّل النفس أو الفضيلة ليس النابض الذي يُحرّك الحكومة وأن يقال بعدم وجود ذلك في الحكومة مطلقاً، وإدّا قلتُ إن هذا الدولاب أو هذه العجيلة المُسنّنة، ليس النابض الذي يُحرّك هذه الساعة فهل يُستنبط من هذا خلوّ الساعة من ذلك؟



(١) كان عنوان الطبعة الأولى لهذا الكتاب: «روح الشرائع، أو الصلة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة إلخ». فأضاف المؤلف إلى ذلك: «مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول المواريث وعن القوانين الفرنسيّة والقوانين الإقطاعية».

(٢) النابض R ressort: هو آلة الساعة التي تحرك دواليبها وتعرف بالزنبرك.

## رُوحُ الشَّرَاحِ

يُنْعَدُ نَفْيُ الفِضَالِ الخَلْقِيَّةِ والنِصْرَانِيَّةِ عَنِ الحُكُومَةِ المَلِكِيَّةِ بَعْدَ نَفْيِ وجودِ الفِضَالَةِ السِّيَاسِيَّةِ عِنهَا، وَالخِلَاصَةُ هِيَ أَنَّ الشَّرْفَ مَوْجُودٌ فِي الجُمهُورِيَّةِ وَإِنْ كَانَتِ الفِضَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ نَابِضًا، وَأَنَّ الفِضَالَةَ السِّيَاسِيَّةَ مَوْجُودَةً فِي المَلِكِيَّةِ وَإِنْ كَانَ الشَّرْفُ نَابِضًا.

ثُمَّ إِنَّ رَجُلَ الخَيْرِ الَّذِي تَكَلَّمْتُ عَنْهُ فِي الفِصْلِ الخَامِسِ مِنَ البَابِ الثَّالِثِ لَيْسَ رَجُلَ الخَيْرِ النِصْرَانِيِّ، بَلْ رَجُلُ الخَيْرِ السِّيَاسِيِّ المِتَّصِفِ بِالفِضَالَةِ السِّيَاسِيَّةِ الَّتِي حَدِثَتْ عِنهَا، وَهَذَا هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَحِبُّ قَوَانِينَ بِلَدِهِ وَالَّذِي يَسِيرُ عَنِ حُبِّ لِقَوَانِينَ بِلَدِهِ، وَقَدْ كَشَفْتُ النُّقَابَ عَنِ جَمِيعِ هَذِهِ الأُمُورِ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ مِمَعْنًا فِي تَحْدِيدِ الأَفْكَارِ، وَاضْعًا كَلِمَةَ «الفِضَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ» فِي مُعْظَمِ المَقَالِ الَّتِي اسْتَعْمَلْتُ فِيهَا كَلِمَةَ «الفِضَالَةُ».



## الباب الأول

### القوانين على العموم

### الفصل الأول

### صلة القوانين بمختلف الموجودات

القوانين، في أوسع معناها، هي العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء، ولجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية، فلألوهية<sup>(١)</sup> قوانينها وللعالم المادي قوانينه، وللأفهام التي هي أسمى من الإنسان قوانينها، وللحيوانات قوانينها، وللإنسان قوانينه.

ومَن قال: «إِنَّ قَدْرًا أَعْمَى أوجد جميع المعلولات التي نُبصرها في العالم» يكون قد قال محالاً عظيمًا، فأَيُّ مُحالٍ أعظم من قَدْرٍ أَعْمَى أحدثَ موجوداتٍ مُدْرِكَةٌ؟

إِذَنْ، يُوجد عقلٌ أوليٌّ، والقوانين هي الصَّلَاتُ بين هذا العقل ومختلف الموجودات، وصلاتُ هذه الموجودات المختلفة فيما بينها.

ولله صلةٌ بالكون خالقًا وحافظًا، والقوانين التي خَلَقَ بمقتضاها هي القوانين التي يَحْفَظُ بموجبها، والله يَعْمَلُ وَفَقَّ هذه القواعد لأنه يَعْلَمُها، وهو يَعْلَمُها لأنه صَنَعَهَا، وهو صَنَعَهَا لعلاقتها بحكمته وقدرته.

وبما أننا نرى دوامَ بقاء العالم المؤجَّد بحركة المادة والخالي من الإدراك وَجَبَ أن تكون لحركاته قوانينٌ ثابتةٌ، وإذا ما أمكن تصوُّرُ عالمٍ غير هذا وَجَبَ أن تكون له قواعدٌ ثابتةٌ، وإلا تلاشى. وهكذا يُفْتَرَضُ التكوينيُّ، الذي يُلَوِّحُ أنه عملٌ مُرَادِيٌّ، قواعدٌ ثابتةٌ ثابتٌ قَدْرٌ الملاحظة، ومن المُحال أن يقال إن الخالق يمكنه أن يُدَبِّرَ العالم بغير هذه القواعد ما دام العالم لا يدوم بغيرها.

(١) قال بلوتارك إن القانون هو سلطان كل فان ودائم، في الرسالة: "يجب أن يكون الأمير عالماً".

وهذه القواعدُ هي علاقةٌ دائمةٌ الاستقرار، وجميعُ الحركات، بين جِزْمٍ متحركٍ وجِزْمٍ آخرٍ متحركٍ، تُتَلَقَى وتَنْقُص وتزول وَفُقْ علائِقِ الجِزْمِ والسَّرعَةِ، وَكُلُّ فَرْقٍ اطِّزَادًا، وَكُلُّ تَحْوِيلٍ ثَبَاتٍ<sup>(١)</sup>.

وقد يكون للموجودات الخاصة المدركة قوانينٌ وَصَعَتْهَا، وَلَكِنَّ لَهَا، أَيْضًا، قَوَانِينٌ لَمْ تَصْعَفْهَا، وَقَدْ كَانَتِ الْمَوْجُودَاتُ الْمَدْرِكَةُ مُمْكِنَةً قَبْلَ أَنْ تَكُونَ، وَقَدْ كَانَتْ لَهَا، إِذْنًا، علائِقُ مُمْكِنَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ لَهَا قَوَانِينٌ مُمْكِنَةٌ، وَقَدْ كَانَتْ تُوجَدُ علائِقُ عَدَلٍ مُمْكِنَةٌ قَبْلَ وَجُودِ قَوَانِينٍ مَوْضُوعِيَّةٍ، فَالْقَوْلُ بِعَدَمِ وَجُودِ عَدَلٍ أَوْ جَوْرِ غَيْرِ مَا تَأْمُرُ بِهِ الْقَوَانِينُ الْوَضْعِيَّةُ أَوْ تَنْهَى عَنْهُ هُوَ قَوْلٌ بِعَدَمِ تَسَاوِيٍّ جَمِيعِ أَنْصَافِ قُطْرِ الدَّائِرَةِ قَبْلَ رَسْمِهَا.

وإِذًا يَجِبُ الاعْتِرَافُ بِوَجُودِ علائِقٍ إِنْصَافٍ أَدَقَمَ مِنَ الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ الَّذِي شَرَعَهَا، وَذَلِكَ، مِثْلًا، أَنْ مِنَ الْعَدَلِ أَنْ يُخْضَعَ لِقَوَانِينٍ مَجْتَمَعَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وَجُودِهَا، وَأَنَّهُ إِذَا مَا وُجِدَتْ مَوْجُودَاتٌ مُدْرِكَةٌ تَلَقَّتْ خَيْرًا مِنْ مَوْجُودٍ آخَرَ وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَشْكُرَ لَهُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا مَا خَلَقَ مَوْجُودٌ مُدْرِكٌ مَوْجُودًا مُدْرِكًا وَجِبَ عَلَى الْمَخْلُوقِ أَنْ يَقيِمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُضُوعِهِ مِنْذُ أَصْلِهِ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ الْمُدْرِكَ إِذَا مَا اعْتَدَى عَلَى مَوْجُودٍ مُدْرِكٍ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يِنَالَ مِثْلَ مَا صَنَعَ مِنْ شَرٍّ، وَهَلَّمَ جَزًّا.

وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُحْسَنَ تَدْبِيرُ الْعَالَمِ الْمَدْرِكِ كَتَدْبِيرِ الْعَالَمِ الطَّبِيعِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَالَمَ الْمَدْرِكِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ قَوَانِينُهُ الثَّابِتَةُ بِطَبِيعَتِهَا، لَا يَتَّبِعُهَا بِاسْتِمْرَارٍ كَمَا يَتَّبِعُ الْعَالَمُ الطَّبِيعِيُّ قَوَانِينَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ الْمَدْرِكَةَ الْخَاصَّةَ مَحْدُودَةٌ الْعَقْلَ بِطَبِيعَتِهَا، وَمِنْ ثَمَّ تَرَاهَا عُزْضَةً لِلخَطَا، ثُمَّ إِنْ مِنْ طَبِيعَتِهَا أَنْ تَسِيرَ بِنَفْسِهَا، وَهِيَ لَا تَدَاوِمُ، إِذْنًا، عَلَى اتِّبَاعِ قَوَانِينِهَا الْفَطْرِيَّةِ، حَتَّى إِنَّهَا لَا تَلْزَمُ دَائِمًا مَا تَتَّخِذُ مِنْ قَوَانِينِ.

وَلَا يُعْرَفُ هَلْ تُسَبِّرُ الْحَيَوَانَاتُ بِقَوَانِينِ الْحَرَكَةِ الْعَامَّةِ أَوْ بِحَرَكَةٍ خَاصَّةٍ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَعَ الرَّبِّ عَلَى صِلَةٍ أَوْثَقٍ مِمَّا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الْعَالَمِ الْمَادِيِّ، وَلَا يَنْفَعُهَا الشُّعُورُ فِي غَيْرِ مَا بَيْنَهَا مِنْ عِلَاقَةٍ أَوْ فِي عِلَاقَتِهَا مَعَ مَوْجُودَاتٍ خَاصَّةٍ أُخْرَى أَوْ مَعَ نَفْسِهَا.

وَهِيَ تَحَافِظُ عَلَى كِيَانِهَا الْخَاصِ وَعَلَى جِنْسِهَا بِمَيْلٍ إِلَى اللَّذَّةِ، وَلَهَا قَوَانِينٌ طَبِيعِيَّةٌ لِاتِّحَادِهَا بِالشُّعُورِ، وَلَيْسَ لَهَا قَوَانِينٌ وَضْعِيَّةٌ مَطْلَقًا لِعَدَمِ اتِّحَادِهَا بِالْمَعْرِفَةِ مَطْلَقًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَا تَتَّبِعُ قَوَانِينَهَا اتِّبَاعًا لَا يَتَغَيَّرُ، وَأَحْسَنُ مِنْهَا اتِّبَاعًا لِذَلِكَ النَّبَاتَاتِ الَّتِي لَا نَلَاظِحُ فِيهَا مَعْرِفَةً وَلَا شُعُورًا. وَلَيْسَ لَدَى الْحَيَوَانَاتِ مَا عِنْدَنَا مِنَ الْمَتَعِ الْعَلِيَا، وَعِنْدَهَا مَا لَيْسَ لَدَيْنَا، فَلَيْسَ لَدَيْهَا آمَالُنَا أَبَدًا، وَلَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهَا مَخَاوِفُنَا أَبَدًا، وَهِيَ تَعَانِي الْمَوْتَ مِثْلَنَا، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَهُ، حَتَّى إِنْ أَكْثَرَهَا يَحْفَظُ نَفْسَهُ أَحْسَنَ مِمَّا نَحْفَظُ، فَهِيَ لَا تُسِيءُ اسْتِعْمَالَ شَهَوَاتِهَا بِمِقْدَارِ مَا نُسِيءُ.

وَالْإِنْسَانُ، مَوْجُودًا طَبِيعِيًّا، مُسَبِّرٌ بِقَوَانِينٍ ثَابِتَةٍ كَالْأَجْرَامِ الْآخَرَى، وَالْإِنْسَانُ، مَوْجُودًا

مدرِّكًا، يَنْقُضُ بلا انقطاعٍ ما شَرَعَ اللهُ من القوانين، وهو يغيِّر القوانين التي يَصْعَقُها بنفسه، وعلى الإنسان أن يدبِّر نفسه، ومع ذلك فهو كائنٌ محدود الإدراك، فهو عُزْصَةٌ للجَهْل والخطأ كجميع الأفهام القاصرة، وما لديه من معارفٍ ضعيفةٍ يَفْقَدُها أيضًا، أي يكون موضعًا لألْفٍ من الأهواء مثل مخلوقٍ حَسَّاسٍ، وأمکن موجودًا كهذا أن يَنْسَى خالقه في كلِّ حين، فدعاها الله إليه بقوانين الدين، وأمکن موجودًا كهذا أن يَغْفُلَ عن نفسه في كلِّ حين، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق، وأمکن الإنسان، المفطوَر على العيش في المجتمع، أن يَنْسَى الآخرين فيه، فردّه المشترعون إلى واجباته بالقوانين السياسية والمدنية.

## الفصل الثاني قوانين الطبيعة

قوانين الطبيعة هي قبل جميع هذه القوانين، وهي تُدعى بهذا الاسم لاشتقاقها من نظام وجودنا، ويجب لمعرفتها جيدًا أن يُنظَر إلى إنسانٍ قبل قيام المجتمعات، فتكون قوانين الطبيعة ما تتلقَّاه في مثل هذه الحال.

وهذا القانون، الذي يَطْبَعُ فينا فكرةً خالقي فينتهي بنا إليه، هو أول القوانين الطبيعية أهميةً، لا ترتيبيًا، وأجدرُّ بالإنسان في الحال الطبيعية أن يكون ذا قدرةٍ على المعرفة من أن يكون ذا معارف، ومن الواضح ألا تكون أفكاره الأولى نظريةً، فهو يفكر في حفظ كيانه قبل أن يَبْحَث عن أصل وجوده، وإنسانٌ مثل هذا لا يشعُر بغير ضعفه في البُداءة، ويكون بالغِ الوَجَل، ومن يرغب في زيادة الاختبار يَجِدُ ضالته في غابات الوحوش من الناس<sup>(١)</sup> حيث كلُّ شيءٍ يخيفهم وكلُّ أمرٍ يشردهم.

وفي هذه الحال يَشْعُرُ كلُّ بأنه مرؤوس، ويكاد كلُّ يَشْعُرُ بأنه متساوٍ، ولا يحاول الاقتتالِ إذن، وتكون السُّلم أول قانون طبيعي.

وليس من المعقول أمرُ الرغبة التي هي أول ما ينتحله هُوْبُز للناس في قَهْر بعضهم بعضًا، ففكرةُ السلطان والتغلب هي من التركيب ومن الارتباط في أفكارٍ كثيرةٍ أخرى ما لا تكون معه أول ما عند الإنسان.

ويسأل هُوْبُز: «إذا كان الناس في غير حال حربٍ طبعا فلماذا يسبِّرون مسلحين دائمًا؟ ولم يكون لديهم من المفاتيح ما يُغْلِقون به منازلهم؟»، ولكن لا يَشْعُر بأنه يُغْزِي إلى الناس قبل تأسيس المجتمعات ما لا يمكن أن يَخْدُث لهم إلا بعد هذا التأسيس الذي يجعلهم يَجِدون فيه من العوامل ما يتقاتلون معه وما يدافعون به عن أنفسهم.

(١) ودليل ذلك حال الهمجي الذي وجد في غاب هانوفر وشوهد يانجلترا، في عهد جورج الأول.

وَيَجْمَعُ الْإِنْسَانَ بَيْنَ حَسِّ ضَعْفِهِ وَحَسِّ احتياجاته، وهكذا يوحي إليه قانونٌ طبيعيٌّ آخَرُ بطلبِ القُوتِ.

وقد قلتُ إنَّ الخوفَ يَحْمِلُ الناسَ على احترازٍ بعضهم من بعض، ولكن علاماتِ الخوفِ المتبادلِ لا تَلْتَبَثُ أن تُلْزِمَهُمْ بأن يتدأنوا، ثم إنهم يُحْمَلُونَ على ذلك بمثل ما يَشْفُرُ به حيوانٌ من لذةِ الاقترابِ من حيوانٍ آخَرَ من نوعه، ثم إن ما يُوجِي به كُلُّ من الجنسينِ إلى الآخرِ من فُتُونٍ بسببِ اختلافهما يزيد هذه اللذة، وما يقوم به كل منهما نحو الآخرِ من تذليلٍ طبيعيٍّ، دائماً، يَكُونُ قانوناً ثالثاً.

وينتهي الناسُ إلى نَيْلِ معارفٍ أيضاً فضلاً عن الشعور الذي كان لهم في البُدْءِ، وهكذا تكون لديهم رابطةٌ ثانية لا توجد عند الحيوانات الأخرى، ويكون عندهم باعثٌ جديد للاتحادِ إذن، وتكون الرغبة في العيش في مجتمعٍ قانوناً طبيعياً ثالثاً.

## الفصل الثالث

### القوانين الوضعية

عندما يصبح الناسُ في مجتمعٍ يَفْقِدُونَ حَسَّ ضعفهم، وتزول المساواة التي كانت بينهم، وتبدأ حال الحرب. وبأخذ كلِّ مجتمعٍ خاصٍ في الشعور بقوّته، ويوجب هذا حالَ احترابِ الأممِ، وبأخذ الأفرادِ في كلِّ مجتمعٍ في الشعور بقوتهم، فيحاولون تحويلَ فوائدِ هذا المجتمعِ الرئيسيّةِ نفعاً لأنفسهم، وهذا ما يَحْدِثُ حالَ حربٍ بينهم.

ونوعاً حال الحرب هذان يوجبان وَضَعَ قوانينَ بين الناسِ، والناسُ إذ هم سكانُ سَيَّارَةٍ عظيمةٍ جدّاً، حيث توجد شعوبٌ مختلفةٌ بحكم الضرورة، تكون لهم قوانينٌ سائدةٌ لصلّةِ هذه الشعوبِ فيما بينها، وهذه هي حقوقُ الأممِ، والناسُ إذ هم عائشون في مجتمعٍ يجب حفظه تكون لهم قوانينٌ سائدةٌ لصلّةِ الحكامِ بالرعية، وهذه هي الحقوقُ السياسية، ويكون للناسِ، أيضاً، من القوانينِ ما يَشُودُ صلّةَ جميعِ الأهليينِ فيما بينهم، وهذه هي الحقوقُ المدنية.

ومن الطبيعيّ أن تقوم حقوقُ الأممِ على هذا المبدأ، وهو: يجب على مختلفِ الأممِ أن تأتيَ أعظمَ خيرٍ في السَّلْمِ وأقلَّ شرٍّ في الحربِ ما أمكن، وذلك من غررِ إضرارٍ بمصالحها الحقيقية.

والنصرُ غايةُ الحربِ، والفتحُ غايةُ النصرِ، والحفظُ غايةُ الفتحِ، فمن هذا المبدأ ومن المبدأ السابقِ يجب أن تُشْتَقَّ جميعُ القوانينِ التي تُؤلّفُ منها حقوقُ الأممِ.

ولدى جميعِ الأممِ حقوقٌ للأممِ، حتى إنك تَجِدُ للإيروكو<sup>(١)</sup>، الذين يأكلون أسراهم، مثل هذه

(١) الإيروكو: اسم أطلقه الأوروبيون على ست عشائر مقاتلة من البوروج أصحاب الجلود الحمراء كانت تقيم بشمال الولايات المتحدة وجنوب كندا.

الحقوق، فهم يُزِيلُونَ، ويستقبلون، سفراء، وهم يعرفون حقوقَ الحرب والسَّلْمِ، والسوء في عدم قيام حقوق الأمم هذه على المبادئ الصحيحة.

وتجدُّ، فضلاً عن حقوق الأمم التي تُغْنَى بجميع المجتمعات، حقوقاً سياسية لكل من هذه المجتمعات، وما كان البقاء ليُكْتَبَ لمجتمع بلا حكومة ومن الصواب البالغ قولُ غزافينا: «إنه يتألف من اجتماع جميع السلطات الخاصة ما يُسَمَّى الحقوق السياسية».

وقد تُجْعَل السلطة العامة قبضةً واحد، وقد تُجْعَل قبضةً كثيرين، ويرى بعضهم أن حكومة الفرد هي الأكثر مناسبة للطبيعة ما دامت الطبيعة قد أقرت السلطة الأبوية، غير أن مثال السلطة الأبوية لا يُثْبِت شيئاً، وذلك لأن سلطة الأب وإن كانت ذات نَسَبٍ بحكومة الفرد تكون سلطة الإخوة بعد موت الأب، أو سلطة أبناء العم لِحَا<sup>(١)</sup> بعد موت الإخوة، ذات نَسَبٍ بحكومة الكثيرين، وتشتمل السلطة السياسية على اتحاد أسرٍ كثيرة بحكم الضرورة.

وأفضل من ذلك أن يقال إن أكثر الحكومات ملائمةً للطبيعة هي الحكومة التي تكون ذات وضع يوافق أكثر من غيره وضع الشعب الذي قامت من أجله.

ولا يمكن اجتماع القوى الخاصة من غير اجتماع جميع العزائم، ومن الصواب البالغ أيضاً قولُ غزافينا: «إن اجتماع هذه العزائم هو ما يسمَّى الحال المدنية».

والقانون على العموم هو المُوَجِبُ البشري ما سَيَطَّرُ على أمم الأرض طُرّاً، ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كل أمة أن تكون غير الأحوال الخاصة التي يُطَبَّقُ عليها هذا الموجب البشري. ويجب أن تكون هذه القوانين من اختصاصها بالأمة التي وُضعت في سبيلها ما يكون من الاتفاق العظيم معه إمكان صلاح قوانين أمةٍ لأمةٍ أخرى.

ويجب أن تكون هذه القوانين موافقةً للطبيعة ولبدء الحكومة القائمة أو التي يراد إقامتها، وذلك سواءً عليها أكانت مُوجِدةً لها كما هو أمر القوانين السياسية، أم كانت حافظةً لها كما هو أمر القوانين المدنية.

ويجب أن تكون تلك القوانين خاصةً بطبيعة البلد، خاصةً بالإقليم البارد أو الحارّ أو المعتدل، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها، وبجنس حياة الأمم أن الزُّراع أو الصائدين أو الرُّعاة، ويجب أن تُناسب درجة الحرية التي يمكن أن يُبيحها النظام، ودين الأهلين وعواطفهم وغناهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجهم، ثم يوجد لتلك القوانين صلواتٌ فيما بينها، صلواتٌ بأصلها وبمقصد المشتنع وبنظام الأمور التي قامت عليها، فيجب أن يُنظَر إليها من جميع هذه الأغراض.

وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب، فأبحث في جميع هذه الصلوات، وهي التي يتألف من مجموعها ما يسمى روح الشرائع.

(١) يقال: ابن العم لحا- أي لاصق النسب، ونصبه على الحال لأن ما قبله معرفة.

ولم أفصل القوانين السياسية عن القوانين المدنية قط، وذلك لأنني، وأنا الذي يبحث في روح القوانين من دون القوانين وفي قيام هذه القوانين على مختلف الصلّات التي يمكن أن تكون بين القوانين ومختلف الأمور، أراي أقلّ اتباعاً لترتيب القوانين الطبيعيّ مني لاتباع ترتيب هذه الصلّات وهذه الأمور.

وأول ما أبحث في الصلّات بين القوانين ومبدأ كل حكومة، وبما أنه يوجد تأثير بالغ لهذا المبدأ في القوانين فإنني أغنى بمعرفته جيداً، وإذا ما استطعت أن أضعه مرّةً رئي سئل القوانين منه كما لو كان هذا من منبعها، ثم أنتقل إلى الصلّات الأخرى التي يلوح أنها أكثر خصوصيةً.

## الباب الثاني

### القوانين التي تشتق من طبيعة الحكومة رأساً

#### الفصل الأول

### طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة

للحكومات ثلاثة أنواع: الجمهورية والملكية والمستبدة، ويكفي لاكتشاف طبيعة الحكومات ما عند أقل الناس ثقافهً من فكر عنها، وأترض ثلاثة تعاريف، بل ثلاثة أمور، ومنها «أن الحكومة الجمهورية هي التي تكون السلطة ذات السيادة فيها للشعب جملةً أو لفريق من الشعب فقط، وأن الحكومة الملكية هي التي يحكم فيها واحد، ولكن وفق قوانين ثابتة مقررة، وذلك بدلاً مما في الحكومة المستبدة من وجود واحد بلا قانون ولا نظام فيجبر الجميع على حسب إرادته وأهوائه». وذلك ما أدعوه طبيعة كل حكومة، وليز ما هي القوانين التي تتبع هذه الطبيعة رأساً، ومن ثمّ تعدّ أولى القوانين الأساسية.

## الفصل الثاني

### الحكومة الجُمهورية والقوانين الخاصة بالديموقراطية

إذا كانت السلطة ذات السيادة في الجُمهورية قبضة الشعب جملةً سُمي هذا ديموقراطيةً،

وإذا كانت السلطة ذات السيادة قبضةً فريق من الشعب سُمِّي هذا أريستوقراطية. والشعبُ في الديموقراطية هو المليك من بعض الوجوه، وهو المرؤوس من وجوهٍ أخرى.

ولا يمكن أن يكون مليكًا إلا بأصواته التي هي عزائمُه، وإرادةُ السيد هي السيدُ نفسه، ولذا تكون القوانين التي تُقَرَّرُ حقَّ التصويتِ أساسيةً في هذه الحكومة، والواقعُ أن من المهمِّ، أيضًا، أن تُنظَّم في هذه الحكومة كيفيةُ التصويتِ ومَنْ يصوِّتُ ولمن يصوِّتُ وعلامٌ يصوِّتُ، وأن يُعرَف في الملكية من هو المليك والوجه الذي يجب أن يَحْكُمَ به.

قال لِبَثْيُوس<sup>(١)</sup>: «كان الأجنبيُّ إذا ما اشترك في مجلس الشعب بأثينا يعاقَب بالقتل»، وذلك لاغتصاب مثل هذا الرجل حقَّ السيادة.

ومن الضروريِّ تعيينُ عدد الأهلين الذين تؤلف المجالس منهم، وإلاَّ أمكن جهلُ كون الشعب، أو قسمٍ منه فقط، قد تكلم، فكان لا بُدَّ من عشرة آلاف مواطن في إسبارطة، وفي روما التي وُلدت صغيرةً لتسير نحو العظمة، في روما التي نشأت لتبتلي صروفَ الدهر، في روما التي كان جميع أهلها طورًا خارج أسوارها تقريبًا والتي كان جميع إيطاليا وقسمٌ من الأرض داخل أسوارها طورًا آخر، لم يُحدِّد ذلك العدد قطُّ<sup>(٢)</sup>، فكان هذا من عوامل خرابها.

وعلى صاحب السلطة العليا، الشعب، أن يصنع بنفسه كلَّ ما يُحسِن صنعه، وعليه أن يصنع بواسطة وزرائه ما لا يُحسِن صنعه.

ولا يكون وزراؤه له مطلقًا إذا لم يُعيِّنهم، ويكون تعيينُ الشعب لوزرائه، أي لحكامه، مبدأً أساسيًا لدى هذه الحكومة إذن.

ويحتاج كالمملوك، حتى أكثر من المملوك، أن يُقاد من قِبَل مجلس أو سنات، ويجب على الشعب أن ينتخب أعضاء هذا المجلس حتى يثِقَ بهم، وذلك بأن يختارهم بنفسه كما في أثينا، أو بواسطة من يَنصِب من الحكام لانتخابهم كما كان يقع في روما أحيانًا.

والشعبُ يُورث العجبَ في اختيار مَنْ يجب أن يُفوض إليهم قسمًا من سلطته، وليس عليه أن يقوم بغير أشياء لا يمكن أن يجهلها وبغير أمور تقع تحت إدراكه، فالشعبُ يَعْرِف جيدًا أن رجلاً ما كان في الحرب غالبًا وأنه نال هذا الفوز أو ذلك الفوز، فيكون الشعب، إذن، عظيم القدرة على انتخاب قائد، والشعبُ يَعْلَم أن قاضيًا ما مواظبٌ، وأن كثيرًا من الناس ينصرفون من محكمته راضين عنه، وأنه لم يُدَن بالارتشاء، فيكون لدى الشعب من القدرة، إذن، ما يكفي لانتخاب قاضٍ، والشعبُ يَقِفُ نظره جاهٍ أحد أبناء الوطن أو غناه، فيكفي هذا لاختيار ناظرٍ للأبنية والملاعب، وجميعُ هذه الأشياء هي أمورٌ يَطَّلِع عليها الشعب في الميدان العامِّ أحسن من اطلاع ملكٍ عليها في قصره، ولكن أَيْعْرِف إدارةَ عملٍ وتَبَيَّنَ المواقعَ والفُرصَ والأوقاتَ المناسبةَ للانتفاع بها؟ كلا، إنه لا يَعْرِف ذلك.

(١) فن الخطب: ١٧، ١٨. (٢) انظر إلى: تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم - فصل ٩، باريس ١٧٥٥.

ومن كان في شكٍّ من قدرة الشعب الفطرية على تمييز المزيّة فما عليه إلا أن يُلقِي نظره على اتصال سلسلة الاختيار العجيب الذي قام به الأثينيون والرومان، وهذا ما لا يُعزّي إلى المصادفة لا ريب.

ومن المعلوم أن الشعب في روما، وإن انتحل حقّ رفع العواصم إلى المناصب، لم يَسْتَطع أن يوطّن نفسه على انتخابهم، وأنه، وإن أمكن في أئينا اختيار الحكام من جميع الطبقات وَفُق قانون أريستيد، لم يَحْدث قط، على رواية إكزيثوفون<sup>(١)</sup>، أن طلب العواصم من المناصب ما قد يُهمُّ سلامته ومجده.

وكما أن معظم الأهلين، الذين لديهم من الأهلية ما يكفي للانتخاب، ليس لديهم من الأهلية ما يكفي ليكونوا منتخِبين، لم يكن الشعب، الذي عنده من القدرة ما يُفدّر به إدارة الآخرين أهلاً للإدارة بنفسه.

ويجب أن تسيّر الأمور، ويجب أن تكون على شيءٍ من الحركة غيرِ بالغِ البطءِ ولا السرعة، ولكن الشعب يكون كثيرَ الحركة أو قليلها على الدوام، فَمِمَّا يَحْدث أحياناً أن يَقلِب كلَّ شيء بمائة ألف ذراع، ومما يَحْدث أحياناً ألا يسير بمائة ألف قدم إلا كالحشرات.

وفي الدولة الشعبية تُقسّم الأمة إلى بعض الطبقات، وفي الوجه الذي تمّ به هذا التقسيم امتاز عظماء المشتريين، وعلى ذلك توقّف دواصم الديموقراطية وازدهارها في كلِّ حين.

وقد أتبع سرفيوس ثوليوس روح الأريستوقراطية في تركيب طبقاته، وفي تينوس<sup>(٢)</sup> ليفيوس وفي دني دالكارناس<sup>(٣)</sup> نرى كيف وَصَح حَقّ التصويت بين أيدي الأعيان من الأهلين، وقد قَسّم شعب روما إلى ١٩٣ مَثَوِيَّة يتألف منها سِتُّ طبقات، فوضع الأغنياء في المَثَوِيَّات الأولى، ولكن بأقلِّ عددٍ، ووضع الأقلُّ عُنْي في المَثَوِيَّات التالية، ولكن بأكثرِ عددٍ، وألقى جميع جمهور المَعُوْزِينَ في آخرها، وبما أن لكلِّ مَثَوِيَّة صوتاً<sup>(٤)</sup> واحداً فقط كانت الوسائط والثروات هي التي تقوم بالتصويت مفضلةً على الأشخاص.

وقَسّم سُولُونُ أهلَ أئينا إلى أربع طبقات، وكان سُولُونُ يَسيِّرُ بروحٍ ديموقراطية فلم يَضَع هذه الطبقاتِ تعييناً لمن يجب أن يكونوا ناخبين، بل لتعيين مَنْ يمكنهم أن يكونوا منتخِبين، وهو، إذ تَرَكَ لكلِّ واحدٍ من الأهلين حقّ الانتخاب، أراد<sup>(٥)</sup> إمكانَ انتخاب قضاةٍ في كلِّ واحدة من هذه الطبقات الأربع، غير أنه لم يُفكِرِ اتخاذَ الحكام من سوى الطبقات الثلاث الأولى حيث كان الأهلون مُوسرين.

وبما أن تقسيم مَنْ لهم حقّ التصويت قانونٌ أساسيٌّ في الجُمهوريَّة فإن طريقة ممارسة هذا التصويت قانونٌ أساسيٌّ آخر.

(١) صفحة ٦٩١، ٦٩٢، طبعة فيشيليوس، سنة ١٥٩٥.

(٢) جزء ١.

(٣) جزء ٤، المادة ١٥ وما بعدها

(٤) انظر في "تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم" فصل ٩، كيف أن روح سرفيوس توليوس هذه قد بقيت في الجمهورية

(٥) دني دالكارناس، أمدوحة إيزوقراط، صفحة ٩٢، جزء ٢ طبعة فيشيليوس، وبولوكس، باب ٨، فصل ١٠، مادة ١٣٠.

والتصويت بالقرعة من طبيعة الديموقراطية، والتصويت بالاختيار من طبيعة الأريستوقراطية.

والقرعة هي طريقة انتخاب لا تَعْمُ أحدًا، فهي تدع لكل مواطنٍ أملًا معقولًا في خدمة وطنه. ولكن بما أنها ناقصة بنفسها غالى المتشرعون في تنظيمها وتقويمها.

وفي أثينا سرَّ سُولونُ مبدأ التعيين بالاختيار لجميع المناصب العسكرية، ومبدأ الانتخاب بالقرعة لمناصب السَّنات والقضاء.

وقد أراد أن تكون بالاختيار مناصب الحكام التي تستلزم نفقةً عظيمة، وأن تُفَمَح الأخرى بالقرعة. بيد أنه ارتأى إصلاح القرعة فنصَّ على عدم إمكان الانتخاب من غير مَنْ يَحْضُرُون، وعلى امتحان مَنْ يُنْتَخَب من قِبَل قضاة<sup>(١)</sup>، وعلى استطاعة كلِّ واحد أن يَتَّهَمه بعدم الأهلية<sup>(٢)</sup>، فكان هذا شاملًا للقرعة والاختيار معًا، وهكذا إذا أتمَّ الرجلُ مدةً عضويته وجب أن يُعَابِي حُكْمًا آخَرَ حول الوجه الذي سُلِكت عضويته فيه، وهكذا كان لغير ذوي الأهلية أن يَكْرَهُوا تقديم أسمائهم للاقتراع.

ولا يزال وجه تقديم رِقَاع التصويت قانونًا أساسيًا في الديموقراطية، ومن المسائل الكبرى كوْن التصويت علانيةً أو سرًّا، ومن قول شيشرون<sup>(٣)</sup> أن القوانين<sup>(٤)</sup> التي جَعَلت الاقتراع سرِّيًّا في أواخر الجُمهورية الرومانية كانت من أعظم أسباب سقوطها، وبما أن هذا يزاوُل على أنواعٍ في جُمهورياتٍ مختلفة فإليك ما ينبغي أن يفكَّر فيه حول هذا كما يرى.

لا مراءً في أن الشعب إذا ما صَوَّت وجب أن يكون هذا جهازًا<sup>(٥)</sup>، ويجب أن يُعَدَّ هذا قانونًا أساسيًا للديموقراطية، ويجب أن يُنَوَّر الأعيانُ الشعبَ الصغير وأن يُزَدَّ هذا الشعب برصانة بعض الوجوه، وهكذا قُضِيَ على كلِّ شيء في الجُمهورية الرومانية بجعل التصويت سرًّا، وعاد لا يُمكن تنوير رَعاع ضالِّين، ولكن التصويت لا يكون سرِّيًّا كثيرًا عندما يُقَدَّم فريق الأشراف<sup>(٦)</sup> أصواته في أريستوقراطية أو يُلقَى السَّنات<sup>(٧)</sup> أصواته في ديموقراطية لِمَا لا تكون هنالك مسألة غيز منع المكاييد.

وفي السَّنات تكون المكيدة خَطِرَةً، وتكون خَطِرَةً في هيئة الأشراف، وهي لا تكون كذلك في الشعب الذي تقضي طبيعته أن يَسِيرَ عن عاطفة، ويَهيج الشعب في الدول التي لا نصيب

(١) انظر إلى خطبة ديموستين De falsa legat وإلى الخطبة ضد تيمارك.

(٢) حتى إنه كان يسحب للمنصب الواحد رَقعتان تمنح إحداهما المنصب وتعين الأخرى من يخلف عند رفض الأول.

(٣) جزء ١، ٣ من القوانين.

(٤) كانت تسمى القوانين اللوحية، فقد كان المواطن يعطي لوحًا أو رَقعتان فتماز الأولى بحرف A ليقال Antiquo وتماز الثانية

بحرف U وحرف R Uti Rogas

(٥) كما في البندقية

(٦) كان ذلك برقع الأيدي في أثينا

(٧) لقد أراد طفاة أثينا الثلاثون أن يكون تصويت أعضاء المحكمة العليا علنًا توجيهاً لهم وفق أهوائهم، ليزياس Orat contra Agorat

له في حكومتها مطلقاً من أجل ممثّل، كما يَضَع في الأمور، وتكون آفةُ الجُمهوريّة في خُلُوها من المكاييد، ويكون هذا عند إفساد الشعب بالمال، وذلك أنه يَغْدُو فاترَ الدم كَلْفاً بالمال غيرَ كَلِيفٍ بالأمور غيرَ مبالٍ بالحكومة وما يُغْرَضُ فيها منتظرًا أجرته هادئًا.

وكذلك يُعَدُّ قانونًا أساسيًا للديموقراطية وَضَعُ الشعب قوانينَ وحدَه، ومع ذلك يوجد من الأحوال أَلْفٌ تقضي الضرورة فيها بأن يَسُنَّ السَّنَاتُ قوانينَ، حتى إن من الملائم في الغالب أن يَخْتَبِرَ قانونًا قبل اشتراعه، وقد كان نظام روما ونظام أثينا عل جانب عظيم من الحكمة، فقد كانت لأحكام السَّنَاتِ<sup>(١)</sup> قوة القانون مدّة عام، وهي لا تُصَبِحُ دائمةً إلّا بإرادة الأمة.

## الفصل الثالث

### القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية

تكون السلطة ذات السيادة في الأريستوقراطية قبضةً عديداً من الناس، وهؤلاء هم الذين يَضَعون القوانين وَيُنْفِذُونَهَا، ولا يكون الشعب لديهم، عند أقصى الدرجات، إلّا كالرعية لدى الملك في المَلَكِيّة.

ولا يجوز أن يُفَنَحَ التصويتُ فيها بالقرعة لِمَا لا يكون له غيرُ المحاذير، والواقعُ أنك إذا نظرت إلى حكومة قائلّة بأشدّ الفروق المؤسفة لم تَجِدْهَا أَقلَّ إثارةً للَمَقْتِ إذا كان الاختيار بالقرعة، فالشريفُ، لا الحاكمُ، هو الذي يُحَسَد.

وإذا كان عدد الأشراف كثيراً وجب وجود سناتٍ يُنظَمُ الأمور التي لا تُقَدِّرُ هيئة الأشراف أن تَبْتُ فيها وَيُعَدُّ الأمور التي تُفَضَى، ويُمكن القولُ في هذه الحال: كأن الأريستوقراطية في السَّنَاتِ، وكان الديموقراطية في هيئة الأشراف، وإن الشعب ليس بشيء.

ومن السعادة العظيمة في الأريستوقراطية إمكانُ إخراج الشعب من اتضاعه على وجه غير مباشر، ومن ذلك أن جانباً كبيراً من بنك القديس جورج بجنوة أُدير من قِبَلِ وجوه الشعب<sup>(٢)</sup> فأنعم على الشعب ببعض النفوذ في الحكومة التي أدت إلى ازدهاره كَلِيفًا.

ولا ينبغي لأعضاء السَّنَاتِ أن يكونوا ذوي حقٍّ في القيام مقام من يَنْقُصُ منهم السَّنَاتِ، فلا شيء أقدر على إدامة سوء الاستعمالات من ذلك، وكان السَّنَاتِ في روما لا يَسُدُّ نَقْصَه بنفسه، ووكلاء الإحصاء هم الذين كانوا يَنْصَبون<sup>(٣)</sup> أعضاء السَّنَاتِ الجُد.

وتتكوّن ملكيّة، أو أكثر من ملكيّة، من سلطة مُفَرِطَةٍ ينالها مواطنٌ في جُمهورية بغتة، والقوانين في الملكية تتدارك النظام أو تلائمه، ومبدأ الحكومة فيها يردع الملك، وأما في

(٢) انظر إلى الصفحة ١٦ من سياحات في إيطاليا لمسيو أديسون.

(١) انظر إلى دني ديكارناس، جزء ٤، ٩.

(٣) كان القناصل في البداية هم الذين ينصبونهم.

الجمهورية، حيث يُفْتَح أحد أبناء الوطن<sup>(١)</sup> سلطةً مُفْرِطة، يكون سوء استعمال هذه السلطة أعظم من ذلك، وذلك لأن القوانين التي لا تُبصر ذلك قبل وقوعه مطلقاً لا تُصنَع شيئاً لتحوّل دونه. وشدّد عن هذه القاعدة كون نظام الدولة من الوضْع ما تفتقر به الدولة إلى حاكم ذي سلطان مُفْرِط، شأن روما بطُغاتها، وشأن البندقية بحكامها المفتشين، فهؤلاء حكام مرهوبون يَزُدون الدولة إلى الحرية بعنف، ولكن من أين أتى اختلاف هؤلاء الحكام كثيراً في تينك الجمهورية؟ نشأ هذا عن أن روما كانت تدافع عن بقايا أريستوقراطيتها تجاه الشعب مع أن البندقية تنتفع بحكامها لِحْفَظ أريستوقراطيتها تجاه الأشراف، ومن ثَمَّ كان ينشأ في روما عدَمُ دوام النظام الاستبداديّ كثيراً، وذلك لسير الشعب بحُمَيّاه، لا بمقاصده، وكان هذا الحكم يمارس في روما بوضوء ما قُصِد إرهابُ الشعب، لا عقابُه، وإذا كان الطاغية في روما لم يوجد إلا لأمر واحد، وإذا كان الطاغية في روما لم يتمتع بسلطانٍ لا حدَّ له إلا بسبب هذا الأمر، فذلك لأنه كَوَّن لحال غير منتظر، وعلى العكس يجب أن يكون في البندقية حاكمٌ دائم، وهنا يمكن المقاصد أن تبدأ وأن تُعَقَّب وأن تُوقَّف وأن تُسْتَأْنَف، وهنا يمكن طموح الفرد أن يصبح طموح أسرة وأن يَغْدُو طموح الأسرة طموح أسِرٍ كثيرة، وهنا يُحتاج إلى حُكم مكتوم، لأن الجرائم التي يعاقب عليها، وهي عميقة دائمة، تتم في خفاءٍ وصمت، وهنا يجب أن يستند هذا الحكم إلى تفتيش عام، وذلك لأنه ليس عليه أن يَزجر الشرور التي تُعَرَف فقط، بل يجب عليه أن يَفْنَع وقوع ما لا يُعَرَف منها أيضاً، ثم إن هذا الحكم الأخير قائمٌ للانتقام من الجرائم التي يَزتاب منها، وإن الحكم الأول يُلجأ إلى الوعيد أكثر من التجائه إلى الجزاء على الجرائم، حتى التي يعترف بها فاعلوها.

ويجب في كلِّ حُكم أن يُعَوِّض من عظمة السلطة بِقصر مدته، وقد جعل أكثر المشتريين هذه المدة سنةً واحدة، ومن الخطر أن تُجعل أطول من هذه، ومما يخالف طبيعة الأمور أن تُجعل أقصر من هذه، ومن ذا الذي يوذ أن يدبّر أموره المنزلية هكذا؟ وفي راغوز<sup>(٢)</sup> يُغَيَّر رئيس الجمهورية كلَّ شهر، ويُغَيَّر الموظفون الآخرون كلَّ أسبوع، ويغَيَّر محافظ القصر كلَّ يوم، وهذا ما لا يمكن في غير جمهوريةٍ صغيرة<sup>(٣)</sup> محاطةٍ بدولٍ هائلةٍ يسهل عليها رشو صغار الحكام.

وأحسن أريستوقراطية هي التي يكون فيها فريق الشعب الذي لا نصيب له من الحكم من الصغر والفقير ما لا يكون معه للفريق المسيطر أية منفعة في اضطهاده، ومن ذلك أن أنثيباترا<sup>(٤)</sup> مَنَع من حق التصويت في أثينا كلٌّ من ليس عنده ألفا درهم فأوجد أحسن أريستوقراطية يمكن أن تكون، وذلك لأن هذا المبلغ هو من الضالة ما لا يَفْنَع معه غير أناس قليلين، لا من يكون له بعض الوجاهة في المدينة.

(١) هذا ما قضى على الجمهورية الرومانية، انظر إلى تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم، فصل ١٤، ١٦، باريس ١٧٥٥.

(٢) ينصب الحكام في لوك لمدة شهرين.

(٣) رحلة تورنوفور.

(٤) ديودرس، الباب ١٨، الصفحة ٦٠١، طبعة رودومان.

إِذَنْ، يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَسْرَ الْأَرِيسْتَوْقْرَاطِيَّةَ شَعْبًا عَلَى قَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَكَلِمَا دَنَتْ الْأَرِيسْتَوْقْرَاطِيَّةَ مِنَ الدِّيمَوْقْرَاطِيَّةِ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَمَالِ، وَهِيَ تَبْتَعِدُ عَنْهُ كَلِمَا اقْتَرَبَتْ مِنَ الْمَلْكِةِ. وَأَشَدُّ الْأَرِيسْتَوْقْرَاطِيَّاتِ نَقْصًا هُوَ أَنْ يَكُونَ فَرِيقُ الشَّعْبِ الطَّائِعُ فِيهَا ضَمَّنَ عِبُودِيَّةَ مَدِينَةٍ لِلْفَرِيقِ الْقَائِدِ، وَذَلِكَ كَأَرِيسْتَوْقْرَاطِيَّةِ بُولُونِيَا حَيْثُ الْفَلَاحُونَ عَيَّبُوا لَطَبِقَةَ الْأَشْرَافِ.

## الفصل الرابع

### صلة القوانين بالطبيعة، الحكومة الملكية

تَتَكَوَّنُ مِنَ السُّلْطَاتِ الْمَتَوَسُّطَةِ وَالتَّابِعَةِ وَالخَاضِعَةِ طَبِيعَةً الْحُكُومَةِ الْمَلْكِةِ، أَيْ طَبِيعَةً الْحُكُومَةِ الَّتِي يَخْتَكُمُ فِيهَا وَاحِدٌ بِقَوَانِينٍ أُسَاسِيَّةٍ، وَقَدْ قُلْتُ السُّلْطَاتِ الْمَتَوَسُّطَةَ وَالتَّابِعَةَ وَالخَاضِعَةَ؛ لِأَنَّ الْأَمِيرَ فِي الْمَلْكِةِ هُوَ، فِي الْوَاقِعِ، مَصْدَرُ كُلِّ سُلْطَةٍ سِيَاسِيَّةٍ وَمَدِينِيَّةٍ، وَتَفْتَرِضُ هَذِهِ الْقَوَانِينُ الْأُسَاسِيَّةَ، بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، قَتَوَاتٍ وَسَيْطَةً تَجْرِي السُّلْطَةَ مِنْهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي الدَّوْلَةِ غَيْرٌ مَّا لَوْاحِدٍ مِنْ إِرَادَةٍ مُوقَّتَةٍ تَابِعَةٍ لِهَوَاهَا لَمْ يُفَكِّمْ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِيهَا أَمْرٌ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُفَكِّمْ أَنْ يَثْبُتَ فِيهَا أَيُّ قَانُونٍ أُسَاسِيٍّ كَانَ.

وَأَقْرَبُ سُلْطَةٍ مَتَوَسُّطَةٍ تَابِعَةٍ إِلَى الطَّبِيعَةِ هِيَ سُلْطَةُ الْأَشْرَافِ، وَهِيَ تَدْخُلُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ضَمَّنَ جَوْهَرِ الْمَلْكِةِ الَّتِي تَجِدُ مَثَلَهَا الْأُسَاسِيَّ فِي الْكَلِمَةِ: «لَا مَلِكَ، فَلَا أَشْرَافَ، وَلَا أَشْرَافَ، فَلَا مَلِكَ»، وَلَكِنْ يَوْجَدُ طَاغِيَّةً.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ تَصَوَّرُوا فِي بَعْضِ الدُّوَلِ بِأُورِپَا إِلْغَاءَ كُلِّ حُكْمٍ لِلْسَّنِّيُورَاتِ، وَهَمَّ لَمْ يُبْصِرُوا أَنَّهُمْ يَوَدُّونَ أَنْ يَصْنَعُوا مَّا صَنَعَ بَرْلَمَانُ إِنْجَلْتَرَا، فَأَلْفُوا فِي مَلْكِةِ امْتِيَازَاتِ السَّنِّيُورَاتِ وَامْتِيَازَاتِ الْإِكْلِيرُوسِ وَالْأَشْرَافِ وَالْمَدَنِ تَكُونُوا ذَوِي دَوْلَةٍ شَعْبِيَّةٍ، أَوْ دَوْلَةٍ مُسْتَبَدَّةٍ، مِنْ قُورُوكِ.

وَفِي أُورِپَا دَوْلَةٌ كَبِيرَةٌ مَّا فَتَنَتْ مَحَاكِمَهَا تَصَفَّعَ، مِنْذُ قُرُونٍ كَثِيرَةٍ، قِضَاءَ السَّنِّيُورَاتِ الْمُرُوثِ وَمَا هُوَ خَاصٌّ بِالْكَنِيسَةِ، وَلَا نَرْغَبُ فِي لُومِ قِضَاؤِهِمْ مِثْلُ هَذِهِ الْحُكْمَةِ الْبَالِغَةِ، وَلَكِنَّا نَدْعُ مَجَالًا لِلْقَطْعِ فِي مَقْدَارِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَغْيَرَ مِنْ نِظَامِ ذَلِكَ.

وَلَا أَعْتَدُ عِنْدَ امْتِيَازَاتِ الْكَنِيسَةِ مَطْلَقًا، وَإِنَّمَا أَوَدُّ لَوْ يُحَدُّ قِضَاؤُهَا ذَاتَ يَوْمٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي مَعْرِفَةٍ: هَلْ كَانَ مِنَ الصَّوَابِ إِقَامَةُ هَذَا الْقِضَاءِ، بَلْ فِي مَعْرِفَةٍ: هَلْ هُوَ قَائِمٌ، وَهَلْ هُوَ قَسَمٌ مِنْ قَوَانِينِ الْبَلَدِ، وَهَلْ هُوَ نَسْبِيٌّ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الشَّرُوطُ مُتَبَادِلَةً بَيْنَ سُلْطَتَيْنِ يُعْتَرَفُ بِاسْتِقْلَالِهِمَا، وَهَلْ يَتَسَاوَى لَدَى التَّابِعِ الصَّالِحِ أَنْ يَدْفَعَ عَنِ قِضَاءِ الْأَمِيرِ أَوْ عَنِ حُدُودِهِ الْمَفْرُوضَةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

وَعَلَى قَدْرِ خَطَرِ سُلْطَةِ الْإِكْلِيرُوسِ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ تَكُونُ مَلَائِمَةً فِي الْمَلْكِةِ، وَلا سِيَمَا الْمَلْكِاتِ الَّتِي تُسَيِّرُ نَحْوَ الْاسْتِبْدَادِ، وَمَاذَا يَكُونُ حَالُ إِسْبَانِيَا وَبِرْتِغَالِ مِنْذُ صَيَّاعِ قَوَانِينِهِمَا لَوْلَا هَذِهِ

السلطة التي تَزِدُّع السُلطة المُرادية؟ يكون هذا الحاجز صالحًا دائمًا عند عدم وجود غيره قَطْعًا، وذلك لأن الاستبداد يُورث الطبيعة البشرية مضارًا هائلةً، فيكون الضرر الذي يُقْبِدُه خيرًا. وكما أن البحر الذي يلوح أنه يريد أن يَغْمُر جميع الأرض يُمْسِك بالأعشاب وبالْحَصَى الدقيقة التي توجد على الشاطئ ترى الملوك الذين يَظْهَر أنه لا حَدَّ لسلطانهم يُوقِفون بأصغر الحواجز ويُخَضِّعون جَبَروتهم الطبيعي للشكايَة والتوسل.

وقد نَزَع الإنجليزُ، تعزيزًا للحرية، جميعَ السلطات المتوسطة التي كانت تتألف منها ملكيَّتهم، وحقُّ لهم أن يحافظوا على هذه الحرية، ولو أضعوا لكانوا إحدى الأمم التي هي أشدُّ ما في الأرض عبوديةً.

وعن جهلٍ بالنظام الجمهوريِّ والمَلَكِيِّ معًا صار مسيو لو من أعظم ما رأته أوروبا من عوامل الاستبداد حتى الآن، وإذا عَدَّوت ما أوجبه من تغييرات خاطفة نائية غريبة جدًّا وجدته كان يريد إلغاء المراتب المتوسطة وإبطال الهيئات السياسية، فَيَحُلُّ<sup>(١)</sup> الملكية بأغطيائه الوهمية، ويلوح أنه يريد شِرى النظام نفسه.

ولا يكفي وجود مراتب متوسطةٍ وحدها في الملكية، بل يجب وجود مستودعٍ للقوانين أيضًا، ولا يكون هذا المستودع في غير الهيئات السياسية التي تُغَلِن القوانين حين وضعها وتُذَكِّرُ بها عندما تُنسى، وما هو واقعٌ من جهل الأشراف الطبيعيِّ ومن غَفَلَة هؤلاء واستخفافهم بالحكومة المدنية يتطلب وجودَ هيئة تُخْرِج القوانين، بلا انقطاع، من التراب المدفونة فيه، وليس مجلس الأمير مستودعًا ملائمًا، فهو بطبيعته مستودعُ إرادة الأمير المُنفَّذ المؤقتة، لا مستودعُ القوانين الأساسية، ثم إن مجلس الملك يتغير بلا انقطاع، وهو ليس دائمًا مطلقًا، ولا يمكن أن يكون حافلًا، ولا يَحْمِل من ثقة الشعب درجةً رفيعةً كافيةً أبدًا، ولا يكون، إذن، قادرًا على تنوير الشعب في الشدائد ولا على رُدِّه إلى الطاعة.

ولا تبصر مستودعُ قوانين في الدول المستبدة حيث لا قوانينَ أساسيةً مطلقًا، ومن ثمَّ سببٌ ما يكون للدِّين في هذه البلاد من قوَّةٍ كبيرةٍ عادةً وكونه يؤلِّف صَرْبًا من الاستبداد والدِّيُمومة، وهناك تُزاعى حُزْمَة العادات بدلًا من القوانين إن لم يُكْرَم الدِّين.

## الفصل الخامس

### القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة

ينشأ عن طبيعة السلطة المستبدة كونُ الإنسان الواحد الذي يمارسها يجعلها تمارَس من قِبَل واحدٍ أيضًا، ومن الطبيعي أن يكون الرجل الذي تُحَدِّثه كلُّ واحدة من حواسه الخمس بأنه

(١) صار ملك أرغونة فرديناند مولى كبير للرتب فأفسد هذا وحده النظام.

كل شيء، وبأن الآخرين لبسوا شيئاً، مَكْسَالاً جاهلاً شَهْوَانِيًّا، فَيُهْمَلُ أَعْمَالَهُ إِذَنْ، ولكنه إذا ما وكلها إلى كثيرين تنازعوا، ونَسَخَ كل منهم مكاييد ليكون العبد الأول، فَيُضْطَرُّ الأَمِيرُ إلى التدخل في الإدارة، ويكون أبسط من هذا، إِذَنْ، أن يترك الأمرَ لوزيرٍ<sup>(١)</sup> يتمتع بمثل سلطانه في البُداءة، فنصب وزير في هذه الدولة قانونٌ أساسي.

ويُرْوَى أن أحد الباباوات أحسَّ عجزه حين انتخابه فأوجب في بدء الأمر مصاعب لا حدَّ لها، ثم جَنَحَ فسَلَّمَ جميعَ الأمور إلى ابن عمه، ويُثِيرُ هذا عَجَبَةً فيقول: «لم أظنَّ قَطُّ أن يكون الأمرُ سهلاً بهذا المقدار»، وقُلَّ مثل هذا عن أمراء الشرق، فإذا ما أُخْرِجَ هؤلاء من ذلك السجن، حيث أضعفهم الخِصْيَانُ قَلْبًا وروحًا وتركوهم يَنْسَوْنَ حتى حَالَهُمْ غالبًا، وذلك لِيُرْفَعُوا على العرش، بهُتُوا في البُداءة، ولكنهم إذا ما نَصَبُوا وزيرًا وانقادوا لأشدَّ الشَّهَوَاتِ بهيميةً في قصرهم، ولكنهم إذا ما اتبعوا أكثرَ الأهواء حماقةً في بِلَاطٍ كامدٍ لم يكونوا لِيَطُنُّوا قَطُّ أن يكون الأمرُ سهلاً بهذا المقدار.

وكلما كانت الإمبراطورية واسعةً عَظُمَ التِّبْلَاطُ وأُسْكِرَ الأَمِيرُ باللذات نتيجةً، وهكذا كلما كان للأمير في هذه الدول رعايا كثيرون للحكم فيهم قَلَّ تمكيز الأَمِيرِ في الحكومة، وهكذا كلما عَظُمَتِ الأمور في هذه الدول قَلَّ التشاور حول الأمور.

## الباب الثالث

### مبادئ الحكومات الثلاث

#### الفصل الأول

### الفرق بين طبيعة الحكومة ومبداها

يجب أن يُرَى، بعد أن بُحِثَ في القوانين الخاصة بطبيعة كلِّ حكومة، ما هي القوانين الخاصة بمبداها.

يوجد بين طبيعة الحكومة ومبداها فرقٌ<sup>(٢)</sup> قائلٌ إن طبيعتها هي التي تجعلها كما هي وإن مبدأها هو الذي يجعلها تسيّر، وأحد الأمرين هو كيانها الخاص، والأمر الآخر هو الميول البشرية التي تحرَّكها.

والواقع أنه لا ينبغي للقوانين أن تكون أقلَّ خصوصيةً بمبدأ كلِّ حكومة مما بطبيعتها، ويجب أن يُبْحَثَ عن مَبْدِئِهَا إِذَنْ، وهذا ما أصنعه في هذا الباب.

(١) روى مسيو شارदान أن لملوك الشرق وزراء على الدوام.

(٢) هذا الفرق مهم إلى الغاية، وسأستخرج منه نتائج كثيرة، وهو مفتاح ما لا يحصى من القوانين.

## الفصل الثاني

### مبدأ مختلف الحكومات

قلت إن طبيعة الحكومة الجُمهورية هي كونُ السلطة ذاتِ السيادة قبضةً الشعبَ جملةً أو قبضةً بعض الأُسَر، وإن طبيعة الحكومة المَلِكِيَّة هي كون السلطة ذاتِ السيادة قبضةً الأمير، ولكن مع ممارسته إياها وُفُقَ قوانينَ مَقَرَّرَةٍ، وإن طبيعة الحكومة المستبدة هي أن يَحْكُمَ فيها واحدٌ وُفُقَ رغائبه وأهوائه، وليس عليَّ أن أصنع كثيرًا حتى أجد مبادئ الحكومات الثلاثة، فهي تُشْتَقُّ منها بحكم الطبيعة، وسأبدأ بالحكومة الجُمهورية، وسأتكلم عن الديموقراطية في بدء الأمر.

## الفصل الثالث

### مبدأ الديموقراطية

لا احتياج إلى كبير صلاح في الحكومة المَلِكِيَّة أو الحكومة المستبدة حتى يستقيم أمرها أو تبقى، فقوة القوانين في الأولى وذراعُ الأمير المرفوعة دائماً في الأخرى تُنْظِمَان أو تُفْسِكَان كلَّ شيء، ولكنه لا بدَّ للحكومة الشعبية من نابضٍ زيادةً، لا بُدَّ لها من الفضيلة.

وما أقوله يؤيده التاريخ بأسره، ويلانم طبيعة الأمور كثيرًا، وذلك لأن من الواضح أن يُحتاج في الملكية، حيث يَرَى مَنْ يأمر بتنفيذ القوانين أنه فوق القوانين، إلى فضيلةٍ أقلَّ مما في الحكومة الشعبية حيث يَشْعُرُ مَنْ يأمر بتنفيذ القوانين بأنه خاضعٌ لها بنفسه وبأنه يَحْمِلُ عِبْتَهَا.

ومن الواضح أيضًا أن الملك الذي ينقطع عن الأمر بتنفيذ القوانين عن سوء مَشُورَةٍ أو عن إهمالٍ يمكنه أن يتدارك هذا الضرر بسهولة، فليس عليه إلا أن يُعَيِّرَ الديوان أو أن يَدَّعِ هذا الإهمالَ جانبًا، ولكنه إذا ما كَفَّ عن تنفيذ القوانين في الحكومة الشعبية، وذلك ما لا ينشأ عن غير فساد الجُمهورية، دلَّ هذا على ضياع الدولة منذ زمن.

ومن المناظر التي هي على شيء من الرُّوعَةِ في القرن الماضي أن تُرى جهودُ الإنجليزِ القاصرة عن إقامة الديموقراطية بينهم، فيما أنه لم يكن عند من اشتركوا في الأمور فضيلةً قَطُّ، وبما أن طموحهم قد أثير بفوز الأكثر إقدامًا<sup>(١)</sup>، وبما أن روح العصابة لم تُزَجِرْ بغير روح عصابةٍ أخرى، فإن الحكومة كانت تَتَغَيَّرُ بلا انقطاع، وكان الشعب الحائر يبحث عن الديموقراطية فلا يَجِدُها في أيِّ مكانٍ كان، ثم قضت الضرورة بأن يُزَكَّنَ، بعد كثيرٍ من الفتن والوقائع والزجاج، إلى ذات الحكومة التي كانت قد أُبْعِدَتْ.

ولما أراد سبيلًا أن يُعيد الحربة إلى روما لم تَسْتَطِعْ أن تنالها، وعاد لا يكون لديها غيرُ بقية

(١) كرومويل.

قليلة من الفضيلة، وبما أنها ظلت ذات قليل من الفضيلة فإنها أَمَعنت في العبودية بدلاً من أن تُفَيِّق بعد قيصرٍ وطبزيوس وكاَيوس وكلوذَيوس ونيرون ووثوميسيان، والطَّغاةُ هم الذين أصابتهن جميعُ الصَّربات، ولم تُصَبِ الطغيانَ واحدةٌ منها.

وكان سياسيو الإغريق الذين يعيشون ضمن الحكومة الشعبية لا يعترفون بغير الفضيلة قوةً تستطيع أن تؤبِّدهم، وأما سياسيو اليوم فلا يُحدِّثوننا عن سوى المصانع والتجارة والأموال والثروات وعن النعيم أيضًا.

ولما زالت هذه الفضيلة دَخَلَ الطموحُ في الأفتدة القادرة على تَلَقِّيهِ ودخل البخلُ كلَّ شيءٍ، وتُغَيِّرُ الرِّغائبُ أهدافها، فيعود ما كان محبوبًا غيرَ محبوب، ويريد المرءُ أن يكون حُرًّا ضدَّ القوانين بعد أن كان حُرًّا بها، ويصبح كلُّ واحدٍ من أبناء الوطن مثلَ عبدٍ هاربٍ من منزل سيده، ويُسَمَّى عَزَامَةً ما كان حكمةً، ويُسَمَّى عُسرًا ما كان قاعدًا، ويُسَمَّى خوفًا ما كان احتراसाً، وتغدو القناعةُ، لا ابتغاءُ الفَنوةِ، بُخلًا هنالك، ويُعدُّ بيتُ المالِ ثَرَاتَ الأفراد بعد أن كان يؤلَّفُ من مالِ الأفراد، وتصير الجُمهوريةُ نَهَابًا، ولا تكون سلطنتها غيرَ سلطةِ بعضِ أبناءِ الوطنِ وتسريحا للجميع.

وكانت أثينا تنطوي على مثل تلك القُوَى أيام كانت تسيطر مع كبيرٍ مَجِدٍ وأيام كانت تَحُدُّم مع عظيمٍ حياءٍ، وكانت تشتمل على عشرين ألفًا من الأهلين<sup>(١)</sup> عندما دافعت عن الأغارقة ضدَّ الفُرسِ ونازعت إسبارطا السلطانَ وأغارت على صِقْلِيَّة، وكانت تحتوي عشرين ألفًا من الأهلين عندما أحصاهم<sup>(٢)</sup> ديمتريوس الفاليري كما يُحْصِي العبيد في السُّوق، ولما أقدم فيليب على قهر بلاد اليونان وظَهَرَ على أبواب أثينا<sup>(٣)</sup> لم تكن قد أضاعت الوقتَ بَعْدُ، ويُمكن أن يُبْصِرَ في ديموستين مقدارُ ما كان يجب أن يُكابَدَ من عناءٍ حتى تستيقظ، وكان يُخْشَى فيليبَ فيها عَدُوًّا للملاد<sup>(٤)</sup>، لا عدوًّا للحربة، وقد غُلِبَت هذه المدينة في كيزونيه، وكان إلى الأبد غَلَبَ هذه المدينة التي قاومت كثيرًا من الهزائم ورُتِّي بعُتها بعد خرابها<sup>(٥)</sup>، وما هي قيمة تسريح فيليب جميعَ الأسرى؟ هو لم يُطْلِقَ رجالًا، وقد كان يَسْهَلُ أن يُنْصَرَ على قُوَى أثينا دائمًا بمقدار ما كان يَضْعُبُ النَصْرَ على فضيلتها فيما مَضَى.

وكيف كان يُفَكِّنُ قَرْطاجَةَ أن تبقى على حالها؟ ألم يذهب الحكامُ إلى اتهام هَانِيْبَالِ أَمَامِ الرومان عندما صار واليًا وأراد أن يمنع القضاةَ من سَلْبِ الجُمهورية؟ وَيَلُ لِمَنْ يريدون أن يكونوا مواطنين من غير أن يكون هنالك وطنٌ وأن ينالوا غِنَاهم من أيدي هادميهم! لم تَلْبَثِ روما أن طلبت ثلاثمائة من أكابرهم رهائن، وقد حَمَلت على تسليم الأسلحة والسُّنَنِ إليها، ثم

(١) انظر إلى بريكس لبلوتارك، وإلى قريسياس لأفلاطون.

(٢) كان يوجد فيها واحد وعشرون ألفًا من الأهلين، وعشرة آلاف من الأجانب، وأربعمائة ألف من العبيد، انظر إلى أثينه، باب ٦.

(٣) كانت تشتمل على عشرين ألفًا من الأهلين، انظر إلى أريستوغ لديموستين.

(٤) كانوا قد حملوا على وضع قانون يعاقب بالقتل كل من يقترح تحويل المال الخاص بالملاهي إلى أعمال الحرب.

(٥) الخراب بكسر الخاء هي جمع الخراب بفتحها، والخراب هو عكس العمار كما هو معروف.

شَهَرَت الحربَ عليهم، ويُمكن أن يُحكَم، بالأُمور التي أوجِبها اليأس في قرطاجَة العزلاء<sup>(١)</sup>، فيما كانت تستطيع أن تصنعَه بفضيلتها حين قَبَضَها على قُواها.

## الفصل الرابع مبدأ الأريستوقراطية

كما أنه لا بُدَّ من الفضيلة في الحكومة الشعبية لا بُدَّ منها في الأريستوقراطية أيضًا، والواقع أنها غير لازمة في الأريستوقراطية لزومها المطلق في الحكومات الشعبية.

وبقوانين الأشراف يزجر الشعب الذي هو تجاه الأشراف كالرعية تجاه الملك، واحتياج الشعب إلى الفضيلة في الأريستوقراطية أقل، إذن، من احتياجه إليها في الديموقراطية، ولكن كيف يُزجر الأشراف؟ يَشْعُر مَنْ عليهم أن ينفذوا القوانين ضدَّ زملائهم بأنهم يسيرون في البُداءة ضدَّ أنفسهم، وتكون الفضيلة في هذه الهيئة واجبةً بطبيعة النظام إذن.

وللحكومة الأريستوقراطية بنفسها من القوة ما ليس للديموقراطية، ويتألف من الأشراف فيها هيئةٌ تَقْهَرُ الشعبَ بامتيازها وفي سبيل مصلحتها الخاصة، ويكفي وجودُ قوانينٍ فيها حتى تُنفَّذَ من هذا الوجه.

ولكنه يَضَعُ ارتداعُ هذه الهيئة<sup>(٢)</sup> بنسبة سهولة رَدْعها الآخرين، فهذه هي طبيعة هذا النظام الذي يلوح أنه يَضَعُ الغُضْبَةَ نَفْسَها تحت سلطان القوانين وينتزعها منه.

والحقُّ أن هيئةً كهذه لا يمكن أن ترتدع إلا على وجهين، وذلك إما أن يَجِدَ الأشرافُ أنفسهم، من بعض النواحي، مساوين لشعبهم عن فضيلةٍ عظيمة، وهذا ما يُمكن أن يوَلِّفَ جُمهوريةً عظيمة، وإما أن يجد الأشرافُ أنفسهم متساوين على الأقل، وذلك عن فضيلةٍ أقلَّ من تلك، أي عن شيءٍ من الاعتدال، وهذا ما يوجب سلامتهم.

ويكون الاعتدال روحَ هذه الحكومات إذن، وبالاعتدال أقصد ما يقوم على الفضيلة، لا الاعتدال الذي ينشأ عن دناءة نفس أو بلادة روح.

(١) دامت هذه الحرب ثلاث سنين.

(٢) يمكن العقاب على الجرائم العامة فيها، وذلك لأن هذا أمر الجميع، ولا يعاقب على الجرائم الخاصة لأن من أمر الجميع ألا يجازى عليها.

## الفصل الخامس

### ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقاً

تَحْمِلُ السياسة في المَلَكِيَّاتِ على صنع عِظَامِ الأمور بأقلِّ ما تَسْتَطِيعُ من الفضيلة، وذلك كالصَّنَاعَةِ في أَجْمَلِ الآلاتِ حيثُ تَسْتُخْدَمُ أَقلُّ ما يَمْكَنُ من الحركاتِ والقُوَى والدواليبِ.

وتدومُ الدولة بَمُعْزِلٍ عن حُبِّ الوطنِ وعن الرغبةِ في المجدِ الحقيقِيِّ وعن إنكارِ الذاتِ وعن تَضْحِيَةِ المرءِ بأعزِّ مِصَالِحِهِ، وعن جميعِ هذه الفضائلِ البَطْلِيَّةِ التي نَجِدُهَا في القِدماءِ والتي نَسْمَعُ حديثاً عنها فقط.

وتقومُ القوانينِ فيها مقامَ جميعِ هذه الفضائلِ التي لا تحتاجُ إليها مطلقاً، فالدولةُ تُغَيِّبُكُمْ عنها، تُغَيِّبُكُمْ عن عملٍ يُصْنَعُ بلا ضِوَءٍ ويَتَمُّ فيها بلا نَتِيجَةٍ على وجهِهِ ما.

ومع أن جميعَ الجرائمِ عامَّةً بطبيعتها فإنه يُفَرِّقُ بينَ الجرائمِ العامةِ حقاً والجرائمِ الخاصةِ التي يُطَلَّقُ عليها هذا الاسمُ لأنها تُسَيِّءُ إلى الفردِ أكثرَ مما إلى المجتمعِ بأسرِهِ.

والواقعُ أن الجرائمِ الخاصةِ في الجُمهورِيَّاتِ أكثرُ عُمُومًا، أي أنها أكثرُ اعتداءً على نظامِ الدولةِ مما على الأفرادِ، والواقعُ أن الجرائمِ العامةِ في المَلَكِيَّاتِ أكثرُ خصوصاً، أي أنها أكثرُ اعتداءً على أحوالِ الأفرادِ مما على نظامِ الدولةِ نفسه.

وَأَلْتَمَسُ أَلَّا يُعْتَمَّ مَا قُلْتُ، فَأَنَا أَتَكَلَّمُ مُتَّبِعًا جَمِيعَ التَّوَارِيخِ، وَأَعْلَمُ جَيِّدًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَادِرِ وَجُودُ أَمْرَاءَ مِنْ ذَوِي الْفَضِيلَةِ، وَلَكِنِّي أَقُولُ إِنَّ مِنَ الصَّعْبِ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الشَّعْبُ ذَلِكَ فِي الْمَلَكِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

وَلْيُقْرَأْ مَا قَالَهُ الْمُؤَرِّخُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَنِ بِلَاطِ الْمَلُوكِ، وَلْيُذَكَّرْ مَا صَدَرَ مِنْ أَحَادِيثَ عَنِ رِجَالِ كُلِّ بَلَدٍ حَوْلَ سِقُوطِ أَخْلَاقِ الْحَاشِيَّاتِ، فَلَيْسَ هَذِهِ أُمُورًا نَظَرِيَّةً مُطْلَقًا، بَلْ أُمُورٌ تَجْرِبِيَّةٌ مُؤَسِّفَةٌ.

وَتَنَالَفُ، كَمَا أَرَى، أَخْلَاقُ الْمُعْظَمِ الْبَطَائِنِ الْبَارِزَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ مِنَ الطَّمُوحِ فِي الْبِطَالَةِ، وَالِدِنَاءَةِ فِي الرَّهْوِ، وَالرَّغْبَةِ فِي الْاِغْتِنَاءِ بِلا عَمَلٍ، وَمَقْتِ الْحَقِيقَةِ، وَالنَّفَاقِ وَالخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ، وَنَبْذِ الْعَهْودِ، وَازْدِرَاءِ وَاجِبَاتِ الْمَوَاطِنِ، وَالْفَزَعِ مِنَ فَضِيلَةِ الْأَمِيرِ، وَالْأَمَلِ فِي ضَعْفِهِ، وَالاسْتِهْزَاءِ الدَائِمِ بِالْفَضِيلَةِ فَضْلًا عَنِ ذَلِكَ، وَالْحَقُّ أَنْ مِنَ الْمَزْعَجِ جَدًّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرُ الدَوْلَةِ فَاقِدِي الْأَمَانَةِ، وَأَنْ يَكُونَ أَصَاغِرُهَا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَأَنْ يَكُونَ أَوْلَثُكَ مُخَادِعِينَ، وَأَنْ يُوَافِقَ هَؤُلَاءِ عَلَى أَلَّا يَكُونُوا غَيْرَ مَخْدُوعِينَ.

(١) أتكلّم هنا عن الفضيلة السياسية التي هي فضيلة خلقية ضمن المعنى الذي توجه به نحو الخير العام، وقل إلى الغاية وجود فضائل خاصة، ولا تجد مطلقاً هذه الفضيلة التي تتصل بالحقائق الموحى بها، ويتضح هذا جيداً في الباب ٦، فصل ٢.

وإذا وُجد في الشعب من يكون من أهل الصّلاح<sup>(١)</sup> التّعسّاء فإنّ الكزدينال دُو ريشليو يذكّر في وصيته السياسية وجوب احتراس الملك من استخدامهم<sup>(٢)</sup>، وما أصدق عدم كون الفضيلة نابض هذه الحكومة! لا جرّم أنها غيرُ مجردةٍ منها مطلقًا، ولكنها ليست نابضًا.

## الفصل السادس

### كيف يُقتاض من الفضيلة في الحكومة الملكية

أُسرعُ، وأسيرُ بخطًا واسعة، لكيلا يُعتَقَد أنني أقَدَح في الحكومة المَلِكِيَّة، كَلَّا، إذا كان يُعوَظها نابضٌ فإن لديها نابضًا آخر، فالشرفُ، أي سَبَقُ وهم كل شخص وحالٍ، يقوم مقام الفضيلة السياسية التي تكلمت عنها ويمثلها في كل مكان، ويمكن الشرفُ أن يوحى بأطيب الأعمال، ويمكنه، مضافًا إلى القوانين، أن يسوق إلى هدف الحكومة كالفضيلة نفسها.

وهكذا يكون كلُّ إنسان في المَلِكِيَّات الحسنة التنظيم مواطنًا نافعًا تقريبيًا، ومن النادر أن تجد فيها مَنْ هو حسنُ السيرة<sup>(٣)</sup>، وذلك لأنه يجب على مَنْ يَودُّ أن يكون حسنَ السيرة أن يُقصد هذا<sup>(٤)</sup>، وأن يُحبِّب الدولة لذاتها أكثر مما لذاته.

## الفصل السابع

### مبدأ الملكية

تفترض الحكومة المَلِكِيَّة، كما قلنا، وجودَ شِئَان ورُتَب، حتى وجود أشرافٍ أصلًا، ومن طبيعة الشرف طلبُ التفضيل والتمييز، والشرفُ، إذن، هو المُؤَلَّى في هذه الحكومة للأمر نفسه. والطموحُ مضرٌّ في الجُمهوريَّة، وللطموح نتائجٌ طيبةٌ في المَلِكِيَّة، وهو يَمُنَح هذه الحكومة حياةً، ومن فوائده عدمُ خَطَره فيها، وذلك لإمكان زجره فيها بلا انقطاع.

وقد تقولون إن الأمر كما في نظام الكون حيث توجد قوةٌ تُبعد جميع الأجرام من المركز بلا انقطاع وقوةٌ تُقَلِّ تَزُدُّها إليه، والشرفُ يحرك جميع أجزاء الجُزْم السياسي، وهو يَربطها بصنعه نفسه فيسير كل واحد نحو المصلحة المشتركة معتقدًا أنه يسير نحو مصالحه الخاصة.

وإذا ما تكلمنا فلسفيًا وجدنا من الصحيح أن الشرف الذي يُسَيِّر جميع أجزاء الدولة زائفٌ،

(١) احمولوا هذا على معنى التعليق السابق

(٢) جاء فيها أنه لا ينبغي استخدام أناس من أصل دني، فهم كثيرو الزهد كثيرو الصعوبة (الوصية، فصل ٤).

(٣) لا تحمل كلمة "حسن السيرة" هنا على غير المعنى السياسي

(٤) انظر إلى التعليق الأول من الصفحة ١٢٩ من الطبعة القديمة

غير أن هذا الشرف الزائف هو من النفع للجمهور كالشرف الحقيقي للأفراد الذين يُمكنهم أن يخوزوه، أليس كثيرًا أن يُحمل الناس على القيام بجميع الأعمال الصعبة التي تستلزم قوةً من غير أجرٍ سوى ضواء هذه الأعمال؟

## الفصل الثامن

### الشرف ليس مبدأً الدول المستبدة مطلقاً

ليس الشرف مبدأً الدول المستبدة مطلقاً، فيما أن جميع الناس متساوون فيها فإن الإنسان لا يُمكن أن يفضّل على الآخرين فيها، وبما أن جميع الناس عبيد فيها فإن الإنسان لا يُمكن أن يفضّل على شيء فيها.

وبما أن للشرف قوانينه وقواعده، فضلاً عن ذلك، فلا يُمكن أن يئنثني، وبما أنه يتبع هواه الخاص، لا هوى آخر؛ فإنه لا يُمكن أن يوجد في غير الدول ذات النظام الثابت والقوانين الصحيحة.

وكيف يضرب المستبد عليه؟ هو يباهي باحتقار الحياة، وليس لدى المستبد قوة إلا لأنه يستطيع أن ينزعها، وكيف يضرب على المستبد؟ هو ذو قواعد متبعة وأهواء مُسنّدة، وليس لدى المستبد قاعدة وتقوّض أهواؤه جميع الأخرى.

وعلى الملكيات يسيطر الشرف المجهول لدى الدول المستبدة حيث لا تجد كلمةً للتعبير عنه<sup>(١)</sup>، وهو يهب الحياة فيها لجميع الجرم السياسي وللقوانين وللفضائل نفسها.

## الفصل التاسع

### مبدأ الحكومة المستبدة

كما أن الفضيلة ضرورية في الجمهورية والشرف ضروري في الملكية لا بد من الخوف في الحكومة المستبدة، ولا ضرورة للفضيلة فيها مطلقاً، ويكون الشرف فيها خطراً.

وتنتقل سلطة الأمير الواسعة فيها إلى من يفوّضها إليها، فمن يقدر أن يعزز نفسه كثيراً يستعد للقيام بثورات فيها، ومن الضروري، إذن، أن يقضي الخوف على كل شجاعة فيها، فيطفي فيها حتى أدنى مشاعر الطموح.

ويمكن الحكومة المعتدلة، ما أرادت، أن تُطلق نوابضها من غير خطر، فهي تتماسك بقوانينها،

(١) انظر إلى بيبي، صفحة ٤٤٧.

وبقوّتها أيضًا، ولكن الأمير في الحكومة المستبدة إذا ما انقطع عن رفع الذراع ذات ساعة، وإذا لم يستطع أن يقضي من قوّره على مَنْ يَشْعَلُونَ أُولَى المناصب<sup>(١)</sup>، ضاع بعمله هذا كلُّ شيء، وذلك لأن الشعب يصير غير ذي مُجبرٍ عن تلاشي الخوف الذي هو نابضُ الحكومة. وإلى هذا المعنى ذهب بعض القضاة، كما هو ظاهر، فأروا أن الأمير الأكبر غير مُلزم، قطعًا، بأن يُنجز وعده ويَفِيّ بعهده إذا ما حَدَّد بهذا سلطانه<sup>(٢)</sup>.

ويجب أن يُحكّم في الشعب بالقوانين وفي الأكبر بهوى الأمير، ويجب أن يكون رأس آخر الرعية في مأمن وأن يكون رأس الباشوات معرّضًا للخطر دائمًا، ولا يُحدّث عن هذه الحكومات المخالفة للذوق من غير ارتجاف، وقد أبصر صوفي الفارسي، الذي خلعه مزويس في أيامنا، انهيارَ الحكومة قبل الفتح، وذلك لأنه لم يَشْفِك من الدم ما فيه الكفاية<sup>(٣)</sup>.

ويروي لنا التاريخ أن طغيان دوميثيان الهائل بلغ من إرهاب الحكام ما صلّح به حال الشعب بعض الصلاح في عهده<sup>(٤)</sup>، وهكذا ترى السيل الذي يخرب كلَّ شيء من ناحية يدعُ، من ناحية أخرى، حقولًا ترى العين فيها بعض المُرُوج من بعيد.

## الفصل العاشر

### الفرق بين الطاعة في الحكومات المعتدلة والحكومات المستبدة

تستلزم طبيعة الحكومة في الدول المستبدة إطاعةً متناهية، فإذا ما عُرفت إرادة الأمير مرّةً كان لها من الأثر المقدر كالذي تناله الكرة من أخرى عندما تُطرح عليها.

وليس هنالك مزاج ولا تغيير ولا إصلاح ولا مواعيد ولا أكفاء ولا مفاوضات ولا ملاحظات مطلقًا، ولا شيء يُعدُّ نداءً أو أصلح من سواه للاقتراح، فالإنسان مخلوق يُطيع مخلوقًا يُريد. ولا يمكن المرء هنالك أن يعرض مخاوفه حول حادثٍ قادم بأكثر من الاعتذار عن سوء نجاحه بهوى الطالع، ويقوم نصيب الناس هنالك على الغريزة والطاعة والعقاب، كما هي حال الحيوانات.

ولا يُجدي نفعًا أن يُفترض هنالك بالمشاعر الطبيعية واحترام الأب وعطفه على أولاده وأزواجه وبقوانين الشرف وبالحالة الصحية، فقد بلغ الأمر، وهذا يكفي.

(٢) ريكو، الإمبراطورية العثمانية، باب ١، فصل ٢.

(١) كما يقع في الأريستوقراطية العسكرية غالبًا.

(٢) انظر إلى تاريخ هذه الثورة للأب دوسيرسو.

(٤) سويتونيوس Domit، فصل ٨، وقد كانت حكومة دوميثيان عسكرية، فهي لذلك ضرب من الحكومات المستبدة.

وإِذَا مَا حَكَمَ الْمَلِكُ فِي فَارِسَ عَلَى إِنْسَانٍ لَمْ يُفَكِّنْ أَنْ يَخَاطَبَ فِي أَمْرِهِ وَلَا أَنْ يُطَلَّبَ الْعَفْوُ عَنْهُ، وَإِذَا مَا كَانَ الْمَلِكُ سَكَرَانَ أَوْ فَاقِدًا وَوَعِيَهُ وَجِبَ تَنْفِيذُ حُكْمِهِ مَعَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا نَاقَضَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَالْقَانُونُ مِمَّا يَجِبُ أَلَّا يَتَنَاقَضَ، وَطَرَاؤُ التَّفَكِيرِ هَذَا كَانَ سَائِدًا هُنَاكَ فِي كُلِّ زَمَنٍ، وَبِمَا أَنْ مَا أَصْدَرَهُ أَحْشَوِيُزُوشَ مِنْ أَمْرِ بَاسْتِنْتِصَالِ الْيَهُودِ لَمْ يُفَكِّنْ إِلْغَاؤُهُ فَإِنَّهُ رُئِيَ الْإِذْنُ لَهُمْ فِي الدِّفَاعِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ.

وَمَعَ ذَلِكَ يَجُودُ شَيْءٌ يُفَكِّنُ أَنْ تَعَارَضَ بِهِ إِرَادَةُ الْأَمِيرِ<sup>(٢)</sup> أَحْيَانًا، أَيْ الدِّينَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُهْجَرَ الْأَبَ، وَأَنْ يُقْتَلَ أَيْضًا، إِذَا أَمَرَ الْأَمِيرُ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ لَا يُشْرَبُ حَمْرٌ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ وَأَمْرٌ بِذَلِكَ، وَتُعَدُّ قَوَاعِدُ الدِّينِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَلِيَا لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ عَلَى الْأَمِيرِ كَمَا هِيَ مَفْرُوضَةٌ عَلَى الرَّعِيَةِ، وَغَيْرُ هَذَا أَمْرُ الْحَقُوقِ الطَّبِيعِيَةِ، فَالْأَمِيرُ يَغُودُ غَيْرَ مَعْدُودٍ إِنْسَانًا كَمَا يُفْتَرَضُ.

وَالسُّلْطَانُ فِي الدُّوَلِ الْمَلِكِيَةِ وَالْمَعْتَدَلَةِ مُحَدَّدٌ بِنَابِضِهَا، أَيْ بِالشَّرْفِ الَّذِي يَهِيْمُنُ عَلَى الْأَمِيرِ وَعَلَى الشَّعْبِ كَمَلِكٍ، وَلَا يُسَارُّ مَطْلَقًا إِلَى ذِكْرِ أَحْكَامِ الدِّينِ لَهُ، وَيَرَى النَّدِيمُ نَفْسَهُ مُضْجِكًا فَتَذَكَّرُ لَهُ مَبَادِئُ الشَّرْفِ دَائِمًا، وَتَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ تَغْيِيرَاتٌ ضَرُورِيَّةٌ فِي الطَّاعَةِ، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَكُونَ الشَّرْفُ هَدَفًا لِكَثِيرٍ مِنَ الْغَرَائِبِ، وَالطَّاعَةُ تَتَّبَعُهَا جَمِيعًا.

وَمَعَ أَنْ وَجْهَ الطَّاعَةِ مُخْتَلَفٌ فِي هَاتَيْنِ الْحُكُومَتَيْنِ فَإِنَّ السُّلْطَةَ وَاحِدَةٌ مَعَ ذَلِكَ، وَمَهْمَا تَكُنَ الْجِهَةُ الَّتِي يَتَحَوَّلُ إِلَيْهَا الْمَلِكُ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْمِيزَانَ وَيَطْرَحُهُ، وَهُوَ يُطَاعَ، وَالْخِلَافُ كُلُّ الْخِلَافِ فِي وَجُودِ بَصَائِرَ لَدَى الْأَمِيرِ فِي الْمَلِكِيَةِ وَفِي كَوْنِ الْوُزَرَاءِ فِيهَا أْبْرَعٌ فِي الْأُمُورِ وَأَمَهَرٌ مِمَّا فِي الدُّوَلَةِ الْمُسْتَبَدَّةِ بِمَا لَا حَدَّ لَهُ.

## الفصل الحادي عشر

### تَأْمُلْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

تلك هي مبادئ الحكومات الثلاث، وذلك لا يعني اتصافاً بالفضيلة في بعض الجمهوريات، بل وجوب هذا الاتصاف فيها، وكذلك لا يُشَبَّهُ اتصافاً بالشرف في بعض الملكيات، ولا وجود خوف في دولة مستبدية خاصة، بل وجوب وجود هذا، وإلا كانت الحكومة ناقصة.

(١) انظر إلى شاردان.

(٢) المصدر نفسه.

## الباب الرابع

### وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

#### الفصل الأول

#### قوانين التربية

قوانين التربية هي أول ما نتلقاه وبما أنها تُعَدُّنا لنكون مواطنين فإن كل أسرة خاصة يجب أن يُسَيَّرَ عليها وَفْقَ رَسْمِ الأُسرة الكبرى التي تشتمل عليها جميعًا. وإذا وُجِدَ للشعب في مجموعه مبدأ فإنه يكون للأجزاء التي يتألف منها مبدأ أيضًا، ولذا تختلف قوانين التربية في كل نوع من الحكومات، فيكون موضوعها الشرف في الملكيات، والفضيلة في الجمهوريات، والخوف في الاستبداد.

#### الفصل الثاني

#### التربية في الملكيات

لا يُنَالُ مبدأ التربية في الملكيات في الدور العامة حيث يُؤَدَّب الصِّبَا، فمتى دُخِلَ العالمُ بدأت التربية على وجهٍ ما، فهناك مدرسة ما يُسَمَّى «الشرف»، هذا المعلم العام الذي يجب أن يُسَيَّرَنا في كل مكان.

وهناك يُرَى ويُسَمَعُ، في كل حين، قولٌ عن ثلاثة أمور، وهي: «وجوب إلقاء شيء من الثُّبُل في الفضائل، وإلقاء شيء من الصراحة في الطبائع، وإلقاء شيء من اللطف في الأوضاع». وما يُبْدَى لنا من فضائل هناك يدور دائمًا حَوْلَ ما على الإنسان من واجب نحو الآخرين أقل مما عليه نحو نفسه، وإن شئت فقل إن هذه الفضائل لا تقوم على كون ما يدْعُونَا نحو أبناء وطننا بمقدار ما يميِّزُنَا منهم.

ويُحَكِّمُ في أعمال الناس هناك بملاحظتها، لا بصلاحتها، وبِعظمتها، لا بعديلها، وبكونها عجيبةً، لا بصوابها. وبما أن من الممكن أن يَجِدَ الشرف فيها نُبُلًا فهي إما أن تكون ما يجعلها القاضي شريعةً أو ما يسوِّغها السُّوفِسْطائي.

وهو يُبيح الدَّلَالِ إذا ما اقترن بمبدأ مشاعر القلب أو بمبدأ عَزْوِ الفؤاد، وهذا السبب الحقيقي في كون الطبائع في الملكيات لم تَبْلُغ من الصفاء قَطُّ ما بَلَغَتْه في الحكومات الجمهوريّة.

وهو يُبيح الحيلة إذا ما اقتترنت بمبدأ عظمة النفس وعظمة الأعمال كما في السياسة التي لا تُنافيه مكايدها.

وهو لا يُحرّم المَلَقَ إلا إذا فُصل عن مبدأ الحظ الأكبر ولم يقتدرن بغير شعور دناءته الخاصة. وأما من حيث الطبائع فقد قلتُ إن على تربية المَلَكِيَّات أن تُلقِي فيها بعض الصراحة، وبذلك يُرَادُ، إِذْنُ، وجودُ حقيقة في الكلام، ولكن أَيْكون هذا عن حُبِّ لها؟ كَلَّا، وإنما تُرَادُ لأن الرجل الذي تَعَوَّد قولها يكون جريئًا حَرًّا كما يلوح، والواقعُ أن رجلاً كهذا لا يَخْضَعُ، على ما يظهر، لغير الأمور، لا للوجه الذي يتلقاها به آخر.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة ازدياد صراحة الشعب الذي ليس له غير الحقيقة والبساطة مَطْلَبًا، وذلك بمقدار ما يُوصَى بهذا النوع من الصراحة هنالك.

وأخيرًا تستلزم التربية في المَلَكِيَّات لطفًا في الأوضاع، فالناس الذين وُلِدُوا ليعيشوا معًا وُلِدُوا أيضًا ليتراضوا، ومن لم يُزَاعِ الآداب مؤدبًا جميع من يعيش معهم يَبْلُغُ من نقص الاعتبار ما يصبح به عاجزًا عن صنع أيِّ خير.

بيد أن اللطف ليس من عاداته استنباط أصله من منبع بالغ الصفاء، فهو ينشأ عن رغبة في التفرّد، ونحن لطفاء عن زهو، أي إننا نشعرُ بأننا مُلقِنَا باتخاذنا أوضاعًا دالّةً على أننا لسنا في ضعة، وعلى أننا لم نَعِشْ مع ذلك النوع من الناس الذين هُجِرُوا في جميع الأجيال.

واللطف في المَلَكِيَّات خُلِقَ في التّلاط، ومن يَبْلُغُ درجةً رفيعةً من العظمة يَجْعَلُ جميع الآخرين صغارًا، ومن تَمَّ ما يجب من إكرام جميع الناس، ومن تَمَّ ينشأ اللطف الذي يَفْلُقُ مَنْ هم لطفاء ومن يكونون لطفاء نحوه على السواء، وذلك لأنه يُقَهِّمُ كَوْنَ الرجل من التّلاط أو أنه أهلٌ ليكون منه.

ويقوم ظاهر التّلاط على ترك الرجل عَظَمته الخاصة في سبيل عَظَمَةٍ مستعارة، وتَمْلُقُ هذه نديماً أكثر من أن تَمْلُقَ عَظَمته نفسها، وهي تُنعم بشيء من الاتضاع الزاهي الذي ينتشر بعيدًا، ولكن مع نقص زهوه شيئًا فشيئًا بنسبة البُعد من منبع تلك العظمة.

وتَجِدُ في التّلاط رِفّةً ذوق في كلِّ الأمور، صادرةً عن استعمال مستمّرٍ لِعَبَثات مالٍ عظيم، وعمّا تَنَوَّع من الأمور، وعن كَلالٍ من المَلادّ على الخصوص، وعن الوَفرة، وعن اختلاط الأهواء التي تُتَقَبَّلُ دَائِمًا إذا ما كانت مستحبةً.

فعلى هذه الأمور كلّها تقوم التربية لصنع ما يُسَمَّى الرجل الصالح الحائز جميع المزايا والفضائل التي تُطَلَبُ في هذه الحكومة.

وهنالكَ، إذ يختلط الشرف في كلِّ مكان، يَدْخُلُ في جميع طرُق التفكير وجميع وجوه الحسّ ويوجّه حتى المبادئ.

وهذا الشرف العجيب لا يجعل الفضائل غير ما يريد، وهو يجعلها كما يريد أن تكون، وهو

يَصْعُ من تلقاء ذاته قواعدَ لكلِّ ما يُفَرِّضُ علينا، وهو يَمُدُّ أو يَحُدُّ واجباتنا وَفَّقَ هواه سواءً أكان مصدرها في الدين أم في السياسة أم في الأخلاق.

وليس في المَلَكِيَّة ما تأمر به القوانينُ والدين والشرف بمقدار طاعة ما يريد الأمير، ولكنَّ مما يُمَلِّي علينا هذا الشرفُ أنه لا ينبغي للأمير مطلقًا أن يأمر بعملٍ يَشِينُنَا، لأنَّ هذا العمل يجعلنا عاجزين عن خدمته.

وقد رَفَضَ غِرْيُون<sup>(١)</sup> اغتيالَ دُوك دُوغِيْز، ولكنه عَرَضَ على هنري الثالث أن يقاتله، ولَمَّا كتب شارل التاسع بعد سان باز تَلْمِي إلى جميع الحُكَّام يأمرهم بقتل الهُوغْنُوت كتب الفيكُونْت دُوْرْت، الذي كان قائدًا في بايُونن يقول للملك<sup>(٢)</sup>: «مولاي، لم أجد بين الأهلين ورجال الحرب جَلَادًا، لم أجد غيرَ مواطنين صالحين وجنودٍ شَجْعان، ولذا فَإِنِّي أَلْتَمِسُ معهم من جلالتك استعمالَ دُزَعاننا وحياتنا في الأمور الممكن فعلها»، فهذه الشجاعةُ العظيمة الكريمة كانت تَعُدُّ النذالةَ أمرًا مستحيلًا.

وأعظمُ ما يَدْعُو الشرفُ به طبقةَ النبلاء هو خدمةُ الأمير في الحرب، والحقُّ أن هذه هي المهنة الممتازة، وذلك لان مخاطرها ونجاحها، ورزاياها أيضًا، تسوق إلى العظمة، ولكن الشرف، حين يَفْرِضُ هذا القانون، يريد أن يكون حَكَمًا، وهو إِذَا ما صَدِمَ تَطَلَّبَ، أو أجاز، الرجوعَ إلى البيت. وهو يوَدُّ أن يُفَكِّنَ ابتغاءَ الخِدمِ أو رفضها على السواء، وهو يَصْعُ هذه الحرية حتى فوق الثَّرَاء.

وللشرف قواعدُه العليا إِذْن، وعلى التربية أن تطابقها، وأهمُّ هذه القواعد هو أنه يُبَاح لنا الاهتمامُ بماننا، ولكن مع حَظْر ذلك تجاه حياتنا مطلقًا.

والثانيةُ هي أننا إِذَا قَلَّدنا مَنْصِبًا ذاتَ مرةٍ وجب علينا ألا نَصنع أو نُطِيق ما يدلُّ على كوننا دون هذا المنصب.

والثالثةُ هي أن تكونَ الأمورُ التي يَنْهَى الشرف عنها بالغةَ التحريم إِذَا لم تبادر القوانينُ إلى حَظْرها، وأن تكونَ الأمور التي تطلبها مطلوبةٌ إلى الغاية إِذا لم توجهها القوانين.

## الفصل الثالث

### التربية في الحكومة المستبدة

كما أن التربية لا تَقَمُّ على غير رفع الفؤاد في المَلَكِيَّات لا تحاول غيرَ حَفْضه في الدول المستبدة، ويجب أن تكون في هذه الدول عِبْدِيَّةً، ومن الخير، حتى في القيادة، أن تكون هكذا

(١) انظر إلى تاريخ أوبينيه.

(٢) يقال هنا ما هو كائن، لا ما يجب أن يكون، والشرف سبق وهم يسعى الدين أن يقوضه حينًا وأن ينظمه حينًا آخر.

ما دام الرجل لا يكون طاغيةً فيها من غير أن يكون عبدًا في الوقت نفسه. وتفترض الطاعة المتناهية جهلاً فيمن يُطيع، حتى إنها تفترضه فيمن يَفُود، فليس له أن يتأمل وأن يرتاب، ولا أن يبرهن، مطلقاً، وليس له إلا أن يشاء.

وكلُّ بيت في الدول المستبدة إمبراطوريةً منفصلة، وتكون التربية، القائمة هناك على عيش الإنسان مع الآخرين خاصةً، محدودةً إلى الغاية إذن، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في القلب وعلى منح الروح معرفةً بعض مبادئ الدين البسيطة جدًّا، ويكون العرفانُ هناك حَظيرًا، ويكون التنافس هناك نَحسًا، ولم يَسْتِطِعْ أرسطو أن يعتقد وجودَ فضائلٍ خاصةٍ بالعبيد<sup>(١)</sup>، وهذا ما يُحدِّد التربية في هذه الحكومة كثيرًا.

والتربية معدومةٌ هناك على وجهٍ ما إذن، فلا بُدَّ من انتزاع كلِّ شيءٍ لإعطاء شيءٍ، ومن البدء بصنع إنسانٍ طالحٍ لصنع عبدٍ صالح.

والآن! لماذا تَحْرِصُ التربية هناك على تكوين مواطن صالح يُغتنى بالبؤس العام؟ إذ كان يُحِبُّ الدولة فإنه يحاول إطلاقاً، نوابض الحكومة، وهو يزول إذًا لم يُوقِّقْ، وهو يُعَرِّضُ لخطر الزوال مع الأمير والإمبراطورية إذًا ما وُقِّقَ.

## الفصل الرابع

### اختلاف نتائج التربية عند القدماء وبيننا

كان مُعْظَمُ الأمم يعيش في حكوماتٍ اتخذت الفضيلةً مبدأً، وعندما كانت هذه الفضيلة في تمام قوتها كان يتمُّ هناك من الأمور ما لا نراه اليوم وما يُورث العَجَبَ نفوسنا الصغيرة. وكانت تربيتهم تَفْضُلُ تربيتنا فَضْلاً آخر، وهي أنها لم تُفَنِّدْ قَطُّ، فكان إبامينوئداس يقول وَيَسْمَعُ ويرى في السنة الأخيرة من حياة ذات الأمور التي كان يقولها ويسمعها ويراهها في السَّنِ التي بدأ يُوَدِّبُ فيها.

واليوم نتلقَى ثلاثَ تربيّاتٍ مختلفةً أو متناقضة، أي تربيّة أبائنا وتربيّة معلّمينا وتربيّة العالم، وما يقال لنا في الأخيرة يَقلِّبُ جميعَ مبادئ الأوليين، وينشأ هذا، من بعض الوجوه، عما عندنا من تناقضٍ بين وُعود الدين وعهود العالم، وهذا أمرٌ لم يَعرِفْه القدماء.

(١) السياسة، باب ١، فصل ٣

## الفصل الخامس

### التربية في الحكومة الجُمهورية

الحكومة الجُمهورية هي التي يُحتاج فيها إلى جميع سلطان التربية، فالخوف في الحكومات المستبدة ينشأ من تلقاء نفسه بين الوعيد والعقاب، والشرف في المَلَكيات يُعزَّز بالعواطف، وهو يُعزَّزها من ناحيته، غير أن الفضيلة السياسية هي إنكارٌ للذات، أي أمرٌ شاقٌّ كثيرًا على الدوام. ويمكن تعريفُ هذه الفضيلة بحبِّ القوانين والوطن، وبما أن هذه المحبة تستلزم تفضيلَ المرء للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة فإنها تُمنح جميعَ الفضائل الخاصة، وليست هذه الفضائلُ غيرَ هذا التفضيل.

وهذه المحبةُ خاصةٌ بالديموقراطيات خصوصًا عجيبيًا، والحكومةُ موكولةٌ إلى كلِّ مواطنٍ في الديموقراطيات وحدها، والواقعُ أن الحكومة كجميعِ أمورِ العالم، فيجب أن تُحبَّ حتى تُحفظ.

ولم يُسَمَّ قَطُّ أن الملوك لا يُجَبُّون المَلَكية وأن المستبدين يُمقتون الاستبداد. ويتوقف كلُّ شيءٍ على تمكين ذلك الحُبِّ في الجُمهورية إذن، ويجب على التربية أن تُهدِّف إلى إلقائه في النفوس، غير أن هنالك وسيلةٌ مؤكَّدة يُمكن الأولاد أن يحوزوه بها، وهي أن يكون الآباء أنفُسهم حائزين لها.

وذلك هو المعلمُ الذي يَفْتح أولاده معارفه غالبًا، وأكثرُ من ذلك أن يَفْتحوا عواطفه. وإذا لم يَحْدث هذا فذلك لأن الذي يكون قد صُنِع في المنزل الأبويُّ يُمَحَق بانطباعات الخارج.

وليس الشعب الناشئ هو الذي يَفْسد مطلقًا، فهو لا يزول إلا بعد فساد الرجال البالغين أشدَّهم.

## الفصل السادس

### بعض نُظُم الأغارقة

أشرب قدمات الأغارقة من كون الشعوب التي عاشت تحت ظلِّ حكومةٍ شعبيةٍ رُفعت إلى الفضيلة بحكم الضرورة فوضعوا نُظْمًا غريبةً لتلقينها، وإذا ما نظرتهم، في حياة ليكورغ، إلى القوانين التي أنعم بها على الإسبارطيين ظننتم أنكم تقرأون رواية السِّيفَارَانب، وكانت قوانين أفريطش أصلَ قوانين إسبارطة، وكانت قوانين أفلاطون تصحيحًا لها. وأرجو عطفَ قليلٍ نظرٍ على مدى عبقرية هؤلاء المشترعين ليجرى أنهم أثبتوا للعالم حكمهم

بصدمهم جميعَ العادات الجارية ومزجهم جميعَ الفضائل، وقد خَلَطَ ليكورُ الاختلاصَ بروح العدل وأقسَى الرُّقِّ بأقصى الحرية وأفظعَ المشاعر بأعظم اعتدالٍ فأوجب استقرارَ مدينته، وقد لاح أنه نَزَعَ منها جميعَ المجاني والفنون والتجارة والنقد والأسوار، فكان فيها من الطموح ما لا يأمل الواحد معه أن يكون خيرًا مما هو عليه، وكان فيها مشاعرٌ طبيعية، ولم يكن فيها ولدٌ ولا زوجٌ ولا أبٌ، فخلَعَ حتى العِدَارُ من الطُّهر، وبهذه الطُّرُق سبقت إسبارطة إلى العظمة، والمجد، ولكن مع صدق نُظْمٍ لا يُظْفَرُ معه بشيء ضدها عند كَسْبِ المعارك إذا لم يوصلَ إلى نَزَعِ ضابقتها<sup>(١)</sup>.

وقد حُكِمَ في أقریطش ولا كونية بهذه القوانين، وقد تخلَّت إسبارطة عن الأخيرة للمقودنيين، وقد كانت أقریطش<sup>(٢)</sup> آخرَ فريسةٍ للرومان، وقد كان للساميين ذاتُ النُظْمِ، فعدَّت هذه النُظْمَ لهؤلاء الرومان عاملَ أربعةٍ وعشرين نصرًا<sup>(٣)</sup>.

وفي حُثالة أزمنتنا الحديثة<sup>(٤)</sup> وفسادها أبصرنا هذا الأمرَ العجيب الذي كان يُرَى في نُظْمِ اليونان، وذلك أن مشترعًا صالحًا كَوَّنَ شعبيًا يبذو الصدق فيه طبيعيًا كالشجاعة عند الإسبارطيين، وذلك أن مسترِبِن هو ليكورُ حقيقيٌّ، ومع أن السَّلْمَ غايَةٌ بن كما أن الحرب غايَةٌ ليكورُ فإنهما ينتشابهان في السبيل الغربية التي وُضِعَا فيها شعبيهما، وفي النفوذ الذي اتفق لهما في الأحرار، وفي الأوهام التي تَغَلَّبَا عليها، وفي الأهواء التي قَهَرَاها.

وقد يكون لنا مثالٌ آخرٌ بالباراغواي، وذلك أنه أريد أن يُجْعَلَ منها ذَنَبٌ للمجتمع الذي يَعُدُّ لذة القيادة متاعَ الحياة الوحيد، غير أن من الجميل في كلِّ حينٍ أن يُحْكَمَ في الناس بجعلهم أكثرَ سعادةً<sup>(٥)</sup>.

ومن المَجْد لها أن تكون أولَ من أظهر في تلك البقاع اقتترانَ مبدأ الدين بمبدأ الإنسانية، وهي، إذ أصلحت ما خَرَّبَه الإسبان، بدأت تُشْفِي أحدَ الجروح الكبيرة التي أصيب بها النوع البشري حتى الآن.

وما يمازج هذا المجتمع من شعورٍ طيب نحو ما يُسَمِّيه شَرَفًا، ومن حميَّةٍ نحو دينٍ يُخْشَع من يَسْمَعُه أكثر ممن يَعْطُ به، حَفَزه إلى القيام بأمرٍ جليلة موقِّفًا، وذلك أن انتشل من الغاب شعوبًا شَتَّى وأعطاهم غذاءً مضمونًا وكَسَاهم، وهو، إذ لم يصنع بذلك غيرَ إنماء الصناعة بين الناس، يكون قد فعل كثيرًا.

والذين يرغبون في وُضَعِ نُظْمٍ مماثلة يؤسسون شركةَ أموالٍ كما في جمهورية أفلاتون،

(١) أكره فيلوبيمن الإسبارطيين على ترك طريقة تغذية أولادهم عائلًا أنهم، من غير هذا، يكونون في كل حين ذوي نفس كبيرة وقلب

عال، بلوتارك، حياة فيلوبيمن، وانظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٢٨

(٢) دافعت عن قوانينها وحررتها ثلاث سنين، انظر إلى الأبواب ٩٨، ٩٩، ١٠٠ من تيتوس ليفيوس، في خلاصة فلوروس، وقد أبدت مقاومة أشد مما أبدى عظماء الملوك.

(٣) فلوروس، باب ١، فصل ١٦. In fece Romuli، شيشرون، ٢، ١، رسائل إلى أتيكوس.

(٤) فلوروس، باب ١، فصل ١٦. لا يخضع هتود الباراجواي لسنينور خاص، وهم لا يدفعون غير خمس الضرائب، ولديهم أسلحة نارية للدفاع عن أنفسهم.

وبوجبون ما كان يتطلبه هذا من احترامٍ للآلهة، وهذا الانفصال عن الأجانب حفظًا للأخلاق، وقيامَ مدينةٍ تتاجر من دون الأهلين، ويَمْتَنَحون صنائعنا من غير نفائسنا، واحتياجاتنا من غير شَهَوَاتِنَا. وهم يُلْعَنون النقدَ لِمَا يُوجِب من تضخيم الثروة إلى ما وراء الحدود التي وضعتها الطبيعةُ فيها، ومن تعليم حفظ ما كُنِزَ منها على غير جَدْوَى، ومن زيادة الشَهَوَاتِ إلى ما لا حدَّ له، ومن القيام مقام الطبيعة التي أنعمت علينا بوسائلٍ محدودةٍ كثيرًا لإثارة أهوائنا، ومن إفساد بعضنا بعضًا. «وقد أحسَّ الإبيذامنيُّون<sup>(١)</sup> فسادَ أخلاقهم باتصالهم بالبرابرة فانتخبوا حاكمًا لجعل جميع الأسواق باسم المدينة ولأجل المدينة»، وبذلك لا تُفسد التجارة النظامَ ولا يَحْرِمُ النظامُ المجتمعَ فوائدَ التجارة.

## الفصل السابع

### في أيِّ الأحوال يمكن هذه النظم أن تكون صالحة

يُمْكِن أن تكون هذه الطُرُزُ من النُظُم صالحةً في الجُمهوريات لأن الفضيلة السياسية هي المبدأ فيها، ولكن لا ضرورةً إلى ذلك المقدار من العناية بلوغ الشَّرَف في المَلَكِيَّات أو لإلقاء الرُّعْب في الدول المستبدة. ثم إن تلك النُظُم لا تكون في غير دولةٍ صغيرة<sup>(٢)</sup> حيث يُمكِن مَنْحُ تربيةٍ عامة وتربيةٍ شعبيَّةٍ بأسره كَأُسْرَةٍ.

وتفترض قوانينُ مينيوس وليكوزغ وأفلاطون عنايةً بعض أبناء الوطن ببعض عنايةٍ فائقة، ولا يُمكِن رَسْمُ هذا بين الاختلاط والإهمال واتساع الأمور في شعب عظيم.

أَجَل، يجب إقصاء النقد في هذه النُظُم كما قيل، غير أن العَدَدَ والتنوع والارتباك وأهمية الأعمال وسهولة الشراء وبُطْء المقايضة أمورٌ تستلزم مقياسًا مشتركًا في المجتمعات الكبيرة، ويجب على مَنْ يَوَدُّ رَفْعَ سلطنته في كلِّ مكان، أو الدفاع عنها في كلِّ مكان، أن يكون حائرًا ما ناطَ الناسُ به السلطة في كلِّ مكان.

## الفصل الثامن

### إيضاح رأي غريب للقدهاء حول الطبائع

قال لنا بُولِيب، قال لنا الرِّصِينُ بُولِيب، إن الموسيقى كانت ضرورية لإلانة طبائع الأركاديين الذين كانوا يسكنون بلدًا كثيب الهواء بارد، وإن أهل السَّيْنَتِ الذين أهملوا الموسيقى فاقوا

(٢) كما كانت مدن بلاد اليونان.

(١) بلوتارك، سؤال عن أمور يونانية - فصل ٢٩.

جميع الأغارقة فسوةً، وإنه لم يكن من المُدن، قَطُّ، واحدةً اُقْتَرِفَ فيها من الجرائم كما في هذه، ولم يَخْشَ أفلاطونُ، قَطُّ، أن يقول بَتَعَدُّرٍ كُلِّ تَغْيِيرٍ في الموسيقى لا يكون في نظام الدولة، وإن أرسطو، الذي يلوح أنه لم يَصْغُ كتابَ «السياسة» إلا ليعارضَ مشاعرَ أفلاطون بمشاعره، لَيَتَفَقَّ وإياه، مع ذلكن حول سلطان الموسيقى على الطبائع، ومثُل هذا رأى تأوْفَرَسْطُسَ وبلُوتَارْكَ<sup>(١)</sup> وأسْتَرَابُون<sup>(٢)</sup> وجميع القدماء، وليس هذا رأياً أَلْقَى جُزْأً مطلقاً، بل هو من مبادئ سياستهم<sup>(٣)</sup>، وهكذا كانوا يَمْتَحِنون قوانين، وهكذا كانوا يريدون أن يُحْكَمَ في المدن.

وأظنني قادراً على إيضاح هذا، وذلك أنه يجب ألا يغيب عن البال أن جميع الأعمال وجميع المهن التي يُفكِن أن تُوَدِّيَ إلى كَسْبِ المال كانت تُعَدُّ غَيْرَ لائقة بالرجل الحُرِّ في المُدن اليونانية، ولا سيما المدن التي كانت الحربُ غرضها الرئيس، قال إكزِينُوفُون<sup>(٤)</sup>: «إن معظم الصناعات يُفْسِدُ أجسامَ مَنْ يزاوِلونها، فهي تُلْزِمُ المرءَ بالجلوس تحت الظلِّ أو بالقرب من النار، فلا يكون لديه وقتٌ لأصدقائه ولا للجمهورية»، ولم يَزْتَقِ الصُّنَاعُ إلى مرتبة المواطنين إلا حين فساد بعض الميبدوكراتيات، وهذا ما يعلمنا أرسطو<sup>(٥)</sup> إياه، وهو الذي يرى أن الجمهورية الصالحة لا تمنحهم حقوق المدينة أبداً<sup>(٦)</sup>.

وكانت الزراعة مهنة خسيصة حينئذٍ وكانت تمارَس من قِبَل بعض الشعوب المغلوبة، كان يمارسها الإيلوت لدى الإسبارطيين والبريئسيان لدى الأقريطيشيين والبنيسث لدى التَّسَالِيِّين، وأقوامٌ عبيدٌ آخرون<sup>(٧)</sup> في جمهورياتٍ أخرى.

ثم إن كلَّ تجارة خسيصة<sup>(٨)</sup> كانت أمراً شائئاً عند الأغارقة، وذلك لما كانت تنطوي عليه من وجوب تقديم المواطن خدماً لعبد أو مستأجرٍ أو أجنبي، أي فكرة كانت تُؤدِّي روح الحرية اليونانية، ثم إن أفلاطون<sup>(٩)</sup> يوصي في «قوانينه» بمجازاة المواطن الذي يتعاطى التجارة.

إذَنْ، كان يوجد كبير ارتباكٍ في الجمهوريات اليونانية، وكان لا يُرادُ لاشتغال الأهلين بالتجارة والزراعة والصناعات، وكذلك كان لا يُراد وقوعهم في البطالة<sup>(١٠)</sup>، فكانوا يَجِدُون ما يَشْغَلُهُم في التمرينات التابعة للرياضة البدنية، والتي لها علاقةٌ بالحرب<sup>(١١)</sup>، ولم يُبَسِّر النظام لهم

(٢) الجزء الأول.

(١) حياة بيلوبيداس.

(٣) قال أفلاطون في الجزء الرابع من «القوانين» إن إدارة الموسيقى والألعاب الرياضية أهم وظائف المدينة، وقال في الجزء الثالث من جمهوريته: «سيحدثكم دامون عن الأنغام التي توجب دناءة النفس والوقاحة والفضائل المعاكسة».

(٤) «السياسة» باب ٣، فصل ٤.

(٥) الباب الخامس من «أطيب الأقوال».

(٦) روى أرسطو في كتاب السياسة (باب ٢، فصل ٧، أن ديوفانت جعل من الصناع في أثينا عبيداً للجمهور فيما مضى.

(٧) وكذلك أفلاطون وأرسطو يريدان أن يحرت العبيد الأرضين (القوانين باب ٧، والسياسة باب ٧، فصل ١٠)، والصحيح أن الزراعة لم تمارس من قبل العبيد في كل مكان، وعلى العكس كان الأهلون في أفضل الجمهوريات هم الذين يقومون بذلك كما قال أرسطو: الفصل ٤ من الباب ٦ من السياسة، ولكن هذا لم يقع إلا نتيجة فساد الحكومات القديمة التي أبحت ديموقراطيات، وذلك لأن مدن اليونان كانت تقضي حياة أريستوقراطية في الأزمنة الأولى.

(٨) باب ١١.

(٩) Cauponatio

(١٠) أرسطو «السياسة» باب ١٠.

أعمالاً أخرى قَطُّ، ولذا يجب عَدُّ الأغارفة مجتمعةً من المصارعين والمقاتلين، والواقعُ أن هذه التمريناتِ، الصالحةَ جدًّا لجعل الناس قُساةً متوحشين<sup>(١)</sup>، كانت تحتاج إلى تعديلها بتمريناتٍ أُخرَ يمكنها أن تُلين الطباعِ، وكانت الموسيقى التي تَصِلُ إلى الروح بأعضاء البدن صالحةً لهذا كثيرًا، وهي وَسَطٌ بين التمرينات البدنية التي تجعل الناس قُساةً والعلوم النظرية التي تجعلهم نُفَرًا، ولا يمكن القولُ بأن الموسيقى أوحَت بالفضيلة، ولا يمكن تَصَوُّرُ هذا، ولكن الموسيقى كانت تُحوِّلُ دون تأثير قسوة النظام وتؤدي إلى جعل نصيبٍ للروح في التربية لا يكون لها بغير ذلك مطلقًا.

وأفترضُ وجودَ مجتمعٍ بيننا مؤلفٍ من أناسٍ شديدي الوَلَعِ بالصيد منقطعين إليه وحده، فمن المُقَرَّرِ أنهم ينالون من ذلك بعض الغلظة، وإذا ما اكتسب هؤلاء الناس ذوقًا في الموسيقى لم نَلْبَثْ أن نَجِدَ فرقًا في أوضاعهم وطبائعهم، ثم إن تمرينات الأغارفة كانت لا تثير فيهم غيرَ نوعٍ من الأهواء والقسوة والغضب والغلظة، وتثير الموسيقى كلَّ ذلك، ويمكنها أن تورث النفس لطفًا ورأفة ورقة وسرورًا، ويُشْعِرُنَا علماء الأخلاق، الذي يُحَرِّمُونَ الملاهِيَّ بيننا، بسلطان الموسيقى على نفوسنا بما فيه الكفاية.

أليس من الصحيح أن يُبْلَغَ الهدفُ في المجتمع الذي تكلمتُ عنه عند عدم الإنعام بغير الطبول وأنغام البوق أقلَّ مما يُبْلَغُ عند الإنعام فيه بموسيقى ناعمة؟ كان من الصواب، إذن، تفضيلُ القدماء نَمَطًا على آخَرَ في بعض الأحوال.

ولكن أيقال لماذا تُختار الموسيقى عن تفضيل؟ ذلك لأنك لا تَجِدُ بين جميع ملاذِّ الحواسِّ ما يُفْسِدُ النفسَ أقلَّ منها، ونحمدُ حين نقرأ في بُلُوغَاتِكَ<sup>(٢)</sup> كَوْنَ التَّيْبِيَّينِ وضعوا، لتلطيف طبائع فتياتهم، قوانينَ غرامٍ يجب على جميع أمم العالم أن تحرِّمَهُ.



(١) قال أرسطو إن أبناء الإسبارطيين الذين كانوا يبدؤون بهذه التمرينات منذ نعومة أظفارهم كانوا ينشأون كثيري التوحش

«السياسة»، باب ٨، فصل ٤.

(٢) حياة بيلوبيداس، فصل ١٠.

## الباب الخامس

# وجوب كون القوانين التي يُصَدِّرها المشترع مناسبةً لمبدأ الحكومة

## الفصل الأول

### فكرة هذا الباب

رأينا وجوب مناسبة قوانين التربية لمبدأ كل حكومة، وقُلْ مثلَ هذا عن القوانين التي يَضَعُها المشترع لجميع المجتمع، وتتناول صلة القوانين بهذا المبدأ جميع نوابض الحكومة، وينال هذا المبدأ بدوره قوةً جديدةً من ذلك، وهذا كما في الحركات الفيزيائية حيث الفعل يُغْثِبُه ردُّ فعلٍ على الدوام. وتُدْرُس هذه الصلة في كل حكومة بادئين بالدولة الجمهورية التي مبدؤها الفضيلة.

## الفصل الثاني

### الفضيلة في الدولة السياسية

الفضيلة في الجمهورية أمرٌ بسيطٌ جدًّا، فهي حُبُّ الجمهورية، وهي شعورٌ، لا نتيجةٌ معارفٍ، ويُفكِن آخرَ رجال الدولة أن يكون حائرًا هذا الشعور كأولهم، ومتى كان للشعب مبادئٌ طيبةً مرةً أمسك بها مدةً أطول مما يُفْسِك مَنْ يَدْعُوْنَ أهلَ الصلاح، ومن النادر أن يكون البادئُ بالفساد، وفي الغالب يستنبط من معارفه المتوسطة حُبًّا لِمَا هو مَقَرَّرٌ أقوى مما عند أولئك.

ويؤدي حُبُّ الوطن إلى صلاح الطبايع، ويؤدي صلاح الطبايع إلى حُبِّ الوطن، وكلما قلَّ اقتدارنا على قضاء أهوائنا الخاصة أولغنا بأهوائنا العامة، ولماذا يُحِبُّ الرهبان مُنَظَّمَتهم كثيرًا؟ ذلك لشدة وطأتها عليهم، وذلك لأن نظامهم يقضي بحرمانهم جميع الأمور التي تستند الأهواء العادية إليها، فلا يبقى، إذن، غير ذلك الهوى نحو ذات النظام الذي يَكْرَهُهم، وهذا النظام كلما كان قاسيًا، أي كلما نَحَت من أهوائهم، زاد ما ينتركه لهم منها قوةً.

## الفصل الثالث

### ما هو حُبُّ الجُمهورية في الديموقراطية

إن حُبَّ الجُمهورية في الديموقراطية هو حُبُّ للديموقراطية، وإن حُبَّ الديموقراطية هو

حبُّ للمساواة. وإن حبَّ الديمقراطية هو حبُّ القناعة أيضًا، وبما أنه يجب أن يكون لكلِّ واحد فيها السعادة ذاتها والمنافع ذاتها وجبَّ أن يتمتع كلُّ واحد فيها بالملاذ ذاتها وأن يوجد فيها ذات الآمال، وهذا أمرٌ لا يُنتظر من غير القناعة العامة.

وحبُّ المساواة في الديمقراطية يَفْصِرُ طموحَ المرء على رغبته الوحيدة، على سعاداته الوحيدة، في تقديم أعظم الخدم إلى وطنه أكثر مما يُقدِّم أبناء الوطن الآخرين، ولا يستطيع جميع هؤلاء أن يقدِّموا خدماً متساوية إلى الوطن، ولكنه يجب عليهم جميعاً أن يقدِّموا إليه خدماً أيضاً، والمرء حين ولادته يُوقِرُ ذنباً لوطنه لا يُقدِّر على إيفائه مطلقاً.

وهكذا تنشأ الفروق في الديمقراطية عن مبدأ المساواة، وذلك منذ إزاحته بخدم موفِّقة أو قرائح فائقة كما يلوح.

وحبُّ القناعة يَفْصِرُ رغبةَ المرء في المال على ما يستلزمه طلبُ الكفاف لأسرته وطلبُ المزيد لوطنه، ويفتحُ الثَّراءَ قوَّةً لا يستطيع المواطن أن يتمتع بها لنفسه لِمَا لا يكون بذلك مساوياً، ويوجب الثَّراءَ نعيماً لا ينبغي له أن يتمتع به أيضاً لِمَا يؤدي إليه من الإساءة إلى المساواة أيضاً.

ثم إن الديمقراطية الصالحة تكون قد فتحت الباب للنفقات العامة بتأييدها القناعة المنزلية، وذلك كما وقع في أثينا وروما، وذلك لصدور النعم والسَّخاء عن كنز القناعة، وكما أن الذين يتطلب طهارة الأيدي تقديمًا للتُّدور إلى الآلهة تقتضي القوانين طبائع زاهدة ليُفكَّرَ المرء أن يَهَبَ تقادير لوطنه.

ويقوم رَشْدُ الأفراد وسعادتهم، إلى حدِّ بعيد، على توشُّط نبوغهم وتزواتهم، ويكون الحكم رشيداً في الجمهورية التي تُسفر قوانينها عن أناس متوسطين والتي تُولف من أناس معتدلين، وتكون الجمهورية سعيدة جداً إذا ما أُلقت من أناس سُعداء.

## الفصل الرابع

### كيف يُلقن حبُّ المساواة وحبُّ القناعة

يُثارُ حبُّ المساواة وحبُّ القناعة بالمساواة والقناعة جداً إذا ما عاش الإنسان في مجتمع يؤيد كلا الأمرين.

ولا يتطلَّع أحدٌ في الملكيات إلى المساواة، حتى إن هذا لا يَردُّ خاطر، وكلُّ واحد في الملكيات يميل إلى التفوق، فلا يَزُغِب مَنْ هم من أوضاعٍ أصلٍ فيها أن يخرجوا من أصلهم هذا إلا ليكونوا سادة الآخرين.

وقُلْ مثلاً هذا عن القناعة، ولا بُدَّ من الاستمتاع بها لِحُبِّها، وليس مَنْ أفسدهم النعيم هم

الذين يُحِبُّون حياةَ القناعة، ولو كان هذا طبيعياً أو عادياً ما ظهر الكَيْبَادُ محلَّ عَجَبِ العالم، وكذلك ليس مَنْ يَحْسُدُونَ الآخِرِينَ على تَرْفَهُمْ أو يُعْجَبُونَ به هم الذين يُجِبُّون القناعة، أي إن الذين لا يرون غير الأغنياء، أو أناساً بئسين مثلهم، يَمُقَّتُونَ بؤسهم من غير أن يُحِبُّوه أو أن يَعْرِفُوا ما يُوَجِبُ حاله. ومن أصدق القواعد أن يقال، إِنَّ، إنه لا بُدَّ من تأييد القوانين للمساواة والقناعة في الجمهورية حتى يُمكن حُبُّهما فيها.

## الفصل الخامس

### كيف تؤيد القوانين المساواة في الديمقراطية

قَسَمَ بعض المشتريين، كليكورغ ورومولوس، الأَرْضِينَ أقسامًا متساوية، ولا يُمكن هذا إلا عند تأسيس جمهورية جديدة، أو عند ما يبلغ القانون القديم من الفساد وتكون النفوس من الاستعداد ما يرى الفقراء معه أنهم مضطرون إلى البحث عن علاجٍ للوضع وما يُضْطَرُّ الأغنياء معه إلى الصبر على مثل هذا العلاج.

وإذا كان المشتري في مثل هذه القسمة لم يَصْغُ من القوانين ما يَحْفَظُها لم يَصْنَعْ غيرَ نظامٍ عابر، ويَدْخُلُ التفاوتُ من الناحية التي لم تَحْطُرْها القوانين، وتَضِيعُ الجمهورية.

ويجب في هذا الموضوع، إِنَّ، أن تُنْظَمَ مُهُور النساء والهبات والمواريثُ والوصايا ثم طُرُق التعاقد، وذلك لأنه إذا ما أُبِيحَ للإنسان منح ماله لمن يريد وكما يريد فإن كلَّ إرادةٍ خاصة تَرْبُكُ حكم القانون الأساسي.

وقد أباح سُلوَن للإنسان في أثينا أن يُوصِيَّ بماله لمن يريد على ألا يكون ذا وَلَدٍ<sup>(١)</sup>، فناقض القوانين القديمة التي تأمر ببقاء الأموال في أسرة المُوصِي<sup>(٢)</sup>، وهو قد ناقض قوانينه الخاصة لأنه نَشَدَ المساواةً بإلغائه الديون.

وكان قانونًا صالحًا للديموقراطية ذلك الذي يُحَرِّمُ وجودَ ميراثين<sup>(٣)</sup> للواحد، وكان هذا القانونُ يستمدُّ أصله من قسمة الأَرْضِينَ بالتساوي ومن الحِصصِ المعطاة لكلِّ واحد من أبناء الوطن، ولم يُرد القانونُ أن يكون للواحد حِصْصٌ كثيرة.

وعن أصلٍ مماثلٍ نشأ القانونُ الذي يَفْرِضُ على أدنى قريب أن يتزوج الوارثة، وقد سَنَّ هذا القانونُ لليهود بعد قسمةٍ مماثلة، وكذلك ما وَضَعَهُ أفلاطونُ<sup>(٤)</sup> الذي أقام قوانينه على هذه القسمة، وكان هذا قانونًا أُنْبِيًّا.

(١) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك.

(٢) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك.

(٣) اشترع فيلولاوس الكورنثي فيأثينا أن يكون عدد حصص الأرض وحصص التركات واحداً، أرسطو، السياسة: باب ٢، فصل ١٢.

(٤) الجمهورية، باب ٨.

وكان يوجد في أثينا قانون لا أعلم وقوف أحد على روحه، وذلك أنه كان يُباح زواج الأخ بأخته من جهة الأب، لا بأخته من جهة الأم<sup>(١)</sup>، وكانت هذه العادة تستمدُّ أصلها من الجمهوريات التي ليس من روحها أن يكون من نصيب الواحد قطعاً أرض، ومن ثمَّ ميراثان، فمتى تزوج الرجل أخته من جهة الأب لم يستطع أن يكون غيرَ ذي ميراثٍ واحد، أي ميراثٍ أبيه، ولكنه إذا ما تزوج أخته من جهة الأم أمكن أن يكون أبو هذه الأخت غيرَ ذي وليٍّ من الذكور فيترك لها ميراثه، ومن ثمَّ يكون لأخيها الذي تزوجها ميراثان.

ولا يُغْتَرَضُ عليّ بقول فيلون<sup>(٢)</sup>، إنه وإن كان يُمكنُ المرءَ في أثينا أن يتزوج أخته من جهة الأب، لا أخته من جهة الأم، كان يمكن الإسبارطيُّ أن يتزوج أخته من جهة الأم، لا أخته من جهة الأب، وذلك لأن الأخت إذاً ما تزوجت أخاها في إسبارطا كانت تنال نصف حصة الأخ مهراً كما ذكر استرابون<sup>(٣)</sup>، ومن الواضح أن هذا القانون الثاني وُضع لتلافي نتائج القانون الأول السيئة، وذلك بأن تُعطى الأخت نصفَ مال الأخ مهراً ليُحال دون انتقال مال الأسرة إلى مال الأخ.

ولما تكلم سينيكا<sup>(٤)</sup> عن سيلائوس الذي تزوج أخته قال إن الإباحة كانت ضيقة في أثينا وعامةً في الإسكندرية، ولم يكن موضع بحثٍ قطُّ تأييدُ قسمة الأموال في حكومة الفرد.

وإذا ما أريد بقاء تقسيم الأرضين هذا في الديمقراطية كان من صلاح القانون أن ينصَّ على اختيار الأب، الذي له ولدٌ كثيرٌ، أحدهم ليُعقِّبه في مَقَسَمه<sup>(٥)</sup> وأن يُعطى شخصاً آخرَ لا ولد له أولاده الآخرين تَبَيُّباً، وذلك ليُنقَى عددُ أبناء الوطن مساوياً لعدد القَسَائِمِ دائماً.

وقد تَمَثَّلَ فالِيَّاسُ الكَالِيسِيذَوَانِيُّ<sup>(٦)</sup> جَعَلَ الثروات متساويةً في جمهوريةٍ ليست فيها متساويةً، فوَدَّ أن يَهَبَ الأغنياءَ للفقراء مهوراً من غير أن يأخذوا منها، وأن يأخذ الفقراء نقداً لبناتهم من غير أن يُعطوا منها، ولكنني لا أعرف جمهوريةً انتحلت مثل هذا النظام الذي يَضَعُ أبناءَ الوطن في أحوال تكون الفروق فيها من البروز ما يمقتون معه هذه المساواة التي يحاول إدخالها، ومن المستحبِّ أحياناً ألا تَظْهَرِ القوانينُ سائرةً رأساً نحو الهدف الذي تُقْصِدُه.

ومع أن المساواة الحقيقية هي روحُ الدولة في الديمقراطية فإن من الصعب جداً ألا يُفَرِّزَ عدمُ مناسبةٍ شدةً التدقيق من هذه الناحية في كلِّ حين، ويكفي وَضْعُ إحصاءٍ<sup>(٧)</sup> يُحَوِّلُ، أو يُحَدِّدُ، الفروقَ من بعض الجهات، ثم يأتي دَوْرُ القوانين الخاصة لتساوي بين ما تفاوتت بما تُفَرِّضُ من ضرائب على الأغنياء وما تُنْعِمُ به من سُلْوانٍ على الفقراء، ولا تَجِدُ غيرَ الثَّرَوَاتِ

(١) كورنيليوس نيبوس، in proefat، وكانت هذه العادة سائدة للأزمنة الأولى، قال إبراهيم عن سارة: هي أختي ابنة أبي، وليست ابنة أمي، (إصحاح ٢٠ من سفر التكوين) وقد أدت الأسباب نفسها إلى وضع القانون نفسه لدى أمم مختلفة.

(٢) جزء ١٠

De specialibus legibus quoe pertinent ad procepta decalogi (٢)

De morte Claudii، سينيكا، Athenis dimidium licet، Alexandriae totum (٤)

(٥) وضع أفلاطون مثل هذا القانون، باب ٥ من "القوانين" (٦) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ٧.

(٧) جعل سولون أربع طبقات، وتؤلف الطبقة الأولى ممن يبلغ دخل الواحد منهم خمسمائة كيل من الحب والتمر السائل على السواء، وتؤلف الطبقة الثانية ممن يبلغ دخل الواحد منهم ثلاثمائة كيسل فيستطيع أن يربي فرساً، وتؤلف الطبقة الثالثة ممن يبلغ دخل الواحد منهم مائتي كيل، وتؤلف الطبقة الرابعة ممن يعيشون من كد ذراعهم، بلوتارك، حياة سولون.

المتوسطة ما يستطيع أن يَمْتَح أو يَمْتَح هذه الأنواع من التعويضات، وذلك لن الثروات العظيمة تُعَدُّ إهانةً كُلِّ ما لا يَفْتَحُ قَدْرَهُ وشرَفًا.

ويجب أن يُسْتَخْرَج كُلُّ تفاوت في الديمقراطية من طبيعة الديمقراطية ومن مبدأ المساواة نفسه، ومن ذلك ما يُفْكَر أن يُخْشَى من وجود أناسٍ في الديمقراطية يحتاجون إلى عمل مستمر ليعيشوا فيزيدون فقرًا عن حاكميةٍ أو يُهْمَلُونَ واجبات ذلك العمل، ومن وجود ضَمَّاعٍ يَزْهَوْنَ، ومن وجود عُتَقَاءَ كثيرين يصبحون أقوى من قُدَماء الأهلين، ففي هذه الأحوال يُفْكَر بَطْرُح المساواة بين أبناء الوطن<sup>(١)</sup> في الديمقراطية نفعًا للديموقراطية، ولكن هذه ليست غير مساواةٍ ظاهرة تُطْرَح، وذلك لأن الرجل الذي يفتقر عن حاكميةٍ يصبح أسوأ حالًا من أبناء الوطن الآخرين، ولأن هذا الرجل الذي يُهْمَل واجبات عمله مضطرًا يَصْغُ المواطنيين الآخرين في حالٍ أسوأ من حاله، وهلمَّ جَرًّا.

## الفصل السادس

### كيف يجب أن تتعهد القوانينُ القناعاتَ في الديمقراطية

لا يكفي أن تكون مقاييس الأرض متساويةً في الديمقراطية الصالحة، بل يجب أن تكون صغيرة كما عند الرومان، قال كوربوس لجنوده<sup>(٢)</sup>: «معاذ الله أن يكون تقديزُ ابن الوطن قليلًا لِمَا هو كافي من الأرض أن يَفُوتَ رجلاً».

وكما أن تساوي الثروات يقي القناعاتَ تحفظ القناعاتَ تساوي الثروات، ولا يمكن بقاء أحد هذين الأمرين من غير الآخر مع اختلافهما، ويُعَدُّ كُلُّ منهما العلةَ والمعلولَ معًا، فإذا ما فُرِّحَ أحدهما من الديمقراطية تَبِعَهُ الآخر دائمًا.

ومن الصحيح أن الديمقراطية إذا ما قامت على التجارة أمكن أن يكون بعض الأفراد من ذوي الثروات الكبيرة من غير أن ينتطرق الفساد إلى الأخلاق، وذلك لأن الروح التجارية تحمّل معها قناعةً واقتصادًا واعتدالًا وعملاً وحكمةً وهدوءًا ونظامًا وقاعدة، وهكذا لا يكون للثروات التي تُحْدِثُها هذه الروح أثرٌ سيئٌ ما بَقِيَتْ هذه الروح، وإنما يأتي الشؤء حينما يَفْضِي قَرْطُ الثروات على الروح التجارية هذه، فيزرى في الحال ظهورًا خِلَالِ<sup>(٣)</sup> التفاوت التي كان لا يُشْعِرُ بها إلى تلك الساعة.

ويقتضي حفظ الروح التجارية أن يتعاطى التجارة أكابرُ أبناء الوطن بأنفسهم، وأن تُشود

(١) أغفى سولون من التكاليف جميع من هم من التعداد الرابع.

(٢) كانوا يطلبون مقاسم كبيرة من الأرض المفتوحة، انظر إلى الأعمال الخلقية وأقوال قدماء الملوك والقواد المشهورة\* لبلوتارك

(٣) الخلال: جمع الخلل، وهو الفساد.

هذه الروح وحدها، وآلا تُلاقيها روح أخرى وأن تُيسرها جميع القوانين، وأن تُوزع هذه القوانين، بأحكامها، تلك الثروات كلما صَحَّمتها التجارة، وأن تجعل كل مواطن فقير على شيء من البشر ليستطيع العمل كالآخرين، وأن يكون كل مواطن غني في حال من التوسط ما يحتاج معه إلى عمله ليُدخر أو ليُكسب.

وفي الجمهورية التجارة يكون القانون طيبًا كثيرًا إذا ما مَنَح جميع الأولاد حصصًا متساوية في ميراث الآباء، وذلك لأن الأولاد يكونون أقل ثراءً من أبيهم مهما كانت الثروة التي جمعها، فيميلون إلى اجتناب الكمال وإلى العمل مثله، ولا أتكلم عن غير الجمهوريات التجارية، وأما التي ليست من هذا الطراز فإن لدى المشتري كثيرًا من النظم الأخرى ما يَصْغُه في سبيلها<sup>(١)</sup>.

وكان يوجد للجمهورية نوعان في بلاد اليونان، فبعضها كان عسكريًا كإسبارطة، وبعضها الآخر كان تجاريًا كأثينا، وفي بعضها كان يُراد أن يكون الأهلون عاطلين، وفي بعضها الآخر كان يحاول إلقاء حُبٍّ للعمل فيهم، وقد جَعَلَ سولون من البطالة جُرمًا طالبا أن يُبيِّن كل مواطن طريقة كسب عيشه، والحق أنه يجب أن يَحْضَلَ على الضروري كل واحد في الديمقراطية الصالحة حيث لا يجوز الإنفاق لغير الضروري، وإلا فمن أين يناله؟

## الفصل السابع

### وسائل أخرى لتأييد مبدأ الديمقراطية

يتعدَّر تقسيم الأَرْضين في جميع الديمقراطيات تقسيمًا متساويًا، وذلك أن هنالك من الأحوال ما يجعل مثل هذا النظام وغرًا خَطِرًا فيُنَافِي حتى النظام، وليس من الضروري أن تُسَلِّك الطُّرُق المتناهية دائمًا، فإذا رُئِيَ في الديمقراطية أن هذا التقسيم الذي يجب أن يَحْفَظ الأخلاق لا يلائمها وجب أن يُلْجَأ إلى وسائل أخرى.

وإذا ما أُقيمت هيئة ثابتة تُكون قاعدة الأخلاق بذاتها، إذا ما أُقيم سناتٌ يُدْخَلُ إليه عن سنٍّ وفضيلة واتزان وخدم، أو حَى أعضاؤه، المعرضون على أعين الشعب كأصنام الآلهة، بمشاعر تُحْمَلُ في صَدْر جميع الأَسْر.

ويجب أن يرتبط هذا السنات في النظم القديمة على الخصوص، وأن يصنع ما لا يَجِيذُ به الشعب والحكَّام عنها مطلقًا.

ويوجد ما يُكَسِبُ كثيرًا من جهة الأخلاق وما تُحْفَظُ به العادات القديمة، وبما أن من النادر قيام الشعوب الفاسدة بأمور عظيمة، وبما أنها لم تُنْشِئْ مجتمعاتٍ ولم تُؤَسِّسْ مُدُنًا ولم تُصْغِ قوانينَ قَطُّ، وبما أن الشعوب ذات الأخلاق البسيطة الشديدة قد صنعت، بالعكس، مُعْظَمَ

(١) يجب أن تحدد المهور فيها كثيرًا.

المؤسّسات، فإن دعوة الناس إلى القواعد القديمة تنطوي على ردهم إلى الفضيلة غالبًا. ثم إذا ما كانت هنالك ثورة ومُيخَت الدولة شكلاً جديداً لم يُمكن وقوع هذا بغير جهود وأعمالٍ لا حدَّ لها. وتَدْر حدوث هذا عن فراغٍ وأخلاقٍ فاسدةٍ، حتى إن الذين صنعوا الثورة أرادوا مذاقَتها، وهم لم يُوقِفُوا لهذا إلا بقوانينٍ صالحةٍ، ومن ثمَّ كانت القوانين القديمة في الغالب إصلاحًا وكانت القوانين الجديدة اعتسافًا، وفي مجرى حكومةٍ طويلة الأمد يُسار إلى السوء بانحدارٍ غير محسوس، فلا يُزَجع إلى الخير إلا بجهُد.

ويُماري في ضرورة اختيار أعضاء السنين، الذي نتكلم عنه، لآخر الحياة أو لزمنٍ معيّن، ولا مراء في ضرورة اختيارهم لآخر الحياة كما كان يُعمَل به في روما<sup>(١)</sup> وإسبارطا<sup>(٢)</sup> وفي أثينا أيضًا، وذلك لأنه لا يجوز أن يُخلَط بين ما يُدعى في أثينا بالسنّات الذي كان هيئةً تُبدَل كلُّ ثلاثة أشهر والأريوباج الذي كان أعضاؤه يُنصّبون مَدَى الحياة كنماذجٍ خالدةٍ.

وذلك مبدأ عامٌّ، ويجب أن يُنتخب أعضاء السنّات لآخر الحياة في سنّاتٍ أُقيم ليكون قاعدةً، أي مستودعًا للأخلاق، ويمكن تغيير الأعضاء في سنّاتٍ أُقيم لإعداد الأمور، وقال أرسطو إن الروح تُشَبِّب كالبدن، ولا تكون هذه الملاحظة صالحةً إلا عن حاكم منفرد، ولا يُمكن تطبيقها على أعضاء سنّاتٍ.

وكان يوجد في أثينا، عدا الأريوباج، رُقَباء للأخلاق وحرّاس للقوانين<sup>(٣)</sup>، وكان جميع الشيوخ في إسبارطا نظارًا، وكانت النظارة في روما لحاكمين خاصين، وبما أن السنّات يَرُقَّب وَجِب أن تكون عيون النظار مُلقاةً على الشعب وعلى السنّات، ومما يجب عليهم في الجُمهورية هو أن يَصلحوا جميع ما يكون قد فَسَد، وأن يلاحظوا الفُتور ويحكموا في العَقَلات ويَقوموا الخطيئات كما تُعاقب القوانين على الجرائم.

وكان القانون الروماني، الذي يوجب أن تكون تهمة الرّنا علانيّةً، أمرًا باهرًا في وقاية طُهر الأخلاق، وكما أنه كان يُرهب النساء كان يُرهب من يجب عليهم أن يَرُقّبوهن. ولا شيء يَحفظ الأخلاق أكثر من خُصوع الشُّبان المتناهي للشيوخ، لِمَا يوجبه من إلزام كلِّ منهما، من إلزام أولئك باحترام الشيوخ، ومن إلزام هؤلاء باحترام بعضهم بعضًا.

ولا شيء يَفْتَح القوانين قوّةً أكثر من خُصوع أبناء الوطن المتناهي للحكام، قال إكزيتوفون<sup>(٤)</sup>: «يقوم الفرق العظيم الذي وضعه ليكورغ بين إسبارطة والمدن الأخرى على ما فرضه من إطاعة أبناء الوطن للقوانين خاصة، وهم يُسرِعون إذا ما دعاهم الحاكم، ولكن الرجل

(١) كان الحكام ينتخبون لسنة واحدة، وكان أعضاء السنّات لآخر الحياة.

(٢) روى إكزيتوفون، في الفصل العاشر: ١، ٢ من الجمهورية الإسبارطية، أن ليكورغ أراد أن ينتخب أعضاء السنّات من الشيوخ لكيلا يتوانوا في واجباتهم حتى آخر الحياة أيضًا، وهو، إذ نصبهم قضاة للحكم في شجاعة الشبان، يكون قد جعل مشيب أولئك أعز من بأس هؤلاء.

(٣) جمهورية إسبارطا، فصل ٨.

(٤) كان الأريوباج نفسه خاضعًا للرقابة.

الغني في أثينا يَغْتَمُّ ما ظَنَّ اتِّباعه للحاكم». وكذلك سلطان الأب عظيم الفائدة لحفظ الطباع، وكنا قد قلنا إنه لا يوجد في الجُمهورية ما في الحكومات الأخرى من قوة زاجرة، ولذا يجب على القوانين أن تحاول صُنْع ما يُغني عنها، وهي تَبْلُغ ذلك بالسلطة الأبوية.

وفي روما كان للآباء حَقُّ الحياة والموت على أولادهم<sup>(١)</sup>، وفي إسبارطا كان لكل أب أن يُضِلح ولد أب آخر.

وفي روما زال سلطان الأب مع زوال الجُمهورية، وفي القلكيات، حيث لا يُعَرَف ما يُصنَع بالأخلاق النقيّة جدًّا، يُرَادُ عيش كل واحدٍ تحت سلطان الحكام.

وفَرَضت قوانين روما، التي عَوَّدت الشباب الطاعة، سِنَّ قُصورٍ طويلة، وقد نكون على خطأٍ باتخاذ هذه العادة، ففي القلكية لا يُحتاج إلى هذا المقدار من القَسْر.

وقد تستلزم هذه الطاعة في الجُمهورية أن يَظَلَّ الأب مدى حياته صاحبًا لأموال أولاده كلما قُضِيَ في روما، ولكن هذا ليس من روح القلكية.

## الفصل الثامن

### كيب يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة في الأريستوقراطية

إذا كان الشعب في الأريستوقراطية صالحًا فإنه يُتَمَتع فيها بسعادة الحكومة الشعبية تقريبًا وتصبح الدولة قوية، ولكن بما أن من النادر أن يوجد كثيرٌ فضيلةٍ حيث تكون ثروات الناس متفاوتةً جدًّا فإن من الواجب أن تُؤدِّي القوانين إلى روح اعتدالٍ ما استطاعت وأن تحاول إعادة تلك المساواة التي يَنزِعها نظام الدولة لا مَحالة.

وروخ الاعتدال هي ما تُسمَّى الفضيلة في الأريستوقراطية حيث تقوم مقام المساواة في الحكومة الشعبية.

وإذا كان ما يحيط بالملوك من أهبةٍ وجلالٍ يؤلَّف قسمًا من سلطانهم فإن الاعتدال وبساطة الأوضاع يؤلِّقان قوة الأشراف الأريستوقراطيين<sup>(٢)</sup>، وهؤلاء إذا لم ينتحلوا أيَّ تفرُّد، وهؤلاء إذا ما اختلطوا بالشعب ولبسوا مثل، وهؤلاء إذا ما جعلوا يقاسمهم جميع مَسَرَّاتهم، نَسِي عَجْرَه.

(١) يمكن أن يرى في تاريخ الرومان مقدار انتفاع الجمهورية بهذا السلطان، ولا أتكلم عن غير الزمن الذي بلغ الفساد فيه منتهاه، وبينما كان أولوس فولفيوس سائرا ليجد كاتيلينا استدعاه أبوه وأوجب قتله، سالوست، De bello Catil، فصل ٣٩، ومثل ذلك كانصيب كثير من المواطنين، ديون، باب ٣٧، فصل ٣٦.

(٢) نظر البندقيون وهم ممن سار بحكمة من عدة وجوه، في خصومة بين شريف بندقي ونبييل إقطاعي حول حق التصدر في إحدى الكنائس فقصوا بأنه لا حق للشريف البندقي في حق التقدم على مواطن آخر خارج البندقية.

ولكل حكومة طبيعتها ومبدؤها، ولذا ليس من الواجب أن تكتسب الأريستوقراطية طبيعة الملكية ومبدأها، ويخذُ هذا إذا ما كان للأشراف بعض الامتيازات الشخصية والخاصة يمتازون بها مما عند هبئتهم، ويجب أن تكون الامتيازات للسُّنات والاحترامُ الخالص لأعضائه. ويوجد مصدران رئيسان لِمَا يقع في الدول الأريستوقراطية من فساد، وهما ما بين الحاكمين والمحكوم فيهم من تفاوت متناهٍ، وما بين مختلف أعضاء الهيئة الحاكمة من تفاوت متناهٍ أيضًا، وينشأ عن هذين التفاوتين من الأحقاد والحسد ما يجب على القوانين أن تتلاقاه أو أن تَفَقَّه.

ويوجد التفاوت الأول، على الخصوص، عندما تكون امتيازات الأعيان مُسَرَّفَةً لأنها مُخزِيَّة للشعب، ومن ذلك أمر القانون الذي كان يُحَرِّم اقتران أشراف روما وعوامهم<sup>(١)</sup> بزواج، أي الأمر الذي لم يُسفر عن نتيجة غير جعل الأشراف أكثرَ زَهْوًا من ناحية وأكثرَ تَعَرُّضًا للمقت من ناحية أخرى، ولا بُد من النظر إلى الفوائد التي نالها من ذلك محامو الشعب في خطبهم.

ويكون هذا التفاوت أيضًا إذا ما اختلف حال المواطنين في الضرائب، ويقع هذا على أربعة أوجه، وذلك عندما ينتحل الأشراف امتيازًا عدم دفع شيء منها، وعندما يأتون من الخداع ما يُغَفُّون منها<sup>(٢)</sup>، وعندما يدعون إليها متعللين بالوظائف والرواتب في سبيل ما يمارسون من الخدم، ثم عندما يلزمون الشعب بدفع الضرائب فيقتسمون ما يجبونه، والوجه الأخير نادر، وتكون الأريستوقراطية في مثل هذه الحال أقسى من جميع الحكومات.

وبينا كانت روما تميل نحو الأريستوقراطية كانت تجتنب هذه المحاذير جيدًا، وما كان الحكام ليَجْتَنُوا راتبًا من منصبهم مطلقًا، وفُرِضت الضرائب على أكابر الجمهورية كما تُفَرِّض على الآخرين، حتى إنها فُرِضت عليهم أكثر من غيرهم، حتى إنها فُرِضت عليهم وحدهم في بعض الأحيان، ثم إنهم مع بُغْدِهِم من اقتسام دَخَل الدولة وَزَّعُوا بين الشعب، ليتجاوز عن مفاخرهم<sup>(٣)</sup>، كل ما أخذوه من بيت المال وكل ما أنعم الحظُّ عليهم به من ثراء.

ومن المبادئ الأساسية أن يقال إن ما يوزَّع على الشعب يكون ذا نتائج حسنة في الحكومة الأريستوقراطية بنسبة ما له من نتائج سيئة في الديموقراطية، فهذا يوجب ضياع روح المواطن، وذلك يُعيِّده إليها.

وإذا لم يوزَّع الدخل على الشعب وَجَبَ أن يُرَى الشعبُ حسنَ إدارة الدخل، وذلك لأن إراءته ذلك ينطوي على إمتاعه به من بعض الوجوه، فما كان يُمَدُّ في البندقية من سلسلة ذهبية، وما كان يُؤْتَى به من ثرواتٍ إلى روما في مواكب النصر، وما كان يُحَفِّظ في معبد سائوزن من كنوز، أشياء كانت تُعَدُّ أموال الشعب حقًا.

(١) أدرج هذا القانون في اللوحين الأخيرين من قبل الحكام العشرة، انظر إلى دني داليكارناس، باب ١٠.

(٢) وذلك كما في بعض أريستوقراطيات زماننا، ولا شيء يضعف الحكومة كهذا.

(٣) انظر في الباب ١٤ من استرابون كيف كان سلوك أهل رودس من هذه الناحية.

ومن الأمور الجوهرية على الخصوص ألا تُجَبَى الضرائب من قِبَل الأشراف في الأريستوقراطية، وكانت الطبقة الأولى في روما لا تتدخل في ذلك مطلقاً، وقد عُهد إلى الطبقة الثانية في ذلك، حتى إنه كان لهذا محاذيرٌ عظيمةٌ فيما بعد، وتَجِدُ جميع الأفراد تابعين لهَوَى أصحاب الأمور في الأريستوقراطية حيث يَجِبِي الأشرافُ الضرائب، وذلك لعدم وجود محكمةٍ عالية تؤدِّبهم، وكان من يَفْقُض إليه منهم أن يُزِيل كلَّ سوء استعمالٍ يُؤثِّر أن يتمنع بسوء الاستعمال، وهنالك يَغْدُو الأشرافُ كأمراء الدول المستبدة الذين يصادرون أموالَ مَنْ يريدون. ولا يَلْبَث ما يُجْتَنَى هنالك من فوائِد أن يُعَدَّ ثَرَاتًا يَبْسُط الشُّخْ نِطَاقَه كما يَهْوَى، فَتُحْطُ الدساكر ويصير الدخْلُ العامُّ إلى العدم، ومن ثَمَّ يَؤُول بعض الدول، من غير انكسارٍ ملحوظٍ، إلى وَهْنٍ يَذْهَبُ منه الجيران ويَحَارَ منه حتى أبناء الوطن.

ويجب على القوانين أن تَحْظُر عليهم التجارة أيضاً، فالتجارُ الثَّقَاتُ كثيرًا يأتونَ ضروبَ الاحتكار، والتَّجَارَةُ هي مهنة أناسٍ متساوين، وأشدُّ الدول المستبدة بؤساً هي التي يكون الأُميرُ فيها تاجراً.

وتَحْظُر قوانينُ البندقية<sup>(١)</sup> على الأشراف التجارة التي قد تنعم عليهم بثروات عظيمة ولو عن سَلَامَةٍ طَوِيَّة.

ويجب على القوانين أن تتخذ أشدَّ الوسائل تأثيراً لِيُقَرَّ الأشرافُ بحقوق الشعب، وهي إذا لم تُقَمِّ محامياً عن الشعب وجب أن تكون محاميةً عنه بنفسها.

وكلُّ مَلَاذٍ ضَدَّ تنفيذ القوانين يَفْضِي على الأريستوقراطية، والطفغيان قريب من ذلك.

ويجب على القوانين في جميع الأزمان أن تَرُدَّ جِمَاحَ عُجْبِ التسلُّط، وذلك بأن يوجد لوقتٍ معيَّن، أو لجميع الأوقات، حاكمٌ يُزهِبُ الأشراف، وذلك كالنُّظَار في إسبارطا ومفتشي الدولة في البندقية ن أي كهؤلاء الحكام غير الخاضعين لأيِّ نوع من الشكليات، وتحتاج هذه الحكومة إلى نوابضٍ عنيقة، وتُشَاهَد في البندقية فوهةٌ حجريةٌ<sup>(٢)</sup> تَنفُتِح لكلِّ واشٍ، فهي تُخَبِّرُكم أنها فتحةُ الجَبْرُوت. وهنالك شَبَهٌ بين المناصب الجَبْرُوتية في الأريستوقراطية ومنصب الرِّقَابَة في الديموقراطية حيث لا يكون أقلُّ استقلالاً بطبيعته، والحقُّ أنه لا ينبغي أن يُبْحَثَ عن هؤلاء الرِّقَبَاء في الأمور التي أتوها في أثناء رِقَابَتهم، بل يجب أن يُمْنَحُوا ثقةً، لا أن يُخَمَدَ نشاطهم مطلقاً، وكان الرومان يُثِيرُونَ العَجَب، فيمكن أن يُمارَى في أمر جميع الحكام<sup>(٣)</sup> خلا الرِّقَبَاء<sup>(٤)</sup> لديهم.

(١) انظر إلى الجزء ٣ من كتاب حكومة البندقية\* لأميلو دولا أوسه، وكان قانون كلوديا يحظر على أعضاء السنين أن يكون لهم في البحر مركب يحمل عليه أكثر من أربعين برميلاً، تيتوس ليفيوس، باب ٢١، فصل ٦٣.

(٢) يرمي الوشاة بطاقتهم فيها.

(٣) انظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٤٩، فما كان يمكن إزعاج رقيب حتى من قبل رقيب آخر، فكل رقيب كان يدون مذكرته من غير أن يستشير زميله، وإلا قلبت الرقابة رأساً على عقب.

(٤) كان النقباء الذين يحملون الحكام في أثينا على تقديم حساب لا يقدمون مثل هذا الحساب مطلقاً.

وفي الأريستوقراطية يوجد أمران مُضِرَّان، وهما: فَقَرَّ الأشراف المتناهي وَتَرَآوَهُم المَفْرَط، ويجب لتلافي فَقَرَهُم، خَاصَّةً، أن يُحْمَلُوا على دفع ديونهم باكراً، ويجب لتخفيف غِنَاهم أن تُتَّخَذَ تدابيرُ رشيَّدةٌ غيرُ محسوسة، لا أن يُصَارَ إلى المصادرة، ولا إلى قوانينٍ أَرْضِيَّةٍ، ولا إلى إلغاء للديون، أي ألا يُصَارَ إلى أمورٍ تُؤدِّي إلى شُرورٍ لا حدَّ لها.

وعلى القوانين أن تُلغَى البُكرية بين الأشراف<sup>(١)</sup> لِمَا يؤدي إليه تقسيم الموارث المتصل من رجوع التَّروَات إلى المساواة على الدوام.

ولا ينبغي وجودُ منابات، ولا تحويلُ بيع باتٍّ إلى بيع بالوفاء بعد الوفاة، ولا بِكْرِيَّاتٍ، ولا تَبْتِيَّاتٍ مطلقاً، ولا يُمكن جميع الوسائل التي ابْتَدِعَتْ إدامةً لعظمة الأُسَر في الدول المَلَكِيَّة أن تُتَّخَذَ في الأريستوقراطية<sup>(٢)</sup>.

ومتى ساوت القوانين بين الأُسَر بَقِيَّي لها أن تُحَفَظ ما بينها من اتحاد، ويجب أن يُقْضَى فيما بينها من خصوماتٍ سريعاً، وإن لم يُفْعَل هذا تَحَوَّل ما بين الأفراد من خِصَام إلى خِصَامٍ بين الأُسَر، ويمكن المحكِّمين أن يُنْجِزوا القضايا أو أن يَحُولوا دون وقوعها.

ثم لا ينبغي للقوانين، مطلقاً، أن تُؤيِّد ما يوجبهُ الرُّهُو من الفروق بين الأُسَر عن حُجَّة كونها أعظم شرفاً أو أكثرَ قَدَمًا، ويجب أن يُعَدَّ هذا من تُرَّهات الأفراد.

وليس على المرء إلا أن يَنْظُرَ إلى إسبارطا ليرى كيف عَرَفَ الحُكَّام الخمسة أن يَقَهَّرُوا حَوَرَ الملوك والكُبَرَاء والشعب.

## الفصل التاسع

### كيف ترتب القوانين في مبدئها في الملكية

بما أن الشرف مبدأ الحكومة فإن على القوانين أن تُنَاسِبَهُ.

ويجب أن نَعْمَلَ فيها على تأييد هذه الطبقة التي يُعَدُّ الشرف أباهَا وابْنَهَا.

ويجب أن تُجْعَلَ طبقة الأشراف وراثيَّةً لتكون رابطةً بين الأمير والشعب، لا لِتُكُونَ حدًّا بين سلطة الأمير وَضَعْف الشعب.

وفي هذه الحكومة تكون المَنَابَات التي تُحَفَظ الأموال في الأُسَر مفيدةً إلى الغاية وإن كانت غيرَ مناسبة في الحكومات الأخرى.

ويؤدِّي تحويل البيع الباتِّ إلى بيع بالوفاء بعد الوفاة إلى استرداد أُسَر الأشراف ما أسفر

(١) هذا ما صار وضعه في البندقية، انظر إلى الصفحتين ٣٠، ٣١ من أميلو دولا أوسه.

(٢) يلوح أن غرض بعض الأريستوقراطيات أقل حفظاً للدولة مما تسميه طبقة أشرافها.

تبذيرُ أحد أربابها عن بيعه من أرضين. ويكون للأرضين الشريفة ما للأشخاص من امتيازات، ولا يمكن فضل مرتبة الملك عن مرتبة المملكة، وكذلك لا يمكن فضل مرتبة الشريف عن مرتبة إقطاعه مطلقاً.

وتكون جميع هذه الامتيازات خاصةً بطبقة الأشراف، وهي لا تنتقل إلى الشعب أبداً إذا لم تُرد مخالفة مبدأ الحكومة، وإذا لم يردّ تقليل قوة طبقة الأشراف وقوة الشعب.

وتضايقُ المقاباث التجارة، ويوجب تحويلُ البيع الباتِّ إلى بيع بالفواء بعد الوفاة ما لا حدَّ له من الدعاوي اللازمة، ويكون جميعُ أراضي المملكة المباعه بلا صاحب مدة سنة على الأقلِّ وعلى وجه ما، ومن الامتيازات الخاصة بالإقطاعات ما يفتح سلطةً تُثقل مَنْ يحتملونه، وهذه هي مجازيرُ لطبقة الأشراف خاصةً تزول أمام ما توجهه هذه الطبقة من نفع عام، ولكن الشعب إذا ما أُطلع عليها كدّرت جميعُ المبادئ بلا جدوى.

وقد يُباح للواحد في الملكيات أن يترك معظم أمواله لأحد أولاده، حتى إن هذه الإجابة لا تكون صالحةً في غيرها.

ويجب على القوانين أن تعاضد التجارة التي يُمكن نظام هذه الحكومة أن يُبيحها<sup>(١)</sup>، وذلك لتستطيع الرعية، من غير هلاك، أن تقضي حاجات الأمير وبلاطه المُتجددة على الدوام.

ويجب أن تُصع شيئاً من النظام في أسلوب جباية الضرائب، وذلك لكيلا يكون هذا الأسلوب أثقل من الضرائب نفسها.

ويؤدي ثقل الضرائب إلى العمل في البُداء، والعمل إلى الضنى، والضنى إلى روح الكسل.

## الفصل العاشر

### سرعة التنفيذ في الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة الجُمهورية امتيازًا عظيمًا، وذلك أن الأمور تُدبّر فيها من قبَل واحد، فتكون أكثر نشاطًا في التنفيذ، ولكن بما أن من الممكن أن يتحول هذا النشاط إلى سرعة فإن القوانين تُقيد بشيء من البُطء، ولا ينبغي للقوانين أن تؤيد طبيعة كلِّ نظام فقط، بل يجب عليها أن تعالج ما ينشأ عن هذه الطبيعة من سوء استعمال أيضًا.

ويودُّ الكزدينال ريشليو<sup>(٢)</sup> أن تُجتنب في الملكيات مصاعب الشركات التي توجب عوائق حول كلِّ أمر، ولو لم يحتمل هذا الرجل استبدالًا في قلبه لحمله في رأسه.

(١) هو لا يبيحها لغير الشعب، انظر إلى القانون الثالث الحافل بالصواب في مجموعة De Comm. Et Mercatoribus.  
(٢) الوصية السياسية.

ولا تُطَبِّعُ الهيئات المؤتمنة على القوانين بأحسن مما تصنع وقتما تسير بطيئة الخُطوات فتسببُ أمورَ الأميرِ بذلك التفكير الذي لا يُنتظر مطلقاً من عدم إلقاء دار القضاء نوره على قوانين الدولة ومن استعجال مجالسه<sup>(١)</sup>.

وماذا يُصِحُّ أجمل مَلَكِيَاتِ العالمِ إِذَا لم يَقِفِ الحُكَّامُ بنفْهَاتِهِمْ وشكَايَاتِهِمْ والتماسَاتِهِمْ مجرى فضائل ملوكها، وذلك عندما يُريد هؤلاء الملوك، الذين لا يستشيرون غيرَ أنفسهم العظيمة، أن يكافئوا مكافأةً لا حدَّ لها ما يُسدِّي من الخدم بشجاعةٍ وإخلاصٍ لا حدَّ لهما أيضاً؟

## الفصل الحادي عشر سموُّ الحكومة المَلِكِيَّة

تمتاز الحكومة المَلِكِيَّة من الحكومة المستبدة امتيازًا عظيمًا، فيما أن من طبيعتها أن يوجد تحت الأميرِ عدَّة طبقاتٍ تابعةٍ للنظام فإن الدولة تكون أكثر ثباتًا والنظام أكثر رسوخًا وشخص من يَحْكُمون أكثر اطمئنانًا.

ويعتقد شيشرون<sup>(٢)</sup> أن سِرَّ سلامة الجُمهوريَّة في روما كان في مَنْصِبِ المحامين عن حقوق الشعب، ومن قوله: «حقاً أن قوة الشعب الذي لا رئيس له مطلقاً تكون أكثر هَوْلًا، فالرئيسُ يَشْعُرُ بأنه مَدَاوُ الأمرِ كُلِّهِ وَيُفَكِّرُ فِيهِ، غير أن الشعب في صَوْلته لا يَعْرِفُ التَهْلُكَةَ التي يُلْقِي نَفْسَهُ فِيهَا مطلقاً، فهذه الفكرة يمكن أن تطابق دولةً مستبدة مؤلفةً من شعبٍ لا محامين عن حقوقه، ومَلِكِيَّةٌ يكون للشعب فيها محامون على وجهٍ ما.

والواقعُ في كلِّ مكان أن الشعب المَقُودَ بنفسه في فِتْنِ الحكومة المستبدة يسير بالأمر دائماً إلى أبعد ما يمكن أن تسير، وأن ما يأتيه من الفوضى يجاوز الحدَّ، وذلك مع أن من النادر في المَلِكِيَّات أن تَبْلُغَ الأمور درجة الإفراط، فالرؤساء يخافون من أجل أنفسهم، وهم يَخْشَوْنَ أن يُهْجَرُوا، ولا ترغب السلطات المتوسطة التابعة<sup>(٣)</sup> أن يَتَفَوَّقَ الشعب، ومما يَقِلُّ حدوُّه أن تَفْسُدَ طبقاتُ الدولة تماماً، وذلك لأن الأمير يتمسك بهذه الطبقات، وذلك لأن المشاغبين الذين لا يريدون قلب الدولة ولا يَزْجُون ذلك لا يستطيعون ولا يريدون إسقاط الأمير.

وفي هذه الأحوال يتدخلُ ذوو الرِّشْدِ والوجاهة من الناس، فيؤفِّقُ بين الأمور وتُصَلِّحُ وتُقَوِّمُ، ويَعُودُ إلى القوانين سلطانها ويخضع لها.

(١) Barbaris cunctatio servilis, statim exequi regium idetur (١) .

(٢) Nimia potestas est tribunourm plebis (٢)، باب ٣ من القوانين، فصل ١٠.

Quis negat? Sed vis populi multo soevior multoque vehementior. quoe, ducem quod habet, interdum lenior est quam si nullum haberet. Dux enim suo se periculo progerdi cogitat, populi impetus periculi notionem sui non habet.

(٣) انظر آنفاً إلى التعليق الأول على باب ٣، فصل ٤.

ثم إن جميع تواريخنا حافلة بالحروب الأهلية من غير ثورات، وإن تواريخ الدول المستبدة حافلة بالثورات من غير حروب أهلية.

ويثبت من خطأ تاريخ الحروب الأهلية لبعض الدول، حتى من أثاروها، إثباتاً كافياً، قلة ما يجب أن يكون لدى الأمراء من شبهة تجاه السلطة التي يتركونها لبعض الطبقات من أجل خدَمها، وذلك لأنها، حتى في ضلالها، لا تنزع إلى غير القوانين وغير واجبها، فتعوق هياج العصاة وصولتهم أكثر من أن تقدر على خدَمتها<sup>(١)</sup>.

ومن المحتمل أن يكون الكردينال ريشليو قد رأى أنه أذل طبقات الدولة كثيراً فاستعاذ بفضائل الأمير ووزرائه<sup>(٢)</sup> لتأييده وطلبهم بأمر كثيرة لا يستطيع غير مملك، في الحقيقة، أن يقوم بما تقتضيه من انتباه وبصائر وحزم ومعارف، ولا يكاد يظن إمكان وجود أمير ووزراء مماثلين من هنا حتى انحلال الملكيات.

وكما أن الشعوب التي تتمتع بإدارة صالحة أسعد من الشعوب التي لا نظام ولا رؤساء لها فتتبه في الغاب يكون الملوك الذين يعيشون تحت ظل قوانين أساسية أسعد من الأمراء المستبدين الذين ليس لديهم ما ينظم أفئدة شعوبهم ولا أفئدتهم.

## الفصل الثاني عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

ولا يُبحث عن غلُو الهمة في الدول المستبدة، ولا يُنعم الأمير على هذه الدول بعظمة لعظله من العظمة، ولا تجد عنده مَجْدًا.

وفي الملكيات تقتبس الرعية أشعتها من حول الأمير كما يري، وفي الملكيات، حيث مجال كل واحد عظيم، يُمكن الإنسان أن يمارس تلك الفضائل التي تهب للنفس عظمة، لا استقلالاً.

## الفصل الثالث عشر

### فكرة الاستبداد

إذا ما أراد همج لوزيانه نيل ثمرة قطعوا الشجرة من أسفلها واقتطفوا الثمرة<sup>(٣)</sup>، فهذه هي الحكومات المستبدة.

(١) الوصية السياسية.

(٢) مذكرات الكردينال ريتز وتواريخ أخرى.

(٣) رسائل العبرة، مجموعة ١١، صفحة ٣١٥.



السياسة ونوابضها وقوانينها محدودةً هناك، وكذلك الحكومة السياسية بسيطةً هناك بساطةً الحكومة المدنية<sup>(١)</sup>.

وكلُّ شيءٍ ينتهي إلى التوفيق بين الحكومة السياسية والمدنية مع الحكومة الأهلية، وموظفي الدولة مع السَّرَّاي.

ودولةٌ مثلُ هذه تكون في أحسن وضعٍ إذا ما استطاعت أن تُعَدَّ نفسها وحيدةً في العالم فتكونَ محاطةً بالصحاري ومنفصلةً عن الأمم التي تَدْعُوها برابرةً، وهي إذ لم تَسْتَطِعْ أن تعتمد على الميليشيا فإن من الحَسَن أن تُهْلِكَ قسماً من نفسها.

وبما أن الخوف مبدأ الحكومة المستبدة فإن السكون هدفُها، وليس هذا سَلْمًا أبدًا، بل صمْتُ هذه المدن التي يُوشِكُ العدوُّ أن يستوليَ عليها.

وبما أن القوة لا تكون في الدولة، بل في الجيش الذي أقامها، فإنه يجب حِفْظُ هذا الجيش للدفاع عن الدولة، ولكن الجيش مُزَهَّبٌ للأمير، وكيف يُؤَفَّقُ بين سلامة الدولة وسلامة الأمير إِدْنُ؟

وأرجو منكم أن تنظروا إلى المهارة التي حاولت الحكومة الروسية أن تَخْرُجَ بها من الاستبداد الذي هو أشدُّ وطأً عليها مما على الشعوب أيضًا، فقد حَطَّمت كتابتُ كبيرةً، ونزلت عقوبات الجرائم، وأنشئت محاكم، وبُدئَ بمعرفة القوانين، وهُدِّبَت الشعوب، ولكن يوجد من العِلَلِ الخاصة ما يَزِدُّ الاستبداد إلى الكرب الذي يَوُدُّ الفرار منه.

وللَّذين في هذه الدولة من التأثير ما ليس في سواها، فهو فَزَعٌ مضافٌ إلى فَزَعِ، والشعوبُ في الدول الإسلامية تستمدُّ من الدين بعضَ احترامها العجيب نحو أميرها.

والدينُ هو الذي يُضِلح النظام التركيَّ بعضَ الإصلاح، وبِقوة الدين ومَبْدئِهِ يرتبط الرعايا في الدولة التي لا يرتبطون في مجدها وعظمتها عن شَرَفِ.

ومن جميع الحكومات المستبدة لا تَجِدُ واحدةً تُثَقِّلُ كاهلَ نفسها أكثرَ من التي يُغَلِنُ الأمير فيها أنه مالكُ جميع الأَرْضينَ ووارثُ جميع رعاياه، وذلك لِمَا يؤدي إليه دائماً من تَزَكِ الزراعة، وإذا كان الأمير تاجرًا قَضَى على كلِّ نوعٍ من الصَّناعة فضلًا عن ذلك.

وفي هذه الدول لا يُصْلح، ولا يُحَسِّن، شيءٌ<sup>(٢)</sup>، فلا تُبْنَى بيوتٌ إلا من أجل الحياة، ولا تُنْشَأُ خنادق، ولا تُغْرَسُ أشجار، ويُسْتَخْلَصُ كلُّ شيءٍ من الأرض، ولا يعاد إليها شيء، وكلُّ يَغْدُو بائِرًا، وكلُّ يكون مُفْقِرًا.

أو تصون أن القوانين التي تُبْطِلُ ملكية الأَرْضين وميراثَ الأموال تَقْلَلُ بُخْلَ الأكابر وطمعهم؟ كَلَّا، بل تَزِيدُ هذا البخل والطمع، وذلك أنه يُصَارُ إلى صُنْعِ ألف جُورٍ لِمَا يُعْتَقَدُ أنه لا يُخْتَصُّ بغير الذهب والفضة اللذين يُفَكِّنُ أن يُسْرَقَا وأن يُخْفَيَا.

(٢) انظر إلى الصفحة ١٩٦ من "حال الدولة العثمانية" لريكو طبعة سنة ١٦٧٨

Bottes (١)

ومن الصالح أن يُلَطَّفَ طمع الأمير ببعض العادات لكيلا يَضِيعَ كُلُّ شيء، ومن ذلك أن من عادة الأمير في تركيا أن يكتفي بأخذ ثلاثة في المائة من موارِيث<sup>(١)</sup> أبناء الشعب، ولكن بما أن السُّنِّيور الأكبر يَهَبُ وِليشياه مُعْظَمَ الأَرْضِين ويتصرف فيها كما يَهْوَى، وبما أنه يستولي على جميع موارِيث موظفي الدولة، وبما أن المُلكُ يكون للسُّنِّيور الأكبر عند الوفاة بلا ورثة من الذكور ولا يكون للإناث غيرُ الرِّبْعِ فَإِنِ مما يَحْدُثُ أن يُمْلِكَ أكثرُ أموال الدولة مُلْكًا وِقتيًّا.

ومن قانون بَنْتَام أن يكون الميراثُ نصيبَ المُلكِ فينال حتى المرأة والأولادَ والبيت<sup>(٢)</sup>، ويُضْطَرُّ لاجتناب أظلم أحكام هذا القانون، أن يُرَوِّجَ الأولاد في الثامنة أو التاسعة أو العاشرة من سِنِيهِم، وفيما هو أحدث من ذلك أحيانًا، وذلك لكيلا يَكُونوا قَسًا بائسًا من ميراث الأب.

ولا تكون وِراثَةُ العرش ثابتةً فيا لدول التي لا توجد فيها قوانينُ أساسيةٌ، وذلك لأن التاج يكون انتخابيًّا من قِبَلِ الأمير في آله أو خارج آله، ومن العَبَثِ حَصْرُ الوِراثَةِ في الأكبر ما دام الأمير قادرًا على اختيارِ آخَرٍ في كُلِّ زمان، ويُعْلَنُ الوارثُ من قِبَلِ الأمير نفسه أو من قِبَلِ وزرائه أو نتيجة حربٍ أهلية، وهكذا يكون لدى هذه الدولة من أسباب الانحلال أكثر مما لدى المُلكية.

وبما أن كُلَّ أمير من الأُسرة المالكة مساوٍ للآخر في إمكان انتخابه فَإِنِ مما يَحْدُثُ أن يَخْنُقُ الذي يَجْلِسُ على العرش إخوته في البُداءة كما يَقَعُ في تركيا، أو يُعْمِيهِم كما يَقَعُ في فارس، أو يُجَنِّتُهُم كما عند المُغُولِ، أو أَلَّا تَتَّخِذَ هذه الاحتياطاتُ مطلقًا كما في مَرَاكُش فتُعْقَبُ كُلُّ خُلُوٍ في العرش حربٍ أهلية هائلة.

وفي نُظْمِ الروس<sup>(٣)</sup> يُفِكِنُ القيصَرَ أن يختار خَلْفَه، الذي يُريده، من أُسْرَتِهِ أو خارج أُسْرَتِهِ، ونظامُ وِراثَةِ مثل هذا يُسَبِّبُ أَلْفَ ثورة ويجعل العرشَ مضطربًا ما ظَلَّتِ الوِراثَةُ مَرادِيَةً، وبما أن نظام الوِراثَةِ من الأمور التي يُهَمُّ الشعبُ أن يَعْلَمَهَا أكثرَ من غيرها فَإِنَّ أحسن نظام للوراثَةِ هو الذي يَقِفُ الأَبصارُ أكثرَ من سواه كالتَّسَبُّبِ - وبعض مراتب التَّسَبُّبِ، ويَحُولُ مثل هذا التديبير دون المكاييد ويُخِمِدُ الطموح فلا تُفْتَنُ نَفْسُ أميرٍ ضعيف، ولا يُخْفَرُ المُخْتَصِرُونَ إلى الكلام أبدًا.

وإذا ما أُثبِتَتِ الوِراثَةُ بقانونٍ أساسيٍّ صار الوارثُ أميرًا واحدًا، ولم يَغْدُ لإخوته حَقٌّ حقيقيٌّ أو ظاهرٌ في منازعته التاج، ولم تُفْتَرَضْ للأب، ولم تُرَوِّجْ له، مشيئةٌ خاصة حول ذلك، ولذا لم يَبْقَ قولٌ حَوْلَ حبس أخِي المُلكِ أو قتلِهِ أكثرَ مما حَوْلَ أيِّ تابعٍ آخر.

يَبْدُ أن من الحَدَرِّ أن يُقْبَضَ على إخوة الأمير في الدول المستبدة التي يُعَدُّون فيها عبيدَه ومنافسين له معًا، ولاسيما البلدانُ الإسلامية حيث يَغْدُ الدينُ كُلُّ نصرٍ أو فوزٍ حُكْمًا إلهيًّا فلا يكون أحدٌ وِليًّا أمرٍ عن حَقٍّ، بل عن أمرٍ واقعٍ فقط.

(١) انظر إلى موارِيث التُّرك في كتاب "إسبارط القديمة وإسبارط الحديثة"، وانظر كذلك إلى كتاب "الدولة العثمانية" لريكو

(٢) انظر إلى "مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند" جزء ١، وقانونو يبيعو أقل جورًا من ذلك، فإذا وجد أولاد لم

يأخذ المُلك غير الثلثين إرثًا، المصدر نفسه، جزء ٣، صفحة ١.

(٣) انظر إلى مختلف النظم، ولا سيما نظام سنة ١٧٢٢.

وَيُتَارُ الطُمُوحُ فِي الدُولِ الَّتِي يَرَى الأَمْرَاءَ دَمًا أَنَّهُمْ يُحْبَسُونَ أَوْ يُقْتَلُونَ إِذَا لَمْ يَزْتَفُوا إِلَى عَرْشِهَا أَكْثَرَ مِمَّا يُتَارُ بَيْنَنَا حَيْثُ يَتَمَتَّعُ الأَمْرَاءُ دَمًا بِحَالٍ مَلَائِمٍ لِلرَّغَائِبِ المَعْتَدِلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَدِيدَ المُنَاسِبَةِ لِلطُّمُوحِ.

والأمرء في الدول المستبدة يُسيئون استعمال الزواج على الدوام، فهم يكون لديهم نساء كثير غالبًا، وذلك في قِسم العالم الذي يُؤلف الاستبداد فيه كآسيا على الخصوص، وهم يكون لديهم ولد كثير لا يُمكنهم أن يَحْمِلُوا حُبًّا لَهُمْ كَمَا لَا يُمكن هؤلاء الأولاد أن يتحاربوا.

والأُسْرَةُ المَالِكَةُ تشابه الدولة، فهي ضعيفة جدًا، ورئيسها قوي جدًا، وهي تلوح واسعة، وهي تنتهي إلى العدم، ومن ذلك أن قَتَلَ أَرْدَشِيرٌ<sup>(١)</sup> جميع أولاده لأنهم ائتمروا به، وليس من المحتمل أن يَأْتَمِرُوا خَمْسُونَ وُلْدًا بِأَبِيهِمْ، وَأَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ اِحْتِمَالًا ائْتَمَرَهُمْ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَتَنَزَّلَ عَنْ سُرِّيَّتِهِ لِابْنِهِ الأَكْبَرِ، وَأَبْسَطُ مِنْ هَذَا أَنْ يُظَنَّ وَجُودَ بَعْضِ دَسَائِسِ قُصُورِ الشَّرْقِ هُنَاكَ، فِي هَذِهِ الأَمْكِنَةِ الَّتِي يَبْسُودُهَا الكَيْدُ وَالحُبْثُ وَالحِدَاعُ فِي صَمْتٍ، وَالَّتِي يَغْشَاهَا لَيْلٌ كَثِيفٌ، وَالَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى أَمِيرٍ مُسِيءٍ أَصْبَحَ أَكْثَرَ سَخَافَةً فِي كُلِّ يَوْمٍ فَصَارَ أَسِيرَ القِصْرِ الأَوَّلِ.

ويلوح، بعد جميع الذي قلناه، أن الطبيعة البشرية تُثور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع، غير أن مُعْظَمَ الأُمَمِ خَاضِعٌ لَهَا عَلَى الرِّغْمِ مِنْ حُبِّ النَّاسِ لِلحُرِيَةِ وَحَقْدِهِمْ عَلَى الطُّغْيَانِ، وَيَسْهُلُ إِدْرَاكُ هَذَا، وَذَلِكَ أَنَّ إِقَامَةَ حُكُومَةٍ مَتَعَدِّلَةٍ تَقْتَضِي تَرْتِيبَ السُّلْطَاتِ وَتَنْظِيمَهَا وَتَعْدِيلَهَا وَجَعْلَهَا تَسِيرًا، وَمَنْحُ إِحْدَاهَا مِنْ الوُزْنِ مَا تَقَاوَمُ بِهِ الأُخْرَى، وَيُعَدُّ هَذَا مِنْ بَدَائِعِ الاِشْتِرَاعِ مَا يَنْذُرُ صَدُورَهُ عَنِ المِصَادِفَةِ وَمَا يَنْذُرُ أَنْ يَثْرَكَ صَنْعُهُ لِذَوِي الحِكْمَةِ، وَعَلَى العَكْسِ يَتَّضِحُ أَمْرُ الحُكُومَةِ المَسْتَبَدَّةِ لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ، فَهِيَ نَمَطِيَّةٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَبِمَا أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى غَيْرِ الأَهْوَاءِ فِي إِقَامَتِهَا فَإِنَّ جَمِيعَ العَالَمِ صَالِحٌ لِهَذَا.

## الفصل الخامس عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

تُشْعِرُ الشَّهَوَاتُ بِنَفْسِهَا بِأَكْرًا فِي الأَقَالِيمِ الحَاوِزَةِ حَيْثُ يَسُودُ الاستبداد عادةً، وَهِيَ لَمْ تَلْبَثْ أَنْ تُسَكِّنَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا، وَتَكُونُ النَّفْسُ فِيهَا أَكْثَرَ تَقَدُّمًا وَالأَحْطَاظُ وَتَبْذِيرُ المَالِ أَقْلَ مَدَى، وَيَكُونُ التَّنْفِزُ فِيهَا أَقْلَ سَهُولَةً وَالتِّجَارَةُ أَقْلَ ائْتِشَارًا بَيْنَ الشُّبَّانِ المَحْبُوسِينَ فِي البُيُوتِ، وَيُتَزَوَّجُ فِيهَا بِأَكْرًا، وَيُمْكِنُ الإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَالِغًا بِأَسْرَعٍ مِمَّا فِي أقاليمنا الأوربية إِذَنْ، وَفِي تَرْكِيَا يَبْدَأُ البُلُوغَ فِي الخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنَ السَّنِّ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر إلى جوستان. (٢) انظر إلى الباب ١٤ من القوانين، وذلك في مطلب "العلاقة بطبيعة الإقليم".

(٣) لاغييتير، إسبارطا القديمة والحديثة، صفحة ٤٦٣، والواقع هو أن مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع

سنين ومنتهاه فيكليهما خمس عشرة سنة كما جاء في المادة ٩٨٦ من مجلة الأحكام العدلية م٣.

ولا داعي لتزك القدين أمواله لدائنيه، ففي حكومة لا يكون المرء صاحب مالٍ مضمون فيها يُقرَض اعتمادًا على الشخص أكثر مما على الأموال.

ومن الطبيعي أن يكون ذلك في صميم الحكومات المعتدلة<sup>(١)</sup>، ولا سيما الجمهوريات، وذلك عن اعتماد كبير على صدق أبناء الوطن وعن لُطفٍ يوحى به شكلُ حكومةٍ وهَبَ كلُّ واحدٍ نفسه لها كما يلوح.

ولو كان المشترعون في الجمهورية الرومانية قد سنُّوا مبدأً ترك المدين أمواله لدائنيه<sup>(٢)</sup> ما وُقِعَ كثيرٌ من الفتن والمنازعات الأهلية، ولم تكابد مخاطر الداء ولا مهالك الدَّواء.

ويوجب الفقر وعدم استقرار الثروات في الدول المستبدة إيلاف الرِّبَا، ما دام كلُّ واحدٍ فيها يَزيدُ قيمةَ نفوده بنسبة حَطرَ الإدانة، ويأتي البؤس من كلِّ ناحية، إذن، في هذه البلدان الشَّقِيَّةَ حيث يُسَلَبُ كلُّ شيءٍ حتى مَجْنَى القروض.

ويؤدي ذلك إلى عجز التاجر عن توسيع تجارته، ويتعَيَّش هذا التاجر يوميًّا، وذلك أنه إذا ما أثقل كاهله بكثير من السَّلَعِ حَسِرَ بالفوائد دفعًا لثمنها أكثر من أن يَكْسِبَ منها، ثم إنه لا مكان لقوانين التجارة هنالك مطلقًا، وتقتصر القوانين على المخالفات.

ولا تكون الحكومة ظالمةً من غير أن تكون لها أيدي تمارس مظالمها، والواقع أن من المستحيل ألا تُغفَلَ هذه الأيدي في سبيل نفسها، ولذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمرًا طبيعيًّا في الدول المستبدة.

وبما أن هذا الجُزْمُ هو الجُزْمُ العاديُّ هنالك فإن من المفيد أن يُصار إلى المصادرة، وينطوي هذا على تعزية للشعب، ويكون المال الذي يُسْتخلص هكذا ضريبةً بالغةً من الضخامة ما يَضْعَبُ على الأمير أن يجيبه من رعيَّةِ غارقين، حتى إنه لا يوجد في ذلك البلد آلٌ يُزاد بقاؤهم.

والأمر في الدول المعتدلة غير ذلك، وذلك أن المصادرات تجعل مُلكَ الأموال غير ثابت، وتجرِّد الأولاد الأبرياء، وتهدِّم الأسرة عندما تكون المسألة أمرَ مجازاة مجرم، وتؤدي إلى الشَّرِّ في الجمهوريات بمحوها المساواة، التي هي روحها، عن حرمان ابن الوطن احتياجه الطبيعي<sup>(٣)</sup>.

وينصُّ قانونٌ رومانيٌّ<sup>(٤)</sup> على عدم المصادرة في غير جُزْمِ الاعتداء على الرئيس الأول، ومن الصواب البالغ في الغالب أن تُتَّبَعِ رُوحُ هذا القانون فيقتصر في المصادرات على بعض الجرائم، ومن الصواب البالغ قولُ بودان<sup>(٥)</sup> ألا يصادر غير ما يَدْخُلُ في شُرْكة الزواج في البلدان التي يكون التصرف في الأموال الخارجة عن شركة الزواج من عاداتها المحلية.

(١) وقل مثل ذلك عن التاجيلات في الإفلاسات عن حسن نية

(٢) لم يوضع هذا المبدأ إلا في قانون يوليو، مجموعة القوانين De cessione bonorum، وكان يجتنب السجن، ولم يكن ترك المدين أمواله لدائنيه أمرًا شائنًا، جزء ٢، باب ١٢.

(٣) يلوح لي أن المصادرات كانت أمرًا مستحبًا كثيرًا في جمهورية أثينا.

(٤) الصحيح، Bona damnatourm، مجموعة القوانين De bon. proscript, eu damn، باب ٥، فصل ٣.

## الفصل السادس عشر

### نقل السلطة

تنتقل السلطة بأسرها في الحكومة المستبدة إلى أيدي مَنْ تُفَوِّضُ إليه، والوزير هو المستبدُّ بعينه، وكلُّ موظفٍ خاصٍّ هو الوزير، وتُزَاوِلُ السلطة في الحكومة المَلِكِيَّة على وجهٍ أَقْلٍ مباشرةً، ويُلَطِّقُهَا المَلِكُ عندما يَفْتَحُهَا<sup>(١)</sup>، وهو يقوم بتوزيع سلطانه قِيَامًا لا يُعْطَى من سلطانه مَالًا يُمْسِكُ معه أعْظَمَ قسْطٍ منه.

وهكذا لا يَتَّبِعُ حُكَّامُ المَدَنِ الخَاصُّونَ في الدُولِ المَلِكِيَّةِ حَاكِمَ الوَالِيَةِ بمقدار اتبَاعهم الأَمِيرِ، ولا يَتَّبِعُ الضبَّاطُ الخَاصُّونَ في الفِرَقِ العسْكَرِيَّةِ القَائِدَ بمقدار اتبَاعهم الأَمِيرِ.

ومن الحكمة في مُعْظَمِ الدُولِ المَلِكِيَّةِ سَنُّ عَدَمِ ارتبَاطِ مَنْ هُم على شيءٍ من القِيَادَةِ الواسِعَةِ في أَيْةٍ مِلِيْشِيَا، وذلك بما أَنهم لا قِيَادَةَ لَهُم إلاَّ عَن مَشِيئَةِ الأَمِيرِ الخَاصَّةِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ، أو لا يُمْكِنُ، اسْتِخْدَامُهُم، وإِنَّهم يَكُونُونَ في الخِدْمَةِ من وُجُوهِ وخَارِجِهَا من وُجُوهِ أُخْرَى.

وهذا مَالًا نَظِيرُ لَهُ في الحُكُومَةِ المَسْتَبَدَّةِ، وذلك لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَنْ هُم عَاطِلُونَ من عَمَلٍ حَاضِرٍ نَوِي امْتِيَازَاتٍ وَأَلْقَابٍ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ فِي الدُولَةِ رِجَالًا عَظَمَاءَ بِأَنفُسِهِم، وهذا مَا يَتَّكِدُ طَبِيعَةً هَذِهِ الحُكُومَةِ.

وَإِذَا كَانَ حَاكِمُ إِحْدَى المَدَنِ مَسْتَقْلَلًا عَنِ البَاشَا وَجِبَ أَنْ يُبْحَثَ فِي كُلِّ يَوْمٍ عَن وَسَائِلِ لِلتَوْفِيقِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا صَرْبٌ مِنَ المُحَالِ فِي الحُكُومَةِ المَسْتَبَدَّةِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ مِنَ المُمْكِنِ أَلَّا يُطْبِعَ الحَاكِمُ الخَاصُّ فَكَيْفَ يَسْتَطِيعُ الآخَرُ فِي وِلَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ مُؤَثَّرًا فِيهِ؟

وَلَا تُفَكِّنُ مَوَازِنَةُ السُّلْطَةِ فِي هَذِهِ الحُكُومَةِ، وَلَيْسَتْ سُلْطَةُ أَقْلٍ حَاكِمٍ غَيْرِ سُلْطَةِ المَسْتَبَدِّ، وَيُظْهِرُ القَانُونُ فِي البِلْدَانِ المَعْتَدِلَةِ حَكِيمًا فِي كُلِّ مَكَانٍ حَيْثُ يَكُونُ مَعْلُومًا وَيُمْكِنُ أَصْغَرَ الحُكَّامِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُفَكِّنُ الحَاكِمُ فِي الاسْتِبْدَادِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ القَانُونُ غَيْرَ إِرَادَةِ الأَمِيرِ، إِذَا كَانَ الأَمِيرُ حَكِيمًا، أَنْ يَتَّبِعَ إِرَادَةً لَا يَغْرِفُهَا؟ وَلِذَا وَجِبَ أَنْ يَتَّبِعَ إِرَادَتَهُ الخَاصَّةَ.

ثُمَّ بِمَا أَنَّ القَانُونِ لَيْسَ غَيْرَ مَا يَرِيدُ الأَمِيرُ، وَمَا أَنَّ الأَمِيرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ مَا يَغْرِفُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ وَجُودُ أَنَاسٍ لَا يُخْصَوْنَ بِرِيدُونَ نِيَابَةً عَنْهُ وَمِثْلَهُ.

ثُمَّ بِمَا أَنَّ القَانُونِ هُوَ إِرَادَةُ لِلأَمِيرِ عَابِرَةٌ فَإِنَّ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يَرِيدَ، الَّذِينَ يَرِيدُونَ نِيَابَةً عَنْهُ، إِزَادَةً مَفَاجِئَةً مِثْلَهُ.

(١) "كضوء الشمس الذي يصير معتدلاً عند غروبها".



بحكم الضرورة، ولذا يكافئ الأُميرُ هنالك بمفاخرِ تُوَدِّي إلى الشَّرَاءِ، وأما في الجُمهورية، حيث تسود الفضيلة، والفضيلةُ عاملٌ يكفي نفسه وَيُنْفِي ما سِوَاهِ، فإن الدولة لا تكافئ بغير دلائل على هذه الفضيلة.

ومن القواعد العامة أن الجوائز العظيمة في المَلِكِيَّة وفي الجُمهورية دليلٌ على انحطاطهما، وذلك لأنها تُثبِت تطرُق الفسادِ إلى مبادئهما، وذلك لأن مبدأ الشرف يكون قد عاد غيرَ بالغِ القوة من جهةٍ، ولأن مزية المواطن تكون قد ضَعُفت من جهةٍ أُخرى.

وأسوأُ أباطرة الرومان أكثرُهم عطاءً، ومن هؤلاء مثلاً: كاليغولا وكلوديوس ونيرون وأوتون وفيتليوس وكوموديوس وهليوغابال وكركالا، وأما أحسنُهم، كأغسطس وفسبازيان وأنطونين بئوس ومازوكوس وأوريبيوس وبزيتيناكس، فقد كانوا مقتصدين، وكانت الدولة في عهد الأباطرة الصالحين تُعَوِّد إلى مبادئها فيُعْفِي كَنزَ الشرف عن الكنوز الأخرى.

## الفصل التاسع عشر

### نتائج جديدة لمبادئ الحكومات الثلاث

لا أرى أن أحتتم هذا الباب قبل أن آتي ببعض تطبيقاتٍ على مبادئ الثلاثة:

المسألة الأولى: أيجب على القوانين أن تُكرِه ابنَ الوطن على قبول الخِدمِ العامة؟ أقول إنه يجب عليها فعلُ ذلك في الحكومة الجُمهورية، لا في الحكومة المَلِكِيَّة، فأما في الأولى فإن المناصب دلائلٌ على الفضيلة وودائعٌ يَفَوِّضُها الوطن إلى ابن له لا ينبغي أن يعيش ويسير ويُفَكِّر إلا من أجله فلا يستطيع أن يَرِفُض تلك الخِدمِ<sup>(١)</sup>، إذن، وأما في الثانية فإن المناصب دلائلٌ على الشرف، والواقع أن هذه هي غرابةُ الشرف الذي يُعْجِبُه ألا يَرَضَى بأية خدمةٍ إلا متى يريد وعلى الوجه الذي يريد.

وكان ملك سَرْدِينِيَّة<sup>(٢)</sup> المرحومُ يجازي من يَرِفُضون الرُتَبَ والمناصبَ في دولته، فَيَتَّبِعُ بذلك مبادئ جُمهوريةً من غير أن يَشْعُر، ثم إن طراز حُكْمِه يُثبِت إثباتًا كافيًا كونَ هذا ليس مقصده.

المسألة الثانية: أيعدُّ من المبادئ الصالحة إكراهُ ابنِ الوطن أن يَقْبَلَ في الجيش رُتْبَةً أدنى من التي شَعَلَهَا؟ كان يُرَى لدى الرومان في الغالب أن القائدَ يَخْدُمُ بعد عامٍ تحت إمرة نائبه<sup>(٣)</sup>،

(١) يضع أفلاطون، في الباب الثامن من جمهوريته، هذا الرفض في عداد الدلائل على فساد الجمهورية، وذهب في الباب السادس من قوانينه إلى فرض غرامة على من يأتي هذا الرفض، والنفي جزاء من يرفض في البندقية

(٢) فيكتور أميده.

(٣) التجأ بعض قواد المائة إلى الشعب التماسًا للمنصب الذي كان لهم فقال قائد المائة: إن من الصواب، يا رفقائي، أن تعدوا جميع المناصب التي تدافعون بها عن الجمهورية أمرًا كريفاً، تيتوس ليفيوس، باب ٤٢، فصل ٣٤.

فالفِضِيلَةُ فِي الجُمهُورِيَّاتِ تَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ تَضَحِيَةِ المرءِ بِنَفْسِهِ وَبِإِبَائِهِ فِي سَبِيلِ الدَّوْلَةِ، وَأَمَّا فِي المَلَكِيَّاتِ فَإِنَّ الشَّرْفَ، صَحِيحَهُ وَزَائِفَهُ، لَا يُطَبِّقُ مَا يُسَمِّيهِ ذَلًّا.

وَفِي الحُكُومَاتِ المَسْتَبَدَّةِ، حَيْثُ يُسَاءُ اسْتِعْمَالُ الشَّرْفِ وَالمَنَاصِبِ وَالمَرَاتِبِ عَلَى السَّوَاءِ، يُجْعَلُ مِنَ الأَمِيرِ وَعَدَا وَمِنَ الوَعْدِ أَمِيرًا بِلَا تَمْيِيزٍ.

المسألة الثالثة: أَتَفَوُّضُ الخِدْمِ المَدِينِيَّةِ وَالعَسْكَرِيَّةِ إِلَى رَأْسٍ وَاحِدٍ؟ يَجِبُ تَوْحِيدُهُمَا فِي الجُمهُورِيَّةِ وَفِصْلُهُمَا فِي المَلَكِيَّةِ، وَمِنَ الخَطَرِ فِي الجُمهُورِيَّاتِ أَنْ تُجْعَلَ مِهْنَةُ السَّلَاحِ جِزْفَةً خَاصَّةً مَنفَصَلَةً عَنِ الذِّي يَمَارِسُ الوِظَائِفَ المَدِينِيَّةِ، وَلَيْسَ أَقْلٌ مِنْ هَذَا خَطَرًا أَنْ تُجْمَعَ الوِظِيفَتَانِ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي المَلَكِيَّاتِ.

وَلَا يُخْفَلُ السَّلَاحُ فِي الجُمهُورِيَّةِ إِلَّا عَنِ صِفَةِ المَدَافِعِ عَنِ القَوَانِينِ وَالمُوطِنِ، وَالمَرءُ لَا يَكُونُ جُنْدِيًّا حَيْثُمَا مِنَ الزَّمَنِ فِيهَا إِلَّا لِأَنَّهُ ابْنٌ لِلوَطَنِ، وَإِذَا مَا وُجِدَتْ فِيهَا مِهْنَتَانِ مَنفَصَلَتَانِ أُشْعِرَ مِنْ يَكُونُ تَحْتَ السَّلَاحِ، مَعْتَقِدًا أَنَّهُ ابْنٌ لِلوَطَنِ، بِأَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ جُنْدِيٍّ.

وَلَا هَدَفَ لِرِجَالِ الحَرْبِ فِي المَلَكِيَّاتِ غَيْرَ المَجْدِ، أَوِ الشَّرْفِ أَوِ الثَّرَاءِ عَلَى الأَقْلِ، وَلِيُخْتَرَزُ فِيهَا مِنْ تَفْوِيضِ الخِدْمِ المَدِينِيَّةِ إِلَى أَنَاسٍ مَتَمَاتِلِينَ، وَعَلَى العَكْسِ يَجِبُ أَنْ يُزْدَعُوا مِنْ قِبَلِ حُكَّامِ مَدِينِينَ، وَأَلَّا يَتَمَتَّعُوا فِي وَقْتِ وَاحِدٍ بِثِقَةِ الشَّعْبِ وَبِقُوَّةِ يَسِينُونَ بِهَا اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الثَّقَةِ<sup>(١)</sup>.

وَإِنظُرُوا مَقْدَارَ مَا تُخَشَى بِهِ مِهْنَةُ رِجَالِ الحَرْبِ الخَاصَّةُ فِي أُمَّةٍ تَسْتَتِرُ الجُمهُورِيَّةَ فِيهَا تَحْتَ شَكْلِ المَلَكِيَّةِ، وَكَيْفَ يَظَلُّ المَحَارِبُ مَوَاطِنًا، حَتَّى حَاكِمًا، لِتَكُونَ هَذِهِ المَزَايَا عَرَبُونَ لِلوَطَنِ فَلَا يُنْسَى مَطْلَقًا.

وَلَمْ يَكُنْ تَقْسِيمُ المَنَاصِبِ إِلَى مَدِينِيَّةٍ وَعَسْكَرِيَّةٍ مِنْ قِبَلِ الرُّومَانِ بَعْدَ صَيَاحِ الجُمهُورِيَّةِ أَمْرًا مَرَادِيًّا، بَلْ كَانَتْ نَتِيجَةَ تَبْدِيلِ نِظَامِ رُومَا، وَكَانَ مِنْ طَبِيعَةِ الحُكُومَةِ المَلَكِيَّةِ، وَمَا بُدِيَ بِهِ فِي عَهْدِ أَغسْطُسِ<sup>(٢)</sup> اضْطُرَّ الأَبَاطِرَةُ الذِّينَ جَاءُوا بَعْدَهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى إِيْتَامِهِ تَلْطِيفًا لِلحُكُومَةِ العَسْكَرِيَّةِ.

وَهَكَذَا كَانِ بُرُوكُوبُ، المَنَافِسُ لِفَلَّانَسِ عَلَى الإِمْبِرَاطُورِيَّةِ، غَيْرَ مَدْرِكٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَيْثُمَا أُنْعِمَ عَلَى سَلِيلِ المُلْكِ بِفَارَسِ، هُزْمَسْدَاسَ، بِمَنْصِبِ وَالٍ<sup>(٤)</sup> فَأَعَادَ إِلَى هَذَا المَنْصِبِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ قِيَادَةِ الجِيُوشِ فِيمَا مَضَى، وَذَلِكَ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ أَسْبَابٌ خَاصَّةٌ، فَالرَّجُلُ الذِّي يَبْغِي السِّيَادَةَ يَبْتَحَثُ عَمَّا يَنْفَعُ الدَّوْلَةَ أَقْلًا مِمَّا يَفِيدُ عَرَضَهُ.

المسألة الرابعة: أَيَلَائِمُ أَنْ تَكُونَ المَنَاصِبُ بَثْمَنَ؟ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَكَذَا فِي الحُكُومَاتِ المَسْتَبَدَّةِ حَيْثُ يُوَلَّى الرِّعَايَا أَوْ يُعَزَّلُونَ مِنْ قِبَلِ الأَمِيرِ فِي سَاعَةٍ.

(١) Ne imperium ad optimos transferretur senatum militia vetuir Gallienus, etiam adir exercitum . De Caesaribus (١) أوريليوس

فيكتور

(٢) نزع أغسطس من أعضاء السنوات ومن الولاة والحكام حق حمل السلاح، ديون، باب ٣٣.

(٣) قسطنطين، انظر إلى زوزيم، باب ٢، (٤) أميان مرسلان، باب ٢٦ Et civilla, more veterum, et bella recturo

ويكون هذا البيع أمرًا حسنًا في الدول الملكية لِمَا يؤدي إليه من جعل الشيء، الذي لا يُرَادُ القيام به من أجل الفضيلة، مهنةً أُسْرِيَّةً، ولإعداده كل واحدٍ لوظيفته ولجعله مراتب الدولة أكثرَ دوامًا، ومن الإصابة قولُ سيوداس<sup>(١)</sup> إن أُنسْتاس جعل من الإمبراطورية ضربًا من الأريستوقراطية ببيعه جميع المناصب.

وما كان أفلاطون<sup>(٢)</sup> لِيُطِيقَ هذا البيع، فقد قال: «وهذا كما لو كنا في سفينةٍ حيث يُجْعَل الواحدُ رُبَانًا أو مَلَّاحًا من أجل ماله، أو يُفَكَّن أن تكون القاعدةُ سيئةً في غير وظيفةٍ كالحياة وأن تكون صالحةً في إدارة جمهوريةٍ فقط؟»، غير أن أفلاطون يتكلم عن جمهوريةٍ قائمة على الفضيلة. ونحن نتكلم عن ملكية، والواقع في الملكية أن الوظائف إذا لم تُتَبَّعْ بنظام عامٍّ باعها البطائئ عن عَوَزٍ وَجَشَعٍ مع ذلك، ومن شأن العَرَضِ إعطاء توابغ أفضل مما يُسْفِر عنه خِيَارُ الأمير، ثم إن طريق الارتقاء عن ثَرَاءٍ يُوجي إلى الصَّنَاعَةِ وبيصونها، أي يؤدي إلى أمر يحتاج إليه هذا النوعُ من الحكومة احتياجًا عظيمًا<sup>(٣)</sup>.

المسألة الخامسة: في أيِّ الحكومات يجب أن يوجد رُقَبَاءٌ؟ يجب أن يوجدوا في الجمهورية حيث مبدأ الحكومة هو الفضيلة، وليست الجرائم وحدها هي التي تُقَوِّضُ الفضيلة، بل يقضي عليها الإهمالُ والخطايا وبعض الفتور في حبِّ الوطن والأمثلةُ الخَطِرةُ وبذورُ الفساد، فيجب أن يُضِلح الرقباء ما يُنْحِي القوانينَ من غير أن يَضِدَّها وما يُضَعِّف القوانينَ من غير أن يَهْدِمها. ومما أثار الخيرة مجازاة الأريوباجي الذي قَتَلَ عُصفورًا التجأ إليه لمطاردة بازٍ إياه، وقد بُهت من أمر الأريوباج بقتل صبيٍّ فَقَأَ عيني عُصفوره، وليُنعم النظرُ في الأمر ليُرَى أن المسألة ليست مجازاةً عن جُرم، بل نتيجة حُكْمِ خُلُقِيٍّ في جمهوريةٍ قامت على الأخلاق.

ولا ضرورةً إلى الرُقَبَاءِ في الملكيات لقيامها على الشرف، ومن طبيعة الشرف أن يكون جميع الناس رُقَبَاءً عليه، فكلُّ إنسانٍ يُعَوِّزُهُ الشرف يكون عُزْصَةً لتأنيبٍ يَصْدُرُ حتى عن الذين ليس عندهم شرفٌ مطلقًا.

وفي الملكيات يُفْسَدُ الرُقَبَاءُ من قِبَلٍ من يجب عليهم أن يُصلحوهم، ولا يكونون صالحين تجاه فساد الملكية، غير أن فساد الملكية يكون بالغ القوة ضدهم.

ومما يُشْعِرُ به جِدًّا عدمُ احتياج الحكومات المستبدة إلى الرُقَبَاءِ مطلقًا، ويلوح نقضُ مثال الصين لهذه القاعدة، بَيِّنْدُ أننا سنرى في سياق هذا الكتاب أسبابَ هذا النظام الغريبة.

(١) مختارات من «السفارات» لقسطنطين ليورفيروجنيت.

(٢) الجمهورية \* باب ٨

(٣) يؤدي تواني إسبانيا إلى منح جميع الوظائف فيها.

## الباب السادس

# نتائج مبادئ مختلف الحكومات من حيث بساطة القوانين المدنية والجزائية وشكل الأحكام وسن العقوبات

## الفصل الأول

### بساطة القوانين المدنية في مختلف الحكومات

لا تحتمل الحكومة الملكية ما تحتمله الحكومة المستبدة من بساطة القوانين، فلا بد من وجود محاكم فيها، وتُصدر هذه المحاكم أحكامًا يجب حفظها والاطلاع عليها ليحكم اليوم بمثل ما حكم فيه بالأمس ولتضمن بها، وتستقرّ أموال الأهلين وأرواحهم كنظام الدولة نفسه. ودقة البحث هي ما تقتضيه في الملكية إدارة العدل الذي يُقرّر أمر الشرف فضلًا عن الحياة والأموال، وتزيد دقة القاضي كلما زادت ذخيرته وحكم في أعظم المصالح.

ولا يَعْجَب المرء، إذن، من اطلاعه على قواعد وقيود وتوسعات كثيرة في قوانين هذه الدول تزيد الأحوال الخاصة، وتُحدث صناعة الحق كما يلوح.

ويؤدي ما هو مستقرّ في الحكومة الملكية من اختلاف المقام والأصل والنسب إلى فروق في طبيعة الأموال غالبًا، ويُمكن القوانين الخاصة بنظام هذه الدولة أن تزيد هذه الفروق، وهكذا تكون الأموال بيننا خارجة عن شركة الزواج أو داخلية فيها أو مكتسبة غير مورثة، وتكون مهريّة ومُلْكًا للمرأة المتزوجة تحتفظ بإدارته، وتكون تراثًا من الأب ومن الأم، وتكون منقولة مُنَوَّعة، وتكون حُرَّة أو مبدولة، وتكون أسزبية أو غير ذلك، وتكون أصلية خالصة من كل حق إقطاعي أو تكون عاميّة، وتكون دخلاً عقاريًا أو قامنة بثمن، وكل نوع من الأموال خاضع لقواعد خاصة يجب اتباعها للتصرف فيها، وهذا ما يَنْزِع البساطة أيضًا.

وصارت الإقطاعات في حكوماتنا وراثية، فقد وجب أن يكون لطبقة الأشراف بعض المال، أي أن يكون للإقطاعة بعض الثبات حتى يكون صاحبها في حالٍ يمكنه أن يَخْدُم الأُمير معها، وقد أسفر هذا عن كثير اختلافٍ بحكم الضرورة، ومن ذلك أن من البلدان ما لا يمكن تقسيم الإقطاعات فيه بين الإخوة، وأن من البلدان ما يُمكن الإخوة الأصغريين أن يَجِدُوا فيه عيشًا أكثر سَعَةً.

ويُمكن الملك العارف بجميع ولاياته أن يَضَع قوانينَ مختلفةً أو أن يُعاني عاداتٍ مختلفةً، غير أن المستبد لا يَغْرِف شيئًا، ولا يستطيع أن يُدَقِّق في أمر، فلا مَعْدِل له عن مسلكٍ عام، وذلك أن يَحْكُم بغنْفٍ ممتائل في كل مكان، فيُسَوِّي كل شيء تحت أقدامه.

وكلما زادت أحكام المحاكم في الملكية أثقل الفقه بقرارات متناقضة أحياناً، وذلك عن كون القضاة الذين يتعاقبون يختلفون تفكيراً، أو عن كون الدفاع عن الأمور المتماثلة يكون حسناً تارةً وسيئاً تارةً أخرى، أو عما لا حدَّ له من سوء الاستعمال الذي يتسربُّ في كلِّ ما يعالجه الناس، وهذا ضررٌ ضروريٌّ يُضِلُّه المشتريُّ في الحين بعد الحين كأمر منافي حتى لروح الحكومات المعتدلة، وذلك لأنه يجب، عند الالتجاء إلى المحاكم عن اضطرار، أن يصدَّر هذا عن طبيعة النظام، لا عن المتناقضات وتردُّد القوانين.

ويجب أن توجد امتيازات في الحكومات التي توجد فيها فروق بين الأشخاص بحكم الضرورة، وهذا ما يقلل البساطة أيضًا ويؤدي إلى ألف استثناء.

ومن أقلَّ الامتيازات عبأً على المجتمع، ولاسيما الذي يُنعم بها، هو أن يرفعَ أمام محكمةٍ دون الأخرى، وينطوي هذا على أمور جديدة، أي على معرفة أيِّ المحاكم يجب أن يرفعَ أمامه.

وتكون شعوب الدول المستبدة في حال تختلف عن تلك، ولا أعرف حول أيِّ أمرٍ يُمكن المشتري أن يقرَّر، والقاضي أن يحكم، في تلك البلاد، وينشأ عن كون الأرضين خاصةً بالأمير عدمٌ وجود قوانينٍ مدنيةٍ عن ملكية الأرضين، وينشأ عن حقِّ الأمير في الإرث عدمٌ وجود قوانينٍ عن المواريث أيضًا، وما يقوم به الأمير في بعض البلدان من بيع وشراءٍ حصراً يجعل كلَّ نوع من القوانين التجارية أمراً غير مُجدٍ، وما يُعقد فيها من زواجات مع الإماء يؤدي إلى عدم وجود قوانينٍ مدنيةٍ عن المُهور ومُتَع النساء، وينشأ عن كثرة العبيد العجبية أيضًا عدمٌ وجود أناسٍ لهم إرادةٌ خاصةً تقريباً ومن ثمَّ غير مُلزَمين بالإجابة عن تصرفهم أمام القاضي، وأما مُعظَم الأعمال الأدبية التي ليست غير إرادة الأب والزوج واليد فتُنظَّم من قِبَل هؤلاء، لا من قِبَل الحكام.

وقد نَسَبْتُ أن أول: بما أن ما نُسمِّيه شرقاً لا يكاد يكون معروفاً في هذه الدول فإن جميع الأمور الخاصة بهذا الشرف الذي هو فصلٌ بالغٌ بيننا لا محلَّ لها فيها مطلقاً، فالاستبدادُ يكفي نفسه بنفسه، وكلُّ شيء لا معنى له حوله، ثم إن من النادر أن يحدثنا السُّيَّاح عن القوانين المدنية<sup>(١)</sup> عندما يصفون لنا البلدان التي يسودها الاستبداد.

ولذا فإن جميع دواعي الخصام والدعاوي غيرٌ موجودٍ هنالك، وهذا ما يوجب، من بعض الوجوه، إهانة أصحاب القضايا بشدة، وذلك لظهور تعسفهم على المكشوف، وذلك لعدم خفاء عسفهم وعدم استتاره واكتنافه بما لا يُخصى من القوانين.

(١) لم يمكن اكتشاف قانون مكتوب في مازوليباتام، انظر إلى "مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند"، جزء ٤، قسم ١، صفحة ٣٩١، ولا يقوم تنظيم الهنود لأنفسهم في الأحكام على غير بعض العادات، ولا تشمل الويدا وما مائلها من الكتب على قوانين مدنية مطلقاً، بل على مبادئ دينية، انظر إلى "رسائل العبرة"، المجموعة الرابعة عشر.

## الفصل الثاني

### بساطة القوانين الجزائية في مختلف الحكومات

يُسْمَعُ بلا انقطاع قولٌ عن ضرورة إقامة العدل في كلِّ مكان كما في تركيا، أفلا يكون أجهل جميع الأمم، إنَّ، قد رأى رؤية جليَّة في أمر الدنيا ما يُهَمُّ رجالَ المعرفة أكثر من غيرهم؟ وإذا ما بحثتم في شكليات العدل من حيث جُهدُ ابن الوطن في استرداد ما له أو في نيلِ ترضيةٍ عن إهانةٍ وجدتم كثيراً منها لا ريب، وإذ ما نظرتم إليها من حيث صلَّتها بالحرية وسلامة أبناء الوطن وجدتم قليلاً منها في الغالب، وأبصرتم الجهودَ والنفقاتِ والتطويلاتِ، حتى أخطارَ العدل، ثمَّنا يؤديه كلُّ مواطن في سبيلِ حريته.

وفي تركيا، حيث يُبالي بثروة الرعايا وحياتهم وشرفهم قليلاً، تُنَجِّزُ جميعُ الخصومات بسرعة على وجهٍ ما، ولا اكتراثٍ للطريقة التي تُنَجِّزُ بها على أن تُنَجِّزَ، فيوزعُ الباشا، المُتَوَزِّرُ في البداءة، ضَرَبَاتِ العصا على أحمصَّ أقدام الخُصوم كما يَهْوَى، ويعيدهم إلى منازلهم.

ومن الخطر بمكان أن تُشَوِّدَ هنالك أهواءُ الخصوم، لِمَا تنطوي عليه من رغبةٍ شديدة في أخذ الرجل حقه بيده، ومن الحقد، ومن الوقعة في النفس، ومن دوام المطاردة، أي من الأمور التي يجب أن تُجْتَنَّبَ في حكومةٍ لا يَتَّبِعِي أن يكون فيها غيْرُ الخوف شعوراً، في حكومةٍ يؤدي كلُّ شيء فيها إلى الثُّورَاتِ بغتةً ومن غير أن تُبْصَرَ مُقَدِّمًا، وعلى كلِّ واحد أن يَعْلَمَ أنه لا يجوز أن يَسْمَعَ الحاكم قولاً عنه، وأن سلامته في انزوائه.

وأما في الدول المعتدلة، حيث رأسُ أقلِّ مواطنٍ عظيمٌ، فإنه لا يُنْزَعُ منه شرفه وأمواله إلا بعد بحث طويل، ولا يُحْرَمُ حياته إلا عندما يهاجمه الوطنُ نفسه، والوطنُ لا يهاجمه إلا بعد أن يترك له جميعَ وسائل الدفاع الممكنة عنه.

وكذلك إذا ما أصبح الرجل مطلقاً<sup>(١)</sup> كان تبسيط القوانين أول ما يفكِّرُ فيه، وفي هذه الدولة تبدأ المحاذيرُ الخاصة بوقف النظر أكثر من أن تَقْفَها حرية الرعايا التي لا يبالي بها أبداً.

ويُزَى أن يكون في الجمهوريات من الشكليات كما في الملكيات على الأقل، وتزيد الشكليات في كلتا الحكومتين عن اكتراثٍ للشرف والثروة والحياة وحرية أبناء الوطن فيهما.

والناسُ كلُّهم متساوون في الحكومة الجمهورية، وهم متساوون في الحكومة المستبدة، هم متساوون في الأولى لأنهم كلُّ شيء فيها، وهم متساوون في الثانية لأنهم ليسوا شيئاً فيها.

(١) قبصر وكرمويل وآخرون كثيرون.

## الفصل الثالث

# في أي الحكومات وفي أي الأحوال يجب أن يُحكَم بحسب نصوص القانون الصريحة

كلما نَتَتِ الحكومة من الجُمهورية أَضح طراز الحكم فيها ثابتًا، ومن عيوب جُمهورية إسبارطا أن كانت أحكامَ قضاتها مُراديَّة، أي من غير وجود قوانين تُوجَّههم، وكان القناصل الأولون في روما يَحْكُمون كقضاة إسبارطا، فُشِعِرَ بمحاذير أحكامهم، ووُضِعَت قوانينُ صريحة في الأمر.

ولا تَجِدُ قوانينَ في الدول المستبدة مطلقًا، ويكون القاضي قاعدةً نفسه فيها، ويوجد قانونٌ في الدول الملكية، وذلك أن القاضي يَتَّبِع القانونَ حيث يكون صريحًا وأنه يبحث عن روحه حيث لا يكون صريحًا، ومن طبيعة النظام في الحكومة الجُمهورية أن يَتَّبِع القضاة نَصَّ القانون، ولا تَرَى مواطنًا يُمكن أن يُفَسِّرَ قانونَ ضِدِّه إِذَا ما كان الأمرُ حَوْلَ أمواله أو شرفه أو حياته.

وفي روما كان القضاة يَنطُقون، فقط، بأن المتهم مذنب عن الجُرم، وكانت العُقوبة مدوَّنة في القانون، وذلك كما يَرَى في مختلف القوانين التي سُنَّت، وكذلك في إنجلترا يَحْكُم المَحلفون بأن المتهم مذنب أو غيرُ مذنب عن الفعل المعروف أمامهم، فَإِذَا ما صُرِّح بأنه مذنب نَطَّق القاضي بالعقوبة التي يَفْرِضها القانون عن هذا الفعل، ولِذَا ليس عليه إِلا أن يكون ذا بَصَر.

## الفصل الرابع

# كيف تُوضَع الأحكام

ومن تَمَّ تنشأً أوجهُ وضع الأحكام، وفي الملكيات يَتَّخذ القضاة طريقة المحكِّمين، فهم يتشاورون معًا ويتبادلون أفكارهم ويتوافقون، ويُعدَّل الواحد منهم رأيه ليلائم رأيَ الآخر، وتُرَدُّ الآراء الأقلُّ عددًا إلى الرأيين الأكثرِ جمعًا للأصوات، وليس هذا من طبيعة الجُمهورية مطلقًا، وكان القضاة في روما وفي المدن اليونانية لا يتداولون الأمورَ بينهم مطلقًا، وكان كلُّ منهم يُعْطِي رأيه بواحدٍ من الأوجه الثلاثة الآتية، وهي: «أَبْرِي، أَدِين، الثيسَ علي»<sup>(١)</sup>، وهذا ما كان الشعب يقضي به أو كأنه يقضي به، يَبِيدُ أن الشعب ليس فقيهاً، وليست تغييراتُ المحكِّمين وتعدلاتُهم تلك من شأن الشعب، وإنما يجب أن يُغْرَضَ عليه موضوعٌ واحدٌ، فعلٌ واحدٌ، وفعلٌ

(١) Non liquet

واحد فقط، ولم يَبْقَ عليه إلا أن يرى هل يدين أو يُبَرِّئ أو يؤجّل الحكم. وسار الرومان على غرار الأغارفة فوضعوا صيغاً للدّعاء<sup>(١)</sup>، وأوجبوا توجية كل دعوى بصيغة خاصة بها، وكان هذا لازماً لطراز حكمهم، وكان يجب تحديدها حال المسألة لتكون تُضَبِّع عين الشعب في كل وقت، وإلا تَبَدَّل حال المسألة هذا في أثناء الدعوى الكبيرة باستمرارٍ وعاد لا يُعْرَف.

ومن ثَمَّ كان القضاة لدى الرومان لا يُجيبون غير الادعاء الصريح من غير زيادةٍ ولا نقصان ولا تعديل، غير أن قضاة الرومان تَصَوَّرُوا صيغاً أخرى للدعاء دُعيت بذات النية الحسنة<sup>(٢)</sup> حيث يكون طراز إصدار الحكم موكولاً إلى القاضي أكثر من قبل، وكان هذا أعظم ملاءمة لروح الملكية، وكذلك يقول فقهاء فرنسا: «إن جميع الادعاءات في فرنسا هي عن حسن نية<sup>(٣)</sup>».

## الفصل الخامس

### في أمي الحكومات يمكن ولي الأمر أن يكون قاضياً

يَعْرِو مَكْيَافِيَلِي<sup>(٤)</sup> صَيَاغَ حرية فلورنسا إلى عدم قيام الشعب كهيئة بالحكم في جرائم الاعتداء عليه كما في روما، وقد كان يوجد للقيام بهذا ثمانية قضاة مُعَيَّنُونَ، غير أن مَكْيَافِيَلِي يقول: «قليل أفسدوا بقليل»، وكنث أَرْضَى قولَ هذا الرجل العظيم الجامع، ولكن بما أن المصلحة السياسية في هذه الأحوال تفسر المصلحة المدنية «وذلك لأن من الضرر أن يَحْكُمَ الشعب نفسه في إهاناته» فإنه يجب لمعالجة ذلك أن تقوم القوانين بسلامة الأفراد بقدر ما فيها.

وقام مشترعو روما بأمرين عن هذا الرأي، وهما: أنهم أدنوا للمتهمين في الاعتراض<sup>(٥)</sup>، قبل الحكم<sup>(٦)</sup>، وأنهم أوجبوا صيانة أموال المحكوم عليهم لكيلا يصادرها الشعب، وسُتْرَى في الباب الحادي عشر حدوداً أُخْرُ قِيَدَتْ بها سلطة الشعب في الحكم.

وقد أبصر سُولُونُ جيداً إمكان إساءة الشعب استعمال سلطانه في الحكم في الجرائم فرأى أن يُعيّد الأزيوباج النظر في القضية، فإذا ما اعتقد أن المتهم بُرئ خلافاً للعدل<sup>(٧)</sup> اتهمه أمام الشعب مجدداً، وإذا ما اعتقد أنه حُكِمَ عليه خلافاً للعدل<sup>(٨)</sup> وَقَفَّ التنفيذَ وَحَمَلَهُ على إعادة المحاكمة، فبإلهذا القانون الرائع إذ يجعل الشعب خاضعاً لرقابة القضاء الذي يحترمه كثيراً

(١) Quas actiones, ne populus, prout vellet, institueret, certgs solemnesque esse voluerunt. leg 2:6 Digest, de orig. tur.

(٢) حيث توضع فيها هذه الكلمة: ex bona fide.

(٣) يحكم بالنفقات حتى على من يدعي عليه بأكثر مما هو ملازم به إذا لم يعرض ويودع ما هو ملازم به.

(٤) ١٠، أحاديث عن العشر الأولى لتيتوس ليفيوس ١٠ باب ١، فصل ٧.

(٥) أوضح هذا جيداً في خطبة شيشرون pro Caecina، في آخرها، فصل C.

(٦) هذا قانون أثني كما يظهر من ديموستين، وقد رفض سقراط الانتفاع به.

(٧) ديموستين، على التاج، الصفحة ٤٩٤، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤.

(٨) انظر إلى فيلوسترات، حياة السوفسطانيين، باب ١، حياة إسشين.

ولرقابة نفسه أيضًا؛ وَيَحْسُنُ أَنْ يُصَاقَبَ مِثْلُ هَذِهِ الْقَضَايَا بِشَيْءٍ مِنَ الْبَطْءِ مَا دَامَا الْمَتَّهَمُ مَوْقُوفًا، وَذَلِكَ لِيَهْدَأَ الشَّعْبَ وَيَحْكُمَ سَاكِنَ الْبَالِ.

وَيُمْكِنُ الْأَمِيرَ أَنْ يَحْكُمَ بِنَفْسِهِ فِي الدُّوَلِ الْمُسْتَبَدَّةِ، وَلَا يُفَكِّهِنَّ هَذَا فِي الْمَلَكِيَّاتِ، وَذَلِكَ لِمَا يُوْجِبُهُ مِنْ تَقْوِيضِ النِّظَامِ، وَمِنْ تَلَاشِي السُّلْطَاتِ الْمَتَوَسِّطَةِ التَّابِعَةِ، وَمِنْ انْقِطَاعِ جَمِيعِ شَكْلِيَّاتِ الْأَحْكَامِ، وَمِنْ اسْتِيْلَاءِ الْخَوْفِ عَلَى جَمِيعِ النُّفُوسِ، وَمِنْ اصْفِرَارِ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، فَلَا ثِقَّةَ وَلَا شَرَفَ وَلَا حُبَّ وَلَا أَمْنَ وَلَا مَلَكِيَّةَ.

وَإِلَيْكَ تَأْمَلَاتٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمِيرَ فِي الدُّوَلِ الْمَلَكِيَّةِ هُوَ الْفَرِيقُ الَّذِي يَتَعَقَّبُ الْمَتَّهَمِينَ وَيُؤَدِّي إِلَى مَجَازَاتِهِمْ أَوْ بَرَاءَتِهِمْ، فَإِذَا مَا حَكَمَ بِنَفْسِهِ كَانَ الْخَصَمَ وَالْحَكَمَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصَادِرَاتِ هِيَ لِلْأَمِيرِ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ نَفْسُهَا، فَإِذَا مَا قَضَى بِنَفْسِهِ فِي الْجَرَائِمِ كَانَ الْخَصَمَ وَالْحَكَمَ أَيْضًا.

ثُمَّ إِنَّهُ يَفْقَدُ أَجْمَلَ خِصَائِصِ سِيَادَتِهِ بِذَلِكَ، يَفْقَدُ خَاصِّيَّةَ الْعَفْوِ<sup>(١)</sup>، فَمِنْ غَيْرِ الصَّوَابِ أَنْ يَصْغَعَ أَحْكَامَهُ وَيَنْقُضَهَا، وَهُوَ لَا يُوَدُّ لِذَلِكَ أَنْ يِنَاقِضَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَزِدْ عَلْ خَلَطِ هَذَا بَيْنَ جَمِيعِ الْآرَاءِ أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ هَلْ يُبَيِّزُ الرَّجُلَ أَوْ يِنَالُ عَفْوَهُ.

وَلَمَّا أَرَادَ لُوَيْسُ الثَّالِثُ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا فِي قِضِيَةِ دُوكِ لَأَقَالِتِ<sup>(٢)</sup>، فَدَعَا إِلَى دِيْوَانِهِ بَعْضَ مَوْظِفِي الْبِرْلَمَانَ وَبَعْضَ مَسْتَشَارِي الدُّوَلَةِ لِهَذَا الْغَرَضِ، قَالَ الرَّئِيسُ دُوْ بَلِيْفَرُ حِينَمَا حَقَلَهُمْ هَذَا الْمَلِكُ عَلَى عَزْضِ رَأْيِهِمْ فِي مَرْسُومِ الْقَبْضِ عَلَى الْمَتَّهَمِ: «إِنَّهُ يَبْرَى فِي هَذَا الْأَمْرِ شَيْئًا عَجِيبًا، وَهُوَ أَنَّ الْأَمِيرَ يُذَلِّي بِرَأْيِهِ فِي قِضِيَةِ أَحَدِ رِعَايَاهِ، فَالْمُلُوكُ لَا يَحْتَفِظُونَ لَأَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ الْعَفْوِ، وَهُمْ يُحْيِلُونَ أَمْرَ إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ إِلَى مَوْظِفِيهِمْ، ثُمَّ إِنْ جَلَلْتُمْ تَوَدُّ أَنْ تَرَى عَلَى كُرْسِيِّ الْمَتَّهَمِ أَمَامَهَا رَجُلًا يُسَاقُ إِلَى الْقَتْلِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِيُعْرِضَ عَنْ هَذَا وَجْهَ الْأَمِيرِ الَّذِي يَحْوِلُ الْعَفْوَ، وَلِيَرْفَعَ بَصْرَهُ وَحَدَهُ مَحْظُورَاتِ الْكِنَائِسِ، وَلِيُخْرِجَ رَاضِيًا مِنْ حَضْرَةِ الْأَمِيرِ»، وَلَمَّا حُكِمَ فِي الْأَسَاسِ قَالَ هَذَا الرَّئِيسُ: «إِنَّ هَذَا الْحَكْمَ لَا مِثِيلَ لَهُ، فَمِمَّا يِنَاقِضُ جَمِيعَ الْأَمْثَلَةِ حَتَّى الْيَوْمِ أَنَّ يِنْتَحَا مَلِكُ فَرَنْسَا صِفَةَ الْقَاضِيِ فَيَحْكُمُ بِالْمَوْتِ عَلَى شَرِيفِ<sup>(٣)</sup>».

وَتُعَدُّ الْأَحْكَامَ الَّتِي يُصْدِرُهَا الْأَمِيرُ مِنْعَ مِظَالَمٍ وَسِيئَاتٍ لَا يِنْتِزِبُ، فَالْبَطَائِنُ يَحْتَتِطِفُونَ أَحْكَامَهُ بِالْحَافِهِمْ، وَأَوْلِغَ بَعْضُ أَبَاطِرَةِ الرُّومَانِ فِي الْقِضَاءِ بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ حِمَاقَةِ، فَلَمْ يَثْرُ عَهْدٌ حَيْرَةً الْعَالَمِ كَمَا أَثَارُوهُ بِمِظَالَمِهِمْ.

قَالَ تَاسِبِتُ<sup>(٤)</sup>: «أَنْتَحَلَ كَلُودِيُوسُ الْحَكَمَ فِي الْقَضَايَا وَوِظَائِفَ الْحُكَّامِ فَأَدَى ذَلِكَ إِلَى ضُرُوبِ السَّلْبِ»، ثُمَّ أَرَادَ نِيرُونُ الَّذِي خَلَفَ كَلُودِيُوسَ فِي الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ أَنْ يَتَأَلَّفَ النُّفُوسَ فَصَرَّحَ قَائِلًا:

(١) لا يرى أفلاطون الرسالة الثامنة أن الملوك، الذين هم كهنة كما قال، يستطيعون أن يحضروا الحكم الذي يدان فيه بالموت أو النفي أو السجن.

(٢) انظروا إلى قصة القضية التي أقيمت على دوك لافالت، وقد طبعة في مذكرات مونتريزور، جزء ٢، صفحة ٦٢.

(٣) بدل هذا فيما بعد، انظر إلى القصة نفسها، جزء ٢، صفحة ٢٣٦.

(٤) الحوليات، باب ١١، فصل ٥.

«إنه سَيَتَجَنَّبُ ظهورَه قاضيًا في جميع الدعاوي لكيلا يُعَرِّضَ المتهمون والمتهمون بين جُدُر القصر لسلطان بعض العُتَقَاء الجائر<sup>(١)</sup>».

وقال زوزيم<sup>(٢)</sup>: «انتشر قومُ المفترين في عهد أركاذيوس وأحاطوا بالبلاط وأفسدوه، وكان الرجل إذا مات افْتَرَضَ أنه لم يترك ولدًا<sup>(٣)</sup> وأعطيت أمواله بمرسوم، وذلك لأن الأمير يكون أبله وتكون الإمبراطورة جريئةً مع الإفراط فتساعد خَدَمَها وأُمَّتاءَها على طمعهم الذي لا يَشْبَعُ، فلا يَزْغَبُ ذوو الاعتدال من الناس في شيء رغبتهم في الموت».

وقال بزوكوب<sup>(٤)</sup>: «كان يوجد قليلُ أناس في البلاط فيما مضى، فلما كان عهدُ جوستينيان هُجِرَت محاكمُ القضاة لعدم حريتهم في إقامة العدل، وذلك على حين كان قصر الأمير يُدَوِّي بضراخ الخُصوم الذين يلتمسون قضاياهم»، وكلُّ يعلم كيف كانت تُباع هناك الأحكامُ، والقوانينُ أيضًا. والقوانينُ هي عينا الأمير، فهو يُبصر بها ما لا يستطيع أن يُبصر بغيرها، أو يريد أن يقوم بوظيفة المحاكم؟ إذن، لم يَعْقِل من أجل نفسه، بل من أجل مُضَلِّيه ضدَّ نفسه.

## الفصل السادس

### لا ينبغي للوزراء في الملكية أن يقوموا بالقضاء

من المحاذير الكبيرة في الملكية، أيضًا، أن يَحْكُمَ وزراء الأمير بأنفسهم في الخصومات، واليوم لا نزال نرى دَوْلًا تشتمل على قضاة لا يُخَصُّون للْفَضْلِ في قضايا الجبايات، دَوْلًا يُريد وزراؤها، ومن يُصدِّق، أن يَحْكُمُوا فيها، والتأملات تأتي جملةً، ولا أبدي غير هذا.

ومن طبيعة الأمور أن يوجَدَ صَرْبٌ من التناقض بين مجلس الملك ومحاكمه، ويجب أن يُولَّفَ مجلس الملوك من أناس قليلين، وتستلزم مجالس القضاء أناسًا كثيرين، وسبب ذلك هو أن المسائل في الأولى يجب أن تؤخذ مع شيءٍ من الهَوَى وأن تُتَعَقَّبَ هكذا، وهذا ما لا يُمكن أن يؤمَّل من غير أربعة، أو خمسة، رجالٍ يقومون بها، وعلى العكس يجب أن توجد مجالس قضاء هادئةً البال تتساوى عندها جميعُ القضايا.

## الفصل السابع

### القاضي المنفرد

لا مكانَ لهذا القاضي في غير الحكومة المستبدة، وفي تاريخ الرومان يُرى مقدارًا ما يُمكن القاضي المنفرد أن يسيء سلطته به، وكيف كان أبيوس لا يستخفُّ بالقوانين في محكمته ما

(٢) التاريخ، باب ٥  
(٤) التاريخ الخفي.

(١) المصدر نفسه، باب ٨، فصل ٤.  
(٢) وجد مثل هذه الفوضى في عهد ثيودوز الشاب.

دام يَحْرِقُ حرمةَ القانونِ الذي وضعه<sup>(١)</sup>؟ وَيُطْلِعُنَا تَيْتُوسَ لِيْفِيُوسَ على تفريقِ أحدِ الحكامِ العشرةِ الجائرِ، وذلكَ أنه نَصَبَ حارسًا رجلًا يطالبُ أمامه بِفُزَجِينِي أُمَّةً له، فطلبَ أقرباءَ فُزَجِينِي أن تُسَلِّمَ إليهم حتى الحُكْمُ الباتُّ وَفُقَ قانونه، فصرَّحَ بأن قانونه لم يُوضَعْ إلَّا من أجلِ الأب، وبأنه لا محلَّ لتطبيقه ما دام فُزَجِينِيوسُ غائبًا<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثامن

### الاتهامات في مختلف الحكومات

كان يُسَمَّحُ في روما<sup>(٣)</sup> للمواطن أن يتهم مواطنًا آخر، وقد وُضِعَ هذا وَفُقَ رُوحَ الجُمهُوريَّةِ القائلة إنه يجب أن يكون لدى كلِّ مواطنٍ من الغَيْرَةِ نحو الخَيْرِ العامِّ ما لا حدَّ له، وإن من المُقَدَّر أن تكون جميعُ حقوقِ الوطنِ قبضةً كلِّ واحدٍ من أبنائه، وقد اتُّبعت في عهد الأباطرة قواعدُ الجُمهُوريَّةِ، وأولُ ما رُئِيَ ظهورُ نوعٍ من الرجالِ المشائيمِ وكتيبةٍ من الوُشاةِ، فكلُّ من اتَّصَفَ بمعايبَ كثيرةٍ ومواهبَ كثيرةٍ ونفسٍ بالغةِ الدناءةِ مع رُوحِ طَمُوحٍ كان يَبْتَخِثُ عن أثيرٍ يُمكن أن يَزُوِّقَ الأميرَ دَيْئُهُ فكانت هذه هي السبيلُ لنيلِ الشَّرَفِ والثَّرَاءِ<sup>(٤)</sup>، أي كانت أمرًا لا تُبصره بيننا مطلقًا.

وعندنا اليومَ قانونٌ عجيب، وهو القانونُ الذي ينصُّ على نَصْبِ الأميرِ القائمِ على تنفيذِ القوانينِ، موظفًا في كلِّ محكمةٍ لِيَتعقبَ باسمه جميعَ الجرائمِ حتى تكون وظيفةُ الوُشاةِ مجهولةً لدينا، فإذا ما ظُنَّ أن هذا المُنتَقِمَ العامِّ يسيءُ استعمالَ وُكالتِه حُويلَ على ذكر اسمِ الواشي. وفي «قوانين» أفلاطون<sup>(٥)</sup> نصُّ على وجوبِ مجازاةِ مَنْ يتهاونون في تنبيهِ القضاةِ أو مساعدتهم، وهذا لا يلائمُ اليومَ مطلقًا، فالمدعي العامُّ يَبْتَهَرُ في سبيلِ أبناءِ الوطنِ، وَيَعْمَلُ وهو مطمئن.

## الفصل التاسع

### شِدَّةُ العقوبات في مختلف الحكومات

شِدَّةُ العقوبات أكثرُ ملاءمةً للحكومةِ المستبدةِ القائمة على مبدأ الإرهابِ مما للملكيةِ والجُمهُوريَّةِ اللتين يكون من الشرفِ والفضيلةِ نابضهما.

(١) انظر إلى القانون ٢: ٢٤ من الديجست De orig. Jur

(٢) Quod parter puellac abesset, locum injuriae esse ratus تيتوس ليفيوس، عشر، ١، باب ٣، فصل ٢٣.

(٣) وفي مدن كثيرة أخرى. انظر في تاسيت إلى الجوائز التي كان يأخذها هؤلاء الوشاة، حوليات باب ٢، فصل ٢٠.

(٤) باب ٩.

وفي الدول المعتدلة يكون حب الوطن والحياء والخوف من اللوم عوامل رادعة يُمكن أن تحول دون وقوع كثير من الجرائم، وتكون أعظم عقوبة حول الذنب عن قناعة به، وأيسر من ذلك ما ينجم عن القوانين المدنية من إصلاح إدن، فهي لا تحتاج إلى ذلك المقدار من البأس. وفي هذه الدول تكون عناية المشتري الصالح بالعقاب على الجرائم أقل من عنايته بمنع وقوعها، فهو يجتهد في منح أخلاق أكثر من فرض عقوبات.

ولمؤلفي الصين<sup>(١)</sup> ملاحظة دائمة قائلة إنه كلما زُيِّت زيادة العقوبات في دولتهم اقتربت الثورة، والعقوبات تُزاد كلما انحطت الأخلاق.

ومن السهل أن يُثبت أن العقوبات زادت أو نقصت في جميع دول أوروبا أو معظمها بنسبة الاقتراب من الحرية أو الابتعاد عنها.

ومن الشقاء العظيم في البلدان المستبدة أن يُخشى الموت فيها أقل مما يؤسف على الحياة، ولذا وجب أن تكون العقوبات شديدة فيها، وأما في الدول المعتدلة فإنه يُخشى صياغ الحياة أكثر مما يُحاف الموت لذاته، ولذا تكون العقوبات التي تنزع الحياة فقط كافية فيها.

وأسعد الناس وأشقاهاهم محمولون على القسوة بلا فَرْق، وذلك كما يدلُّ عليه الرهبان والقاتحون، ولا تجد غير التوسط واختلاط حُسن الحظِّ وسوئه ما يُنعم بالجلْم والرحمة.

وما يشاهد في الناس على الخصوص يوجد في مختلف الأمم، فتسود القسوة على السواء في الشعوب الوحشية التي تقضي حياة بالغة القسوة وفي الشعوب ذات الحكومات المستبدة حيث لا يوجد غير رجل واحد أسعده الحظُّ إلى الغاية مع هوان الآخرين، والجلْم يسود الحكومات المعتدلة. وإننا نشعر مع الألم بسوء الطبيعة البشرية حينما نطالع قِصص عدالة السلاطين الفظيعة وأمثلتها.

وكلُّ شيء في الحكومات المعتدلة يُمكن أن يُنفع المشتري الصالح في سنِّ العقوبات، أليس من العجيب في إسبارطا أن يكون من أهم ما تُهدف إليه العقوبات ألا يُمكن الرجل إعاره زوجته من آخر، أو الحصول على زوجة آخر، أو ألا يكون الرجل في منزله إلا مع العذارى؟ والخلاصة أن كل ما يسميه القانون عقوبة هو عقوبة حقًا.

## الفصل العاشر

### قوانين فرنسا القديمة

توجد روح الملكية في قوانين فرنسا القديمة، وعندما تكون العقوبات نقدية يَغدو غير

(١) سائين فيما بعد أن الصين تكون جمهورية أو ملكية من هذه الناحية.

الأشراف أقلَّ جزاءً من الأشراف<sup>(١)</sup>، والعكس في الجرائم<sup>(٢)</sup>، فالشريفُ يَخْسِرُ شرفه وحقَّ الجلوس في مجلسٍ قضائي على حين يجازى الفلاح، الذي لا شرف له، في بدنه.

## الفصل الحادي عشر

### إذا كان الشعب صالحًا وجب أن تكون العقوبات قليلة

كان لدى الشعب الروماني صلاح، وكان هذا الصلاخ من القوة ما لم يَحْتَجِ المشتَرعُ معه أن يدلّه، في الغالب، على غير الخير حتى يتبعه، وكان يُلَوِّحُ أن النصائح تكفيه بدلًا من القوانين. وقد أُلْفِيَتْ في الجُمهورية عقوباتُ القوانين القلْكِيَّةِ وعقوباتُ الألواح الاثني عشر، وذلك نتيجة قانون فالريان<sup>(٣)</sup> ونتيجة قانون بوزشيا<sup>(٤)</sup>، ولم يلاحظ كون تنظيم الجُمهورية أكثر سوءًا بذلك، ولم ينشأ أيُّ ضررٍ في الضابطة بذلك. وكان قانون فالريان، الذي يَحْظُرُ على القضاة اتخاذ أيِّ طريق قسريٍّ ضدَّ مواطن التجأ إلى الشعب، لا يَفْرِضُ على من يخالف أحكامه غير عقوبة عَدّه خبيثًا.

## الفصل الثاني عشر

### سلطان العقوبات

دلَّت التجربة في البلدان التي تكون العقوبات فيها خفيفةً على أن روح المواطن تُضدَمُ بها كما تُضدَمُ بالعقوبات الشديدة في البلدان الأخرى.

ويكون لبعض المحاذير تأثيرٌ في الدولة، وذلك أن الحكومة العسوف ترغب في إصلاح هذا المحذور حالًا، وذلك أنها تَصَعِّعُ عِقَابًا جَائِزًا يَفْقُ الضَّررَ قَوْرًا بدلًا من أن تفكّر في تنفيذ القوانين القديمة، غير أن نابض الحكومة يَنْتَضِي، وذلك أن الخيال يتعوّد هذا العِقَابَ الصارم كما تَعَوَّد العِقَابَ الأصغر، وبما أن الخوف يُنْقِصُ نحو هذا العِقَابِ فإنه يُضْطَرُّ حالًا إلى وضع الآخر في جميع الأحوال، وقد كان قطع الطُّرُق أمرًا شائعًا في بعض الدول فأريد منه فاختُرعت عقوبة التعذيب بالدولاب فَوَقَّفت ذلك حينًا من الزمن، ثم عاد قَطَعُ الطُّرُق إلى ما كان عليه.

(١) وذلك كأن يلزم غير الشريف بغرامة أربعين فلما والشريف بستين ليرة وصولًا إلى نقض حكم،\* الحاصل الريفي،\* الباب ٢، الصفحة ١٩٨، الطبعة القوطية لسنة ١٥١٢، والصفحة ٣٠٩ من الفصل ٦١ لبومانوار.

(٢) انظر إلى الفصل ١٣، ولاسيما المادة ٢٢ من\* الديوان\* لبيير ديفونتين.

(٣) وضعه فالريوس بوبيكولا بعيد طرد الملوك، وجدد مرتين من قبل قضاة الأسرة نفسها كما روى تيتوس ليفيوس في الفصل التاسع من الباب العاشر، ولم تقصد زيادته قوة، وإنما قصد إكمال أحكامه، وقد قال تيتوس ليفيوس في الفصل نفسه: Diligentius sanctam

(٤) Lex porcia pto tergo civium lata، وضع بعد تأسيس روما ب٤٥٤ سنة.

وصار الفرار أمرًا مألوفًا كثيرًا في أيامنا، فجعل القتل جزاء الفارين من غير أن يقل الفرار، وسبب ذلك طبيعي، وذلك أن الجندي الذي تعود عرّض حياته كل يوم يستخف بالخطر أو يدعي أنه مستخف بالخطر، وأن هذا الجندي تعود الخوف من الخزي كل يوم، فوجب أن توضع، إذن، عقوبة<sup>(١)</sup> شائنة مدى الحياة، أجل، زعم أن العقوبة زيدت، ولكنها نُقصت بالحقيقة. ولا ينبغي أن يؤخذ الناس بأقصى الوسائل، بل يجب أن تتخذ أساليب تُنعم الطبيعة علينا بها لقيادتهم، ولتُبْحَث في سبب كل جِماح لِيُرَى صدوره عن عدم العقاب على الجرائم، لا عن اعتدال العقوبات. ولتتبع الطبيعة التي وهبت الحياة للناس بليّة، وليكن القسم الأعظم من العقاب قائمًا على خزي احتماله. وإذا وُجد من البلدان مالا يكون الحياء فيه نتيجة للعقاب فإن ذلك ينشأ البغي الذي يفرض العقوبات نفسها على الأشرار والأبرار.

وإذا كنتم ترون من البلدان ما لا يُزجرُ الناس فيه بغير العقوبات الجائرة فاعلموا أن مُعْظَم هذا ينشأ، أيضًا، عن فسوة الحكومة التي قرّضت هذه العقوبات على أخف السيئات.

وفي الغالب ترى المشترع الذي يريد تقويم الشرّ لا يُفكّر في غير هذا التقويم، فيفتح عينيه حول هذا الأمر ويغمضهما عن المحاذير، وإذا ما أضح الشّر مرةً فإنه لا يزي غير قسوة المشترع بعد ذلك، بيد أنه يظل في الدولة عيب نشأ عن هذه القسوة، وذلك أن النفوس تكون قد فسدت فتعودت الاستبداد.

ويُنصر ليزاندير<sup>(٢)</sup> على الأثنيين، ويحاكم الأُسرى، ويُبتهم الأثنيون بأنهم ألقوا جميع الأُسرى من سفينتين، وقصّوا في سواء المجلس بقطع أيدي من كانوا يأسرون، ويذبّحون بأسرهم، خلا أديمانث الذي خالف ذلك الأمر، ويلوم ليزاندير فيلوكلِس قبل قتله على إفساده النفوس، وإلقائه دروس قسوة على جميع بلاد اليونان.

قال بلوتارك<sup>(٣)</sup>: «ولما قتل الأزغوسيون ١٥٠٠ من أبناء بلدهم جاء الأثنيون بضحايا التكفير لتتفضل الآلهة بتحويل قلوبهم عن مثل هذه الفكرة القاسية جدًا».

ولفساد نوعان: فأما الأول فيكون عند عدم مراعاة الشعب للقوانين، وأما الآخر فيكون عندما تُفسد القوانين، ويكون هذا دائً غصلاً، وذلك لوجوده في الدواء نفسه.

## الفصل الثالث عشر

### عجز القوانين اليابانية

قد يفسد الاستبداد نفسه بشدة العقوبات، ولتلق نظرة على اليابان.

(٢) إكزينوفون، التاريخ، باب ٢، فصل ٢٠٠، ٢٢.

(١) وذلك كشرم الأنف واصلم الأذنين.

(٣) الآثار الخلقية، من هؤلاء الذين يديرون شؤون الدولة، فصل ١٤.

يعاقَب بالقتل تقريبًا على جميع الجرائم<sup>(١)</sup> في اليابان، لأن معصية إمبراطورٍ عظيم كعاهل اليابان جُزْمٌ عظيم، وليست المسألة إصلاح المذنب، بل انتقامٌ للأمير، وقد استثنيت هذه الأفكار من مبدأ الفِدادية<sup>(٢)</sup>، وقد أتت هذه الأفكار، على الخصوص، من المبدأ القائل: بما أن الإمبراطور مالكٌ لجميع الأموال فإن جميع الجرائم تُقْتَرَفُ ضِدَّ مصالحه رأسًا.

ويعاقَب بالقتل على الأكاذيب التي يُؤْتَى بها أمام الحكام<sup>(٣)</sup>، أي يُضَنَع أمرٌ مخالفٌ للدفاع الطبيعي. وكل ما ليس ظاهر الجُرم مطلقًا يعاقَب عليه بشدةٍ هنالك، ومن ذلك أن الرجل الذي يجازِفُ بالمال في القمار يُجَارَى بالقتل.

ولا جَرَم أن أخلاق هذا الشعب العنيد التابع هوامه المُقدِّم الغريب الأطوار والذي يفتحم جميع المخاطر والشدائد يَحُلُّ مشرعيه من قسوة قوانينهم كما يلوح أول وهلة، ولكن أيضًا، أو يُرَدِّعُ، بمنظر العقوبات المستمرَّ أناسٌ يزدرون الموت عن طبيعةٍ وَيَتَقَرُّون بطونهم عن أقل هَوَى، أفلا يألفونه.

وفي الحديث عن موضوع تربية اليابانيين قَوْلٌ عن وجوب معاملة الأولاد برفقٍ لعنادهم تجاه العقوبات، وعن وجوب عدم معاملة العبيد بغلظةٍ لدفاعهم عن أنفسهم منذ البُداء، أو لا يمكن أن يُحَكَّم، بعد النظر إلى الروح التي يلزم أن تسود الإدارة المنزلية، فيما يَجِبُ أن يُبَاشَرَ في الحكومة السياسية والمدنية؟

ويستطيع المشترعُ الرشيد أن يحاول رَدَّ النفوس بتلطيفٍ للعقوبات والجوائز ملائم، وبالمبادئ الفلسفية، وبقواعد الأخلاق والدين التي تناسب تلك السجايا، وبتطبيقٍ مناسبٍ لمبادئ الشرف، وبعقوبة الخزي، وإيماحٍ بسعادةٍ مستمرة ودَعَةٍ ناعمة، وإذا كان المشترعُ يخشى ألا تُزَجَرَ بالعقوبات الخفيفة تلك النفوس التي تعودت عدم الارتداع بغير عقوبة شديدة أمكنه أن يُعَمِّلَ<sup>(٤)</sup> بأسلوبٍ خفيٍّ غير محسوس، وأن يُعَدِّلَ عقوبة الجريمة في أكثر الأحوال الخاصة أهلاً للعفو حتى ينتهي إلى تعديلها في جميع الأحوال.

يَبْدُ أن الاستبداد لا يَعْرِفُ هذه النوايِض، وهو لا يَسُوس بهذه الطُّرُق، وهو يستطيع أن يسيء استعمال نفسه، وهذا كل ما يستطيع صنعه، وفي اليابان بَدَل الاستبدادُ جُهْدًا فصار أكثر قسوةً من ذاته. ومن النفوس مَنْ جَفَّلُوا وجَعَلُوا أَشَدَّ قسوةً في كل مكان فلم تُمَكِّن قيادتهم بغير قسوةٍ أعظم من تلك.

وذلك هو أصلُ قوانين اليابان، وذلك هو روحها، غير أنه كان لها من الحُفَق أكثر من القوة، وقد وُفِّقَت لتقويض النصرانية فيها، ولكن ما بُدِّل من جهودٍ فريدة دليل على عجزها، وقد وَدَّت لو تُقِيم ضابطةً صالحة، فاتَّصَحَ ضعفها أعظم من قبل.

(١) انظر إلى كنيفر (٢) الفدادية: نسبة إلى الفداد، وهو ابن الأرض الذي لا يحق له أن يخرج منها.

(٣) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٣، قسم ٢، صفحة ٤٢٨.

(٤) عدوا هذا مبدأ عمليًا في الأحوال التي فسدت فيها النفوس بعقوبات شديدة إلى الغاية.

ولتُفَرَّأ قصةُ اجتماع الإمبراطور والدَّيْرُو في مِيَاكُو<sup>(١)</sup>، وليس مما يُصَدِّقُ عدُوٌّ مَنْ خُنِقُوا وَقُتِلُوا من قَبْلِ الأَشْرَارِ هُنَاكَ، وَقَدْ اخْتِطَفَ الْفَتِيَاثُ وَالْفَتِيَانُ، وَقَدْ كَانُوا يُرَوُّنَ فِي جَمِيعِ الأَيَامِ مَعْرُوضِينَ فِي الأَمَاكِنِ العَامَةِ، وَذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَقْتٍ، وَذَلِكَ عَزَاةً مَحِيْطِينَ فِي أَكْيَاسٍ مِنْ كَثَّانٍ، وَذَلِكَ لِكَيْلَا يَغْرِفُوا الأَمَكِنَةَ الَّتِي مَثَرُوا مِنْهَا، وَقَدْ سُرِقَ كُلُّ مَا أُرِيدَ، وَقَدْ بُقِرَتْ بَطُونُ الخَيْلِ إِسْقَاطًا لِرَاكِبِيهَا، وَقَدْ قَلِبَتِ العَرَبَاتُ سَلْبًا لِلسِّدَاتِ، وَلَمَا قَبِلَ لِلهولنديين إِنْهَمَ لَا يَسْتَطِيعُونَ المَرُورَ لِيَلَّا عَلَى المَحَالَاتِ<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذْبَحُوا نَزَلُوا مِنْهَا، الخ.

وَأَتَنَاوَلُ أَمْرًا آخَرَ مُسْرِعًا، وَذَلِكَ أَنَّ الإمبراطورَ المَهْمَكَ فِي المَلَادِّ الشَّائِنَةَ لَمْ يَتَزَوَّجَ قَطُّ، وَأَنَّهُ عُرِّضَ لِحَظَرِ المَوْتِ بِلَا وَاثَرٍ، وَأَنَّ الدَّيْرُو أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِتْنَاتَيْنِ بَاهِرَتِي الجَمَالِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا عَنِ احْتِرَامٍ، وَلَكِنْ لَمْ يَعَاشِرْهَا قَطُّ، وَقَدْ بَحِثْتُ مُرْضِعُهُ لَهْ عَنِ أَجْمَلِ فِتْيَاتِ الإمبراطورية فَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ جَدْوَى، وَيُعْجَبُ<sup>(٣)</sup> بَابْنَةِ سِلَاحِيٍّ فَيَعْزِمُ وَتَضَعُ لَهْ ابْنًا، وَتَشْتَاطُ سِيدَاتِ البَلَاطِ غِيظًا مِنْ تَفْضِيلِهِ عَلَيْنِ شَخْصًا مِنْ أَصْلِ وَضِيْعٍ فَيَخْنُقُنَ الطِّفْلَ، وَيُخْفَى هَذَا الجُزْمَ عَنِ الإمبراطورِ لِمَا يُوْجِبُهُ مِنْ سَفْكِ سَيْلٍ مِنَ الدَّمَاءِ، وَمَنْ تَمَّ تَكُونُ قَسْوَةَ القَوَانِينِ مَانِعَةً مِنْ تَنْفِيذِهَا، فَإِذَا مَا زَادَ العِقَابُ عَلَى الحَدِّ فَضَّلَ عَدْمُهُ عَلَيْهِ.

## الفصل الرابع عشر روح سنات روما

وُضِعَ فِي قَنْصَلِيَةِ أَشِيلْيُوسِ غَلَابَرِيُو وَيَبِرُونِ قَانُونُ أَشِيلْيَا<sup>(٤)</sup>، وَقَفَا لِلْمَكَايِدِ، وَرَوَى دِيُون<sup>(٥)</sup> أَنَّ السَّنَاتِ أَلَزَمَ القَنَاصِلَ بِاقْتِرَاحِهِ لِأَنَّ مَحَامِي الشَّعْبِ ك. كُوزِنِيلْيُوسِ عَزَمَ عَلَى سَنِّ عَقُوبَاتِ هَائِلَةَ عَلَى هَذَا الجَرْمِ عَنِ مِيلٍ شَدِيدٍ فِي الشَّعْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّنَاتِ رَأَى أَنَّ هَذِهِ العَقُوبَاتِ الشَّدِيدَةَ تُلْقَى هَوًّا فِي النَفُوسِ، وَلَكِنْ مَعَ تَأْدِيَتِهَا إِلَى عَدَمِ وَجُودِ شَخْصٍ لِلالْتِهَامِ وَالتَّجْرِيمِ بَدَلًا مِنْ وَجُودِ قِضَاةٍ وَمَتَهْمِينَ عِنْدَ اقْتِرَاحِ عَقُوبَاتِ زَهِيدَةٍ.

(١) "مجموعة الرحلات التي انتفع بها لتأسيس شركة الهند" جزء ٥، صفحة ٢.

(٢) المحالة: الخشبة التي يستقر عليها الطيانون.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كان يحكم على المذنبين بغرامة فلا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في السنات ولا أن يعينوا في القضاء.

(٥) ديون باب ٣٦، فصل ٢١.

## الفصل الخامس عشر

## العقوبات في قوانين الرومان

أجدني في صميم قواعدي عندما أتناول الرومان وأعتقد أن العقوبات تابعة لطبيعة الحكومة عندما أُبصر هذا الشعب العظيم يُعَيَّر قوانينَ مدينةٍ كلما عَيَّرَ قوانينَ سياسيةً.

وكانت القوانين الملكية، التي وُضعت من أجل شعبٍ مؤلَّف من فُرَّارٍ وعبيد وقُطَّاع طريقٍ، بالغة الشدَّة، وكانت روح الجمهورية تقتضي ألا يَصع الحكام العشرة هذه القوانين في ألوأحهم الاثني عشر، غير أن أناسًا يَبْتَعُونَ الطغيان كانوا يبتعدون عن اتباع روح الجمهورية.

وتكلَّم تينوس ليفيوس<sup>(١)</sup> عن معاقبة طاغية الألبه، مِثْيوس سُوقُسيوس، الذي قضى ثُولوس هوستيلْيوس بأن يُجَزَّ بكارَّتين فقال إن هذا أولٌ، وآخر، نكالٍ شاهدٍ على نسيان الإنسانية، وقد أخطأ في هذا، فقانونُ الألواح الاثني عشر حافلٌ بالأحكام القاسية جدًّا<sup>(٢)</sup>.

وأحسنُ ما يَكْثِف عن مَقْصِد الحكام العشرة هو جزاء القتل الذي فُرض على مؤلَّفِي الأهاجِي وعلى الشعراء، وليس من مناقب الجمهورية أن يودَّ الشعب رؤيةَ الأكاير مُهانين، وإنما وُجِدَ أناسٌ يريدون قلب الحرية فها لهم ما يُمكن أن يُذكَر بروح الحرية من كُتُب<sup>(٣)</sup>.

ويُطَرِّد الحكام العشرة فَنُنَحِّي، تقريبًا، جميعَ القوانين التي كانت تُعَيِّن العقوبات، أجل، إنها لم تُنْسخْ صراحةً، ولكن بما أن قانون بوزشيا قد حَظَرَ إعدامَ الرومانيِّ عادت تلك القوانين لا تُطَبَّق. وهذا هو الزمن الذي يمكن أن يُذكَر به قَوْلُ تَيْتوس ليفيوس<sup>(٤)</sup> عن الرومان إنك لا تَجِدُ شعبًا أحبَّ اعتدال العقوبات مثلهم.

ولِيُضَفَّ إلى لِيِن العقوبات ما كان للمتهم من حقِّ الابتعاد قبل الحكم لِيَرَى جَيِّدًا أن الرومان اتَّبَعُوا تلك الروح التي قُلْتُ إنها من طبائع الجمهورية.

وَوَضَعَ القوانينَ الكُوزنلِيَّةَ سِيلاً الذي خلط بين الطغيان والفوضى والحرية، ولاح أنه لم يَصْنَعْ أنظمةً إلا لِيَصَعَّ جرائم، وهكذا وصف بلفظ القتل ما لا يُخصِبه عَدُّ من الأفعال فَوَجِدَ قِتْلَةً في كلِّ مكان، وهو، إذ أوجب منهاجًا أثْبَع كثيرًا، نَصَبَ أَشْرَاكًا وَبَدَّرَ أَشْوَكًَا وَفَتَحَ هُوَى في طريق جميع المواطنين.

ولا تُحْمِلُ قوانينُ سِيلاً كُلَّهَا غيرَ حَظَرِ النقيضين تقريبًا، وقد أضاف قيصرٌ إليها مصادرةَ الأموال<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن الأغنياء يكونون أَجْرًا على اقتِرافِ الجرائم في المَتْفَى إذ ما احتفظوا

(١) باب ١، فصل ٢٨. (٢) تجد فيها عقوبة النار وعقوبات قاتلة بالقتل في كل حال تقريبًا، وكان القتل جزاء السرقة، إلخ.

(٣) كان سِيلاً مشبغًا من مثل روح الحكام العشرة فزاد مثلهم ما يفرض من عقوبات على أصحاب الأهاجِي.

(٤) باب ١، فصل ٢٨.

(٥) Poenas facinorum auxit, cum locupletes eo facilius scelere se obligarent, quod integris patrimonis exularent. سويتون

In Julio Coesare ، فصل ٦٢.

بثرائهم. وأقام الأباطرة حكومةً عسكرية فأحسوا أنها ليست أقلّ هولاً تجاههم مما تجاه الرعايا، فحاولوا تطبيقها، واعتقدوا وجودَ ضرورةٍ إلى ما كان للقوانين من احترام وشأن. وقد اقتُرب من الملكية قليلاً، فقُسمت العقوبات إلى ثلاثة أصناف<sup>(١)</sup>، فكانت العقوبات الخاصة بأوائل رجال الدولة<sup>(٢)</sup> على شيء من اللين، وكانت العقوبات التي تُفرض على مَنْ هم من الطبقة الدنيا<sup>(٣)</sup> أشدّ من تلك، ثم كانت أقسى العقوبات خاصةً بأحوالٍ منحطة<sup>(٤)</sup>. وقد أثار الفظّ الأحمقُ مكسيمينُ الحكومةَ العسكرية التي كان عليه أن يُسكّنّها، وقد علّم السّنات، على رواية كايبتولين<sup>(٥)</sup> أن بعضهم ضُلب وأن الآخرين غرِضوا على الوحوش أو وُضِعوا ضمن جلود حيواناتٍ دُبِحَتْ حديثاً من غير نظرٍ إلى الكرامة، فكان يريد، كما يظهر، أن يمارس النظامَ العسكريّ على منهاجٍ يزعم أنه يُنظّم الأمورَ المدنيةَ وفقّه.

وفي كتاب «تأملات حوّل عظمة الرومان وانحطاطهم»<sup>(٦)</sup> كيف أن قسطنطين حوّل الاستبداد العسكريّ إلى استبداد عسكريّ مدنيّ فداناً من الملكية، وفي ذلك الكتاب يمكن تعقيبُ مختلف الثوّرات في هذه الدولة وأن يُرى كيف انثقلَ فيها من الشدّة إلى اللين، ومن اللين إلى عدم العقاب.

## الفصل السادس عشر

### موافقة العقوبات العادلة للجُرم

يجب أن يكون انسجامٌ بين العقوبات، وذلك لأن من الضروريّ أن يُجتنَبَ الجرم الأكبرُ أكثرَ من اجتناب الأصغر، وأن يُجتنَبَ الذي يهاجم المجتمعَ أكثرَ من الذي يؤذيه قليلاً. «أثار دجالٌ»<sup>(٧)</sup>، كان يدّعي أنه قسطنطين ذو كاس، فتنّةٌ كبيرة في القسطنطينية، فقيضَ عليه وحكم بجلده، ولكن بما أنه اتهم أناساً من ذوي الوجاهة فإنه حكم عليه بالحرق كعقوبة، ومن الغرابة أن تُقدّر العقوبات هكذا بين جُرم الاعتداء على وليّ الأمر وجُرم الافتراء. ويُذكّر هذا بكلمة لملك إنجلترا شازل الثاني، فقد رأى وهو ماژ رجلاً مشهراً على عمودٍ فسأل عن سبب وجوده هنالك، فقبل له: «ذلك لأنه هجا وزراءك يا مولاي»، فقال الملك: «يا له من أحقق كبير! لماذا لم يكتب هجاءه ضدّي؟ كان لا يُضنّع به شيء لو فَعَلَ هذا.»

«وقد ائتمر سبعون رجلاً بالإمبراطور باسيل»<sup>(٨)</sup>، فأمر بجلدهم، فشُيِّطَ شَعْرُهُم وغُفّأَهم<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر إلى القانون ٥، ٣ Legis, ad legem Cornel. de sicariis وإلى قوانين كثيرة أخرى، وإلى المجموعة والمدونة.

legis, ad leg Cornel. de sicariis ٣, inflmos, L (٤)

Medios (٣)

Sublimiores (٢)

(٦) فصل ١٧.

(٥) Jul Cap., Maximini duo فصل ٨

(٧) تاريخ بطرك القسطنطينية: نيقفور

(٨) تاريخ نيقفورز

(٩) دوهاالد جزء ١، صفحة ٦.

وأمسكه من الزنار أَيْل، فاستلَّ رجلٌ من حاشيته سيفه وقَطَعَ زَنَارَه وأنقذه، فأمر بقطع رأسه لأنه استلَّ سيفه عليه كما قال، فمن ذا الذي يَحْطُرُ بباله صدورُ هذين الحكّامين في عهد الأمير نفسه؟ ومن أسوأ ما يقع بيننا أن تُفَرَّصَ العقوبةُ نفسها على من يقطع طريقًا ومَنْ يَشْرِقُ مع القتل، فمن الواضح وجوبُ جعلِ فرقٍ في العقوبة باسم السلامة العامة.

وفي الصين يُقَطَّعُ قَسَاةُ اللصوصِ إِرْبًا إِرْبًا<sup>(١)</sup>، وأما الآخرون فلا يُصَنَعُ بهم هذا، ويُسْفِرُ هذا الفرقُ عن أنه يُشْرِقُ هنالك، ولكن من غير قتل.

وفي روسيا، حيث عقوبةُ اللصوصِ والقَتَلَة واحدة، يُقْتَلُ دائمًا<sup>(٢)</sup>، فالأموات لا يُحَدِّثون بشيء كما يقال فيها.

وإذا كان لا يوجد فرقٌ في العقوبة وَجَبَ وَصَّعُهُ في أمل العفو، ولا يُقْتَلُ في إنجلترا مطلقًا، وذلك لأنه يُفَكِّنُ السارقين فيها أن يأملوا، دون القَتَلَة، في النقل إلى المستعمرات. وأوامرُ العفو من نوابض الحكومات المعتدلة، فسلطةُ الأمير في العفو إذا ما نُفِّدَت بحكمةٍ أتت بأروع النتائج، وتُخَرِّمُ الحكومةُ المستبعدةُ هذه الفوائدَ بمبدئها الذي لا يَعْفُو ولا يُعْفَى عنه مطلقًا.

## الفصل السابع عشر

### التعذيبُ أو استنطاقُ المجرمين بالْعُذْرَاءِ<sup>(٣)</sup>

أضطرت القوانين إلى افتراض الناس أطيّبَ مما هم عليه لأنهم حُبَتَاء، وهكذا تكفي شهادة شاهدين للعقاب على جميع الجرائم، ويَصَدِّقُهَا القانونُ كما لو كانوا يَنْطِقُونَ بلسان الحقيقة، وكذلك يُحْكَمُ بأن كلِّ ولدٍ حَمِلَ به في أثناء الزواج شرعيًّا، فالقانونُ يَبْتَقُ بِالْأَمِّ كما لو كانت الطَهْرَ بعينه، غير أن استنطاق المجرمين بالْعُذْرَاءِ ليس حالًا قَسْرِيًّا كذَيْنِكَ، واليوم نرى أُمَّةً<sup>(٤)</sup> بالغة التمدن تَبْهِدُ ذلك من غير محذور، فليس هذا التعذيب ضروريًّا بطبيعته إِنْ<sup>(٥)</sup>.

وكثيرٌ من ذوي البراعة والعبقرية كتبوا ضِدَّ هذه الطريقة، فلا أَجْرُ على الكلام بعدهم، وإنما أقول إن من الممكن أن تلائم الحكومات المستبعدة حيث جميع ما يُوجِبُ بالخوف يَدْخُلُ ضمن نوابض الحكومة، وأقول إن العبيد لدى الأغارقة ولدى الرومان.. ولكنني أسمع صوت الطبيعة الذي يَصْرُخُ ضِدِّي.

(١) حال روسيا الحاضر\* لبري. (٢) الغفار: شعر كالزغب يكون على العنق واللحيين والقفا ونحو ذلك.

(٣) العذراء: شيء من حديد يعذب به الإنسان لإقراره بأمر أو نحوه. (٤) الأمة الإنجليزية.

(٥) كان أهل أثينا لا يستنطقون بالْعُذْرَاءِ (اليزياس Orat in Argorat، إلا في جرم الاعتداء على ولي الأمر، وكان التعذيب يقع بعد الحكم بثلاثين يومًا كوريوس فورتوناتوس، باب ٢ Rhetor scol) وكان لا يود تعذيب إعدادي، وأما الرومان فكان القانون ٤، ٣ ad leg. Juliam magest (المجموعة، جزء ٨، باب ٨) يرى في الحسب والشرف ومهنة الميليشيا واقية من التعذيب عندهم، ما لم يكن ذلك نتيجة اعتداء على ولي الأمر، انظر إلى القيود الصائبة التي تفرضها قوانين الفزيغوت في هذا السبيل.

## الفصل الثامن عشر

### العقوبات النقدية والعقوبات البدنية

لم يَقُلْ أبَاؤُنَا الجرمانيُّ بغير العقوبات النقدية، فقد كان هؤلاء المقاتلون الأحرارُ يُقَدِّرون أنه لا ينبغي أن يُزَاقَ دَمُهُمُ إِلَّا حامِلين أسلحتَهُم، وعلى العكس يَنبِذُ اليابانيون<sup>(١)</sup> ضروبَ العقوبات هذه منعللين بأن الأغنياء يَتَجَنَّبُونَ العِقَابَ بذلك، ولكن أَلَا يَخَافُ الأغنياءُ أن يَخَسِرُوا أموالَهُم؟ أو لا يُمَكِّنُ أن تكون العقوبات النقدية على نسبة الثَّرَوَاتِ؟ وأخيرًا أو لا تُمَكِّنُ إضافة العار إلى هذه العقوبات؟

يتخذ المشترع الصالح طريقًا وسَطًا فلا يَصَعِّعُ عقوباتٍ نقديةً ولا يَفْرِضُ عقوباتٍ بدنية في كُلِّ حال.

## الفصل التاسع عشر

### قانون القصاص

تُحِبُّ الدول المستبدة ما كان بسيطًا من القوانين، فتستعمل قانون القصاص<sup>(٢)</sup> كثيرًا، وتتخذ الدول المعتدلة أحيانًا، ولكن مع الفارق القائل إن الأولى تمارسه ممارسةً وثيقة وإن الأخرى تُعَدِّله على الدوام تقريبًا.

ولا يقول قانونُ الألواحِ الاثني عشرَ بغير أمرين منه، وذلك أنه لا يَحْكُمُ بالقصاص إلا عندما يَفْجَزُ عن تسكين المشتكي<sup>(٣)</sup>، ويُمكن أن يُعَوِّضَ من الضرر<sup>(٤)</sup> بعد الحكم، فيُحوِّلُ العِقَابُ البدني إلى عِقَابٍ نقدي<sup>(٥)</sup>.

## الفصل العشرون

### معاينة الآباء من أجل أبنائهم

يُعاقب الآباء في الصين عن خطيئات أبنائهم، والأمم كذلك في البيزو<sup>(٦)</sup>، وقد اقتبس هذا من المبادئ المستبدة أيضًا. ومن العيب أن قيل إن الأب يجازى في الصين لأنه لم يستعمل سلطانه الأبوي الذي أقرته الطبيعة وزادته القوانين فيها، وهذا ما يفتَرَضُ في كلِّ وقتٍ عدم وجود

(١) انظر إلى كنيفر.

(٢) ذلك ما اشترعه القرآن، انظر إلى سورة البقرة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Si membrum rupit, ni cum eo pacit, talio esto. باب ٢٠، فصل ١.

(٥) انظر إلى قانون الفريغوت أيضًا، جزء ٦، باب ٤، ٥، ٣.

(٦) انظر إلى تاريخ حروب الإسبان الأهلية لغارسيلاسو.

شرفٍ لدى الصينيين مطلقاً، والآباءُ بيننا إذا ما حُكِمَ على أبنائهم بالعقاب البدنيّ، والأبناء<sup>(١)</sup> بيننا إذا أصاب آباءهم هذا النصيبُ نفسه، نالهم أيضًا خِزْيٌ كالذي ينالهم في الصين بضياع الحياة.

## الفصل الحادي والعشرون رأفةُ الأمير

الرأفةُ صفةُ الملوكِ المميّزة، وهي أقلُّ لزومًا في الجمهوريّة حيث الفضيلةُ مبدأ، وهي أقلُّ استعمالًا في الدولة المستبدّة حيث يَسُودُ الخوف، وذلك لوجوب رُزْعِ أكابر الدولة بأمثلة الشدّة، وهي أكثرُ لزومًا في الملكيات حيث يُحَكَمُ بالشرف الذي يستلزم، في الغالب، ما يَنْهَى عنه القانون، ويُغْدِلُ زوالَ الخطوة فرضَ العقوبة فيها، وتُعَدُّ حتى شكليّات الأحكام من العقوبات فيها، وذلك أن الخِزْيَ هنالك يأتي من جميع الجهات تكوينًا لأنواعٍ خاصة من العقاب.

وتبُلُغُ مجازاة الأكابر فيها من القسوة بزوال الخطوة وزوال ثروتهم ومنزلتهم وعاداتهم وملاذهم زوالًا خياليًا ما يكون استعمال الشدّة معه نحوهم غير ذي طائل، والشدّة لا تؤدي إلى غير نزعها من الرعايا ما يَحْمِلُونَهُ من حُبِّ للأمير وما يَحْمِلُونَهُ من احترام للمناصب.

وكما أن عدم استقرار الأكابر من طبيعة الحكومة المستبدّة فإن سلامتهم من طبيعة الملكيّة. وللملوك من الكَسْبِ العظيم بالرأفة، ولهم من الحُبِّ البالغ الذي يَغْفُبهَا، ولهم من المجد الكبير الذي ينالونه بها، ما تكون لهم معه سعادة دائمة تقريبًا في فرصة ممارستها، وهذا ما يكاد يُفَكِّنُ كلَّ حينٍ في بلادنا.

وقد يُنازَعُونَ بعض فروع السلطان، ولا يكادون يُنازَعُونَ السلطانَ كلَّهُ مطلقًا، وإذا كانوا يجاهدون في سبيل التاج أحيانًا فإنهم لا يجاهدون في سبيل الحياة أبدًا.

ولكنه يقال: متى يجب العقاب؟ ومتى يجب العفو؟ هذا أمرٌ يُحَسُّ أحسنَ من أن يوصف، فمتى كان للرأفة أخطارٌ بدت هذه الأخطار واضحةً جدًّا، والرأفةُ تَمَارُزُ بسهولةٍ من ذلك الضعف الذي يسوق الأميرَ إلى الرُّهْدِ في العقاب، وإلى العجز عنه أيضًا.

وعَزَمَ القيصرُ موريس<sup>(٢)</sup> على عدم سفك دم رعاياه مطلقًا، وكان أنستاس<sup>(٣)</sup> لا يعاقب على الجرائم مطلقًا، وأقسم إسحقُ القلق أنه لا يأمر بقتل أحدٍ في عهده، وقد نَسِيَ قياصرة الروم أن حَفَلَهُمُ السيفُ لم يكن عَبَثًا.

(١) قال أفلاطون بوجوب امتداحهم لعدم مشابهتهم آباءهم، باب ٩ من "القوانين".

(٢) نبذة من سويداس في قسطنطين بورفيروجنيت.

(٣) التاريخ لإيفاغور.

## الباب السابع

# نتائج مختلف المبادئ للحكومات الثلاث من حيث القوانين المقيّدة للترف ومن حيث الكماليّ وحال النساء

## الفصل الأول الكماليّ

يكون الكماليّ بنسبة تفاوت الثروات وإذا كانت الثروات في الدولة مقسومةً على التساوي فإنه لا يكون للكماليّ مكانٌ فيها مطلقاً، وذلك لأنه لا يقوم على غير الرقاهية التي تُنال بعمل الآخرين.

وإذا ما أُريد بقاء الثروات متساويةً وجب ألاّ يمتخ القانون كل واحدٍ غير الكفاف، وإذا ما جاوز الإنسان ذلك أنفق بعض الناس وكسب آخرون وقام التفاوت.

وإذا افترض الكفاف مساوياً لمبلغ معيّن فإن كماليّ من ليس عندهم غير الضروريّ يساوي صفراً، وإن من يكون عنده الضعف يكون لديه من الكماليّ ما ساوي واحداً، وإن من يكون عنده ضعف مالٍ هذا الأخير يكون لديه من الكماليّ ما يساوي ثلاثاً، وإن من يكون عنده ضعف أيضاً يكون عنده من الكماليّ ما يساوي سبعاً، أي إنه يُفترض كون مال الفرد التالي ضعف مال السابق دائماً، وكون الكماليّ يزيد بمقدار الضعف مع زيادة وحدة واحدة على النسبة الآتية وهي: ١، ٣، ٧، ١٥، ٣١، ٦٣، ١٢٧.

وكان يُمكن حساب الكماليّ بدقّة في جمهورية أفلاطون<sup>(١)</sup>، فقد كان يوجد فيها أربع أنواع من التعداد المقرّر، فالتعداد الأول كان الحد الذي ينتهي فيه الفقر، وكان التعداد الثاني مضاعفاً، وكان التعداد الثالث ثلاثة أضعاف الأول، وكان التعداد الرابع أربعة أضعاف الأول، وكان الكماليّ في التعداد الأول يساوي صفراً، وكان يساوي واحداً في التعداد الثاني، واثنين في التعداد الثالث، وثلاثة في التعداد الرابع، وهكذا يتبع النسبة الحسائية.

وإذا ما نُظر إلى الكماليّ في مختلف الأمم، أي في كل واحدة منها بالنسبة إلى الأخرى، وُجد في كل دولة على نسبة مركبة من تفاوت الثروات بين أبناء الوطن وتفاوت الثروات في مختلف الدول، ومن ذلك أن الثروات في بولونيا متفاوتة إلى الغاية، غير أن فقر المجموع يحول دون وجود كماليّ فيها بنسبة ما منه في دولة أغنى منها.

(١) كان التعداد الأول هو النصيب الوراثي في الأرضين، وكان أفلاطون راغباً عن تملك أكثر من ثلاثة أضعاف النصيب الوراثي في الأموال الأخرى، انظر إلى "قوانينه"، باب ٤.

ويكون الكمالِي أيضًا، على نسبة اتساع المدن، ولا سيما العاصمة، وذلك على نسبة مركبة من تَرَوَاتِ الدولة وتفاوتِ تَرَوَاتِ الأفراد وعدي من الناس يُجَمَعُونَ في بعض الأماكن.

وكلما وُجِدَ أناسٌ معًا تعاضموا وشَعَرُوا بِنُشُوءِ ميلٍ فيهم إلى الاشتهار بأمور صغيرة<sup>(١)</sup>، وإذا كان عددهم من الضخامة ما لا يَعْرِفُ معه بعضهم بعضًا زاد ميلهم إلى التفرد عن زيادة أملٍ في النجاح، ويُنعم الكمالِي بهذا الأمل، وكلُّ يَتَّخِذُ من سِمَاتِ الشرف ما يَسْبِقُ ما لديه، ولكن الجميع يصبح متساويًا عن رغبةٍ في التفرد فلا يمتازُ أحدٌ من أحدٍ بَعْدُ، أي بما أن الجميع يريد أن يكون وضعَ الأبصار فإنه لا يلاحظُ أحدٌ.

وينشأ عن جميع ذلك ضيقٌ عامٌ، وذلك أن الذين يَبْزَعُونَ في مهنةٍ يَصْعُونَ الثمن الذي يريدون أجرًا لهم، ويقتدي ذوو المواهب الصغرى بهذا المثال، فلا يكون هنالك انسجامٌ بين الاحتياجات والوسائل، وإذا ما اضطرتُّ إلى المرافعة كان من الضروري أن أقدر على دفع أجريةٍ إلى محامٍ، وإذا كنتُ مريضًا وَجِبَ أن أستطيع الحصولَ على طبيبٍ.

ومن الناس مَنْ رَأَوْا أن جَمَعَ أناسٍ كثيرين في عاصمةٍ يؤدي إلى نَقْصِ التجارة، وذلك لأن بعض الناس يَعودُ غَيْرَ بعيدٍ من بعض، ولا أعتقدُ هذا، فالناسُ يزيدون رغائبَ واحتياجاتٍ وأهواءً إذا كانوا معًا.

## الفصل الثاني

### القوانين المقيدة للتَّرف في الديموقراطية

قلتُ إنه لا يمكن أن يوجد كمالِي في الجمهوريات حيث تكون التَّرَوَاتُ مُقَسَّمَةً على التساوي، وبما أن، هذه المساواة في التقسيم أفضلُ ما في الجمهورية، كما رُئي في الباب<sup>(٢)</sup> الخامس، فإن الجمهورية تزيد كمالًا كلما قلَّ الكمالِي فيها، ولا عهدٌ للرومان الأولين، ولا للإسبارطيين، بالكمالِي، وفي الجمهوريات، حيث المساواة غيرُ مفقودةٍ تمامًا، تُجَعَلُ رُوحُ التجارة والعمل والفضيلة كلٌّ واحدٌ قادرًا راغبًا أن يعيش من ماله الخاص، وهذا ما يؤدي إلى قلة الكمالِي.

وإن ما يُطَلَبُ مع الإصرار في بعض الجمهوريات من وَضْعِ قوانينٍ حَوَّلَ تقسيم الحقول مجددًا يُعَدُّ نافعًا بطبيعته، وهي لا تكون حَظَرَةً إِلَّا كعملٍ مفاجئ، وذلك أنها تَنزِعُ تَرَوَاتِ بعض الناس بفتنةٍ وتزيد تَرَوَاتِ أناسٍ آخرين فتُحْدِثُ ثورةً في كلِّ أسرةٍ وتؤدي إلى ثورة عامة في الدولة لا ريب.

(١) قال مؤلف قصة النحل، جزء ١، صفحة ١٢٣، إن الإنسان في إحدى المدن الكبيرة يلبس فوق ما تقتضيه حاله، ليزيد احترام الجمهور له، فهذه اللذة للنفس الضعيفة تكون من العظم ما يعدل قضاء جميع رغائبها.

(٢) الفصل الثالث والرابع.

وكلما استقرَّ الكماليُّ بالجمهورية تحوَّلت النفس نحو المصلحة الخاصة، وأما الرجال الذين لا يحتاجون إلى غير الضروريِّ فلا يَبْقَى ما يرغبون فيه سوى مَجْدِ الوطن والمجد الخاصِّ، ولكن النفس التي أفسدها الكماليُّ ذاتُ رغائبٍ كثيرةٍ، وهي لا تَلْبَثُ أن تصبح عدوَّ القوانين التي تُرْعِجُها، وما بدأت حامية ريج تُعرِّفه من الكماليِّ حفَظها إلى ذبح الأهلين.

وعندما فسَدَ الرومان اتسعت شهواتُهم، ويُمْكِنُ تقديرُ ذلك مما وَصَّوه ثَمَنًا للأشياء، ومن ذلك أن دَرَّ حَفِرِ فالِرِن<sup>(١)</sup> كان يَبَاعُ بمئة دينارٍ رومانيٍّ وأن ثمن بزيميل لحم البُنْطَشِ المُمْلَحِ أربعمئة دينار، وأن ثمن الطاهي الماهر أربعة تَلَنَنَاتٍ، وأنه لا ثمن للحدَمِ، وإذا ما أقبل جميعُ الناس على المَلادِّ بصَوْلِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> شاملة فماذا تُصبح الفضيلة؟

## الفصل الثالث

### القوانين المقيِّدة للترف في الديمقراطية

للأريستوقراطية السيئة التكوين آفةٌ كون الثَّرَوَاتِ فيها قبضةُ الأشراف وكونه لا ينبغي لهم أن يُنْفِقُوا، فيجب أن يُقْضَى عنها الكماليُّ المنافي لروح الاعتدال، إذَنْ، لا يوجد فيها غيرُ أناسٍ فقراءٍ جدًّا فلا يستطيعون أن يِنالوا، وغيرُ أناسٍ أغنياءٍ جدًّا فلا يستطيعون أن يُنْفِقُوا.

والقوانين في البندقية تحمِلُ الأشرافَ على الاعتدال، وقد بلغ هؤلاء من تَعَوُّدِ الادخار ما لا تجد فيها غيرَ الدَّواعِ مَنْ يُمْكِنُهُ دفعُ نقدٍ إليهم، ويُنْتَفَعُ بتلك الوسيلة لحفظ الصَّناعة فيها، وأكثرُ النساءِ بؤسًا هنَّ اللاتي يُنْفِقُنَ فيها بلا حَظَرَ على حين يَقْضِي ممولوهنَّ أشدَّ حياة الناس غموضًا. وكان يوجد في جمهوريات اليونان الصالحة نُظْمٌ تُثَبِّرُ العجبَ من هذه الجهة، وذلك أن الأغنياء كانوا يستعملون فيها نفودهم في الأعياد وأجواق الموسيقى وفي العَرَبات وخيل السباق والمناصب المُزهِقَة، ولذا كانت الثَّرَوَاتُ فيها ثقيلةً تَقَلُّ الفقر.

## الفصل الرابع

### القوانين المقيِّدة للترف في الملكيات

قال تاسيت<sup>(٣)</sup>: «إن السُّويُون، القومَ الجِزْمَانَ، يُمَجِّدُونَ الثَّرَوَاتِ، وهذا ما يوجب عيَشَهُمْ تحت ظلِّ حكومةٍ فريِّة، وهذا يَعْنِي أن الكماليَّ خاصًّا بالملكيات خلافًا للعادة، ولا ضرورة إلى وضع قوانينٍ مقيِّدة للترف فيها.

(١) نبذة من الباب ٣٧ لديودرس، نقلها كونستانس يورفيروجينيت، مقتطف من الفضائل والردائل.

(٢) نبذة من الباب ٣٧ لديودرس، نقلها كونستانس يورفيروجينيت، المصدر نفسه. (٣) De moribus Germanorum، فصل ٤٤.

وبما أن من مقتضيات نظام الملكيات أن يتفاوت تقسيم الثروات فإن من الضروري أن تنطوي الملكيات على كمالٍ، وإذا كان الأغنياء لا يُنفقون كثيرًا فيها مات الفقراء جوعًا، حتى إنه يجب على الأغنياء أن يُنفقوا فيها على نسبة تفاوت الثروات، ويزيد الكمالُ فيها على هذه النسبة كما قلنا، ولم تزد الثروات الخاصة فيها إلا لأنها نَزعت الحاجي من قسم من أبناء الوطن فوجب إعادته إليهم.

وهكذا يجب لبقاء الدولة الملكية أن يزداد الكمالُ زاهبًا من الزارع إلى الصانع فالإ التاجر فالإ الأشراف فالإ الحُكَّام فالإ كُبراء السنيورات فالإ أهم الجبّاة فالإ الأمراء، وإلا هلك الجميع.

وقد اقتُرح في روما إصلاح الأخلاق وتقويم كمالٍ النساء في عهد أغسطس، وذلك في السّنات المؤلّف من حكام مُتزيين ومن فقهاء ومن رجال مُشبعين من مبدأ الأزمنة الأولى، ومن الطريف أن يُرى في ديون<sup>(١)</sup> دهاؤُه في الاحتراز من مطالب هؤلاء الأعضاء المزعجة، ووجه الطرافة أن كان يقيم ملكية ويحلُ جمهورية.

وفي عهد طيبريوس اقترح نُظار الأبنية والملاعب في السّنات إعادة القوانين المقيدة للترف<sup>(٢)</sup>، فاعترض هذا الأمير الذي هو من ذوي البصائر بقوله: «لا تستطيع الدولة أن تبقى حيث الوضع الذي عليه الأمور، وكيف تستطيع روما أن تعيش؟ وكيف تستطيع الولايات أن تعيش؟ كان لدينا زُهْد عندما كنا أهل مدينة واحدة، واليوم نستهلك ثروات جميع العالم، ويعمل السادة والعبيد في سبيلنا»، وهكذا كان يري جيّدًا أن القوانين المقيدة للترف عادت غير ضرورية.

ولما اقتُرح في عهد الإمبراطور نفسه على السّنات أن يُخَطّر على الحُكَّام جلبُ نسايم إلى الولايات لِمَا يأتون به من الفساد إليها رُفِضَ ذلك، ومما قيل: «إن مثل قسوة القدماء تَبَدَّلت إلى ما يكون العيش به أنعم وأطيب<sup>(٣)</sup>»، فقد شعِرَ بضرورة أخلاقٍ آخر.

والكالمِ، إذن، أمرٌ ضروريٌّ في الدول الملكية، وكذلك في الدول المستبدة، والكالمِ في الأولى هو استعمال ما يُفكك عن حرية، وهو في الثانية سوء استعمال ما يُنال من المُتاع عن عبودية، والواقع أن السيد إذا ما اختار عبدًا له ليَجُور على عبيده الآخرين لم يجِدْ ذلك العبد، المرتابُ مما في الغد من طالع كلِّ يومٍ، سعادةً غيرَ إرواء زهو كلِّ يومٍ ورغائبه وشهواته.

وُيُسْفَرُ ذلك كلُّه عن فكرة واحدة، وهي أن الجمهوريات تنتهي بالكالمِ وأن الملكيات تنتهي بالفقر<sup>(٤)</sup>.

(١) ديون كاسيوس، باب ٥٤، فصل ١٦.

(٢) Multa duritiei veterum melius et laetius mutata، تاسيت، حوليات، باب ٣، فصل ٣٤.

(٣) Opulentia paritura mox egestatem، فلوروس، باب ٣، فصل ١٢.

## الفصل الخامس

# في أمي الأحوال تكون القوانين المقيدة للترف مفيدة في الملكية

وُضِعَتْ في أرغونة في وَسَطِ القرن الثالثِ عَشَرَ قَوَانِينُ مَقْبِدَةٌ للترف عن رُوحِ الجُمهورية أو عن أحوالٍ خاصة، ومن ذلك أن جاك الأول أمر بالأُيُفِكْنَ المَلِكِ، ولا أَحَدًا من رعيته، أَكُلَّ أَكثَرَ من نَوْعِي لَحْمٍ في كُلِّ وَجْبَةٍ على أن يُعَدَّ كُلُّ نَوْعٍ على طَرِيقَةٍ واحدة، وذلك ما لم يكن لَحْمَ قَنِيصَةٍ دَبَّحَهَا الطَاعِمُ بنفسه<sup>(١)</sup>. وكذلك في أيا مانا وُضِعَتْ في إِسْوَجِ قَوَانِينُ مَقْبِدَةٌ للترف، غير أن لها هَدَفًا يَخْتَلِفُ عن قَوَانِينِ أرغونة.

وَيُمْكِنُ الدَّوْلَةُ أن تَضَعَ قَوَانِينًا مَقْبِدَةً للترف عن هَدَفٍ إلى زَهْدٍ مُطْلَقٍ، وهذه هي رُوحُ القَوَانِينِ المَقْبِدَةِ للترف في الجُمهوريات، وتَدُلُّ طَبِيعَةُ الأَمْرِ على أن هذا هو غَرَضُ قَوَانِينِ أرغونة.

وَيُمْكِنُ أن يكون الزَهْدُ النَسْبِيُّ هَدَفَ القَوَانِينِ المَقْبِدَةِ للترف، وذلك أن الدَّوْلَةَ تَمْتَنِعُ الاستيرادَ مَنَعًا بَاتًا عندما تَشْعُرُ بأن السَّلْعَ الأَجْنَبِيَّةَ بالغةً من ارتفاع الثمن ما يستلزم إصدارَ سَلْعِهَا وحرمانها احتياجياتها من هذه أَكثَرَ من قَبْلِ وِعدَمِ قِضَاءِ هذه الحاجات من تلك، وهذه هي رُوحُ القَوَانِينِ التي سُنَّتْ في إِسْوَجِ<sup>(٢)</sup> في أيا مانا، وهذه هي القَوَانِينِ المَقْبِدَةُ للترف والملائمةُ وحَدِّهَا للملكيات.

ومَجْمَلُ القَوْلِ أن الدَّوْلَةَ كلما كانت فقيرةً خَرِبَتْ بِكَمَالِئِهَا النَسْبِيَّةِ، ومن ثَمَّ زاد اضطرابها إلى قَوَانِينِ مَقْبِدَةٍ للترف نسبيةً، وأن الدَّوْلَةَ كلما كانت غنيةً أَغْنَاهَا كَمَالِئِهَا النَسْبِيَّةِ فَوَجَبَ احترازها من وضع القَوَانِينِ النسبية المَقْبِدَةِ للترف، وسُؤْضِحَ هذا بأحسنٍ مما تقدم في بابنا عن التجارة<sup>(٣)</sup>، ولا نعالج هنا غيرَ الكَمَالِيِّ المطلق.

## الفصل السادس

# الكَمَالِيُّ في الصين

من الأسبابِ الخاصة ما يستلزم قَوَانِينًا مَقْبِدَةً للترف في بعض الدول، وَيُمْكِنُ الشعبَ أن يصبح كثيرَ العدد بفعل الإقليم، وَيُمْكِنُ، من ناحيةٍ أُخرى، أن تكون وسائلُ عيشه من عدم الثبات ما يُطَيِّبُ معه تعاطيه زراعَةَ الأَرْضِينِ، والكَمَالِيُّ خَطِرٌ في هذه الدول، ويجب أن تكون القَوَانِينُ المَقْبِدَةُ للترف شديدةً فيها، وهكذا يَجِبُ، لِيُعْرَفَ هل يُشَجِّعُ الكَمَالِيُّ أو يُلْقِي

(١) نظام جاك الأول لسنة ١٢٣٤، المادة ٦ في Marca Hispanica، صفحة ١٤٢٩.

(٢) حظرت فيها الخمر الفاخرة وغيرها من السلع الثمينة. (٣) انظر إلى الفصل ٢٠ من الباب ٢٠.

النظر إلى الصلة بين عدد الشعب وسهولة تموينه، ومن ذلك أن الأرض في إنجلترا تُغُلُّ من الحَبِّ أكثر مما تتطلبه تغذيته من يزرعون الأُطيان ويُنتجون الثياب، ولذا يُمكن أن تكون فيها صناعات طائشة، ومن ثمَّ كمالي، وفي فرنسا تُنبت الأرض من الثبُّ ما يكفي لغذاء الفلاحين وغذاء مَنْ يُستخدَمون في المصانع، ثم إن التجارة مع الأُجانب قد تُحوِّل إلى أشياء طائشة كثيرًا من الأشياء الضرورية ما لا ينبغي أن يُخشى الكماليُّ معه مطلقًا.

وعلى العكس يبلِّغ النساء في الصين من كثرة الولادة والنوع البشريُّ من كثرة التناسل ما لا تكاد الأَرْضُون معه تكفي لإعاشة الأهلين مهما زُرِعت، ولذا يكون الكماليُّ مُضِرًّا فيها وتكون روح العمل والاقتصاد واجبةً فيها وجوبها في أية جمهورية كانت<sup>(١)</sup>، فيجب فيها أن يُرتبَط في الصناعات الضرورية وأن تُجتنب صناعات القلاد.

تلك هي روح مراسيم أباطرة الصين الجميلة، ومن قول إمبراطورٍ من آل تانغ<sup>(٢)</sup>: «إن من مبادئ قدمائنا أنه إذا وُجد رجلٌ لا يَحْرُث وامرأةٌ لا تُغزل قاسى أناسٌ في الإمبراطورية ألم البرد والجوع...» وقد استند إلى هذا المبدأ فأمرَ بهدم ما لا يُخصيه عدُّ من الأديار البرونزية.

ويؤتى من أحد المناجم بحجارة ثمينة إلى العامل الثالث من الأسرة الحادية والعشرين<sup>(٣)</sup> فيأمر بإغلاقه راغبًا عن إعتاب شعبه في العمل من أجل شيء لا يُمكن أن يُغذَّيه ولا أن يُلبسه. قال كياڤنتي<sup>(٤)</sup>: «بلِّغ كمالئنا من الضخامة ما يُزيِّن الشعبُ معه بالوشاء أحدىة الفتيان والفتيات التي يُضطرُّ إلى بيعها» رجالٌ كثيرٌ يَعمَلون لصنع ثياب لواحد، وهذا دليل على عدم وجود أناسٍ كثيرين تُغوزهم الثياب؟ أربعة رجال يأكلون غلة الأَرْضِين في مقابل زارع، وهذا دليلٌ على عدم وجود أناسٍ كثيرين تُغوزهم الأغذية؟

## الفصل السابع

### النتيجة المقدرة للكمالي في الصين

يُرى في الصين تعاقبُ اثنتين وعشرين أسرةً مالكة، أي إن الصين عانت اثنتين وعشرين ثورةً عامة، عدا ما لا يُحصى من الثورات الخاصة، وقد دام عهد الأُسَر الثلاث الأولى طويلًا، وذلك لرشدهم في الحُكم ولأن الإمبراطورية كانت أقلَّ اتساعًا مما اتَّفَق لها بعدئذ، غير أن من الممكن أن يقال، على العموم، إن جميع هذ الأُسَر كانت ذات بُداعةٍ حسنة تقريبًا، فالفضيلة واليقظة والحدَرُ أمورٌ ضرورية للصين، وهي مما وُجدَ في بُداعة الأُسَر، وهي مما افتقرَ إليه

(٢) ذلك ما ورد في مرسوم نقله الأب دوهاد، جزء ٢، صفحة ٤٩٧.

(١) وُقِفَ الكماليُّ فيها في كل حين

(٣) تاريخ الصين، الأسرة الحادية والعشرون، في كتاب الأب دوهاد، جزء ١.

(٤) كما جاء في خطبة رواها الأب دوهاد، جزء ٢، صفحة ٤١٨.

في نهايتها، والواقعُ أن من الطبيعيّ أن يحافظ الأباطرة الذين نشأوا في شدادئ الحروب، والذين خَلَعُوا أُسْرَةً مالكةً غارقةً في الملاذِّ، على الفضيلة التي اختبروا فائدتها الكبيرة وأن يخافوا الشَّهوات التي أبصروا شؤمها العظيم، ولكن عهد هؤلاء الأمراء الثلاثة أو الأربعة بعد أن انقضى استحوز الفساد والكماليُّ والفِرَاعُ على خَلْفِهِم فانزوى هؤلاء الخَلَفَ في القصر وَصَعَفَت نفوسُهُم وَقَصَرَت حياتُهُم ومالت أُسْرَتُهُم إلى الزوال، وَيَسْفُو الأكاِبِرُ وَيُعْتَمِدُ على الخِضَيانِ ولا يُرْفَعُ على العرش غيرُ الصبيان، ويغدو القُصْرُ عدوَّ الدولة، والكُتَالُ الذين يَسْكُنُونَهُ يُضْعَعُونَ مَنْ يَعْمَلُونَ، ويُفْتَلُ العاهلُ أو يُقَوَّضُ من قِبَلِ غاصِبٍ يُوَسِّسُ أُسْرَةً مالكةً، فيسير خَلْفُهُ الثالثُ أو الرابع إلى القُصْرِ عينه لينزوي فيه أيضًا.

## الفصل الثامن الزهدُ العامُّ

يَبْلُغُ ما يُسْفِرُ عنه صَيَاغُ الفضيلة في النساء من النقائص الكثيرة، ومن الفساد الكبير في نفوسهن ومن زَلَلٍ كثيرٍ غيرهن، ما يُفَكِّنُ أن يُعَدَّ الزهدُ العامُّ معه آخرَ بؤسٍ في الدولة الشعبية وما يُبْصِرُ معه تغييرٌ في النظام يقينًا. ولذلك طَلَبَ المشترعون الصالحون من النساء أن يكنَّ على شيء من اتزان الأخلاق، وهم لم يَحْكُمُوا في جُمهورياتهم على الرذيلة فقط، بل على ظاهرها أيضًا، وهم قد أبطلوا حتى الدلال المؤدي إلى البطالة التي تُفْسِدُ بها النساءُ قبل أن يفسدن، والتي تَجْعَلُ لجميع التَّرَهَاتِ ثمنًا وَتَخْفِضُ ما هو عظيم، والتي توجب أَلَّا يُسَارَّ على غير ما يَبْغِي النساءُ توكيده من مُثَلِ الهُرُوءِ.

## الفصل التاسع

### حال النساء في مختلف الحكومات

اعتدالُ النساء قليلٌ في المَلَكِيَّاتِ، وذلك لأن فَزَقَ المراتبِ بنادي بهن إلى البَلَاطِ، فَيَتَلَنُ فيه من روح الحرية ما يُسَمِّحُ به وحده لهن تقريبيًا، وكلُّ ينتفع برضاهن وأهوائهن وصولًا إلى زيادة نصيبه، وبما أن ضَعْفَهُن لا يوجب فيهن زهوًا، بل لغوًا، فإن الكماليَّ يسود هناك معهن على الدوام.

ولا يُدْخِلُ النساءُ الكماليَّ إلى الدول المستبدة مطلقًا، ولكنهنَّ غَرَضُ للكماليِّ بأنفسهن، وعليهن أن يكنَّ إماءً إلى الغاية، وكلُّ يَتَّبِعُ روحَ الحكومة، ويَحْمِلُ إلى منزله ما هو مستقرٌّ خارجَه، وبما أن القوانين شديدة فيها وتُنْفَذُ حالًا فإنه يُخَشَى أن تُؤدِّي حرية النساء إلى عملٍ

في ذلك، ولا تكون من غير نتائج منافرائهن وقلّة رَصانتهنّ ومكارههنّ وميولهنّ وغيّرتهنّ وفتنهنّ، أي هذه الصناعات التي تكون لدى صغار النفوس لإغراء كبارها.

ثم بما أن الأمراء في هذه الدول يستخفون بالطبيعة البشرية فإنه يكون لهم نساء كثير، ويكون لديهم ألف سبب لاحتباسهن.

وفي الجمهوريات تكون النساء حُرّات بالقوانين خاضعات للعادات، وفي الجمهوريات يُفَضَى الكمال مع الفساد والنقائص

وفي المدن اليونانية حيث كانت الحياة غير تابعة للدين القائل إن طهارة الأخلاق جزء من الفضيلة حتى لدى الرجال، وفي المدن اليونانية حيث كانت تُسود نقيصة عمياء سيادة جامحة، وحيث لم يكن للغرام غير شكل واحد لا يُجرأ على ذكره فتنزوي الصداقة الوحيدة في الزواج<sup>(١)</sup>، كانت فضيلة النساء وبساطتهنّ وعفتهنّ بالغة درجة لم يَز معها، قَطُّ، شعب ذو ضابطة أحسن مما لدى أولئك القوم من هذه الناحية<sup>(٢)</sup>.

## الفصل العاشر

### المحكمة الأهلية لدى الرومان

لم يكن لدى الرومان، كما عند اليونان، حكامٌ خاصون لرقابة سلوك النساء، ولم يكن للزّقباء نظارةٌ عليهن كما على بقية الجمهورية، وقد قام نظام المحكمة الأهلية<sup>(٣)</sup> مقام القضاء الذي أقيم عند الأغرقة<sup>(٤)</sup>.

وكان الزوج يَجْمَع أقرباء المرأة وَيَحْكُم في أمرها أمامهم<sup>(٥)</sup>، وكانت هذه المحكمة تَحْفَظ الأخلاق في الجمهورية، وكذلك كانت هذه الأخلاق تَحْفَظ هذه المحكمة، وكان على هذه المحكمة أن تَقْضِي في أمر انتهاك الأخلاق فضلاً عن أمر انتهاك القوانين، والواقع أنه لا بُد من الأخلاق للحُكْم في أمر انتهاكها.

وكانت عقوبات هذه المحكمة مرادية، وكان هذا أمرها فعلاً، وذلك لأن كل ما هو خاص

(١) قال بلوتارك إنه لا نصيب للنساء في الغرام الحقيقي هنالك، الآثار الخلقية، رسالة الغرام، صفحة ٦٠٠ وقد تكلم كعصره، انظر إلى المحاوراة المسماة "هيرون" لإكزيبونوفون.

(٢) كان يوجد في أثينا حاكم خاص لرقابة سلوك النساء.

(٣) أنشأ رومولوس هذه المحكمة كما هو ظاهر من دني داليكارناس، جزء ٢، صفحة ٢٩٦.

(٤) انظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٣٩، حول استخدام هذه المحكمة حين مؤامرة الأعياد الباخوسية، فقد عد من المؤامرات ضد الجمهورية مجامع تفسد فيها أخلاق النساء والشباب.

(٥) يظهر من دني داليكارناس، باب ٢، أن الزوج كان، وفق نظام رومولوس، يحكم وحده في الأحوال العادية أمام أقرباء المرأة وأنه كان يحكم في أمرها في الجرائم الكبرى مع خمسة منهم، وكذلك كان أوليان، في الباب ٦: ٩، ١٢، ١٣ يميز الجرائم الكبرى في

أحكام الأخلاق من التي هي أقل خطراً، mores graviore, mores leviore.

بالأخلاق وكلّ ما هو خاصّ بقواعد الجشمة لا يُمكن احتواؤه في مجموعة قوانين، وإذا سهّل تنظيم ما يكوّن الإنسان مديناً به للآخرين فإن من الصعب اشتمال ذلك على ما يكون الإنسان مديناً به لنفسه.

وكانت المحكمة الأهلية تزُقّب سلوك النساء العامّ، ولكنه كان يوجد جُرمٌ خاضعٌ للاتهام العامّ فضلاً عن تأديب تلك المحكمة، وذلك الجُرم هو زنا الأزواج، وذلك لأن انتهاك الأخلاق العظيمة في الجمهورية هذا يُهمّم الحكومة ولأن دعارة المرأة يُمكن أن تشير ارتياباً حوّل فساد الزوج، ثم لأنه يُخشى أن يوودّ ذوو الشرف إخفاء هذا الجُرم كالعقاب عليه وجهله كالانتقام عنه.

## الفصل الحادي عشر

### كيف تبدلت النُّظر في روما مع الحكومة

كما أن المحكمة الأهلية تفترض أخلاقاً كان الاتهام العامّ يفترضها كذلك، فسقط الأمران مع الأخلاق وانتهيا مع الجمهورية<sup>(١)</sup>.

وما كان من إقامة مسائلٍ دائمةٍ، أي تقسيم القضاء بين القضاة، ومن دخول العادة القائلة بالتدريج أن يَقْضِي هؤلاء بأنفسهم<sup>(٢)</sup> في جميع الدعاوي، أضعف استخدام المحكمة الأهلية، وهذا ما ظهر من حيرة المؤرخين الذين يَعُدُّون من الأمور الغريبة، ومن تجديد العادة القديمة، ما حقل طيبريوس على إصداره من الأحكام بواسطة هذه المحكمة.

وما كان من إقامة الملكية ومن تبدل الأخلاق أدّى إلى زوال الاتهام العامّ، فقد حُشِي ظهور رجلٍ غير مستقيمٍ يفتناظ من ازدياء امرأةٍ وَيَغْضَب من امتناعها ويسخّط من فضيلتها فتسوّل له نفسه أن يُضَيِّعها، فنصّ قانون بُولِيَّة على عدم اتهام زوجة بالزنا إلا بعد اتهام زوجها بتسهيل دعاواتها، وأوجب هذا تقييد هذا الاتهام كثيراً ومن ثمّ تلاشيته<sup>(٣)</sup>.

أجلّ، لاح أن سيكست كُنت أراد تجديد الاتهام العام<sup>(٤)</sup> بيّد أنه لا ضرورة إلى كثير تأملٍ ليُرَى أن هذا القانون في مثل مملكته كان مستكرهاً أكثر مما في أية مملكة أخرى.

(١) Judicio de moribus, quod antea quidem in antiquis legibus positum erat, non autem frequentabatur, penitus abolito leg.

g. cod. de repud جزء ٥، باب ١٧

(٢) Judicia extraordinaria.

(٣) أبطله قسطنطين تماماً، وقد قال: إن من غير اللائق أن تكدر الزواجات الهادئة بجرأة أناس من الغرباء.

(٤) أمر سيكست الخامس أن يعاقب بالقتل كل زوج لا يشكو إليه دعاوات زوجته، انظر إلى ليتي: حياة سيكست الخامس.

## الفصل الثاني عشر

### الوصاية على النساء لدى الرومان

كانت تُظَم الرومان تُصَعُغُ النساء تحت وصاية دائمة ما لم يكنَّ تحت سلطان زوج<sup>(١)</sup>، وكان يُعْطَى هذه الوصاية أدنى الأقرباء من الذكور، ويظهر من تعبير عامي<sup>(٢)</sup> أنهم كُنَّ في صَيْقٍ شديد، وكان هذا طَيْبًا في الجُمهورية، غيرَ ضروريٍّ في الملكية مطلقًا<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من مجموعات قوانين البرابرة أن النساء لدى الجرمان الأولين كُنَّ تحت وصاية دائمة<sup>(٤)</sup> أيضًا، ثم انتقلت هذه العادة إلى ما أقاموه من ملكيات، ولكن من غير أن تُدوم.

## الفصل الثالث عشر

### العقوبات التي وضعها الأباطرة ضدَّ دعارات النساء

وَصَعَّ قانونٌ يُؤَلِّيةً عقوبةً على زنا الأزواج، ولكنَّ يَبْعُدُ هذا القانون، وما وُضع بعده من القوانين، من أن يكون دليلًا على صلاح الأخلاق، بل كانت هذه القوانين، بالعكس، برهانًا على فسادها. وفي الملكية تَغَيَّرَ جميعُ النظام السياسيِّ تجاه النساء، وعاد لا يُبْحَثُ عن توكيد طهارة الأخلاق، بل صار يُبْحَثُ عن العقاب على جرائمها، وصارت لا تُوضَعُ قوانينٌ جديدةٌ للعقاب على هذه الجرائم إلاَّ لأنه عاد لا يعاقب على الانتهاكات التي لم تكن هذه الجرائم قط.

نَعَم، حَقَلَّ انحلالُ الأخلاق الكريمة كثيرًا من الأباطرة على وضع قوانينٍ لَوْفَقِ الفجور إلى حدٍّ ما، غير أنهم لم يَفْصِدُوا إصلاح الأخلاق على العموم، وما رواه المؤرخون من وقائع حقيقية يُثَبِّتُ، فضلًا عن ذلك، كَوْنُ جميع هذه القوانين لا تُثَبِّتُ العكس، ويُفَكِّنُ أن يُبْصِرَ في ديونَ سلوكِ أغسطس من هذه الناحية، وكيف أنه اجتنب ما عُرض عليه من دعاوي في قضائه ونظارتته<sup>(٥)</sup>.

وروى المؤرخون كثيرًا من الأحكام الشديدة التي قُضِيَ بها في عهد أغسطس وعهد طيبريوس حَوْلَ فُسُوقِ بعض النساء الرومانيات، ولكنهم إذ يُطْلِعُونَنَا على روح هذين العهدين يُطْلِعُونَنَا على روح هذه الأحكام.

(٢) Ne sis mihi patruus oro

(١) Nisi convenissent in manum viri

(٣) ينص القانون البابيني، الذي وضع في عهد أغسطس، على أن المرأة التي تضع ثلاثة أولاد تصبح غير خاضعة لهذه الوصاية.

(٤) كانت هذه الوصاية تسمى في زمن الجرمان Mundeburdium

(٥) أتى إليه بشاب تزوج امرأة ان يعاشرها معاشرة فسوق قبل ذلك، فتردد طويلاً، ولم يجرو على استحسان هذه الأمور أو العقاب عليها، وأخيراً يصحو ويقول: "كانت الفتن سبب أعظم الشرور فيجب أن ننساها" ديون، باب ٥٤، فصل ١٦، ولما طلب أعضاء السنات إليه أن يضع أنظمة حول طبايع النساء اجتنب هذا الطلب قائلاً لهم أن يصلحوا نساءهم كما كان يصلح امرأته، وهنالك يرجون منه أن يقول لهم كيف كان يفعل ذلك مع امرأته، وهذا سؤال بعيد من الحكمة كثيراً كما يلوح لي.

وأَحْصُ ما رأى أَعْطَسُ وطِيبِريوس العِقَابَ عليه هو دَعَارَاتٍ قَرِيبَاتِهِمَا، وهما لم يعاقبا على فساد الأخلاق، ولكن على جُرم الكفران أو على جُرم إهانة ولي الأمر<sup>(١)</sup> الذي اخترعاه لفائدته في الاحترام وفائدته في انتقامها، ومن ثَمَّ كان رَفْعُ مؤلَّفِي الرومان لعقيرتهم ضَدَّ هذا الطغيان. وكانت عقوبة قانون يُولِيَّة خفيفة<sup>(٢)</sup>، وقد أراد الأباطرة أن تُزاد في الأحكام عقوبة القانون الذي وضعوه، فكان هذا سببَ شنائم المؤرخين، وهم لم يبحثوا في استحقاق النساء للجزاء، وإنما بحثوا في انتهاكهن القانونَ لِيُعاقَبْنَ.

ومن أهم ما أتاه طيبيريوس<sup>(٣)</sup> من طغيان هو سوء استعماله القوانين القديمة، ومن ذلك أنه لما أراد مجازاة امرأة رومانية بأكثر مما نَصَّ عليه قانون يُولِيَّة أعاد تأليف المحكمة الأهلية<sup>(٤)</sup> ضَدَّها. وهذه التدابير حَوْلَ النساء خاصةً بأَسْرَ أعضاء السَّنات، لا بأَسْرَ الشعب، وكان يُبْحَثُ عن ذرائع لاتهام الكبراء، وكان نفي النساء يُجَهَّز بما لا يُحْصَى من هذه الاتهامات.

ثم إن ما قُلْتُهُ عن كون صلاح الأخلاق ليس مبدأً حكومة الفرد لم يَصِحَّ، قَطُّ، بأحسن مما في عهد هؤلاء الأباطرة الأولين، ومَنْ كان في شكٍّ من هذا فَلْيَقْرَأْ تاسيت وشويتون وجوفينال ومزسيال.

## الفصل الرابع عشر

### القوانين المقيدة للترف لدى الرومان

تكلّمنا عن الفُجور العام لارتباطه في الكماليات التي يَغْمُها دائماً والتي تَعْقُبه عن الدوام، وإِذَا ما تَرَكْتُمْ حركاتِ القلبِ طليقةً فكيف تستطيعون أن تَعُوقُوا ضَعْفَ النَّفْسِ؟

وإِذَا عَدَوْتَ النُّظْمَ العامة في روما وجدتِ الرُّقَباء قد حَمَلُوا القُضَاةَ على وضع قوانين خاصةً وُصُولاً إلى بقاء النساء زاهدات، وقد كان هذا هدفَ القوانين الفَائِيَّةِ واللِّبِسِيَّةِ والأُوبِينِيَّةِ، ولِيُقْرَأَ في تبتوس ليفيوس<sup>(٥)</sup> كيف اهتَزَّتْ السَّنات حينما طَلَبْنَ إلْغاء القانون الأوبيني، وَيَقْرُنْ قَالِيرْمَكْسِيمُ دُورَ الكماليِّ لدى الرومان بإلْغاء هذا القانون.

(١) Culpam inter viros et feminas vulgatam, gravi nomine laesarum religionum, ac violatae majestatis appelloando.

(٢) أدخل هذا القانون إلى المدونة، ولكن لم توضع العقوبة فيه، ويرى أنه لم يكن غير قانون نفي، وذلك لأن قانون سفاح ذوي القرابة

(٣) لم يكن غير قانون إبعاد قانون Si quis viduam ff. De quest

(٤) Proprium id Tiberio fuit, scelera nuper reperta priscis verbis oblegere. فصل ١٩.

(٥) Adulterii graviolem paenam deprecatusm tu, exemplo majorum, proptinquis suis ultra ducentesimam lapidem

removeretur suasit, Adultero Manlio Italia atque Africa interdictum est

(٥) العشر ٦، الباب ٦.

## الفصل الخامس عشر

### المهور والعوائد الزفافية في مختلف النظم

يجب أن تكون المهور في الملكيات عظيمة على الدوام، وذلك ليستطيع الأزواج توطيد مقامهم وما هو مستقر من الكمال، ويجب أن تكون المهور متوسطة في الجمهوريات حيث لا يجوز أن يشود الكمال<sup>(١)</sup>، ويجب أن تكون كالعدم تقريباً في الدول المستبدة حيث يكون النساء إماءً من بعض الوجوه.

وما أدخل إلى القوانين الفرنسية من شركة الأموال بين المرء وزوجه كثير الملاءمة في الحكومة الملكية، وذلك لحفله النساء على الاكتراث للشئون المنزلية، ولأنه يدعوهن، على الرغم منهن، إلى العناية ببيوتهن، وشركة الأموال هذه أقل ملاءمة في الجمهورية حيث يكون النساء أكثر فضيلة، وهي تخالف الصواب في الدول المستبدة حيث يكون النساء قسماً من متاع السيّد.

وبما أن النساء يُخملن على الزواج وفوق حالهن بما فيه الكفاية فإن ما يعطيهن القانون إياه من المكاسب في أموال أزواجهن غير مُجدٍ، ولكن هذه المكاسب تكون مُضرة في الجمهورية كثيراً لأن تزواتهن الخاصة تؤدي إلى الكمال، وأما في الدول المستبدة فيجب أن تكون مكاسب الزفاف مادة لهم، لا أن تزيد على ذلك.

## الفصل السادس عشر

### عادة جميلة لدى الساميين

كانت لدى الساميين عادة ذات نتائج عجيبة في جمهورية صغيرة، ولاسيما في مثل وضعهم، وذلك أن كان يُجمع جميع الشبان ويُحكّم فيها، فمن كان يُعلن أنه أحسن الجميع اتّخذ الابنة التي يريد زوجاً له، وكان لقن يلبه في نيل الأصوات أن يختار أيضاً، وهلمّ جزاً<sup>(٢)</sup>، ومما كان يُفضي بالعجب ألا يُلتفت بين متاع الفتيان إلى غير الخصال الحميدة وما قدّم إلى الوطن من خدم، ومن كان أغنى الجميع في هذه الأنواع من المحاسن يختار ابنة في الأمة بأسرها، فكان الحب والجمال والعفاف والاستقامة والحسب، والبُسر أيضاً، مهزّ الفضيلة، ومن الصعب أن يتصور المرء جائزة أكثر من هذا نبلاً وأعظم قدراً وأقل وقراً على دولة صغيرة وأبلغ تأثيراً في كل من الجنسين.

(١) كانت مرسلية أكثر جمهوريات زمانه حكمة، فقد روى استرابون في الباب الرابع أن المهور كان لا يمكن أن تزيد على مائة إيكو فضة وخمسة ملابس، ويعدل الإيكو الواحد خمسة فرنكات من فضة، والزوجة هي التي تأتي بالمهور كما هي عادات الغرب (م).

(٢) نبذة لنقولا الدمشقي استخرجت من استوبه في مجموعة قسطنطين بورفيرو جينيت.

وكان السامثيون من سلالة الإسبارطيين، ومَتَحَ أفلاطونُ، الذي ليست نُظْمه غير إكمالٍ لقوانين ليكوزغ، مثل ذلك القانون تقريبًا<sup>(١)</sup>.

## الفصل السابع عشر إدارة النساء

إن مما يخالف العقل والطبيعة أن يكون النساء سيداتٍ في المنزل كما كان الأمر عند المصريين، ولكن الأمر يكون غير ذلك إذا ما كان الحكم قبضتهن في إحدى الإمبراطوريات، فمكائهن من الضعف لا يَسْمَحُ لهن بالصدارة في الحال الأولى، ويُنعم ضعفهن عليهن بدعة واعتدال في الحال الثانية، وهذا ما يُفكِن أن يؤدي إلى حكومة صالحة أحسن مما تؤدي إليه الفضائل الصارمة الجافية.

وفي الهند يَطِيبُ الناس نفسًا من حكومة النساء، ومن النظام في الهند أن وراثة العرش تكون للبنات اللاتي هنَّ من أمٍّ ذات أصلٍ مَلَكِيٍّ إذا لم تكن أمُّ الذكور من مثل هذا الأصل<sup>(٢)</sup>، وهنَّ يُعْطَيْنَ عددًا من الأشخاص ليساعدوهنَّ في حَمْلِ أعباء الحكومة، وعند مستر سميث<sup>(٣)</sup> أن النفوس تَطِيبُ من حكومة النساء في أفريقيا، وإذا أُضيف إلى هذا مثال روسيا وإنجلترا رُئي نجاح النساء أيضًا في الحكومات المعتدلة والحكومة المستبدة على السواء.



(١) حتى إنه أباح لهم كثرة المعاشرة.

(٢) رسائل العبرة، المجموعة ١٤.

(٣) رحلة في غينيا، الصفحة ١٦٥، من القسم الثاني من الترجمة، عن مملكة أنغونا، على الشاطئ الذهبي.

## الباب الثامن

### فساد مبادئ الحكومات الثلاث

#### الفصل الأول

#### فكرة عامة عن هذا الباب

يبدأ فساد كل حكومة بفساد المبادئ في كل وقت تقريبًا.

#### الفصل الثاني

#### فساد مبدأ الديمقراطية

لا يفسد مبدأ الديمقراطية بضياع روح المساواة فقط، بل يفسد بالإفراط في انتحال مبدأ المساواة أيضًا، وذلك لأن كل واحد يريد أن يساوي من اختاره ليتولى أمره، وبما أن الشعب لا يطيق بذلك ما يفوضه من السلطة فإنه يود أن يصنع كل شيء بنفسه وأن يتشاور عن السّنات وأن يُنفذ عن الحكام وأن يُجرّد جميع القضاة.

تعود الفضيلة غير موجودة في الجمهورية، ويريد الشعب أن يقوم بوظائف الحكام، ويعود غير موقر لهم إذن، وتعود مناقشات السّنات غير ذات وزن، ويعود أعضاء السّنات، ومن ثمّ الشيوخ، غير مكرّمين إذن، وإذا ضاع احترام الشيوخ عاد الآباء غير محترّمين، وعاد الأزواج غير أهل للرعاية والسادة غير أهل للإطاعة، وجميع الناس ينتهون إلى حبّ الفُجور ويُتعب عُسر القيادة كما يُتعب عُسر الإطاعة، ولا يخضع النساء والأولاد والعبيد لأحد، وتُفقد بذلك الأخلاق وحبّ النظام ولا تبقى الفضيلة.

ويُرى في «وليمة» إكزيثوفون وصف ساذج لجمهورية أساء الشعب فيها استعمال المساواة، ويُدلي كل مدعوّ مناوبة بسبب رضاه عن نفسه، فقال شروبيدس: «إنني راضٍ عن نفسي لفقرتي، وذلك أنني كنت أيام غتاي أتملق الوُشاة عالمًا أنه يصيبني منهم أذى أكثر مما أصيبهم به، وذلك أن الجمهورية كانت تطالبي، دائمًا، بمبلغ جديد، وأنني كنت لا أستطيع التغيّب، فلما أصبحت فقيرًا نلت سلطانًا، وصار لا يهدّدي أحد، وضررت أهدد الآخرين، والآن أقدر على الانصراف أو البقاء، والآن ينهض الأغنياء من أماكنهم ويصدرونني، والآن أراني ملكًا بعد أن كنت عبدًا، والآن تطعمني الجمهورية بعد أن كنت أدفع إليها ضريبة، والآن لا أخشى الخسارة، وأرجو أن أكسب».

ويقع الشعب في هذا البؤس إذا ما حاول أن يفسده أولئك الذين اتّمنهم كتمًا لفسادهم

الخاص، وهم لا يحدّثونه عن غير عظمته لكيلا يُبصر طُمُوحهم، وهم لا ينقطعون عن مَدْح تفتيره لكيلا يَرَى شُحَّهم.

ويزيّد الفسادُ بين المفسدين، ويزيدُ بين من كانوا قد فَسَدُوا، ويقتسم الشعبُ جميعَ النقد العامِّ، وبما أنه يُضيفُ إدارةَ الأمور إلى كسله فإنه يودُّ أن يضيفَ لَهُوَ الكمالِيَّ إلى فقره، ولكن لا يُمكن أن يكون هَدَفًا له غيرُ بيت المال مع كسله وتُرفه.

ولا يُذهسُ المرءُ إذا ما رأى الأصواتَ تُشترى بالمال، ولا يُعطى الشعبُ كثيرًا من غير أن يؤخِّد منه أكثرُ من ذلك، ولكن لا بُدَّ من قلب الدولة ليؤخِّد منه، وهو كلما بدَّ انتفاغُه بحريته أكثرَ من قبل اقتراب من الوقت الذي يَفْقِدُها فيه، وَيَتَكَوَّن طُغَاةٌ صغارٌ لهم جميعُ عيوب الواحد، ولا يَلْتَبَث ما بقي من الحرية أن يُضح أمراً لا يُطاق، فيظَهَر طاغيةٌ واحد، وَيُخَسِرَ الشعب كلَّ شيء حتى منافعُ فساده.

إنَّ، للديموقراطية حدَّان مُفْرِطان يجب اجتناؤهما وهما: روح التفاوت التي تسوقها إلى الأريستوقراطية أو إلى حكومة الفرد، وروح المساواة المتناهية التي تسوقها إلى استبداد الفرد، كما أن استبداد الفرد ينتهي بغزو البلاد.

ولا مرأى في أن جميع من أفسدوا الجُمهوريات الإغريقية لم يُصْبِحوا طُغَاةً دائماً، وذلك عن ارتباطهم في البلاغة أكثر مما في الفنِّ العسكري، وذلك فضلاً عن وجود حقد شديد في قلوب جميع الأعارفة على الذين كانوا يَقْبِلون الحكومة الجُمهورية، وهذا ما كان يُحوِّل الفوضى إلى فَنَاءٍ بدلاً من أن تتحول إلى طُغيان.

غير أن سَرَقُوسة التي وُجِدَت بين عدد كبير من الألبِغَارِشِيَّات<sup>(١)</sup> الصغيرة التي تحوّلت إلى طُغيانات<sup>(٢)</sup>، غير أن سَرَقُوسة التي كان يوجد فيها مِثَاتٌ<sup>(٣)</sup> لم يُذكَر في التاريخ تقريبًا، قاست من البؤس ما لا يؤدي إليه الفساد العاديُّ، ولكن هذه المدينة، التي كانت فريسةً التحلُّ<sup>(٤)</sup>، أو الاضطهاد دائماً، والتي كانت تُزَعَج بالحرية والعبودية على السواء، والتي كانت تتلقى كلا الأمرين كالزوبعة، والتي كانت عازمةً على الثورة في كلِّ وقتٍ بواسطة أقلِّ قوّة خارجية على الرغم من سلطانها في الخارج، كانت تشتمل على شعب كبير ليس عنده غيرُ خيارٍ صارمٍ في اتخاذه طاغيةً أو كونه طاغيةً بنفسه.

(١) هي الحكومات التي تكون السلطة فيها قبضة بعض الأسر القوية.

(٢) انظر إلى حيات تيموليون وحياة ديون في بلوتارك.

(٣) هو مجلس الستمانّة الذي حدث عنه ديودورس، باب ١٩، فصل ٥.

(٤) لما طردت الطغاة أصبح هؤلاء مواطنين في بلدان أجنبية وجنوداً من المرتزقة، فأدى هذا إلى حروب أهلية، السياسة لأرسطو،

باب ٥، فصل ٣، ولما كان الشعب سبب النصر على الأثينيين تبدلت الجمهورية، المصدر نفسه، فصل ٤، وقد أسفر هوى الحاكمين

الشائين الذين اختطف أحدهما غلاماً للأخر فأغرى هذا زوجة ذلك على الفجور عن تغيير شكل هذه الجمهورية، المصدر

نفسه، باب ٧، فصل ٦.

## الفصل الثالث

### روح المساواة المتناهية

تبتعد روح المساواة الحقيقية عن روح المساواة المتناهية بُعْدَ السماء من الأرض، ولا تقوم الأولى، مطلقًا، على قيام جميع الناس بالقيادة، أو على ألا يكون من الناس أحدٌ مَقْوَدًا، بل على إطاعة الإنسان وعلى قيادته أمثاله، وهي لا تحاول ألا يكون له سيدٌ مطلقًا، بل ألا يكون له سيدٌ غير أمثاله. والناس في الطبيعية يُولدون متساوين، ولكنهم لا يستطيعون البقاء على هذه الحال، فالمُجتمع يُفقدُهم المساواة، وهم لا يَعُوْدُونَ متساوين إلا بالقوانين.

والفرق بين الديمقراطية المنظمة والديموقراطية غير المنظمة هو أن الإنسان في الأولى ليس مساويًا إلا كمواطن، وأنه في الأخرى مساوٍ أيضًا كحاكمٍ وعضوٍ سيناتٍ وقاضٍ وأبٍ وزوجٍ وسيدٍ. ومكانُ الفضيلة الطبيعيُّ هو بجانب الحرية، ولكنها لا تكون بجانب الحرية المتناهية أكثر مما تكون بجانب العبودية.

## الفصل الرابع

### علّةُ فساد الشعب الخاصة

يَفْتَحُ النصرُ العظيم، ولا سيما الذي يساعد الشعبَ على نَيْلِهِ كثيرًا، هذا الشعبَ مقدارًا من الرّهو ما تَعُوْدُ قيادته معه أمرًا متعذرًا، فهذا الشعبُ الحاسدُ للقضاة يُضح حاسدًا للقضاء، وهذا الشعبُ العدوُّ للحُكّام لم يلبث أن يصير عدوًّا للنظام، وهكذا أفسد النصرُ الذي تَمَّ على الفُرس في سَلامِين جُمهوريةً أثينا<sup>(١)</sup>، وهكذا أسفر انكسارُ الأثينيين عن ضياع جُمهورية سَرَقوسة<sup>(٢)</sup>. ولم تَبْتَلِ جُمهورية مرسيليا هذه الانتقالاتِ الكُبْرَى من الهَوَانِ إلى العظمة، وكذلك إنه حُكِمَ فيها بحكمةٍ دائمةٍ، وكذلك إنها حافظت على مبادئها.

## الفصل الخامس

### فساد مبدأ الأريستوقراطية

تَفْسُدُ الأريستوقراطية حينما تصبح سلطةُ الأشرافِ مُرَادِيَّةً، فلا يُرَى فيها فضيلة لدى من يَحْكُمون، ولا في المحكوم فيهم.

(٢) المصدر نفسه.

(١) أرسطو، السياسة، باب ٥، فصل ٤.

ومتى حافظت الأسر الحاكمة على القوانين تَمَّ هذا على ملكية لها ملوك كثيرون، على ملكية كثيرة الصلاح بطبيعتها، وذلك لارتباط جميع هؤلاء الملوك تقريباً في القوانين، ولكن تلك الأسر إذا لم تُزاعِ القوانين تَمَّ هذا على دولة مستبدة تشتمل على مستبدين كثيرين.

والجمهورية في هذه الحال لا تبقى إلا من حيث الأشراف، وبين الأشراف فقط، وهي ضمن الهيئة التي تحكّم، والدولة المستبدة هي ضمن الهيئة المحكوم فيها، وهذا ما يجعل كلتا الهيئتين أكثر ما في العالم تفككاً.

ويَقَعُ أقصَى الفساد عندما يُضح الأشراف وراثيين<sup>(١)</sup>، لِمَا لا يكون لديهم اعتدالٌ بذلك، وإذا كان عددهم قليلاً عَظُم سلطانهم وتَقَصَّ أَمْنُهُم، وإذا كان عددهم كثيراً قلَّ سلطانهم وعَظُم أَمْنُهُم، ويزيد السلطان ويتناقص الأَمْنُ حتى يكون المستبَدُّ الذي يتجلى فيه قَظُّ السلطان والخطَرُ إِذْنٌ، تؤدي كثرة الأشراف في الأريستوقراطية الوراثية إلى كون الحكومة أقلَّ عنفاً، ولكن بما أنه يكون قليلٌ فضيلةً فإنه يَسْتُولِي على الناس روح البلادة والكسل والإهمال التي تجعل الدولة عاطلةً من القوة والنابط<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الأريستوقراطية أن تحتفظ بقوة مَبْدئها إذا كانت القوانين من الحال ما تُشعر الأشراف معه بأخطار القيادة ومتاعبها أكثر مما بملادها، وإذا كانت الدولة في وَضَعٍ تخشى معه بعض الأمور، وإذا كان الأَمْنُ يأتي من الداخل والقلق من الخارج.

وكما أن بعض الثقة يُوَدِّي إلى مَجْدِ المَلَكِيَّةِ وسلامتها يجب على الجُمهورية، بالعكس، أن تخشى بعض الأمور<sup>(٣)</sup>، وكان من خشية الفرس أن أُبِدَّت القوانين لدى الأغرقة، وقد خاف كل من قرطاج وروما الأخرى فثَبَّتَ أَمْرُهُمَا، وبِالهِ من شيء عجيب؛ كلما زاد أَمْنُ هذه الدول كانت عُزْضَةٌ للفساد كالمياه الراكدة كثيراً.

## الفصل السادس

### فساد مبدأ الملكية

كما أن الديموقراطيات تزول عندما يَنزِعُ الشعب من السَّتَات والحكام والقضاة وظائِفَهُم تَفْسُدُ المَلَكِيَّاتِ عندما تُنزَعِ امتيازاتُ الهيئات أو المدن مقداراً فمقداراً، وَيُضَارُّ في الحال الأولى إلى استبداد الجميع، وَيُضَارُّ في الحال الثانية إلى استبداد الفرد.

(١) تتحول الأريستوقراطية إلى أليغارشية.

(٢) البندقية من الجمهوريات التي ألحت بقوانينها، أحسن من سواهان محاذير الأريستوقراطية الوراثية.

(٣) يعزو جوستان زوال فضيلة أتيينا إلى موت إامينونداس، وهم إذ عاد لا يكون لديهم تنافس أنفقوا دخلهم في الأعياد frequentius

coenam quam castra visentes وهناك خرج المقدونيون من غموضهم، باب ٦، فصل ٩.

وقال صينيٌّ آخرُ: «إن الذي أدى إلى صَيَاعِ أُسْرَتِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا من الأُمراء أرادوا الحكم في كلِّ أمرٍ بأنفسهم مباشرةً»<sup>(١)</sup> بدلًا من أن يسيروا على غرار القدماء فيقتصروا على الرِّقَابَةِ العامَّةِ الخليفة بوليَّ الأمر، وهنا يُطْلِعُنَا المؤلِّفُ الصِّينِيُّ على سببِ فسادِ جميعِ الفلكياتِ تقريبًا.

وتزول المَلَكِيَّةُ حينما يعتقدُ أميرٌ أنه يُظهِرُ سلطانه بتغييره نظامَ الأمور أكثرَ من اتباعه، وبنزعه الوظائفَ الطبيعيَّةَ من فريقٍ لينعم بها على فريقٍ آخر عن هَوَى، وبظهوره أكثرَ وِلَعًا بأهوائه مما بعزائمه. وتزولُ المَلَكِيَّةُ حينما يَزِدُّ الأَمِيرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فقط، فيدْعُو الدولةَ إلى عاصمته والعاصمةَ إلى بَلَّاطه والبَلَّاطَ إلى شخصه وحده.

ثم تزول المَلَكِيَّةُ حينما يَجْهَلُ الأَمِيرُ سلطانه وحالَه وحُبَّه لشعوبه، وحينما لا يَشْعُرُ جيدًا بأن على المَلِكِ أن يَحْسَبَ نفسه في مَأْمِنٍ كما يَحْسَبُ المُسْتَبَدُّ نفسه في خَطَرٍ.

## الفصل السابع

### مواصلة الموضوع نفسه

يَفْسُدُ مبدأ المَلَكِيَّةِ عندما يصبح الأَكْبَرُ غلامَ العبودية الأولى، وعندما يُنَزَعُ من الأَكْبَرِ احترامُ الشعوب، وعندما يُجْعَلُ منهم آلاتٌ حَقِيرَةٌ للسلطة المُرَادِيَّةِ.

وهو يَفْسُدُ أيضًا عندما يُجْعَلُ الشرفُ مناقضًا لَعَلَامِ الشرف، وعندما يُفَكِّنُ لُبْسُ العارِ<sup>(٢)</sup> والوجهة مَعًا.

وهو يَفْسُدُ عندما يُحَوَّلُ الأَمِيرُ عَذْلَهُ إلى شدة، وعندما يَسْلُكُ سَبِيلَ أباطرة الرومان فيصْغُرُ رأسٌ ويذوؤُ على صدره<sup>(٣)</sup>، وعندما يَتَّخِذُ هَيْئَةً المتوعَّدِ الهائلِ كالنتي انتحلها كوموديوس في تماثيله<sup>(٤)</sup>.

ويَفْسُدُ مبدأ المَلَكِيَّةِ عندما يُبَاهِي أصحابُ النفوسِ الساقطةِ سقوطًا عَجِيبًا بما يُفَكِّنُ أن يكون لِعبوديتهم من عظمة، فيَحْسَبُونَ أن الذي يجعل الإنسانَ مَدِينًا للأَمِيرِ بكلِّ شَيْءٍ يَجْعَلُهُ غَيْرَ مَدِينٍ بشيءٍ لوطنه.

(١) مجموعة الآثار التي تمت في عهد آل مينج والتي ذكرها الأب دوهلاد في "وصف الصين" جزء ٢، صفحة ٢٤٨.

(٢) نصبت تماثيل في عهد طيبريوس وأنعم بشارات نصر على الوشاة، وقد بلغ هذا من إسقاط علام الشرف هذه ما صار الذين استحقوها يحتقرونها معه، نبذة عن ديون. باب ٥٨، فصل ١٤، وذلك من مقتطعت الفضائل والذائل لقسطنطين بروفيروجينيت، انظر في تاسيت كيف أن نيرون أنعم على بترونيوس وتريبليانوس ونرفا وتيجلينوس بشارات نصر مكافأة على اكتشاف مؤامرة مزعومة وعن معاقبة عليها، الحوليات، باب ١٥، فصل ٧٢، وانظر أيضًا كيف أن القواد احتقروا القتال عن احتقار لعلام الشرف Pervulgatis triumph insignibus باب ١٣، فصل ٥٣ من حوليات تاسيت.

(٣) وفي هذه الدولة يعرف الأمير جيدًا ما هو مبدأ حكومته. (٤) هيروديان.

ولكن إذا صَحَّ -وهذا ما رُئِيَ في جميع الأزمنة- كَوْنُ سلطان الملك كلما اتسع قَلَّ أُمْنُهُ أفلام يكون إفسادُ هذا السلطان حتى تغيير طبيعته جُزْمَ إهانةٍ يُفْتَرَفُ ضِدَّهُ؟

## الفصل الثامن

### خَطَرُ فسادِ مبدَأِ الحُكُومَةِ المَلَكِيَةِ

ليس المحذورُ في انتقال الدولة من حكومة معتدلة إلى حكومة معتدلة كالانتقال من الجُمهوريَّة إلى المَلَكِيَّة أو من المَلَكِيَّة إلى الجُمهوريَّة، ولكن في سقوطها وتدهورها من حكومة معتدلة إلى استبداد.

ولا يزال يُحَكَّم في مُعْظَم شعوب أوروبا بالأخلاق، ولكن الاستبداد إذا استقرَّ ببعض الجهات عن سوء استعمالِ طويلٍ للسلطة، أو عن فَتْحٍ عظيم، لم يَبَقَ ما يُمَسِّك من أخلاقٍ أو إقليم، وقاست الطبيعةُ البشريَّة في هذا الطرف الجميل من العالم ما يُوجِّه إليها من الشتائم في الثلاثة الأخرى لحيين على الأقل.

## الفصل التاسع

### مقدارُ ما تُحْمَلُ به طبقةُ الأشرافِ على الدفاعِ عن العرشِ

توارت طبقةُ الأشرافِ الإنجليزية مع شارل الأول تحت أنقاض العرش، ولما سَمِعَ الفرنسيون كلمة الحرية من فيليب الثاني قبل ذلك دَعَمَت العرشَ دائماً طبقةُ الأشرافِ التي تستمسك بشرفِ إطاعة الملك، ولكن مع عَدَّها من الفضائح الرئيسة اقتسامَ السلطان مع الشعب.

وقد رُئِيَ أن الأُسْرَةَ المالكة في النمسا تجاهد جهاداً مستمراً لاضطهاد طبقة الأشرافِ المجرية، وكانت تجهل ماذا تكون قيمتها لها ذات يوم، وكانت تبحث عند هؤلاء الأقوام عما ليس عندهم من المال، وكانت لا تنظر إلى ما هنالك من الرجال، ولَمَّا اقتسم كثيرٌ من الأمراء بلادها انقضت أجزاء مملكتها الجامدة الساكنة بعضها على بعض، ولم تكن الحياة في غير طبقة الأشرافِ تلك التي تَمَيَّزت من الغيظ فنَسِيَت كلَّ شيء لتجاهد وعَدَّت من المجد أن تَهْلِكَ وتَغْفُو.

## الفصل العاشر

### فساد مبدأ الحكومة المستبدة

يَفْسُدُ مبدأ الحكومة المستبدة بلا انقطاع، وذلك لأنه فاسد بطبيعته، وتزول الحكومات الأخرى، وذلك لأن من الحوادث الخاصة ما يَنْقُضُ مبدأها، وهذه حكومة تزول عن غيبها الباطني عندما لا تُحَوَّلُ بعضُ الأسبابِ العارضةِ دون فساد مبدئها، وهي لا تدوم، إذَنْ، إِلَّا حينما تَحْمَلُها بعضُ الأحوالِ، المقتبسة من الإقليم والدِّينِ وَوَضَعِ الشَّعْبِ أو عبقريته، على اتباع نظام أو احتمال قاعدة، وتَقْتَسِرُ هذه الأمورُ طبيعتها من غير أن تُغَيِّرَها، وتَبْقَى وحشيتها، وتَطَّلُ مؤنسةً إلى حين.

## الفصل الحادي عشر

### النتائج الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها

إِذَا فَسَدَتِ مبادئ الحكومة ذات مرة أصبح أحسنُ القوانينِ سيئاً وتحوَّلَ ضِدُّ الدولة، وإِذَا ما كانت سليمةً المبادئِ كان لأسوأِ القوانينِ نتائجٌ حسنةٌ، ففوةُ المبدأ تجتذب كلَّ شيءٍ. وقد استعمل الأقریطشيون وسيلةً غريبة، استعملوا وسيلةَ العصيان، لبقاء الحكام الأولين خاضعين للقوانين، وقد كان فريقيُّ من أبناء الوطن يتمرد<sup>(١)</sup> ويهزم الحكام ويَحْمَلُهُم على اعتزال المنصب، وكان هذا العمل يُفْتَرَضُ نتيجةً للقانون، ونظامٌ مثل هذا، يوجب الفتنة منعا لسوء استعمال السلطة، يَفْلِبُ أية جمهورية كما يلوح، وهو لم يَقْضِ على جمهورية أقریطش، وإليك السبب<sup>(٢)</sup>:

كان القدماء، إِذَا ما أرادوا الحديث عن شعبٍ يَحْمِلُ أعظمَ حُبِّ للوطن، يَذْكُرُونَ الأقریطشيين، وكان أفلاطون<sup>(٣)</sup> يقول: «إن الوطن هو اسمٌ بالغُ الحنان لدى الأقریطشيين»، وكانوا يُسَمُّونَهُ باسمٍ يُعَبَّرُ عن حُبِّ أُمَّ لأولادها<sup>(٤)</sup>، والواقعُ أن حُبَّ الوطن يُضْلِحُ كلَّ شيءٍ. ولقوانين بولونيا عصيائها أيضاً، ولكن ما ينشأ عن هذا من المحاذير يدلُّ على أن شعب أقریطش وحده هو الذي كان في حالٍ يستعمل معها هذا العلاج بنجاح. وليس أقلُّ من لك اتباع الألعاب الرياضية لدى الأغارقة لصلاح مبدأ الحكومة، قال

(١) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ١٠.

(٢) كانوا يتفقون ضد أعداء الخارج فيالبداءة، وهذا ما كان يسمى اتفاق الآء، ص ٨٨ من «الآثار الخلقية» لبلوتارك.

(٣) الجمهورية، باب ٩.

(٤) بلوتارك، الآثار الخلقية، في الرسالة: أو يجب على رجل السن أن يتدخل في الشؤون العامة.

أفلاطون<sup>(١)</sup>: «إن الإسبارطيين والأقريطشيين هم الذين فَتَحُوا هذه الأكاديميات المشهورة التي نالوا بها مقامًا ممتازًا جدًا، وقد دُعِيَ العِدَارُ في البُدْءِ، غير أنه أذعن للنفع العام»، وما انفكت هذه التُّظْمُ تَقْضِي بالعجب منذ زمن أفلاطون<sup>(٢)</sup>، فقد كانت تلائم عَرَضًا عَظِيمًا، كانت تلائم الفَنَّ العسكري، ولكن عندما عاد الأغارقة غير ذوي فضيلة قَوَّضَت الفَنَّ العسكري نَفْسَهُ، وعاد لا يُنْزَلُ إلى ميدان المِبارزة للاستعداد، بل للفساد<sup>(٣)</sup>.

ويُروى لنا بلوتارك<sup>(٤)</sup> أن الرومان كان يَرَوْنَ في زمنه كَوْنَ هذه الألعاب علةً لرئيسةً للعبودية التي وَقَعَ فيها الأغارقة، وعلى العكس نرى أن عبودية الأغارقة هي التي أفسدت هذه التمرينات، وفي زمن بلوتارك<sup>(٥)</sup> كانت الحدائق التي يُصَارَعُ فيها على المكشوف، وكانت الأعيب المصارعات، تجعل الشبانَ أُنْدَالًا وتَحْمِلُهُمْ على غرام شائن، ولا تَصْنَعُ منهم غيرَ مُشْعُوذِينَ، وتمرينات المصارعة في زمن إلامينونداس هي التي أَكْسَبَت التَّيْبِيَّينَ معركةً لوكتريس<sup>(٦)</sup>.

وإذًا لم تُخَسِرِ الدولة مبادئها كانت القوانينُ غيرَ الصالحة قليلاً، والأمرُ هو، كما قال أبيقور حين الكلام عن الثَّرَوَات: «إن الشراب ليس الفاسد، بل الإِنَاء».

## الفصل الثاني عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

كان القضاة في روما يُؤَخِّدُونَ في سلك أعضاء السَّنَات، وقد نَقَلَ الأغارقة هذا الامتياز إلى الفرسان، وقد أنعم دُرُوزُوس بهذا الامتياز على أعضاء السَّنَات والفرسان، وأنعم به سيلاً على أعضاء السَّنَات وحدهم، وأنعم به كَوْتًا على أعضاء السَّنَات والفرسان وَحَرَثَةَ الأَدْحَار، وأقصى قيصرٌ هؤلاء الأخيرين، وجعل أنطونيوس فِصَائِلَ عشرة رجال من أعضاء السَّنَات والفرسان وقُوَاد المائة.

ومتى فَسَدَت الجُمهوريَّة لم تُمَكِّن معالجة شَرِّ ناشيءٍ بغير دَفْعِ الفساد والَعُودِ إلى المبادئ،

(١) الجمهورية\* باب ٥.

(٢) كانت الرياضة البدنية تقسم إلى قسمين: الرقص والمصارعة، وكانت ترى في أقريطش رقصات الكوريتس المسلحة، وفي إسبارط رقصات كاستور وبلوكوس، وفي أثينا رقصات البلاس المسلحة الصالحة كثيرًا لمن لم يبلغوا سن الذهاب إلى الحرب، والمصارعة هي صورة الحرب كما قال أفلاطون، القوانين، باب ٧، وقد أثنى على الزمن القديم لأنه لم يذهب إلى غير رقصين: الهادئ والحربي، انظر كيف يطبق هذا الرقص الأخير على الفن العسكري، أفلاطون، المصدر نفسه.

Aut libidiosae.

.. (٣)

Ledaeas Lacedemonis plaestras

هجوية ٥٥، باب ٤، مرسياز

(٥) بلوتارك، الموضوع نفسه

(٤) الآثار الخلقية، في الرسالة: مسائل حول شئون الرومان المسألة ٤٠

(٦) بلوتارك، الآثار الخلقية، أحاديث عن المائدة، باب ٢، مسألة ٥.

ويكون كلُّ إصلاحٍ آخَرَ غيرَ نافعٍ أو شَرًّا جديدًا، وأمكَنَ الأحكامَ في روما أن تكون سليمةً بين أيدي أعضاء السَّناتِ ما حافظت روما على مبادئها، ولكن روما لَمَّا فَسَدَتْ لم يفارقها الشَّرُّ مهما كانت الهيئة التي عُهِدَ إليها في الأحكام، أي سواءً أكان مَنْ نُقِلَتْ إليه الأحكامُ أعضاءَ سِنَاتٍ أم فرسانًا أم حَزَنَةَ ادخارٍ أم اثنتين من هذه الجماعات أم هذه الجماعاتِ الثلاثِ معًا أم أية جماعةٍ أخرى، فعاد الفرسانُ لا يكونون ذوي فضيلةٍ أكثرَ مما عاد أعضاء السَّناتِ، وعاد حَزَنَةُ الادخارِ لا يكونون ذوي فضيلةٍ أكثرَ مما عاد الفرسانِ، وعاد هؤلاء من نقص الفضيلة كما عاد قُوداد المائة.

ولَمَّا نال شعب روما حَقَّ الاشتراك في قضاء الأشراف كان من الطبيعيِّ أن يُفَكَّرَ في تَحَوُّلٍ مُتَمَلِّقِيهِ إلى مُحَكِّمِي الحكومة، كَلَّا، بل رُئي هذا الشعب، الذي جَعَلَ مناصب القضاء شاملةً للعوامِّ، ينتخب أناسًا من الخواصِّ دائمًا، وذلك لأن الشعب إذ كان صالحًا كان عاليِّ الهِمَّةِ، وذلك لأن الشعب إذا كان حُرًّا كان يزدري السلطة، ولكن الشعب عندما فَقَدَ مبادئه قَلَّ تديبًا كلَّمًا زاد سلطانًا، وذلك إلى أن خَسِرَ قوَّةَ حريته ليقع في صَعْفِ الإباحة بعد أن صار طاغيةً نفسه وعبد نفسه.

## الفصل الثالث عشر

### أثر اليمين لدى الشعب الصالح

لا تَجِدُ قومًا، كما قال تيتوس ليفيوس<sup>(١)</sup>، تأخَّرَ تَسْرُبُ الفسادِ فيهم كالرومان ودام تمجيد الاعتدال والفرع عندهم زمنيًا طويلًا كهؤلاء القوم.

وقد كان للقسَمِ لدى هذا الشعب من القوة ما عاد لا يَزِيْطُه معه شيء بالقوانين، وقد أقام أدلَّةً كثيرةً على حِفْظِ اليمين بما لم يَصْنَعُه في سبيل المجد والوطن.

ولما أراد القنصل كِنْتِيُوس سِنْسِنَاتُوس جَمَعَ جيشٍ في المَصْرِ ضد الإيكَ والفُولك عارض محامو الشعب ذلك فقال لهم: «والآن، إن جميع الذين حَلَفُوا اليمين لقنصل العام الماضي يسبِّرون تحت أعلامي<sup>(٢)</sup>»، ومن البعث أن صَرَخَ محامو الشعب قائلين إنه عاد لا يُزْتَبَطُ في هذه اليمين إلا للحين الذي حِلْفَتْ فيه، وكان كِنْتِيُوس رجلًا من الناس، وكان الشعب أكثرَ تديبًا من الذين يَتَدَخَّلون في أمره لِيَسُوْقُوْهُ، فلم يَسْتَمِعْ لبيانات محامي الشعب ولا إلى شروحوهم.

ولما أراد الشعبُ نَفْسُه أن ينقهر إلى الجبل المقدس شَعَرَ بأنه ملزمٌ بالقَسَمِ الذي وَكَّدَ به للقناصل اتباعه إياهم إلى الحرب<sup>(٣)</sup>، ولما عَزَمَ على قتلهم أُسْمِعَ ببقاء ذلك القَسَمِ، ويُفَكِّن أن يُحَكِّمَ في الفكرة التي عَنَّتْ له حَوْلَ نقض اليمين بالجُزْمِ الذي كان يَبْوُدُ اقتراه.

(١) تيتوس ليفيوس، باب ٣، فصل ٢٠.

(٢) In praefat ١ باب ١٠٠

(٣) بعد نحو مائة سنة.

وتقع معركةٌ كأنَّ ويُدْعَر الشعب فيريد الالتجاءَ إلى صِقْلِيَّة، ويَحْلَفُه سَيُّون على البقاء في روما، ويتغلبُ الخوفُ من نقض الأيمان على كلِّ خوفٍ آخر، فتبدو روما مَزَكَبًا تُمَسِكُه في وسط الزوبعة مرساتان: الدين والأخلاق

## الفصل الرابع عشر

### كيف يؤدي أقلُّ تَبْدِيلٍ في النظام إلى نقض المبادئ

يُحَدِّثنا أرسطو عن جُمهورية قرطاجة كجُمهوريةٍ حَسَنَةِ النظام إلى الغاية، ويُخْبِرنا بُولِيب بأنه كان يساور قرطاجة في الحرب البونية الثانية<sup>(١)</sup> مَحْدُورٌ حُسْران السَّنات لجميع سلطانه تقريبًا، ويُفِيدنا تيتوس ليفيوس أن أنيبال وجد عند رجوعه إلى قرطاجة تحويلَ القضاة ووجوه الأهلين دَخَلَ بيت المال إلى ما فيه نفعهم وسوء استعمالهم سلطاتهم، ولذا سقطت فضيلةُ القضاة مع سلطان السَّنات، وكلُّ شيء يُشْتَقُّ من مبدأ واحد.

وتُعَرِّفَ عَجائِبُ الرِّقابة لدى الرومان، وقد أتى حينٌ أصبحت فيه ثَقِيلَةً، ولكنها أَيْدَت لوجود كمالٍ أكثرَ من الفساد، وقد أضعفها كلُّوذيوس فنشأ عن هذا الوهن أن صار الفساد أعظمَ من الكمالِ، ومن ثَمَّ كان تلاشي الرِّقابة<sup>(٢)</sup> من تلقاء نفسها، وقد كُذِّرت ونُشِدَّت واستُرِدَّت وتُرِكَت فُقِطعت حتى الزمن الذي أصبحت فيه غيرَ نافعة، أعنى عهدَي أغسطس وكلُّوذيوس.

## الفصل الخامس عشر

### وسائل مؤثرةٌ جدًّا لحفظ المبادئ الثلاثة

لا أستطيع الإفصاح عما في نفسي إلا بعد مطالعة الفصول الأربعة الآتية.

## الفصل السادس عشر

### خصائصُ الجُمهوريةِ الفارقة

من طبيعة الجُمهورية ألا يكون لها غيرُ أرضٍ صغيرة، وهي لا تستطيع البقاء بغير هذا

(١) بعد نحو مائة سنة.

(٢) انظر إلى ديون، باب ٢٨، حياة شيشرون في بلوتارك، من شيشرون إلى أتيكوس، باب ٤، الرسائل ١٠، ١٥، أسكونيوس على

شيشرون De divinatione

مطلقاً، ويوجد في الجمهورية الكبيرة أنصبّة عظيمة، ومن ثمّ قليلٌ اعتدال في النفوس، أي إنه يوجد ودائعٌ ضَخْمَةٌ توضع بين يدي ابن الوطن فتكون المنافعُ خاصّةً، وَيَشْعُرُ الرجل في البُداء بأن من الممكن أن يكون سعيدًا عظيمًا مَجِيدًا من دون وطنه، وهو لم يُعَتِّم أن يَشْعُرَ بأن من الممكن أن يكون وحده عظيمًا على أنقاض وطنه.

ويُضَحَّى بالمال المشترك في الجمهورية الكبيرة بين ألفٍ داعٍ، ويكون هذا المال خاضعًا لاستثناءاتٍ تابعًا لطوارئٍ، ويكون ابن الوطن في الجمهورية الصغيرة أحسنَ شعورًا بالمال العامِّ وأشدَّ اطلّاعًا عليه وأكثرَ دُنُوًّا منه، فيكون سوءُ الاستعمال فيها أقلَّ اتساعًا، ومن ثمّ أقلَّ حمايةً. والذي أوجب بقاءَ إسبارطة زمنًا طويلًا هو أنها التزمت أرضها، دائمًا، بعد جميع حروبها، وكانت الحرية غايةً إسبارطة الوحيدة، وكان المجدُ فائدتها الوحيدة من حربيتها.

وتقوم روحُ الجمهوريات الإغريقية على الاكتفاء بأرضيها كما بقوانينها، ويساور أثينا طموحٌ وتُنعِم على إسبارطة بشيء منه، وذلك عن رغبةٍ في قيادة شعوب حُرّة أكثرَ مما في السيطرة على عبيد، وذلك عن رغبةٍ في رئاسة الاتحاد أكثرَ مما في تَقْضيه، وقد ضاع كلُّ شيء عندما قامت ملكيّة، أي حكومةً مالت نحو الاتساع.

وإذا عَدَوْتَ بعضَ الأحوال الخاصة<sup>(١)</sup> وجدت من الصعب إمكانَ بقاءِ حكومةٍ غير الحكومة الجمهورية في مدينةٍ واحدة، ومن الطبيعي أن يحاول الاضطهادُ أميرًا دولةً صغيرة كهذه، وذلك لِمَا يتفق له من سلطةٍ كبيرةٍ ووسائلٍ قليلةٍ لِيتمتع بها أو لِيُفْرِضَ احترامها، ولذا فإنه يَدُوس كثيرًا من رعاياه، غير أنه يَسْهُلُ اضطهادُ مثل هذا الأمير بقوّةٍ خارجية، وبقوّةٍ أهليةٍ أيضًا، فَيُمْكِنُ الشعبُ في كلِّ حينٍ أن يَتَجَمَّعَ وأن يتحدَّ ضده، والواقعُ أن الأمير إذا طُرِدَ من المدينة تكون القضية قد انتهت، وأن القضية لا تكون في غير أولها إذا كانت له عِدَّةٌ مُدُن.

## الفصل السابع عشر خصائص الملكية الفارقة

يجب أن تكون الدولة الملكية متوسطة الاتساع، فإذا كانت الدولة صغيرةً تكوّنت كجمهورية، وإذا كانت كثيرة الاتساع أمكن ألا يُطَبِّعَ عظماء الدولة الذين هم كبراءٌ بأنفسهم، لغيابهم عن عين الأمير ولكون بلاطهم خارج بلاطه ولاطمئنانهم تجاه تنفيذ القوانين والعادات السريع، وما كانوا ليخافوا عقابًا بطيئًا وبعيدًا جدًا.

وكذلك لم يَكْدُ شارلمانُ يُقِيمُ دولته حتى وجب تقسيمها، فقد قضت الضرورة بتقسيم إمبراطوريته إلى ممالكٍ كثيرة، وذلك إما عن عدم إطاعة حكام الولايات، وإما عن جعلهم

(١) ذلك كأن يدوم حال أمير صغير بين دولتين كبيرتين بفعل تحاسدهما، ولكن بقاءه لا يكون إلا وقتنا.

أحسنَ إطاعةً. وتقسّم إمبراطورية الإسكندر بعد موته، وكيف كان يُفكّن أكابرَ اليونان ومقدونيا الطلّقاء أو رؤساء الغزاة المنتشرين في أرجاء ذلك الفلك الواسع أن يُطيعوا؟  
وتنحلّ إمبراطوريةً أزيلاً بعد موته، ولم يستطع كثيرٌ من الملوك الذين عادت نفوسهم غيرَ محصورة أن يعودوا إلى القيود.  
وتعدُّ سرعةُ قيام السلطة التي لا حدَّ لها علاجاً يُمكن أن يحول دون الانحلال في هذه الحال، ويا له من بلاءٍ جديد بعد بلاء الاتساع!  
وكما تجري الأنهار لتختلط بالبحر تضيع القلبيات في الاستبداد.

## الفصل الثامن عشر

### كانت الملكية الإسبانية في حال خاصة

ولا يُستشْهَدُ بمثال إسبانيا، فهو أقرب إلى إثبات ما قلته، حتى إنها أتت بما لم يأنه الاستبداد احتفاظاً بأمريكا، فقد أبادت سكانها، وقد جعلت مستعمرتها خاضعةً حتى لفتوتها إبقاءً لها.  
وقد جرّبت الاستبداد في هولندا، وهي لم تكد تتركه حتى زادت ورطاتها، فمن ناحيةٍ لم يُرد الفالون أن يخكم الإسبان فيهم، ومن ناحيةٍ أخرى لم يُرد جنود الإسبان أن يُطيعوا ضباط الفالون<sup>(١)</sup>.  
وهي لم تبق في إيطاليا إلا عن إغنائها وخراب نفسها، وذلك لأن الذين كانوا يودون أن يتخلّوا عن ملك إسبانيا لم يكونوا من المزاج ما يتخلّون معه عن ماله.

## الفصل التاسع عشر

### خصائص الحكومة المستبدة الفارقة

تفتريّض الإمبراطورية الكبرى تتمتع القابض على زمام الحكم بسلطة مستبدة، وذلك لوجوب قيام سرعة الأوامر مقام مسافة الأماكن التي تُرسل إليها، ومنع الخوف إهمال الحاكم أو القاضي القاضي، ووجود القانون في رأس واحد، وتغييره بلا انقطاع كالطوارئ التي تزيد في الدولة دائماً على نسبة اتساعها.

(١) انظر إلى تاريخ الولايات المتحدة لمؤلفه مسيو لوكير.

## الفصل العشرون

### نتائج الفصول السابقة

إِذَا كَانَتْ خَاصِيَّةُ الدَّوْلِ الصَّغِيرَةِ الطَّبِيعِيَّةِ أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا كَجُمْهُورِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَتْ خَاصِيَّةُ الدَّوْلِ المتوسطة أن تكون خاضعةً لملك، وَإِذَا كَانَتْ خَاصِيَّةُ الإمبراطوريات الكبرى أن يسيطر عليها مستنداً فإنه يجب إمساك الدولة ضمن الاتساع الذي كان لها سابقاً، وذلك محافظةً على مبادئ الحكومة المستقرة، كما أنه يجب أن تغيّر هذه الدولة روحها كلما ضيّقت حدودها أو وسّعت.

## الفصل الحادي والعشرون

### إمبراطورية الصين

أجيب، قبل أن أختتم هذا الباب، على اعتراضٍ يُفكّن أن يوجّه إلى كلِّ ما قلّته حتى الآن. وذلك أن مبشّرنا يحدّثوننا عن إمبراطورية الصين الواسعة كحكومةٍ تُثير العجب، وذلك أنها جامعةٌ في مبادئها للخوف والشرف والفضيلة، ولذا أكون قد وضعتُ بياناً باطلاً عندما قرّرتُ مبادئ الحكومات الثلاث. إنني أجهل ما هو هذا الشرف الذي يُحدّث عنه لدى شعوبٍ لا تُحقل على صنع شيءٍ إلا بضرباتٍ القصاص<sup>(١)</sup>. ثم إن تجارنا يعيدون من بيان هذه الفضيلة التي يُحدّثنا عنها مبشروننا، فيمكن أن يُستشاروا حول قطع موظفي الصين للسابلة<sup>(٢)</sup>. وكذلك فإنني أستشهد بالرجل العظيم اللور ألسن.

ثم إننا نطلع برسائل الأب بارتن، حول القضية التي حقلَ عليها الإمبراطور ضدَّ أمراء حديثي النعمة<sup>(٣)</sup> لم يروؤوه، على خطة طغيانٍ اتبعت بلا انقطاع، وعلى شتائمٍ موجهةٍ إلى الطبيعة بانتظامٍ أي بدم بارد.

ولدينا، أيضاً، رسائل مسيو دوميزان، وكذلك رسائل الأب بارتن نفسه عن حكومة الصين، فقد زال العجب بعد أسئلةٍ وأجوبةٍ رصينةٍ جداً.

ألا يمكن أن يكون المبشرون قد خدعوا عن نظام ظاهر، وذلك أن يكون قد وقفت نظره ممارسته مستمرة لإرادة فردٍ يُحكم فيهم بمثلها ويُجَبِّون كثيراً أن يروها في بلاطات ملوك الهند، وذلك لأنهم لا يذهبون إلى هنالك إلا لإحداث تغييرات كبيرة، فيسهل عليهم إقناع الأمراء بأنهم يُقدرون على صنع كلِّ شيءٍ أكثر من إقناعهم الرعايا بقدرتهم على احتمال كلِّ شيءٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) الحكم للعصا في الصين كما قال الأب دوهالد، وصف الصين، جزء ٢ صفحة ١٤٤.

(٢) انظر، فيما تنظر إليه، إلى رحلة لانج.

(٣) من آل سورنياما، رسائل العبرة، المجموعة ١٨.

(٤) انظر في الأب دوهالد كيف أن المبشرين انتفعوا بسلطة كانهي لإسكات الموظفين الذين كانوا يقولون، دائماً، إن قوانين البلاد لا

تبيح استقرار ديانة أجنبية بالإمبراطورية

ثم يوجد بعضُ الحقيقة في الخطأ غالبًا، ومن الأحوال الخاصة، والوحيدة على ما يحتمل، ما يُمكن أن يجعل حكومة الصين غيرَ بالغةٍ من الفساد ما قد تكوَّنه، ومن الأسباب الناشئة معظمها عن طبيعة الإقليم ما قهر العَلَلَ الأدبية في ذلك البلد وأوجبَ ضروريًا من العجائب.

ويَبْلُغُ إقليم الصين من الحال ما يُسهِّلُ معه تكاثرُ النوع البشري تكاثرًا عجيبيًا، ويبلغ النساء فيه من قوة النسل ما لا يُرى مثله في الدنيا، ولم يَقِفْ أفسى الطغيان زيادة التناسل هنالك، ولم يَسْتَطِعِ الأمير هنالك أن يقول كما قال فرعون: «ليكن اعتداؤنا عليهم بحكمة»، مع أن الأجدر به أن يصير إلى توكيد رغبة نيزون القائلة بالألَّا يكون للجنس البشري غيرُ رأس واحد، والصينُ تُؤَهِّلُ دائمًا بقوة الإقليم وعلى الرغم من الطغيان، والصينُ تنتصر دائمًا على الطغيان.

والصينُ عُرضةٌ لمجاعاتٍ كثيرة الوقوع كجميع البلدان التي يكثر الأزرُّ<sup>(١)</sup> فيها، وإذا ما هَلَكَ الشعب جوعًا تَفَرَّقَ للبحث عن القوت، فتتألف في كلِّ ناحيةٍ عصابات من ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، لصوص، ويُباد معظمها في البُداء، وتُعْظَمُ أخرى منها وتُباد أيضًا، ولكنَّ مما يَحْدُثُ أن تُثْرِي كتيبة في ولاياتٍ كثيرة بعيدة، فتتماسك وتتقوى وتتحول إلى جيش وتزحف إلى العاصمة ويَجْلِسُ رئيسها على العرش. وتلك هي طبيعة الأمر، وذلك أن تجازي الحكومة السيئة في البُداء، وذلك أن تُظْهِرَ الفوضى فيها بغتةً عن افتقار هذا البلد العجيب إلى القوت، والذي يجعل الرجوع عن سوء الاستعمال أمرًا صعبًا في البلدان الأخرى هو عدمُ وجود نتائج محسوسةٍ له فيها، فلا يُنَبِّهُ الأمير إليه بسرعة وجلاء كما هو الأمر في الصين.

وهو لا يَشْعُرُ مطلقًا، وذلك كأمرائنا، بأنه يكون أقلُّ سعادةً في الحياة الأخرى، وبأنه يكون أقلُّ قدرةً وأقلُّ ثراءً في هذه الحياة، إذا كان حكمه سيئًا، وهو يَعْلَمُ أنه يَخْسِرُ الإمبراطورية والحياة إذا لم تكن حكومته سالحةً.

وبما أن الشعب في الصين<sup>(٢)</sup> يَكْثُرُ دائمًا على الرغم من إهمال الأولاد فإنه لا بُدَّ فيها من العمل الذي لا يَكِلُ لِتُخْرِجَ الأرض ما يُغْتَدَى به، وهذا يقتضي دقة كبيرة من قبَلِ الحكومة، وهي تُغْنِي في كلِّ حين بأن يَقْدِرَ جميع الناس على العمل من غير أن يَخْشَوْا هَضْمَ متاعهم، وهذا ما تَكُونُ به حكومةٌ مدنيةٌ أكثر منها حكومةٌ منزلية.

وهذا ما أدى إليه النظام الذي يُحَدِّثُ عنه كثيرًا، وقد أُريدَ أن تُشود القوانين مع الاستبداد، غير أن ما يتصل بالاستبداد يَعُودُ غيرَ ذي قوة، ومن العيب أن يريد هذا الاستبداد الذي صُفِّطَ بنكباته تقييد نفسه، فهو يَتَسَلَّحُ بقيوده، ويصبح أكثرَ هَوْلًا أيضًا. والصينُ، إذن، دولةٌ مستبدة يقوم مَبْدؤها على الخوف، ومن المحتمل أن كانت الحكومة في عهد الأُسَرِ المالكة الأولى منحرفةً عن هذه الروح لعدم بلوغها مثل اتساعها الحاضر، يَبِيدُ أن الأمر في أيامنا غيرُه في الماضي.

(١) انظر إلى مذكرة تسونجتو عن إحياء الأرض، رسائل العبرة، المجموعة ٢١.

(٢) انظر إلى الباب ٢٣، فصل ١٤، الآتي.



## الباب التاسع صِلَةُ القَوَانِين بِقُوَّةِ الدِّفَاعِ

### الفصل الأول

#### كيف تدبّر الجُمهوريات سلامتها

إِذَا كَانَتِ الجُمهوريةُ صغيرةً قُوِّضَتْ بِقُوَّةِ أجنبيّة، وَإِذَا كَانَتِ كبيرةً قُوِّضَتْ عَنِ عَيْبٍ دَاخِلِيٍّ. وَيُفْسِدُ هَذَا المَحذُورُ المَضَاعِفُ الديمقراطيّات والأريستوقراطيّات على السواء، سِوَاءَ أَكَانَتِ صَالِحَةً أَمْ سَيِّئَةً، فَالمَرَضُ فِي الشَّيْءِ نَفْسِهِ، وَلَا يُفَكِّرُ أَيُّ شَكْلٍ أَنْ يَعالِجَهُ. وَهَكَذَا تَوجَدُ ظاهِرَةٌ كبيرةٌ قائلَةٌ إِنَّ النّاسَ كانوا يُكْرَهُونَ فِي نِهايَةِ الأمرِ على العيشِ دَائِمًا تحتَ ظِلِّ حُكُومَةٍ فَرِدٍ لَوْ لَمْ يَتَمَثَّلُوا نِظامًا مُشتملاً على جَميعِ المَنافعِ الداخليّةِ للحُكُومَةِ الجُمهوريةِ وعلى القُوَّةِ الخارجيّةِ للملكيّةِ، والجُمهوريةِ الاتحاديّةِ هي التي أَتَكلَمُ عنها. وَشَكْلُ الحُكُومَةِ هَذَا هو عَهْدٌ توافِقُ بِهِ هِئِئاتٌ سياسيّةٌ كثيرةٌ على أَنْ يَكونوا مِواطنينَ لِدولَةٍ أَعظَمَ مِنَ التي يَريدونَ إِقامتها، وَهَذَا هو مِجتمَعُ المِجتمعاتِ التي يَجعلونَ منها مِجتمَعًا جَدِيدًا يُفَكِّنُهُ أَنْ يَتَسَعَ بِمِجتمعاتٍ جَدِيدَةٍ اتَّحدتْ.

وَهَذِهِ الجَمعيّاتُ هي التي ازدهرتَ بِها جَماعَةُ الإغريقِ زَمَنًا طَوِيلًا، وَهَذِهِ هي التي هَجَمَ بِها الرومانُ على العالمِ، وَهَذِهِ هي التي دافعَ العالمُ بِها ضَدَّهُمَ، وَلَمَّا بَلَغتْ رَوماً غايَةَ عَظمتِها اسْتَطاعَ البرابرةُ أَنْ يَقاوموها بِجَمعيّاتٍ تَأَلَّفَتْ وَراءَ الرِّينِ والدانوبِ عَنِ هَؤُلَاءِ. وَمَنْ تَمَّ كانَ عَدُوَّ هولندا<sup>(١)</sup> وألمانيا والاتحاد السويسيّ جُمهورياتٍ خالدةً فِي أوربا. وَكانتِ الحَاجةُ إلى جَمعيّاتِ المَدنِ أَكثَرَ مِمَّا فِي الوَقتِ الحاضِرِ، فَكانتِ المَدِينَةُ العاطِلَةُ مِنَ القُوَّةِ عُزْزَةً لأَعظَمِ الأَخطارِ، وَلَمْ يَكُنِ الفَتْحُ لِبِوَدِّيٍّ إلى صِياحِ سَلاطنتِها التَّنفيذيةِ وَسَلاطنتِها

(١) تَأَلَّفَتْ مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ جُمهوريةً مُختلِفَةً بَعْضُها على بَعْضٍ، دَوْلَةُ الوِلايَاتِ المُتحدَةِ، لَمِسيو جَانيسون.

الاشتراعية فقط كما في أيامنا، بل كان يؤدي إلى ضياع مُلك الناس<sup>(١)</sup> أيضًا. ويُفكّن هذا النوع من الجُمهورية القادرَ على مقاومة القوة الخارجية أن يظل باقيًا في عظمته من غير أن يَفُسد في الداخل، فشكّل هذا المجتمع يتلافى جميع المحاذير.

ومَن يودّ الاغتصابَ لم يَسْتَطع، قطُّ، أن يكون موضعَ ثقةٍ لدى جميع الدول المتحدة على السواء، وهو إذا ما أصبح بالغَ السلطان أَرهَب جميع الأخرى، وهو إذا ما أخضع قِسْمًا أمكَن القِسَمَ الذي ظلَّ حرًّا أن يقاومه بَقُوَى مستقلةٍ عن التي اغتصبها وأن يُزهِفه قبل أن يَتِمَّ استقراره.

وإذا حدثت فتنةٌ لدى عُضْوٍ من الأعضاء المتحدة أمكن الأخرى أن تُسكِّنه، وإذا تَطَرَّقَ سوءُ استعمالٍ إلى ناحيةٍ أصلح بالنواحي السليمة، ويُفكّن هذه الدولة أن تضمحلَّ من جهةٍ من غير أن تضمحلَّ من جهةٍ أخرى، ويمكن الاتحادَ أن يُحلَّ وأن تبقى دول الاتحاد ذات سيادة.

وتتمتع دولة الاتحاد المؤلفة من جُمهورياتٍ صغيرةٍ بمحاسن الحكومة الداخلية لكلِّ منها، وهي تتمتع بمنافع الملكيات الكبرى في الخارج بقوة اتحاديها.

## الفصل الثاني

### وجوبُ تأليف النظام الاتحاديِّ من دول ذات طبيعة واحدة، ولا سيما الدول الجُمهورية

انقرض الكنعانيون لأنهم كانوا مؤلِّفين من ملكيات صغيرة لم تتحد قطُّ، ولم تدافع عن نفسها دفاعًا مشتركًا، وذلك عن كون الاتحاد ليس طبيعةً للملكيات الصغيرة.

وتتألف جُمهورية ألمانيا الاتحادية من مُدُنٍ حُرَّةٍ ومن دُوِيَّاتٍ خاضعة لأمراء، وتدلُّ التجربة على أنها أكثرُ نقصًا من جُمهورية هولندا وسويسرا.

والحربُ والتوسعُ هما روحُ الملكية، والسَّلْمُ والاعتدالُ هما روحُ الجُمهورية، فلا يُمكن نُوعِي الحكومات هذين أن يبقيا في جُمهورية اتحادية إلا قَسْرًا.

وكذلك نرى في تاريخ الرومان أن جُمهوريات نُوسكانة الصغيرة تركت الفيئيين عند ما اختاروا لهم ملكًا، وقد ضاع كلُّ شيء في بلاد اليونان عندما نال ملوك مقدونيا مكانًا بين الأنفكثون.

وتجدُّ سِرًّا بقاء جُمهورية ألمانيا الاتحادية المؤلفة من أمراء ومُدُنٍ حُرَّةٍ في وجود رئيس لها يُعَدُّ قاضيًا للاتحاد من بعض الوجوه وملكًا له من وجوهٍ أخرى.

(١) الحرية المدنية والأموال والنساء والأولاد والمعابد، والقبور أيضًا

## الفصل الثالث

### أمورٌ أُخرى مطلوبةٌ في الجُمهورية الاتحادية

لا تستطيع ولايةٌ في جُمهورية هولندا أن تُفقدَ جُلُماً من غير موافقة الأُخرى، وهذا القانون طيبٌ، وضروريٌّ أيضاً، في الجُمهورية الاتحادية، وهو يُعوِّزُ النظامَ الجِزْمانيَّ حيث كان يُمكنُ أن يتلافى المصائبُ التي قد تَحْدُثُ لجميع الأعضاء عن غَفْلَةٍ أهدأها أو طموحه أو شُحِّه، وتكون الجُمهوريةُ التي تلتحم باتحادٍ سياسيٍّ قد وهبت نفسها تماماً ولم يبقَ عندها ما تُعْطِي. ومن الصعب أن تكون الدول التي تشترك متساويةً عظمًا وقدرةً، وقد كانت جُمهورية اللِيكبين<sup>(١)</sup> مؤلَّفةً من ثلاث وعشرين مدينة فكان لكلِّ من المدن الكبرى ثلاثة أصوات في المجلس العام، ولكلِّ من المدن المتوسطة صوتان، ولكلِّ من المدن الصغرى صوتٌ واحد، وتؤلَّفُ جُمهورية هولندا من سبع ولايات كبيرة وصغيرة تُفكِّ كلُّ واحدةٍ منها صوتًا واحدًا. وكانت كلُّ واحدة من مُدُنَ لِيكِيَّة<sup>(٢)</sup> تدفع تكاليفها بنسبة ما لها من الأصوات، ولا تستطيع ولايات هولندا اتباعَ هذه النسبة، بل تتبع نسبة قدرتها كما يَنْبَغِي.

وكان قضاة المدن وحكامها في لِيكِيَّة<sup>(٣)</sup> يُنْتخَبون من قِبَلِ المجلس العامِّ على النسبة التي تكلمنا عنها، وهم لا يُنْتخَبون من قِبَلِ المجلس العامِّ في هولندا مطلقًا، وإنما تختار كلُّ مدينةٍ حكامها، وإذا ما وَجَبَ تقديمُ نَمُوذَجٍ للجُمهورية اتحادية حَسَنَةً اتَّخَذَتْ جُمهورية لِيكِيَّة.

## الفصل الرابع

### كيف تُدَبَّرُ الدولُ المستبدة سلامتها

كما أن الجُمهوريات تُدَبَّرُ سلامتها باتحادها تُدَبَّرُ الدولُ المستبدة سلامتها بافتراقها وتماسكها وحدها، وذلك بأن تُصَحِّيَ بقسم من البلد وتخرَّبَ الحدودَ وتحولَّها إلى صحاريٍّ، فيصبح جسم الإمبراطورية منيعًا. ومن قواعد الهندسة أن الأجرام كلما اتسعت صَغُرَتْ دائرُتها نسبةً، ولذا تكون طريقةُ تخريبِ الحدودِ هذه أكثرَ احتمالًا في الدول الكبيرة مما في الدول المتوسطة.

وتصنع هذه الدولة ضدَّ نفسها كلَّ سوءٍ يُمكنُ عَدْوًا جائرًا أن يصنعه ضدَّها، عدوًّا لا يمكنُ وَقْفَه. وتحافظ الدولة المستبدة على حالها بنوع آخر من الافتراق يكون بوضع الولايات البعيدة قبضةً أميرٍ يغدو إقطاعيًّا، وللمُفُولِ والفُرْسِ وأباطرة الصين أمراؤهم الإقطاعيون، وقد أصاب الترك بجعلهم التترَ والمُلدافَ والقلاق، والتترانِسلقانَ سابقًا، بينهم وبين أعدائهم.

(٣) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(١) أسترابون، باب ١٤.

## الفصل الخامس

### كيف تدبّر الملكية سلامتها

لا تُخَرَّب الملكية نفسها كالدولة المستبدة، ولكن الدولة ذات الاتساع المتوسط يُفكّن أن تُفَرَى، ولذا تكون ذات حُصُون للدفاع عن حدودها وذات جيوشٍ للدفاع عن حصونها، وفيها تُتَازَعُ أصغرُ بُعْثَةٍ بمهارةٍ وشجاعةٍ وعِنادٍ، وتقوم الدول المستبدة بغاراتٍ بعضُها على بعض، ولا تقوم بالحرب غيرُ الملكيات. والحصونُ خاصّةً بالملكيات، وتُخَشَى الدول المستبدة أن تكون صاحبةً حصون، وهي لا تُجْزَوُ على تفويض أمرها إلى أحد، وذلك لأنك لا تَجِدُ أحدًا يُحِبُّ فيها الدولة والأمير.

## الفصل السادس

### قوة الدول الدفاعية علم العهوم

يجب، لتكون الدولة في مَنَعَتِها، أن يكون اتساعها من الحال ما تتناسب معه السرعة التي يُفكّن أن تُهاجَم بها والسرعة التي يمكن أن تتخذها لإحباط هذا الهجوم، وبما أن الذي يَهْجَم يُفكّن أن يَظْهَر في كلِّ مكان أول الأمر وَجِبَ ظُهُورُ المُدَافِع في كلِّ مكان أيضًا، ومن ثَمَّ أن يكون اتساع الدولة من الاعتدال ما يناسب درجة السرعة التي أنعمت الطبيعة بها على الناس للانتقال من محلٍ إلى آخر.

وفرنسا وإسبانيا كلتاها من الاتساع المطلوب تمامًا، وتكون القُوَى من صلاح الاتصال ما تتوجّه معه إلى حيث يُزَاد، وتلتحق الجيوشُ هنالك وتنتقل من حدٍّ إلى آخر بسرعة، ولا يُخَشَى فيها أيُّ أمرٍ يحتاج إلى بعض الزمن ليُنْفَذ.

ومن الحظّ العجيب في فرنسا أن كانت العاصمة قريبةً من مختلف الحدود بنسبة ضعفها، فيُحَسِنُ الأميرُ رؤيةً كلِّ قسم من بلده على قَدَرٍ ما يكون مُعَرَّضًا.

ولكن دولةً واسعة كفرنسا إذا ما هُوِجِمت وجب انقضاء أشهرٍ حتى يُفكّن جيوشها المبعثرة أن تجتمع، ولا تُعَدُّ سَيْرُها في مثل تلك المدة كما يُصَنَع في خمسة عشر يومًا، وإذا فُهِرَ الجيش الذي على الحدود شُنَّتْ، لا ريب، لأن مراكز رجوعه غيرُ قريبة، ويتقدم الجيش المنصور، الذي لا يلاقي مقاومةً، طاويًا المراحل، ويَظْهَرُ أمام العاصمة ويحاصرها، على حين لا يكاد يُفكّن إنشاءً حكام الولايات بضرورة الإمداد، ومن يُبْصِرُ اقترابَ الثورة يُعَجِّلُها بعدم الطاعة، وذلك لأن من الناس مَنْ يُبْذُونُ الوفاءَ حَذَرَ قُزْبِ العِقَابِ فقط، ويَعُوذُونَ غيرَ ذلك إذا ما رأوا بُعْدَهُ ويعقلون في سبيل مصالحهم الخاصة، وتتحلُّ الإمبراطورية وتسقط العاصمة وينازع الفاتح

الحكام ولاياتهم. ولا تقوم قوة الأمير الحقيقية على سهولة الفتح بمقدار ما تقوم على صعوبة مهاجمته وعلى ثباته إذا ما جاز لي قولٌ هذا، غير أن اتساع الدول يدلُّها على النواحي الجديدة التي يُفكر أن تؤخِّد منها.

وهكذا يجب على الملوك أن يكونوا حُكَمَاءَ في زيادة سلطانهم، ولا ينبغي لهم أن يكونوا أقلَّ رَشَدًا من ذلك في تحديدها، وهكذا يجب عليهم حين يُقْضون محاذيرَ الضيق ألاَّ يَنْسُوا محاذير الاتساع.

## الفصل السابع تأملات

اتهم أعداء أميرٍ عظيم، مَلَكَ زَمَنًا طويلاً جدًّا، هذا الأمير ألفَ مرةً اتهامًا ناشئًا عن مخاوفهم أكثر مما عن عقولهم كما أعتقد، بأنه وضع خطةً ملكيةً عامَّةً وسار عليها، ولو وُفِّقَ لذلك ما كان شيء أشأم من ذلك على أوروبا ورعاياه القدياء وعليه وعلى آله، وقد أسعفه الربُّ، الذي يَعْلَمُ المنافع الصحيحة، بهزائم أحسن من انتصاراتٍ يُوقِّق لها، وذلك أنه جعله أقوى الجميع بدلًا من أن يجعله ملك أوروبا الوحيد.

وما كان شعبه الذي لم يَحِنَّ في البلاد الأجنبية إلى غير ما غادر، والذي يَعُدُّ المجدَ أعظم خيرٍ حين تزكّه بلده وأكبرَ مانع من الرجوع إليه حين وجوده في البلدان البعيدة، والذي يُزْعَجُ حتى بمزايه لِمَا يَجْمَعُ بينها وبين الازدراء، والذي يحتمل الجروح والأخطار والمتاعب، لا ضياعَ ملاذِّه، والذي لا يُحِبُّ شيئًا كحُبِّه لمرَّحه، والذي يتعزَّى عن خسران إحدى المعارك بتعزُّيه بالقائد، ما كان شعبه هذا ليَقْضُرَ في بلدٍ حتى آخر الأمر من غير أن يَقْضُرَ في جميع البلدان الأخرى، ولا أن تُفوتَه ساعةٌ من غير أن تُفوتَ إلى الأبد.

## الفصل الثامن الحال التي تكون قوة الدولة الدفاعية فيها أدنى من قوتها الهجومية

قال السَّرْكَوسِي للملك شارل الخامس: «ليس الإنجليز من شدَّة الضَّعف ومن سهولة الغلب ما يُفْهَرُونَ معه في غير بلادهم»، وهذا ما كان يقال عن الرومان، وهذا ما جرَّبه القرطاجيون، وهذا ما يَحْدُثُ لكلِّ دولةٍ أرسلت جيوشًا إلى البعيد لتجمع بقوة النظام والسلطان الحربيِّ مَنْ

انقسموا في بلادهم عن مصالحٍ سياسيةٍ أو مدنية، والدولة تكون ضعيفةً عن مَرَضِ عُضَالٍ، وتزيد ضعفاً بالدواء. ويُعَدُّ قولُ الشَّرْكَوسِي استثناءً للقاعدة العامة القائلة بالألا تُباشِرُ حروبٌ بعيدةً مطلقاً، ويؤيِّد هذا الاستثناء القاعدة جيداً لأنه لا يُطبَّقُ على غيرِ من نَقَّضُوا القاعدة.

## الفصل التاسع قوةُ الدول النسبية

إن كلَّ عظمةٍ وكلَّ قوةٍ وكلَّ سلطةٍ أمرٌ نسبيٌّ، فيجب أن يُحتَرَزَ من نَقْصِ العظمة النسبية بمحاولة زيادة العظمة الحقيقية. وقد بلغت فرنسا أقصى عظمتها النسبية في أواسط عهد لويس الرابع عشر، ولم يكن لألمانيا، بَعْدُ، من عظماء الملوك غيرُ الذين كانوا لها منذ زمن، وكانت هذه هي حال إيطاليا، وكان لا يتألف من أسكتلندا وإنجلترا كتلةٌ ملكية مطلقاً، وكان لا يتألف من أرغونة وقشتالة ذلك، فَضَعُفَتْ أقسامُ إسبانيا المنفصلةً بذلك، وأضعفتها، ولم تكن روسيا معروفةً في أوروبا أكثر من القِرَمِ.

## الفصل العاشر ضعف الدول المجاورة

إذا كانت الدول المجاورة في دور الانحطاط وَجَبَ الاحترازُ من تعجيل انهيارها، وذلك لأسعد ما يكون عليه الوضع، ولأصلح ما يكون من وجود الأمير بجانب آخر يتلقَى في سبيله جميع نوائب الطالع ونكبات الدهر، ومن النادر أن يُشْفِرَ فتحٌ مثل هذه الدولة عن زيادة في السلطان الحقيقي يَغْدِلُ ما يُفْقَدُ من السلطان النسبي.



## الباب العاشر

### صلة القوانين بقوة الهجوم

#### الفصل الأول

#### قوة الهجوم

تُنظَّم قوة الهجوم بحقوق الأمم، أي بالقانون السياسي للأمم من حيث صلة بعضها ببعض.

#### الفصل الثاني

#### الحرب

حياة الدول كحياة الأفراد، فكما أنه يَحِقُّ للناس أن يَقتُلوا في حال الدفاع الطبيعي يَحِقُّ للدول أن تحارب حفظاً لنفسها.

ويحِقُّ لي أن أقتل عن دفاعٍ طبيعيٍّ، وذلك لأن حياتي لي كما أن حياة الذي يَهْجُم عليَّ هي له، والدولة، كذلك، تحارب لأن بقاءها حقٌّ ككلِّ بقاءٍ آخر.

ولا يستلزم حقُّ الدفاع الطبيعيِّ بين الأهلين ضرورةً الهجوم مطلقاً، وليس للأهلين غير الالتجاء إلى المحاكم بدلاً من الهجوم، وهم لا يستطيعون ممارسة حقِّ هذا الدفاع، إذن، في غير الأحوال العابرة التي يَهْلِكُ فيها إذا ما انْتِظِرَ عَوْنُ القوانين، غير أن حقَّ الدفاع الطبيعيِّ بين المجتمعات يقتضي ضرورةً الهجوم أحياناً، وذلك عندما ترى أمة أن السَّلم الطويلة تجعل أمةً أخرى في حالٍ تَقْضِي معه عليها فيكون الهجوم في هذا الحين وسيلةً وحيدةً لَمَنْعِ هذه الإبادة. ومن ثَمَّ يَحِقُّ للمجتمعات الصغيرة في الغالب أن تحارب المجتمعات الكبيرة، وذلك لأنها تكون، غالباً، في حالٍ تَخْشَى معه أن تُباد.

إذن، يُشْتَقُّ حقُّ الحرب من الضرورة والعدل الصارم، وإذا كان من يُوَجِّهون صَمِيرَ الأُمراء أو آراءهم لا يقفون عند هذا الحدِّ ضاع كلُّ شيء، وعندما يُسْتَنَدُ إلى مبادئٍ مُرَادِيَةٍ للمجد واللباقة والمنفعة تُغْمَرُ الأرضُ سيولاً من الدماء.

ولا يُحَدِّثُ عن مَجْدِ الأمير على الخصوص، فمجده يقوم على زهوه، وهذا هَوَى، لا حقٌّ شرعيٌّ.

نَعَمْ، قد يُؤدِّي صيْتُ سلطنته إلى زيادة قُوَى دولته، غير أن شهرة عدله تزيد هذه القُوَى مع ذلك.

## الفصل الثالث حقُّ الفتح

يُشْتَقُّ حَقُّ الفتح من حَقِّ الحرب، وهو نتيجةٌ له، فيجب أن يَتَّبِعَ رُوحَهُ إِذْنٌ. وَإِذَا مَا فَهَرَ شَعْبٌ أَتَبَعَ حَقُّ الفاتح عليه أربعةَ قوانين: قانونَ الطبيعة التي تَجْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ يَمِيلُ إِلَى حِفْظِ الأنواع، وقانونَ العرفان الطبيعي الذي يقضي بأن نَفْعَلُ بِالْآخِرِينَ، ما نَوَدُّ أَنْ يُفْعَلَ بِنَا، والقانونَ الذي يُوجِدُ المَجْتَمَعَاتِ السِّياسِيَّةَ على وَجْهِه لَمْ تُحَدِّدِ الطَّبِيعَةُ دَوَامَهُ مَطْلَقًا، ثم القانونَ المُسْتَنْبَطَ من الأَمْرِ نَفْسِهِ، والفتحُ كَسْبٌ، وَتَحْوِيلُ رُوحِ الكَسْبِ مَعَهَا رُوحُ الحِفْظِ والعادة، لا رُوحُ الإِبادة.

وَإِذَا مَا فَهَرَ شَعْبٌ أَتَبَعَ حَقُّ الفاتح عليه أربعةَ قوانين: قانونَ الطبيعة التي تَجْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ يَمِيلُ إِلَى حِفْظِ الأنواع، وقانونَ العرفان الطبيعي الذي يقضي بأن نَفْعَلُ بِالْآخِرِينَ ما نَوَدُّ أَنْ يُفْعَلَ بِنَا، والقانونَ الذي يُوجِدُ المَجْتَمَعَاتِ السِّياسِيَّةَ على وَجْهِه لَمْ تُحَدِّدِ الطَّبِيعَةُ دَوَامَهُ مَطْلَقًا، ثم القانونَ المُسْتَنْبَطَ من الأَمْرِ نَفْسِهِ، والفتحُ كَسْبٌ، وَتَحْوِيلُ رُوحِ الكَسْبِ مَعَهَا رُوحُ الحِفْظِ والعادة، لا رُوحُ الإِبادة.

وَإِذَا مَا قَهَرَتْ دَوْلَةٌ دَوْلَةً أُخْرَى عَامِلَتْهَا بِأَحَدِ الأساليب الأربعة الآتية وهي: أَنْ تَدَاوِمَ على الحُكْمِ فِيهَا وَفَقَّ قَوَانِينَهَا فَلَا تَقُومُ مَقَامَهَا فِي غير ممارسة الحكومة السِّياسِيَّةَ والمدنية، أو أَنْ تَمْنَحَهَا حُكُومَةً سِّياسِيَّةً ومدنيَّةً جَدِيدَةً، أو أَنْ تَهْدِمَ المَجْتَمَعَ وَتُفَرِّقَهُ فِي مَجْتَمَعَاتٍ أُخْرَى، أو أَنْ تُبَيِّدَ جَمِيعَ الأهلين.

فَأَمَّا الأسلوبُ الأَوَّلُ فيلائمُ حَقُوقَ الأُمَمِ التي تَتَّبِعُهَا اليوم، وَأَمَّا الأسلوبُ الرَّابِعُ فَأَكْثَرُ مِلَّةً لِحَقُوقِ الأُمَمِ لدى الرومان، لِهَذِهِ الحَقُوقِ التي يُحَكِّمُ عِنْدَ النَظَرِ إِلَيْهَا فِي مَقْدَارِ ما أَصْبَحْنَا بِهِ مِنْ حُسْنِ حَالٍ، وَأَقْدَمَ احْتِرَامِي إلى أزمنا الحديثة والرَّشْدِ الحاضرِ وَدِينِ اليومِ وفلسفتنا وأخلاقنا.

وَبِمَا أَنَّ مَوْلَيْنَا فِي الحَقُوقِ العامة المُسْتَنْدِينَ إلى التواريخ القديمة خَرَجُوا مِنْ دائِرَةِ التَشَدُّدِ وَقَفُّوا فِي ضلالٍ كَبِيرٍ، أَي اتَّبَعُوا الهَوَى، فَافْتَرَضُوا لِلْفَاتِحِينَ حَقًّا، وَأَيُّ حَقًّا، فِي القَتْلِ، وَهَذَا ما أَدَّى إلى اسْتِنْبَاطِهِمْ نَتائِجَ هائِلَةً كالمبدأ وإلى وَضْعِهِمْ قَوَاعِدَ لَمْ يَغْفَلْ بِهَا الفَاتِحُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَطُ، عِنْدَ اتِّصافِهِمْ بِشَيْءٍ مِنَ الإِدْرَاكِ، وَمِنَ الوَاضِحِ أَنَّ الفَتْحَ إِذَا تَمَّ لَمْ يَغْزُ لِلْفَاتِحِ حَقُّ القَتْلِ ما أَصْبَحَ بِذَلِكَ فِي غير حال الدِّفاعِ الطَّبِيعِيِّ، وَصَارَ فِي غير حالِ المَحافِظِ على سِلامَتِهِ الخاصَّةِ.

والذي حَمَلَهُمْ على ذلك التَّفَكِيرِ هو أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الفَاتِحَ كانَ ذَا حَقِّ فِي تَقْوِيضِ المَجْتَمَعَ، فَاسْتَنْبَطُوا مِنْ هَذَا أَنَّهُ كانَ يَحِقُّ لَهُ أَنْ يُبَيِّدَ النَّاسَ الَّذِينَ يَتَأَلَّفُ مِنْهُمُ هَذَا المَجْتَمَعَ، فَهَذِهِ نَتِيجَةُ فَاسِدَةٍ لِمَبْدَأٍ فَاسِدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لا يُشْتَحَرَجُ مِنْ إِبادةِ المَجْتَمَعَ وَجُوبِ إِبادةِ مَنْ يَتَأَلَّفُ مِنْهُمُ، وَذَلِكَ

لأن المجتمع هو اتحاد الناس، لا الناس، فصفتُ المواطن قد تزول، وصفتُ الإنسان تبقى. وقد استنبط السياسيون حقَّ الاستعباد من حقِّ القتل في الفتح، غير أن النتيجة هي من الفساد كالمبدأ.

ولا يجوز الاستعباد إلا عند ضرورة المحافظة على الفتح، وغاية الفتح هي المحافظة، وليس الاستعباد غاية الفتح مطلقاً، ولكن قد يكون وسيلة لازمة للحفاظ.

وإذا وقع ذلك كان دواءً الاستعباد مناقضاً لطبيعة الأمور، ويجب أن يتحول الشعب المستعبد إلى رعية، والاستعباد في الفتح أمر طارئ، والاستعباد يجب انقطاعه بعد مرور زمن يلتحم فيه جميع أجزاء الدولة المفتوحة بأجزاء الدولة الفاتحة من حيث العادات والزوجات والقوانين والجمعيات وبعض الانسجام النفسي، وذلك لأن حقوق الفاتح لا تقوم إلا على عدم وجود تلك الأمور، وعلى وجود تباعد بين الأمتين، كأن لا تثق إحداها بالأخرى.

وهكذا يجب على الفاتح الذي يستعبد الشعب أن يحتفظ بوسائل إخراجهم من هذا الاستعباد، وهذه الوسائل مما لا يُخصيه عد.

ولا أتكلم هنا عن أمور مبهمة، وعلى هذا الوجه سار آباؤنا الذين فتحوا الإمبراطورية الرومانية، فالأنوا القوانين التي وضعوها بين النار والجهاد والصولة وزهو النصر، وجعلوا قوانينهم عادلة بعد أن كانت قاسية، وكان البوزغون والقوط واللنبار يريدون بقاء الرومان قوماً مغلوبين، فجعلت قوانين أوريك وعوديدو وزوتاريس من البربري والروماني ابني وطن واحد<sup>(١)</sup>. ونزع شارلمان إلى قمع السكسون فنزع منهم الحرية ومثلك الأموال، وحرزهم لويس الحليم<sup>(٢)</sup> فلم يصنع ما هو أحسن من هذا في جميع عهده، وألان الزمن والاستعباد طباعهم فجعلنا منهم أناساً صادقين على الدوام.

## الفصل الرابع

### بعض فوائد الشعب المغلوب

يُحسِن السياسيون صنفاً إذا ما تكلموا عما يُمكن حقَّ الفتح أن يأتي به إلى الشعب المغلوب من الفوائد أحياناً بدلاً من أن يستنبطوا منه نتائج مشنومة جداً، وكانوا يُدركون هذا بأحسن مما هم عليه لو أتبع ما عندنا من حقوق الأمم اتباعاً وثيقاً وأيد في جميع الأرض.

وليست الدول المقهورة في تمام قوة نظامها عادة، وذلك أن الفساد تسرب فيها، وعادت قوانينها لا تُنفذ، وصارت الحكومة باغية، ومن ذا الذي يشك، إذن، في عدم كسب مثل هذه

(١) انظر المؤلف المشكوك فيه لحياة لويس الحليم في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٢٩٦.

(٢) انظر إلى مجموعة قوانين البرابرة والباب ٢٨ الآتي.

الدولة وانتفاعها بالفتح نفسه إذا كان هذا الفتح غير مُخَرَّبٍ، وماذا تُخَسِرُ الحكومة التي تَصِلُ إلى مرحلةٍ يَتَعَدَّرُ عليها إصلاحُ نفسها فيها من صَهْرِهَا ثَانِيَةً؟ وَيُمْكِنُ فَاتِحًا يَفْتَحُمُ شَعْبًا حَيْثُ يَنْتَحِلُ الْغَنِيَّ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشْعَرَ بِهِ، مَا لَا يُخْصَى مِنْ وَسَائِلِ الْغَصْبِ بِالْفِ حَيْلَةٍ وَأَلْفِ مَكِيدَةٍ، وَحَيْثُ يَبْزِي النَّعْسُ الَّذِي يَثْنُ تَحْوُلًا مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ سَوْءَ اسْتِعْمَالٍ إِلَى قَوَائِينٍ فَيَجِدُ أَنَّهُ فِي سِوَاءِ الضَّغْطِ وَأَنَّهُ مَخْطُئٌ فِي حِسِّ هَذَا، أَقُولُ يُمْكِنُ فَاتِحًا كَهَذَا أَنْ يَقْلِبَ كُلَّ شَيْءٍ، فَيَكُونُ الظُّلْمُ الْأَصْمُ أَوْلَ شَيْءٍ يَتَأَدَّى مِنَ الْقَهْرِ.

ومن ذلك ما رُئِيَ مِنْ وَجُودِ دَوْلٍ يَجُورُ عَلَيْهَا مَلْتَزِمُو الْجَبَايَةِ فَيَكُونُ لَهَا فَرْجٌ بِالْفَاتِحِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا عِنْدَ الْأَمِيرِ الشَّرْعِيِّ مِنَ التَّزَامَاتِ وَاحْتِيَاجَاتِ، وَتُضَلِّحُ الْمَسَاوِي، حَتَّى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْلِحَهَا الْفَاتِحُ.

ومما يَحْدُثُ أَحْيَانًا أَنْ تُسْفِرَ قِنَاعَةَ الْأُمَّةِ الْفَاتِحَةُ عَنْ تَرْكِهَا لِلْمَغْلُوبِينَ مَا كَانَ قَدْ نُزِعَ مِنْهَا فِي عَهْدِ الْأَمِيرِ الشَّرْعِيِّ مِنَ الْحَاجِيِّ.

وقد يَقْضِي الْفَتْحُ عَلَى الْأَوْهَامِ الضَّارَّةِ فَيَضَعُ الْأُمَّةَ، كَمَا أُجْرُؤُ عَلَى الْقَوْلِ، تَحْتَ طَالِعِ أَطْيَبٍ. وَأَيُّ خَيْرٍ كَانَ الْإِسْبَانُ غَيْرَ قَادِرِينَ عَلَى صِنْعِهِ لِلْمَكْسَبِيِّينَ؟ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْتَحُوهُمْ دِينًا لَيْتًا فَاتَّوَّهُمْ بِخِرَافَةِ حَمَقَاءَ، وَكَانَ يُفَكِّنُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْعَبِيدَ أَحْرَارًا فَجَعَلُوا الْأَحْرَارَ عَبِيدًا، وَكَانُوا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُبَوِّرُوهُمْ حَوْلَ مَسَاوِي الضَّحَايَا الْبَشَرِيَّةِ فَاسْتَأْصَلُوهُمْ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ، وَمَا كُنْتُ لِأَخْتَمُ بَيَانِي لَوْ أُرَدْتُ الْحَدِيثَ عَنْ جَمِيعِ الْمَحَاسِنِ الَّتِي لَمْ يَصْنَعُوهَا وَجَمِيعِ الشَّرُورِ الَّتِي صَنَعُوهَا. وَعَلَى الْفَاتِحِ أَنْ يَتَلَاغَى بَعْضَ الشَّرُورِ الَّتِي صَنَعَهَا، وَهَكَذَا أَعْرَفَ حَقَّ الْفَتْحِ بِقَوْلِي: إِنَّهُ حَقٌّ ضَرُورِيٌّ شَّرْعِيٌّ مُؤَسَّفٌ يَدْعُ فِي كُلِّ حِينٍ دَيْنًا عَظِيمًا يُوَدِّي بَرَاءَةً لِلذِّمَّةِ نَحْوِ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ.

## الفصل الخامس ملك سرقوسة: جيلون

إن أجمل معاهدة حُدَّتْ عَنْهَا التَّارِيخُ هِيَ الَّتِي عَقَدَهَا جِيلُونُ مَعَ الْقَرَطَاجِيِّينَ عَلَى مَا أَعْتَقَدُ، فَهِيَ تَبْغِي الْإِغَاءَ عَادَةً ذَبَحَ أَبْنَائَهُمْ<sup>(١)</sup>، يَا لَهُ مِنْ شَيْءٍ عَجِيبٍ! لَقَدْ هَزَمَ ثَلَاثُمِائَةَ أَلْفِ قَرَطَاجِيٍّ، فَوَضَعَ شَرْطًا غَيْرَ نَافِعٍ لِسِوَاهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ إِنَّهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ. وَكَانَ أَهْلُ بَقَطْرِيَانٍ يُلْقَوْنَ آبَاءَهُمْ الشَّيْبَ لِلْكَلابِ حَتَّى تَأْكُلَهَا، فَحَرَّمَ الْإِسْكَندَرُ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، فَكَانَ هَذَا نَصْرًا لَهُ عَلَى الْخِرَافَةِ.

(١) انظر إلى مجموعة دوباربايرا: تاريخ المعاهدات القديمة، أمستردام ١٧٣٩، مادة ١١٢.

(٢) استرابون، باب ١١

## الفصل السادس

### الْجُمْهُورِيَّةُ الْفَاتِحَةُ

إن مما يخالف طبيعة الأمور في النظام الاتحاديّ أن تَفْتَحَ دولةٌ متحدةً من الأخرى كما رأينا ذلك لدى السويسريين<sup>(١)</sup> في أيامنا، وأقلُّ من هذا إيلاً ما يقع في الجُمهوريات الاتحادية المختلطة حيث تكون الشركة بين جُمهورياتٍ صغيرة ومملكياتٍ صغيرة.

وإن مما يخالف طبيعة الأمور أيضاً أن تَفْتَحَ دولةٌ ديموقراطية مُدناً لا يُفَكِن أن تَدْخُلَ ضمن نطاق الديموقراطية، فيجب أن يَقْدِرَ الشعبُ المقهور على التمتع بمزايا السيادة كما سَنَهُ الرومان في البُداعة، ويجب قَضْرُ الفتح على عدد الأهلين الذي يَقَرَّرُ للديموقراطية.

وإِذَا غَلَبَت الديموقراطية شعباً لتسيطر عليه كرعِيَّة جعلت حريتها الخاصة غَرْضَةً للخطر، وذلك لَمَنَحِهَا مَنْ تُرْسَلُهُمْ إلى الدولة المقهورة من الحكام سلطةً كبيرةً جداً.

وأَيُّ خطر لا تَقَعُ فيه جُمهورية قرطاجة لو استولى أنيبالٌ على روما؟ وماذا كان لا يَصْنَعُ في بلده بعد النصر وهو الذي أوجب فيه عِدَّةُ ثُوراتٍ بعد هزيمته<sup>(٢)</sup>؟

ما كان هَانُونُ لِيَسْتَطِيعَ إِقْنَاعَ السَّنَاتِ بِمَنْعِ المَدَدِ عن أنيبالٍ لو تكلَّم عن حسد فقط، وما كان هذا السَّنَاتِ الذي حَدَّثَنَا أرسطو عن رَشْدِهِ (وهذا أمرٌ يُثْبِتُهُ لنا ازدهار هذه الجُمهورية جيداً، لِيَسْتَطِيعَ القَطْعُ في الأمرِ إِلَّا عن أسبابٍ صائبة، وإلا كان بالغُ البلاهة حتى لا يرى جيشاً بعيداً من هنالك ثلاثمائة فَرَسٍ يُفْتَنَى بِخَسَارَاتٍ ضرورية يجب تلافئها.

وكان حزبُ هَانُونِ يريد تسليم أنيبالٍ إلى الرومان<sup>(٣)</sup>، ولم يكن الرومان هم الذين يُخْشَوْنَ حينئذ، بل أنيبالٌ. وكان لا يُمكن اعتقاد انتصارات أنيبالٍ كما قيل، ولكن كيف يُشَكُّ فيها؟ وهل كان القرطاجيون المنتشرون في جميع الأرض يَجْهَلُونَ ما يَقَعُ في إيطاليا؟ لم يَرُدْ إرسالُ مَدَدٍ إلى أنيبالٍ لأنهم كانوا لا يجهلون ذلك. ويُصْبِحُ هَانُونُ أشدَّ تَصَلُّباً بعد تربيبي، وبعد ترازيمين، وبعد كان، وخوفه، لا عدمُ تصديقه، هو الذي كان يزيد.

## الفصل السابع

### مُواصلةُ الموضوعِ نفسه

ويوجد محذوَرٌ آخرٌ للفتوح التي تتمُّ للديموقراطيات، وتكون حكومتها ممقوتة من قِبَلِ الدول المغلوبة، وتكون هذه الحكومة مَلَكِيَّةً رَعْمًا، وأما، في الحقيقة، فهي أقسى من المَلَكِيَّةِ،

(٢) كان على رأس حزبٍ مشاغب.

(١) في سبيل توكنبرج.

(٣) كان هانون يريد تسليم هانيبال إلى الرومان كما أراد كاتون تسليم قيصر إلى الغوليين.

وذلك كما تدلُّ عليه التجربة في كلِّ زمانٍ وكلِّ مكان. وتكون الشعوبُ المقهورة كئيبَةً فيها، فلا تتمتع بفوائد الجُمهوريَّة ولا بفوائد المَلِكِيَّة. وما قلته عن الدولة الشعبيَّة يُفَكِّن أن يُطَبَّق على الأريستوقراطية.

## الفصل الثامن

### مواصلة الموضوع نفسه

وهكذا إذا ما أخضعتُ جُمهوريَّةً شعبيَّةً وجب عليها أن تحاول إصلاح المحاذير التي تنشأ عن طبيعة الأمر، وذلك بأن تفتحه حقًا سياسيًا صالحًا وقوانينَ مدنيَّةً صالحة. ومما حدّث أن جُمهوريَّة إيطاليا كانت تُسمِك أناسًا من أهل الجُزُر تحت سلطانها، غير أن حقوقها السياسيَّة والمدنيَّة كانت فاسدة نحوهم، ومما يُذَكِّر مرسومُ العفو العامِّ الذي يقضي بالألَّا يُحَكَّم عليهم بعده بغُيوبَاتٍ إرهابيَّة كما يقتضيه ضميمُ الحاكم<sup>(١)</sup> الخبيرُ، ومن الرعايا مَنْ يطالبون بامتيازاتٍ في الغالب كما رأي، وهنا يفتَح وليُّ الأمر حقوقَ جميع الأمم.

## الفصل التاسع

### المَلِكِيَّة التي تفتح ما حولها

تَغْدُو المَلِكِيَّة مرهوبةً إذا ما استطاعت السَّيرَ طويلًا قبل أن يُضَعِّفها التوسع، وتُدوم قوتها على قدرٍ صَغُطِ المَلِكِيَّات المجاورة إياها. ولا ينبغي لها أن تَسْلُك سبيلَ الفتح، إذنَّ، إلَّا إذا بقيت داخل حدود حكومتها الطبيعيَّة، ومن الحكمة أن تَقِف قوَرَ مجاوزتها هذه الحدود. وإذا وَقَع هذا النوعُ من الفتح وَجَب تركُ الأمور كما كانت عليه، أي أن تبقى المحاكم نفسها، والقوانينُ نفسها، والعاداتُ نفسها، والامتيازاتُ نفسها، فلا يُعَيَّر غيرُ الجيشِ واسم الملك. وإذا ما وَسَّعت المَلِكِيَّة حدودَها بفتح بعض الولاياتِ المجاورة وَجَب أن تعاملها بحُلمٍ عظيم. وإذا ما جاهدت المَلِكِيَّة في سبيل الفتح طويلًا ديسَّت ولاياتُها القديمة كثيرًا كما هي

(١) في ١٨ من أكتوبر سنة ١٢٢٨، طبع عد فرنشيلي في جنيف:

Vietamo al nostro general governatore in dotta isola, di condannare in avvenire solamente ex Informata ex informata conscientia persona alcuna nazionale in pena afflittiva. Potra ben si far arrestare ed incarcerare le persone che gli saranno sospette, salvo di renderne poi a noi conto solecitamente. ١٧٢٨ من ديسمبر سنة ١٧٢٨.

العادة، وذلك لِمَا عليها أن تعانِيه من المساوئ الجديدة والمساوئ القديمة، ولِمَا تُؤدِي إليه العاصمة الواسعة من إقفار الولايات بابتلاعها الجميعَ غالبًا، والواقعُ أن الدولة تَضِيغُ إِذَا مَا غُوِمِلت الشعوبُ المقهورة بعد الفتح حَوْلَ المُلْك كما يعاملُ الرعايا الأصليون، وذلك أن الولاياتِ المفتوحة تُرسَل إلى العاصمة من الضرائب ما لا يَعود إليها، وأن الخرابَ يَعمُ الحدود بما تصبح معه أكثرَ ضعْفًا، وأن الرعايا يَعدُّون أسوأَ تَعلُّقًا، وأن ميزة الجيوش التي يجب أن تَبقى وأن تَسيِّرَ هنالك تَصبِرُ أشدَّ تَقَلُّبًا.

والحالُ اللازمة للملكية الفاتحة هي: تَرَفُّ هائلٌ في العاصمة، وبؤسٌ في الولايات التي تبتعد عنها وقيُضٌ في الأطراف، والأمُرُ كما في كُرْتنا من حيث كونُ النار في المركز والحُضرة على السطح ومن حيث وجودُ أرضٍ جافَّةٍ باردةٍ جديدةٍ بين الاثنين.

## الفصل العاشر

### الملكية التي تفتَح ملكيةً أخرى

مما يَحْدُثُ أحيانًا أن تفتَح مملكةً مملكةً أخرى، وكلما كانت هذه صغيرةً حَسُن احتواؤها بالحصون، وكلما كانت عظيمةً حَسُن حفظها بالمستعمرات.

## الفصل الحادي عشر

### عاداتُ الشعب المفلوب

لا يَكْفِي أن تُتَرَكَ للأمة المقهورة قوانينُها في تلك الفُتُوح، فقد يكون من الضروريِّ أن تُتَرَكَ لها عاداتُها، وذلك لأن الشعبَ يَعرِفُ عاداته ويَحبُّها ويدافعُ عنها دائمًا أكثرَ منه جِبالَ قوانينه. ويقول المؤرخون<sup>(١)</sup> إن الفرنسيين طَرَدُوا تِسْعَ مراتٍ من إيطاليا بسبب وقاحتهم تجاه النساء والبنات، فكثيرٌ على أمة أن تحتل زهوَّ الغالب، ثم أن تُضَيِّرَ على مخالفته للأدب، وعلى بعده من الرصانة، وهذا أكثرُ إيلامًا لا ريب، لإفراطه في الإهانات إلى ما لا حدَّ له.

(١) تصفح "تاريخ العالم" لمسيو يوفندورف.

## الفصل الثاني عشر قانون لكورش

لا أَعُدُّ صالحًا ذلك القانونَ الذي وضعه كُورش فلا يستطيع اللوديون أن يزاولوا به غير المهَن الخسيسة أو المهَن الفاضحة، وقد عُني في البُداء بما هو أَلزَم من غيره، فقد فُكَّر في الفِتن، لا في الغارات، ولكن الغارات لا تَلَبَّت أن تأتي، فيتَّجد الشعبان ويفُسدان، وكنتُ أَفْضَل بقاء غِلْظة الشعب الغالب بالقوانين على بقاء نعومة الشعب المغلوب بها.

وحاول طاغية كُوم<sup>(١)</sup> أَريستودِم، أن يُوهن بأس الشباب فأراد أن يُطلق الفِتيان شعورهم كالفِتيات، وأن يُزيئوها بالأزهار وأن يَلبَسُوا ثيابًا مختلفة الألوان حتى الأعقاب، فإذا ما ذهبوا إلى معلِّمهم في الرقص والموسيقى حَمَل لهم نِسوة مَظَالَّ وعطورًا ومراوح، وإذا ما كانوا في الحَمَام قَدَّمْنَ إليهم مِشَاطًا ومَزابيا، وكانت هذه التربية تدوم إلى العشرين من العُمُر، وما كان هذا ليلائم غير طاغية صغير يَغْرِضُ سيادته دفاعًا عن حياته.

## الفصل الثالث عشر شارل الثاني عشر

أوجب هذا الأمير، الذي لم يستعمل غير قُواه فقط، سقوطه بوضعه خِطَطًا كان يتعَدَّر تنفيذها بحربٍ طويلة، أي بأمرٍ كانت مملكته غير قادرة على تأييده.

ولم تكن في دور الانحطاط تلك الدولة التي حاول هدمها، بل كانت إمبراطوريةً ناشئة، وقد انتفع الروس بالحرب التي شَنَّها عليهم كمدرسة، فكانوا يَدُون من النَّصر في كلِّ هزيمة، وكانوا يتعلمون الدفاع في الداخل حين يَخْسِرُونَ في الخارج.

وكان شارلُ يعتقد أنه سيُدِّ العالم في صحاري بُولونيا حيث كان يَنيه وحيث كانت تَظْهر إِسْوَجٌ منتشرة، وذلك على حين كان عدوُّه الرئيس يتقوَّى ضده، ويصَيِّق عليه، ويستقرُّ بالبحر البَلْطِيَّ ويخرب ليُفُونيا أو يستولي عليها.

وكانت إِسْوَجٌ تشابه نهرًا تُقَطِّع مياحه في منبعه على حين تُغَيِّرُ وَجْهَها في مجراه. ولم تكن بُولتافا هي التي صَيِّعت شارل، فلو لم يُكَسَّر في هذا المكان لُغِب في مكان آخر، فمن السهل لتدارك عوارض الطالع، ومن المتعَدَّر اتِّقَاءُ الحوادث التي تنشأ عن طبيعة الأمور باستمرار.

(١) دني داليكارناس، باب ٧.

ولكن لم تكن الطبيعة، ولا الطالع، من القسوة عليه كَنَفْسِهِ. وكان لا يُنظَم شؤونه وَفَقَّ ما تقضي به الأمورُ حاليًّا، ولكن وَفَقَّ مثال اتخذه مع سوء اتِّباعِ له، فلم يكن الإسكندر قَطُّ، ولكنه كان يمكنه أن يظهرَ أحسنَ جنديٍّ للإسكندر.

ولم تَنجَحِ خِطَةُ الإسكندرِ إِلَّا لصوابها، وما كان من سوء نجاح الفرس في الغارات التي وَجَّهوها إلى اليونان، ومن فُتُوحِ أجيزيلاس ورجوع الآلاف العشرة، دَلَّ دَلالةً مُحَكِّمةً على تفوُّقِ الأغارقة في أسلوب قتالهم ونوع سلاحهم، وقد كان يُعَلِّمُ أن الفُرسَ هم من الكِبَرِ البالغ ما لا يُضِلُّحون معه أنفسهم.

وعادوا لا يستطيعون إضعافَ بلاد اليونان بتفريقات، فقد اجتمعت تحت رئيسٍ واحد لم يَجِدْ وسيلةً يَشْتُرُ بها عبوديتها أحسن من يَهْرِها بالقضاء على أعدائها الأذليين وبأمل فتح آسيا. وإن إمبراطوريةً عامرةً بأمره أُمم العالم، وحارثةً للأرضين عن مبدئٍ دينيٍّ وخصيبةً غزيرةً في جميع الأمور، كانت تَمُنِّحُ العدوَّ كلَّ تيسير للبقاء هنالك.

وكان يُمكن أن يُحَكِّمَ بزُهو أولئك الملوك، الذين أذلُّوا بهزائمهم على غير جدوى، في أنهم عَجَلُوا سقوطهم بدوام خوضهم لمعارك وأن المَلَقَ كان يَحُولُ دون إمكان شَكِّهم في عظمتهم. ولم تكن الخِطَةُ حكيمةً فقط، بل نُفِّذَتْ بإحكام أيضًا، وكان للإسكندر بسرعة أعماله، حتى بنار أهوائه، إِذَا كُنْتُ من الجُزْأَةِ ما أَسْتَعْمَلُ معه هذا التعبير، من صولة العقل ما يَقُوده، وما كان أولئك الذين أرادوا أن يَجْعَلُوا روايةً من تاريخه والذين لهم من فساد النفس أكثر مما له ليستطيعوا أن يَحْجُبُونَا، فَلَنُحَدِّثُ عنه على مَهَل.

## الفصل الرابع عشر الإسكندر

هو لم ينطلق إِلَّا بعد أن صَمِنَ مقدونيا تجاه شعوب البرابرة التي كانت مجاورةً لها وَفَرَعَتْ من إرهاب الأغارقة، وهو لم ينتفع بهذا الإرهاب إِلَّا لتنفيذ مشروعه، وهو قد جَعَلَ غَيِّزَةَ الإسبارطيين قاصرةً، وهو قد هاجم الولايات البحرية، وحَقَلَ جيشه البريِّ على اتباع شواطئ البحر لكيلا ينفصل عن أسطوله، وانتفع بالنظام أمام العدد انتفاعًا عجيبيًّا، ولم تُعَوِّزْه الأوقاتُ مطلقًا، وَإِذَا كان من الحقِّ أن النصرَ مَنَحَهُ كلُّ شيءٍ فإن من الحقِّ أيضًا أنه صنع كلَّ شيءٍ لتبيل النصر.

ولم يترك غيرَ شيءٍ قليلٍ للمصادفة في بدءِ غَزْوِهِ، أي في زمنٍ كان أقلُّ انكسارٍ يُمكن أن يؤدي إلى انقلابه، ولمَّا وضعه الحظُّ فوق جميع الحوادث كان التهورُ من وسائله في بعض انقلابه، ولمَّا وضعه الحظُّ فوق جميع الحوادث كان التهورُ من وسائله في بعض الأحيان، ولمَّا

رَحَفَ قَبْلَ انْتِطَاقِهِ ضَدَّ التَّرْبِيبِيِّينَ وَالْإِلِيرِيِّينَ قَامَ بِحَرْبٍ<sup>(١)</sup> كَالَّتِي قَامَ بِهَا قَيْصَرُ فِي بِلَادِ الْغُولِ بَعْدَ زَمَنِ كَمَا تَرَوْنَ، وَلَقَّا عَادَ إِلَى بِلَادِ الْيُونَانِ<sup>(٢)</sup> حُدُثَ اسْتِیْلَاؤُهُ عَلَى تَبِّ وَتَخْرِيبُهُ إِيَّاهَا كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ مَعْسِكِرًا قَرِيبًا مِنْ هَذِهِ الْمَدِينَةِ مُنْتَظِرًا أَنْ يَرِيدَ التَّيْبُونُ عَقْدَ الصَّلْحِ فَعَجَّلُوا دَمَارَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ، وَأَمَّا مَقَاتِلُهُ<sup>(٣)</sup> قُوَى الْفَرَسِ الْبَحْرِيَّةِ فَكَانَ بَازْمِنِيونَ هُوَ الَّذِي جَزَّوْا عَلَيْهَا، وَكَانَ الْإِسْكَندَرُ هُوَ الْحَكِيمُ فِيهَا، وَقَدْ تَجَلَّتْ مَهَارَتُهُ فِي فَصْلِ الْفُرْسِ عَنْ شَوَاطِئِ الْبَحْرِ وَفِي حَمْلِهِمْ عَلَى تَرْكِ بَحْرِيَّتِهِمْ الَّتِي كَانُوا مُتَّفَقِينَ فِيهَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَتْ صُورُ تَابِعَةً لِلْفَرَسِ مَبْدِئِيًّا، وَمَا كَانَتْ لِتَسْتَعْنِيَّ عَنْ تِجَارَتِهَا وَبَحْرِيَّتِهَا، فَخَرَّبَهَا الْإِسْكَندَرُ، وَاسْتَوْلَى الْإِسْكَندَرُ عَلَى مِصْرَ الَّتِي كَانَ دَارًا قَدْ تَرَكَهَا بِلَا كِتَابٍ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ جِيوشًا كَثِيرَةً فِي عَالَمِهِ آخَرَ. أَسْفَرَ عِبْرَ نَهْرِ غَرَانِيكٍ عَنْ جَعْلِ الْإِسْكَندَرِ سَيِّدَ الْمُسْتَعْمَرَاتِ الْإِغْرِيْقِيَّةِ، وَأَسْفَرَتْ مَعْرَكَةُ إِشُوسَ عَنْ اسْتِیْلَائِهِ عَلَى صُورَ وَمِصْرَ، وَأَسْفَرَتْ مَعْرَكَةُ أَرْبِيلَ عَنْ إِعْطَائِهِ جَمِيعَ الْأَرْضِ.

وَيَدْعُ دَارًا يَفْرُ بَعْدَ مَعْرَكَةِ إِشُوسَ غَيْرَ مَكْتَرٍ لِغَيْرِ تَوْطِيدِ فَتُوْحِهِ وَتَنْظِيمِهَا، وَيَبْلُغُ بَعْدَ مَعْرَكَةِ أَرْبِيلَ مِنْ تَعَقُّبِهِ عَنْ كَثْبٍ<sup>(٤)</sup> مَا لَا يَتْرَكَ لَهُ مَجَالًا لِلرَّجُوعِ فِي إِمْبْرَاطُورِيَّتِهِ، وَلَا يَدْخُلُ دَارًا مُدُنُهُ وَوِلَايَاتِهِ إِلَّا لِيُخْرِجَ مِنْهَا، وَيَكُونُ الْإِسْكَندَرُ مِنْ سُرْعَةِ السَّيْرِ مَا تَنْظُونُ مَعَهُ أَنْكُمْ تَرَوْنَ إِمْبْرَاطُورِيَّةَ الْعَالَمِ ثَمَنًا لِلشَّبَاقِ، كَمَا فِي الْأَلْعَابِ الْيُونَانِيَّةِ، أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَكُونَ ثَمَنًا لِلنَّصْرِ. وَهَكَذَا قَامَ بِفَتْوْحِهِ، فَلْتَنْظُرْ كَيْفَ حَافِظَ عَلَيْهَا.

لَقَدْ قَاوَمَ مَنْ كَانُوا يَرِيدُونَ مَعَامَلَةَ<sup>(٥)</sup> الْأَغَارِقَةِ سَادَةً وَمَعَامَلَةَ الْفُرْسِ عِبِيدًا، وَهُوَ لَمْ يَحْلَمْ بِغَيْرِ تَوْحِيدِ الْأُمْتِينَ وَإِزَالَةِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الشَّعْبِ الْغَالِبِ وَالشَّعْبِ الْمَغْلُوبِ، وَيَثْرَكَ بَعْدَ الْفَتْحِ جَمِيعَ الْمُتَبَسِّرَاتِ الَّتِي أَعَانَتْهُ عَلَيْهِ، وَيَنْتَحِلُ عَادَاتِ الْفُرْسِ لِكَيْلَا يُحْزِنَهُمْ بِحَمْلِهِمْ عَلَى انْتِحَالِ عَادَاتِ الْأَغَارِقَةِ، وَهَذَا سِرٌّ مَا أَبْدَاهُ مِنْ إِحْتِرَامِ عَظِيمٍ لَزَوْجَةِ دَارَا وَأُمِّهِ وَمَا أَظْهَرَهُ مِنْ نِزَاهَةِ كَبِيرَةٍ، وَمَنْ هُوَ هَذَا الْقَائِدُ الَّذِي بَكَتَهُ جَمِيعُ الشُّعُوبِ الَّتِي قَهَرَهَا؟ وَمَنْ هُوَ هَذَا الْغَاصِبُ الَّذِي سَكَبَتْ الْأُسْرَةَ الْهَادِمَ لِعَرْشِهَا عَبْرَاتٍ عَلَيْهِ؟ هَذِهِ عَلَامَةٌ لِتِلْكَ الْحَيَاةِ الَّتِي لَا يُخْبِرُنَا الْمُؤَرِّخُونَ بِأَنْ قَلِيلًا مِنَ الْفَاتِحِينَ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَاهِيَ بِهَا.

وَلَا شَيْءَ يُؤَكِّدُ الْفَتْحَ أَكْثَرَ مِنَ الْإِتِّحَادِ الَّذِي يَنْتَمُ لِأُمْتَيْنِ بِالزَّوْاجِ، فَقَدْ أَخَذَ الْإِسْكَندَرُ نِسَاءً مِنَ الْأُمَّةِ الَّتِي قَهَرَهَا، وَأَمْرٌ بِأَنْ يَأْخُذَ رِجَالُ بِلَاطُطِهِ<sup>(٦)</sup> مِنْ نِسَاءِ الْمَغْلُوبِينَ أَيْضًا، وَسَارَ بَقِيَّةَ الْمَقْدُونِيِّينَ عَلَى سُنَّتِهِ، وَقَدْ أَبَاحَ الْفَرَنْجُ وَالْبُورْغُونُ<sup>(٧)</sup> هَذِهِ الزَّوْاجَاتِ، وَحَرَّمَهَا الْقُوطُ<sup>(٨)</sup> فِي

(١) انظر إلى أريان "حملة الإسكندر" باب ١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر إلى أريان، "حملة الإسكندر"، باب ٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) كانت هذه نصيحة أرسطو، بلوتارك، آثار خلقية: من حظ الإسكندر.

(٦) انظر إلى أريان، "حملة الإسكندر" باب ٧.

(٧) انظر إلى قانون البورغون، فصل ١٢، مادة ٥.

(٨) انظر إلى قانون الفريغوت، باب ٣، فصل ١٠١، وهو ينسخ القانون القديم الذي يعني بالفرق بين الأمم أكثر مما بالأحوال كما جاء فيه.

إسبانيا ثم أباحوها، وقد ساعد عليها<sup>(١)</sup> اللُّبَارُ فضلًا عن إباحتها، ولما أراد الرومان إضعافَ مقدونيا قالوا إنه لا يُمكن أن يكونَ اتحادٌ بزواجٍ بين شعوب الولايات.

وقد حلمَ الإسكندرُ، الذي كان يحاول توحيدَ الشَّعْبِين، بإقامة مستعمراتٍ يونانية كثيرة في بلاد فارس، فأنشأَ ملا يُخصِّبه عَدُّ من المُدُن، وبلغ من إحكام جَفْع ما بين أقسام هذه الإمبراطورية الجديدة ما لم تَزُفْ أيةُ ولايةٍ فارسية رايةَ العصيان معه بعد موته، وذلك في أثناء الارتباك والاضطراب اللذين كانا يؤدي إليهما أفطع الحروب الأهلية، وبعد ما أهلك الأغارقة بعضَهم بعضًا.

وَبَعَثَتْ إلى الإسكندرية بجالية يهودية<sup>(٢)</sup> لكيلا يستنزف اليونانَ ومقدونيا، وما كان ليبالِي بأية عاداتٍ تكون لدى هذه الشعوب على أن تكون مَحْلِصَةً له.

وهو لم يترك للشعوب المغلوبة عاداتها فقط، بل ترك لها، أيضًا، قوانينها المدنية، حتى مَن وَجَدَهم من ملوكها وحكامها غالبًا، وكان يَصْعَقُ المقدونيين<sup>(٣)</sup> على رأس الكتائب ورجال البلد على رأس الحكومة مفضلًا أن يُعَرِّضَ نفسه لخطر خيانةٍ خاصة - وهذا ما كان يَحْدُثُ له أحيانًا - على أن يكون غُرْضَةً لفتنة عامة، وقد احترم التقاليد القديمة وجميع آثار مجد الأمم وفخرها، وكان ملوك الفُرس قد حَرَّبُوا معابد الأغارقة والبابليين والمصريين فأعادها<sup>(٤)</sup>، وقليلٌ من الشعوب من خَصَّعَ له فلم يأت بقرايين إلى مذابحها، وكان يُلُوحُ أنه لم يَفْعَمْ بالفتح إلا ليكون مَلِكًا خاصًا لكل أمة والمواطنَ الأول في كلِّ مدينة، وقد فَتَحَ الرومان كلَّ شيء ليُحَرَّبُوا كلَّ شيء، وقد أراد أن يفتح كلَّ شيء ليحافظ على كلِّ شيء، ومهما جاب من بلدٍ اتَّجَهَتْ أفكاره الأولى وتصوراته الأولى، دائمةً، إلى القيام بأمرٍ يُمكن أن يؤدي إلى زيادة الرِّخَاء والقوة، وَوَجَدَ الوسائل الأولى لذلك في عَظْمَةِ عبقريته، وَوَجَدَ الوسائل الثانية لذلك في قناعته واقتصاده الخاص<sup>(٥)</sup>، وَوَجَدَ الوسائل الثالثة لذلك في سخائه الواسع من أجل جلائل الأمور، وكان يَقْبِضُ يَدَه في النفقات الخاصة وكان يَبْسُطُها في النفقات العامة، فإذا ما وَجِبَ تنظيم منزلِه بَدَأَ مقدونيًّا وإذا ما وَجِبَ دفعُ ديون الجنود وإشراك الأغارقة في فَتْحِه وإثراء كلِّ رجلٍ في جيشه كان الإسكندر.

وقد عَمِلَ سَيِّئَتَيْنِ، أي حَرَّقَ بَرْسِيُوليس «إِضْطَحَرَ» وَقَتَلَ كَلِيْتُوس، فجعلهما مشهورين بِنَدْمِه، ولذلك نُسِيت أعماله الإجرامية لِيُذَكَّرَ احترامه للفضيلة، ولذلك عُدَّت هذه الأعمال من الرِّزَايا أكثرَ من أن تُعَدَّ أمورًا خاصةً به، ولذلك يَجِدُ الأعتابُ جمالَ نَفْسِه بجانب حِدَّتِه وضعفه تقريبيًا، ولذلك وَجِبَ الرِّثَاءُ له وعاد لا يُمكنُ الحَقْدُ عليه.

(١) انظر إلى قانون اللُّبَارِ، باب ٢، فصل ٧: ٢٠١.

(٢) ترك ملوك سوريا خطة مؤسسي الإمبراطورية، فأرادوا إكراه اليهود على انتحال عادات الأغارقة، فأصابت دولتهم بهذا زعازع هائلة.

(٣) انظر إلى أريان «حملة الإسكندر»، باب ٣ وأبواب أخرى.

(٤) انظر إلى أريان «حملة الإسكندر».

(٥) المصدر نفسه، باب ٧.

وأقابل بينه وبين قيصر، فلما أراد قيصر محاكاة ملوك آسيا أقنط الرومان عن مباحة صرقة، ولما أراد الإسكندر محاكاة ملوك آسيا أتى أمرًا كان يَدْخُلُ ضَمَنَ خِطَّةِ فَتْحِهِ.

## الفصل الخامس عشر وسائل جديدة للمحافظة على الفتح

إِذَا مَا فَتَحَ مَلِكٌ دَوْلَةً كَبِيرَةً وَجِدَ مِنْهَا حَاجَةً عَجِيبَةً صَالِحَةً لِتَخْفِيفِ اسْتِبْدَادِ وَحَفْظِ الْفَتْحِ عَلَى السَّوَاءِ، وَقَدْ اتَّخَذَهَا فَاتِحُو الصِّينِ.

لقد أرادت الأسرة التتريّة المالكة للصين في الوقت الحاضر ألا تُدخِلَ اليأسَ إلى الشعب المغلوب، وألا يزهو الغالب، وأن تحوّل دون تحوّل الحكومة إلى حكومة عسكرية، وأن تُفسيك كلاً الشعبين ضمن الواجب فجعلت كلّ فيلقٍ في الولايات مؤلفاً من صينيين وتترٍ مناصفةً، وذلك ليُفسيك تحاسد الشعبين كلاً منهما ضمن الواجب، وكذلك جعلت المحاكم من صينيين وتترٍ مناصفةً، وكان لهذا نتائج طيبة كثيرة، ومنها:

- ١- أن كلّ واحدة من الأمتين تردع الأخرى.
- ٢- أن كلتا الأمتين تزقّب السلطة العسكرية والسلطة المدنية فلا تقضي إحداها على الأخرى.
- ٣- أن الأمة الفاتحة تستطيع أن تنتشر في كلّ مكان من غير أن تضعف أو أن تزول، فتصبح قادرة على مقاومة الحروب الأهلية والأجنبية، ويبلغ هذا النظام من الصواب الكبير ما أدى عدم انتحال مثله إلى زوال جميع من فتحوا الأرض تقريباً.

## الفصل السادس عشر الدولة المستبدة الفاتحة

إِذَا كَانَ الْفَتْحُ وَاسِعًا افترض استبدادًا، وفي هذه الحال لا يكون الجيش المنتشر في الولايات كافيًا، ويجب أن يكون حول الأمير دائمًا، فيلق أمين خاصة، مستعدّ لينقض، في كلّ حين، على قسم الإمبراطورية الذين يُفكّن أن يرتجّ، ويجب أن تزجر هذه المليشيا غيرها وأن تُزهد جميع أولئك الذين ترك لهم بعض السلطان في الإمبراطورية عن ضرورة، ويوجد حول إمبراطور الصين فيلق من التتر مهيباً للحاجة على الدوام، ويوجد لدى المغول والترّك واليابان فيلق فرّضه<sup>(١)</sup> على الأمير فضلاً عن يَمَارٍ من غلات الأرضيين، فهذه القوى الخاصة تُفزع صرّبات الطبول.

(١) الفرض: ما يعطى للجند.

## الفصل السابع عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

قلنا إن الدول التي يَفْتَحُها الملكُ المستبد تكون إقطاعيةً كما ينبغي، ولم يألُ المؤرخون جهدًا في مدح كَرَمِ الفاتحين الذين أعادوا التاج إلى من قَهَرُوهم، من الأمراء، ولذا كان الرومان كُرَمَاءَ لِنصبتهم في كلِّ مكانٍ ملوكًا يكونون آلاتٍ للعبودية<sup>(١)</sup>، وعملٌ مثلُ هذا ضروريٌّ، وذلك أن الفاتح إذا ما احتفظ بالدولة المغلوبة لم يُفَكِّنِ الحكامَ الذين يرسلهم أن يردعوا الرعايا، كما أنه لا يستطيع رَدْعَ هؤلاء الحكام فيُضْطَرُّ إلى تجريد تراثه القديم من الكتائب ضمانيًا لثرائه الجديد، وتكون جميع رزايا الدولتين مشتركة، وتكون حربٌ إحداهما الأهليةً حربًا أهليةً للأخرى، وعلى العكس يكون للفاتح، إذا ما أعاد العرش إلى الأمير الشرعي، حليفٌ لازمٌ تزيد به قُوَاهُ الخاصة، ونرى الشاه نادرًا يفوز بكنوز المُغُولِيّ وَيَثْرِكُ له الهنْدُوستان.

## الباب الحادي عشر

### القوانين التي تُوجِدُ الحرية السياسية

### من حيث صلّتها بالنظام

#### الفصل الأول

#### فكرة عامة

أُميِّزُ القوانينَ التي تُوجِدُ الحريةَ السياسيةَ من حيث صلّتها بالنظام من القوانين التي تُوجِدُها من حيث صلّتها بالمواطن، والأولى هي موضوع هذا الباب، وسأتناول الثانية بالبحث في الباب التالي.

#### الفصل الثاني

### ما تدلُّ عليه كلمة الحرية من معانٍ مختلفة

لا تُجِدُ كالحرية كلمةً دَلَّتْ على معانٍ وَوَقَّفتْ النفوسَ بالأساليبِ المختلفةِ، فرأى بعضهم

(١) تاسيت، Agricola، فصل ١٤، Vetere ac jam pridem recepta populi romani consuetudine, ut haberent instrument servitulis et reges.

أنها تنطوي على سهولة عَزَل مَنْ عَهَدُوا إليه بسلطانٍ طاغ، ورأى آخرون أنها تنطوي على حقّ انتخاب مَنْ يجب عليهم أن يُطِيعُوهُ، ورأى أناسٌ غيرهم أنها تنطوي على حقّ التسلح والقدرة على ممارسة العنف، ورأى أناسٌ سواهم أنها تنطوي على امتيازٍ عدم الحكم في القوم من قِبَل مَنْ لم يكن رجلاً منهم أو بغير قوانينهم الخاصة<sup>(١)</sup>، ورأى شعبٌ، طويلَ زمنٍ، أنها تنطوي على عادة إطلاق اللّحى طويلاً<sup>(٢)</sup> وقد رَبَط هؤلاء هذه الكلمةَ بِشكْلِ للحكومة مُبْعِدِينَ الأشكال الأخرى منه، وَمَنْ تَدَوَّقُوا الحكومةَ الجُمهوريةَ وَضَعُوهَا في هذه الحكومة، وَمَنْ تمتعوا بالحكومة الملكية وضعوها في الملكية<sup>(٣)</sup>، وأخيراً أطلق كلُّ كلمةٍ الحرية على الحكومة التي كانت تلائم عاداته وأهوائه، وبما أن آلاتِ الشرور التي يُشْتَكى منها لا تَبْدُو للعيون حاضرةً في الجُمهورية دائماً، وبما أن القوانين تَظْهَرُ أَكْثَرَ كَلامًا ومُنْفَعِدُو القوانين أَقَلَّ كَلامًا فيها فإن الحرية تجعَلُ في الجُمهورياتِ عادةً وتُبْعَدُ من المَلِكيات، ثم بما أن الشعب في الديموقراطيات يَظْهَرُ فاعلاً لما يُريد تقريباً فإن الحرية جُعِلَتْ في هذه الأنواع من الحكومات، وحُطِط بين سلطان الشعب وحرية.

## الفصل الثالث

### ما هي الحرية؟

حقاً أن الشعب في الديموقراطيات يَصْنَعُ ما يريد كما يظهر، غير أن الحرية السياسية لا تقوم على صنْع ما يُزَادُ مطلقاً، ولا يُمْكِنُ الحرية في الدولة، أي في المجتمع ذي القوانين، أن تقوم على غير القدرة على صنْع ما يجب أن يُزَادَ وعلى عدم الإكراه على صنْع ما لا يَجِبُ أن يُزَادَ. ويجب أن يُنْقَشَ في الذهن ما هو الاستقلال وما هي الحرية، فالحرية هي حقُّ صنْع جميع ما تبيحه القوانين، فإذا ما استطاع أحدُ الأهلين أن يصنع ما تحرّمه القوانين فَفَقَدَ الحرية، وذلك لإمكان قيام الآخرين بمثل ما صنَع.

## الفصل الرابع

### مواصلة الموضوع نفسه

ليست الديموقراطية والأريستوقراطية من الدول الحرة بطبيعتها مطلقاً، فالحرية السياسية

(١) قال شيشرون: لقد استنسخت مرسوم سيفولا الذي يبيح للأغارقة إنهاء اختلافاتهم فيما بينهم وفق قوانينهم، وهذا ما جعلهم يعدون أنفسهم شعوباً حرة.\*

(٢) لم يطق الروس حمل القيصر بطرس إياهم على حلقتها. (٣) رفض الكبدوكيون ما عرضه الرومان عليهم من نظام جمهوري.

لا توجد في غير الحكومات المعتدلة، ولكن الحرية لا تكون في الدول المعتدلة دائمة، وهي لا تكون فيها إلا عند عدم سوء استعمال السلطة، بيد أن من التجارب الأزلية أن كل إنسان ذي سلطان يميل إلى إساءة استعماله، وهو يسترسل في ذلك حتى يُلَاقِي حدودًا، ومن يقول هذا! حتى إن الحرية تحتاج إلى حدود. ولا بُدَّ من أن تَقْفَ السلطةُ السلطةَ عن نظام الأمور لكيلا يُساءَ استعمالُ السلطان، وقد يكون النظام من الحال ما لا يُكرهه معه شخصٌ على فعل الأمور التي لا يُوجهها القانون عليه، وعلى عدم فعل الأمور التي يُبيحها القانون له.

## الفصل الخامس

### غرض مختلف الدول

مع أن لجميع الدول غرضًا واحدًا على العموم، وهو البقاء، فإن لكل دولة غرضًا خاصًا، فقد كان التوسُّع غرضَ الرومان، والحربُ غرضَ إسبارطا، والدينُ غرضَ الشرائع اليهودية، والتجارةُ غرضَ مَرسيليا، والسكونُ الشاملُ غرضَ الصين<sup>(١)</sup>، والملاحقةُ غرضَ قوانين أهل رُودوس، والحريةُ الطبيعيةُ غرضَ ضابطة الهَمَج، وملاذُّ الأمير عموماً غرضُ الدولة المستبدة، ومَجْدُ الأمير والدولةُ غرضُ الملكيات، ويكون استقلالُ كلِّ فردٍ غرضَ قوانين بولونيا، وضَعْفُ الجميع<sup>(٢)</sup> هو الذي ينشأ عن ذلك.

وفي العالم تُوجَدُ كذلك أمةٌ يقوم هدفُ نظامها المباشر على الحرية السياسية، وسنبحث في المبادئ التي تُقيمها عليها، فإذا كانت صالحةً بدت الحرية فيها كما في مرآة. ولا ضرورةً إلى كثيرٍ غتاءٍ لاكتشاف الحرية السياسية في النظام، وإذا كان من الممكن رؤيتها حيث هي، وإذا كانت قد وُجِدَت، فلماذا يُبحث عنها؟

## الفصل السادس

### نظام إنجلترا

يوجد في كلِّ دولة ثلاثة أنواع للسلطات، وهي السلطة التشريعية، وسلطة تنفيذ الأمور الخاضعة لحقوق الأمم، وسلطة تنفيذ الأمور الخاضعة للحقوق المدنية. والأميرُ، أو الحاكمُ، يَضَعُ القوانينَ بالسلطة الأولى لزمِنٍ مُعَيَّنٍ أو لكلِّ زمن، ويصحح أو

(١) هذا غرض طبيعي لدولة ليس لها أعداء في الخارج مطلقًا، أو لدولة تعتقد أنها وقمتهم بحواجز.

(٢) محذور Liberum veto.

يُلْفِي ما وُضِعَ منها، وهو بالثانية يَقَرَّرُ السَّلْمَ أو الحرب ويرسل السَّفاراتِ أو يَتَقَبَّلُها وَيَوْطِدُ الأَمْنَ وَيَحُولُ دون الغارات، وهو بالثالثة يِعاقِبُ على الجرائم أو يَفْضِي فيما بين الأفراد من خصومات، وتُسَمَّى هذه الأخيرة سُلْطَةَ القِضاءِ، وتُسَمَّى الأخرى سُلْطَةَ الدَّولَةِ التَّنفيذِيَّةَ فقط. وتقوم حرية المواطن السياسية على راحة النفس التي تنشأ عن رأي كل واحدٍ حَوْلَ سلامته، ويجب لَتَبِيلِ هذه الحرية<sup>(١)</sup> أن تكون الحكومة من الوضع ما لا يُفَكِّرُ المواطنَ معه أن يَخْشَى مواطناً آخر.

ولا تُكُونُ الحرية مطلقاً إِذا ما اجتمعت السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة، وذلك لأنه يُخْشَى أن يَضَعَ الملكُ نَفْسَهُ أو السُّناتُ نَفْسَهُ قوانينَ جائرةً لِيَنْفِذَها تَنفيذاً جائراً.

وكذلك لا تكون الحرية إِذا لم تُفْضَلْ سُلْطَةُ القِضاءِ عن السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية، وَإِذا كانت متحدةً بالسلطة الاشتراعية كان السلطانُ على الحياة وحرية الأهلين أمراً مرادياً، وذلك لأن القاضي يصير مشتجعاً، وَإِذا كانت متحدةً بالسلطة التنفيذية أمكن القاضي أن يصبح صاحباً لقدرة الباغي.

وكلُّ شيءٍ يَضِيعُ إِذا مارَسَ الرجلُ نَفْسَهُ أو هيئة الأعيان أو الأشرافِ أو الشعبِ نَفْسُها هذه السلطاتِ الثلاثِ: سُلْطَةُ وضع القوانينِ وسُلْطَةُ تنفيذ الأوامرِ العامَّةِ وسُلْطَةُ القِضاءِ في الجرائم أو في خصومات الأفراد.

وَعُدَّتِ الحكومةُ في مُعْظَمِ ممالك أوربا، وذلك لأن الأميرَ القابضَ على السلطتين الأوليَّين يَدَعُ لرعاياه ممارسةَ السلطة الثالثة، ولدى التُّركِ، حيث السلطاتُ الثلاثُ قبضَةُ السلطانِ، يَسُوذُ استبداداً فظيعاً.

وفي جُمهوريات إيطاليا، حيث تجتمع هذه السلطاتُ الثلاثِ، تُكُونُ الحرية أَقلَّ منها في ملكياتنا، وكذلك تحتاج الحكومة لبقائها إلى وسائلٍ قاسيةٍ كوسائلِ التُّركِ كما يدلُّ على ذلك مفتشو الدولة<sup>(٢)</sup> والأرومة التي يُفَكِّرُ كلُّ واشٍ أن يُلقِيَ فيها اتهامه ببطاقةٍ في كلِّ وقت.

وانظروا إلى الوَضْعِ الذي يُفَكِّرُ أن يكون عليه المواطن في هذه الجُمهوريات، يكون للهيئة الحاكمة، كمنقذة للقوانين، جميعُ السلطة التي انتحلتها كمشرعة، فيُمَكِّنُها أن تُخَرِّبَ الدولة بعزائمها العامة، وبما أنها صاحبةُ سلطة القِضاءِ فإنه يُفَكِّرُها أن تُهْلِكَ كلَّ واحدٍ من الأهلين بعزائمها الخاصة.

والسلطةُ كُلُّها واحدةٌ هنالك، وعلى ما ليس هنالك من أُنْبَهَةٍ خارجيةٍ تَنبُذُ على الأميرِ المستبد فإنه يُشْعِرُ به في كلِّ ساعة.

(١) إِذا ما كان للإنسان في إنجلترا من الأعداء بعدد شعر رأسه لم يصبه شيء، وهذا كثير، فصحة الروح ضرورية كصحة البدن (ملاحظات حول إنجلترا).

(٢) في البندقية.

ثم إن الأمراء الذين أرادوا أن يكونوا مستبدين بدأوا بجمع جميع السلطات في شخصهم دائماً، كما بدأ كثيرٌ من ملوك أوروبا يجمع ما في دولتهم من أعباءٍ عظيمة في شخصهم.

واعتقد أن الأريستوقراطية الوراثية الخاصة في جمهوريات إيطاليا لا تطابق استبداداً آسيا تماماً، وتُلطف كثرةُ القضاة القضاء أحياناً، ولا يتعاون الأشراف على جميع المقاصد في كل وقت، ويؤلف هنالك من مختلف المحاكم ما يعتدل، وهكذا يكون الاشتراع في البندقية للمجلس الكبير، والتنفيذ للبريغادي، وسلطة القضاء للكارتني، غير أن السوء في كون هذه المحاكم المختلفة مؤلفة من قضاةٍ من هيئة واحدة، وهذا لا يدل على غير سلطة واحدة.

ولا ينبغي أن تُفوض سلطة القضاء إلى سناتٍ دائم، بل يجب أن يمارسها أناسٌ من الشعب<sup>(١)</sup> في زمنٍ معيّن من السنة على الوجه الذي يأمر به القانون لتأليف محكمةٍ يدوم أمرها على حسب الضرورة.

وهكذا تصبح سلطة القضاء الهائلة بين الناس خافيةً قاصرةً لعدم ارتباطها في حالٍ معينة أو مهنة معينة، ولا يكون قضاةً أمام العيون دائماً، ويُخشى القضاء لا القضاة.

حتى إنه يجب أن يستطيع الجاني اختيار القضاة في الاتهامات الكبرى مبارأةً مع القانون، أو يستطيع أن يرفض على الأقل عدداً كبيراً من القضاة يُطرأ معه أنه اختار من بقي منهم.

وأما السلطان الأخرى فيمكن أن تُفوض إلى حكام أو إلى هيئات دائمة لأنهما لا تُمارسان تجاه أي فردٍ كان، ما كانت إحداهما إرادة الدولة العامة وكانت الأخرى تنفيذ هذه الإرادة العامة.

ولكن إذا كان من الواجب ألا تكون المحاكم ثابتةً وجب أن تكون الأحكام من الثبات ما تُظهر معه نصاً صريحاً للقانون، ولو كانت الأحكام رأى القاضي الخاص لدلت على الحياة في مجتمع لا تُعرف العقود التي تُعقد فيه بدقة.

حتى إنه يجب أن يكون القضاة من طبقة المتهم أو من أمثاله، وذلك لكيلا يدور في خلدّه أنه واقعٌ بين أيدي أناس يميلون إلى الجور عليه.

وإذا ما تركزت السلطة الاشتراعية للسلطة التنفيذية حق حبس الأهلين القادرين على تقديم كفالة عن سلوكهم لم تبقى حرية ما لم يُوقفوا للجواب، بلا مظل، عن تهمة جعلها القانون من تُهم الإعدام، ففي هذه الحالة يكونون أحراراً حقاً ما داموا لم يخضعوا لغير سلطان القانون.

ولكن السلطة الاشتراعية إذا ما اعتقدت أن الخطر يُحقيق بها عن مؤامرةٍ سرية ضد الدولة أو عن مواطئةٍ مع أعداء الخارج أمكنها أن تُبيح للسلطة التنفيذية، وذلك لوقتٍ قصيرٍ محدود، أن تعتقل المواطنين المشتبه فيهم والذين لا يخسرون حريتهم لزمناً إلا ليحفظوها إلى الأبد.

وهذه هي الوسيلة الوحيدة الموافقة للعقل في القيام مقام قضاء الإيفور الاستبدادي وقضاة التفتيش في دولة البندقية الذين هم مستبدون أيضاً.

(١) كما في أثينا.

وبما أن كلَّ رجلٍ في الدولة الحرة يُفْتَرَضُ صاحبُ نفسٍ حُرَّةٍ حاكمًا في نفسه بنفسه فإن من الواجب أن تكون السلطةُ الاشتراعية قبضةً الشعبِ جُمْلَةً، ولكن بما أن هذا متعذَّرٌ في الدول الكبيرة وذو محاذيرٍ كثيرةٍ في الدول الصغيرة فإنه يجب أن يَصْنَعَ الشعبُ بواسطة ممثليه كل ما لا يَفْئِدُ على صنعه بنفسه.

والرجلُ يَعْرِفُ احتياجاتَ مدينته أكثرَ من أن يَعْرِفَ احتياجاتَ المدن الأخرى، والرجلُ يَحْكُمُ في طاقةٍ جيرانه أكثرَ مما في طاقة أبناء وطنه الآخرين، فلا ينبغي، إذن، أن يُسْتَخْلَصَ أعضاءُ الهيئةِ الاشتراعية من جَمَهرةِ الشعبِ على العموم، بل يكون من المناسب أن يختار السكانُ في كلِّ مكانٍ مهمًّا ممثلًا لهم.

وأعظمُ ما يُنْتَفَعُ بالممثلين هو أنهم قادرون على التَّفَاشِ في الأمور، ولا يستطيع الشعبُ ذلك مطلقًا، وهذا من أكبر محاذير الديمقراطية.

وليس من الضروري أن يتلقى الممثلون، الذين رُوِّدوا من ناخبهم بإرشادٍ عامٍّ، توجيهًا خاصًّا حول كلِّ أمر، وذلك كما يقع في مجالس ألمانيا المعروفة بالديت، أجل، أنَّ كلام النواب على هذا الأسلوب يُعَبِّرُ عن صوت الأمة، غير أن هذا يوجب تطويلاتٍ لا حَدَّ لها، ويَجْعَلُ من كلِّ نائبٍ سيدَ الآخرين، كما قد يَجْعَلُ قوةَ الأمة تَقْفُ عند هَوَى في الأحوال الفليحة إلى الغاية.

وقد أصاب مستر سبذني في قوله إنَّ على النواب الذين يمثلون جماعةً من الشعب، كما في هولندا، أن يُقَدِّمُوا حسابًا إلى الذين وُكِّلُوهم، ويكون الأمرُ غيرَ هذا إذا ما كانوا نوابًا عن كُور كما في إنجلترا.

ويجب أن يَحِقَّ لأبناء الوطن في مختلف المديرَّيات إعطاء أصواتهم لانتخاب الممثل، وذلك خَلَامَ مَنْ يكونون من انحطاط الحال ما اشْتَهَرُوا معه بأنهم لا إرادة خاصة لهم مطلقًا.

وكان يوجد عيبٌ كبيرٌ في مُعْظَمِ الجُمهوريات القديمة، وذلك أن كان للشعب فيها حقُّ اتخاذ أحكام فَعَّالة تتطلب شيئًا من التنفيذ، أي إتيان أمرٍ يَعِجْزُ عنه تمامًا، وليس للشعب أن يَدْخُلَ في الحكومة إلا لانتخاب ممثليه، أي القيام بأمرٍ يَسْهُلُ عليه، وذلك لأنه إذا كان مَنْ يَعْلَمُونَ درجةَ اقتدار الرجال الحقيقية قليلين فإنَّ كلَّ واحدٍ يستطيع، مع ذلك، أن يَعْرِفَ، على العموم، هل الذي يختاره أعظمُ إدراكًا من مُعْظَمِ الآخرين.

وكذلك لا ينبغي أن تُنْتَخَبَ الهيئةُ الممثلة لكي تتخذ قراراتًا فَعَّالًا، وذلك لعجزها عن صنع هذا جيدًا، بل لتَضَعِ قوانينَ أو لترى هل نُفِّذت القوانينُ التي وضعتها تنفيذًا حسنًا، وهذا ما تُجيد صنعه، وهذا ما لا يَفْئِدُ غيرها على حَسَنِ صُنْعِهِ.

وفي الدولة يوجد دائمًا أناسٌ ممتازون عن نَسَبٍ أو تَرَاةٍ أو شرف، ولكن هؤلاء الناس إذا ما اختلطوا بالشعب، ولم يكن لهم فيه غيرُ صوتٍ كالآخرين، كانت الحرية المشتركة رِقًّا لهم، ولم تكن لهم أية مصلحة للدفاع عنها، وذلك لأن مُعْظَمَ القرارات تكون ضِدَّهم، ولذا يجب أن يكون نصيبهم في الاشتراع معادلًا للمنافع التي لهم في الدولة، وهذا الذي يقع إذا ما أَلْفُوا هيئةً يحقُّ

لها وَقَفُ مشاريع الشعب كما يحقُّ للشعب أن يقيفَ مشاريعها. وهكذا تُفَوِّض السلطة الاشتراعية إلى هيئة الأشراف وإلى هيئة تُنتخب لتمثيل الشعب فيكون لكلٍّ من الهيئتين مجلسها ونقاشها على حدة، ويكون لهما آراء ومصالح منفصلة.

ومن بين السلطات الثلاث التي تكلمنا عنها تَظْهَر سلطة القضاء عُفْلاً من بعض الوجوه، فلا يبقى منها غيرُ اثنتين، وبما أنهما محتاجتان إلى سلطة ناظمة تعدُّلُهما كان قسمُ الهيئة الاشتراعية المؤلَّف من الأشراف صالحاً لبلوغ هذه النتيجة.

ويجب أن تكون هيئة الأشراف وراثية، وذلك عن طبيعتها أولاً، ثم إنه لا بُدَّ من أن تكون لها مصلحةٌ كبيرة في المحافظة على امتيازاتها الممقوتة بذاتها والتي تكون على خطرٍ دائمٍ في دولةٍ حُرَّة.

ولكن بما أن من الممكن أن تُغزى السلطةُ الوراثية باتِّباع مصالحها الخاصة ونسيانِ مصالح الشعب وَجَبَ في الأمور التي تنطوي على مصلحةٍ قوية في إزعاجها، كما في قوانين جباية المال، ألا يكون لها نصيبٌ في الاشتراع غيرُ سلطة المنع، لا سلطة القطع.

وبسلطة القطع أُسْمِي حَقَّ الأمر لذاته أو إصلاح ما أَمَرَ به آخَرُ، وبسلطة المَنع أُسْمِي حَقَّ جعل قرارٍ أصدره آخَرُ لاغياً، وهذه هي السلطة التي كان يتمتع بها محامو الشعب في روما، ومع أن من الممكن أن يكون لصاحب سلطة المنع حَقُّ الموافقة أيضاً فإن هذه الموافقة ليست غيرَ تصريحٍ بأنه لا يَسْتَعْمَل سلطته في المنع مطلقاً، وهي تُشْتَقُّ من هذه السلطة.

ويجب أن تكون السلطة التنفيذية قبضةً ملك، وذلك لأن هذا القسم من الحكومة، الذي يحتاج دائماً تقريباً إلى عمل عابر، يُدَارُ من قِبَلِ واحدٍ أحسنَ من أن يُدَارَ من قِبَلِ كثيرين، وذلك مع أن الذي هو خاصُّ بالسلطة الاشتراعية يكون في الغالب أكثرَ سداداً بأناس كثيرين مما بواحد. وإذا لم يكن هنالك ملكٌ قَطُّ، وإذا ما عُهِدَ بالسلطة التنفيذية إلى أناسٍ يؤخِّذون من الهيئة الاشتراعية، عادت الحرية غيرَ موجودة، وذلك لما ينطوي عليه هذا من اتحاد السلطتين، وذلك لنصيب الأشخاص أنفسهم في كلتا السلطتين أحياناً، ولاستطاعتهم هذا دائماً.

وتَصِيع الحرية عند عدم اجتماع الهيئة الاشتراعية زمناً طويلاً، وذلك لأنه يَحْدُث واحدٌ من أمرين: أن ينقطع إصدارُ أيِّ قرارٍ اشتراعي، وهنالك تقع الدولة في الفوضى، أو أن تُضِر السلطة التنفيذية هذه القرارات، وهنالك تصير هذه السلطة مطلقاً.

ومن غير المفيد أن تكون الهيئةُ الاشتراعية دائمة الاجتماع، لأن في ذلك إرهاقاً للمثليين، ولأنه يَشْغَل السلطة التنفيذية كثيراً فلا تفكّر في التنفيذ مطلقاً، بل في الدفاع عن امتيازاتها وعن حقها في التنفيذ.

ثم إذا ما كانت الهيئةُ الاشتراعية دائمة الاجتماع أمكنَ ألا يقع غيرُ قيامِ نُوَّابٍ مُجَدِّدٍ مقامَ مَنْ يموتون، وإذا ما فَسَدَت الهيئةُ الاشتراعية مرةً في هذه الحال أصبح الداءُ بلا دواء، وإذا ما تعاقبت الهيئاتُ الاشتراعية حَقَّ للشعب السبيُّ الرأي في الهيئةُ الاشتراعية الحاضرة أن

يَحْمِلُ آمَالًا حَوْلَ الْهَيْئَةِ الَّتِي سَتَأْتِي بَعْدَهَا، وَلَكِنْ إِذَا مَا كَانَتِ الْهَيْئَةُ هِيَ بَعِينَهَا دَائِمًا انْقَطَعَ رِجَاءُ الشَّعْبِ مِنْ قَوَانِينِهِ عِنْدَمَا يَبْرِي فِسَادَ هَذِهِ الْهَيْئَةِ ذَاتِ يَوْمٍ فَيَغْدُو مُعَاذِبًا أَوْ يَصِيرُ مُهْمِلًا. وَلَا يَنْبَغِي لِلْهَيْئَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ أَنْ تَجْتَمِعَ بِنَفْسِهَا مَطْلَقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَيْئَةَ لَا تُحْسَبُ صَاحِبَةً إِرَادَةً إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ، وَهِيَ إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ بِالْإِجْمَاعِ لَمْ يُفَكِّنْ أَنْ يُقَالَ أَيُّ قِسْمٍ تَكُونُهُ الْهَيْئَةُ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ: الْقِسْمُ الَّذِي يَجْتَمِعُ أَمْ الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَجْتَمِعُ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ صَاحِبَةً الْحَقِّ فِي تَأْجِيلِ جَلْسَاتِهَا أَمْكَنَ أَلَّا تُؤَجَّلَ هَذِهِ الْجَلْسَاتُ مَطْلَقًا، وَهَذَا مَا يَنْطَوِي عَلَى خَطَرٍ عِنْدَمَا تَرِيدُ أَنْ نَعْتَدِي عَلَى السَّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ، ثُمَّ يَوْجَدُ مِنَ الْأَوْقَاتِ مَا هُوَ أَصْلَحُ مِنَ الْأُخْرَى لِاجْتِمَاعِ الْهَيْئَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ، فَيَجِبُ، إِذَنْ، أَنْ تَكُونَ السَّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ هِيَ الَّتِي تُعَيِّنُ دَوْرَةَ هَذِهِ الْجَلْسَاتِ وَدَوَامَهَا عَلَى حَسَبِ مَا تُعْرِفُ مِنَ الْأَحْوَالِ.

وَإِذَا كَانَتْ السَّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ غَيْرَ ذَاتِ حَقٍّ فِي وَقْفِ مَشَارِيعِ الْهَيْئَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ أَصْبَحَتْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ مُسْتَبَدَّةً، وَذَلِكَ لِإِمْكَانِ انْتِحَالِهَا كُلِّ سُلْطَةٍ قَدْ تَخَطَّرَ بِبَالِهَا وَقَضَائِهَا بِذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ السَّلْطَاتِ الْأُخْرَى.

وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْسَّلْطَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ حَقٌّ وَقَفَّ السَّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ مُقَابَلَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْعَبَثِ تَحْدِيدَ التَّنْفِيزِ مَا دَامَتْ لَهُ حُدُودُهُ بِطَبِيعَتِهِ، وَذَلِكَ إِلَى أَنْ السَّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ تَمَارَسُ دَائِمًا حَوْلَ أُمُورٍ عَابِرَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ سُلْطَةُ مَحَامِي الشَّعْبِ بِرُومَا مَعِيْبَةً لَوْ قِفْهَا التَّنْفِيزِ فَضْلًا عَنِ الْاِشْتِرَاعِ، أَيْ لِتَسْبِيبِهَا شُرُورًا كَبِيرَةً.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَ لَا يَنْبَغِي لِلْسَّلْطَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ الْحُرَّةِ أَنْ تَقْبِضَ عَلَى حَقٍّ وَقَفَّ السَّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ فَإِنَّ لَهَا، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا، حَقٌّ الْبَحْثِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يُنْفَذُ بِهِ مَا وَضَعْتَهُ مِنَ الْقَوَانِينِ، وَبِهَذَا تَتَجَلَّى أَفْضَلِيَّةُ هَذِهِ الْحُكُومَةِ عَلَى حُكُومَةِ أَقْرِبَطَشٍ وَإِسْبَارْتَا حَيْثُ كَانَ الْكُوسْمُ وَالْإِفُورُ لَا يَقْدَمُونَ حَسَابًا عَنِ إِدْرَاتِهِمْ مَطْلَقًا.

وَلَكِنْ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَحْثِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْهَيْئَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ أَنْ تَحْكُمَ فِي الشَّخْصِ، وَمِنْ ثَمَّ فِي سُلُوكِ الَّذِي يُنْفَذُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَخْصًا مُحْتَرَمًا، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ لِلدَّوْلَةِ مَنَعًا لِلْهَيْئَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ مِنَ الطَّغْيَانِ فَإِنَّهُ إِذَا مَا اتَّهَمَ وَقُضِيَ فِيهِ عَادَتِ الْحُرِّيَّةُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ.

وَفِي تِلْكَ الْحَالِ لَا تَكُونُ الدَّوْلَةُ مَلَكَِيَّةً مَطْلَقًا، بَلْ جُمْهُورِيَّةً غَيْرَ حَرَّةٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الَّذِي يُنْفَذُ لَا يُفَكِّنُ أَنْ يُسَيِّءَ التَّنْفِيزَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشَارُوهُ خَبَثَاءَ حَاقِدِينَ عَلَى الْقَوَانِينِ كُوزَرَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ تُكْرِمُهُمْ كَأَنَاسٍ، فَإِنَّهُ يُفَكِّنُ أَنْ يُبْحَثَ عَنْهُمْ وَأَنْ يِعَاقَبُوا، وَهَذِهِ هِيَ أَفْضَلِيَّةُ هَذِهِ الْحُكُومَةِ عَلَى حُكُومَةِ كِيْبِيدِ الَّتِي كَانَ الْقَانُونُ لَا يَسْمَحُ فِيهَا بِمَحَاكِمَةِ الْأَغْفَالِ<sup>(١)</sup> حَتَّى بَعْدَ إِدَارَتِهِمْ<sup>(٢)</sup> فَكَانَ لَا يُمَكِّنُ الشَّعْبَ أَنْ يَنْتَقِمَ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَظَالِمِ الَّتِي أُصِيبَ بِهَا.

(١) أولئك هم حكام كان الشعب ينتخبهم في كل السنين، انظر إلى إتيان البيزنطي.

(٢) كان يمكن اتهام الحكام من الرومان بعد انقضاء حكمهم، انظر إلى دني دالكارناس، باب ٩، قضية محامي الشعب جينوسيوس.

ومع أنه لا ينبغي ان تُؤخِّد سلطة القضاء على العموم بأيِّ قسم من السلطة الاشتراعية فإن هذا خاضعٌ لثلاثة استثناءاتٍ قائمةٍ على المصلحة الخاصة للذي يجب أن يحاكمَ

والعظماءُ عُزْضةٌ للحسد دائماً، فإذا ما حُكِمَ فيهم من قِبَلِ الشعبِ أمكن وقوعهم في حَظَرٍ وحُرِّموا الاستفادة من امتيازٍ يتمتع به أقلُّ واحد من الأهلين في دولةٍ حُرَّةٍ، وهو أن يُقضى في أمرهم من قِبَلِ أمثالهم، ويجب، إذن، أن يُدعى الأشرافُ أمام ذلك القسم من الهيئات الاشتراعية المؤلف من أشراف، لا أمام محاكم الشعب العادية.

وقد يكون القانون، الذي هو بصيرٌ ضريِّرٌ معاً، شديداً جداً في بعض الأحيان، ولكن قضاة الأمة ليسوا، كما قلنا، غير الفم الذي ينطق بكلام القانون، ولكنهم جوامدٌ عاجزةٌ عن تعديل قوة القانون وشدته، ولذاً يكون قسمُ الهيئة الاشتراعية، الذي قلنا إنه محكمةٌ ضروريةٌ في حالٍ أخرى، ضرورياً في هذه الحال، فعلى سلطان هذا القسم الأعلى أن يُعدِّل القانونَ وفقاً للقانون نفسه بأن يُنطق بما هو أخفُّ من نصِّه.

ومما يُمكن أن يَحْدُث أيضاً أن يَحْرِقَ بعض الأهلين حرمةَ حقوق الشعب في الأمور العامة، وأن يقترفوا من الجرائم ما لا يستطيع، أو لا يريد، الحكامُ المَوْطُفُونَ أن يعاقبوا عليه، ولكن السلطة الاشتراعية لا تستطيع القضاء على العموم، وهي إذا ما قَدَرَتْ عليه كان أقلُّ من ذلك في هذه الحال الخاصة التي تُمَثِّلُ بها القسمَ ذا العلاقة، أي الشعب، ولذا لا نستطيع أن تكون غيرَ مُتَّهَمَةٍ، ولكن أمام مَنْ تَتَّهَمُ؟ أو تَهْبِطُ أمام محاكم القانون التي هي دونها مرتبةٌ والمؤلفة من أناس من الشعب كما هي فَتَجَرُّ هذه المحاكمُ بِسُلْطَانِ مُتَّهَمٍ عظيمٍ مثلها؟ كلا، وإنما يجب أن تُحَفِّظَ كرامةَ الشعب وسلامه الفرد بأن يَتَّهَمَ قسمُ الشعبِ الاشتراعيُّ أمام قسم الأشراف الاشتراعيِّ، أي أمام هذا القسم الذي ليس عنده ذاتُ المصالح وذاتُ الأهواء.

وهذا ما تُفَضِّلُ به هذه الحكومةُ على مُعْظَمِ الجُمهوريات القديمة التي كان من عاداتها السيئة أن يظهر الشعب قاضياً ومنتهماً في وقت واحد.

وللسلطة التنفيذية أن تشترك في الاشتراع بحقِّ المنع كما قلنا، وإلا لَمْ تَلْبَثْ أن تُجَرِّدَ من امتيازاتها، ولكن إذا ما اشتركت السلطة الاشتراعية في التنفيذ ضاعت السلطة التنفيذية أيضاً. وإذا ما اشترك الملك في الاشتراع بحقِّ القطع فُقدت الحرية، ولكن بما أنه يجب أن يشترك في الاشتراع دفاعاً عن النفس على الخصوص فإنه يجب أن يشترك فيه بحقِّ المنع.

والذي أوجب تغيُّرَ الحكومة في روما هو من السِّنات الذي كان ذا نصيبٍ في السلطة التنفيذية والحكام الذين كانوا أصحابَ النصيب الآخر فيها لم يَمْلِكْها حقُّ المنع كالشعب.

إذن، هذا هو النظامُ الأساسيُّ للحكومة التي تتكلم عنها، وبما أن الهيئة الاشتراعية مؤلفةٌ فيها من قسمين فإن أحدهما يُقَيِّدُ الآخر بحقِّه في المنع مبادلةً، ويكون كلا القسمين مرتبطين في السلطة التنفيذية التي ترتبط في السلطة الاشتراعية.

وكان على هذه السلطات الثلاث أن تُوجد سكونًا أو جُمُودًا، ولكن بما أنها مُكرَهَةٌ على السَّير بحركة الأشياء الضرورية فإنها تسير متوافقةً عن اضطرار.

وبما أن السلطة التنفيذية ليست قسماً من السلطة التشريعية إلا بحق المنع فإنها لا تستطيع أن تتدخل في مناقشة الأمور، حتى إنه ليس من الضروري أن تقترح، وذلك بما أنها تستطيع أن تُرفض القرارات دائماً فإنها تُقَدِّر على نَيْدٍ ما تُسْفِرُ عنه الاقتراحات من قراراتٍ كان يُمكن أن تريد عدم وضعها.

وفي بعض الجمهوريات القديمة، حيث كان يُمكن الشعب أن يناقش في الأمور كهيئة، كان من الطبيعي أن تقترحها السلطة التنفيذية وأن تناقش هي والشعب حولها، وإلا لُوجِد في القرارات التباسٌ غريب.

وإذا ما اتخذت السلطة التنفيذية قرارًا حَوْلَ جباية الأموال العامة من غير موافقتها ضاعت الحرية، وذلك لأنها تُصبح اشتراعيةً في أهمِّ أمور الاشتراع.

وإذا ما اتخذت السلطة التشريعية قرارًا أبدئياً، لا مُسانهَةً، حول جباية الأموال العامة فإنها تخاطر بحريتها، وذلك لأن السلطة التنفيذية تُعَوِد غير مكرثةٍ لها، وإذا ما حُصِّل مثل هذا الحق إلى الأبد صار من غير المهم أن يُنال من ذاته أو من غيره، ويَقَع مثل هذا إذا ما اتخذت قرارًا أبدئياً، لا مُسانهَةً، حَوْلَ قُوَى البَرِّ والبحر التي يجب أن تُقَوِّض أمرها إلى السلطة التنفيذية.

ويجب أن تكون الجيوش التي يُقَوِّض أمرها شعبًا وأن تكون عندها روح الشعب نفسها كما في روما حتى زمن مازيوس، وذلك لكيلا يستطيع مَنْ بيده أمر التنفيذ أن يَجُور، ولا يُوجِد غيرَ وسيلتين ليكون الأمر هكذا، وذلك إما أن يكون لدى مَنْ يُسْتخدَمون في الجيش ما يكفي من الخير للجواب عن سلوكهم تجاه أبناء الوطن الآخرين، وألَّا يُجَنَّدوا إلا لسنة واحدة كما كان يقع في روما، وإما أن يوجد فيلقٌ دائمٌ وأن يكون جنوده من أدنى أقسام الأمة فيجب أن تكون السلطة التشريعية قادرةً على فَضِّه متى أرادت وأن يقيم الجنود مع أبناء الوطن وألَّا يوجد معسكرٌ منعزل، وألَّا توجد نُكُرٌ ولا حصون.

ومتى أنشئ الجيش وجب ألا يكون تابعًا للهيئة التشريعية حالاً، بل يجب أن يكون تابعًا للسلطة التنفيذية، وذلك عن طبيعة الأمور، وذلك لقيام أمره على العمل أكثر مما على المناقشة. ومن ذهنية الناس أن تُقَدَّر الشجاعةُ أكثرَ من الحياء والنشاط أكثرَ من الاحتراز والقوة أكثرَ من النصائح، ويَزِدُّ الجيش مجلسَ السنات ويحترم ضباطه دائماً، فلا يَغْتَبِر الأوامر التي تُرْسَل إليه من هيئةٍ مؤلفة من أناس يعتقد أنهم حُوفٌ غير أهل لقيادته، وهكذا تصيح الحكومة عسكريةً قُوْر وجود الجيش تحت إمرة هيئةٍ اشتراعية فقط، وإذا ما حَدَّت العكس فذلك نتيجة بعض أحوالٍ خارقة للعادة، أي ناشئ عن انعزال الجيش دائماً، وعن تأليف الجيش من كتائب كثيرة تابعة كل واحدةٍ منها لولايتها الخاصة، وعن كون المدن المهمة أماكن رائعة تدافع عن نفسها بموقعها فقط، فلا تُوجِد فيها كتائب مطلقاً.

وهولندا أكثر من البندقية سلامةً، فهي تُعْمَرُ الكتائب وتُؤمِّئُها جوعًا إذا ما تَمَرَّدت، وهذه الكتائب ليست في المدن التي يُفكَّرُ أن تَمُرَّها، والميرةُ لديها أمرٌ وقتيٌّ إذن.

وإذا كانت الهيئة الاشتراعية هي التي تدير الجيش وُوجِدَ من الأحوال الخاصة ما يَحُولُ دون تَحَوُّلِ الحكومة إلى حكومةٍ عسكريةٍ فإنه لا بُدَّ من الوقوع في محاذيرٍ أخرى، لا بُدَّ من حدوث أحد الأمرين: إما أن يَفُضِيَ الجيشُ على الحكومة وإما أن تُضَعِفَ الحكومةُ الجيشَ. ويكون لهذا الضعفُ علةً مقدَّرة، وهي أنه ينشأ عن ضعف الحكومة.

ومن يُرِذُّ أن يطالع كتابَ تاسيْتِ العجيبِ عن «عاداتِ الجِزْمان»<sup>(١)</sup>، يَجِدُ الإنجليزَ قد اقتبسوا منهم مبدأ حكومتهم السياسية، وقد وُجِدَ هذا النظامُ البديعُ في الغاب. وبما أن لجميع الأمور البشرية نهايةً فإن الدولة التي نتكلم عنها ستَفْقِدُ حُرِّيَّتها وستَهْلِكُ، وقد هَلَكَتِ روما وإسبارطا وقرطاجة، وهي ستَهْلِكُ عندما تصبح السلطَةُ الاشتراعية أكثر من السلطة التنفيذية فسادًا.

وليس عليّ مطلقًا أن أبحث في هل يتمتع الإنجليز بهذه الحرية أو لا، وإنما يكفيني أن أقول إن هذه الحرية مؤيَّدةٌ بقوانينهم، ولا أبحث فيما هو أكثر من هذا.

ولا أزعُمُ بذلك، مطلقًا، أنني أخفِضُ شأنَ الحكومات الأخرى، ولا أنني أقول إن هذه الحرية السياسية المتناهية مما يجب أن يُخزِي الحكومات التي ليس عندها غيرُ حريةٍ معتدلة، وكيف أقول هذا وأنا الذي يعتقد أن فَرْطَ الصوابِ غيرُ مرغوبٍ فيه دائمًا وأن الناس يرتضون، دائمًا تقريبًا، بالوَسَطِ من الأمور أكثر مما بالمتطرف منها.

وكذلك هارنغتون بحث في «بحره المحيط» عن أقصى حدٍّ للحرية يُفكِّرُ نظامَ إحدى الدول أن يَبْلُغُه، ولكن يُفكِّرُ أن يقال عنه إنه لم يَبْحَثِ عن هذه الحرية إلا بعد أن أنكرها وأنشأ كَلْسِدُونِيَّةَ واضعًا شاطئَ بزنتة أمام عينيه.

## الفصل السابع

### الهكيات التي نَعْرِفُها

ليست الحرية في القلكيات التي نَعْرِفُها غَرَضًا مباشرًا كما في القلكية التي تكلمنا عنها آنفًا، ولا تُهَدَفُ هذه القلكيات إلى غير مجد أبناء الوطن ومجد الدولة والأمير، غير أنه ينشأ عن هذا المجد روحُ حريةٍ يُفكِّرُ في هذه الدول أن يؤدي إلى أمور عظيمة أيضًا فيفكِّرُ أن يساعد على نيل السعادة كما يساعد على نيل الحرية.

(١) De minoribus rebus principes consultant, de majoribus omnes, Ita, tamen ut ea quoque quorum penes plebem arbitrium

est apud principes pertractentur. فصل ١١

وليست السلطات الثلاثة موزعةً مسبوكةً في تلك الملكيات على مثال النظام الذي تكلمنا عنه، ولكلٍّ من هذه السلطات توزيعٌ خاصٌ تَدُنُّو به من الحرية السياسية تقريبًا، وهي إِذَا لم تَدُنُّ منها انحطت الملكية إلى استبداد.

## الفصل الثامن

### السببُ في عدم وجود فكر واضح عن الملكية لدى القدماء

كان القدماء لا يَعْرِفُونَ الحكومةَ القائمةَ على هيئةٍ من الأشراف، وأقلُّ من ذلك اِطْلَاعُهُمْ على حكومةٍ قائمةٍ على هيئةٍ اشتراعيةٍ مؤلفةٍ من ممثلي الأمة، وكانت جُمهوريات اليونان وإيطاليا مُدُنًا مشتملةً كُلُّ واحدةٍ منها على حكومتها وجامعةً كُلُّ واحدةٍ منها أهلها داخل أسوارها، وكان لا يوجد، تقريبًا، مَلِكٌ في أيِّ مكانٍ من إيطاليا والغول وإسبانيا وألمانيا قبل أن يَبْتَلِعَ الرومان جميعَ الجُمهوريات، وكان ذلك كُلُّه من شعوب صغيرةٍ أو جُمهورياتٍ صغيرةٍ، حتى إن إفريقيا كانت خاضعةً لجمهوريةٍ كبيرةٍ، وكانت تُشغَلُ أسبا الصغرى جالياتٍ إغريقيةٍ، وكان لا يوجدُ إِذْنٌ، مثلاً لنواب المدن ولا مجالسُ دُولٍ، وكان لا بُدَّ من الذهابِ إلى فارسٍ لتُرى حكومةُ فَرْدٍ.

أَجَلٌ، كانت توجد جُمهوريات اتحادية، وكانت تُرْسِلُ مُدُنٌ كثيرةً نوابًا إلى مجلسٍ، ولكنني أقولُ لم توجد ملكية على ذلك النَّمُوذَجِ مطلقًا.

وإليك كيف كُوُنِت أولُ خِطَّةٍ للملكيات التي نَعْرِفُها، فقد كانت الأمم الجِزْمَانِيَّة التي فَتَحَتْ الإمبراطورية الرومانية حُرَّةً جَدًّا كما هو معلوم، ولِيُنظَرَ إلى كتاب تاسيت عن «عادات الجِزْمَانِ» فضلًا عن ذلك، وقد انتشر الفاتحون في البلد، وكانوا يسكنون الأرياف، وكان قليلٌ منهم يسكنون المُدُنَ، ولَمَّا كانوا في جِزْمَانِيَّة كان يُفَكِّنُ الأمةَ بِأَسْرِها أن تجتمع، ولَمَّا عَدَّوَا مُفَرَّقِينَ بالفتح عادوا غيرَ قادرين على ذلك، ومع ذلك كان يجب على الأمة أن تُنَاقِشَ حَوْلَ أمورها كما كانت تفعل قبل الفتح، فصنعت ذلك بواسطة ممثلين، وإليك أصلُ الحكومة القوطية بيننا، فقد خَلَطَتْ بين الأريستوقراطية والملكية في البِدْءِ، وقد كان من محاذيرها وجودُ طَعَامِ الناسِ عبيدًا، وقد كانت هذه حكومةً صالحةً تُحْمَلُ في نفسها قدرةَ التحوُّلِ إلى ما تصبح به أحسنَ حالًا، ومن ذلك أن أتت العادةُ لِتَفْتَحَ شَهَادَاتِ عَثَقٍ فلم تَلَبَثْ حريةَ الشعبِ المدنيةِ وامتيازاتِ الأشرافِ والإكليروسِ وسلطةَ الملوك أن أضحت من الانسجام ما لا أعتقد معه وجودَ حكومةٍ على الأرضِ بالغةٍ اعتدالٍ هذه الحكومة في كُلِّ قسمٍ من أوروبا في الزمن الذي عاشت فيه، ومما يثير العجب أن يُسْفِرَ فسادُ حكومةٍ شعبيَّةٍ فاتحٍ عن أحسن نوعٍ للحكومة أمكنَ الناسُ أن يتصوروه.

## الفصل التاسع

### وجه تفكير أرسطو

كان ارتباك أرسطو يبدو ظاهرًا حين معالجته الملكية<sup>(١)</sup>، فقد جعل لها خمسة أنواع، وهو لم يميّز بعضها من بعض بشكل النظام، بل بالأمر العَرَضِيَّة، كفضائل الأمير وعيوبه وبالأمر الغربية كاغتصاب الطُّغَيان أو وراثة الطُّغَيان.

ويَضَع أرسطو إمبراطورية الفرس ومملكة إسبارطا في مرتبة القَلِكِيَّات، ولكن من ذا الذي لا يرى أن إحداهما كانت دولةً مستبدةً والأخرى جُمهُورِيَّة؟

وما كان القدماء، الذين لم يَعْرِفُوا توزيع السلطات الثلاث في حكومة الفرد، ليستطيعوا تكوينَ فكر صائب عن القَلِكِيَّة.

## الفصل العاشر

### وجه تفكير السياسات الأخرى

لم يَتَمَثَّل ملك إبير، أَرَبِيَّاس<sup>(٢)</sup>، غيرَ جُمهُورِيَّة واحدةً تعديلاً لحكومة الفرد، وقد جعل الفُولُوس، الذين كانوا لا يَعْرِفُونَ كيف يُحَدِّدُونَ ذاتَ السُلْطَةِ مَلِكِيَّيْن<sup>(٣)</sup>، فكانت الدولة تُضَعَف بذلك أكثر من القيادة، وقد كان يُزَاد وجودُ متنافسين، فأدى ذلك إلى وجود متعادين.

ولم يكن وجودُ ملكين محتملاً في غير إسبارطا، فهما لم يتألف النظامُ منهما فيها، بل كانا جزءاً من النظام.

## الفصل الحادي عشر

### ملوك في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة

لقد قام في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة نوعٌ من الملكية لم يَدُم<sup>(٤)</sup>، وكان أولئك الذين اخترعوا صنائعٍ وقتلوا في سبيل الشعب وجمعوا أناساً مُفَرَّقِينَ أو أعطوهم أَرْضِينَ يُفُوزُونَ بالمملكة في سبيل أنفسهم وينقلونها إلى أولادهم، وكانوا ملوكاً وكهنة وقضاة، وهذه هي إحدى

(١) السياسة، باب ٣، فصل ١٤.

(٢) انظر إلى جوستان، باب ١٧، فصل ٣، Primus leges et senatum, annu osque magistratus, et reipublicae forman composuit.

(٣) أرسطو، السياسة، باب ٣، فصل ١٤.

(٤) أرسطو، السياسة، باب ٥، فصل ٩.

الملكيات الخمس التي يُحدِّثنا عنها أرسطو<sup>(١)</sup>، وهذه هي المملكة الوحيدة التي يُفكِّن أن تُثبِر فكرة النظام الملكيَّة، غير أن رَسَم هذا النظام هو على النقيض من رَسَم مَلَكِيَاتنا الحاضرة.

وكان توزيع السلطات الثلاث قائمًا هنالك على وجهٍ تكون به السلطة الاشتراعية للشعب<sup>(٢)</sup> والسلطة التنفيذية مع سلطة القضاء للملك، وذلك بدلًا من أن تكون سلطة التنفيذ والاشتراع، أو قسمًا من السلطة الاشتراعية، للأمير في الملكيَّات التي نَعْرِفُها، ولكن من غير أن يقوم الأمير بالقضاء. وكان توزيع السلطات الثلاث في حكومة الملوك في أزمنة الأبطال سيئًا، وما كانت هذه الملكيَّات لتستطيع البقاء، وذلك لأن الشعب، منذ صار صاحبَ الاشتراع<sup>(٣)</sup>، كان يستطيع القضاء على الملكيَّة عند أقلِّ هَوَى وذلك كما صنع في كلِّ مكان.

ويكون أبدعُ ما في الاشتراع هو أن يُعَرَّفَ جيِّدًا وضعُ سلطة القضاء في محلِّها، وذلك لدى شعبٍ حُرٍّ صاحبٍ لحقِّ السلطة الاشتراعية، وذلك لدى شعبٍ محصورٍ في مدينةٍ حيث يصبح كلُّ أمرٍ ممقوتٍ أَدعى إلى المقت أيضًا، ولكنَّ أسوأ ما تكون سلطة القضاء عليه هو أن تصبح قبضةً صاحب السلطة التنفيذية، وذلك لما يُضِح الملك عليه من هَوَلٍ منذ تلك الساعة، ولكن بما أنه لم يكن صاحبَ الاشتراع في الوقت نفسه لم يَسْتَطِع أن يدافع عن نفسه تجاه الاشتراع، وقد كان كثيرَ السلطان، والسلطان لم يكن عنده كافيًا.

وكان من الأمور التي لم تُكْتَشَف بعدُ هو أن تعيين القضاة واجبُ الأمير الحقيقي، لا أن يُفْضِي بنفسه، وسياسةٌ عكس هذه جعلت حكومة الفرد أمرًا لا يطاق، فطُرِد جميعُ هؤلاء الملوك، ولم يتصور الأغارقة توزيعَ السلطات الحقيقيَّة في حكومة الفرد مطلقًا، وهم لم يتصوَّروها في غير حكومة الناس الكثيرين، وقد دَعَوْا هذا النوع من النظام بالضابطة.

## الفصل الثاني عشر

### حكومة ملوك روما وكيف وُزعت السلطات الثلاثُ فيها

كانت حكومة الملوك في روما تطابق بعض المطابقة حكومة الملوك في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة، فقد سَقَطَت كغيرها عن عَيْنِها العامَّة، وإن كانت بِنَفْسِها، وفي طبيعتها الخاصة، صالحةً جدًّا. ولكي أجعل هذه الحكومةَ معروفةً أميرًا حكومةَ الملوك الخمسة الأولى، حكومة سِرْفِيوس ثُولِيوس وحكومة تَارْكِين.

كان النتاجُ انتخابيًّا، وكان للشَّنات في عهد الملوك الخمسة الأولين أكبرُ نصيب في الانتخاب. وإِذَا مات الملك بحث الشَّناتُ في هل يحافظُ على شكل الحكومة الذي كان قد رُسم، فَإِذَا

(١) المصدر نفسه. (٢) انظر إلى ما قال بلوتارك، حياة تيزه، فصل ٨، انظر إلى توسيديد أيضًا، باب ١.

(٣) انظر إلى أرسطو، السياسة، باب ٤، فصل ٨.

رأى من الصواب حِفْظَهُ عَيْنَ حَاكِمًا<sup>(١)</sup> منه لانتخاب الملك، وكان على السَّنات أن يوافق على الانتخاب وعلى الشعب أن يؤيده، وعلى الطوالع أن تضمنه، وإذا لم يتمَّ أحدُ هذه الشروط الثلاثة وَجَبَ أن يُعاد الانتخاب.

وكان النظام مَلَكِيًّا وأريستوقراطيًّا وشعبيًّا، وكانت السلطة من الانسجام ما لم يُرَمَّ معه حَسَدٌ ولا نزاعٌ في العهود الأولى، وكان الملك يقود الجيوش وكانت له نظارة القرايين، وسلطة الحكم في القضايا المدنية<sup>(٢)</sup> والجزائية<sup>(٣)</sup>، وحقُّ دعوة السَّنات، وجمعُ الشعب، وتقديمُ بعضِ الشئون إليه، وتنظيمُ الشئون الأخرى مع السَّنات<sup>(٤)</sup>.

وكان للسَّنات سلطانٌ كبير، وكان الملوك يأخذون، في الغالب، أعضاءً من السَّنات للقضاء معهم، وكانوا لا يُقدِّمون إلى الشعب أمورًا قبل أن يناقشَ فيها في السَّنات<sup>(٥)</sup>.

وكان للشعب حقُّ انتخاب الحكام<sup>(٦)</sup> وحقُّ الموافقة على القوانين الجديدة، وحقُّ شهر الحرب وعقد السَّلْم إذا ما أذن الملك في ذلك، ولم يكن للشعب حقُّ القضاء مطلقًا، فلما رَدَّ ثُولوس هُسْتِيلْيُوس حُكْمَ هوراس إلى الشعب كان لديه من الأسباب الخاصة ما يُوجَد في دني داليكارناس<sup>(٧)</sup>.

وقد تَبَدَّلَ النظام في عهد<sup>(٨)</sup> سرفيُوس ثُوليُوس، ولم يكن للسَّنات نصيبٌ في انتخابه قطُّ، والشعبُ هو الذي نادى به ملكًا، وقد تَجَرَّدَ من الأحكام المدنية<sup>(٩)</sup>، ولم يحتفظ بغير الأحكام الجزائية، وقد نقل جميع الأمور إلى الشعب مباشرة، وقد حَقَّفَ عنه الضرائب مُلقيا جميعَ الجُمل على كاهل الأشراف، وهكذا كان يزيد سلطة الشعب كلما أضعف السلطة الملكية وسلطة السَّنات<sup>(١٠)</sup>.

ولم يَجْعَلْ تازِكُن الشعب، ولا السَّنات، ناخبًا له، وقد عَدَّ سِرْفِيُوس ثُوليُوس غاصبًا فتناول التاجَ كحقِّ وراثيٍّ، وأباد مُعْظَمَ أعضاء السَّنات، وعاد لا يستشير من بَقِيَ منهم، وهو لم يدْعهم حتى إلى أحكامه<sup>(١١)</sup>، أَجَلْ، زاد سلطانه، ولكن ما كان ممقوتًا في هذه السلطة صار أكثرَ مقْتًا من

(١) دني داليكارناس، باب ٢، ص ١٢٠، وباب ٤، ص ٢٤٣، ٢٤٢.

(٢) انظر إلى خطبة تناكيل في تيتوس ليفيوس، باب ١، العشر الأولى، وإلى نظام سرفيوس توليوس في دني داليكارناس، باب ٤، ص ٢٢٩.

(٣) انظر إلى دني داليكارناس، باب ٢، ص ١١٨، وباب ٣، ص ١٧١.

(٤) أرسل تولوس هستيوس من يهدم ألبه وفق مرسوم من السَّنات، دني داليكارناس باب ٣، ص ١٦٧، ١٧٢.

(٥) المصدر نفسه، باب ٤، ص ٢٧٦.

(٦) المصدر نفسه، باب ٢، ومع ذلك لم يكن له أن يولي لجميع المناصب ما دام فالوريوس بوبوليولا قد وضع قانونًا يحرم على كل مواطن أن يمارس أية وظيفة، ما لم يكن قد نالها بتصويت الشعب.

(٧) المصدر نفسه، باب ٣، ص ١٥٩. (٨) المصدر نفسه، باب ٤.

(٩) حرم نصف السلطة الملكية كما روى دني داليكارناس، باب ٤، ص ٢٢٩.

(١٠) كان يقيم حكومة شعبية لو لم يعترضه تاركن، دني داليكارناس باب ٤، ص ٢٤٣.

(١١) دني داليكارناس، باب ٤.

قبل، وهو قد اغتصب سلطة الشعب، ووَضَعَ قوانينَ من دونه، حتى إنه وَضَعَ قوانينَ ضِدَّه<sup>(١)</sup>، وهو كان يَجْمَعُ السلطاتَ الثلاثَ في شخصه، بَيِّدَ أن الشعبَ ذَكَرَ، ذاتَ ساعةٍ، أنه كان مشترعًا، وأصبح تازِكُنْ غيرَ ذلك.

## الفصل الثالث عشر

### تأملاتٌ عامةٌ حَوْلَ حالِ روما بعد طرد الملوك

ما كان لِيَمَكَّنَ تركَ الرومانَ مطلقًا، وهكذا لا تزال القصورُ الجديدة في عاصمتهم تُنْتَرَكُ بحثًا عن الخرائب، وهكذا توذُّ العَيْنُ، المظمئةُ إلى مِيْنَا المروج، أن ترى الصخرَ والجبال.

وكان لَأَسْرَ الأشرافِ امتيازاتٍ عظيمة في كلِّ زمان، وأصبحت هذه الفروق، الكبيرة أيا مَ الملوك، أكثرَ أهميةً بعد طردهم، فأثار هذا حَسَدَ العوامِّ فأرادوا حَفْضَها، وكانت الخصومات تَضْفَعُ النظامَ من غير أن تُضْعِفَ الحكومة، وذلك لأنه كان لا يُبالي بالأسرة التي ينتسب إليها الحكام على أن يَصُونُوا سلطانَهم.

وتفْتَرِضُ الملكيةُ الانتخابية بحكم الضرورة، كما كانت روما، هيئةً أريستوقراطيةً قويةً تَدْعُمُها، وإِلَّا تَحَوَّلَتْ في البُدْءِ إِلَى طغيانٍ أو إلى دولةٍ شعبية، غير أن الدولة الشعبية لا تحتاج إلى هذا التمييز بين الأُسْرَ لِتَبْقَى، وهذا ما جعل الأشرافَ الذين كانوا أعضاءً لازمةً لنظام عهد الملوك يتحولون إلى عضو زائد في عهد القناصل، فقد استطاع الشعب أن يَحْفِظَهم من غير هلاك، وأن يُعَيِّرَ النظامَ من غير إفساد.

ولما أذَلَّ سِزْفِيُوسُ ثُولِيُوسَ الأشرافَ وقعت روما من أيدي الملوك إلى أيدي الشعب، غير أن الشعب، بِحَفْضِ الأشرافِ، لم يكن لِيَخْشَى الوقوع في أيدي الملوك ثانيةً.

ويُمْكِنُ الدولة أن تتغير على وجهين: إمَّا أن يُقَوِّمَ النظامَ، وإمَّا أن يَفْسُدَ، فَإِذَا ما حافظ على مبادئه وتغيَّرَ النظامَ كان هذا عن إصلاحه، وَإِذَا ما أضاع مبادئه وتغيَّرَ النظامَ كان هذا عن فساده.

وقضت الحال بتحوُّلِ روما إلى ديموقراطية بعد طرد الملوك، وكان الشعب قابضًا على السلطة الاشتراعية قبل ذلك، وصوته الإجماعيُّ هو الذي طرد الملوك، وهو لو لم يَصِرْ على عزمه هذا لاستطاع آل تازِكُنْ أن يعودوا في كلِّ حين، ولم يكن من الصواب أن يُزْعَمَ أنه أراد طردهم لِيَقَعَ عبدًا لبعض الأُسْرَ، وإنما كان وضعُ الأمور يتطلب أن تصير روما ديموقراطية، وهي لم تكن كذلك مع ذلك، فقد وَجِبَ تعديلُ سلطة أكبر القوم واتجاهُ القوانين نحو الديموقراطية.

(١) المصدر نفسه.

وتزدهر الدول في الغالب بانتقالها غير المحسوس من نظام إلى آخر أكثر مما تصنع في هذا أو ذلك النظام، وهناك تشتد نوابض الدولة كلها، وتظهر مزاعم لدى جميع الأهلين، ويصاؤل أو يُدالي<sup>(١)</sup>، ويكون تنافس كريمة بين من يدافعون عن النظام الآفل ومن يُقدّمون النظام القابل.

## الفصل الرابع عشر

### كيف أخذ توزيع السلطات الثلاث يتحوّل بعد طرد الملوك

كانت تؤذي الحرية في روما أربعة أمورٍ على الخصوص، وذلك أن الأشراف وحدهم كانوا ينالون جميع المناصب المقدسة والسياسية والمدنية والعسكرية، وأن القنصلية كانت تُخصّ سلطان زائد، وأن الشعب كانت توجه إليه إهانات، ثم إنه كان لا يُنكر له أي تأثير في الأصوات تقريبًا، فهذه المساوئ الأربعة هي التي أصلحها الشعب.

١- حَمَلَ الشعب على إيجاد حاكميات يُمكن العوام أن يطالبوا بها، وقد نال بالتدريج نصيبًا فيها كلّها خلا مرتبة الملك.

٢- فُصِّلَت القنصلية وألّفَت منها عدّة حاكميات، فنُصِبَ قضاة<sup>(٢)</sup> للحكم في القضايا الخاصة، وعُيِّنَ حُكَّام<sup>(٣)</sup> للقضاء في الجرائم العامة، ونظّار للضابطة، وخرّنة<sup>(٤)</sup> لإدارة بيت المال، وأوجد رُقباء فنزَع من القناصل بهم قسم السلطة الاشتراعية الناظم لعادات أبناء الوطن والضابطة المؤقتة لمختلف هيئات الدولة، وأهم امتيازات بقيت لهم هي القيام برئاسة مجالس الدولة الكبرى<sup>(٥)</sup> وجمعُ السّنات وقيادةُ الجيوش.

٣- نَصّت القوانين المقدسة على تعيين محامين للشعب يُمكنهم في كلّ حين أن يقفوا مشاريع الأشراف وأن يحولوا دون القبايح العامة فضلًا عن الخاصة.

وأخيرًا زاد العوام تأثيرهم في القرارات العامة، وكان الشعب الروماني منقسمًا على ثلاثة أوجه، منقسمًا عن مثويات وفصائل وقبائل، فكان إذا ما أعطى صوته تجمّع وألّف واحدًا من هذه الأوجه.

ففي الوجه الأول كان للأشراف والكبراء والأغنياء والسّنات، أي لمن هم من طبقة واحدة تقريبًا، كلّ السلطان تقريبًا، وكانوا في الوجه الثاني أقل سلطانًا، وأقل من هذا سلطانهم في الوجه الثالث.

وكان التقسيم عن مثويات قائمًا على الضرائب والثروات أكثر مما على النفوس، وكان

(١) دالاه: عامله برفق ولطف، داراه.

(٢) تيتوس ليفيوس، باب ٦.

(٣) بلوتاركن حياة بوبليكولا، فصل ٦.

(٤) M. De orig. jur. ٢٢. ٢. Quaestores parricidii, Pomponius, leg. ٢.

Comitibus centurariis. (٥)

الشعب مُقسَّمًا إلى ١٩٣ مئويَّة<sup>(١)</sup> على أن لكلِّ واحدة منها صوتًا واحدًا، وكانت المئويات الـ ٩٨ الأولى تتألف من الأشراف والأعيان، وكان بقية أبناء الوطن مؤرَّعين بين الـ ٩٥ الأخرى، ولذا كان الأشراف أصحاب الأصوات في هذا التقسيم.

ولم يكن للأشراف ذات الفوائد في التقسيم عن فصائل<sup>(٢)</sup>، وكانت لهم فوائد فيها مع ذلك، فكان لا بُدَّ من استشارة الطوابع التي كان الأشراف أصحابًا لها، وما كان ليؤتَى باقتراح إلى الشعب قبل أن يُؤتَى به إلى السَّنات ويُسْتَحْسَن بمرسوم سنَّاتي، وأما التقسيم عن قبائل فلا محلَّ فيه للطوابع ولا لمراسيم السَّنات، وكان الأشراف لا يُقبَلون فيه.

والواقع أن الشعب حاول دائمًا أن يَصْنَع بالفصائل ما كانت العادة تقضي أن تَصْنَعه المئويات من المجالس، وأن يَصْنَع بالقبائل مجالس كانت تُصْنَع بالفصائل، وهذا ما أسفر عن انتقال الأمور من أيدي الأشراف إلى أيدي العوام.

وهكذا، لما نال العوامُ حَقَّ الحكم في الأشراف، وهذا ما بُدِعَ به منذ قضية كوزيولان<sup>(٣)</sup>، أراد العوامُ أن يَحْكُموا فيهم بمجالس عن قبائل<sup>(٤)</sup>، لا عن فصائل، ولما أقيمت حاكميات محامي الشعب والنَّظَّار الجديدة<sup>(٥)</sup> نفعًا للشعب نال الشعب حَقَّ الاجتماع فصائل لتولية هؤلاء، ولما تَبَت سلطانُ الشعب نال حَقَّ<sup>(٦)</sup> توليتهم في مجلس عن قبائل.

## الفصل الخامس عشر

### كيف خسرت روما حريتها بفتة في دولة الجمهورية المزدهرة

طلب العوامُ، في أثناء اضطرام النزاع بينهم وبين الأشراف، وَضَعَ قوانين ثابتة لكيلا تَصُدَّر الأحكام عن إرادة تابعة لها أو عن سلطةٍ مُرادية، ويُدْعَى السَّنات لذلك بعد مقاومات كثيرة، ويُعَيِّن عشرة حكام لوضع هذه القوانين، وتُرى ضرورة منحهم سلطانًا كبيرًا لقا يجب عليهم من وَضَعَ قوانين لأحزابٍ متنافرة تقريبًا، ويُمسِك عن تعيين جميع الحكام، ويُنْتخَب هؤلاء في مجالس الشعب المعروفة بالكوميس مديرين وحيدين للجمهورية، ويتَقَمَّصون السلطة القنصلية وسلطة المحاماة عن الشعب، وتمنحهم إحدى السلطتين حَقَّ جَمْع السَّنات وتمنحهم الأخرى حَقَّ جمع الشعب، ولكنهم لم يَجْمَعوا هذا ولا ذلك، وعشرة رجال في الجمهورية فقط

(١) وزيادة على ذلك انظر إلى تيتوس ليفيوس باب ١، فصل ٤٣، وإلدني داليكارناس، باب ٤، ص ٧.

(٢) دني داليكارناس، باب ٩، ص ٥٩٨.

(٣) دني داليكارناس، باب ٧.

(٤) خلافًا للعادة القديمة كما يرى في دني داليكارناس، باب ٥، ص ٣٢٠.

(٥) المصدر نفسه، باب ٦، ص ٤١٠ و٤١١.

(٦) المصدر نفسه، باب ٩، ص ٦٠٥.

هم الذين صارت لهم جميع السلطة الاشتراعية وجميع السلطة التنفيذية وجميع سلطة القضاء، فزئيت روما خاضعة لطغيان كبغبي تازكين، ولما كان تازكين يزاوّل مظالمه كانت روما ساخطة على السلطة التي اغتصبها، ولما زاول الحكام العشرة مظالمهم بهتت روما من السلطة التي منحتهم إياها.

ولكن ماذا كان نظام البغي الذي أنتجه أناس لم ينالوا السلطة السياسية والعسكرية إلا عن معرفة بالأمور المدنية والذين كانوا في مثل أحوال تلك الأزمنة محتاجين إلى جبن الأهلين في الداخل ليتركوها حاكمين وإلى جزأتهم في الخارج ليكونوا عنهم مدافعين؟

وما كان من منظر موت فزجيني التي ذبحها أبوها عن حياءٍ وحرية أدى إلى زوال سلطة الحكام العشرة، وذلك أن كل واحد وجد أنه خذل لأنه رأى أنه مهان، أي أن جميع الناس غدوا أبناء وطن لأن كل واحد منهم أبصر أنه أب، وقد عاد السئات والشعب إلى حرية كانت قد سلّمت إلى طغاة مشيرين للشخيرة.

وكان الشعب الروماني يهيج بالمناظر أكثر من غيره، فمنظر جسم لوكريس الدامي أدى إلى انتهاء الملكية، وأسفر منظر المدين الذي ظهر مُثخناً بالجروح في الميدان عن تغيير شكل الجمهورية، وأوجب منظر فزجيني طرد الحكام الشعرة، واقتضى الحكم على مئليوس حجب منظر الكابيتول عن الشعب، وأعدت حلة قيصر الدامية روما إلى العبودية.

## الفصل السادس عشر

### السلطة الاشتراعية في الجمهورية الرومانية

كان لا يحق أن يخاصم في عهد الحكام العشرة، ولكن لما عادت الحرية زئي رجوع أنواع الحسد فنزع العوام من الأشراف ما بقي لهم من الامتيازات.

كان لا يقع غير قليل سوء لو اكتفى العوام بحرمان الأشراف امتيازاتهم ولم يهينوهم حتى في صفتهم أبناء للوطن، ولما كان الشعب مجتمعاً فصائل وموئيات كان مؤلفاً من أعضاء سنات ومن أشراف وعوام، وقد فاز العوام في نزاعهم بحقهم<sup>(١)</sup> من دون الأشراف والسئات في وضع قوانين سُميت عامية كما دُعيت المجالس الشعبية المعروفة بالكوميسات كوميسات عن قبائل، وهكذا وجد من الأحوال ما لم يشترك الأشراف<sup>(٢)</sup> به في السلطة الاشتراعية<sup>(٣)</sup>،

(١) دني دالبيكارناس، باب ١١، ص ٧٢٥.

(٢) استطاع العوام أن يضعوا بالقوانين المقدسة مراسيم عامية وحدهم من غير أن يقبل الأشراف في مجالسهم، دني دالبيكارناس، باب ٦، ص ٤١٠، وباب ٧، ص ٤٣٠.

(٣) خضع الأشراف للمراسيم العامة وفق القانون الذي وضع بعد طرد الحكام العشرة وإن لم يستطيعوا أن يصوتوا له، تيتوس ليفيوس، باب ٤، فصل ٥٥، دني دالبيكارناس، باب ١١، ص ٧٢٥، وقد تأيد هذا القانون بقانون الطاغية بوليوس فيلو، سنة ٦١٤ رومانية، تيتوس ليفيوس، باب ٨، فصل ١٢.

فخضعوا لاشتراع هيئةٍ أُخرى في الدولة، وكان هذا هَدْيَانِ الحرية، حتى إن الشعب صَدَمَ مبادئ الديمقراطية في سبيل إقامة الديمقراطية، فكان يلوح أن سلطةً بالغةً تلك الدرجة من الإفراط كادت تقضي على ما للسنوات من الأمر، غير أنه كان لروما من التَّنْظُمِ يقضي بالعجب، كان لها نظامان على الخصوص، كانت السلطة الاشتراعية تُنظَّم بالأول، وكانت تُحدَّد بالآخر. وكان الرقباء، والقناصلُ قبلهم<sup>(١)</sup>، يؤلَّفون، ويوجدون، هيئة الشعب في كلِّ خمس سنين، وكانوا يمارسون الاشتراعَ حتى حوَّل الهيئة التي كانت لها السلطة الاشتراعية، قال شيشرون: «نقل الرقيب طيبريوس غراكوس العتقاء إلى قبائل المدينة بكلمةٍ وحركةٍ، لا بقوةٍ بلاغته، ولو لم يفعل ذلك لم نَعُدْ أصحابًا لهذه الجمهورية التي لا نكاد نؤيِّدها اليوم».

وكان للسَّنات، من ناحيةٍ أُخرى، سلطةٌ نزع الجمهورية من أيدي الشعب، وذلك بتَضَب طاغيةٍ يطأطي صاحب السيادة رأسه، وتظلُّ أكثر القوانين شعبيةً صامتةً، أمامه<sup>(٢)</sup>.

## الفصل السابع عشر

### السلطة التنفيذية في الجمهورية نفسها

إِذَا كان الشعب غَيُورًا على سلطته الاشتراعية فإنه كان أقلَّ من ذلك غَيْرَةً على سلطته التنفيذية، وهي التي تركها كلها تقريبًا للسَّنات والقناصل، فلم يحتفظ بغير حقِّ انتخاب الحكام والموافقة على أعمال السَّنات والقواد.

وكانت لروما أمورٌ عظيمة دائمة، لروما التي كانت تهوى القيادة، والتي كانت تَهْدِفُ إلى إخضاع كلِّ شيء، والتي كانت لا تنفك تغتصب، وكان أعداؤها يأترون بها، أو كانت تأتمر بأعدائها.

وبما أنها كانت مضطرةً إلى السَّيرِ ببطولةٍ من ناحيةٍ، وبحكمةٍ بالغةٍ من ناحيةٍ أُخرى، فإن الأحوال كانت تقضي بأن يكون السَّناتُ موجَّهًا للأمور، وكان الشعب ينازع السَّنات جميع فروع السلطة الاشتراعية لأنه كان غيورًا على حريته، وكان لا ينازعه أيُّ فرع من السلطة التنفيذية لأنه كان غيورًا على مجده.

وكان نصيب السَّنات في السلطة التنفيذية من العَظْمِ ما قال معه بُولِيب<sup>(٣)</sup> إن جميع الأجانب كانوا يظنون أن روما أريستوقراطية، وكان السَّنات يتصرف في الأموال العامة، ويُعْطِي الغلَّاتِ قِبَالَةً<sup>(٤)</sup>، وكان السَّنات حَكَمًا في أمور الحُلفاء، ويُفَرِّزُ الحربَ والسَّلْمَ، فَيُوجِّهُ القناصلَ من هذه

(١) كان القناصل يقومون بالإحصاء أيضًا سنة ٢١٢ رومانية، وذلك كما يظهر من دني داليكارناس، باب ١١.

(٢) القوانين التي تسمح باستئناف أحكام جميع الحكام لدى الشعب.

(٣) القبالة: اسم لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك.

(٤) باب ٦.

الناحية، وكان السَّنَات يُعَيِّن عَدَدَ الكَتَائِبِ الرومانية وكتائب الحلفاء، ويوزع الولايات والجيوش بين القناصل والحكام، وكان، إذا مرَّ عامٌ على القيادة، أمكنه أن يجعل لهم حَلَقًا، وكان يأذن في احتفالات النصر، ويستقبل السفراء ويرسلهم، ويُنصِب الملوك ويكافئهم ويجازيهم ويحكم فيهم ويمنحهم لقب حلفاء الشعب الروماني أو ينزع منهم هذا اللقب.

وكان القناصل يجتمعون الكَتَائِبِ التي يجب أن تقوم بالحرب، وكانوا يقودون جيوش البر والبحر ويُعدُّون الحلفاء، ويتمتعون في الولايات بجميع سلطان الجمهورية، وكانوا يُنعمون بالسَّلْم على الأمم المقهورة ويفرضون عليها الشروط أو يزدونها إلى السَّنَات.

وكان الشعب في الأزمنة الأولى، حينما كان له نصيب في أمور الحرب والسَّلْم، يُفضِّل ممارسة السلطة الاشتراعية على ممارسة السلطة التنفيذية، وكان لا يصنع غير تأييد ما صنعه الملوك والقناصل أو السَّنَات من بعدهم، ونرى أن القناصل، أو السَّنَات، كانوا يقومون بالحرب على الرغم من معارضة محامي الشعب غالبًا، وذلك مع بُعد كون الشعب حكمًا في أمر الحرب، غير أن الشعب زاد سلطانه التنفيذي في نشوة من النجاح، وهكذا أوجد<sup>(١)</sup> الشعب نفسه محامي الكَتَائِبِ الذين كان القواد يعيّنونهم حتى ذلك الحين، وهكذا قضى قبيل الحرب البونية الأولى بأن يكون وحده صاحب حق شهر الحرب<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثامن عشر

### سلطة القضاء في حكومة روما

أعطى الشعب والسَّنَات والحكام وبعض القضاة سلطة القضاء، ويجب أن يُرى كيف وُزعت، وأبدأ بالقضايا المدنية.

قام القناصل<sup>(٣)</sup> بالقضاء بعد الملوك كما قام به الحكام بعد القناصل، وجرد سيفيوس ثوليوس نفسه من الحكم في القضايا المدنية، ولم يحكم القناصل فيها أيضًا، ما لم يكن ذلك في الأحوال النادرة<sup>(٤)</sup> جدًا التي دُعيت «غير عادية<sup>(٥)</sup>» لهذا السبب، واكتفى القناصل بنصب القضاة وتأليف المحاكم التي يجب أن تقوم بالقضاء، ويظهر من خطبة أبيوس كلودْيوس، التي رواها دني

(١) سنة ٤٤٤ رومانية، تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٩، فصل ٢٠، ولما ظهرت محاربة برسه أمرًا مهلكًا صدر مرسوم من السَّنَات يقضي بوقف هذا القانون، فوافق الشعب عليه، تيتوس ليفيوس، العشرة الخامسة، باب ٢ (باب ٤٣، فصل ٣١).

(٢) انتزعه من السَّنَات كما روى فرنشميوس، العشرة الثانية، باب ٦.

(٣) لا يمكن الشك في أن الأحكام المدنية كانت غير خاصة بالقناصل قبل إحداث القضاة، انظر إلى تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٢، فصل ١، صفحة ١٩، دني داليكارناس باب ١٠ ص ٦٢٧، وص ٦٤٥ من الباب نفسه.

(٤) كان محامو الشعب يقومون بالحكم وحدهم في الغالب، ولا شيء كان يجعلهم مقوتين أكثر من هذا، دني داليكارناس، باب ١١، ص ٧٠٩.

(٥) Judicia extraordinaria، المجموعة القانونية، باب ٤.

دَالِيكَارَناس<sup>(١)</sup>، أن ذلك عُدَّةً عَادَةً ثَابِتَةٌ لَدَى الرُّومَانِ مِنْذُ سَنَةِ ٢٥٩ مِنْ التَّارِيخِ الرُّومَانِيّ، وَلَا يُرَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ سِزْفِيُوسِ ثُولِيُوسِ.

وَكَانَ الْحَاكِمُ يَصِّعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَائِمَةً<sup>(٢)</sup>، أَوْ جَدُولًا، بِأَسْمَاءِ مَنْ يَخْتَارُهُمْ لِلْقِيَامِ بِوِظِيفَةِ الْقَضَاةِ فِي سَنَةٍ حَاكِمِيَّتِهِ، وَكَانَ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ عَدَدٌ كَافٍ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَيَمَارَسُ هَذَا فِي إِنْجَلْتْرَا تَقْرِيْبًا، وَالَّذِي كَانَ يَجْعَلُ هَذَا مَلَائِمًا لِلْحَرَبِيَّةِ<sup>(٣)</sup> إِلَى الْغَايَةِ هُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ كَانَ يَخْتَارُ الْقَضَاةَ بِمُوَافَقَةِ<sup>(٤)</sup> الْخُصُومِ وَيَرْجِعُ مُعْظَمَ رَفُضِ الْقَضَاةِ فِي إِنْجَلْتْرَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِلَى هَذِهِ الْعَادَةِ تَقْرِيْبًا.

وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْقَضَاةُ لَا يَفْصَلُونَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْوَاقِعِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُقَدَّرُونَ، هَلْ دُفِعَ الْمَبْلَغُ أَوْ لَا، وَهَلْ افْتُرِفَ الْفِعْلُ أَوْ لَا، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ مَسَائِلَ الْفِقْهِ<sup>(٦)</sup> كَانَتْ تَسْتَلْزِمُ بَعْضَ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ كَانَتْ تُرْفَعُ إِلَى مَحْكَمَةِ الْمِئَةِ<sup>(٧)</sup>.

وَقَدْ احْتَفِظَ الْمُلُوكُ بِحَقِّ الْحُكْمِ فِي الْقَضَايَا الْجَنَائِيَّةِ، وَقَدْ خَلَفَهُمُ الْقَنَاصِلُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ نَتِيجَةِ هَذِهِ السُّلْطَةِ أَنَّ حَكْمَ الْقَنْصَلِ بَرُوتُوسِ بِقَتْلِ أَوْلَادِهِ وَجَمِيعِ مَنْ انْتَمَرُوا فِي سَبِيلِ آلِ تَازِكِينَ، وَكَانَتْ هَذِهِ السُّلْطَةُ مُفْرِطَةً، وَبِمَا أَنَّ السُّلْطَةَ الْعَسْكَرِيَّةَ كَانَتْ قَبْضَةَ الْقَنَاصِلِ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ مَارَسُوهَا حَتَّى فِي شُئُونِ الْمُدُنِ، وَكَانَتْ أَسَالِيْبُهُمُ الْمُجَرَّدَةِ مِنَ الشَّكْلِ وَالْعَدْلِ أَعْمَالٌ عُنفِيَّةٌ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَحْكَامًا.

وَقَدْ أَدَّى هَذَا إِلَى الْقَانُونِ الْفَالِيْرِيِّ الَّذِي يَسْمَحُ بِأَنْ تُسْتَأْنَفَ إِلَى الشَّعْبِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْقَنَاصِلِ، أَيِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجْعَلُ حَيَاةَ ابْنِ الْوِطْنِ فِي خَطَرٍ، فَعَادَ الْقَنَاصِلُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْطِقُوا بِعَقُوبَةِ الْإِعْدَامِ عَلَى مَوَاطِنِ رُومَانِيٍّ إِلَّا بِإِرَادَةِ الشَّعْبِ<sup>(٨)</sup>.

وَيَرَى فِي الْمَوْأَمَرَةِ الْأُولَى لِإِعَادَةِ آلِ تَازِكِينَ أَنَّ الْقَنْصَلِ بَرُوتُوسِ حَكَمَ عَلَى الْمَذْنِبِينَ، وَقَدْ جُمِعَ السَّنَاتُ وَالْمَجَالِسُ الشَّعْبِيَّةُ لِلْحُكْمِ<sup>(٩)</sup> فِي الثَّانِيَّةِ.

وَجَعَلَتْ الْقَوَانِينُ الَّتِي تُسَمَّى «الْمَقْدَّسَةَ» لِلْعَوَامِّ مُحَامِيْنَ تَتَأَلَّفُ مِنْهُمْ هَيْئَةٌ كَانَتْ لَهَا مَزَاعِمٌ

(١) بِيَاب ٦، ص ٣٢٠.

(٢) Album iudicum.

(٣) قَالَ شَيْبَشَرُونَ Pro Cliento، فَصَل ٤٣: «لَمْ يَرِدْ أَجْدَادُنَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تَتَّفَقُ عَلَيْهِ الطَّبَقَاتُ قَاضِيًا فِي أَقْلِ قَضِيَّةٍ مَالِيَّةٍ فَضْلًا عَنْ سَمْعَةِ الْمَوَاطِنِ».

(٤) قَانُونٌ ٢: ٢٤٤ ff De orig. Jur، كَانَ الْحُكَّامُ الَّذِينَ يَسْمُونَ «الْقَضَاةَ الْعَشْرَةَ» يَقُومُونَ بِرِنَاسَةِ الْأَحْكَامِ، وَذَلِكَ كُلَّهُ تَحْتَ إِدَارَةِ حَاكِمِ (٥) انْظُرْ فِي الْمُنْتَخِبَاتِ مِنَ الْقَانُونِ السَّرْفِيْلِيِّ وَالْقَانُونِ الْكُورْنِيْلِيِّ وَغَيْرَهُمَا كَيْفَ أَنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينُ تَعَيَّنَ الْقَضَاةَ لِلْحُكْمِ فِي الْجَرَائِمِ الَّتِي تَعَاقِبُ عَلَيْهَا، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْقَضَاةَ يُؤْخَذُونَ بِالْخِيَارِ غَالِبًا، وَبِالْقِرْعَةِ أحيانًا، أَوْ بِمَزْجِ الْقِرْعَةِ مَعَ الْخِيَارِ أَخِيرًا.

(٦) سِنِيكَا، De benef، بَاب ٣، فَصَل ٧، in fine.

(٧) انْظُرْ إِلَى كَنْتِيلِيَانِ، بَاب ٤، ص ٥٤، مِنَ الْقَطْعِ الْكَبِيرِ، طَبْعَةُ بَارِيْسِ ١٥٤١.

(٨) Quoniam de capite civis romani, iniussu populi romani, non erat permissum consulibus jus dicere. انْظُرْ إِلَى بُونِيُونِيُوسِ

بَاب ٢: ٦، ff. De orig. ur.

(٩) دِنِي دَالِيكَارَنَاسِ، بَاب ٥، ص ٣٢٢.

كبيرةً في البُداعة، ولا يُعزَف أيُّ الأمرين أعظمُ من الآخر: أجزأةُ الطلبِ الدَّيِّةُ أم الانقيادُ وسهولةُ الموافقة في السَّنات، وكان القانون الفاليريُّ قد أُذِنَ في الاستئناف إلى الشعبِ المؤلَّفِ من أعضاءِ سِناتٍ ومن أشرافٍ وعوامٍّ، وسَنَّ العوامُّ ضرورةً تقديم الاستئناف إليهم، ولشُرْعانٍ ما وُضِعَتْ مسألة: هل يستطيع العوامُّ أن يديئوا شريفًا، وقد كان هذا موضوعَ نزاعٍ أسفرت عنه قضية كوزيولانٍ وانتهى بهذه القضية، فلما أَنَّهُمْ محامو الشعبِ كوزيولانٍ أمام الشعبِ اعترضَ هذا المتهم، خلافًا لروح القانون الفاليريِّ، بأنه شريف، وذلك أنه لا يُمكن أن يُحكَمَ في أمره إلا من قِبَلِ القناصل، وقد رَعَمَ العوامُّ، خلافًا لروح القانون نفسه، أنه لا ينبغي أن يُحكَمَ في أمره إلا من قِبَلِهِمْ فقط، فحكموا عليه.

وعَدَلَ قانونُ الألواح الاثني عشر ذلك، ومما نصَّ عليه هذا القانون أنه لا يُمكن الحكم في حياة مواطنٍ إلا في مجالس الشعب الكبرى<sup>(١)</sup>، وهكذا، فإن هيئة العوامِّ، أو المجالس الشعبية عن قبائلٍ، وهي هي، عادات لا تحكُم في غير الجرائم التي لا يَغْدُو الجزاء فيها حدَّ الغرامة القندية، وصار لأبدٍ من قانون لفرض عقوبة الإعدام، ولم يتَطَلَب الحكم بالعقوبة القندية غير حكمٍ شعبيِّ.

وكان حكم قانون الألواح الاثني عشر هذا على جانب كبير من الحكمة، فقد انطوى على توفيقٍ عجيب بين هيئة العوامِّ والسَّنات، وذلك لأن اختصاص كلٍّ منهما صار يتوقَّف على عِظَم العقوبة وطبيعة الجريمة، فوجب أن يتوافقا.

وأزال القانون الفاليريُّ كلَّ ما بقي في روما من الحكومة المطابقة لحكومة ملوك الأغارقة في أزمنة الأبطال، ووَجَدَ القناصلُ أنفسهم عاطلين من سلطة العقاب على الجرائم، ومع أن جميع الجرائم عامَّةٌ وَجَبَ أن تُقارَ التي هي أكثر ما يُهَمُّ أبناءَ الوطن فيما بينهم من التي هي أكثر ما تُهَمُّ الدولة في صلتها بأمن الوطن، وسُمِّيت الأولى بالجرائم الخاصة، وسُمِّيت الثانية بالجرائم العامة، وقد قَضَى الشعبُ نفسه بالجرائم العامة، وأما الجرائم الخاصة، وسُمِّيت الثانية بالجرائم العامة، وقد قَضَى الشعبُ نفسه بالجرائم العامة، وأما الجرائم الخاصة فقد عَيَّنَ لكلِّ واحدة منها، بواسطة لَجَنَةٍ خاصة، حازنًا للقيام بما تقتضيه من تعقيب، وقد كان هذا حاكمًا عامًا، أو رجلًا عاديًّا أحيانًا، يَخْتارُه الشعبُ، وكان يُسَمَّى حازنَ المعتدي على الوطن، وقد ذَكَرَ هذا في قانون الألواح الاثني عشر<sup>(٢)</sup>.

وكان الخازن يُعَيِّن ما يُسَمَّى قاضي المسألة الذي يُخْرِجُ القضاة بالقرعة، وكان يؤلِّف المحكمة ويرأس الحُكْم<sup>(٣)</sup>

(١) المجالس عن منويات، وكذلك حكم في قضية ماتليوس كاييتولينوس من قبل هذه المجالس الشعبية، تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٦، فصل ٢٠، صفحة ٦٨.

(٢) قول بونونيوس في القانون ٢، من المجموعة القانونية De orig. jur.

(٣) انظر إلى نبذة أولبيان الذي روى نبذة أخرى من القانون الكورنيلي، وهي توجد في "المقابلة بين الشرائع اليهودية والرومانية".

باب ١ De scariis et homicidiis

ومما يَحْسُنُ أن يلاحظ هنا نصيبُ السَّناتِ في تعيينِ الخازن، وذلك لِئُرَى كيف أن السلطاتِ كانت متوازنةً من هذه الناحية، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يَحْمِلَ السَّناتُ على نَضْبِ حاكمٍ مطلقٍ للقيامِ بوظيفةِ الخازن<sup>(١)</sup>، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يأمرُ السَّناتُ بأن يَجْمَعَ الشعبُ أحدَ محاميه لتعيينِ خازن<sup>(٢)</sup>، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يُعَيِّنَ الشعبُ حاكمًا ليقَدِّمَ تقريرَه إلى السَّناتِ عن إحدى الجرائمِ وليُطَلَبَ منه أن يعيِّنَ خازنًا كما يُرى في حُكْمِ لُوسِيُوسِ سيبِيون<sup>(٣)</sup>، وَفَقَّ روايةِ تيتوسِ ليفيوس<sup>(٤)</sup>.

وَجُوعِلَ بعضُ هذه اللُّجانِ دائمةً<sup>(٥)</sup> في سنة ٦٠٤ من التاريخ الرومانيِّ، وَقُسِّمَتِ جميعُ المسائلِ الجزائيةِ إلى أقسامٍ مختلفةٍ شيئًا فشيئًا، فَسُمِّيَتِ مسائلُ دائمةً، وأُحْدِثَ عِدَّةُ حُكَّامٍ فَخْصٌ كُلُّ واحدٍ منهم ببعضِ هذه المسائلِ، وَمُنِحُوا لعامٍ سلطَةً الحُكْمِ في الجرائمِ المتصلةِ بها، ثم يذهبون لإدارةِ ولايتهم.

وكان سنات المائة في قرطاجة مؤلَّفًا من قضاةٍ مَعْيَنِينَ للحياةِ كُلِّها<sup>(٦)</sup>، ولكن الحكامِ في روما كانوا يُعَيِّنُونَ لعامٍ واحدٍ، حتى إن القضاةِ لم يكونوا لعامٍ واحدٍ ما داموا يؤخذون لكلِ قضية، وقد رُئيَ في الفصلِ السادسِ من هذا البابِ مقدارُ ملاءمةِ هذا التدبيرِ للحريةِ في بعضِ الحكوماتِ.

وكان القضاةِ يُوَحَّدُونَ من سِلْكِ السَّناتِ حتى زمنِ الغَرَائِمِ، فلما كان طيبِزيوسُ غَرَائِمِوسُ أَمَرَ بأخذهم من سِلْكِ الفرسانِ، وكان هذا التغييرُ من الأهميةِ ما باهى معه هذا المحاميِ الشعبيِّ بأنه قَطَعَ أعصابَ سِلْكِ أعضاءِ السَّناتِ بهذا المشروعِ.

ومما تجب ملاحظته إمكانُ توزيعِ السلطاتِ الثلاثِ توزيعًا حسنًا من حيثِ صلَّتها بحريةِ النظامِ، وإن لم تكن كذلك في صلَّتها بحريةِ المواطنِ، وبما أنه كان للشعبِ في روما أعظمُ نصيبٍ في السلطةِ الاشتراعيةِ ونصيبٍ في السلطةِ التنفيذيةِ ونصيبٍ في سلطةِ القضاءِ فإن هذا سلطانًا كبيرًا كان لا بُدَّ من موازنتهِ بسلطانِ آخرٍ، أَجَلٌّ، كان للسَّناتِ نصيبٌ في السلطةِ التنفيذيةِ وكانت له ضلَعٌ في السلطةِ الاشتراعيةِ<sup>(٧)</sup>، بَيِّدَ أن هذا كان غيرَ كافٍ لموازنةِ الشعبِ، فكان لا بُدَّ من أن يَظْهَرَ ذا نصيبٍ في سلطةِ القضاءِ، وقد كان له هذا النصيبُ عند اختيارِ القضاةِ من أعضاءِ السَّناتِ، ولما حَرَمَ الغَرَائِمِوسُ أعضاءَ السَّناتِ سلطةَ القضاءِ<sup>(٨)</sup>، لم يَسْتَطِعِ السَّناتُ أن يقاومِ الشعبِ، وبذلك يكون الغَرَائِمِوسُ قد آذَوْا حُرِّيَّةَ النظامِ في سبيلِ حزيةِ المواطنِ، غيرَ أن

(١) حدث هذا على الخصوص في الجرائم التي اقترفت في إيطاليا حيث كانت للسَّناتِ رقابة مهمة، انظر إلى تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٩ فصل ٢٦ حول مكايدي كابو.

(٢) وقع هكذا في تعقيب مقتل بوسومبيوس في سنة ٣٤٠ رومانية، انظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٤، فصل ٥٠.

(٣) صدر هذا الحُكْمُ في سنة ٥٦٧ رومانية. (٤) الباب الثامن. (٥) شيشرون *In Bruto*.

(٦) يثبت هذا بكتاب تيتوس ليفيوس، باب ٤٣، فصل ٤٦، الذي جاء فيه أن هانيبال جعل حاكميتهم سنوية.

(٧) كانت مراسيم السَّناتِ نافذة لعامٍ واحدٍ وإن لم يؤيدها الشعبُ، دني داليكارناس، باب ٩، ص ٥٩٥، وباب ١١، ص ٧٣٢.

(٨) سنة ٦٢٠.

هذه ضاعت مع تلك. ونشأت عن ذلك مضارٌ لا تُحصَى، فقد غيّر النظام في زمن كاد لا يكون فيه نظامٌ لِمَا كان من اشتعال نار الفتن الأهلية، وعاد الفرسان لا يكونون ذلك السِّلَك المتوسط الذي يَصِلُ الشعبَ بالسَّتات، وقُطِعَت سلسلة النظام.

حتى إنه كان يوجد من الأسباب الخاصة ما وَجِبَ أن يحول دون تسليم الأحكام إلى الفرسان، فقد كان نظام روما قائماً على المبدئ القائل إن على أولئك أن يكونوا جنوداً عندهم من الخير الكافي ما يُلْزَمون معه بتأدية حساب عن سلوكهم تجاه الجُمهورية، وكان الفرسان يؤلّفون حَيَالَةَ الكتائب كأعظم الأغنياء، ولما زاد قَدْرُهُم صاروا راغبين عن الخدمة في هذه الميليشيا، فوجب جمع حَيَالَةِ آخرين وقبِلَ ماريوس كلَّ جنس من الناس في الكتائب وضاعت الجُمهورية<sup>(١)</sup>.

ثم إن الفرسان كانوا جُباةَ الجُمهورية، وكانوا طُفقاءً، وكانوا يَبْذُرُونَ الرِّزَايا في الرِّزَايا ويؤلّدون الاحتياجات العامة من الاحنياجات العامة، وكان، على بُعْد ما يناسب منح مثل هؤلاء الناس من سلطة القضاء، يجب أن يكونوا تحت عيون القضاة بلا انقطاع، ويجب أن يُذَكَّر هذا عن ثناء على القوانين الفرنسية القديمة التي شَرَطَتْ على رجال الأعمال مع حَذَرٍ يَدَّخِر للأعداء، ولما نُقِلَت أعمال القضاء إلى الجُباة في روما عاد لا يكون هنالك فضيلة ولا ضابطة ولا قوانين ولا حاكمية ولا حُكَّام.

وتجدد وصفاً بسيطاً لهذا في بعض منتخبات من ديودورس الصَّقْلِيّ وديون، قال ديودورس<sup>(٢)</sup>: «أراد مونيوس سِفولا أن يُعيّد الأخلاق القديمة وبيعش من ماله الخاص مع زهد وصلاح، وذلك لأن سلفه خالطوا الجُباة الذين أعطوا أعمال القضاء في روما وقتئذٍ فملأوا الولايات بجميع أنواع الجرائم، غير أن سيفولا عاقب العَشَّارين وجلب إلى السجن هؤلاء الذين كانوا يَجْرُونَ الآخرين».

ويروي لنا ديون<sup>(٣)</sup> أن نائبه بونليوس روتيليوس، الذي لم يكن أقلّ منه مقتناً عند الفرسان، اتهم من ناحيته بأنه قبِلَ هدايا فحُكِم عليه بغرامة، وتخلّى عن أمواله حالاً، وظهّرت براءته حينما وُجِدَ لديه من الأموال ما هو أقلّ كثيراً من الذي اتهم بسرّفته، وأظهر صكوك ما يفلك، ولم يرد البقاء في روما مع مثل هؤلاء الناس.

وقال ديودورس<sup>(٤)</sup> أيضاً: «كان الإيطاليون يشتررون من صِقْلِيّة أفواجا من العبيد لحزب حقولهم والعناية بقطاعهم، وكانوا يَمْتَنِعُونَ عنهم الطعام، وكان هؤلاء المساكين يُضطرون إلى قطع السابلة مسلّحين بحراب ومقامع ولا بسين جلود حيوانٍ ومحاطين بكلاب كبيرة، وحُرِّبَت

(١) Capite census plerosque، سالوست، حرب جوغورتا، فصل ٨٤.

(٢) مقتطف من هذا المؤلف، باب ٣٦، في مجموعة قسطنطين بورفير وجينت، «الفضائل والرذائل».

(٣) قطعة من تاريخه أخذت من «مقتطف من الفضائل والرذائل».

(٤) قطعة من الباب ٣٤٣ من «مقتطف الفضائل والرذائل».

جميع الولايات، ولم يَسْتَطِعْ أهلُ البلاد أن يقولوا إنهم يَفْلِكُون غيرَ ما هو داخلُ الفُذْن، وما كان يوجد وال ولا حاكم يستطيع، أو يريد، أن يقاومَ هذه الفوضى، ويَجْرُؤُ على معاقبة هؤلاء العبيد لأنهم مُلْكُ الفرسان الذين كانوا يقومون بأعمال القضاء في روما<sup>(١)</sup>، ومع ذلك كان هذا من أسباب حرب العبيد، ولا أقول غيرَ كلمة واحدة، وهي: كان لا ينبغي القيامُ بأعمال القضاء في روما من قِبَلِ مهنةٍ لم يكن لها هَدَفٌ، ولم يُمَكِّنْ أن يكون لها هَدَفٌ، غيرَ الكَسْبِ، من قِبَلِ مهنةٍ كانت طُلُوبًا دائمًا وكان لا يُطَلَبُ منها شيء، من قِبَلِ مهنةٍ صَمَاءَ فاقدة الرحمة مُفْقِرةٌ لِلغَيْ، حتى البؤسِ.

## الفصل التاسع عشر

### حكومة الولايات الرومانية

ذلك هو الوجه الذي كانت السلطات الثلاث موزعةً به في روما، وهيئات أن يكون الأمر كذلك في الولايات، فالحرية كانت في المركز والطغيان كان في الأطراف.

وبينما كانت روما لا تَشُود في غير إيطاليا كان يُسَيِّطِرُ على الشعوب كأمم حليفة، وكانت تُتَّبَعُ قوانينُ كلِّ جمهورية، ولكن حينما امتدَّ مَدَى الفتح إلى ما هو أبعد من ذلك، وصارت عيشُ السَّنات لا تَبْلُغُ الولاياتِ بُعِيدَ ذلك، وأصبح الحكام في روما لا يستطيعون الحكم في الإمبراطورية، وجب إرسالُ قضاةٍ وُولاةٍ إليها، والآن عَدَا ذلك الانسجامُ بين السلطات الثلاث غيرَ موجود، وكان مَنْ يُرْسَلُونَ إليها يتمتعون بسلطةٍ شاملةٍ لجميعِ الحاكميات الرومانية، وماذا أقول؟ كانوا يتمتعون بسلطةٍ جامعةٍ حتى لسلطة السَّنات، حتى لسلطة الشعب<sup>(٢)</sup>، وكان هؤلاء حكامًا مستبدين ملائمين كثيرًا للأماكن البعيدة التي يُرْسَلُونَ إليها، وكانوا يمارسون السلطاتِ الثلاث، وكانوا باشواتِ الجُمهورية إذا جاز لي استعمالُ هذا اللفظ.

قلنا في مكانٍ آخَرَ<sup>(٣)</sup> إن جميعِ المناصب المدنية والعسكرية كانت لأبناء الوطن في الجُمهورية، وَيَعْنِي هذا أن الجُمهورية الفاتحة لا تستطيع أن تَنْقُلَ طِرَارَ حكومتها إلى الدولة المغلوبة وأن تُديرها وَفَق شكل نظامها، والواقعُ أن الحاكم الذي ترسله للقيام بشئون الحكم كان يتمتع بالسلطة التنفيذية والمدنية والعسكرية، فوجب أن يكون صاحبًا للسلطة الاشتراعية أيضًا، وإِلَّا فَمَنْ ذا الذي يَصِّعُ القوانين إن لم يَكُنْهُ؟ وكان يجب أن يكون صاحبًا لسلطة القضاء أيضًا، وإِلَّا فَمَنْ ذا الذي يقوم بالقضاء مستقلا عنه؟ إِذَنْ، كان يجب أن يتمتع الحاكم الذي ترسله بالسلطات الثلاث، وذلك ما حَدَثَ في الولايات الرومانية.

(١) Penes quos Romae tum judicia erant, atque ex equestri ordine solerent sortito iudices elige in causa praetorum et proconsulum, quibus, post administratam provinciam, dies dicta erat.

(٢) باب ٥، فصل ١٩، انظر أيضًا إلى الأبواب ٢، ٤، ٢.

(٣) كانوا يضعون مراسيمهم حين دخولهم الولايات.

وقد يسهل على الملكية أن تنقل حكومتها، وذلك لأن بعض الموظفين الذين تُزِيلهم يتمتعون بالسلطة التنفيذية المدنية، ويتمتع الآخرون بالسلطة التنفيذية العسكرية، وهذا لا يجزئ الاستبداد وراعه. ويُعدُّ عدم إمكان محاكمة المواطن الروماني من قِبَل هيئة غير الشعب امتيازًا ذا نتيجة عظيمة، وإلا لخصَّص في الولايات لسلطة أحد الولاة أو الحكام المُزَادِيَّة، فكانت المدينة «روما» لا تُشعر، مطلقًا، بالطغيان الذي كان لا يمارس إلا على الأمم المقهورة.

وهكذا كان الأحرار في العالم الروماني أحرارًا إلى الغاية كما في إسبارطا، وهكذا كان العبيد فيه عبيدًا إلى الغاية كما فيها.

وما دام أبناء الوطن هم الذين يذفَعون الضرائب فإن هذه الضرائب كانت تُجَبَى بإنصافٍ عظيم جدًّا، فقد كان يُتَّبَع نظام سِرْفِيُوس توليُوس الذي قضى بتقسيم جميع أبناء الوطن إلى ست طبقاتٍ وَفَّق ترتيب ثرواتهم، والذي عَيَّن الضريبة بنسبة ما كان لكل واحد في الحكومة، ومما كان ينشأ عن ذلك أن يكابد عظم الضريبة بسبب اعظم الاعتبار، فكان يُتَعَرَى عن صغر الاعتبار بصغر الضريبة. وكان يوجد أيضًا أمر يقضي بالعجب، وذلك أن تقسيم سِرْفِيُوس توليُوس إلى طبقاتٍ إذ كان مبدأ النظام الأساسي فإن الإنصاف في جباية الضرائب كان يرتبط في مبدأ الحكومة الأساسي، فلا يمكن أن يُنَحَى لِأَبه.

ولكن بينا كانت روما تَدْفَع الضرائب بسهولة، أو كانت لا تَدْفَع منها شيئًا<sup>(١)</sup>، كان الفرسان، الذين هم جَبَاة الجمهورية، يُخَرَّبون الولايات، وقد تكلمنا عن مظالمهم، والتاريخ حافلٌ بها.

قال مهرداد<sup>(٢)</sup>: «كانت جميع آسيا تنتظرنى كمنقذٍ ما أثارت أسلاب الولاة<sup>(٣)</sup>، وتَصَرَّفَات رجال الأمور ومثالب الأحكام<sup>(٤)</sup>، حقدًا على الرومان». وذلك ما جعل قوة الولايات لا تُضَيَّفُ شيئًا إلى قوة الجمهورية، وذلك ما أدى إلى العكس فلم يُسْفِر عن غير إضعافها، وذلك ما جعل الولايات تُعَدُّ ضِيَاع حرية روما دور قيام حريتها.

## الفصل العشرون

### خاتمة هذا الباب

كنت أودُّ أن أبحث في جميع الحكومات المعتدلة التي نَعْرِفُهَا عن توزيع السلطات الثلاث وأن أحسب بذلك درجة الحرية التي تتمتع بها كل واحدة منها، غير أنه لا ينبغي أن يُبْلَغ من استقصاء أحد الموضوعات دائمًا ما لا يُثْرِك معه شيءٌ يَعْمَله القارئ، فالمهمُّ ألا يُرْعَب في القراءة، بل في التفكير.

(١) كلمة أخذت عن ترونج بونيني فنقلها جوستان، باب ٢٨، فصل ٤.

(٢) من المعلوم أن محكمة فاروس هي التي أثارت الجرمان.

(٣) زالت الضرائب في روما بعد فتح مقدونيا.

(٤) انظر إلى مقالات ضد فيرس.

## الباب الثاني عشر القوانين التي تُوجد الحرية السياسية من حيث صلتها بالمواطن

### الفصل الأول فكرة هذا الباب

لا يكفي أن تعالج الحرية من حيث صلتها بالنظام، بل يجب أن تُرى من حيث صلتها بالمواطن. وقد قلت إنها تُوجد في الحال الأولى بنوع من التوزيع للسلطات الثلاث، ولكنه يجب أن يُنظر إليها في الحال الثانية بفكرة أخرى، فهي تقوم على سلامة ابن الوطن أو على الرأي الذي يدور حول سلامته.

وقد يكون النظام حُرًّا، ولا يكون ابن الوطن كذلك مطلقًا، وقد يكون ابن الوطن حُرًّا، ولا يكون النظام حُرًّا، وفي هذه الحال يكون النظام حُرًّا حقوقًا لا فعليًا، ويكون ابن الوطن حُرًّا فعليًا لا حقوقيًا. ولا يُرى غير نصِّ القوانين الأساسية نفسها، ما يوجد الحرية من حيث صلتها بالنظام، بيَد أنه يُمكن توليد الحرية بالعادات والأساليب والأمثلة الجارية من حيث صلتها بابن الوطن، ويمكن إعزازها بالقوانين المدنية كما نرى في هذا الباب.

ثم إن الحرية في مُعظَم الدول إذ كانت تُعاق أو تُؤذى أو تُخمدُ بأكثر مما تقتضيه نُظمها فإن من المستحسن أن يُحدِّث عن القوانين الخاصة التي يُفكِّن في كلِّ نظام أن تُعيِّن أو تُؤذي مبدأ الحرية الذي قد تُعْمُ به كلُّ واحدة من تلك الدول.

### الفصل الثاني حرية المواطن

تقوم الحرية الفلسفية على ممارسة الإنسان إرادته أو على الرأي الذي يكون الإنسان عليه حين ممارسة إرادته على الأقل (إذًا ما أريد القول في جميع النظم، وتقوم الحرية السياسية على السلامة أو على الرأي الذي يكون لدى الإنسان حَوْل سلامته على الأقل. وأكثر ما تُهاجم هذه السلامة في التَّهَم العامة أو الخاصة، ولذا تتوقف حرية ابن الوطن على صلاح القوانين الجزائية خاصَّةً.

ولم تُكْمَل القوانينُ الجزائيةُ دفعةً واحدةً، ولم تُوجَدَ الحريةُ في كلِّ وقتٍ حتى في الأماكن التي بُحِثَ فيها عن الحرية أكثرَ مما في سواها، وقد حَدَّثَنَا أرسطو<sup>(١)</sup> أن أبوي المتهم في كُوم كان يُفكِنهما أن يكونا شاهدين، وكانت القوانين في عهد ملوك روما من النقص ما نَطَّقَ معه سيزفيوس ثوليوس بحكم الإعدام على أبناء أنكوس مازسيوس المتهمين بقتل حَمِيَةِ الملك<sup>(٢)</sup>، وَوَضَعَ كلوتيزُ في عهد ملوك الفَرَنْجِ قانوناً<sup>(٣)</sup> يَنْصُ على عدم الحكم على مَتَّهم من غير أن يُسْتَمَعَ إليه، وهذا يدلُّ على وجود منهاجٍ معاكس في بعض الأحوال الخاصة أو لدى بعض البرابرة، وكارونداس هو الذي أدخل الأحكام ضدَّ شهادة الزور<sup>(٤)</sup>، فإذا لم تُضْمَن براءةُ أبناء الوطن ضاعت الحرية. وما أَكْتَسِبَ من معارف في بعض البلدان، وما سيُكْتَسَب في بلدان أخرى، حَوْلَ أضمن ما يُتَمَسَّكُ به في الأحكام الجزائية، يُهْمُ الجنسَ البشريَّ أكثرَ من أيِّ أمرٍ آخَرَ في العالم. ولم تُفكِن إقامة الحرية على غير مزاولة هذه المعارف، وإذا ما احتوت الدولة أحسن ما يُفكِن من القوانين في ذلك، فائْتهم رجلٌ وقُضِيَ بإعدامه في الغد كان هذا الرجل أكثرَ حريةً من أحد البشاوات في تركيا.

## الفصل الثالث

### مواصلة الموضوع نفسه

وتكون القوانين، التي تقضي بهلاك الإنسان عن شهادةٍ واحدٍ، شَوْماً على الحرية، ويَتَطَلَب العقل شاهدين، وذلك لأن الشاهد الذي يُثَبِّت والمتَّهم الذي يَنْكُر يوجبان انقساماً في الرأي، فلا بُدَّ من ثالثٍ للفصل بينهما.

وكان الأغارقة والرومان<sup>(٥)</sup> يتطلبون زيادةً صوتٍ للحكم، وتقتضي قوانيننا الفرنسية صوتين، وكان الأغارقة يَزْعُمون أن الآلهة<sup>(٦)</sup> هم الذين أقاموا عاداتهم، يَبْدُ أن هذا أمرٌ خاصٌّ بنا.

## الفصل الرابع

### إعزاز الحرية بطبيعة الحكومات ونسبتها

إن من فَوْز الحرية استنباطُ كلِّ عقوبة من طبيعة الجُرم الخاصة، فبذلك تنقطع كلُّ مُرَادِيَةٍ،

(٢) تاركينيوس بريسكوس، انظر إلى دني داليكارناس، باب ٦.

(١) السياسة، باب ٢، فصل ٨.

(٣) سنة ٥٦٠.

(٤) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ١٢، منح توريوم قوانينه في الدورة الرابعة والثمانين، (والدورة مؤلفة من أربع سنين، م).

(٦) Minervae calculus.

(٥) دني داليكارناس، حول محاكمة كوريلان، باب ٧.

ولا تُصَدَّرُ العقوبة عن هَوَىِ المُشْتَرَعِ مطلقاً، بل عن طبيعة الأمر، ولا يكون الإنسانُ هو الذي يَفْهَرُ الإنسانَ أبداً.

وللجرائمُ أربعةٌ أنواع، فجرائمُ النوع الأول تُؤدِّي الدين، وجرائمُ النوع الثاني تؤذي الآداب، وجرائمُ النوع الثالث تؤذي الراحة، وجرائمُ النوع الرابع تؤذي سلامة المواطن، وعلى العقوبات التي تُفَرِّضُ أن تُشْتَقَّ من طبيعة كلِّ واحد من هذه الأنواع.

ولا أضع بين صنف الجرائم التي تُهَمُّ الدين غيرَ التي تُحْمِلُ عليه رأساً كجميع المُدَنِّسَاتِ للقدسيَّات، وذلك لأن الجرائم التي تُكَدِّرُ ممارسته هي من طبيعة الجرائم التي تُثْقِلُ راحة أبناء الوطن أو سلامتهم، فيجب رُدُّها إلى هذه الأصناف.

ولكي تكون عقوبة المُدَنِّسَاتِ للقدسيَّات مشتقةً من طبيعة الأمر<sup>(١)</sup> يجب أن تقوم على فقدان جميع المنافع التي يُنْعَمُ بها الدين، كالطرد من المعابد، والجزمان من مجتمع المؤمنين لزمّن معيّن أو إلى الأبد، واجتنابِ حضورهم واللّعناتِ والنّفَرَاتِ والتعزيّمات.

وتكون الأفعال الخفية من اختصاص العدل البشريّ في الأمور التي تُثْقِلُ راحة الدولة وسلامتها، وأما في الأفعال التي تُصَرُّ الألوهية، حيث لا يوجد فعلٌ عَلَنِيٌّ، فلا تكون مادةً إجرام مطلقاً، فكلُّ شيء يَفْعُ بين الإنسان والربِّ الذي يَعْرِفُ مقدارَ انتقامه وزمّنَ نِقْمته، فإذا ما خَلَطَ الحاكم بين الأمور فَبَحَثَ عن مُدَنِّسَاتِ القدسيَّات الخفية أيضاً يكون قد قام بتفتيش غيرِ ضروريٍّ عن نوعٍ من الأفعال، أي يكون قد قَوَّضَ حريةَ الأهلين بتسليحه ضدّهم غَيْرَةَ المشاعر الهَيَّابَةِ والمشاعر الفَتَاكَةِ.

وقد صَدَرَ الشَّرُّ عن الفكرة القائلة بضرورة الانتقام للآلهة، مع أنه يجب تمجيدُ الألوهية من غير أن يُنْتَقَمَ لها مطلقاً، وإلّا متى ينتهي التنكيل إذا ما سير بهذه الفكرة الأخيرة؟ وإذا كانت قوانينُ الناس تنتقم لكائنٍ لا نهاية له فإنها تكون قد سُنَّتْ حَوْلَ لا نهائيتها، لا حَوْلَ الطبيعة البشرية وجهالاتها وأهوائها.

ويَرْوِي مؤرِّخٌ من البرُوفَسِّس<sup>(٢)</sup> خبراً أمرٍ يَصِفُ لنا به ما يُمكن أن يكون لمبدأ الانتقام للألوهية من تأثيرٍ في النفوس الضعيفة، وذلك أن يهودياً اتَّهَمَ بأنه جَدَّفَ على العذراء فُحِكِمَ بِسَلْخِه، ويَضَعِدُ فرساناً مُتَنَكِّرون حاملون سكاكينٍ في مُنْصَدَةِ الإعدام ويطردون الجَلَادَ منها لكي ينتقموا للعذراء بأنفسهم.. فلا أريد أن أُسْبِقُ تأملاتِ القارئ مطلقاً.

والصنف الثاني مؤلَّفٌ من الجرائم المنافية للآداب، وذلك كانتهاك العَقَافِ العامِّ والخاصِّ، أي انتهاك الضابطة حَوْلَ الوجه الذي يجب أن يُتَمَتَّعَ به بملاذ استعمال الحواسِّ واجتماع الأبدان، فالعقوباتُ على هذه الجرائم يجب أن تُصَدَّرَ عن طبيعة الأمر أيضاً، فيكفي لَقَهْرُ تَهْوُرِ

(١) وضع سان لويس قوانين بالغة من الشدة ضد المجدفين ما رأى الباب معه ضرورة التحذير منها، فخفف هذا الأمير غيرته ولطف قوانينه، انظر إلى مراسيمه.

(٢) لو ب بوجيريل.

الجنسين أن يُحَرِّمَ الجاني ما يزيِّطه المجتمع بنقاء الآداب من المنافع وأن تُفَرِّصَ عليه غرامات وأن يُحَزِّيَ وأن يُكْرَهَ على الاختفاء وأن يُشْهَرُ وأن يُطْرَدَ خارج المدينة أو المجتمع وأن يعاقب بجميع العقوبات التي هي من اختصاص محاكم الجنح، والواقع أن هذه الأمور تقوم على نسيان الإنسان نفسه واستخفافه بها أكثر مما على فُجُورِها. ولا يُقْصَدُ هنا غيرُ الجرائم التي تُهْمُ الآداب فقط، لا الجرائم التي تؤذي السلامة العامة أيضًا كالخطف والغصب الذين هما من النوع الرابع. وجرائم الصنف الثالث هي التي تؤذي راحة الأهلين، فالعقوبات على هذه الجرائم يجب أن تصدر عن طبيعة الأمر وأن تُناسب هذه الراحة كالسجن والنفي والتأنيبات وما إلى ذلك من العقوبات التي تُزِدُّ النفوسَ القَلْبَةَ وتعبيدها إلى النظام الثابت.

وأقْصِرُ الجرائمَ ضدَّ الراحة على الأمور التي تُصِيبُ الضابطة بأذى بسيط، وذلك لأن الأفعال التي تؤذي السلامة بإقلاقها الراحة يجب أن تُعَدَّ من الصنف الرابع.

وتُسَمَّى عقوبات هذه الجرائم الأخيرة بأحكام الإعدام، وهذا نوعٌ من القِصَاصِ الذي يوجب على المجتمع أن يَأْبَى السلامة على مواطن حَرَمَ آخَرَ إياها أو أراد أن يَحْرِمَ إياها، وقد صدرت هذه العقوبة عن طبيعة الأمور أو إنها اسْتَنْبَطت من سبب الخير والشَّرِّ ومن منابِعهما، فابنُ الوطن يستحقُّ القتلَ إِذَا بلغ من انتهاك السلامة ما نَزَعَ معه حياةً أو أقدم على نَزْع حياة، وتُعَدُّ عقوبةُ القتل هذه دواءً للمجتمع المريض، وإِذَا ما اغْتَدِيَّ على سلامة الأموال أمكن أن يكون من الأسباب ما يجعل العقوبةَ إعدامًا، ولكن الأفضل على ما يحتمل، والأقرب إلى الطبيعة، أن يكون خُسْرانُ الأموال عقوبةً على جرائم سلامة الأموال، ويجب أن يَقَعَّ هذا إِذَا كانت الثَّرَوَاتُ شاملةً أو مساوية، ولكن بما أن من ليس عندهم مالٌ هم الذين يعتدون مختارين على مال غيرهم أكثر من سواهم وجب أن يقوم العِقَابُ البدنيُّ مقامَ العِقَابِ النقديِّ عندما يجازُونَ. وكلُّ ما قلته مستنبطٌ من الطبيعة، وهو ملائمٌ لحرية ابن الوطن كثيرًا.

## الفصل الخامس

### بعضُ التُّهَمِ التي تقتضي اعتدالاً وخذراً على الخصوم

قاعدةٌ مهمة: يجب أن يَسُودَ احترازٌ عظيمٌ في تعقيب السُّخْرِ والإلحاد، ويُمكنُ تَهْمَةُ هذين الجرّمين أن تؤدِّيَ الحريةَ إلى الغاية وأن تكون مصدرًا ما لا يُحْصَى من المظالم إِذَا كان المشتَرع لا يَعْرِفُ أن يُحَدِّدها، وذلك بما أنها لا تتناول أعمالَ المواطن مباشرةً، بل أكثر ما تتناول هو الفكرَ الفَكَّوْنَ عن أخلاقه، فإنها تكون من الخطَرِ بنسبة جهل الشعب، وإذ ذاك يكون المواطنُ في حَظَرٍ دائمٍ، وذلك لأن أحسن سلوكٍ في العالمِ وأنقى أخلاقٍ وممارسة جميع الواجبات أمورٌ لا تُعَدُّ ضماناتٍ تَجَاةَ تَهْمِ هذه الجرائم.

وَيَتَّهَمُ «الْمُفْتَرِضُ»<sup>(١)</sup> في عهد مانويل كُومنين بأنه ائتمر بالإمبراطور، وأنه استخدم في ذلك بعض الأسرار التي تَجْعَلُ الرجالَ خافين عن الأعين، ومما قِيلَ في حياة هذا الإمبراطور<sup>(٢)</sup> إن هارون فُوجيءَ وهو يقرأ سِفْرَ سليمان الذي تُسْفِرُ مطالعته عن ظهور كُتائب من الجنِّ، والواقعُ أنه حين يُفْتَرِضُ في السحر وجودَ قدرةٍ تُجَهِّزُ جهنمَ بالسلاح، فيَعُدُّ مَنْ يُسَمَّى ساحرًا كأقْدِرِ رجال العالم على إقلاق المجتمع وقَلْبِهِ، يُجَنِّحُ إلى معاقبته بلا حساب.

ويَزِيدُ الغضبُ عندما تُوضع في السحر قدرةٌ على هدم الدين، ونَعْلَمُ من تاريخ القسطنطينية<sup>(٣)</sup>، وذلك عن وَحْيٍ إلى أُسْقُفٍ، أن إحدى المُفْعِزات قد انقطعت بسبب سحرٍ قام به رجل، فحُكِمَ عليه وعلى ابنه بالقتل، وما أكثر الأمور العجيبة التي ترتبط فيها هذه الجريمة؛ ليس من النادر وجودُ تنازِيلٍ، واتفاقٍ واحدٍ منها للأُسْقُفِ، وكونُ هذا الوحي صادقًا، وحدثُ معجزةٍ، وانقطاعُ هذه المعجزة، وظهورُ سحرٍ، وإمكانُ هذا السحرِ أن يَقْلِبَ الدين، وأن هذا الرجلَ ساحرًا، وأنه قام بهذا العملِ السحريِّ أخيرًا!

ويَتَفَرَّدُ الإمبراطورُ يِيُودُورُ لاسْكَاريس مَرَّضَهُ إلى السحر، ولم يكن لدى المتهمين بذلك حيلةٌ غيرُ مَسِّ الحديدِ الحميمِ من دون أن يحترقوا، وقد كان يَجْدُرُ بالمرءِ لدى الروم أن يكون ساحرًا ليتنصَّلَ من السحر، وهكذا كان من فَرَطٍ بلاهنتهم أن يَقْرِنُوا أكثر الأدلة محلاً للارتياح بأكثر جرائم العالم محلاً للارتياح.

ويُطَرِّدُ اليهود من فرنسا في عهد فيليب الطويل عن تهمة سَمِّهم الينابيعِ بواسطة البُزْصِ، ويجب أن يُلقِيَ هذا الاتهامُ المستحيل شكًّا حَوْلَ جميع التَّهَمِ القائمة على الجُفْدِ العامِّ. ولم أقل هنا قَطُّ بعدم العقاب على الإلحاد، وإنما أقول بوجود الانتباه الشديد في العقاب عليه.

## الفصل السادس الجريمة ضد الطبيعة

معاذ الله أن أريد تقليلَ المَقْتِ حَوْلَ جريمةٍ يستنكرها الدين والأخلاق والسياسة مناوبةً، وإنما يجب القضاء عليها عندما تؤدي إلى نَقْلِ صُغْفِ جنسٍ إلى الآخر فقط فتُعَدُّ إلى مَشِيْبٍ قبيحٍ شابًا فاضحًا، وما أقوله عنها يَدْعُ لها جميع معابيهَا، ولا يَحْمِلُ على غير الجُورِ الذي قد يُسيء حتى استعمالَ المَقْتِ الذي يَلْزَمُ أن يُصَوَّبَ إليها.

وبما أن من طبيعة هذه الجريمة أن تكون خفيةً فإن مما يَحْدُثُ في الغالب أن يعاقِبَ المشترعون عليها بشهادة صبيٍّ، وهذا ما يَدْعُ الباب مفتوحًا على مصراعيه للبهتان، قال

(١) نيسيتاس، حياة مانويل كومنين، باب ٤.

(٢) نيسيتاس، حياة مانويل كومنين، باب ٤.  
(٣) تاريخ الإمبراطور موريس، تأليف تيوفيلاكس، فصل ١١.

بِرُكُوب<sup>(١)</sup>؛ «نشر جوستينييان قانونًا ضدَّ هذه الجريمة، وجعلَ مَنْ بَيَّحَتْ عن المذنبين بها قبل هذا القانون وبعده، فكانت شهادةً شاهد واحد، شهادةً صبيًّا أحيانًا، شهادةً عبْدٍ أحيانًا، تكفي، على الخصوص، ضدَّ الأغنياء وضدَّ مَنْ هم من عُصْبَةِ الخُصْرِ».

ومن الغريب أن كان يعاقب بالحرق بيننا على الجرائم الثلاث: السحر والإلحاد والإجرام ضدَّ الطبيعة، على الأولى التي يُفَكِّن إثباتَ عدم وجودها، وعلى الثانية التي تَحْتَمِل ما لا حدَّ له من التفصيل والتأويل والتقييد، وعلى الثالثة التي تكون غامضةً في الغالب.

وأقول إن الجريمة ضدَّ الطبيعة لا تستفحل في المجتمع، ما لم يُحْمَل الشعب على ذلك ببعض العادات، كما عند الأغارقة حيث كان الشبَّان يقومون بجميع تمريناتهم عُزَّاءً، وكما عندنا حيث التربية المنزلية تُعْطَى في بعض المؤسَّسات خارج المنزل، وكما عند الآسيويين حيث يوجد من الأفراد مَنْ لديهم نساءٌ كثيرٌ يزدرونهنَّ على حين لا يستطيع آخرون أن يكون لديهم نساءً، ولا تُهَيَّبُ السبيل إلى هذه الجريمة مطلقًا، وليُقْضَ عليها بضابطة مُحْكَمَة كما يُفْضَى على كلِّ انتهاك للآداب، لِيُرَى أن الطبيعة لم تَلَبِّثْ أن تُرى مدافعةً عن حقوقها أو مُسْتَرْدَّةً لها، فالطبيعة اللينة اللطيفة الفئانة قد نَشَرَتْ الملائد بيد سخيةً، وهي إذ تُفِيضُ علينا بالتَّعَمُّ تُعِدُّنا، بالأولاد، لِمَسَرَّاتٍ يبعثها الأولاد فينا أعظمَ من تلك الملائد.

## الفصل السابع

### الاعتداء على وليِّ الأمر

من أحكام قوانين الصين أن القتل جزاءً من يُبْدي عدمَ احترام للإمبراطور، وبما أن هذه القوانين لم تُعَرَّفَ عدمَ الاحترام هذا فإن كلَّ واحد يستطيع أن يَجِدَ وسيلةً لتزَع حياة مَنْ يريد واستئصال الأسرة التي يودُّ.

ومن ذلك أن عُهد إلى رجليين في إدارة صحيفة البلاط، فذكرا في روايةٍ حادثٍ أحوالًا وُجِدَتْ غيرَ صحيحة، فقبل إن الكذب في صحيفة البلاط يَعْني عدمَ احترام البلاط وقُضِيَ بقتلهما<sup>(٢)</sup>؛ ومن ذلك أن أميرًا نَسَبًا وَصَّعَ حاشيةً سهوًا على مُذَكَّرَةٍ مُوقَّعةٍ من قِبَلِ الإمبراطور بقلمه الأحمر، فخُجِمَ بأنه لم يحترم الإمبراطور وأدى هذا إلى اضطهاده هذه الأسرة بهوُلٍ لم يَزِدْ التاريخُ مثله<sup>(٣)</sup>.

ويكفي أن يكون الاعتداء على وليِّ الأمر مبهمةً حتى تتحوَّل الحكومة إلى استبداد، وسأتوسَّع في الموضوع أكثرَ من ذلك في باب «وضع القوانين».

(٢) الأب دو هالد، جزء ١، صفحة ٤٣.

(١) التاريخ الخفي.

(٣) رسائل الأب بارنين في «رسائل العبرة».

## الفصل الثامن

# التطبيقُ السيمى لاسمِ جريمةِ تدنيسِ القديساتِ وجريمةِ الاعتداءِ على وليِّ الأمرِ

إن من سوء الاستعمال المؤلم أن يُطلق اسم جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر على فعل ليس إياها، ومن قوانين الأباطرة واحد<sup>(١)</sup> كان يُعَدُّ مُدَنِّسًا للقديسات، وبيْتَعَقَبُ، مَنْ يجادل في حُكْم الأمير وَيَشْكُ في أهلية مَنْ يُخْتَارُونَ لبعض الخِدْم<sup>(٢)</sup>، وكان ديوان الوزراء والمُقَرَّبُونَ هم الذين وَضَعُوا هذه الجريمة، وكان قد صرَّح قانون آخِرُ بأن مَنْ يعتدون على وزراء الأمير وموظفيه مذنبون بجريمة الاعتداء على وليِّ الأمر كما لو اغتَدُوا على الأمير نفسه<sup>(٣)</sup>، ونحن مَدِينُونَ بهذا القانون لأميرين<sup>(٤)</sup> مشهورين بضعفهما في التاريخ، لأميرين كانا يُفَادان من قِبَل وزرائهما كما تَقَادُ القِطَاع من قِبَل الرُّعَاة، لأميرين عبدَيْن في القَصْرِ، ولدَيْن في الديوان، غريبين عن الجيوش، لأميرين لم يحافظا على الإمبراطورية إلا لِإنعامهما بها كل يوم، وقد ائتمر بعض أولئك المقَرَّبِينَ على أباطرتهما، وقد صنعوا أكثر من ذلك إذ ائتمروا بالإمبراطورية وَدَعُوا إليها البرابرة، ولما أُريد القبضُ عليهم كانت الدولة من الضعف ما اقتضى معه انتهاك حرمة قانونهم وتعريض النفس لجريمة الاعتداء على وليِّ الأمر حتى يعاقَبُوا.

وإلى هذا القانون، على الخصوص، استند مُقَرَّر قضية مسيو دوسان<sup>(٥)</sup> عندما أراد أن يُثَبِّت أنه مذنبٌ بجُرم الاعتداء على وليِّ الأمر لأنه عَزَم على طرد الكَرْدِينال دُو ريشليُو من أمور الدولة فقال: «إن الجريمة التي تَمَسُّ وزراء الأمراء معدودةٌ من وَرَن الجريمة التي تَمَسُّ الأمراء كما جاء في نُظْم الأباطرة، فالوزير يَخْدِم أميرَه ودولتَه، فإذا ما نُزِعَ منهما يكون كما لو حَرِم الأميرُ إحدى ذراعيه<sup>(٦)</sup>» والدولة قَسَمًا من سلطانها، فما كانت العبودية لتقول غيرَ هذا لو نَزَلت إلى الأرض.

ولفالتَّيْنِيانَ وَيَبودوز وأركاديوس قانون آخِرُ<sup>(٧)</sup> يَنْصُ على عَدُّ مُرَبِّفِي النقود مذنبين بجُرم الاعتداء على وليِّ الأمر، ولكن ألم يكن هذا خلطًا بين مبادئ الأمور، أو لا يتضمَّن إطلاق اسم جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر على جريمةٍ أُخرى تَقْلِيلًا لفظاعة جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر؟

(١) غراسيان وفالتنينايت وتيودوز، وهذا هو القانون الثالث في مجموعة الجرائم المدنسة للقديسات

(٢) Sacriligii instar est dubitare an is dignus sit quem elegerit imperator, ibid

أنظمة نابيل، فصل ٤.

(٣) القانون الخامس ad leg Jul. maj، مجموعة القوانين ٩، باب ٨.

(٤) أركاديوس وهنوريوس.

(٥) مذكرات مونتريزور، جزء ١، ص ٢٣٨، طبعة كلونيا ١٧٢٢.

(٦) والقانون نفسه في المجموعة القانونية: Nam ipsi pars corporis nostri sunt ad leg. Jul. maj

(٧) هو التاسع في مجموعة تيودوز القانونية De falsa moneta

## الفصل التاسع

### مواصلة الموضوع نفسه

عندما أخبر بُولانَ الإمبراطورَ إسكندر «أن يستعدَّ لِيَتَعَقَّبَ بِجُزْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ أَحَدَ القضاة الذي أصدر حكمًا على خلاف قوانينه» أجاب الإمبراطورُ بقوله: «لا مكان في عصرٍ مثل عصره لجرائم الاعتداء على وليِّ الأمرِ غيرَ المباشرة»<sup>(١)</sup>.

وكتب فوستينيانُ إلى ذلك الإمبراطور يقول بما أنه أقسم بحياة الأمير أنه لن يَغْفُوَ عن عبده فإنه يَجِدُ نفسه مُلْزَمًا بإدامة غضبه لكيلا يصبح مذنبًا بجرم الاعتداء على وليِّ الأمرِ، فاسمع جواب الإمبراطور: «لقد لَزِمْتُ ما لا يُجِدِي من الهَوْلِ»<sup>(٢)</sup>، فأنت لا تَغْرِفُ مبادئِي.

ونصَّ مرسومٌ من السَّناتِ<sup>(٣)</sup> على أن مَنْ يَصْهَرُ من تماثيل الإمبراطور ما كان يُزْفَضُ لا يُعَدُّ مذنبًا بِجُزْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ، وكتب الإمبراطوران سِيفير وأنطونينُ إلى بونتيوس يقولان إن من يبيع تماثيلَ الإمبراطور غيرَ المنذورة لا يكون مقترفًا لجرم الاعتداء على وليِّ الأمرِ<sup>(٤)</sup> مطلقًا، وكتب ذاك الإمبراطوران إلى يوليوس كاسيائوس يقولان إنه لا ينبغي تعقيب مَنْ يَزِمِي حَجْرًا على تماثيل الإمبراطور مصادفةً بجرم الاعتداء على وليِّ الأمرِ<sup>(٥)</sup>، ويأتي قانون يُولِيَّة بتعديلاتٍ فيَعُدُّ مذنبًا بجرم الاعتداء على وليِّ الأمرِ من يَصْهَرُ تماثيلَ الأباطرة ومن يَفْتَرِفُ مثلَ هذه الأعمالِ<sup>(٦)</sup>، أي يَجْعَلُ هذا الجُزْمَ أمرًا مرادِيًّا، وعندما قُرِّرَتْ بذلك جرائمُ الاعتداء على وليِّ الأمرِ وَجَبَ أن يُفَرَّقَ بين هذه الجرائم بحُكْمِ الضرورة، ثم إن الفقيه ألبيان، لما قال إن الاتهام بِجُزْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ لا يزول بإعدام المذنب، أضاف إلى هذا قوله إن هذا لا يتناول جميع جرائم الاعتداء على وليِّ الأمرِ<sup>(٧)</sup> التي قَرَّرَهَا قانون يُولِيَّة، بل يتناول جُزْمَ الاعتداء على الإمبراطورية، أو على حياة الإمبراطور، فقط.

## الفصل العاشر

### مواصلة الموضوع نفسه

أَجِيزَ في عهد هنري الثامن قانونٌ إنجليزِيٌّ نُصَّ فيه على عَدِّ مَنْ يُنْبِيء بموت الملك قبل

(١) القانون الأول من Etiam ex aliis causis majestatis crimina cessant meo saeculo من المجموعة القانونية جزء ٩، باب ٨، ad leg. Jul. maj.

(٢) Alienam sectae mese sollicitudinem concepisti قانون ٢، من المجموعة القانونية، جزء ٣، باب ٤، ad leg. Jul. maj.

(٣) انظر إلى القانون ٤: ff. ad leg. Jul. maj. جزء ٤٨، باب ٤.

(٤) انظر إلى القانون ٥: ٢، ff. ad leg. Jul. maj.

(٥) المصدر نفسه ١، ff. ad leg. Jul. maj. ٦، Aluidve quid simile admiserinet, leg.

(٧) في القانون الأخير ff. ad leg. Jul. De adulteriis.

وقوعه مذنبًا بالخيانة العظمى، وكان هذا القانونُ على شيء من الغموض، وكان الاستبداد من الشدّة ما يدور معه حتى على من يمارسونه، فلما أُصيب ذلك الملك بمرضه الأخير لم يجزؤ الأطباء على الإخبار بأنه في خطر، وهكذا ساروا لا ريب<sup>(١)</sup>.

## الفصل الحادس عشر الأفكار

حلم مَرَسِيَّاس في نومه أنه يقطع خلق دني<sup>(٢)</sup>، فقتله هذا قائلًا إنه ما كان ليخلم في هذا ليلاً لو لم يُفكّر فيه نهائيًا، وهذا هو ظلمٌ عظيم، وهذا لأنه لم يجزؤ عليه حتى لو فكّر فيه<sup>(٣)</sup>، فالقوانين لا تقوم بغير العقاب على الأعمال الظاهرية.

## الفصل الثاني عشر الأقوال المخالفة للفطنة

لا شيء يجعل جريمة الاعتداء على وليّ الأمر أمرًا مرادياً أكثر مما يقع عندما تُصبح الأقوال المخالفة للفطنة مادتها، ويكُون الكلام من كثرة احتمال التأويل، ويكون ما بين عدم الفطنة والخُبث من كثرة الاختلاف، ويكون ذلك من الخفاء في التعابير التي تتخذ ما لا يستطيع القانون معه أن يجعل الأقوال خاضعةً لعقوبة الإعدام مطلقًا، وذلك ما لم يَنْص القانون صراحةً على الأقوال التي تخضع لهذه العقوبة<sup>(٤)</sup>.

ولا يتألف من الأقوال ما يدلُّ على الجُرم مطلقًا، وهي تبقى في الفكر، وهي لا تدلُّ على شيء بنفسها في مُعظم الأحيان، بل تدلُّ عليه باللهجة التي يُنطق بها، وإذا ما كرّرت الأقوال نفسها لم تدلُّ على المعنى نفسه في الغالب، فهذا المعنى يتوقف على ما بين الأقوال وأمور أخرى من ارتباط ويكون السكوت أقوى من جميع الكلام تعبيرًا أحيانًا، ولا يوجد ما هو كثيرُ الإبهام كجميع هذا، وكيف يُجقل منه جُزْم الاعتداء على وليّ الأمر إذن؟ ولا تكون الحرية مفقودة، فقط، في كلِّ مكان يُسنُّ فيه هذا القانون، بل لا يبقى لها ظلُّ فيه أيضًا.

(٢) بلوتراك، حيا دني.

(١) انظر إلى تاريخ الإصلاح لمسيو بورنه.

(٣) يجب أن يقتن الفكر بشيء من العمل.

(٤) SI non tale sit delictum, in quod vel scriptura legis descendit, vel ad exemeff ad leg. Jul. maj. (٤)

القانون ٧:٣

وفي منشور القيصرية المرحومة الذي أصدرته ضد آل أولغوروكي<sup>(١)</sup> حُكِّم بإعدام أميرٍ من هؤلاء الآل لأنه تَفَوَّه بأقوالٍ منافية للأدب ذات علاقةٍ بشخصها، وفي منشورٍ آخر لها بيانٌ عن حُبِّ تفسير تصرفاتها الرشيدة في سبيل الإمبراطورية وعن إهانة شخصها المقدس بأقوالٍ قليلة الاحترام.

ولا أُرْغَمُ تَقْلِيلَ ما يجب أن يكون من سُخْطٍ ضِدِّ من يريدون الحَطَّ من مَجْدِ أميرهم، وإنما أودُّ أن أقول إنه إذا ما أريدَ تخفيفُ الاستبداد كان فَرَضُ عقوبةٍ تأديبيةٍ أكثرَ ملاءمةً في هذه الأحوال من تُهْمَةِ الاعتداء على وليِّ الأمر الهائلة دائماً حتى في حال البراءة<sup>(٢)</sup>.

ولا تكون الأعمالُ كلَّ يومٍ، وكثيرٌ من الناس مَنْ يلاحظون ذلك، ومن السَّهْلِ إيضاحُ قضيةٍ باطلةٍ حَوْلَ أمورٍ، وما يَقْتَرِنُ بالعمل من الأقوالِ يكتسبُ طبيعةً هذا العمل، وهكذا يصير الرجل الذي يذهب إلى الميدان العامِّ لِيُحَرِّضَ الرعية على العصيان مذنبًا بالاعتداء على وليِّ الأمر، وذلك لاقتران الأقوالِ بالأفعالِ واشتراكها فيها، وليست الأقوالُ هي التي يجازي عليها مطلقًا، بل العملُ المُقْتَرَفُ الذي تُسْتَعْمَلُ الأقوالُ فيه، ولا تصبح الأقوالُ جرائمَ إلا عند إعادها عملاً إجرامياً وملازمتها إياه واتباعها له، ويُقْلَبُ كلُّ شيءٍ رأساً على عَقَبٍ إذا ما جُعِلَ من الأقوالِ جُزْمٌ إعدامٍ بدلاً من أن تُعَدَّ دليلاً على جُزْمِ إعدامٍ.

كَتَبَ القياصرةُ، تِيودُوز وأركاديوس وهُنُورِيُوس، إلى قائد الحرس رُوقِن يقولون له: «لا نريد مجازاة<sup>(٣)</sup>» من يقول سوءًا عن شخصنا أو عن حكومتنا مطلقًا، فإذا تكلم عن حِقَّةٍ وَجَبَ إزدرأوه، وإذا تكلم عن حماقةٍ وَجَبَ الرِّثَاءُ له، وإذا ما سَبَّ وجب العفو عنه، وهكذا دَعَا الأُمُورَ كاملةً وأَطْلَعُونَا عليها حتى نَحْكُمَ في الأقوالِ ناظرين إلى مصادرها ونفكَّرَ في هل تُجِيلُهَا إلى المحاكمة أو نُهْمِلُهَا».

## الفصل الثالث عشر

### المكتوبات

تشتمل المكتوبات على أمورٍ أكثرَ دوامًا من الأقوالِ، ولكنها إذا لم تُعَدَّ لجُزْمِ الاعتداء على وليِّ الأمر لم تُكُنْ مادةً لجُزْمِ الاعتداء على وليِّ الأمر مطلقًا.

(١) في سنة ١٧٤٠.

(٢) ft. ad leg. Jul. maj ٧:٣ في القانون، مودستن، Nec lubricum linguae ad poenam facile trahendum est.

(٣) Si id ex levitate processerit, contemnendum est, si ex insania miseratione dignissimum, si ab injuria, remittendum. leg. unica, Cod. si quis Imperat. maled.

ومع ذلك فإن أغسطس وطيبيرْيُوس جعلًا لها عقوبةً هذه الجريمة<sup>(١)</sup>، جعلها أغسطس بسبب بعض مكتوباتٍ ضدَّ رجالٍ أجلَاءٍ ونساءٍ شريفاتٍ، وجعلها طيبيريوس بسبب ما اعتقد أنها دُبِّجَت ضده، ولم يقع ما هو أعظمُ شؤمًا على الحرية الرومانية من ذلك، وقد اتَّهم كَرِيمُوسْيُوس كُورْدُوس لأنه دعا كاسْيُوس في حوَلِيَّاته بأنه آخِرُ الرومان<sup>(٢)</sup>.

وليسَت المكتوباتُ الهَجُويَّة معروفةً في الدول المستبدة حيث الخُموذُ من ناحيةٍ، والجهلُ من ناحيةٍ أخرى، لا يُنعمان بما يقتضيه صنعُها من نبوغٍ وإرادة، ولا تُمنع في الديمقراطية عن مثل السبب في منعها في حكومة الفرد، وبما أنها تولَّفَ ضدَّ الأقوياء عادةً فإنها تُداري خُبثَ القوم الحاكمين في الديمقراطية، وهي تُمنع في الملكية، ولكنه يُجعل منها موضوعَ ضابطةٍ أكثرَ من أن يُجعل منها موضوعَ جنائيٍّ، وهي قد تُسلي الخُبثَ العامَّ وتُسري عن الساخطين وتقلل الحسدَ تجاه المقامات وتُمنُّ على الشعب احتمال الأذى وتجعله يضحك من أوصابه.

والأريستوقراطية هي أكثرُ الحكومات مطاردةً للأهاجيِّ، والحكامُ فيها هم أولياء صغَارُ ليسوا من العظمة ما يزدرون معه الشتائم، وإذا ما وُجَّه إلى الملك سهمٌ في الملكية فإنه يكون من السُّمِّ ما لا يصلُ إليه مطلقًا، وسهمٌ مثلُ هذا يخرقُ السنيورَ الأريستوقراطيَّ من طرفٍ إلى طرف، وكذلك حكامُ الرومان العشرة الذين كانت تتألف منهم أريستوقراطية عاقبوا بالموت على المكتوبات الهَجُويَّة<sup>(٣)</sup>.

## الفصل الرابع عشر

### خلعُ العذار في عقوبات الجرائم

للحياءِ قواعدٌ مرعيةٌ لدى جميع أمم العالم تقريبًا، ومما يخالف الصواب أن تُنتهك بعقاب الجرائم الذي يشجب أن يهدف إلى إعادة النظام على الدوام. وهل أراد الشرقيون، الذين عرضوا نساءً لِفَيْلَةٍ مُدْرَبَةٍ على التعذيب الفظيع، أن ينتهكوا القانون بالقانون؟

ومن عادات الرومان القديمة تحريمُ قتل البنات غير البالغات، فوجد طيبيريوس وسيلةً اغتصابهن من قبَل الجَلَاد قَبْل أن يُنكلَ بهن<sup>(٤)</sup>، فكان هذا الطاغية الدقيقُ الباغي يُقوِّض الأخلاق محافظةً على العادات.

ولمَّا عَرَضَ القضاء اليابانيُّ النساءَ العاريات في الميادين العامة وألزمهن بالسير على نمط

(١) تاسيت، الحوليات، باب ١، فصل ٧٢، وقد دام هذا في العهود الآتية، انظر إلى القانون الأول من مجموعة De famosis libellis

(٢) قانون الألواح الاثني عشر

(٣) تاسيت، الحوليات، باب ٤، فصل ٣٤

(٤) سويتونيوس، In Tiberio، فصل ٦١

الحيوانات أَرعشَ الحياء<sup>(١)</sup>، ولكنه حينما أمر باغتصاب أمّ. حينما أمر باغتصاب ابن. لا أستطيع أن أُتَمِّمَ، أَرعشَ حتى الطبيعة<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الخامس عشر

### تحرير العبد لاتهام السيد

وَوَضَعَ أغسطسُ سُنَّةً ببيع عبيدٍ مَنْ يَأْتَمِرُ بِهِ مِنَ الْجُمْهُورِ لِكِي يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى مَوْلَاهُمْ<sup>(٣)</sup>، وما كان لِيُنْبَغِي أَنْ يُهْمَلَ شَيْءٌ مِمَّا يُوْدِي إِلَى كَشْفِ جُزْمٍ عَظِيمٍ، وَهَكَذَا فَإِنْ مِنَ الطَّبِيعِيِّ فِي الدَّوْلَةِ ذَاتِ الْعَبِيدِ أَنْ يَكُونُوا أَوْلَاءَ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا شَهْوَدًا. ودلّ فُنْدُكُسُ عَلَى مُؤَامَرَةٍ جِيكَتْ فِي سَبِيلِ تَارِكِينَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا عَلَى أَبْنَاءِ بَرُوتُوسِ، وَكَانَ مِنَ الْعَدْلِ أَنْ يُحَرَّرَ مَنْ كَانَ يُقَدِّمُ مِثْلَ هَذِهِ الخِدْمَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَى وَطَنِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعْتَقَ لِتَقْدِيمِهِ هَذِهِ الخِدْمَةَ إِلَى وَطَنِهِ. وكذلك الإمبراطورُ تاسيتُ أَمَرَ بِالْأَلَا يَكُونُ الْعَبِيدُ شَهْوَدًا عَلَى سَيَدِهِمْ حَتَّى فِي جُزْمِ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى وُلِيِّ الْأَمْرِ<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يُوضَعْ هَذَا الْقَانُونُ فِي مَجْمُوعَةِ جُوسْتِنْيَاتِ.

## الفصل السادس عشر

### الافتراء في جُرم الاعتداء على وليّ الأمر

يَجِبُ أَنْ يُقَرَّرَ لِلْقِيَاصَةِ بِمَنَاقِبِهِمْ، فَهَمُ لَمْ يَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ تَمَثَّلَ الْقَوَانِينُ الْكَثِيبَةُ الَّتِي وَضَعَهَا، وَسَيَلًا<sup>(٥)</sup> هُوَ الَّذِي عَلَّمَهُمْ عَدَمَ ضَرُورَةِ مَجَازَاةِ الْمُفْتَرِينَ مُطْلَقًا، وَلَسْزَعَانَ مَا دُهِبَ إِلَى مَكَافَأَتِهِمْ<sup>(٦)</sup>.

(١) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٥، قسم ٢.

(٢) المصدر نفسه، صفحة ٤٦٩. (٣) ديون، في إكزيفيلين، باب ٥٥، فصل ٥.

(٤) فلافيوس فوبيسكوس، في حياة الإمبراطور، تاسيت، فصل ٩.

(٥) وضع سيلا قانونًا للجلالة حكى عنه في "خطب شيشرون"، مادة ٣، in pisonem، المادة ٢١، الثانية ضد فريس، مادة ٥.

٥، رسئل مألوفة، باب ٣، رسالة ٢، أدخلها قيصر وأغسطس إلى قوانين يوليوس، وأضاف آخرون إليها.

(٦) Et quo quis distinctior accusator, eo magis honores assequatur, ac veluti sacrosanctus erat. تاسيت، حوليات

٤، فصل ٣٦.

## الفصل السابع عشر كشف المؤامرات

«إِذَا أَعْوَاكَ سِرًّا أَحْوَاكَ أَوْ ابْنُكَ أَوْ ابْنَتُكَ أَوْ امْرَأَةٌ حِضْنُكَ أَوْ صَاحِبُكَ الَّذِي مِثْلُ نَفْسِكَ قَائِلًا نَدَّهَبُ وَتَعْبُدُ آلِهَةً أُخْرَى تَرْجُمُهُ بِالْحِجَارَةِ: يَدُكَ تَكُونُ عَلَيْهِ أَوْلًا، ثُمَّ أَيْدِي جَمِيعِ الشَّعْبِ أَحْيَرًا»، فقانون التنشئة<sup>(١)</sup> هذا لا يُمكن أن يكون قانونًا مدنيًا لدى مُعْظَمِ الشُّعُوبِ الَّتِي نَعْرِفُهَا، وَذَلِكَ لِفَتْحِهِ الْبَابَ هُنَاكَ لِجَمِيعِ الْجَرَائِمِ.

وَلَيْسَ أَقْلٌ مِنْ هَذَا شِدَّةً مُطْلَقًا ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي يَأْمُرُ، فِي مُعْظَمِ الدُّوَلِ، بِإِفْشَاءِ الْمُوَامَرَاتِ، حَتَّى الَّتِي لَمْ يُغْتَمَسْ فِيهَا جَاعِلًا عَقُوبَةَ الْقَتْلِ جَزَاءً مَنْ يَخَالِفُهُ، وَإِذَا مَا حُمِلَ هَذَا الْقَانُونُ إِلَى الْحُكُومَةِ الْمَلِكِيَّةِ كَانَ مِنَ الصَّوَابِ تَضْيِيقُ نِطَاقِهِ.

وَفِي هَذِهِ الْحُكُومَةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطَبَّقَ بِجَمِيعِ قَسُوتِهِ فِي غَيْرِ جَرْمِ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، فِي غَيْرِ أَمْرِ الرَّئِيسِ الْأَوَّلِ، وَمِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ أَلَّا يُخْلَطَ مُطْلَقًا بَيْنَ مُخْتَلَفِ زَعَمَاءِ هَذَا الْجَرْمِ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي الْيَابَانَ، حَيْثُ تَقْلِبُ الْقَوَانِينُ مَبَادِئَ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ رَأْسًا عَلَى عَقِبِ، يُطَبَّقُ جُزْمَ عَدَمِ الْإِفْشَاءِ عَلَى أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ عَادِيَّةً.

وَفِي نَيْبًا أَنْ آنَسْتَيْنِ أَقْفَلَ عَلَيْهِمَا فِي صُنْدُوقٍ شَائِكٍ حَتَّى الْمَوْتِ، وَذَلِكَ لِقِيَامِ إِحْدَاهُمَا بِمَكِيدَةٍ عَزَلِيَّةٍ وَلَعَدَمِ كَشْفِ الْأُخْرَى عَنْ ذَلِكَ.

## الفصل الثامن عشر

### مقدار ما تنطوي عليه من خطر شدة العقوبة في الجمهوريات على جريمة الاعتداء على ولي الأمر

إِذَا مَا انْتَهتِ الْجُمْهُورِيَّةُ إِلَى اسْتِنْصَالِ مَنْ كَانُوا يَرِيدُونَ هَدْمَهَا وَجَبَّ أَنْ يَبَادَرَ إِلَى وَضْعِ حَدٍّ لِلانْتِقَامَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ وَالْمَكَافَاتِ.

وَلَا تُفَرِّضُ عَقُوبَاتٍ عَظِيمَةً، وَمَنْ تَمَّ لَا تُؤْتَى تَحَوُّلَاتٌ كَبِيرَةٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَضَّعَ فِي أَيْدِي نَفَرٍ مِنَ الْأَهْلِينَ سُلْطَانٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ الْأَصْلَحُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُضَارَ إِلَى الْعَفْوِ الْكَثِيرِ أَعْظَمَ مِمَّا إِلَى الْعِقَابِ الْكَثِيرِ، وَأَنْ يُضَارَ إِلَى النَفْيِ الْقَلِيلِ أَعْظَمَ مِمَّا إِلَى النَفْيِ الْكَثِيرِ، وَأَنْ

(١) إصحاح ١٣: عدد ٦، ٧، ٨، ٩.

(٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، صفحة ٤٢٣، باب ٥، قسم ٢.

تُنزَك الأموالُ أكثرَ من أن تُضَاعَف المصادرات، وذلك لقيام طغيان المنتقمين بحجة الانتقام للجمهورية، وليس الأمرُ أن يُقَضَى على المسيطر، بل على السيطرَة، ويجب أن يُسْرَع، ما أمكَن، إلى الدخول في السبيل العادية للحكومة حيث تُجيزُ القوانينُ الجميعَ ولا تتسلَّحُ ضدَّ أحد.

ولم يَضَعْ الأغرقة حدودًا لانتقاماتهم من الطُّغاة أو من الذين يَطُنُّون أنهم طُّغاةٌ، فقتلوا الأولاد<sup>(١)</sup>، وخمسةً من الأقرباء أحيانًا<sup>(٢)</sup>، وطَزَدُوا ما لا يُخَصِّيه عَدُّ من الأسر، وزُلزِلت جمهورياتهم بذلك، وقد كان الإبعاد وِعُوذُ المبعدين من الأدوار الدالة على تحوُّل النظام على الدوام.

وكان الرومان أكثرَ رَشَدًا، فلما حَكِم على كاشيوسَ بأنه طَمِعَ في الطغيانِ بَحَثَ في هل يُقْتَل أولاده، فلم يُحَكَمَ عليهم بأيِّ عِقَابٍ كان، قال يني داليكارناس<sup>(٣)</sup>: «يُعَدُّ من الجُنَاةِ مَنْ أرادوا تغييرَ هذا القانون في آخر حرب القازميين والحرب الأهلية ومن أرادوا أن يُبْعِدوا من الخِدم أنباءَ مَنْ أطلَّ سِيلاً دَمَهُم».

ويَزِي في حروب مازيوس وسيلاً مبلغٌ ما كانت نفوس الرومان قد أصيبت به من الفساد مقدارًا فمقدارًا، وأمورٌ مشؤومةٌ كهذه حَقَلت على اعتقادِ عدم رؤيتها ثانية، غير أنه أريد في عهد الحكومة الثلاثية أن تكون أكثرَ جَبْرُوتًا وأن تظهرَ أقلَّ طُغيانًا، وكان من عوامل العَمِّ أن تشاهدَ السُّفْسُطَاتُ التي اتخذتها القسوة، وفي أبيان<sup>(٤)</sup> تجدُّ صيغةَ أوامر الهدر، وهنالك تقول إنها لا تُهَدَف إلى غير سعادة الجمهورية ما حُدِّث فيها بقلبٍ ثابت، وما أُبديت فيها منافعٌ، وما كانت الوسائل التي تُتَّخَذُ أفضلَ من سواها، وما دام الأغنياء سيكونون آمنين، وما دام الأوغاد سيكونون مطمئنين، وما دام يُخَشَى تَغْرِيسُ حياة الأهلين لخطر، وما دام يُزَادُ تسكين الجنود، وما دام الإنسان سيكون سعيدًا في نهاية الأمر<sup>(٥)</sup>.

وكانت روما غارقةً في الدم عندما أخضع لييدوسُ إسبانيا، فأَمَرَ بالابتهاج فارصًا عقوبةَ الهدر<sup>(٦)</sup>، عند مخالفة أمره، مخالفًا الصواب بما لا مثيلَ له.

## الفصل التاسع عشر

### كيف يُوقَفُ حقُّ التمتع بالحرية في الجُمهورية

يوجد في أكثر الدول اكتراثًا للحرية قوانينٌ ناقضةٌ للحرية ضدَّ فردٍ حتى تُحَفَظَ للجميع،

(١) دني داليكارناس. أزمنة الرومان القديمة، باب ٨.

(٢) Tyranno occiso quinque ejus proximos cognatione, magistratus necato، باب ٢ فصل ٢٩.

(٣) الحروب الأهلية، باب ٤.

(٤) باب ٨، صفحة ٥٤٧.

(٥) Quod felix faustumque sit.

(٦) Sacris et epulis dent hunc diem: quie secus faxit, inter proscriptos esto.

ومن ذلك ما يُسَمَّى في إنجلترا بأحكام الخيانة العظمى<sup>(١)</sup>، فهذه الأحكام تُرَدُّ إلى قوانين أثينا التي تَحْكَم ضِدَّ الفرد<sup>(٢)</sup>، على أن تكون قد وُضِعَتْ بتصويت ستة آلاف من الأهلين، وهذه الأحكام تُرَدُّ إلى تلك القوانين التي كانت تُوضَع في روما ضِدَّ أفرادٍ من الأهلين والتي كانت تُسَمَّى بالاستثناءات، وكانت هذه القوانين لا تُضَع في غير مجالس الشعب المثوية، ولكن، مهما يَكُن الوجه الذي كان الشعب يُضدِّرها به، فإن شيشرون<sup>(٣)</sup> أراد إلغائه، وذلك لأن قوة القانون لا تقوم إلا بسريان حكمه على جميع الناس، ومع ذلك فإنني أعترف بأن استعمال الشعوب التي هي أكثر من ظَهَرَ في العالم من الأمم<sup>(٤)</sup> حرية يَحْمِلُنِي على الاعتقاد بوجود أحوالٍ يجب أن يُوضَع فيها غِطَاءٌ على الحرية كما تُسْتَر تماثيل الآلهة.

## الفصل العشرون

### القوانين الملائمة لحرية المواطن في الجمهورية

مما يَحْدُث في الدول الشعبية غالبًا أن تكون التُّهْمُ عامةً، فيكون لأيِّ إنسان أن يَتَّهَمَ مَنْ يريد، وقد أدى هذا إلى وَضَع قوانينٍ للدفاع عن براءة أبناء الوطن، وفي أثينا كان المتهم الذي لا يَحْوز خُمْسَ الأصوات يَدْفَع ألفَ درهم غرامةً، وبهذه الغرامة حُكِمَ على إسشين<sup>(٥)</sup> الذي اتَّهَمَ طَيْسَفُون، وكان المتهم الباغي يُخْرَى<sup>(٦)</sup> في روما فيُطَبِّعُ حرف K على جبينه، وكان يُخْتَرَز من المتهم لكيلا يستطيع رَشُو القضاة أو الشهود<sup>(٧)</sup>.

وقد تكلمتُ آنفًا عن ذلك القانون الأثيني والروماني الذي يُبِيحُ للمتَّهَم أن ينسحب قبل الحكم.

(١) لا يكفي في محاكم المملكة أن يوجد دليل يقنع به القضاة، بل يجب أن يكون هذا الدليل معينًا، أي شرعيًا، ويتطلب القانون وجود شاهدين ضد المتهم، ولا يكفي دليل آخر، والواقع أنه إذا افترض أن رجلًا مذنب بما يسمى الجنائية العظمى فوجد هذا الرجل من الوسائل ما يرد معه الشهود وصار الحكم عليه أمرًا مستحيلًا أمكن إصدار حكم بالخيانة العظمى ضده، أي إصدار قانون فريد تجاه شخصه، ويشعر فيه كما في جميع الأحكام الأخرى، فيجب أن يمر من مجلسه وأن يوافق عليه الملك، وإلا لم يكن هنالك حكم، ويمكن المتهم أن يتكلم ضد الحكم بواسطة محاميه، ويمكن الدفاع عن الحكم في المجلس.

(٢) شيشرون، المصدر نفسه Scitum est jussum in omnes

(٣) Legem de singulari aliquo ne rogato nisi sex millibus ita visum. Ex Andoclide. وهذا هو الحكم على مذنب بالنفي من مدينة أثينا de mysteriis

(٤) شيشرون De leg باب ٣، فصل ١٩ De privis hominibus latoe

(٥) انظر إلى فيلوسترات، باب ١، حياة السوفسطائيين، حياة إسشين، وانظر إلى بلوتارك وفوتوس أيضًا

(٦) بقانون رمنيا.

(٧) بلوتارك، في الرسالة: كيف يمكن المرء أن ينال منفعة من أعدائه

## الفصل الحادي والعشرون

### قسوة القوانين تجاه المدينين في الجمهورية

يكون المواطن قد جعل لنفسه أفضلية كبيرة على مواطن آخر بإقراضه مالا لم يستدنه هذا إلا ليتخلص منه، ثم لم يفعل ذلك من حيث النتيجة، وماذا يحدث في الجمهورية إذا ما زادت القوانين هذه العبودية أكثر من قبل؟

كان يُباح في أثينا وروما<sup>(١)</sup> في البدأة بيع المدينين غيرة القادرين على الدفع، ثم أصلح سؤلون هذه العادة في أثينا فأمر بالألأ يُحجز أحد من أجل ديون مدنية، غير أن الحكام العشرة<sup>(٢)</sup> لم يضلحوا عادة روما على ذلك النحو، وهم، على ما كان نظام سؤلون أمام عيونهم، لم يريدوا اتباعه، وليس هذا هو المكان الوحيد من الألواح الاثنى عشر حيث يُبصر عزم الحكام العشرة على صدم روح الديموقراطية.

وقد عرّضت هذه القوانين القاسية جمهورية الرومان للخطر غير مرة، ومن ذلك أن رجلا مستورا بالجروح فر من بيت دائنه وظهر في الميدان<sup>(٣)</sup>، فهاج الشعب من هذا المنظر، وخرج أهلون آخرون عاد دائنوه لا يجزؤون على إمساحهم، من حبوسهم المظلمة، ويوعدون، ويخلف الوعد، ويمضي الشعب إلى الجبل المقدس، ولم يئمل إلغاء هذه القوانين، بل نال حاكما للدفاع عنه، ويخرج من الفوضى، ويلوح الوقوع في الطغيان، ويرى مايلوس أن ينال حظوة لدى الشعب فينتشل من أيدي الدائنين أبناء الوطن الذين حوّلوه إلى عبيد<sup>(٤)</sup>، ويَسارُ وفق مقاصد مايلوس، غير أن الشر يدوم، ويوضع من القوانين الخاصة ما يُفتح المدينون به تسهيلات في الدفع<sup>(٥)</sup>، فلما كانت سنة ٤٢٨ رومانية حقل القناصل قانونا<sup>(٦)</sup> ينزع من الدائنين حق استرقاق المدينين في منازلهم<sup>(٧)</sup>، وقد أراد مُراب اسمه بابيريوس أن يعتدي على عفاف فتى اسمه بوليوس كان حبيسا لديه، وقد أدت جريمة سيكستوس إلى فوز روما بالحرية السياسية، فأسفرت جريمة بابيريوس عن منحها الحرية المدنية.

ومن نصيب هذه المدينة أن أيدت جرائم جديدة حرية أنتها بها جرائم قديمة، وما كان من اعتداء أليوس على فزجيني رد الشعب إلى مقت الطغاة الذي أورثه إياه بؤس لوكريس،

(١) كان كثير من المدينين يبيعون أولادهم تأييدا لديونهم، بلوتارك، حياة سولون.

(٢) يظهر من التاريخ أن هذه العادة استقرت لدى الرومان قبل قانون الألواح الاثنى عشر، تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٢،

فصل ٢٣، ٢٤.

(٣) دني دالكارناس، أزمنة الرومان القديمة، باب ٦.

(٤) انظر إلى الفصل ٢٢ من الباب ٢٢ الآتي.

(٦) ١٢٠١ سنة بعد قانون الألواح الاثنى عشر، تيتوس ليفيوس، باب ٨، فصل ٢٨، *eo anno plebi romae velut aliud initium*

*libertatis factum est, quod neclti desierunt*

(٧) *Bona debitoris, non corpus obnoxium esset*، المصدر نفسه.

وَيَمُرُّ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً<sup>(١)</sup> عَلَى جَرِيمَةِ بَابِيْزِيُوسِ الْمُتَهَتِّكَ فَتَدْفَعُ الشَّعْبُ جَرِيمَةً مِمَّا ثَلَاثَةٌ<sup>(٢)</sup>، إِلَى الْاِنْزَوَاءِ فَوْقَ الْجَانِيْكَوْلِ<sup>(٣)</sup>، وَتُوْدِيْ هَذِهِ الْجَرِيْمَةُ إِلَى تَجْدِيْدِ قُوَّةِ الْقَانُوْنِ الَّذِي سُنَّ مِنْ أَجْلِ سَلَامَةِ الْقَدِيْنِيْنَ.

وَصَارَ الدَّائِنُونَ بَعْدَ هَذَا الزَّمَنِ يُعَقِّبُونَ مِنْ قِبَلِ الْقَدِيْنِيْنَ لِانْتِهَاكِهِمُ الْقَوَانِيْنَ الَّتِي وُضِعَتْ لِمُكَافَحَةِ الرِّبَا أَكْثَرَ مِنْ تَعْقِيْبِ الدَّائِنِيْنَ إِيَّاهُمْ لِعَدَمِ دَفْعِ مَا عَلَيْهِمُ.

## الفصل الثاني والعشرون

### الأمر التي تطارد الحرية في الملكية

أَكْثَرُ الْأُمُورِ عَدَمَ فَائِدَةٍ لِلْأَمِيرِ قَدْ أضعفَ الْحَرِيَّةَ فِي الْمَلَكِيَّاتِ غَالِبًا، وَهُوَ: أَنْ يُعَيَّنَ أَحْيَانًا وَكَلَاءٌ لِلْحُكْمِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ.

وَتَكُونُ فَائِدَةُ الْأَمِيرِ مِنَ الْوَكَلَاءِ مِنَ الْقَلَّةِ مَا لَا يَسْتَحِقُّ مَعَهُ أَنْ يُغَيَّرَ نِظَامُ الْأُمُورِ فِي هَذَا السَّبِيلِ، وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَدْبِيًّا أَنَّهُ يَتَحَلَّى بِرُوحِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْإِنْصَافِ أَكْثَرَ مِمَّا لَدَى وَكَلَائِهِ الَّذِينَ يَظُنُّونَ دَائِمًا أَنَّهُمْ مُزَكَّوْنَ بِأَوَامِرِهِ، وَبِمُصْلِحَةٍ غَامِضَةٍ لِلدَّوْلَةِ، وَبِمَا كَانَ مِنْ اخْتِيَارِهِمْ، وَبِمَخَافَتِهِمْ أَيْضًا.

وَلَقَدْ حُوْصِمَ أَحَدُ اللُّورْدَاتِ فِي عَهْدِ هِنْرِي الثَّامِنِ قُضِي فِي أَمْرِهِ مِنْ قِبَلِ وَكَلَاءِ اخْتِيَارِهِمْ وَمِنْ مَجْلِسِ اللُّورْدَاتِ، فَبِهَذَا الْمُنْهَاجِ قُضِيَ عَلَى جَمِيعِ مَنْ أُرِيدَ مِنَ اللُّورْدَاتِ.

## الفصل الثالث والعشرون

### الجواسيس في الملكية.. يجب أن

### يوجد جواسيس في الملكية؟

لَيْسَ هَذَا مِنْهَاجَ الْأَمْرَاءِ الصَّالِحِيْنَ الْعَادِيِّ، فَالرَّجُلُ إِذَا كَانَ مَخْلَصًا لِلْقَوَانِيْنَ يَكُونُ قَدْ قَامَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَجَاهَ الْأَمِيرِ، وَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَنْزِلُهُ لَهُ مَلْجَأً وَأَنْ يَكُونَ مَا بَقِيَ مِنْ سُلُوكِهِ فِي أَمَانٍ عَلَى الْأَقْلِ، أَجَلٌ، قَدْ يَكُونُ التَّجَسُّسُ أَمْرًا يُطَاقُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَمَارَسَهُ أَنْاسٌ مِنْ ذَوِي الصَّلَاحِ،

(١) سنة ٤٦٥ رومانية.

(٢) هي الجريمة التي اعتدى بها بلوسيسوس على عفاف فيتوريوس، فالير مكسيم، باب ٦، فصل ١، مادة ٩، ولا يجوز أن يخلط بين هذين الحادثين، لاختلاف الأشخاص والأوقات.

(٣) انظر إلى نبذة لدني داليكارناس في "مقتطف الفضائل والردائل"، مختصر تيتوس ليفيوس، باب ١١، وفرنشيموس، باب ١١.

غير أن رَجَسَ الشخصَ اللازمَ يمكن أن يُقَاسَ برَجَسِ الشيء، فيجب على الأمير أن يسير مع رعاياه مخلصًا مطمئنًا سليمَ النية، فمن كان كثيرَ الهَلَعِ والرَّيْبِ والفَرْعِ فهو مَمَثَلٌ حائِزٌ في تمثيل دوره، وهو إِذَا ما أَبصر، على العموم، أن القوانين في كمال قوتها وأنها محترمةٌ أَمَكَنَهُ أن يَحْكُمَ مطمئنًا، وله بالسلوك العامُّ جوابٌ عن سلوك جميع الأفراد، ولِيُزَلَّ كُلُّ حَوْفٍ منه لِيَرَى مقدارَ ما يَحَبُّ، وَيُ! لماذا لا يُحَبُّ؟ هو مصدرٌ كُلُّ خَيْرٍ يُضَنَعُ تقريبيًا، وتكاد جميع العقوبات تُفَرَضُ على حساب القوانين، وهو لا يَبْدُو للشعب إلا طليقَ الوجه، وبِشْرِي مجده إلينا وَيُجِيزُنَا سلطانه، واعتمادُ الناس عليه دليلٌ حَبَّهم له، فمتى مَنَعَ وزيرٌ حُجَلٌ إلى المرء أن الأمير يَمْنَحَ، حتى إن شخص الأمير لا يُتَّهَمُ في المصائب العامة مطلقًا، وإنما يُتَوَجَّعُ مما يَجْهَلُ الأميرُ، أو مما يُوسوسُ به إليه أناسٌ فاسدون، ويقول الشعب: «لو كان الأمير يَغْرِفُ»، فهذه الكلماتُ صُرِّبَتْ من الاستنجاج ودليلٌ على الثقة به.

## الفصل الرابع والعشرون

### أَغْفَالٌ<sup>(١)</sup> الرسائل

يُلْزَمُ التَّثَرُّ بوضع أسمائهم على سهامهم لِتُعْرَفَ اليَدُ التي تَنْطَلِقُ منها، ولما جُرِحَ فيليبُ المقدونيُّ حين حِصَارِ إحدى المدن وَوَجِدَتْ على المِرْزَاقِ هذه الكلمةُ: «إن أُسْتِرَ هو الذي حمل هذه الضربة القاتلة إلى فيليب»<sup>(٢)</sup>، ولو كان مَنْ يَتَّهَمُونَ إنسانًا يفعلون هذا في سبيل الخَيْرِ العام ما اتهموه أمام الأمير الذي يَسْهَلُ تحذيره، بل أمام الحكام الذين لديهم من المبادئ ما ليس هائلًا لغير المفتريين، وهم إذا لم يريدوا جَعْلَ القوانين بينهم وبين المتهم كان هذا دليلًا على أن لديهم ما يخافونه منها، ويكون أَقْلُ عِقَابٍ يُفَرَضُ عليهم هو أَلَّا يُصَدَّقُوا مطلقًا، ولا يُتَلَفَّتْ إلى ذلك في غير الأحوال التي لا تحتتمل بُطءَ العدالة العاديةِ والتي تكون سلامة الأمير موضوعها، والآن يُفَكَّنُ أن يُحَسَّبَ أن الذي يَتَّهَمُ قد بَدَلَّ جُهْدًا لحلَّ عَقْدَةٍ من لسانه فَجَعَلَهُ يَنْطَلِقُ، وأما في الأحوال الأخرى فيجب أن يقال مع الإمبراطور كُونِسْتَانِس: «لا يُفَكِّننا أن نَتَّهَمُ مَنْ يُعَوِّزُهُ متهمٌ عندما لا يُعَوِّزُهُ عدوٌّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الأغفال: جمع الغفل، بضم الغين، وهو الكتاب الي لم يسم واضعه.

(٢) بلوتارك، آثار أدبية، مقابلة بين بعض التواريخ الرومانية واليونانية، باب ٢، صفحة ٤٨٧.

(٣) leg ٦، مجموعة تيودوز De famos libellis.

## الفصل الخامس والعشرون أسلوبُ الحكم في المَلَكِيَّةِ

السلطانُ المَلَكِيُّ نابضٌ عظيمٌ يجب أن يدور بسهولة ومن غير صوت، ويَمَجِّدُ الصينيون إمبراطورًا لهم كان يحكم كالسماء كما يقولون، أي على مثاله.

وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِيرَ فيها بما تَسَعُ، وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِيرَ فيها ضمن حدودها، ويتجلى سُمُو الإدارة في حُسن معرفة أيِّ قسمٍ من السلطة يجب استعماله في مختلف الأحوال، صغيرًا كان هذا القسمُ أو كبيرًا.

وكلُّ سعادةٍ في مَلَكِيَّاتنا تقوم على رأي الشعب في رِفْقِ الحكومة، وإذا ما كان الوزير سَيِّئَ الدراية فإنه يريد في كلِّ حين أن يُخَطِرَكُم بأنكم عبيد، ولكن إذا ما كان هذا واقعيًا وَجِبَ أن يحاول حَمَلَ الناس على جهله، وهو لا يَعْرِفُ أن يقول لكم، أو أن يكتب إليكم، إن الأمير حيرانٌ، وإنه سيُضِلِح الأمر، بدلًا من أن يُبَدِّيَ لكم أنه غضبان، ويوجد بعض التيسير في الحُكْم، فيجب أن يكون الأميرُ هو الذي يُنَشِّطُ، وأن تكون القوانين هي التي تُهَدِّدُ<sup>(١)</sup>.

## الفصل السادس والعشرون

### يجب أن يسهلَ الاقترابُ من الأمير في المَلَكِيَّةِ

أحسنُ ما يُشعر بهذا في المباينات.

قال مسيو بَرِّي<sup>(٢)</sup>: «وَضَعَ القيصِرُ بطرسُ الأول مرسومًا جديدًا حَظَرَ فيه تقديمَ عريضةٍ إليه قبل أن تقدّم اثنتان إلى مستخدميه، فإذا لم يُنْصَفِ الرجلُ قَدَمَ الثالثةِ إليه، ولكنَّ مَنْ يَظْهَرُ مخطئًا يَفْقِدُ حياته، وهكذا لم يُوَجَّهْ أحدٌ عريضةً إلى القيصِر بعد ذلك».

## الفصل السابع والعشرون

### طبائعُ المَلِكِ

تساعد طبائعُ الأمير على الحرية كمساعدة القوانين، والأميرُ، كالقوانين، يستطيع أن يجعل من الناس حيواناتٍ وأن يجعل من الحيوانات أناسًا، وإذا كان الأميرُ يحبُّ النفوسَ الحرةَ كانت له رعيةٌ، وإذا كان يحبُّ النفوسَ السفلى كان له عبيدٌ، وإذا أراد أن يَعْرِفَ فنَّ الحُكْمِ العظيمِ

(١) دولة روسيا الكبرى، صفحة ١٧٢، طبعة باريس ١٧١٧.

(٢) قال تاييت إن نيرفا هو الذي زاد الإمبراطورية تيسيرًا.

فَلْيُذِنِ الشَّرَفَ وَالْفَضِيلَةَ مِنْهُ وَلْيَدْعُ الْمَزِيَّةَ الشَّخْصِيَّةَ إِلَيْهِ، وَيُمْكِنُهُ أَنْ يُلْقِيَ الْأَنْظَارَ عَلَى الْقَرَائِحِ أَحْيَاءً، وَلَا يَخْشَى هَوْلًا الْمُنَافِسِينَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ بِذَوِي الْمُنَاقِبِ، وَيَكُونُ مَسَاوِيًا لَهُمْ مِنْذُ حُبِّهِ لَهُمْ، وَلِيَكْسِبَ الْقَلْبَ، وَلَكِنْ لِيَبْتَعِدَ عَنِ إِخْضَاعِ النَّفْسِ، وَلْيَتَعَدَّ شَعْبِيًّا، وَلْيُفْتِنَ بِحَبِّ أَقْلٍ وَاحِدٍ مِنْ رَعَايَاهُ، فَهَوْلًا مِنَ الْأَدْمِيينِ عَلَى الدَّوَامِ، وَمَا يَطْلُبُهُ الشَّعْبُ مِنَ الرَّعَايَةِ هُوَ مِنَ الْقَلَّةِ مَا يُعَدُّ مِنَ الْإِنْصَافِ أَنْ يُجَابَ إِلَيْهِ، وَمَا بَيْنَ وَليِّ الْأَمْرِ وَالشَّعْبِ مِنْ مَسَافَةٍ لَاحِدًا لَهَا يَحُولُ دُونَ مَضَايِقَتِهِ، وَلِيَكُنْ لَبَّيًّا مَا شَاءَ عِنْدَ الدَّعَاءِ، فَهُوَ مُتَبَيِّنٌ لَدَى الْإِدْعَاءِ، وَلْيَعْلَمْ، أَنَّ شَعْبَهُ بِتَمَتُّعِ بَرَفْضِهِ وَأَنْ حَسْمَهُ يَتَمَتُّعُونَ بِلُطْفِهِ.

## الفصل الثامن والعشرون

### ما يجب من رعاية الملوك نحو رعاياهم

يجب على الملوك أن يُفْسِكُوا عِنْدَ التَّهَكُّمِ مَا أُمْكِنَ، وَيَنْطَوِي التَّهَكُّمَ عَلَى الْمَدَارَةِ إِذَا كَانَ مَعْتَدَلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُسْفِرُ عَن وَسَائِلٍ لِدُخُولِ دَائِرَةِ الْأَنْسِ، غَيْرَ أَنَّ التَّهَكُّمَ اللَّادِعَ مِمَّا لَا يُبَاحُ لَهُمْ حَتَّى نَحْوَ أَقْلٍ رَعَايَاهُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ وَحَدَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَجْرَحُونَ جَرْحًا مَمِيئًا عَلَى الدَّوَامِ. وَأَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ أَنْ يَأْتُوهُ مِنْ شَتْمٍ بَيْنَ نَحْوِ أَحَدِ رَعَايَاهُمْ، فَهَمُ قَدْ جَعَلُوا لِيَتَغَفَّوْا وَلِيَعَاقِبُوا، لَا لِيَشْتُمُوا.

وَهُمْ إِذَا مَا شَتَمُوا رَعَايَاهُمْ عَامِلُوهُمْ بِأَقْسَى مِمَّا يَعَامِلُ التَّرْكِيُّ أَوْ الرُّوسِيُّ ذَوِيهِ بِدَرَجَاتٍ، فَمَتَى سَبَّ هَذَانِ الْأَخِيرَانِ أَحْزَبًا وَلَمْ يَفْضَحَا مَطْلَقًا، وَأَمَّا هُمُ فَهَمُ يُخْرُونَ وَيَفْضَحُونَ. وَذَلِكَ هُوَ وَهُمْ الْأَسْيُويينِ الَّذِينَ يَغْدُونَ مَا يَأْتِيهِ الْأَمِيرُ مِنْ فُضُوحِ نَتِيجَةِ التَّفَاتِ أَبُوِّي، وَأَمَّا وَجْهٌ تَفْكِيرِنَا فَهُوَ أَنَّا نَقْرُنُ جِسَّ الْفُضُوحِ الْقَاسِيِ بِيَأْسٍ مِنْ إِمْكَانِ إِزَالَتِهِ عِنَّا أَبَدًا. وَعَلَى الْمُلُوكِ أَنْ يُسْحَرُوا بِوُجُودِ رَعَايَا لَهُمْ يَغْدُونَ الشَّرَفَ أَعْلَى مِنَ الْحَيَاةِ، وَأَنَّهُ عَامِلٌ شِجَاعَةٌ كَمَا أَنَّهُ عَامِلٌ وَقَاءٌ.

وَمِنَ الْمُمْكِنِ ذِكْرُ مَا مُيِّيَ بِهِ الْأَمْرَاءُ الَّذِينَ شَتَمُوا رَعَايَاهُمْ مِنْ تَعَسٍّ، مِنْ ائْتِقَامَاتِ شِيرِيَا، وَالْحَصِيَّيِ نَارِيسِيَسِ، وَالْكُونَتِ يُولِيَانِ، ثُمَّ دُوكَةَ مُوْنَبَائِيسِيَهِ الَّتِي غَضِبَتْ عَلَى هِنْرِي الثَّلَاثِ، لِأَنَّهُ أَفْشَى بَعْضَ مَعَايِبِهَا الْخَفِيَّةِ، فَأَزْعَجَتْهُ مَدَى حَيَاتِهِ.

## الفصل التاسع والعشرون

### القوانين المدنية الصالحة لوضع شيءٍ من الحرية في الحكومة المستبدّة

مع أن من طبيعة الحكومة المستبدّة أن تكون واحدةً في كلِّ مكان فإن من الأحوال، كالرأي الدينيّ وسبقِ الوهم والأمثلة السائرة والنوادر والأوضاع والطباع، ما يُمكن أن يجعل بينها فروقًا عظيمة.

ومن الحَسَن أن تَسْتَفَرَّ بها بعض الأفكار، ومن ذلك أن الأمير في الصين يُعَدُّ أبًا للشعب، وأن الأمير في أوائل إمبراطورية العرب كان واعظًا<sup>(١)</sup>.

ومما يناسب أن يكون فيها بعض الكتب المقدسة التي تَصُلح أن تكون قاعدةً، كالقرآن عند العرب وكتب زرادشت عند الفرس، وكتب الويدا عند الهنود، والكتب الكلاسيكية<sup>(٢)</sup> عند الصينيين، ويقوم القانون الدينيُّ مقامَ القانون المدنيّ ويُثَبَّت المَرَادِيَّ.

وليس من السَّيِّئ في الأحوال المبهمة أن يستشير القضاة علماء الدين<sup>(٣)</sup>، حتى القضاة في تركيا يسألون المُلّا<sup>(٤)</sup>، وإذا كانت الحال تستلزم القتل فقد يكون من المناسب أن يأخذ القاضي المختصُّ، عند وجوده، رأيَ الحاكم لكي تُعَدَّل السلطة المدنية والكهوتية بالسلطة السياسية.

## الفصل الثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

من حُفَق الاستبداد أن كان سقوطُ خطوة الأب يوجب سقوطَ خطوة الأولاد والنساء، وهؤلاء كانوا تُعَسَاء من غير أن يكونوا مذنبين، ثم إن على الأمير أن يدع بينه وبين الظننين شُفَعَاء لتلطيف غضبه أو لتنوير عدله.

ومن عادات المَلديف<sup>(٥)</sup> الحسنة أن السُّيُورِ إِذَا ما فَقدَ خطوته لَزِمَ بابَ الملك كلَّ يوم حتى تَعُودَ إليه، فحضوره يُذهب غضبَ الأمير.

(١) الخلفاء.

(٢) Classique.

(٣) تاريخ التتر، القسم الثالث، صفحة ٢٧٧، في الملاحظات.

(٤) لم يفرق مونستيكو بين الملا والمفتي، مع أن الملا في تركيا هو القاضي الأكبر.

(٥) انظر إلى فرنسوا بيرار.

ومن الدول المستبدة<sup>(١)</sup> ما يرى فيه أن مخاطبة الأمير في فاقد الخطوة ينطوي على نقص فيما يجب من احترام له، فيلوح أن هؤلاء الأمراء يقومون بجميع ما عندهم من جهد ليخرموا فضيلة الرحمة.

ويُصرّح أركاديوس وهنوريوس، في القانون<sup>(٢)</sup> الذي تكلمت عنه كثيرًا<sup>(٣)</sup>، بأنهما لن يّعفوا عن من يجزؤ على الشفاعة عندهما في المذنبين، وكان هذا القانون كثير السوء، وذلك لسوئه حتى في الاستبداد<sup>(٤)</sup>.

وعادة الفرس التي تُبيح الخروج من المملكة لمن يريد حسنة جدًا، ومع أن العادة المعاكسة تُصدّر عن الاستبداد حيث يُعدّ الرعايا عبيدًا<sup>(٥)</sup> ويُعدّ من يخرجون عبيدًا فارين فإن طريقة فارس صالحة للاستبداد كثيرًا، وذلك لأن خشية فرار المدينين أو انزوائهم مما يقف، أو يُعدّل، اضطهاد الباشوات والظالمين.



(١) كما هي الحال في فارس اليوم على رواية مسيو شاردان، وهذه هي عادة قديمة، قال بروكوب: "وضع كافاد فيحصن النسيان، فيوجد قانون يمنع من الكلام عن معتقلون فيه، حتى من ذكر أسمائهم".

(٢) القانون ٥، في مجموعة Ad leg. Jul. maj.

(٣) الفصل ٨ من هذا الباب.

(٤) استنسخ فردريك هذا القانون في أنظمة نابل، باب ١.

(٥) يوجد في الملكيات، عادة، قانون يحظر على من يقومون بخدم عامة أن يخرجوا من المملكة من غير إذن الأمير، ويجب وضع هذا القانون في الجمهوريات أيضًا، غير أن هذا المنع يجب أن يكون عامًا في الجمهوريات ذات النظم الغريبة، وذلك خشية إدخال عادات أجنبية.

## الباب الثالث عشر

# صلة جباية الضرائب ومقدار الدخل العام بالحرية

## الفصل الأول

### دخل الدولة

دخل الدولة هو الجزء الذي يؤديه كل مواطن من ماله لينال سلامة الجزء الآخر، أو ليتمتع به هنيئًا. ويجب، لتعيين هذا الدخل، أن يُنظر إلى ضروريات الدولة وإلى ضروريات الأهلين، ولا يجوز أن يؤخذ من احتياجات الشعب الحقيقية مطلقًا في سبيل احتياجات الدولة الوهمية. والاحتياجات الوهمية هي التي تقتضيها شَهَوَاتِ الحاكمين وضعفهم وفُتُونُ مشروع عجيب ورغبة واهية في مَجْدٍ باطل، وحوَرٌ نفسيّ تجاه الأهواء، ومما كان يَقَعُ غالبًا أن يَظُن مَنْ يَعْمَلُونَ على رأس الأمور تحت إمرة الأمير بروح هَلْوَعٍ أن احتياجات الدولة هي احتياجات نفوسهم الصغيرة.

وليس غير الرشد والحدَر ما يستطيع أن يُنظَم ذلك الجزء الذي يؤخذ من الرعية وذلك الجزء الذي يُنْزَك لها. ولا ينبغي أن يُقدَّر الدخل العام بما يَقْدِر الشعب أن يدفعه، بل يجب أن يُقدَّر بما يُلْزَم أن يدفعه، وإذا ما قيس الدخل بما يستطيع أن يدفعه وَجَبَ أن يكون هذا بنسبة ما يُمكن أن يدفعه دائمًا على الأقل.

## الفصل الثاني

### من سوء الرأي أن يقال إن مقدار الضرائب حسن بنفسه

رُئي، في بعض الملكيات، أن بلادًا صغيرة مُعْفَاة من الضرائب هي من البؤس كالأماكن المحيطة المُثْقَلَة بها، والسبب الرئيس في ذلك هو أن الدولة الصغيرة المحاط بها لا يُمكن أن تكون ذات صناعة ومِهَنٍ ومعامل، وذلك لمضايقتها من هذه الناحية بألف وجهٍ من قِبَل الدولة الكبيرة المحيطة بها، ويكون للدولة الكبيرة التي تحيط بها صناعةً ومعاملٌ ومِهَنٌ فتَضَع من الأنظمة ما تنال به جميع المنافع، وتصبح الدولة الصغيرة فقيرة، إذن، بحكم الضرورة، مهما كانت الضرائب التي تُجَبَى فيها قليلةً.

وقد استنتج من فقر هذه البلاد الصغيرة على الخصوص وجوب فرض ضرائبٍ ثقيلةٍ فيها حتى يكون الشعب ماهرًا، وكان الأصوب أن يُستنتج من ذلك عدم وجوب ذلك، وذلك لأن جميع

بأسي الأماكن المجاورة هم الذين يذهبون إلى تلك البلاد لكيلا يَعْمَلُوا فيها شيئاً، وذلك أنهم إذ ينسوا عن ثِقَلِ العمل فإنهم بَنَوْا جميعَ سعادتهم على كسلهم. ونتيجةُ تَرَوَاتِ البلد هي بذُرُ الطموح في جميع القلوب، ونتيجةُ الفقر هي بذُرُ القنوط، والطموحُ يزيد بالعمل، والقنوطُ يَتَعَزَّى بالكسل. والطبيعةُ عادلةٌ نحو الناس، وهي تكافئهم على مشاقِّهم، وهي تَجْعَلُهُم جادِّين، وذلك لأنها تُعَلِّقُ أعظمَ أُجْرٍ على أعظمِ عمل، ولكنْ إِذَا ما تَرَعَتِ السلطةُ المرادية مكافآتِ الطبيعة نُفِرَ من العمل وظَهَرَ أن الكسل هو الخَيْرُ الوحيد.

## الفصل الثالث

### الضرائبُ في البلاد

التي يكون قسمٌ من الشعب فيها عبدَ الأرض تقوم عبوديةُ الأرض بعد الفتح في بعض الأحيان، وفي هذه الحال يجب أن يكون العبد الذي يَحْرُثُ الأرضَ مزارعاً عند السيد، ولا تكون غيرُ شركة الخسارة والريح ما يُمكن أن يُؤَفَّقَ بين مَنْ هم مُعَدُّون للعمل ومَنْ هم مُعَدُّون للتمتع.

## الفصل الرابع

### الجمهوريةُ في حال مماثلة

إِذَا ما حَمَلَتِ جُمهوريةٌ أمةً على حَزَتِ الأَرْضين في سبيلها وجب ألاَّ تَكَابِدَ قدرةُ المواطن على زيادة فريضة العبد، وكان لا يُسْمَحُ بهذا في إسبارطا مطلقاً، وذلك أنه كان يُرَى أن القَدَّادين المعروفين بالإيلوت<sup>(١)</sup> يُتَقَنُونَ زراعةَ الأَرْضين إِذَا عَلِمُوا أن عبوديتهم لا تزيد، وذلك لأنه كان يُعْتَقَدُ أن السادة يكونون مواطنين صالحين إِذَا رَغِبُوا عن حيازةٍ أكثرَ مما يَحُوزُونَ عادةً.

## الفصل الخامس

### الملكيةُ في حال مماثلة

إِذَا ما حَمَلَتِ طبقةُ الأشراف في ملكيةٍ شعباً مَقهوراً على زراعة الأَرْضين نفقاً لما وجب ألاَّ

(١) بلوتارك أقوال الإسبارطيين المعتبرة.\*

تُزاد الفريضة<sup>(١)</sup> أيضًا، ثم إن من الحَسَنِ أن يكتفَى الأميرُ بِمُلْكَه الخاصِّ وبالخدمة العسكرية، وَيَدَّ أنه إِذَا أراد جبايةَ ضرائبٍ نقديةٍ من عبيدِ طبقةِ أشرافه وَجِبَ أن يكونَ السَّنِّيُورَ ضامنًا<sup>(٢)</sup> للضريبة، فيُدْفَعُها عن العبيد ويأخذها منهم، فَإِذَا لم تَتَّبِعْ هذه القاعدة جازَ السَّنِّيُور، ومن يَجْبُون دَخَلَ الأمير، على العبدِ مناوبةً وَقَبْضَها كُلِّ واحدٍ بعد الآخرِ ثانيةً حتى يَهْلِكَ العبدُ بؤسًا أو يَفْرَّ إلى الغاب.

## الفصل السادس

### الدولة المستبدة في حال مماثلة

إن ما قلته أكثرُ ضرورةً في الدولة المستبدة، فالسَّنِّيُورُ الَّذِي يُفَكِّنُ أن يُجَرِّدَ من أراضيه وعبيده في كلِّ ساعة لا يَجِدُ ما يَحْمِلُه على حِفْظِهما.

ولما أراد بطرس الأول انتحالَ أسلوبِ ألمانيا وجبايةَ الضرائبِ نقدًا وَصَّعَ نظامًا بالغًا من الحكمة ما لا يزال معمولًا به في روسيا حتى الآن، فالشريفُ يَجْبِي الضريبةَ من الفلاحين وَيُدْفَعُها إلى القيصر، وَإِذَا ما تَقَصَّ عددُ الفلاحين دَفَعَ مع ذلك، وَإِذَا زاد لم يَدْفَعْ أكثرَ من ذلك، ولذلك يكون حريصًا على عدم ظلمِ فِلاحيه.

## الفصل السابع

### الضرائب في البلدان التي لم تَقُلْ بعبودية الأرض مطلقًا

إِذَا كان جميع الأفراد في الدولة مواطنين، وكان كلُّ واحدٍ منهم يَحْوِزُ بِمُلْكَه ما يَحْوِزُ الأميرُ هنالك بدولته، فإن من الممكن أن تُفَرَّضَ ضرائبٌ على الأشخاص أو على الأَرْضِينَ أو على السَّلْعِ، أو على اثنين من هذه الأشياء، أو على هذه الأشياء الثلاثة معًا.

والنسبة الجائرة في الضريبة على الشخص هي التي تُتَّبَعُ فيها نسبةُ الضريبة على الأموال تمامًا، وكان الأهلون في أثينا<sup>(٣)</sup> قد فَسَّحُوا إلى أربع طبقات، فَمَنْ كانوا ينالون من أموالهم خَمسمائةَ كيلٍ من الأثمار السائلة أو الجافة يَدْفَعُونَ إلى الجُمهور ثلثًا واحدًا، وَمَنْ كانوا ينالون ثلاثمائة كيلٍ يَدْفَعُونَ نصفَ ثلثٍ، وَمَنْ كانوا ينالون مائتي كيلٍ يَدْفَعُونَ عشرةَ مِيناتٍ أو ما يَغِيَلُ سُدُسَ ثلثٍ، ومن كان من الطبقة الرابعة لا يَدْفَعُ شيئًا، وكانت الضريبة عادلةً وإن لم تكن نسبيةً قَطُّ، فهي وإن لم تَتَّبِعْ نسبةَ الأموال، كانت تَتَّبِعْ نسبةَ الاحتياجات، وكان يُرَى أن الناس

(١) هذا ما جعل شارلمان يضع نظمه الجميلة عن ذلك، انظر إلى الباب من المراسيم القديمة، مادة ٣٠٣.

(٢) بولوكوس، باب ٨، فصل ١٠، مادة ١٣٠.

(٣) هذا ما تسير عليه ألمانيا

متساوون احتياجًا بدنيًا، فلا يجوز أن تُفَرِّضَ على هذا الحاجيِّ ضريبةً مطلقًا، ثم كان يأتي النافع فُتَفَرِّضَ عليه ضريبة، ولكن أقلَّ مما على الفاضل، وكانت ضخامة الضريبة على الفاضل تُحول دون وجود الفاضل.

وتوضَّع جداولُ مشتملةٌ على أصناف الأَرْضِينِ في ضريبتها، ولكنه يَضُوبُ جدًّا أن تُعرَفَ هذه الفروق، وأصعبُ من ذلك أن يُوجدَ أناسٌ لا يهتمُّهم عدمُ معرفتها، ويوجدُ هنالك نوعان للظلمِ إذن: ظلم الإنسان وظلم الشيء، غير أن الضريبة إذا لم تكن مُفَرِّطَةً على العموم، غير أنه إذا ما تُركَ للشعب من الحاجيِّ ما هو وافرٌ، فإن ذينك الجورِّينِ الخاصِّينِ لا يكونان أمرًا يُؤَبِّهُ له، وإذا ما كان العكس، فلم يُثْرَكْ للشعب غيرُ ما يحتاج إليه ليعيش على أسوأ حالٍ، فإنه يكون لأقلِّ تفاوتٍ أعظمَ نتيجةً.

وإذا كان بعض الأهلين لا يدفَعون ما فيه الكفاية فإن الشرَّ لا يكون عظيمًا ما عاد يُسرُّهم إلى الجمهورِ دائمًا، وإذا ما دفع بعض الأفراد كثيرًا فإن بوارهم ينقلب على الجمهور، وإذا ما جعلت الدولة مآلها مناسبًا لمال الأفراد لم يَلْبَثْ يُسِرْ الأفراد أن يزيّدَ مالها، وكلُّ شيءٍ يتوقف على الحال، أو تبدأ الدولة بإفكار الرعية لتغتني؟ أو هل تنتظر أن يُغَيِّبها بعضُ الرعايا على مهلٍ! وهل تكون المنفعة الأولى لها أو المنفعة الثانية؟ وهي تبدأ بأن تكون غنية، أو تنتهي بأن تكون كذلك.

والرسومُ على السلع هي أقلُّ ما تُشعُرُ به الشعوب، وذلك لأنها لا تُطلَبُ منها صراحةً، وهي قد تكون من حُسن الإعداد ما يجهل الشعب معه أنه يؤديها تقريبًا، ولذا فإن من عَظَمَ النتيجة أن يكون بائع السلعة هو الذي يدفع الرسم، وهذا البائع يَعْلَمُ أنه لا يدفعُ من ناحية، والمشتري الذي يدفعُ في الحقيقة يخلطُ الرسم بالثمن، ومما قال بعضُ المؤلفين إن نيرون قد انتزع رسمَ القسم الخامس والعشرين من العبيد الذين كانوا يُباعون<sup>(١)</sup>، ونيرون لم يصنع مع ذلك غيرَ أمره بأن البائع هو الذي يؤدي ذلك بدلًا من المشتري، فهذا النظام الذي كان يثْرِكُ جميع الضريبة لاح أنه ينتزعها.

وفي أوروبا مملكتان فُرِضت فيهما ضرائبٌ شديدةٌ على المشروبات، فصانغها وحده هو الذي يؤديها في إحدهما، وهي تُجَبَى في الأخرى من جميع الرعايا المستهلكين بلا تمييز، ولا أحدٌ في الأولى يَشعُرُ بشدة الضريبة، وهي تُعدُّ في الثانية ثقيلةً، ولا يَشعُرُ المواطن في تلك بغير حريته في عدم الدفع، ولا يَشعُرُ المواطن في الثانية بغير الضرورة التي تُكرِّهه على ذلك.

ثم إنه لا بُدَّ من التحريات الدائمة في منزل المواطن حتى يدفعَ، ولا شيءٌ أكثرَ مخالفةً للحرية من هذا، وليس لدى الذين يَفْرِضون هذه الأنواع من الضرائب سعادةً لقاء أحسن أنواع الإدارة من هذه الناحية.

(١) Vectigal quoque auintae et vicesimae venalium mancipiorum remissum specie magis quam vi, quia cum venditor pendere juberetur, in partem pretii emptoribus accrescebat ٢١ فصل ٨، باب ٨، تاسيت، الحوليات،

## الفصل الثامن

### كيف يحافظُ على الوَهْم

يجب أن يكون بعضُ الصلة بين السلعة والضريبة لكي يمتزج الرسم وثمرُ الشيء في ذهن الدافع، كما يجب ألا يُفرض رسمٌ مُفرطٌ على البياعة ذاتِ القيمة القليلة، ويُرَى من البلدان ما يزيد الرسم فيه على قيمة السلعة سبع عشرة مرةً، وحينئذٍ يُنزع الأميرُ وَهْمَ رعاياه، فيَرون أنهم مقودون بما يخالف الصواب، وهذا ما يُحشون به أبعَد درجاتِ عبوديتهم.

ثم يجب على الأمير، لكي يستطيع جبايةً رسم لا يناسب قيمة الشيء بذلك المقدار، أن يبيع السلعة بنفسه، وألا يُفكرن الشعبَ شراؤها في مكانٍ آخر، وهذا علةُ ألف محذور.

وبما أن التهريب في مثل هذه الحال يكون رابعًا جدًّا فإن الجزء الطبيعي الذي يقتضيه العقل، أي مصادرة السلعة، يصبح عاجزًا عن منعه، وذلك على قدر ما تكون هذه السلعة رخيصةً غالبًا، ويجب، إذن، أن تُتخذ عقوباتٌ مخالفةٌ للعقل ومماثلةٌ لما يُفرض على أعظم الجرائم، وهناك يُنزعُ جميع ما بين العقوبات من النسبة، وهناك يُجازى كالفجار أناسٌ لا يمكن عدُّهم من الأشرار، وهذا هو أكثر ما في العالم مناقضةً لروح الحكومة المعتدلة.

وأضيفُ إلى ذلك أنه كلما جُعِلت للشعب فرصةٌ مخادعة الجابي أغني هذا وأفقر ذلك، وذلك أنه لا بُدَّ لمنع التهريب من منح الجابي وسائلَ جَوْرٍ خارقٍ للعادة، وهناك كلُّ الخسران.

## الفصل التاسع

### نوعُ سَيِّمٍ من الضرائب

ونحن إذ نَمُرُّ نتكلّم عن ضريبةٍ فُرِضت في بعض الدول حَوْلَ مختلفِ نصوصِ العقود المدنية، ولا مَعْدِلٍ عن معارفٍ عظيمةٍ للاحتماء من الجابي ما دامت هذه الأمور هَدَفًا لمناقشاتٍ دقيقة، وهناك الجابي يُفسّر أنظمة الأمير ويمارس سلطةً مُرادِيَّةً على الثروات، ومن التجربة يُعَلَم أن ضريبةً على الورقة التي يجب أن يُكتب العقدُ عليها أصلح من ذلك كثيرًا.

## الفصل العاشر

### يتوقّف مقدار الضرائب على طبيعة الحكومة

يجب أن تكون الضرائب خفيفةً كثيرًا في الحكومة المستبدة، وإلا فمن ذا الذي يحتمل مشقة زراعة الأرضين؟ ثم كيف تؤدّى ضرائبٌ عظيمةٌ في حكومة لا تُعوّض بشيء مما يُعطى

أحد الرعية؟ ولا ينبغي أن يكون إبهامٌ حَوْل شيءٍ في سلطة الأمير العجيبة وفي صَعْف الأمة المحيّر، ويجب أن تكون الضرائب من سهولة التحصيل ومن وضوح الوَضْع ما لا يستطيع مَنْ يَجْبُونها أن يَزِيدوها أو يَنْقُصوها معه، والضرائبُ الملائمةٌ وحدّها هي قِسْمُ ثَمَرَاتِ الأرض والجزيةُ على الرؤوس والرسمُ المئويُّ على السَّلْع.

ومن الصالح في الحكومة المستبدة أن تكون للتجار حمايةً شخصية، وأن تؤدّي العادة إلى احترامهم، وإلا لَبَدُوا بالغي الضعف فيما قد يَقَع من المناقشات بينهم وبين موظفي الأمير.

## الفصل الحادي عشر العقوبات الأميرية

من الأمور الخاصة في العقوبات الأميرية «المالية» أنها في أوروبا أشدُّ منها في آسيا خلافاً للعادة العامة، ففي أوروبا تصادَر السَّلْع، والسُّفْرُ والعَرَبَاتُ أحياناً، وأما في آسيا فلا يُصنَع شيءٌ من هذا ولا ذاك، وذلك أن للتاجر في أوروبا قضائته الذين يُمكن أن يَصُونوه من الجور، وأما في آسيا فإن القضاة المستبدين أنفسهم هم الجائرون، وماذا يُصنَع التاجر تجاه الباشا الذي يُمكن أن يَقْضِي بمصادرة بسلعه؟

والظلم هو الذي يَغْلِب نفسه وَيَجِدُها مُلْزَمَةً بشيء من الرِّفْق، ولا يُجَبَى في تركيا غيرَ رَسْم دخول واحد، ثم يُفْتَح جميعُ البلد للتجار، ولا تُسْفِرُ البياناتُ الكاذبة عن مصادرة ولا عن زيادة رسوم، ولا تُفْتَح في الصين<sup>(١)</sup> رَزْمٌ من لِبَسوا تجاراً مطلقاً، ولا يجازي المَعُولُ على التهريب بالمصادرة، بل بمضاعفة رسوم، ولا يكاد أَمْرَاءُ التُّتْر<sup>(٢)</sup> الذين يَسْكُنون المدنَ بِآسيا يَجْبُون شيئاً من السَّلْع التي تَمُرُّ، وإذا كان الإعدامُ جزاءَ التهريب التجاري في اليابان فلو جود أسبابٌ لمنع كلِّ اتصال بالأجانب، ولا التهريب<sup>(٣)</sup> فيها ينطوي على انتهاك القوانين الموضوعة من أجل سلامة الدولة أكثر مما على انتهاك قوانين التجارة.

## الفصل الثاني عشر علاقة مقدار الضرائب بالحرية

قاعدة عامة: تُمكن جباية ضرائب أكثر شدةً بنسبة حرية الرعايا، ويُضطرُّ إلى تعديلها بنسبة

(١) دوهالد، جزء ٢، صفحة ٣٧.

(٢) بما أن اليابان قد أرادت الاتجار مع الأجانب من غير اتصال بهم فقد اختارت أمتين: اختارت الأمة الهولندية للاتجار مع أوروبا، واختارت الأمة الصينية للاتجار مع آسيا، واليابان تمسك العملاء والملاحين في نوع من السجن وتضايقهم حتى يفرغ صبرهم

زيادة الاستعباد، وهذا ما كان، وهذا ما يكون في كل وقت، وهذه قاعدةٌ مستنبطةٌ من الطبيعة التي لا تبدل لها أبدًا، وهي تُوجد في جميع البلدان، تُوجد في إنجلترا وهولندا وفي جميع الدول التي تهبط الحرية فيها مقدارًا فمقدارًا حتى تركيا، ويلوح أن سويسرا تخالف هذه القاعدة لعدم دفع ضرائبٍ فيها مطلقًا، ولكن تُعرَفَ علةُ ذلك الخاصةُ، حتى إنها تؤيد ما قلت، وذلك أن الأَقْوَاتَ في هذه الجبال الجديية هي من الغلاء، وأن هذا البلد هو من كثرة الأهلين، ما تَدْفَعُ سويسرا إلى الطبيعة معه أربعة أمثال ما يَدْفَعُ التركيُّ إلى السلطان.

ويستطيع شعبُ مُتَغَلَّبٍ، كما كان الأثنيون والرومان، أن يتخلَّصَ من جميع الضرائب لسيطرتة على أمم تابعة، ويحنِذُ لا يَدْفَعُ بنسبة حريته، وذلك لأنه ليس شعبًا من هذه الناحية، بل مَلِكٌ. غير أن القاعدة تبقى دائمة، وذلك أنه يوجد في الدول المعتدلة تعويضٌ من ثِقَلِ الضرائب، توجد الحرية، ويوجد في الدول المستبدة<sup>(١)</sup> ما يوازن الحرية، توجد قِلَّةُ الضرائب وتُرى في بعض المَلَكِيَّات بأوروبا ولايات<sup>(٢)</sup> تكون أحسن حالًا من الولايات الأخرى عن طبيعة حكومتها السياسية، ويُظَنُّ، دائمًا، أنها لا تَدْفَعُ ما فيه الكفاية عن صلاح حكومتها مع أنها قادرة على الدفع أكثر مما تَصْنَعُ، فيزى في كل حين أن تُنَزَعُ منها هذه الحكومة التي هي مصدرُ هذا الخير الساري، هذا الخير الذي ينتشر بعيدًا والذي يَطِيبُ أن يُتَمَتَّعَ به.

## الفصل الثالث عشر

### في أيِّ الحكومات تكون الضرائب قابلةً للزيادة

تفكّن زيادةُ الضرائب في مُعْظَمِ الجُمهوريات لأن المواطن الذي يعتقد أنه يَدْفَعُ إلى نفسه يَدْفَعُها مختارًا، فيكون صاحبُ السلطان فيها عن طبيعة الحكومة عادةً. وتفكّن زيادةُ الضرائب في المَلَكِيَّةِ لأن اعتدال الحكومة فيها يُفكّن أن يُسْفِرَ عن تَرَوَاتٍ، وذلك كمكافأةٍ للأمير على احترامه للقوانين. ولا تُفكّن زيادتها في الدول المستبدة، وذلك لتعذر زيادة العبودية المتناهية.

## الفصل الرابع عشر

### طبيعة الضرائب على حسب الحكومة

ضريبةُ الرؤوس أقربُ إلى الطبيعة في العبودية، وضريبةُ السَّلَعِ أقربُ إلى الطبيعة في الحرية، وذلك لصلة هذه الضريبة بالشخص على وجهٍ أقلَّ مباشرةً.

(١) الضرائب في روسيا معتدلة، فقد زيدت منذ تعديل الاستعباد فيها، انظر إلى تاريخ التتر، قسم ٢.

(٢) بلاد الولايات (في فرنسا).

ومن الطبيعيّ في الحكومة المستبدة ألا يُعْطِي الأُميرُ ولبشِيّاه أو رجالَ بَلَاطِه نقودًا مطلقًا، بل يورِّعُ بينهم أَرْضين فلا يجتئى فيها غيرُ قليلٍ من الضرائب، وإذا كان الأُميرُ يُعْطِي نقودًا عُدَّت ضريبةَ الرُّؤوس أقربَ شيءٍ يستطيع جبايته إلى الطبيعة، ولا يُمكن هذه الضريبة أن تكون غيرَ زهيدةٍ، وذلك بما أنه لا يُمكن أن يُجْعَلَ للمكلفين هنالك عدَّة طبقاتٍ، لِمَا يَنْشَأ عن هذا من سوءِ استعمالٍ بسبب ظلم الحكومة وطغيانها، فإنَّ الضرورة تَقْضِي بتنظيم الأمر على مُعَدَّلٍ ما يستطيع دفعه أكثرُ الناسِ بؤسًا.

والضريبةُ الطبيعية في الحكومة المعتدلة هي الضريبة على السِّلَع، وبما أن المشتري هو الذي يَدفع هذه الضريبة بالحقيقة، وإن كان التاجر يُوَدِّعها سَلْفًا، فإنها قَرَضٌ يُعْطَاه المشتري من قِبَل التاجر مُقَدَّمًا، وهكذا يجب أن يُعَدَّ التاجرُ مدينَ الدولة العامِّ ودائنَ جميع الأفراد، وهو يُسَلِّف الدولة ما يَدفعه المشتري إليه ذات يوم من الرِّسْم، وهو قد دَفَع عن المشتري الرسم الذي دفعه عن السلعة، ويُسْعِرُ إِذْنًا، بأن الحكومة كلما كانت معتدلة وسادت روح الحرية وكانت الثَّرَاوُثُ أَمِينَةً سَهَلًا على التاجر أن يُسَلِّفَ الدولة ويُفْرِضَ الفردَ ضرائبَ عظيمةً، والحقُّ أن التاجر في إنجلترا يُفْرِضُ الدولة خمسين أو ستين جنيهاً إسترلينياً عن كلِّ دَرٍّ خمرٍ يأخذه، ومن هو التاجر الذي يَجْرُو أن يَفْعَلَ شيئاً من هذا القبيل في بلدٍ يُحْكَم فيه كتركيا؟ وهو إذا جَرُّوا على هذا فكيف يستطيع ذلك بثروة مُربية حائرة هائرة؟

## الفصل الخامس عشر

### سوء استعمال الحرية

أدَّت منافع الحرية العظيمة إلى سوء استعمال الحرية نفسها، وتُرك الاعتدال لأنه صَدَرَ عن الحكومة المعتدلة نتائج عجيبةً، وأريد استخلاص المُفْرِط من الضرائب الكبيرة لأنها استُخْلِصت، وإذْ أُكْرِمَت يَدُ الحرية التي كانت تُقَدِّم هذه الهدية قُصِدَ إلى العبودية التي تَأبَى كلُّ شيءٍ.

وأدَّت الحرية إلى قَرُط الضرائب، غير أن معلول هذه الضرائب المُفْرِطة هو إنتاج العبودية بدورها، وأن معلول العبودية هو إنتاج نقص الضرائب.

ولم يُضِر ملوك آسيا مراسيمَ إلا لِيُعْفُوا بعض ولايات دولتهم<sup>(١)</sup> من الضرائب في كلِّ عام، وتكون الخيراتُ مظاهرَ إرادتهم، غير أن مراسيمَ الأمراء في أوروبا تُعْمَم حتى قَبْلُ أن يُنْظَر إليها، وذلك لأنهم يتكلمون فيها عن احتياجاتهم دائماً، لا عن احتياجاتنا مطلقاً.

والشعوبُ، عن بلادٍ لا تُعْتَفَر يكتسبها وزراء تلك البلاد من الحكومة، ومن الإقليم غالبًا،

(١) هذه هي عادة أباطرة الصين.

تنال فائدةً عدم إرهاقها بمطالبٍ جديدةٍ، فلا تَزِيدُ النفقاتُ فيها مطلقًا لعدم وضع مشاريعٍ جديدةٍ فيها، وإدًا ما وُضعت مشاريعٌ فيها عَرَضًا كانت مشاريعٌ تُزَيِّ نهائيتها، لا مشاريعٌ مبدوءةً، ومن يَحْكُمون في الدولة هناك لا يُزَعجونها، وذلك لأنهم لا يُزَعجون أنفسهم بلا انقطاع، وأما نحن فإن من المُحَال أن تكون لمالبتنا قاعدةً، وذلك لأننا نَعْلَمُ دائمًا أننا سنقوم بشيءٍ ما، لا الشيء الذي سنقوم به. ولا يُسَمَّى وزيرًا عظيمًا عندنا من يُوزَع الدخل العامَّ بحكمةٍ، بل الرجل المحتال الذي يَجِدُ ما يُدْعَى جيبًا.

## الفصل السادس عشر فتوح المسلمين

لقد أدت تلك الضرائب<sup>(١)</sup> المُفْرِطة إلى السهولة العجيبة التي وَجدها المسلمون في فتوحهم، فقد وَجَدَت الشعوبُ نفسها خاضعةً لضريبةٍ بسيطةٍ تُدْفَع وتُجَبَى بسهولة بدلًا من سلسلة تلك المظالم المستمرة التي كان قد تَصَوَّرها القياصرة بشُحهم الدقيق، وقد رأت الشعوب أنها تكون أسعدَ حالًا بالخضوع لأمةٍ غير متمدنة مما لحكومة فاسدة تعاني فيها جميعَ محاذيرِ حريةٍ عادت لا تكون لديها، وجميعَ ما في العبودية الحاضرة من المكاره.

## الفصل السابع عشر زيادة الكتاب

مَرَضٌ جديد انتشر في أوروبا، فأصاب أمراءنا وحملهم على إبقاء عدد من الكتاب غير مُرتَّب، ولذلك المرض اشتداده، ويُصِحُّ مُعْدِيًا بحكم الضرورة، وذلك إن إحدى الدول إذا ما زادت كتابها لم تُعْتَم الأخرى أن تَزِيد كتابها أيضًا، فلا يُكسب من ذلك غيرُ الخراب العام، ويُعَدُّ كلُّ ملكٍ جميعَ ما يُمَكِّن أن يكون لديه من الجيوش إذا ما حاق بشعبه خطرُ الإبادة، وتُسَمَّى سَلْفًا هذه الحال<sup>(٢)</sup> من جهود الجميع ضدَّ الجميع، وكذلك أوروبا تَبْلُغ من البوار ما لا يَجِدُ معه الأفراد، الذين يكونون في وضع دُول هذا القسم من العالم الثلاث، وهي أكثر ما فيه تَرَاءً، لا يَجِدُون ما يعيشون به، وترانا فقراء مع تَرَوَات جميع العالم وتجارته، وقريبًا لا يكون عندنا

(١) انظر في التاريخ إلى مقدار هذه الضرائب وغرابتها، وسخافتها أيضًا، وقد تصور أُنستاس واحدة لاستنشاق الهواء ut quisque pro baustu aeris penderet

(٢) والواقع أن هذه الحال من الجهود هي التي تحفظ التوازن مبدئيًا لما توجهه من إعياء الدول العظمى.

غيرُ جنود ونكون كالنترا<sup>(١)</sup> نتيجةً حيازتنا جنودًا. ولا يكتفي كِبازُ أمرائنا بشراء الكتائب من صغارهم، فتراهم يحاولون، في كلِّ ناحية، ابتياعَ أحلافٍ، أي يبحثون عما يَحْسرون به نقودهم على الدوام تقريبًا.

ونتيجةً وَضعٍ مثل هذا هي زيادةُ الضرائب باستمرار، وهذا ما يُنذر جميعَ الأدوية الآتية، ولا يُعتمد الدخل حينئذ، بل يحازب برأس المال، وصار من غير الغريب أن تَرَى دولًا تَزَهَن أموالها حتى في زمن السَّلْم، وأن تتخذ في سبيل خرابها من الوسائل ما تسميه غير الاعتيادي، وهي من الشدَّة ما لا يكاد يتصوره ابنُ الأُسرة الأكثرُ انزعاجًا.

## الفصل الثامن عشر ردُّ الضرائب

كان يَجِب أن يُخَمَل إلى الدول المَلِكِيَّة مبدأُ إمبراطوريات الشرق الكبرى الذي يقضي بردُّ الضرائب إلى الولايات التي تَصَرَّت، ومن تلك الدول من قالت به، ولكنه يُثَقَل أكثر مما لو كان غيرَ موجودٍ فيها، وذلك لأن الدولة بأجمعها تصيح ضامنةً مع عدم جباية الأمير ما هو أكثرُ أو أقلُّ، فإذا ما حَمَلت قريةٌ حَسَنَةَ الدفع تخفيفًا عن قريةٍ سيئةٍ الدفع لم تُضَلح هذه مطلقًا وفَوَّضت تلك، وأُفِيط الشعب بين ضرورة الدفع عن حَوْفٍ من الجَوْرِ وحَظَرِ الدفع عن حَوْفٍ من الإرهاق.

وعلى الدول الحَسَنَةَ الحكومِيَّة أن تَضَع في أول مادةٍ من نفقاتها مبلغًا للطوارئ، وما أمرُ الجمهور إلا كالأفراد الذين يفتقرون إذا ما أنفقوا دخلَ أراضِيهم تمامًا.

وقد قيل<sup>(٢)</sup> إن من الصواب تضامنَ أهل القرية الواحدة، لِمَا كان يُفْتَرَض من قيامهم بمؤامرة غادرة، ولكن من أين أتى وجوبُ وَضَع أمرٍ جائرٍ بنفسه مؤدِّ إلى خراب الدولة استنادًا إلى افتراضات؟

(١) يجب لبلوغ هذا ترويح بدعة الميليشيا التي أقيمت في جميع أوروبا تقريبًا وأن يبالغ في اتخاذها كما صنع في الكتائب النظامية.

(٢) انظر إلى رسالة مالية الرومان، فصل ٧، التي طبعها برباسون بباريس سنة ١٧٤٠.

## الفصل التاسع عشر

أَيُّ الْأُمُورِ أَكْثَرُ مَلَاءَمَةً لِلْأَمِيرِ وَالشَّعْبِ..  
أَقْبَالَه الضَّرَائِبُ أَمْ إِدَارَتُهَا؟

الإدارة هي تدبير ربٍّ أَسْرَةٍ صالحٍ يَجْبِي دَخْلَهُ باقتصادٍ ونظام. والأميرُ، بالإدارة، هو الحَكَمُ في ملاحقة الضرائب أو تأخيرها تبعًا لاحتياجاته أو احتياجات رعاياه، والأميرُ، بالإدارة، يَحْفَظُ للدولة فوائِدَ الملتزمين العظيمة، فوائِدَ الملتزمين الذين يُفْقِرُونَ الدولة بما لا يُحْصَى من الأساليب، والأميرُ، بالإدارة، يقي الشعب من منظر الثروات المفاجئة التي تورثه غَمًّا، وبالإدارة ينتقل المال الذي يُجْتَبَى بين أيِّ قليلة، وهو يذهب إلى الأميرِ نَوًّا، ومن ثَمَّ يعود إلى الشعب سريعًا، والأميرُ، بالإدارة، يَحْفَظُ الشعب من قوانينٍ سيئةٍ كثيرةٍ يطالبه بها شُخُّ الملتزمين المزعج، يطالبه بها هؤلاء الملتزمون الذين يُظْهِرُونَ نَفْعًا حَاضِرًا في أنظمةٍ تكون مشؤومةً في المستقبل. وبما أن صاحب المال يكون سيدَ غيره دائمًا فإن الجابي يكون مستبدًّا حتى على الأمير، وهو ليس مشترعًا، ولكنه يَحْمِلُهُ على وُضْعِ قوانينٍ.

وأعترف بأن من المفيد أحيانًا أن يُبَدَأَ بتفويض الضريبة الجديدة قَبْلًا، وذلك أنه يوجد حيلةٌ وِبَدْعٌ لَمَنْعِ الخدائع تُوجِي بها إلى الملتزمين مصلحتهم فلا يستطيع المديرون أن يتصوروها، وذلك أن طريقة الجباية إذا رُيِست من قِبَلِ الملتزم مرةً أمكن أن يُصَارَ إلى الإدارة، ومن ذلك أن إدارةً ضريبةً المشروبات ودخُلِ البريد كما هي الآن في إنجلترا قد أَقْشِست من الملتزمين.

ويقوم دَخْلُ الدولة في الجُمهوريات على الإدارة تقريبًا، ونظامٌ عكسُ هذا كان عيبًا كبيرًا في حكومة روما<sup>(١)</sup>، ويكون الرعايا في الدول المستبدة القائلة بالإدارة أحسنَ حالًا بمراحلٍ كما تشهد بذلك فارسُ والصين<sup>(٢)</sup>، وأسوأُ الدول حالًا هي التي يُعْطِي الأميرُ فيها مرافئه البحرية ومدنه التجارية قَبْلًا، فترى تاريخَ المَلَكِيَّاتِ حافلًا بالشُّرُورِ التي يُوجِبُها الجباة.

وقد أَحْفَظَتْ مظالمُ العشارين نيرونَ، فَوَضَعَ مشروعَ إغْءاءِ جميعِ الضرائبِ الكريمةِ المتعذِّرِ، ولم تَحْطُرْ الإدارةُ بهاله قَطُّ، فَسَرَّ أربعةَ مراسيمٍ، وذلك أن تُنْشَرَ القوانينُ التي وُضِعَتْ ضد العشارين وَبَقِيَتْ مكتومةً حتى ذلك الحين، وألَّا يستطيعوا المطالبة بما أهملوا الادعاءَ به في العام، وأن يُعَيَّنَ قاضٍ للحكم في مُدْعِيَّاتِهِم بلا شكليات، وألَّا يَدْفَعِ التجارُ شيئًا عن الشُّفْنِ<sup>(٣)</sup>، وهذه هي أحسنُ أيامِ هذا الإمبراطور.

(١) اضطر قيصر إلى إخراج العشارين من ولاية آسيا وإقامة نوع آخر للإدارة فيها كما نعلم ذلك من ديون (باب ٤٢، فصل ٦) ون ويخربنا تاسيت في الحوليات، باب ١، فصل ١٧٦، بأن الولاياتين، مقدونيا وَاكايي، اللتين تركهما أغسطس للشعب الروماني فكان يحكم فيهما وفق الخطة القديمة لهذا السبب، قد توصلنا إلى عدهما من الولايات التي كان الإمبراطور يحكم فيها بواسطة موظفيه

(٢) انظر إلى شاردان، رحلة إلى فارس، جزء ٦.

(٣) تاسيت، حوليات، باب ٨، فصل ٥٠.

## الفصل العشرون الجباة

ضاع كلُّ شيءٍ عندما غَدَّت مهنةُ الجبَاةِ الرابحةُ تكون بثَّرواتها مهنةٌ مُبَجَّلَةٌ، وقد يكون هذا حَسَنًا في الدول المستبدة حيث يظهر عملهم جُزءًا من وظائف الحاكمين أنفسهم في الغالب، وليس هذا حَسَنًا في الجُمهورية، وأمرٌ كهذا قد قضى على الجُمهورية الرومانية، وليس هذا أكثرَ صلاحًا في المَلَكِيَّة، ولا شيءٌ أعظمُ منه مخالفةً لروح هذه الحكومات، وَيَعْتَرِي جميعَ المِهَنِ الأخرى نفورٌ، وَيَحْسِرُ الشرفُ كلَّ منزلةٍ فيها، وعادت وسائلُ التفردِ البطينةُ الطبيعية لا تُؤثِّرُ، فقد طُعنت الحكومةُ في مَبْدئِها.

وفي الأزمنة الغابرة كانت تُرَى ثَرَوَاتٌ فاضحةٌ واضحةٌ، وهذا من بلايا حروب الخمسين سنةً، ولكنها غَدَّت مضحكةً آنئذٍ، ونحن نُعْجَبُ بها.

ويوجدُ نصيبٌ لكلِّ مهنة، والثَّرَوَاتُ هي نصيبٌ من يَجُوبُ الضرائب، والثَّرَوَاتُ نفسها هي مكافآتُ الثَّرَوَاتِ، والمجدُّ والشرفُ هما لطبقة الأشراف التي لا تُرى، ولا تُحسُّ، خيرًا حقيقيًّا غيرَ الشرفِ والمجدِ، والاحترامُ والإكرامُ لأولئك الوزراء والحكام الساهرين على سعادة الإمبراطورية ليلَ نهارٍ غيرَ ملاقين سوى العملِ تَلُو العَمَلِ.





## الباب الرابع عشر صلة القوانين بطبيعة الإقليم

### الفصل الأول فكرة عامة

إذا كان من الصحيح أن سجية النفس وأهواء القلب تختلفان إلى الغاية في مختلف الأقاليم فإن على القوانين أن تكون تابعةً لاختلاف هذه الأهواء واختلاف هذه السجايا.

### الفصل الثاني

## كيف يختلف الناس في مختلف الأقاليم

الهواء البارد<sup>(١)</sup> يقيض أطراف نسائج بدننا الخارجية، ويزيد هذا نابضها، ويساعد على رجوع دم الأطراف نحو القلب، وهو ينقص طول<sup>(٢)</sup> هذه النسائج فيزيدها قوةً، وعلى العكس يُطلق الهواء الحارُّ أطرافَ النسائج ويهدِّها فيقلل قوتها ونابضها.

إنَّ، يوجد كثيرٌ بأسٍ في الأقاليم الباردة، ويكون فعلُ القلب ورْدُ فعلِ أطرافِ النسائج أحسنَ حالاً، وتكون السوائل أحسنَ توازناً، ويكون الدَّم أكثرَ قصداً نحو القلب، ويكون القلبُ أكثرَ قوةً مقابلهً، ولا بُدَّ لهذه القوةِ البالغةِ من أن تكون ذات نتائج كثيرةٍ، ومن ذلك كثيرٌ ثقةٍ بالنفس، أي كثيرٌ شجاعيةً، وكثيرٌ علمٍ في الإنسان بأفضليته، أي قليلٌ رغبةٍ في الانتقام، وكثيرٌ رأيٍ في سلامته، أي كثيرٌ حرييةً، وقليلٌ ريبٍ وشطارةٍ وجيل، ثم لا بُدَّ لهذا من أن يُسفر عن أخلاقٍ مختلفة، فضعوا إنساناً في مكان حارٍّ محصور تجذوه يألم من ضعفٍ عظيمٍ في القلب

(١) يظهر هذا حتى عند النظر، فالإنسان في البرد يبدو نحيفاً. (٢) من المعلوم أن هذا يقصر الحديد.

لأسباب التي قلتها، وأعتقد أنه إذا ما اقترح عليه أن يقوم بعمل كبير في هذه الحال ووجد قليل استعداد لذلك، وذلك أن ضعفه الحاضر يجعل فتور همة في نفسه، وهو يخشى كل شيء لأنه يشعر بأنه لا يستطيع شيئاً، وترى شعوب البلاد الحارة هجأة كالشيب، وترى شعوب البلاد الباردة بأسلة كالشبان وإذا نظرنا إلى الحروب الأخيرة<sup>(١)</sup> التي هي أكثر ما يقع تحت عيوننا، والتي نستطيع أن نبصر فيها بعض النتائج الخفيفة غير المنظورة من بعيد، شعرنا بأن رجال الشمال الذين نقلوا إلى الجنوب<sup>(٢)</sup> لم يقوموا بأعمال بالغة من الروعة كالتي قام بها بنو قومهم الذين حاربوا في إقليمهم الخاص متمتعين فيه بكامل شجاعتهم.

وتؤدي قوة نسائج شعوب الشمال إلى استخلاص أغلظ السوائل من الأغذية، وينشأ عن هذا امران وهما: أن أجزاء الكينلوس، أو اللنفا، أصلح لثبط، بسطحها الواسع، على النسائج وعلى تغذيتها، وأنها أقل صلاحاً لتمتص السائل العصبي، بغلظها، بعض اللطافة، ولذلك يكون لدى هذه الشعوب أبدان كبيرة ونشاط قليل.

ويُسفر كل واحد من الأعصاب التي تنتهي إلى نسيج جلدنا من كل جهة عن حزمة من الأعصاب، وليس جميع العصب هو الذي يهز عادة، بل جزء منه صغيرة إلى الغاية، وفي البلدان الحارة، حيث نسيج الجلد رخو، تكون أطراف الأعصاب متفتحة معرضة لأقل عمل من أقل الأمور، وفي البلدان الباردة يكون نسيج الجلد متكمشاً والحلم متقبضة واللحم الصغيرة متخلعة فلا ينتقل الإحساس إلى الدماغ إلا إذا كان قوياً جداً وبجميع العصب معاً، ولكن الخيال والذوق والعاطفة والنشاط أمور تتوقف على ما لا يخفى من الإحساسات الصغيرة.

وقد أنعمت النظر في النسيج الخارجي للسان ضائن، وذلك في المكان الذي يظهر بالنظر المجرد أنه مستور بخلم، فأبصرت بالمجهر على هذه الحلم شعيرات صغيرة أو نوعاً من الزغب، وكان يوجد بين الحلم أهراماً تؤلف من الطرف مثل مناقيش صغيرة، ويحتمل كثيراً أن تكون هذه الأهرام عضو الذوق الرئيس.

وقد جمدت نصف هذا اللسان فوجدت بالنظر المجرد أن الحلم صغرت كثيراً، حتى إنني وجدت بعض صفوف الحلم غاصت في غلافها، وقد فحصت النسيج من ذلك بالمجهر فعدت لا أبصر أهراماً، وكلما كان اللسان يحل كانت الحلم تبرز فتري بالعين المجردة وكانت اللحم الصغيرة تبدأ بالظهور ثانية.

وتؤيد هذه الملاحظة ما قلته، وذلك أن اللحم العصبية في البلاد الباردة أقل تفتحاً، فهي تغوص في غلفها حيث تكون في حمى من الأشياء الخارجية، وتكون الإحساسات، إذن، أقل نشاطاً.

ويكون في البلاد الباردة قليل إحساس نحو الملاء، ويكون هذا الإحساس أعظم من ذلك في

(٢) كما في إسبانيا.

(١) الحروب في سبيل وراثة إسبانيا.

البلاد المعتدلة، وهو يبلغ الغاية في البلاد الحارة، وكما أنه يُفَرِّق بين الأقاليم بدرجات العَرَض يُفَرِّق بينها بدرجات الإحساس أيضًا، ومن ذلك أنني شاهدت أيرَات إنجلترا وإيطاليا، والروايات هي هي، والممثلون هم هم، غير أنه كان للموسيقى الواحدة من اختلاف التأثير في كلٍّ من الأمتين ما كنت تَرَى معه أن إحداهما من الهدوء البالغ والأخرى من الخفة البالغة ما لا يتصوره العقل كما يلوح.

وقُلْ مثل هذا عن الألم، فالألم يُثار فينا بتمزُّق بعض نسائج جسمنا، وقضى صانع الطبيعة بأن يزيد هذا الألم كلما عَظُم الرَّعَج، ومن الواضح في الواقع أن أجسام شعوب الشمال الكبيرة ونسائجهم الغليظة أقلُّ استعدادًا للانزعاج من نسائج شعوب البلاد الحارة الدقيقة، ولذا تكون النَّفْس هناك أقلُّ تَقَبُّلاً للألم، فيجب سَلْخُ الروسي حتى يُخَقِّنَ بإحساسٍ.

وما في البلاد الحارة من دقة إحساس الأعضاء هذه يجعل النَّفْسَ هائِجَةً جدًّا بكلِّ ما له علاقة باتِّصال الجنسين، وكلُّ شيء يؤدي إلى هذا العَرَض.

ولا تكاد طبيعة الحُبِّ في أقاليم الشمال تكون من القوة ما تصبح معه على شيء كبير من الإحساس، ويصبح الحُبُّ، المصحوبُ بألفٍ لاحقة، في البلاد المعتدلة لذيذًا بأمرٍ تلوح أنها بعينه في البداة، ولَمَّا تَكُنُّهُ، وَيَحَبُّ الحُبُّ لنفسه في البلاد الأكثرِ حرارةً، فهو سببُ السعادة الوحيد، وهو الحياة.

وفي بلاد الجنوب آلة لطيفة ضعيفة، ولكن مع إحساس، تُسَلِّم نفسها إلى حُبِّ يُولَد في سَرَاي ويُهدأ بلا انقطاع، أو إلى حُبِّ يَدْعُ النساءَ لأعظم حربة فيكون غُرْضَةً لألف كَدَر، وفي بلاد الشمال آلة سليمة حسنة الجهاز، ولكن مع ثَقَل، تَجِدُ مَلَاذَها في كلِّ ما يُفَكِّنُ أن يَزُدُّ النفوس إلى الحركة، كالصيد والرَّحلات والحرب والخمر، وفي أقاليم الشمال شعوبٌ ذاتُ معايِبٍ قليلةٍ وفضائلٍ كافيةٍ وكثير من الإخلاص والحرية، واقتربوا من بلاد الجنوب تَرَوْا أنكم تبتعدون حتى عن الأخلاق، فالأهواء الحادَّة تُكَثِّرُ الجرائم، وكلُّ يحاول أن يأخذ عن الآخرين جميعَ المنافع التي قد تُعِين على هذه الأهواء نفسها، وتَزَوِّن في البلاد المعتدلة شعوبًا متقلبة في أوضاعها، وفي رذائلها وفضائلها، فليس للإقليم صفةٌ معينةٌ بدرجة الكفاية حتى تُثَبِّتَها نفسها.

وقد تكون حرارة الإقليم من الشَّدَّة ما يكون الجسم معه بلا قوةٍ مطلقًا، وحينئذٍ ينتقل انحطاط القوة إلى الروح، فلا يكون حُبُّ اطلاع ولا مشروعٌ كريم ولا شعورٌ فيَّاض، وهناك تكون الميولُ سلبيةً تمامًا، وهناك يكون الكسلُ سعادةً، وهناك يكون مُعْظَمُ الأعذبة<sup>(١)</sup> أسهلَّ احتمالًا من عمل الروح والعبودية أسهلَّ احتمالًا من قوة الروح التي هي ضروريةٌ لِيُسَيِّرَ الإنسانُ نَفْسَهُ بنفسه.

(١) الأعذبة: جمع العذاب.

## الفصل الثالث

### تناقضٌ في أخلاق بعض شعوب الجنوب

ليس عند الهنود<sup>(١)</sup> شجاعةٌ بحكم الطبيعة، حتى إن أبناء<sup>(٢)</sup> الأوربيين الذين يولدون في الهند يَحْسَرُونَ شجاعةَ إقليمهم، ولكن كيف يُوفِّقُ بين هذا وبين أعمالهم القاسية وعاداتهم وتؤايباتهم الفظيعة؟ يَخْضَعُ الرجال هناك لَشُرُورٍ لا تُصَدِّقُ، ويُحْرِقُ النساء هناك أنفسهنَّ، فهذه قوةٌ كثيرةٌ مقابلَةٌ لذلك المقدار من الضعف.

وإن الطبيعة التي مَنَحَتْ هذه الشعوب ضعفاً تكون به هَيَّابَةً منحتها، أيضاً، خيالاً بالغاً من الشدَّة ما يَطْرُقُها معه يَفراط، وكما أن رِقَّةَ الأعضاء هذه تجعلها تخشى الموتَ تَوَدِّي، أيضاً، إلى جعلها تخشى ألفَ شيءٍ أكثرَ من الموت، وهذا الإحساسُ القويُّ نفسه هو الذي يجعلها تَفِرُّ من جميع الأخطار ويجعلها تقتحمها أيضاً.

وكما أن التربية الصالحة ألزِمُ للأولاد مما لذوي الرشد تحتاج شعوب هذه الأقاليم إلى مشرع حكيم أكثرَ من احتياج شعوب إقليمنا إليه، وكلما طُرِقَ الإنسان بسهولةٍ وقوةٍ وَجَبَ وقوعُ هذا بما يلائم، فلا تُتَقَبَّلُ الأوهامُ، ويُسَارُ بالعقل.

وكانت شعوب شمال أوروبا في زمن الرومان تعيش بلا صناعات وتربيةٍ، وبلا قوانينٍ تقريباً، وهي، مع ذلك، قد استطاعت، بفضل استقامة رَشْدِها المدينةِ به للنسائج الغليظة في تلك الأقاليم، أن تبقى على حالها، مع حكمةٍ عجيبة، ضدَّ السلطة الرومانية إلى أن خرجت من غابها لتقضي عليها.

## الفصل الرابع

### سببُ ثبات الدين والعادات والأوضاع

#### والقوانين في بلاد الشرق

إذا ما أضفتم إلى ذلك الضَّعْفُ في الأعضاء، الذي يجعل شعوبَ الشرق تُتَقَبَّلُ أقوى انطباعاتِ العالم، بعضَ الكسل في النفس المرتبط في كسل البدن بحكم الطبيعة، والذي يجعل هذه النفس عاجزةً عن أيِّ عملٍ وُجُودٍ وجدال، أدركتم أن النفس تُعُودُ غيرَ قادرةٍ على تغيير

(١) قال تافرنيه: "لم يكن مئة جندي من أوروبا ليجدوا كبير مشقة في قهر ألف جندي من الهنود".

(٢) حتى إن الفرس الذين استقروا بالهند اتصفوا في الجيل الثالث بتخنت الهنود وجبنهم، انظر إلى برنيه، حول المغول، جزء ١،

الانطباعات بعد أن تتقبلها، وهذا ما يجعل القوانين والعادات<sup>(١)</sup> والأوضاع، حتى التي تلوح خَلِيَّةً كطراز اللباس، في الوقت الحاضر كما كانت عليه منذ ألف سنة.

## الفصل الخامس

### كُونُ أَرْدِيَاءِ الْمَشْتَرَعِينَ هُمُ الَّذِينَ سَمَّلُوا مَعَايِبَ الْإِقْلِيمِ وَكُونُ صَالِحِيهِمْ هُمُ الَّذِينَ قَاوَمُوا ذَلِكَ

يعتقد الهنود أن السكون والعدَمُ أساسُ كلِّ شيءٍ والغايةُ التي ينتهي إليها كلُّ شيءٍ، وهم يَعْذُونَ، إِذْنًا، أن السكون التامُّ أكملُ حالٍ لرغائبهم وَعَرَضٌ لها، وهم يُلقَّبُونَ الكائنَ الأعلى<sup>(٢)</sup> بالساكن، ويعتقد أهل سِيَامٍ أن السعادة الغائية<sup>(٣)</sup> تقوم على عدم إلزام الإنسان بتسيير آلةٍ أو تحريكِ جسمٍ. وشدة الحرارة في تلك البلاد تُوهِنُ وتُزهقُ، ويكون السكون من العذوبة والحركة من الغناء ما يَبْدُو معه هذا النظامُ اللاهوتيُّ طبيعيًّا، وقد اتبع مشترعُ الهند قُوبِيَه<sup>(٤)</sup> ما كان يُجسُّ عند ما وَضَعَ الناسَ في حالٍ سلبيةٍ إلى الغاية، غير أن مذهبه الذي نشأ في كسلِ الإقليم، فساعد على هذا الكسل بدَوْرِهِ، أدى إلى ألف شَرٍّ.

وأثبت مشترعو الصين أنهم أكثرُ صوابًا عندما نظروا إلى الناس من حيث الحركة الخاصة التي تجعلهم يقومون بواجبات الحياة فجعلوا ديانتهم وفلسفتهم وقوانينهم عمليةً تمامًا، لا من حيث السكون الذي سيصرون إليه ذات يوم، فالناسُ، كلما حَقَلْتهم العوامل الطبيعية إلى السكون، وَجِبَ أن تُبعدهم العوامل الخَلْقِيَّة عنه.

## الفصل السادس

### زراعة الأرضين في الأقاليم الحارة

زراعة الأرضين أعظمُ عمل يقوم به الناس، وكلما حَقَلْتهم الإقليم على الفرار من هذا العمل وجب على الدين والقوانين أن تُحَثِّثهم عليه، وهكذا فإن قوانين الهند التي تَهَبُ الأرضين للأمرء وتَنزِعُ من الأفراد رُوحَ التملكِ تَزِيدُ معلولاتِ الإقليم سوءًا، أي تَزِيدُ الكسلَ الطبيعيَّ.

(١) نعلم من نبذة لتقولا الدمشقي، اقتطفها قسطنطين بورفير وجينيت، أن من عادات الشرق القديمة إرسال من يخنق حاكفًا مكروهاً، وهذه العادة من زمن الماديين.

(٢) لالوبيير، رحلة إلى سيام، صفحة ٤٤٦.

(٣) بناماناك، انظر إلى كريشير.

(٤) يريد قويه أن يحول القلب إلى خواء خالص، فلنا عيون وأذان، غير أن الكمال في عدم الرؤية والسمع، ولنا فم وأيد، إلخ، والكمال في سكون هذه الأعضاء، وهذا ما استخرج من محاورة فيلسوف صيني نقلها الأب دوهاد، جزء ٢.

## الفصل السابع الرَّهْبَانِيَّة

تؤدي الرهبانية هنالك إلى الشرور عينها، والرَّهْبَانِيَّة نشأت في بلاد الشرق الحارَّة حيث الإنسانُ محمولٌ على النظر أكثر مما على العمل. ويلوح أن عدد الدراويش، أو الرهبان، في آسيا يزيد بحرارة الإقليم، وتكتنظ بهم الهند حيث الحرارة مُفْرِطَةٌ، ويوجد هذا الفرقُ نفسه في أوروبا. ويقتضي التغلُّبُ على كسل الإقليم محاولة القوانين نزع جميع وسائل العيش بلا عمل، ولكن العكس هو الذي تقوم به القوانين في جنوبي أوروبا، فهي تُنعم على مَنْ يودون أن يكونوا بَطَّالين بأماكنٍ صالحةٍ للحياة النظرية حابسةً عليها ترواحٍ واسعة، ومن الصواب أن يَجُودَ هؤلاء الناس، الذين يعيشون عن سَعَةٍ أُتخِمُوا بها، بِفَضْلَتِهِمْ على الطبقة الدنيا التي حَسِرَت تملُّكها للأموال فِئَعَوْضُونَهَا منها بالبطالة التي يتمتعون بها، فتنتهي حتى بحُبِّ بؤسها.

## الفصل الثامن عادة الصين الطيبة

تُخبرنا الرَّحَلَاتُ<sup>(١)</sup> إلى الصين عن الاحتفال<sup>(٢)</sup> بِشَقِّ الأَرْضِين الذي يقوم به العاهل في كلِّ عام، وقد أريد بهذا العمل العامَّ الرسميَّ حَضُّ الرعايا على الفِلاحة. ثم إن العاهل يُنَبِّأ في كلِّ سنة عن الحارث<sup>(٣)</sup> الذي امتاز من غيره في صنعته، فيجعله موظفًا من الدرجة الثامنة.

وكان ملوك قدماء الفرس<sup>(٤)</sup>، في اليوم الثامن من الشهر المعروف بِخَزْم رُوز<sup>(٥)</sup>، يَدْعُونَ أبهتهم جائبًا ليأكلوا مع الحَرَائِين، فهذه النظم باهرةٌ في تشجيع الزراعة.

## الفصل التاسع وسائل تشجيع الصَّناعة

سأبين في الباب التاسع عشر أن الأمم الكَسَلَى ذات زهوٍ عادةً، ويمكن ردُّ المعلول ضدَّ العلة

(١) الأب دو هالد، تاريخ الصين، جزء ٢، صفحة ٧٧.

(٢) كثير من ملوك الهند يصنعون مثل ذلك، رحلة إلى مملكة سيام، تأليف لالويير، صفحة ٦٩.

(٣) حرث الإمبراطور الثالث من الأسرة الثالثة، فنتي، الأرض بيده، وحمل الإمبراطورة ونساءه على صنع الحرير في قصره، تاريخ الصين.

(٤) مسيو هيد، ديانة الفرس.

(٥) اليوم البهيج.

والقضاء على الكسل بالزهو، وَيَحْسُن فِي جَنُوب أوروبَا، حيث الشعوب ذات نَحْوَةٍ، أن يُنْعَمَ بجوائز على الرُّزَاع الذين يَزْرَعُونَ حقولهم أحسن من سواهم، أو على العمال الذين تَقَدَّمُوا بصناعتهم إلى مَدَى بعيد، وَيُكْتَبُ النجاح لهذه الطريقة في جميع البلدان أيضًا، ومن ذلك أنها أدت في أيرلندا في أيامنا إلى إقامة مصنع نسيج من أهم ما وُجد في أوروبا.

## الفصل العاشر

### القوانين ذات الصلة بقناعة الشعوب

بالعَرَق<sup>(١)</sup> يَتَبَدَّدُ قِسْمُ الدَّمِ المائِي كثيرًا في البلاد الحارَّة، فيجب أن يُعَوِّضَ منه بسائل مماثل إِذْن، والماء ذو استعمالٍ عجيب هنالك، والمشروبات القوية هنالك تُجَمِّدُ كُرِّيَّاتِ<sup>(٢)</sup> الدم التي تبقى بعد تَبَدُّدِ الأقسام المائية.

وَيَبْخَرُ القِسْمُ المائِي بالعَرَقِ قليلًا في البلاد الباردة، وهو يَظَلُّ وافِرًا، وَيُمْكِنُ إِذْن، استعمالُ المشروبات الروحية من غير أن يَجْمُدَ الدَّمُ، والدَّمُ هنالك مملوءٌ سوائِلَ، وَيُمْكِنُ أن تكون المشروبات القوية التي تَمُفِّحُ الدَّمِ حركةً سائغةً هنالك.

وإن شريعة محمد ﷺ التي تَحْظُرُ شَرَبَ الخمر هي قانون إقليم جزيرة العرب إِذْن، ثم إن الماء قبل محمد ﷺ كان شرابَ العرب العامِّ، وكذلك القانونُ الذي كان يُحَرِّمُ على القرطاجيين<sup>(٣)</sup> شَرَبَ الخمر هو قانون الإقليم، والحقُّ أن إقليم دينك البلدين واحدٌ تقريبيًا.

وقانونٌ مثلُ هذا لا يكون صالحًا في البلاد الباردة حيث الإقليمُ يَحْمِلُ على شيء من ثقل الأمة الذي هو غيرُ ثَقَلِ الشخص كما يلوح، والثَّقَلُ يوجد في جميع الأرض على نسبة البرد ورطوبة الإقليم، ومُرُّوا من خطِّ الاستواء حتى قطبنا لتَرَوْا أن الثَّقَلُ يزيد مع درجات الغرض، ومُرُّوا من خطِّ الاستواء إلى القطب المعاكس تَجِدُوا الثَّقَلُ يسير نحو الجنوب<sup>(٤)</sup>، كما يسير من هذه الناحية نحو الشمال.

ومن الطبيعي في البلد الذي تكون الخمرُ فيه مخالفة للإقليم، ومن ثَمَّ للصحة، أن يُجَازَى على الإفراط في الشرب بأشدَّ مما يجازي عليه في البلد الذي يكون للثَّقَلُ فيه نتائج سيئة قليلة في الشخص والمجتمع والذي لا يؤدي الثَّقَلُ فيه إلى جعل الناس حِمَاقًا مطلقًا، بل يجعلهم

(١) ساح مسيو برنيه من لاهور إلى كشمير فكتب يقول: "إن جسمي غريال، فلا أكاد أبلع قرح ماء حتى أرى خروج طل من جميع أعضائي إلى طرف أصابعي، وأشرب عشرة أقداح كبيرة في اليوم الواحد، فلا يوجب هذا ضررًا لي مطلقًا، رحلة برنيه، جزء ٢، صفحة ٣٦١.

(٢) يوجد في الدم كريات حمر وأجزاء ليفية وكريات بيض وماء يسبح فيه جميع هذا.

(٣) أفلاطون، الباب الثاني من القوانين، أرسطو، العناية بالأمر المنزلية، باب ١، فصل ٥ أوزيب، Pre erang، باب ١٢، فصل ١٧.

(٤) يرى هذا لدى الهوتنتو ولدى شعوب رأس الشيل التي هي أقرب إلى الجنوب

أغبياء، وهكذا فإن القوانين<sup>(١)</sup> التي عاقبت الإنسان السكران على الإثم الذي اقترفه وعلى الخمار لم تكن لتطَبَّق على غير الثَّمَل الشخصي، لا على الثَّمَل القومي، وَيَشْرَب الألمانِي عن عادة، وَيَشْرَب الأَسباني عن خيار.

وفي البلاد الحارة يؤدي ارتخاء النسائج إلى تَرَشُّح السوائل كثيرًا، غير أن تَبَدُّد الأجزاء الجامدة يكون أقلَّ من ذلك، ولا يَتَطَرَّقُ البِلَى، مطلقًا، إلى النسائج التي ليس لها غيرُ عمل ضعيف جدًّا، ونابض قليل، وإنما تحتاج إلى قليل من السائل المغذِّي لتعويضها، ولا يؤكَلُ غيرُ قليل هنالك إذن. وتلك هي الاحتياجات المختلفة في مختلف الأقاليم التي أوجبت مختلف طُرُز الحياة، وهذه الطُرُز المختلفة للحياة أوجبت مختلف أنواع القوانين، وإذا كان تواصل الناس في الأمة كثيرًا أصبح لا مَعْدِل عن بعض القوانين، ولا بُدَّ من قوانينٍ أخرى لدى شعبٍ لا يُتَوَاصَل فيه مطلقًا.

## الفصل الحادي عشر القوانين ذات الصلة بأمراض الإقليم

يقول لنا هيرودوثس<sup>(٢)</sup> إن شرائع اليهود حوَّل الجُذام مقتبسةً من مَنهَاج المصريين، والواقع أن الأمراض نفسها تقتضي الأدوية نفسها، وكانت هذه القوانين مجهولةً لدى الأغارقة، ولدى الرومان الأولين، جَهَلَهُم للمرض، ثم جعلها إقليمٌ مصرَ وفلسطينَ أمرًا ضروريًا، وما كان من سهولة انتشار هذا المرض يجعلنا نَشْفُر بحكمة هذه القوانين وحيطَظتها.

وقد اخترنا نتائجها بأنفسنا، فقد أتتنا الحروب الصليبية بالجُذام، وما وُضِع من أنظمةٍ رشيدة حال دون إصابة جميع الشعب به.

ومن قانونِ اللُّبَار<sup>(٣)</sup> يُعَلِّم أن هذا المرض كان منتشرًا في إيطاليا قبل الحروب الصليبية وأنه استحقَّ عنايةً المشتريين، ومن ذلك أن رُوتارييس أمر بالآيستطيع المجذوم الذي طُرِد من منزله، وأقْصِي إلى مكانٍ خاصٍّ، أن يتصرف بأمواله، وذلك لأنه يُفْتَرَضُ موته من الساعة التي يؤخِّد فيها من منزله، وقد جعل المجذومون قاصرين عن العقود المدنية منعا لكلِّ اتصال بهم.

وأرى أن هذا المرض جُلب إلى إيطاليا بفتوح قياصرة الروم الذين يُحْتَقَل وجود مِلِشِيَاتٍ من فلسطين ومصرَ في جيوشهم، ومهما يكن من أمرٍ فإن تقدُّم هذا المرض وَقِفَ حتى زمن الحروب الصليبية.

ويقال إن جنود بُونِي جلبوا مرضًا مماثلاً للجُذام تقريبًا حين عودتهم من سوريا، ولم يَنْتَه

(١) كما صنع بيتاكوس وذكره أرسطو في كتاب السياسة، باب ٢، فصل ٣، فقد كان يعيش في إقليم ليس الثمل في عيتا قوميًا.

(٢) باب ٢، فصل ١، ٣، وفصل ١٨.

(٣) باب ٢.

إلينا أي نظام وُضع في ذلك الحين حَوْل ذلك، ولكن الظواهر تدلُّ على وجود مثل هذا النظام ما دام هذا المرضُ قد وُقِف إلى زمن اللُّنْبَار.

ومنذ قرنين انتقل من العالم الجديد إلى عالمنا مرضٌ<sup>(١)</sup> كان مجهولاً لدى آباؤنا، فهاجم الطبيعة البشرية حتى المنيع من الحياة واللذات، وذلك أن مُعظم الأُسَر العظيمة في جنوب أوروبا تَهْلِك، كما رُئي، في شَرِّ أَسْباح من الشُّبوع الكثير ما عاد معه غيرَ فاضح وغيرَ مشؤوم، والتعطُّش إلى الذهب هو الذي أدام ذلك المرض، فالقومُ يذهبون إلى أمريكا بلا انقطاع ويأتون بحَمَانَرٍ جديدةٍ منه على الدوام.

ومن أسباب التقوى ما اقتضى المطالبة بترك العقاب على هذا الجُرم، غير أن هذه الجائحة كانت قد دخلت في صميم الزواج، وأفسدت الطفولة نفسها.

وبما أن السهر على صحة الأهلين من حكمة المشترعين فإن من الصواب البالغ وقف هذا الاتصال بقوانينٍ تُوضَع على نَقَط الشرائع الموسوية.

والطاعونُ شَرُّ أَسْرَعٍ تخريبياً وأمضى فتكاً، ومصرُ هي مقرُّه الرئيس، ومن مصر ينتشر في جميع العالم، وفي مُعظم دول أوروبا وُضِعَتْ أنظمةٌ صالحةٌ جدًّا لمنع سريانه إليها، وفي أيامنا تُمْتَلَت وسائلٌ عجيبةٌ لوقفه، وذلك أن ضَرْبَ نطاقٍ من الكتابات حول البلد الموبوء منعاً لكل اتصال. ويَرَى التُّرْكُ<sup>(٢)</sup> الذين ليس لديهم ضابطةٌ من هذه الناحية أن النصرى في المضر عينه يَنْجُونَ من الخطر، وأنهم وحدهم هم الذين يَهْلِكُونَ، وهم يشترتون ثياب المصابين بالطاعون ويلبسونها وما زالوا يَفْعَلُونَ، ويَجْعَلُ مذهب القَدَرِ الشديد، الناظم لكل شيء، من الحاكم شاهدٍ عيانٍ هادئاً مفكراً بأن الله صَنَعَ كل شيء من الأزل، مقدراً أنه لا يستطيع صُنْعَ شيءٍ يَجَاه ذلك.

## الفصل الثاني عشر

### القوانينُ التي توضعُ ضدَّ مَنْ يقتلون أنفسهم<sup>(٣)</sup>

لا نرى في التواريخ قَتَلَ الرومان أنفسهم بلا داع، غير أن الإنجليز يقتلون أنفسهم من غير أن يَتَصَوَّرَ سببٌ يَحْمِلُهُمْ على ذلك، حتى إنهم يقتلون أنفسهم وهم في صميم السعادة، وهذا العملُ لدى الرومان كان نتيجة التربية، وهو قد كان ذا ارتباطٍ في طراز تفكيرهم وفي عاداتهم، وهذا العملُ لدى الإنجليز نتيجة مرضٍ<sup>(٤)</sup>، وهو ذو ارتباطٍ في حال البنية الطبيعي، وهو مستقلٌّ عن كل سببٍ آخر.

(١) ريكو، الدولة العثمانية - طبعة سنة ١٦٧٨، من قطع ١٢، صفحة ٢٨٤.

(٢) الفرنسي أو الزهري.

(٣) عمل من يقتلون أنفسهم مخالف للقانون الطبيعي وللدين المنزل.

(٤) يمكن أن يكون مقترناً بفساد الدم الذي يجعل الإنسان، في بعض البلدان على الخصوص، غريب الأطوار ثقيلاً على نفسه، سياحة

فرنسوا بيرار، قسم ٢، فصل ٢١.

ويدلُّ الظاهر على أن هذا نقصٌ في ترشُّح السائل العصبيِّ، فالآلةُ العاطلةُ قُوَّاهَا المحرَّكةُ من الحركة في كلِّ حينٍ تَسَامُ من نفسها، ولا تَشْعُرُ النفسُ بالألمِ مطلقًا، بل ببعض مصاعب الحياة، والألمُ سوءٌ موضعيٌّ يجعلنا راغبين في زوال هذا الألم، وعبءُ الحياةِ سوءٌ لا مكانَ خاصًّا له مطلقًا، وهو يجعلنا راغبين في نهاية هذه الحياة.

ومن الواضح أن يكون لدى القوانين المدنية في بعض البلدان من الأسباب ما يَعيِبُ الانتحارَ، يَبْدُ أنه عاد لا يمكن العقابُ عليه في إنجلترا، كما لا يُعاقَبُ على نتائج الجنون.

## الفصل الثالث عشر

### ما ينشأ عن إقليم إنجلترا من النتائج

في شعبٍ يُعْغَمُ مرضُ الإقليمِ روحَه بذلك المقدار، فيمكن أن يَحوِلَ نفورًا من كلِّ شيءٍ حتى الحياة، تُرى الحكومةُ التي تلائمُ جيدًا أناسًا يكون كلُّ شيءٍ ثقيلًا عليهم هي التي لا يستطيعون الارتباط بأحد فيها يُسَبِّبُ كُروِبَهُم، وهي التي تسيطر القوانين فيها أكثر من الرجال، فلا بُدَّ من طرَح هذه القوانين لتغيير الدولة.

وإذا كانت تلك الأمة قد اقتبست من الإقليم خُلُقَ عدم الصبر الذي لا يدعها تحتل الأمور نفسها زمانًا طويلًا فإنه يَبْرَى جيدًا أن تلك الحكومة تكون أكثر ما يلائم أيضًا. وليس خُلُقُ عدم الصبر ذلك عظيمًا بذاته، غير أن من الممكن أن يَغْظَمُ كثيرًا إذا ما أُضيف إلى الشجاعة.

ويختلف ذلك الخُلُقُ عن الخِفة التي توجب الإقدام على عملٍ وتركه بلا داعٍ، وهو يذنو من العناد لأنه ينشأ عن شعورٍ بالمتاعب بالغٍ من القوة ما لا يَصْغَفُ حتى بتَعَوُّدٍ معاناتها.

ويَصْلُحُ هذا الخُلُقُ في الأمة الحرة جيدًا لَزَيْكُ خُططِ الطفغيان<sup>(١)</sup> الذي يكون، دائمًا، بطيئًا ضعيفًا في أوائله، كما يكون نَزَقًا شديدًا في آخره، والذي لا يُظْهِرُ غيرَ يدٍ للمساعدة في البُداء، ثم يَجُورُ بما لا يُخْصَى من الأيدي.

وبالزُقَاد تبدأ العبودية دائمًا، غير أنه لا سبيلَ للنوم إلى شعب لا يَغْرِفُ الشُّكون في أيِّ وضعٍ كان، إلى شعب يَبْنَحُثُ عن حاله بلا انقطاع فيجد جميع المواضع الأليمة.

والسياسة مِبْرَدٌ لا يُشْمَعُ صوت بَرْدِهِ، مِبْرَدٌ يَبْلِي وَيَلْاقِي نَهَايَتَهُ على مَهْلٍ، والواقعُ أن الرجال الذين تكلمنا عنهم لم يكونوا يُطَبِّقُوا المماطلاتِ والتفصيلاتِ وتَوَدَّةَ المفاوضاتِ، ولم يكونوا لِيَقْوَروا فيها فَوْزَ الأمم الأخرى في الغالب، خاسرين بمعاهداتهم ما كانوا ينالون بأسلحتهم.

(١) اتخذ هذه الكلمة هنا لمقصد قلب السلطة القائمة، ولاسيما الديموقراطية، وهذا هو المعنى الذي كان يطلقه عليها اليونان والرومان.

## الفصل الرابع عشر معلولات الإقليم الأخرى

كان أجدادنا الجِزْمَانُ الأقدمون يقيمون بإقليم تَسْكُنُ الشَّهَوَاتُ فيه إلى الغاية، وكانت قوانينهم لا تَجِدُ في الأشياءِ غَيْرَ ما تَرَى، ولا تَتَصَوَّرُ أَكْثَرَ من هذا، وبما أنها كانت تَحْكَمُ في الشتائم الموجهة إلى الرجال بعظم الجُرُوح فإنها لم تبالغ في أمر الاعتداءات التي تُصَوَّبُ إلى النساء، وقانونُ الألمان<sup>(١)</sup> بالغُ الغرابة فضلًا عن ذلك، فإذا ما كَشِفَتْ امرأةٌ من الرأسِ دَفَعَتْ سِتَّةَ أَفْلَسِ غرامَةً، ويُدْفَعُ مثلُ هذه الغرامة إِذَا كان الكَشْفُ من الساقِ حتى الرُّكْبَةِ، ويُدْفَعُ ضِعْفُهَا إِذَا كَانَ الكَشْفُ عما فوق الرُّكْبَةِ، وَيُظَهَّرُ أَنَّ القانونَ كان يقيسُ عِظَمَ الاعتداءاتِ على شخصِ النساءِ كما يُقَاسُ أحدُ الأشكالِ الهندسية، وما كان القانونُ ليعاقِبَ على جُزْمِ التصوُّرِ، بل على جُزْمِ العيونِ، غيرَ أن شعبًا جرمانيًا عندما انتقل إلى أسبانيا وَجَدَ الإقليمَ قوانينَ كثيرةً أُخرى، فقد حَظَرَ قانونُ الفِزْيُغُوتِ على الأطباءِ فَصَدَّ امرأةً حُرَّةً ما لم يكن أبوها أو أمُّها أو أخوها أو ابنتها أو عمُّها حاضرًا، وذلك أن خيال الشعب قد اضْطَّرم وخيالُ المشرعين قد اتَّقَد، فارتاب القانونُ من كلِّ شيءٍ في سبيلِ شعبٍ كان يُمَكِّنُهُ الشكُّ في كلِّ شيءٍ.

إِذَنْ، صارت القوانينُ بالغةً اليقظة حَوْلَ الجنسين، ولكن القوانينُ في العقوبات التي نَصَّتْ عليها رأت، كما يَظْهَرُ، أن تُدَارِي الانتقامَ الخاصَّ أَكْثَرَ من ممارسة الانتقامِ العامِّ، وهكذا كانت تُجْعَلُ المذنبينَ ضَمَنَ عبودية الأقرباء أو الزوج المُهَانَ، وكانت المرأةُ الحُرَّةُ<sup>(٢)</sup> التي تسلَّمْ نفسها إلى رجلٍ متزوّج تُرَدُّ إلى سلطانِ زوجته لتتصرف فيها كما تشاء، وكانت القوانينُ تُلْزِمُ العبيد<sup>(٣)</sup> بأن يُقَيِّدُوا الزوجة التي يفاجئونها في حال الزنا ويقدموها إلى الزوج، وكانت تُبَيِّحُ لأولادها<sup>(٤)</sup> أن يتهموا وأن يستنطقوا عبيدها مع التعذيب إثباتًا للتهمة، وكذلك بالغت في تمحيص بعض نواحي الشرف أكثر مما صنعت في تأليف ضابطه صالحة، ولا ينبغي أن يُحَارَ من ذهاب الكونت يولييان إلى أن إهانته من هذا النوع تقتضي صَبَاحَ وطنه ومملكه، ولا ينبغي أن يُحَارَ مع مثل هذه الموافقة في الطبائع، من السهولة التي لاقاها العرب في الاستقرار بإسبانيا والبقاء فيها وتأخير سقوط إمبراطوريتهم عنها.

## الفصل الخامس عشر

### اختلاف ثقة القوانين بالشعب علم حسب الأقاليم

بَلَغَ الشعبُ اليابانيُّ من قَسْوَةِ الخُلُقِ ما لم يَسْتَطِعْ معه أن يكون موضعَ ثقةٍ لدى مشرعيه وحكامه، وهؤلاء لم يَصْعُوا أمام عيونه غيرَ قضاةٍ وتهديداتٍ وعقوباتٍ، وهؤلاء قد جعلوه

(٢) قانون القوط، باب ٣، فصل ٤:٩.

(٤) المصدر نفسه، باب ٣، فصل ٤:١٣.

(١) فصل ٥٨:٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، باب ٣، فصل ٤:٦.

في كلِّ خُطوةٍ خاضعًا لرقابة الضابطة، وهذه القوانين جعلت من كلِّ خمسةٍ من أرباب الأسرة حاكمًا على الأربعة الآخرين، وهذه القوانين التي تعاقب جميع الأسرة أو جميع الحي على جُرمٍ واحد، وهذه القوانين التي لا تجدُّ أربياءً حيث يكون مذنبٌ واحد، قد وُضعت لكي يَحْتَرَزَ بعضُ الناس من بعض، ولكي يبحث كل واحدٍ عن سلوك الآخر فيكون رقيبَه وشاهدَه وقاضيَه. وعلى العكس تجدُّ شعبَ الهنود لِيَتَّأ<sup>(١)</sup> رقيقًا عطوفًا، وكذلك مشترعوه كانوا يتقون به ثقةً عظيمة، فوضعوا له عقوباتٍ قليلة<sup>(٢)</sup>، غير شديدة، حتى إن هذه العقوبات لم تُنفَّذْ بدقة، وقد أُعطيَ الأعمامُ في الهند أبناء الأخ وأُعطيَ الأوصياء الأيتامَ كما يُعطاهم الآباء في موضع آخر، وقد تَظَمَّوا الوِراثَةَ وَفَقَّ مزية الوارث، أي رأوا، كما يلوح، أن كلَّ واحد من الأهلين يجب أن يعتمد على صلاح الآخرين الطبيعي. وسَهَّلَ عليهم تحرير عبيدهم<sup>(٣)</sup>، وزوَّجهم وعاملوهم كما يعاملون أولادهم<sup>(٤)</sup>، وبِا لَبَرَكَةِ إقليمٍ يُنتِج سلامةً طويةً في الطبائع ورَفَقًا في القوانين!

## الباب الخامس عشر صلة قوانين الرِّقِ المدنيِّ بطبيعة الإقليم

### الفصل الأول الرِّقُ المدنيُّ

الرِّقُّ، في معناه الصحيح، هو وَضْعُ حَقٍّ يَبْلُغُ مِنْ جَعْلِ إنسانٍ مَلَكًا لِأَحَرٍّ ما يكون به هذا سيد حياته وأمواله المطلق، وليس الرِّقُّ طبيعيًا بطبيعته، فهو غير مفيد للسيد ولا للعبد، غير مفيد لهذا لأنه لا يستطيع صنع شيء عن فضيلة، غير مفيد لذلك لأنه يألف مع عبيده جميع أنواع العادات السيئة، لأنه ينعوّد من حيث لا يشعُرُ فُقَدانَ جميع الفضائل الخُلُقِيَّة، لأنه يصبح عاتِيًا متسرِّعًا قاسبًا غضوبًا شَهْوانِيًا جائرًا. وفي البلدان المستبدة، حيث النابئ خاضعون لِرِقِّ سياسيٍّ، يكون الرِّقُّ المدنيُّ أكثرَ احتمالًا مما في مكان آخر، فيجب على كلِّ واحد هنالك أن يكون راضيًا رضاءً كافيًا بِنَيْلِهِ غَيْشِهِ وحياته، وهكذا لا يكون حال العبد هنالك أثقلَ من حال أحد الرعية. ولكن لا

(١) انظر إلى بيرنيه، جزء ٢، صفحة ١٤٠.

(٢) انظر في المجموعة الرابعة عشرة من الرسائل المعتبرة (صفحة ٤٠٣)، إلى قوانين شعوب الهند أو عاداتها في شبه الجزيرة الواقعة وراء الفنج

(٣) الرسائل المعتبرة، المجموعة التاسعة، صفحة ٣٧٨.

(٤) كنت أظن أن الرفق بالرفيق في الهند هو الذي جعل ديودرس يقول بعدم وجود سادة وعبيد في الهند، غير أن ديودرس عزا إلى جميع الهند ما وجده استرابون (باب ١٥)، خاضًا بشعب مخصوص فقط

ينبغي أن يُوجَدَ عبيدٌ في الحكومة الفلكية حيث لا يجوز أن تُخمد الطبيعة البشرية أو تُذَلَّ، ويكون وجودُ العبيد مخالفاً لروح النظام في الديمقراطية حيث يتساوى جميعُ الناس، وفي الأريستوقراطية حيث يجب أن تُبذل القوانينُ كلُّ جُهدٍ ليكون جميعُ الناس متساوين على ما تسمح به طبيعة الحكومة، فالعبيد لا يضلُّون لغير مَنْح أبناء الوطن سلطاناً وترقاً لا ينبغي أن يكونا عندهم مطلقاً.

## الفصل الثاني

### مصدر حقِّ الرِّقِّ لدى فقهاء الرومان

ليس مما يُصدَّق مطلقاً أن يكون الرِّقُّ قد نشأ عن الشَّفقة، وأن يكون قد أخذ به من ثلاثة أوجهٍ<sup>(١)</sup> إذن.

ذهبت حقوق الأمم إلى جعل الأسارى عبيداً لكيلا يُقتلوا، وقد أباح قانون الرومان المدني للمدنيين، الذين يُمكن دأئهم أن يضطهدوهم، بيع أنفسهم، وقد أراد الحقُّ الطبيعي أن يَفَع في الرِّقِّ مثل أبيهم العبدِ أبناؤه الذين لا يستطيع تغذيتهم.

ليست هذه الأسباب التي أدلى بها الفقهاء موافقةً للصواب مطلقاً، وذلك: أولاً، إن من الخطأ أن يُباح القتل في الحرب في غير حال الضرورة، ولكن الرجل إذا جَعَلَ رجلاً آخرَ عبداً لم يُمكن أن يقال إنه كان في ضرورة قتلِه ما دام لم يَصنع ذلك، وكلُّ حقٍّ يُمكن الحرب أن تُفرضه على الأسارى هو أن يُطمأَن إلى أنهم عادوا غير قادرين على إيقاع الضرر، وما يقترفه الجنود من التقتيل بعد حرارة الجهاد، عن اعتدال دمٍ أمرٌ بُدِّئته أُممُ العالم<sup>(٢)</sup> كلها.

ثانياً، ليس من الصحيح أن يستطيع الرجلُ الحربَ ببيع نفسه، فالبيع يفترض ثمناً، فإذا ما باع العبدُ نفسه أصبحت جميع أمواله ملك سيده، فلا السيد يدفع شيئاً ولا العبدُ يَقْبِض شيئاً، وقد يقال إن له ما يدخره، غير أن هذا الادخار تابعٌ للشخص، وإذا كان لا يجوز للرجل أن يقتل نفسه لتملصه بهذا من وطنه فإنه لا يباح له أن يبيع نفسه أيضاً، فحرية كلِّ مواطن جزءٌ من الحرية العامة، حتى إن هذه الصفة في الحكومة الشعبية قسمٌ من السيادة، ويُعدُّ بيع الإنسان صفةً المواطن فيه عملاً<sup>(٣)</sup> بالغاً من حماقة مالا يُفترَض وجوده فيه، وإذا كانت الحرية ثمناً لمن يشتريها فإنها بلا ثمنٍ لمن يبيعهها، ولم يَسْتَطع القانون المدني الذي أجاز للناس قسمة الأموال أن يَصع بين الأموال قِسماً من الأدميين الذين يجب أن تقوم بهم هذه القسمة، ولم يَسْتَطع القانون المدني الذي يَحُلُّ من العقود المشتملة على بعض الضرر أن يُمسك عن حلِّ عقدٍ مشتمل على أفدح الأضرار.

(١) إذا لم يرد ذكر الأمم التي تأكل أسراها.

(٢) قانون جوستينيان، باب ١.

(٣) أتكلّم عن الرِّق، على التحقيق، كما كان عند الرومان، وكما أقيم في مستعمراتنا.

ثالثًا، الولادة، وهذا ما يَسْقُطُ مع الوجهين الآخرين، فإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسه كانت قدرته على بيع ابنه الذي لم يولد أقل من ذلك، وإذا كان لا يُفكِن تحويل أسير الحرب إلى عبد كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيد أقل من ذلك.

والذي يجعل قتل المجرم جائزًا شرعًا هو أن القانون الذي يجازيه كان قد وُضِعَ نفعًا له، وذلك لان القاتل، مثلًا، انتفع بالقانون الذي يحكم عليه، فحفظ له حياته في كل حين، ولذلك لا يمكنه أن يحتج عليه، وغير هذا حال العبد، فلم يُفكِن أن يكون قانون الرِّق نافعًا له قَطُّ، فهو ضده في جميع الأحوال، وذلك من غير أن يكون له مطلقًا، وهذا يناقض مبدأ جميع المجتمعات الأساسي. وقد يقال إنه أمكن أن يكون نافعًا له ما دام السيد قد أنعم عليه بالغذاء، إذن يجب قَضُ الرِّق على العاجزين عن كَسْب عَيْشهم، غير أنه لا يُرَادُ عبيد من هذا الطَّرَاز، وأما الأولاد فإن الطبيعة التي أنعمت على الأمهات باللبن تداركت غذاءهم، وأما بقية طفولتهم فهي من قُرْب السَّرِّ التي يَحْوزون فيها أعظم أهلية تجقلهم نافعين ما لا يقال معه إن الذي يغذيهم، ليكون مولاهم، قد أعطاهم شيئًا.

ثم إن الرِّق مخالفٌ للحقوق المدنية كمخالفته للحقوق الطبيعية، وأي قانون مدني يُفكِنه أن يحول دون فرار عبد، وهذا العبد لا يُحَسَب في المجتمع مطلقًا ولا يُخَصُّه أي قانون مدني كان؟ هو لا يُفكِن أن يُخَجَّر عليه بغير قانون الأسرة، أي بقانون سيده.

## الفصل الثالث

### مصدر آخر لحق الرِّق

وكذلك أودُّ أن أقول إن حق الرِّق ينشأ عما تُضمِّره أمة من ازدراء أمة أخرى قائم على اختلاف العادات.

قال لوبز دُغوماراً<sup>(١)</sup>: «وَجَدَ الإسبانُ بالقرب من سَنَت مَرَّت سِلَلاً مشتملةً على أغذية للأهلين، أي على سَرَطانات وحقنونات وزيزان<sup>(٢)</sup> وجنادب، فجعل الغالبون ذلك جريمة المغلوب»، ويعترف المؤلف بأن هذا هو الأساس الذي بُني عليه حق جعل الأمريكيين عبيدًا للإسبان، وذلك فضلًا عن تدخينهم تبغًا وعدم إطلاق إحصاهم على الطريقة الأسبانية.

والمعارف تجعل الناس ودعاءً، والعقل يحولهم على الإنسانية، وليس سوى سبق الأوهام ما يضرِّفهم عنها.

(١) Biblioth. angle. جزء، ١٣، قسم ٢، مادة ٣.

(٢) الزيز: دويبة تطير وتقف طويلاً علما لشجر ولها صوت كأنها تقول "زيز" فسميت به.

## الفصل الرابع مصدرُ آخرُ لحقِّ الرِّقِّ

وكذلك أودُّ أن أقول إن الدين يَفْتَحُ مَنْ يَعْتَنُقُونَهُ حَقَّ استرقاقٍ مَنْ لَا يَعْتَنُقُونَهُ لِيَسْهُلَ الْعَمَلُ فِي سَبِيلِ نَشْرِهِ.

وطِرَارُ التَّفْكِيرِ هَذَا هُوَ الَّذِي شَجَّعَ مُحَرِّبِي أَمْرِيكَ عَلَى جَرَائِمِهِمْ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذِهِ الْفِكْرَةِ بَنَوْا حَقَّ اسْتِرْقَاقٍ كَثِيرٍ مِنَ الشُّعُوبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قُطَاعَ السَّابِلَةِ هَؤُلَاءِ، الَّذِينَ كَانُوا يَرِيدُونَ أَنْ يَكُونُوا لَصُوصًا وَنَصَارَى عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَانُوا أَتَقِيَاءَ إِلَى الْغَايَةِ.

أَجَلٌ، أَلَيْمٌ لُوَيْسِيُّ الثَّلَاثِ عَشَرَ<sup>(٢)</sup> كَثِيرًا مِنَ الْقَانُونِ الَّذِي يَجْعَلُ زُنُوجَ مُسْتَعْمَرَاتِهِ عَبِيدًا، غَيْرَ أَنَّهُ وَافِقٌ عَلَيْهِ عِنْدَمَا أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ أَنَّهُ أَضْمَنُ وَسِيلَةَ لِهَدَايَتِهِمْ إِلَى النُّصْرَانِيَّةِ.

## الفصل الخامس استرقاق الزنوج

لَوْ كَانَ عَلَيَّ أَنْ أُؤَيِّدَ الْحَقَّ الَّذِي انْتَحَلْنَاهُ فِي جَعْلِ الزُّنُوجِ عَبِيدًا لَقَلْتُ: بَمَا أَنَّ شُعُوبَ أَوْرِبَا أَبَادَتْ شُعُوبَ أَمْرِيكَ فَإِنَّهَا اضْطَرَّتْ إِلَى اسْتِرْقَاقِ شُعُوبِ إِفْرِيْقِيَا اسْتِخْدَامًا لَهَا فِي إِحْيَاءِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْضِينَ.

وَيَصْبِحُ السُّكَّرُ غَالِيًا جَدًّا إِذَا لَمْ يُزْرَعْ النَّبَاتُ الَّذِي يُنْتِجُهُ مِنْ قِبَلِ عَبِيدٍ. وَهَؤُلَاءِ، الَّذِينَ هُمْ مَوْضُوعُ الْبَحْثِ، سُودٌ مِنَ الْأَرْجْلِ حَتَّى الرَّأْسِ، وَهَمُ مِنْ قِصَرِ الْأَنْوْفِ مَا يَنْعَذِرُ مَعَهُ الرَّثَاءُ لَهُمْ تَقْرِيْبًا.

وَلَا يُلْقَى فِي الذَّهْنِ كَوْنُ اللَّهِ الْبَالِغِ الْحِكْمَةَ قَدْ وَضَعَ رُوحًا، رُوحًا طَيِّبَةً عَلَى الْخُصُوصِ، فِي جَسْمٍ تَامٍّ السُّوَادِ.

وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ جَدًّا أَنْ يُفَكَّرَ فِي كَوْنِ اللَّوْنِ هُوَ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ جَوْهَرُ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَكَوْنِ شُعُوبِ آسِيَا الَّتِي تَضَعُ خِصِيَانًا تَفْتَحُ السُّودَ دَائِمًا مِنْ صِلَتِهِمْ بِنَا عَلَى وَجْهِهِ أَكْثَرَ بَرُوزًا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُحَكَّمَ فِي لَوْنِ الْجِلْدِ بِلَوْنِ الشُّعُورِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا عِنْدَ الْمَصْرِيِّينَ، وَهَمُ أَحْسَنُ فِلَاسْفَةِ الْعَالَمِ، مِنَ النَّتَائِجِ الْعَظِيمَةِ مَا كَانُوا يَقْتُلُونَ مَعَهُ جَمِيعَ مَنْ يَقْعُونَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ الشُّقْرَ.

(١) انظر إلى تاريخ فتح المكسيك لسوليس وإلى تاريخ فتح البيرو لغارسيلاسو دولا فيغا.

(٢) الأب لوبا، سياحة جديدة إلى جزائر أمريكا، جزء ٤، صفحة ١١٤، سنة ١٧٢٢، قطع ١٢.

ومن الأدلة على عطل الزواج من الرشد العام كونهم يُفَضِّلُونَ القلادة الزجاجية على القلادة الذهبية ذات القيمة العظيمة جدًا لدى الشعوب المتمدنة. ومن المُحَال أن نفترض هؤلاء الادميين من الناس، وذلك لأننا إذا ما افترضناهم أناسًا أخذنا نعتقد أننا غيرُ نصارى. ومن ذوي النفوس الصغيرة من يُعْرِفُونَ في بيان الجور الذي يُسَامُ به الإفريقيون، وذلك لأن الجور إذا كان كما يقولون أقلًا يخطر ببال أمراء أوربا الذين يفتقدون فيما بينهم عهدًا غير مجدية أن يصعوا عهدًا عامًا في ذلك عن رحمة ورافة؟

## الفصل السادس مصدرُ حقِّ الرِّقِّ الحقيقيِّ

حان وقت البحث عن المصدر الحقيقيِّ لحق الاسترقاق، وهو الحقُّ الذي يجب أن يقوم على طبيعة الأمور، ولنتنظر هل يوجد من الأحوال ما يُشْتَقُّ منه؟  
يُجَدُّ الإنسانُ في كلِّ حكومة مستبدة سهولةً عظيمةً لبيع نفسه، والرِّقُّ السياسيُّ في هذه الحكومة هو الذي يقضي على الحرية المدنية من بعض الوجوه. ويقول مسيو برِّي<sup>(١)</sup> إن الروس يبيعون أنفسهم بسهولة عظيمة، وأُعرفُ السببَ جيدًا، وهو أنه لا قيمةً لحريرتهم مطلقًا. ويحاول جميع الناس في أشتيم ببيع أنفسهم، وليس عند كلِّ واحدٍ من بعض السُّنِّيورات<sup>(٢)</sup> البارزين أقلُّ من ألفِ عبدٍ يُعَدُّون تجارًا بارزين ذوي عبيدٍ كثيرٍ تابعين لهم، ذوي عبيدٍ كثيرٍ لهم عبيدٌ تابعون لهم، ومن العبيد من يُورثون ومن يُخملون على التجارة، وفي هذه الدول يحاول الأحرار، الضعافُ كثيرًا تجاه الحكومة، أن يكونوا عبيدًا من يطفون على الحكومة. ومما يطابق العقل أن يكون ذلك مصدرَ حقِّ الاسترقاق الواقع الذي يُرى لئنا جدًا في بعض البلدان، ويجب أن يكون لئنا لأنه قائم على خيارٍ حرٍّ صادرٍ عن رجلٍ يجعل له سيدًا عن منفعةٍ له، وهذا ما يؤلف عهدًا متبادلًا بين الفريقين.

## الفصل السابع مصدرُ آخرٍ لحقِّ الرِّقِّ

وإليك مصدرًا آخرَ لحقِّ الرِّقِّ، حتى لهذا الرِّقِّ الجائر الذي يُرى بين الناس: يوجد من البلدان ما تُوهنُ الحرارةُ فيه البدنَ وتضعفُ الشجاعةُ كثيرًا، فلا يقوم الناس

(١) حال روسيا الكبرى الحاضر لجان بري، باريس، ١٧١٧، قطع ١٢. (٢) سياحة جديدة حول العالم لدانبير، جزء ٣، امستردام ١٧١١.

بواجبٍ شاقٍّ فيه إلا عن خوفٍ من العقاب، ولذلك يَطْرُقُ الرَّقُّ العَقْلَ هناك أكثر مما هنالك، وبما أن السيد هناك يكون جبانًا تجاه أميره جَبَنَ عبده نحوه فإن الرَّقَّ المدنيَّ هناك يكون قريبًا للرَّقِّ السياسيِّ أيضًا.

ويريد أرسطو<sup>(١)</sup> إثبات وجود عبيدٍ عن طبيعةٍ، وما قاله لا يُثبت ذلك مطلقًا، وأعتقد أنه إذا وُجدَ مثل هؤلاء العبيد كانوا من أولئك الذين تكلمت عنهم آنفًا. ولكن، بما أن جميع الناس يولدون متساويين فإن من الواجب أن يقال إن الرَّقَّ مضادٌّ للطبيعة وإن قام في بعض البلدان عن سببٍ طبيعيٍّ، ويجب أن يُفَرَّقَ بين هذه البلدان والبلدان التي تَرَفُّضُ الأسبابَ الطبيعيةَ فيها كبلاد أوربا التي كان من حُسْنِ التوفيقِ إلغائُه فيها. ويقول لنا بلوتارك في حياة نوميًا إنه كان لا يوجد سيدٌ ولا عبدٌ من زمن ساثوزن، فالنصرانية قد أعادت هذا العهد في أقاليمنا.

## الفصل الثامن

### عدم فائدة الرِّقِّ بيننا

إذن، يجب فَضْرُ الرَّقِّ الطبيعيِّ على بعض بلدان العالم، ويُلوح لي أن الأعمال التي يقتضيها المجتمع في جميع البلدان الأخرى مهما تكن شاقَّةً يُمكن الرجالَ الأحرارَ أن يقوموا بها. والذي يجعلني أفكِّرُ هكذا هو أن أعمال المناجم كانت، قبل أن تُلقَى النصرانية العبودية المدنية في أوربا، تُعدُّ من الأمور الشاقَّةِ جدًّا ما يُغْتَقَدُ معه أن العبيد أو المجرمين وحدهم هم الذين يقومون بها، بيدَ أنه يُعرَفُ اليوم أن الرجال الذين يُسْتَحْدَمُونَ فيها يعيشون سُعداءً<sup>(٢)</sup>، وقد شجَّعت هذه المهنة بامتيازاتٍ زهيدة، وذلك أن فُرِنْتَ زيادةُ العمل بزيادة الكسب فانتهى إلى تخبيب حالهم إليهم أكثر مما في كل مهنة أخرى كان يمكنهم مزاولتها. ولا يوجد عملٌ، مهما كان شاقًّا، لا يُمكن تعديله وَفَقَّ قوَّةً مَنْ يقوم به، وذلك على أن يكون العقلُ، لا البخلُ، هو الذي يُنظِّمه، ويُمكن أن يستعان بيُسْرَ الآلات التي يخترعها، أو يُطَبِّقها، القنُّ، فيَعْوِضُ من العمل الشاقِّ الذي يُحْمَلُ العبيد على القيام به في مواضعٍ أخرى، وكانت مناجمُ التُّركِ على حدود تَمَشْوَارِ أغنى من مناجم هُنغارية وكانت لا تنتج مثلها، وذلك لأنهم كانوا لا يتصورون غيرَ سواعد عبيدهم.

ولا أدري هل العقلُ أو القلب هو الذي يُفْلِي عليَّ هذا المقال؟ ومن المحتمل أنه لا يوجد على الأرض إقليمٌ لا يُمكنُ حملُ أحرارِ الناس على العمل فيه، وذلك لأن القانونين كانت سيئةً فُوجِدَ أناسٌ كُسالَى، وذلك لأن هؤلاء الناس كانوا كُسالَى فاستُعِيدوا.

(١) السياسة، باب ١، فصل ١.

(٢) يمكن الاطلاع على ما يتم من هذه الناحية في مناجم الهارتز بألمانيا الدنيا وفي مناجم هنغارية.

## الفصل التاسع

# الأمم التي أُيدت الحرية المدنية فيما على العموم

يُسْمَعُ كُلَّ يَوْمٍ أَنْ مِنَ الصَّالِحِ وَجُودَ عبيدٍ بَيْنَنَا.

غير أن حُسن الحكم في هذا يقتضي ألا يُبْحَثَ في هل يكونون نافعين للفريق الصغير الغنيّ الشهوانيّ من كلِّ أمة، وهم يكونون نافعين له لا ريب، وإنما اعتقد أنه، إذا ما اتَّخِذَتْ وجهةً نظرياً أخرى، لا يوجد واحدٌ من الذين تتألف منهم الأمة يريد الالتجاء إلى القرعة ليُعْرِفَ مَنْ يجب أن يتألف منه قسم الأمة الذي يكون حُرّاً وقسم الأمة الذي يكون عبداً، والقائلون بالرقِّ هم أكثرُ الناسِ مقتناً له، وكذلك أشدُّ الناسِ بؤساً هم أكثرُ الناسِ كُزْهاً له، ولذلك يُعَدُّ الهُتَافُ للرقِّ هُتَافاً للترف والشهوة، لا هُتَافاً للسعادة العامة، ومن ذا الذي يَشْكُ في أن كلَّ رجلٍ، على انفرادٍ، لا يسرُّ كثيراً بأن يكون صاحبَ أموال الآخريين ووليّ شرفهم وحياتهم، وفي أن جميعَ أهوائه لا تنتبه عند هذه الفكرة أول وهلة؟ إذا أردتم أن تَعْرِفُوا هل رغائب كلِّ واحدٍ مشروعةٌ في هذه الأمور فابحثوا في رغائب الجميع.

## الفصل العاشر

# أنواع الرِّقِّ الكثيرة

يوجد للعبودية نوعان: العبودية الحقيقية والعبودية الشخصية، فأما الحقيقية فهي التي تزيط العبد بالأرض، وهذه هي الحال التي كان عليها العبيد عند الجُزْمان كما روي تاسيت<sup>(١)</sup>، ولم يكن لهم عملٌ في المنزل مطلقاً، وإنما كانوا يؤدون إلى مولاهم مقداراً من البُرِّ أو الماشية أو النسيج، وما كان رِقْمهم ليذهب إلى ما هو أبعد من هذا، ولا يزال هذا النوع من العبودية سائداً لهنغارية وبوهيمية وأماكن كثيرةٍ أخرى من ألمانيا الدنيا.

وأما العبودية الشخصية فهي خاصة بخدمة المنزل، وهي تزجج إلى شخص السيد. ويتجلى سوء استعمال الرِّقِّ المتناهي عندما يكون شخصياً وحقيقياً في وقت واحد، وهذا ما كانت عليه عبودية الإيلوت لدى الإسبارطيين، فقد كانوا خاضعين لجميع الأعمال خارج المنزل وجميع الإهانات داخل المنزل، وهذه الإيلوتية مخالفة لطبيعة الأمور، وليس لدى الشعوب البسيطة غير رِقِّ حقيقي<sup>(٢)</sup> لقيام نساؤها وأولادها بالأعمال المنزلية، ويكون عند الشعوب الشهوانية رِقُّ شخصي، وذلك لاقتضاء الترف خدمة العبيد في المنزل، والواقع إن

(١) De moribus Germani، فصل ٢٥.

(٢) لا تستطيعون كما قال تاسيت في طبائع الجرمان\* (فصل ٢٠)، أن تميزوا سيد العبد بنعيم الحياة.

الإيلوتية تجمع في الأشخاص أنفسهم بين الرِّقِّ القائم عند الشعوب الشهوانية والرِّقِّ القائم عند الأمم البسيطة.

## الفصل الحادي عشر

### ماذا يجب على القوانين أن تصنع تجاه الرِّقِّ

ولكن مهما تكن طبيعة الرِّقِّ فإنه يجب على القوانين المدنية أن تحاول وقايتها من سوء الاستعمال من ناحية ومن الأخطار من ناحية أخرى.

## الفصل الثاني عشر

### سوء استعمال الرِّقِّ

لا يكون السيد في الدول الإسلامية<sup>(١)</sup> وليًا لحياة الإمام وأمواله فقط، بل يكون صاحبًا لما يُسَمَّى عِضْمَتَهُنَّ وشرَفَهُنَّ أيضًا. وإن من مصائب هذه البلدان أن يكون أكبر قسم في الأمة قد خُلِقَ ليكون خادمًا لشهوة الآخر، وتُكَافَأُ هذه العبودية بالكسل الذي يُمتنع به مثل هؤلاء للعبيد، وهذا بلاءٌ جديدٌ على الدولة أيضًا.

وهذا الكسل هو الذي يجعل قصور الشرق<sup>(٢)</sup> أماكن نعيم حتى لِقَنُ أنشئت ضدهم، ومن الممكن أن يَجِدَ أناسٌ، لا يَخْشَوْنَ غيرَ العمل، سعادتهم، في هذه الأماكن الهادئة، ولكنه يَرَى بذلك أنه يُؤدِّي حتى روحُ إنشاء الرِّقِّ.

ويَقْضِي العقل بالألا يمتدُّ سلطانُ السيد، مطلقًا، إلى ما وراء الأمور القائمة على خدمته، ويجب أن يكون الرِّقُّ للفائدة لا للشهوة، فقوانين العَفَاف هي من الحقوق الطبيعية، ويجب أن يُشعر بها من قِبَل جميع أمم العالم.

وإذا كان القانون الذي يحافظ على طُهر العبيد صالحًا في الدول التي تستخفُّ فيها السلطة، التي لا حدَّ لها، بكل شيء فماذا يكون مَدَاه في المَلَكِيَّات؟ وماذا يكون مَدَاه في الدول الجُمهوريَّة؟

وفي قانون اللنبار<sup>(٣)</sup> نَصُّ يلوح صلاحه لجميع الحكومات، وهو «أن السيد إذا ما فَجَرَ بامرأة عبده أصبح الاثنان حُرَّين»، فهذا تدبيرٌ عجيبٌ لتدارك شَبَقِ السادة أو وَفِّيه من غير كبير عنفٍ.

(٢) انظر إلى شاردان، جزء ٢، في وصفه لسوق إيزاغور.

(١) انظر إلى شاردان، رحلة إلى فارس.

(٣) باب ١، فصل ٣٢: ٥.

ولا أرى أنه كان لدى الرومان ضابطةً صالحة من هذه الناحية، فقد أزحوا العنان لشيق السادة، حتى إنهم حرّموا عبيدهم حقّ الزواج من بعض الوجوه، أجلّ، كان هذا أردلّ قسم في الأمة، ولكن مهما كان هذا القسم من الحقارة فقد كان من الحسن وجود عادات له، ثم إن زواجات أبناء الوطن كانت تُفسد بقطع الزواجات عنه.

## الفصل الثالث عشر

### خطر كثرة العبيد

لكثرة العبيد نتائج مختلفة في مختلف الحكومات، وليست هذه الكثرة ثقيلة في الحكومة المستبدة، فما هو مستقرّ في جسم الدولة من رِقِّ سياسيّ يُشعر بالرقّ المدنيّ قليلاً، ومن يُسمّون أحراراً ليسوا أكثر حريةً ممن لا يُدعّون بهذا اللقب، وبما أن هؤلاء قابضون على جميع الأمور تقريباً بصفتهم خضياً أو عُتقاً أو عبيداً، فإن كلاً من حال الحرّ وحال العبد يتصل بالآخر عن كَثَبٍ إلى الغاية، ولذلك يكون مما لا يُبالي به تقريباً أن يعيش في الرقّ هنالك قليل من الناس أو كثير منهم. ولكن من الأهمية بمكان ألا يوجد عبيد كثير في الحكومات المعتدلة، فالحرية السياسية تجعل الحرية المدنية أمراً ثميناً فيها، وذلك أن من يُحرّم هذه يُحرّم تلك أيضاً، وذلك أن هذا يبرّي مجتمعاً سعيداً ليس جزءاً منه، وأنه يبرّي السلامة قائمةً للآخرين، لا نفسه، وأنه يشعر بوجود روح لمولاه يُمكن أن تُعظم وبأن روحه ملزمةً بالهبوط بلا انقطاع، ولا شيء يُقرّب من حال الحيوان أكثر من أن يُرى، دائماً، أناس أحرار وآخرون غير أحرار، وأناس كهؤلاء أعداء طبيعيين للمجتمع، وتكون كثرتهم أمراً خطراً.

وليس من العجيب، إذن، أن تُكدر الدولة في الحكومات المعتدلة بعصيان العبيد، وأن يُنذر<sup>(١)</sup> حدوث هذا العصيان في الدول المستبدة.

## الفصل الرابع عشر

### العبيد المسلحون

تسليخ العبيد في الملكية أقلّ خطراً مما في الجمهوريات، وذلك أنك تجد أمة مقاتلة وطبقة أشراف تزرّجان هؤلاء العبيد المسلحين بما فيه الكفاية، وذلك أنك تجد في الجمهورية أناساً يُعدّون وحدهم أبناءً للوطن فلا يستطيعون ردّع أناس مسلحين يكونون مساوين لهم.

(١) كان عصيان المماليك حالاً خاصة، فلم يكن الأمر غير هيئة من الميليشيا اغتصبت الدولة.

وقد انتشر القوط، الذين فَتَحُوا إسبانيا، في البلاد، وهم لم يَلْبَثُوا أن وجدوا أنفسهم ضعافًا إلى الغاية، وهم قد وَضَعُوا ثلاثة أنظمة عظيمة، وهي: أنهم أَلْعَوْا العادة القديمة التي تَحْظُر مصاهرة الرومان بزواج<sup>(١)</sup>، وأنهم فَرَضُوا على المُغَفَّين<sup>(٢)</sup> من الأميري أن يَذْهَبُوا إلى الحرب معاقبين بالعبودية من لم يفعل ذلك، وأنهم أَلْزَمُوا كُلَّ قوطيٍّ بتسليح عُشْر<sup>(٣)</sup> عبيده وجلبهم إلى الحرب، وكان هذا العدد غير كبيرٍ بالنسبة إلى من يَبْقُونَ، ثم إن هؤلاء العبيد الذين كان يأتي بهم سادتهم إلى الحرب لم يُولَّفُوا فِرْقَةً منفصلة، بل كانوا في الجيش، أي يَبْقُونَ في الأسرة من بعض الوجوه.

## الفصل الخامس عشر مواصلة الموضوع نفسه

يكون العبيدُ المسلَّحون أقلَّ إرهابًا إذا كانت الأمة بأسرها مقاتلة. وكان قانون الألمان<sup>(٤)</sup> يقضي بمعاقة العبد الذي يسرق شيئًا مُودَعًا بمثل العقاب الذي يُفَرِّض على الحرِّ، ولكنه كان لا يُلْزَم برده إذا ما أخذه غصبًا<sup>(٥)</sup>، فلم تكن الأعمال التي تقوم على الشجاعة والقوة لدى الألمان أمرًا كريهًا مطلقًا، وكان الألمان يستخدمون عبيدهم في حروبهم، وكان يحاول في مُعْظَم الجمهوريات أن يُقْضَى على بسالة العبيد دائمًا، وكان الشعب الألماني، الواثق بنفسه، يفكر في زيادة إقدام عبيده، وكان الشعب الألماني، المُسَلَّح دائمًا، لا يخشى شيئًا منهم، فقد كانوا آلاتٍ لقطع الطرُق أو مَجْدَه.

## الفصل السادس عشر

### ما يجب اتخاذه من حذر في الحكومة المهتدلة

يُفِكَن الرُّفُق بالعبيد أن يَحْوَلَ في الدولة المَعْتدلة دون ما يُخْشَى من كثرة عددهم، فالناس يتعوَّدون كلَّ شيء، يتعودون حتى العبودية، علي ألا يكون السيد أقسى من العبودية، وكان الأثنيون يعاملون عبيدهم بالحسنى فلم يُرَى، قَطُّ، أنهم أزعجوا دولة أثينا كما زرعوا دولة إسبارطا.

ولم يُرَى، قَطُّ، كالرومان الأولين مَنْ كانت لهم هُمُومٌ بسبب عبيده، وقد كان هذا عندما

(٢) المصدر نفسه باب ٥، فصل ٧: ٢٠٠.

(٤) قانون الألمان، فصل ٥: ٣.

(١) قانون القوط، باب ٣، فصل ١: ١.

(٣) قانون القوط، باب ٩، فصل ٢: ٩.

(٥) المصدر نفسه، فصل ٥: ٥ per virtutem.

تَزَعُوا من أنفسهم كلَّ شعور إنساني فأدى هذا إلى تلك الحروب الأهلية التي قيسَتْ بالحروب البونية<sup>(١)</sup>.

ويكون لدى الأمم البسيطة التي ترتبط في العمل بنفسها من الجلم تَحَوَّ عبيدها عادةً أكثر من التي عَدَّتْ عنه، وكان الرومان الأولون يعيشون ويعمَلون ويأكلون مع عبيدهم، وكانوا ذوي كثير رفق وإنصاف تجاههم، وكان أعظم جزاءٍ فَرَضَوه عليهم هو إلزامهم بالمرور أمام جيرانهم حاملين على ظهورهم قطعةً من الخشب المُشَعَّب، وكانت الأخلاقُ كافيةً لحفظ وفاء العبيد، ولم يُفْتَقَر إلى القوانين مطلقاً.

ولكن الرومان لما عَظُم أمرهم، وعادَ عبيدهم لا يكونون رفقاء عملهم، بل أدوات تَرْفَهُم وزهوهم، ولما فُقِدَت الأخلاق تماماً قضت الضرورة حتى بوضع قوانين هائلةٍ حفظاً لسلامة هؤلاء السادة الفساة الذين كانوا كمن يعيشون بين أعدائهم.

ومن ذلك أن وُضع مرسومٌ سِناتيٌّ سِيلَانِي<sup>(٢)</sup> وقوانينٌ أخرى نُصَّ فيهما على أن سيِّداً إذا ما قُتِل حُكِمَ بالموت على جميع العبيد الذين يكونون تحت سقف واحد أو في مكانٍ بالغٍ من قُرْب المنزل ما يمكن أن يُسَمِعَ منه صوتٌ إنسان، ومن كان في مثل هذه الحال يؤوي عبداً إنقاداً له عُوقب كَالْقَتْلَةِ<sup>(٣)</sup>، حتى إنه كان يُعَدُّ مذنباً مَنْ يأمره مولاه بأن يقتله<sup>(٤)</sup>، فيطيعه، حتى إنه كان يعاقب<sup>(٥)</sup> أيضاً مَنْ لم يَمْنَع سيِّده من قتل نفسه، وكان السيد إذا ما قُتِل في أثناء سَفَرٍ قُتِل<sup>(٦)</sup> مَنْ بَقِيَ معه وَمَنْ قَرَّ مِنْ حَوْلِهِ، وكانت جميعُ هذه القوانين نافذة حتى ضدَّ من تَثَبَّت براءتُهم، وكانت تُهَدَف إلى إلزام العبيد باحترام عبيد سيدهم، ولم تكن لتتوقف على الحكومة المدنية، بل على عيب، أو نقص، في الحكومة المدنية، ولم تُسْتَقَّ من إنصاف القوانين المدنية مطلقاً ما دامت مناقضةً لمبادئ القوانين المدنية، وكانت قائمة على مبدأ الحرب تماماً، وإن كانت قريباً من وسط الدولة أكثر من قُرْب الأعداء، وكان المرسوم السِيلَانِي يُسْتَقَّ من حقوق الأمم التي تقضي بأن يحفظ المجتمع نفسه ولو كان ناقصاً.

ومن رزايا الحكومة أن يَرَى جهازٌ حُكْمِها نفسه مُلْزِماً بوضع قوانينٍ جائرةٍ على ذلك الوجه، ولم يُضْطَرَّ إلى تشديد عقوبة عدم الطاعة أو إلى اتهام الوفاء إلا لظهور الطاعة أمراً صعباً، ويَحُولُ المشتَرَعُ الحَذِرُ دون بلاءٍ تَحَوُّله إلى مشترعٍ هائل، ولم يَسْتَطِع القانون أن يطمئن إلى العبيد، لدى الرومان، إلا لعدم استطاعتهم أن يطمئنوا إليه.

(١) قال فلوروس: «خربت صقلية بالحرب العبدية بأقصى مما بالحرب البونية»، باب ٢، فصل ١٩.

(٢) انظر إلى جميع فصل De senat. consult. Sillan au ff.

(٣) au ff. De senat. consult. Sillan ١٢. L. Si quis.

(٤) لم يكن أمر أنطونيوس لإيروس بأن يقتله أمراً بأن يقتله، بل أن يقتل نفسه بنفسه، وذلك لأنه كان يعاقب مثل قاتل لمولاه لو أطاعه.

(٥) L. ١. ٣١. ff lib ٢٩. tit. ٧. المصدر نفسه.

(٦) ff. De senat. consult. Sillan ١. ٢٢. L. ٥.

## الفصل السابع عشر

### تنظيم ما بين السيد والعبيد

يجب على الحاكم أن يَشَهَرَ على نَيْل العبد غِذَاءَهُ ولباسه، ويجب أن يُنظَّم هذا بقانون. ويجب على القوانين أن تُعْتَنَى بأمر العبيد في أمراضهم ومَشِيبيهم، ومن ذلك أن كُودُيوس<sup>(١)</sup> أمر بأن يصبح العبيد، الذين يتركهم سادتهم وهم مَرَضَى، أحرارًا إِذَا شَفُوا، فهذا القانون كان ضامناً لحريتهم، وكان من الواجب أن يكون ضامناً لحياتهم أيضًا.

وَإِذَا كان القانون يُبيح للسيد نَزْعَ حياة عبده وجب على هذا السيد أن يمارس هذا الحقَّ قاضيًا، لا سيّدًا، فعلى القانون أن يأمر بشكلياتٍ قاطعةٍ للشكِّ في عملٍ قاسٍ.

ولما أصبح غير مباحٍ للآباء في روما أن يقتلوا أولادهم صار الحكام يَفْرِضُونَ العقوبة<sup>(٢)</sup> التي يريد الأب تعيينها، وعادةً مثلُ هذه بين السيد والعبيد تناسبُ البلدان التي يكون للسادة فيها حقُّ الحياة والموت. وكانت شريعة موسى جافيةً، «وَإِذَا ضرب إنسانُ عبْدَهُ أو أمتَه بالعصا فمات تحت يده يُنْتَقَمُ منه، لكن إن بَقِيَ يومًا أو يومين لا يُنْتَقَمُ منه لأنه ماله<sup>(٣)</sup>»، فيالهدا الشعب الذي كان يجب أن يُسْفَر القانونُ المدنيُّ فيه عن القانون الطبيعي!

ويقول قانونُ يونانيّ<sup>(٤)</sup>، بأن العبيد الذين يعاملون بغِلْظَةٍ شديدة من قِبَل سادتهم يُمَكِّنُهُم أن يطلبوا بَيْعَهُم من آخر، وكان يوجد في روما<sup>(٥)</sup> قانونٌ مماثِلٌ في الأزمنة الأخيرة، فلا بُدَّ من تفريق ما بين سيّدٍ هائجٍ على عبده وعبدٍ هائجٍ على سيده.

وَإِذَا ما أهان مواطنٌ عبدًا لآخر وجب أن يستطيع هذا مراجعةَ القاضي، فقوانينُ أفلاطون<sup>(٦)</sup> وقوانينُ مُعْظَمِ الشعوب تُنزعُ الدفاعَ الطبيعيَّ من العبيد، فيجب أن يُفْتَحُوا الدفاعَ المدنيَّ إِذَنْ. وكان لا يمكن الانتصافُ للعبيد في إسبارطا تجاه ما يوجّه إليهم من الشتائم والإهانات، وكان من فَرْطِ بؤسهم أنهم عبيدٌ للجُمهور فضلًا عن كونهم عبيدًا لأحد الأهلين، فهم كانوا مَلَكًا للجميع ولواحدٍ، وفي روما كان لا يُنْظَرُ إِلى غير مصلحة السيد<sup>(٧)</sup> عند الاعتداء على عبده، فكان يُخْلَطُ في القانون الأكلينيُّ بين جَرْحِ الحيوان وجَرْحِ العبد ولا يُنْتَبَه إلى غير نقص الثمن، وفي أثينا<sup>(٨)</sup> كان يجازى بشدة، كان يجازى بالموت أحيانًا، مَنْ يَضْطَهدُ عبْدَ غيره، فقد كان قانونُ أثينا على حقٍّ في رغبته عن إِضَافَةِ ضَيَاعِ السلامة إلى ضَيَاعِ الحرية.

(١) إكزيقيلين In Claudio

(٢) انظر إلى القانون الثالث من مجموعة De patriz potestate، الذي هو من الإمبراطور إسكندر (سيفير).

(٣) سفر الخروج، إصحاح ٢١: ٢١-٢٢.

(٤) بلوتارك: الخرافة.

(٥) انظر إلى نظام أنطونين بيوس، القانون، باب ١، فصل ٧.

(٦) القوانين، باب ٩.

(٧) وفي الغالب كانت هذه روح قوانين الأمم التي خرجت من جرمانية كما يظهر ذلك من قوانينها.

(٨) ديموستين Orat. contror Midiam، صفحة ٦١٠، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤.

## الفصل الثامن عشر

### الإعتاق

يُشْعَرُ جَيِّدًا بِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ عَبِيدٌ كَثِيرٌ فِي الْحُكُومَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَجِبَ تَحْرِيرُ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْهُمْ، وَالضَّرْرُ فِي أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ عَبِيدٌ كَثِيرٌ لَمْ يُفَكِّنْ زَجْرَهُمْ وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ عِتْقَاءُ كَثِيرٌ لَمْ يَسْتَطِيعُوا الْعَيْشَ وَغَدَوْا عِبْنًا عَلَى الْجُمْهُورِيَّةِ، وَذَلِكَ فَضْلًا عَنِ إِمْكَانِ الْخَطَرِ عَلَى الْجُمْهُورِيَّةِ مِنْ كَثْرَةِ الْعِتْقَاءِ وَكَثْرَةِ الْعَبِيدِ، وَلِذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْقَوَانِينِ عَيْنٌ عَلَى هَذَيْنِ الْمَحْذُورَيْنِ.

وَمَا وُضِعَ فِي رُومَا مِنْ قَوَانِينٍ وَمَرَاسِمٍ سِنَاتِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِلْعَبِيدِ وَعَلَيْهِمْ، عَوْفًا لِتَحْرِيرِهِمْ حِينًا وَتَسَهِيلًا لَهُ حِينًا آخَرَ، يَدُلُّ عَلَى مَا كَانَ يَشُودُ مِنْ ارْتِبَاكِ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ يَوْجَدُ مِنَ الْأَوْقَاتِ مَا لَمْ يُجْرَأْ فِيهِ عَلَى وَضْعِ قَوَانِينٍ أَيْضًا، فَلَمَّا طُلِبَ مِنَ السَّنَاتِ فِي عَهْدِ نِيْرُونَ<sup>(١)</sup> أَنْ يُوَدَّنَ لِلسَّادَةِ فِي رَدِّ الْعِتْقَاءِ النَّاكِرِي الْجَمِيلِ إِلَى الْعَبُودِيَّةِ كَتَبَ هَذَا الْإِمْبْرَاطُورُ يَقُولُ بِضُرُورَةِ الْحُكْمِ فِي الْقَضَايَا الْخَاصَّةِ، لَا أَنْ يُفَضَّ بِحُكْمٍ جَامِعٍ.

وَلَا أَرَى أَنْ أُبَيِّنَ مَا هِيَ الْأَنْظُمَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْجُمْهُورِيَّةِ الصَّالِحَةِ أَنْ تَصْعَهَا حَوْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَحْوَالِ كَثِيرًا، وَإِلَيْكَ بَعْضُ التَّامُّلَاتِ:

لَا يَنْبَغِي أَنْ يُوْتَى بَعْدَ عَظِيمٍ مِنَ الْإِعْتِاقِ بَغْتَةً وَبِقَانُونٍ عَامٍّ، فَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ الْفُولْسِينِيَّيْنِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْعِتْقَاءَ الَّذِينَ أَضْحَوْا سَادَةَ التَّصْوِيتِ وَضَعُوا قَانُونًا كَرِيهًا يُبِيحُ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا أَوْلَ الْمُضَاجِعِينَ لِلْبَنَاتِ اللَّائِي يَتَزَوَّجْنَ أَحْرَارًا.

وَتَوْجِبُ أَسَالِيْبُ مُخْتَلِفَةٌ لِقَبُولِ مَوَاطِنِينَ جُدُدٍ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُحْسُوسٍ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُفَكِّنُ الْقَوَانِينُ أَنْ تُسَهَّلَ اقْتِنَاءُ الْعَبِيدِ مَالًا، وَأَنْ تَجْعَلَ الْعَبِيدَ فِي حَالٍ يَسْتَطِيعُونَ مَعَهَا اشْتِرَاءَ حَرَبِيَّتِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُفَكِّنُ الْقَوَانِينُ أَنْ تُعَيَّنَ أَجَلًا لِلْعَبُودِيَّةِ كَشَرَائِعِ مُوسَى الَّتِي جَعَلَتْ مَدَّةَ رِقِّ الْعَبِيدِ الْعَبْرِيِّينَ سِتِّ سِنِينَ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسَهِّلُ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِعْتِاقَ عَدَدٍ مِنَ الْعَبِيدِ بَيْنَ مَنْ يَكُونُ لَدَيْهِمْ وَسَيْلَةُ عَيْشٍ بِسِنْتِهِمْ وَصَحْتِهِمْ وَصَنَعْتِهِمْ، حَتَّى إِنَّهُ يُفَكِّنُ الشِّفَاءَ مِنْ أَسَاسِ الشَّرِّ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّ عَدَدَ الْعَبِيدِ الْكَبِيرِ مَرْتَبُطٌ فِي مُخْتَلَفِ الْخَدَمِ الَّتِي يُغَطُّونَهَا فَإِنَّ نَقْلَ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْخِدْمِ إِلَى الْأَحْرَارِ، كَالتَّجَارَةِ أَوْ الْمَلَاحَةِ مَثَلًا، يَغْنِي تَقْلِيلًا لِعَدَدِ الْعَبِيدِ.

وَإِذَا وُجِدَ عِتْقَاءُ كَثِيرٌ وَجِبَ عَلَى الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ أَنْ تُعَيَّنَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَجَاهَ مَوْلَاهُمْ، أَوْ وَجِبَ عَلَى عَقْدِ الْإِعْتِاقِ أَنْ يَحَدِّدَ هَذِهِ الْوَأْجِبَاتِ بِسَبَبِهَا.

وَيُشْعَرُ بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَضْعُهُمْ فِي الْحَالِ الْمَدْنِيَّةِ أَيْسَرَ مِمَّا فِي الْحَالِ السِّيَاسِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السُّلْطَةُ قَبِيْضَةَ السُّوْقَةِ حَتَّى فِي الْحُكُومَةِ الشَّعْبِيَّةِ.

(١) ملحق فرنشيمبوس، العشرة ٢، باب ٥.

(١) تاسيت، الحوليات، باب ١٣، فصل ٢٧.

(٢) سفر الخروج، إصحاح ٢١: ٢.

وفي روما، حيث كان العتقاء كثيرًا، كانت القوانين السياسية رائعةً نحوهم، فقد أعطوا قليلًا ولم يُمنعوا شيئًا، أجل، كان لهم نصيبٌ في الاشتراع، غير أنهم لم يكونوا مؤثرين، قَطُّ، فيما يُمكن أن يُتخذَ من القرارات، أجل، كان يُفكَنهم أن يتمتعوا بنصيب في المناصب، حتى في الكهنوت<sup>(١)</sup>، غير أن هذا الامتياز كان لغوًا من بعض الوجوه بسبب قصورهم في الانتخابات، أجل، كان يَجُوقُ لهم أن يَدْخُلوا المليشيا، غير أنه كان لا بُدَّ من إحصاءٍ ما حتى يكون المرء جنديًا، أجل، ما كان يُمنَع العتقاء<sup>(٢)</sup> شيءٌ من مصاهرة الأَسَرِّ الحُرَّة، غير أنه كان لا يُباح لهم أن يباهروا أَسَرَّ أعضاء السِّنات، ثم كان أبنائهم أحرارًا، وإن لم يكونوا أنفسهم كذلك.

## الفصل التاسع عشر العتقاء والخصيان

وهكذا فإن من المفيد في حكومة جُملةِ الناس، في الغالب، أن يكون وَضْعُ العتقاء دون وَضْعِ الأحرار قليلًا، وأن تَعْمَلَ الحكومة على نَزْعِ صَجَرِهِم من حالهم، بيَدَ أن الترف والسلطان المُزادِيَّ في حكومة الفرد إذا ما سادًا لم يَكُنْ ما يُعْمَلُ في الأمر من هذه الناحية، ويَظْهَرُ العتقاء فوق الأحرار دَائِمًا تقريبًا، فهم يسيطرون على بَلَاطِ الأمير وقصور الكُبَرَاء، وبما أنهم يكونون دارسين لَصَغْفُ مولاهم من دون فضائله فإنهم يجعلونه مسيطرًا بضعفه، لا بفضائله، وهذا ما كان عليه العتقاء في روما أَيَّامَ الأباطرة.

وإذا كان أهمُّ العبيد خصيًّا فإنه لا يُنْظَرُ إليهم كعتقاء مطلقًا مهما أعطوا من امتياز، وذلك بما أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أصحاب أسرة فإنهم يرتبطون في أسرةٍ ما بطبيعتهم، وهم لا يُعدُّون مواطنين إلا بنوعٍ من الوهم.

ومع ذلك يوجد من البلدان ما يَفْتَحُهُم جميعَ الحاكميات، قال دانيير<sup>(٣)</sup>: «إن جميع الحكام المدنيين والعسكريين في تُونِكِين<sup>(٤)</sup> من الخَصِيَّان»، وهم ليس لهم أَسَرُّ مطلقًا، وهم، وإن كانوا بَخْلَاءَ عن طبيعة، يستفيد المولى والأمير حتى من بُخْلِهِم في نهاية الأمر.

ويُخْبِرُنَا دانيير<sup>(٥)</sup> نفسه بأن الخَصِيَّان في ذلك البلد لا يَسْتَعْتُونَ عن النساء وأنهم يتزوّجون، ولا يُمكن القانون الذي يُبيح لهم الزواج أن يقوم، من ناحية، على غير ما يكون لمثل هؤلاء

(٢) خطبة أغسطس، في ديون، باب ٥٦.

(١) تاسيت، حوليات، باب ١٣، فصل ٢٧.

(٣) جزء ٢، صفحة ٩١.

(٤) ومثل هذا كان سائدًا للصين فيما مضى، فكان العريبان المسلمان اللذان سادا في القرن التاسع يستعملان كلمة الخصي عند الكلام عن الحاكم في إحدى المدن.

(٥) جزء ٣، صفحة ٩١.

الناس هنالك من الاعتبار، وأن يقوم، من ناحيةٍ أخرى، على ما يُنظَرُ به إلى النساء هنالك من ازدراء.

وهكذا تُوكَلُ الحاكميات إلى هؤلاء الناس لأنه ليس لهم أسرةً مطلقاً، وهكذا يُباح لهم الزواج، من ناحيةٍ أخرى، لأنهم قابضون على الحاكميات.

وحينئذٍ تُريد الحواسُ التي تبقى أن تقوم، بعنادٍ، مقام ما فُقدَ، وحينئذٍ تكون محاولاتُ اليأس ضرباً من الاستمتاع، وهكذا يَجِدُ ملثُن أن هذه النَّفْس التي لا يبقى لها غيرُ الرغائب والتي تَطَّلَع على تَعَطُّلها تُريد أن تتمتع بعجزها ذاتها.

وتُرى في تاريخ الصين قوانينٌ كثيرةٌ وُضِعَتْ لَتُرْعَ جميع المناصب المدنية والعسكرية من الخِصيان، غير أنهم يَعُودُونَ دائماً، فيظهر أن الخِصيانَ في الشرق شَرٌّ لا بُدَّ منه.

## الباب السادس عشر

### كيف تكون لقوانين الرِّقِّ المنزليِّ صلةٌ بطبيعة الإقليم

#### الفصل الأول

#### العبودية المنزلية

جُعِلَ العبيدُ في سبيل الأسرة أكثر من أن يكونوا في الأسرة، وهكذا أُميِّزُ عبوديتهم من عبودية النساء في بعض البلدان فأدعوها العبودية المنزلية.

#### الفصل الثاني

### يوجد في بلاد الجنوب تفاوتٌ طبيعيٌّ بين الجنسين

يكون النساءُ في الأقاليم الحارَّة بالغات<sup>(١)</sup> في الثامنة والتاسعة والعاشر من سنهن، وهكذا

(١) تزوج محمد خديجة في الخامسة من سننها، وبنى عليها في الثامن من عمرها، ويكون البنات في بلاد العرب والهند الحارة بالغات في الثامنة من سنهن، ويضعن في السنة القابلة، بريدو، حياة محمد، وترى في ممالك الجزائر نساء يلدن في التاسع والعاشر والحادي عشر من أعمارهن، لوجيه دوتاسيس، تاريخ مملكة الجزائر، صفحة ٦١ كانت السيدة خديجة في الأربعين من عمرها حينما تزوجها السيد الرسول، وأما السيدة عائشة فهي التي تزوجها صغيرة (م).

تسير الطفولة والزواج معًا فيها، وبشيب النساء في العشرين من عُمرهن، ولذا لا يجتمع العقل والجمال فيهن مطلقًا، ومتى تطلّب الجمال أن يكون السلطان له صدّه العقل عن ذلك، ومتى أمكن العقل نبيل ذلك عاد الجمال غير موجود، ويجب أن يكون النساء تابعات، وذلك لأن العقل لا يستطيع أن يجعل لهن سلطانًا في مشيبهنّ لم يُنعم الجمال عليهن به في شبابهن، ولذلك يكون من الأمور البسيطة جدًّا أن يترك الرجل امرأته، عند عدم معارضة الدين، لينال امرأةً أخرى، وأن يُصار إلى تعدد الزوجات.

وفي البلاد المعتدلة، حيث تكون مآلحات النساء أحسن حفظًا لنفسها، وحيث يتأخّر بلوغهن، وحيث يصبحن ذوات أولادٍ في سنٍّ أكثر تقدّمًا، يثبّع مشيبت أزواجهن مشيبتهن من بعض الوجوه، وبما أنهن يكنّ أكبر عقلًا وأعظم معرفةً حين زواجهن عن تقدم في السنّ، فإن من الطبيعي أن يُقبّل نوعٌ من المساواة بين الجنسين ومن ثمّ قانونُ الاقتصار على امرأة واحدة.

وفي البلاد الباردة يؤدي استعمال المشروبات القوية عن ضرورةً تقريبًا إلى إفراط الرجال، ولذا تفضّلهم النساء عقلًا عن اعتدالٍ طبيعيّ لِمَا يجب عليهن من الاحتراز.

ولم تَصع الطبيعة التي ميّزت الرجال بالقوة والعقل حدًّا لسلطانهم غير حدّ هذه القوة وهذا العقل، وقد أنعمت على النساء بالمآلحات وأرادت أن يقيّف نفوذهن عند هذه المآلحات، بيد أن هذه المآلحات لا تكون في البلاد الحارة إلّا في بدء الأمر، لا في أثناء حياتهنّ مطلقًا.

وهكذا يناسب القانون الذي لا يُبيح غير الزواج بامرأة واحدة طبيعة إقليم أوروبا أكثر من أن يناسب طبيعة إقليم آسيا، وهذا من الأسباب التي وجد الإسلام بها سهولةً كبيرةً في الاستقرار بآسيا وصعوبةً عظيمةً في الانتشار بأوروبا، وهذا من الأسباب التي بقّيت النصرانية بها في أوروبا وانهارت بها في آسيا، والتي تقدّم المسلمون بها في الصين كثيرًا والتي تقدم النصارى بها في الصين قليلًا، فالعوامل البشرية تثبّع، دائمًا، هذا السبب الأعلى الذي يفعل كلّ ما يريد وينتفع بكلّ ما يريد.

ومن الأسباب الخاصة بفلانتيّيان<sup>(١)</sup> ما جعله يُبيح تعدد الزوجات في الإمبراطورية، فهذا القانون الثقيل في أقاليمنا قد أزيل<sup>(٢)</sup> من قبيل تيودوز وأزكاديوس وهنوزيوس.

## الفصل الثالث

### يتوقف تعدد النساء كثيرًا على معاشهن

مع أن تعدد الزوجات يتوقف كثيرًا على ثروات الزوج في البلدان القائلة به فإنه لا يُمكن أن

(١) انظر إلى جورنانديس De regno et tempor. success، وإلى المؤرخين الكنسيين.

(٢) انظر إلى القانون ٧ من مجموعة De ldoeis et coelicolis وإلى الملحق ١٨، فصل ٧.

يقال إن الثَّرَوَات هي التي توجب تعدُّد الزوجات في الدولة، فالفقْر يُفكِّن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها كما أُبَيِّن ذلك عند الكلام عن الهَمَج.

ويكون تعدُّد الزوجات أقلَّ زينةً من نُهْزَة الترف الأكبر لدى الأمم القوية، وتكون الاحتياجات<sup>(١)</sup> قليلةً في الأقاليم الحارَّة، وهي أقلَّ تكليفاً لإعالة المرأة والأولاد فيها، ولذا يُفكِّن أن يُحَازَ عددٌ كبيرٌ من النساء فيها.

## الفصل الرابع

### تعدد الزوجات وأحواله المختلفة

تدلُّ الإحصاءات في مختلف أماكن أوربا أنه يولد فيها ذكورٌ أكثرُ من الإناث<sup>(٢)</sup>، وعلى العكس نُخبرنا الرِّحلات إلى آسيا<sup>(٣)</sup> وإفريقيا<sup>(٤)</sup> أنه يُولد فيهما إناثٌ أكثرُ من الذكور بدرجات، ولذا تكون للقانون القائل بالاقْتِصَار على زوجة واحدة في أوربا، وللقانون الذي يُبيحُ عدَّة نساءٍ في آسيا وإفريقيا، صلةٌ بالإقليم.

وفي الأقاليم الباردة بأسيا يُولَّد، كما في أوربا، ذكورٌ أكثرُ من الإناث، ويقول اللأما<sup>(٥)</sup> إن هذا سببٌ قانونهم الذي يُبيحُ للمرأة أن تنزوج رجالاً كثيراً<sup>(٦)</sup>.

ولكنني لا أعتقد وجودَ بلادٍ كثيرة يكون فيها من تفاوت النسبة ما يتطلب وضعَ قانونٍ يُبيحُ تعدُّد الزوجات أو وضعَ قانونٍ يبيحُ تعدُّد الأزواج، وبهذا أعني أن كثرة النساء أو كثرة الرجال يبتعد عن الطبيعة في بعض البلدان أقلَّ مما يبتعد عنها في بلدان أخرى.

وأعترف بأنه إذا كان صحيحاً ما نُخبرنا به كتب الرِّحلات من وجود عشر نساءٍ في مقابل رجلٍ واحد في بَنْتَام<sup>(٧)</sup> كان هذا حالاً خاصاً حول تعدد الزوجات.

ولا أُسَوِّغ العادات بهذا، بل أُبيِّن أسبابها.

(١) يعيش الرجل في سيلان بعشرة أفلس في كل شهر، ولا يؤكل فيها غير الأرز والسملك، مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٢، قسم ١.

(٢) يجد مسيو أربوتنو أن عدد الذكور يزيد على عدد الإناث في إنجلترا، ومن الخطأ أن يستنتج أن هذا هو ما يقع في جميع الأقاليم.

(٣) انظر إلى كنيفر الذي يروي لنا خبر إحصاء وقع في مياكو حيث يوجد ١٨٢٠٧٢ من الذكور و ٢٢٣٥٧٥ من الإناث.

(٤) انظر إلى رحلة مستر سميث إلى غينيا، القسم الثاني حول بلاد أُنْتَه.

(٥) دو هالد، مذكرات عن الصين، جزء ٤، صفحة ٤٦.

(٦) أبو زيد حسن هو أحد المسلمين العربيين الذين سافروا إلى الهند والصين في القرن التاسع، فعد هذه العادة بقاء، فلا شيء يؤذي المبادئ الإسلامية كهذا الأمر.

(٧) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ١.

## الفصل الخامس

### سبب قانون في ملبار

لا يستطيع الرجل من قبيلة الثاير<sup>(١)</sup> على شاطئ ملبار أن يتزوج غير امرأة واحدة، وعلى العكس يمكن أن يكون للمرأة الواحدة من هذه القبيلة أزواج كثيرون، وأرى إمكان كشف مصدر هذه العادة، فالثاير هم قبيلة الأشراف الذين هم جنود جميع تلك الشعوب، وفي أوربا يُفتمّع الجنود من الزواج، وفي ملبار، حيث يتطلب الإقليم الزيادة، يُكتفى بجعل الزواج لهم أقلّ غوائلًا ما أمكن، فُجِعِل لكل امرأة عدّة رجال، وهذا ما يُقلّل الارتباط في أسرة والعناية بتدبير منزل، فيدعّ الروح العسكرية لهؤلاء الناس.

## الفصل السادس

### تعدد الزوجات في نفسه

إذا نُظِرَ إلى تعدد الزوجات على العموم، إذا نُظِرَ إليه مستقلاً عن الأحوال التي قد تجعله محتماً، وُجِدَ غير نافع للجنس البشريّ مطلقاً، وُجِدَ غير نافع للأولاد أيضاً، ويُرَى من محاذيره الكبرى أن الأب والأم لا يُقدِران على حمل ذات الحُبّ لأولادهما، وأن الأب لا يستطيع حبّ عشرين ولداً له كما تُحبّ الأم اثنين منهم، وشراً من ذلك أن يكون للمرأة أزواج كثير، وذلك لاقتصار الحُبّ الأبويّ حينئذٍ على الرأي القائل إن الأب يمكنه أن يعتقد، إذا أراد، أن بعض الأولاد له، أو إن الآخرين يُمكنهم أن يعتقدوا أن بعض الأولاد لهم.

ويقال إن ملك مراكش يَحُورُ في سَرَايه نساءً بيضاً ونساءً سوداً ونساءً صُفراً، فلم يَكْذُ هذا المسكين يُغورُهُ لَوْنًا!

ولا تحول حيازة نساءٍ كثيرٍ دون اشتهايه<sup>(٢)</sup> امرأة رجلٍ آخرٍ دائماً، وما الشَّبَقُ إلا كالبُخْلِ زيادة تعطشٍ إلى تحصيلِ ذخائر.

وضايقَت النصرانية كثيراً من الفلاسفة في عهد جوستينيان فلجأوا إلى كِسْرَى بفارس، وكان أكثر شيءٍ وَقَفَ نظرهم، على رواية أغاثياس<sup>(٣)</sup>، هو أن تعدد الزوجات كان مباحاً لأناسٍ لم يتمتنعوا حتى عن الرِّثَا.

ويؤدّي تعدد النساء، ومن يقول، إلى ذلك الغرام الذي تأباه الطبيعة، وذلك أن الدعارة

(١) رحلات فرنسوا بيرار، فصل ٢٧، رسائل العبرة، المجموعة الثالثة والعاشره عن مليامي، في ساحر ملبار، وقد عد هذا إفساداً للمهنة العسكرية، والمرأة من قبيلة البرامين لا تتزوج عدة أزواج كما قال بيرار.

(٢) هذا ما يؤدي إلى حجاب نساء الشرق بعناية عظيمة.

(٣) حياة جوستينيان وأعماله، صفحة ٤٠٣.

تستدعي دعاةً أخرى، وجاء في الروايات أن الشعب لم يجد امرأةً في منزل الكهبة حين نَهَبَهُ في الفتنة التي وقعت في الاسنانه عند خلع السلطان أحمد، ويقال إنه بُلِّغَ في الجزائر<sup>(١)</sup> من هذه الناحية ما لم يُبَلِّغَ في مُعْظَمِ القصور.

## الفصل السابع العدل عند تعدد الزوجات

وَيَتَّبِعُ قانون المساواة في المعاملة قانون تعدد الزوجات، ويأمر محمد (ص) الذي أباح الزواج بأربع أن يَتَسَاوَيْنَ في كلِّ شيء، في الطعام والثياب والواجب الزوجي، وقد سَنَّ هذا القانون أيضًا في المَلْدِيف<sup>(٢)</sup> حيث يمكن الزواج بثلاثٍ.

وتأمر شريعة موسى<sup>(٣)</sup> بالألَّا يُنْقَصَ شيءٌ من ثياب الأَمَّةِ وطعامها ومعاشرتها إذا ما زَوَّجَ رجلُ ابنته بها فتنزَّوجَ حُرَّةً بعد ذلك، أجل، كان يُمكن أن تُعْطَى الزوجة الجديدة زيادةً، غير أنه لا ينبغي أن تُنْقَصَ الأولى شيئًا مما كان عندها.

## الفصل الثامن فصل النساء عن الرجال

من نتائج تعدد الزوجات أن يُحَارُ في الأمم ذات العُلْمَةِ<sup>(٤)</sup> والغِنَى نساءً كثير، ومن الطبيعي أن يَغْتَفِبَ هذه الكثرة انفصالهنَّ عن الرجال وانزواؤهن، ويتطلب النظام المنزلي ذلك مثل هذا وهو: أن القدين المُعْصِرِ يحاول أن يَأْمَنَ مطارداتِ دائنيه، ومن الأقاليم ما تكون الطبيعة البشرية فيه بالغة القوة فلا تَعْمَلُ - الأخلاقُ فيها شيئًا، فدَعُوا رجلاً مع امرأة، وهنالك تكون الشَّهَوَاتُ مهابطٌ فيكون الهجوم أكبداً والدفاع مفقوداً، ففي هذه البلاد لا بُدَّ من المتاريس بدلاً من التعاليم.

ويَعُدُّ كتابُ كلاسي<sup>(٥)</sup> صيني أن من معجزة الفضيلة وجود رجلٍ مع امرأةٍ في منزلٍ منعزلٍ من غير أن يَغْصِبَهَا.

(١) رحلات فرنسوا بيرار، فصل ١٢

(٢) لوجيه دوتاسيس، تاريخ الجزائر.

(٣) سفر الخروج، أصحاب ٢١: ١١ و١٠.

(٤) "يكون وسيلة اختبار عجيب أن يوجد في مكان قصي كنز يعرف صاحبه، أو أن توجد امرأة حسناء في منزل منعزل، وأن يسمع الرجل صوت عدو له بهلك إذا لم يساعده"، ترجمة كتاب صيني عن الأخلاق في الأب دوهالد، جزء ٣، صفحة ١٥١.

(٥) الغلمة: الانقياد إلى الشهوة.

## الفصل التاسع

### حلة الإدارة المنزلية بالسياسة

حال الأهلين في الجمهورية مُحدَّد مُمهَّد خُلُو معتدل، وكلُّ بِشْعُر بالحرية العامة هنالك، ولا يمكن أن يمارس سلطانٌ وثيقٌ على النساء هنالك، وإذا نطلَب الإقليم هذا السلطان كانت حكومة الفرد أكثر ملاءمةً، وهذا سببٌ جعل إقامة حكومة شعبية في الشرق أمرًا صعبًا. وعلى العكس تَرَى عبودية النساء كثيرة الملاءمة لخصائص الحكومة المستبدة التي ترغب في إساءة استعمال كلِّ شيء، ثم إن مما ربي في جميع الأزمان بأسيا سير العبودية المنزلية والحكومة المستبدة على قدم المساواة.

ويجب عَزْلُ النساء في الحكومة التي يُطلَب فيها السكونُ على الخصوص، والتي يُدعى الخضوع فيها سَلْمًا، وتكون مكايدهنَّ أمرًا مُقدَّرًا على الزوج، وترتاب الحكومة، التي ليس لديها من الوقت ما تَرْقُب فيه سلوكَ رعاياها، من هذا السلوك عن تَزاءٍ وتأثيرِز. ومَنْ هو ربُّ الأُسرى الذي يستطيع أن يَقَرَّ عينيًا ساعةً في الشرق عند افتراضنا ذات حينٍ انتقال خفة نساننا وعدم رصانتهم، وأذواقهن ونفورهن، وما كَبُرَ وَصُغُر من أهوائهن، إلى حكومة شرقية، فيَكُرُّ في ومثل ما يَتَمَتَّعن به من نشاطٍ وحرية بيننا؟ أناسٌ متهمون في كلِّ مكان، أعداء في كلِّ مكان، وترتج الدولة وبشاهد سَيْلُ أمواجٍ من الدماء.

## الفصل العاشر

### مبدأ الأخلاق في الشرق

كلما عادت الأُسرة، عند تعدُّ الزوجات، غيرَ واحدةٍ وَجَبَ على القوانين أن تَجْمَع هذه الأجزاء المنفصلة، وكلما اختلفت المصالح حَسُنَ بالقوانين أن تُرَدَّ إلى مصلحة واحدة.

وَيَقَعُ هذا بالسياج على الخصوص، ولا يَنْبَغِي للنساء أن يُفْضَلْنَ عن الرجال بسياج المنزل فقط، بل يَجِبُ أن يُفْضَلْنَ ضَمْنُ هذا السياج أيضًا، فيؤلِّقن أسرةً خاصةً في الأسرة، ومن ثَمَّ يُشْتَقُّ مبدأ الأخلاق للنساء، أي الحياء والعفاف والرِّصانة والصمت والسلام والطاعة والاحترام والحُب، ثم توجيه المشاعر العامِّ نحو أحسن ما في الدنيا بطبيعته، وهو التعلُّق الوحيد بالأُسرة. ومن الطبيعي أن يقوم النساء بواجبات كثيرة خاصة بهنَّ لا يُفكَن فصلها عن كلِّ ما قد يَفْتَحُن أفكارًا أخرى، عن كلِّ ما يُخَسِبُ أُلْهِيَّاتٍ، عن كلِّ ما يُسَمَّى حاجاتٍ.

وفي مختلف دول الشرق توجد أخلاقٌ أكثر صفاءً، وذلك بنسبة إحكام سياج النساء، ويوجد في الدول الكبرى سادة كبراء بحكم الضرورة، وكلما كان عند هؤلاء وسائلٌ عظيمةٌ

أَمْسَكَ النِّسَاءَ ضَمْنَ سِيَاحِ مُحَكَّمٍ وَمُنْعِنٍ مِنْ دُخُولِ الْمَجْتَمَعِ، وَلِذَا تُثِيرُ الْعَجَبَ أَخْلَاقُ النِّسَاءِ فِي دُولِ التَّرِكِ وَالْفُرْسِ وَالْمَغُولِ وَالصِّينِ وَالْيَابَانَ.

ولا يقال ذلك عن بلاد الهند التي أَسْفَرَ وَضَعُ أرضها وما لا يُخَصَى من جزائرها عن تقسيمها إلى دول صغيرة كثيرة جعلها مستبدةً ما ليس لديّ من الوقت أن أذكره هنا من العوامل.

ولا يوجد هناك غيرُ بائسين نَهَابِينَ وغيرِ بائسين منهوبين، ولا يوجد غيرُ وسائلٍ صغيرةٍ عند مَنْ يُدْعَوْنَ كِبْرَاءً، ولا يوجد عند مَنْ يُدْعَوْنَ أَغْنِيَاءَ غيرِ قُوْتِهِمْ، فلا يُمَكِّن سِيَاحُ النِّسَاءِ هُنَاكَ أَنْ يَكُونَ مُحَكَّمًا كَذَلِكَ، وَلَا يُمَكِّن أَنْ يُتَّخَذَ مِنَ الْحَدَرِ مَا يُزَجِرَنَّ بِهِ، وَلِذَلِكَ لَا يُدْرِكُ الْعَقْلُ مَقْدَارَ مَا يَسُودُ أَخْلَاقَهُنَّ مِنْ دَعَارَةٍ.

وهناك يُرَى مَقْدَارُ مَا تَوَدِّيَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوْضَى مَعَايِبُ الْإِقْلِيمِ إِذَا مَا تُرِكَتْ طَلِيقَةً، وَهُنَاكَ يَكُونُ لِلطَّبِيعَةِ مِنَ الْقُوَّةِ وَاللِّجْشَمَةِ مِنَ الضَّعْفِ مَا لَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكَهُ، وَفِي بَاتَّنْ<sup>(١)</sup> يَبْلُغُ شَبَقُ<sup>(٢)</sup> النِّسَاءِ مِنَ الشَّدَّةِ مَا يُضْطَرُّ الرِّجَالُ مَعَهُ إِلَى اتِّخَاذِ عُدَدٍ يَحْتَرِزُونَ بِهَا مِنْ مَحَاوَلَاتِهِنَّ، وَعِنْدَ مَسْتَرِ سَمِيثِ<sup>(٣)</sup> لَا تَسْبِيْرُ الْأُمُورِ بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا فِي مَمَالِكِ غِينِيَا الصَّغِيرَةِ، فَيَلُوحُ أَنَّ الْجَنْسِيْنَ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ يَفْقِدَانِ حَتَّى نَوَامِيْسَهُمَا الْخَاصَةَ.

## الفصل الحادي عشر

### العبودية المنزلية المستقلة عن تعدد الزوجات

الإقليم، لا تَعَدُّدُ الزَّوْجَاتِ وَحَدَهُ، هُوَ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ حَصْرَهُنَّ فِي بَعْضِ أَمَاكِنَ بِالْمَشْرِقِ، وَمَنْ يَطَّلِعُ عَلَى الْفَضَائِحِ وَالْخُدَائِعِ وَالْجَرَائِمِ وَالشُّخَامِ وَالسَّمَامِ وَالْمَقَاتِلِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَيْهَا حُرِيَّةُ النِّسَاءِ فِي غَوَاً وَفِي مَوْسَسَاتِ الْبِرْتِغَالِيِّينَ بِالْهِنْدِ حَيْثُ لَا يُبِيحُ الدِّينُ غَيْرَ الزَّوْجِ بَوَاحِدَةٍ فَيَقَابِلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ طُهْرِ أَخْلَاقِ النِّسَاءِ فِي تَرْكِيَا وَفَارْسِ وَالْمَغُولِ وَالصِّينِ وَالْيَابَانَ وَصَفَائِهَا، يَجِدُ جَيِّدًا ضَرُورَةَ فَصْلِهِنَّ عَنِ الرِّجَالِ سِوَاءً أَقْصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ أَمْ أَقْتَرْنَ بِكَثِيرَاتٍ.

والإقليم هو الذي يجب أن يَفْطَعَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَمَاذَا يَنْفَعُ حَجَبُ النِّسَاءِ فِي بِلَادِنَا الشَّمَالِيَّةِ حَيْثُ تَكُونُ أَخْلَاقُهُنَّ صَالِحَةً بِحَكْمِ الطَّبِيعَةِ، وَحَيْثُ تَكُونُ جَمِيعُ أَهْوَائِهِنَّ هَادِئَةً، عَامِلَةً قَلِيلًا، دَقِيقَةً قَلِيلًا، وَحَيْثُ يَكُونُ لِلْحَبِّ سُلْطَانٌ عَلَى الْفُؤَادِ مَنْظَمٌ فَيَكْفِي أَقْلُ ضَابِطَةً لِقِيَادَتِهِنَّ؟

(١) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند جزء ٢، قسم ٢، صفحة ١٩٦.

(٢) يزوج الآباء في المديف بناتهم في العاشرة أو الحادية عشرة من سنهن، وذلك لأنهم يقولون إن من الإثم أن يتركن محتاجات إلى الرجال، رحلات فرنسو بيرار فصل ١٢، وفي بنتما إذا بلغت البنت الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من سننها وجب تزويجها خشية أن تقضي حياة دعارة، مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند صفحة ٢٤٨.

(٣) رحلة إلى غينيا، القسم الثاني، صفحة ١٩٢ من الترجمة، قال: "إذا ما لاقى النساء رجلاً أمسكنه وهددته بالوشاية به إلى زوجهن ما لم يدعن، وهن يتسرن في فراش الرجل ويوظفنه، فإن لم يفعل هددنه بأن يؤخذن في ذات الفعل".

ومن السعادة أن يعيش الإنسان في هذه الأقاليم التي تُجيزُ تواصلَ الناس، والتي يَلُوحُ أن الجنسَ الأكثرَ مَلاحةً زينةً للمجتمع فيها، والتي يَصُلحُ النساءُ فيها لتسليّة الجميع مع بقائهن وقفاً على نعيمٍ واحد.

## الفصل الثاني عشر الحياءُ الطبيعي

أجمعت جميع الأمم على ازديادِ شَبَقِ النساء، وذلك عن مخاطبة الطبيعة جميع الأمم، والطبيعة سَنَتِ الدفاعَ وَسَنَتِ الهجوم، والطبيعة جعلت مُنى في الجهتين فجعلت التهورَ في إحداها وجعلت الحياءَ في الأخرى، وأنعمت على الأفراد بِبُزَهَاتٍ<sup>(١)</sup> للحفاظ وبُهَنِيَهَاتٍ للبقاء، وليس من الصحيح، إِذْن، أن يَشْتَعِ الشَّبَقُ نواميسَ الطبيعة، وهو، على العكس، يُبْصِرُها، والحياءُ والاعتدالُ هما اللذان يَتَّبَعان هذه النواميس.

ثم إن من طبيعة الموجودات العاقلة أن تَشْعُرُ بنقصانها، والطبيعة، إِذْن، قد جعلت الحياءَ فينا، أي الخجلَ من نقصاننا.

إِذْن، متى خالفت قدرةً بعض الأقاليم الطبيعيةً ناموسَ الجنسَيْنِ الطبيعيِّ وناموسَ الموجودات العاقلة وَجَبَ على المشتَرَعِ أن يَضَعِ قوانينَ مدنيةً قاهرةً لطبيعة الإقليم ومُجَدِّدةً للناميس الأصلية.

## الفصل الثالث عشر الفِئْرَة

يجب أن تُفَارَقَ غيرَةُ الشهوة عند الأمم من عَيِزَةِ العادة والأخلاق والقوانين، فإحداها حُمَى ملتَهَبَةٌ تَلْتَهَمُ، والأخرى فاترةٌ، ولكنها هائلةٌ أحياناً فَيُمْكِنُهَا أن تقتنن بعدم الاكتراث وبالازدياد. وإحداها إساءةُ استعمالٍ للحبِّ فَتَصْدُرُ عن الحُبِّ نفسه، والأخرى تَشْتَعِ، فقط، طبائع الأمة وأوضاعها وقوانينَ البلاد والأخلاق، حتى الدين<sup>(٢)</sup> في بعض الأحيان. وهي نتيجةُ قوة الإقليم الطبيعيةِ على الدوام تقريباً، وهي دواءُ هذه القوة الطبيعية.

(١) البرهة: قطعة من الزمان طويلة.

(٢) أمر محمد أتباعه بحجب نساءهم، ومثل هذا ما قاله بعض الأئمة عند وفاته، ولم يكن أقل من هذا المذهب ما وعظ به كونفوشيوس.

## الفصل الرابع عشر إدارة المنزل في الشرق

يَبْلُغُ تَغْيِيرُ النِّسَاءِ فِي الشَّرْقِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْغَالِبِ مَا لَا يَكْرَهُ مَعَهُ صَوَاحِبُ الْإِدَارَةِ الْمَنْزِلِيَّةِ، وَيَقْوُضُ أَمْرَهَا، إِذَنْ، إِلَى الْخِضْيَانِ، وَتُسَلَّمُ الْمَفَاتِيحُ إِلَيْهِمْ وَيَقُومُونَ بِأُمُورِ الْمَنْزِلِ، قَالَ مَسِيو شَارْدَان: «يُعْطَى النِّسَاءُ فِي فَارَسٍ ثِيَابَهُنَّ كَمَا يُصْنَعُ مَعَ الْأَوْلَادِ»، وَهَكَذَا لَيْسَ لِهِنَّ شَيْءٌ فِي هَذِهِ الْعِنَايَةِ الَّتِي يَلُوحُ أَنَّهَا تَلَاثَمَهُنَّ جَيِّدًا، فِي هَذِهِ الْعِنَايَةِ الَّتِي هِيَ أَوْلَى مَا يَقْفَنُ بِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ آخَرَ.

## الفصل الخامس عشر الطلاق والردُّ

الفرق بين الطلاق والردُّ هو أن الطلاق يتمُّ بتراضي الطرفين عند تنافرهما، وأن الردَّ يتمُّ بإرادة أحد الطرفين ونفقًا له، وذلك بقطع النظر عن إرادة الطرف الآخر ونفعه.

ويكون النساء من ضرورة الردِّ أحيانًا، ويكره من الكدر في صنع هذا دائمًا، ما يظهر القانون معه جائزًا بمنحه هذا الحق للرجال دون النساء، وذلك أن الرجل سيد المنزل، وأن لديه ألف وسيلة لإمساك نسائه ضمن الواجب أو إعادتهن إليه؛ فيلوح أن الردَّ في يده ليس غير إساءة استعمال جديدة لسلطانه، ولكن المرأة لا تمارس بالردِّ غير دواءٍ كامد، ومن البلاء العظيم للمرأة، دائمًا، أن تبحث عن زوجٍ ثانٍ بعدما تكون قد أضاعت معظم ملاحقاتها عند زوجٍ آخر، ومن فوائد فتون الشباب في النساء أن يتجه الزوج، إذا ما تقدّم في السن، إلى حسن العاطفة بذكرى ملاحظته.

ومن القواعد العامة، إذن، وجوب منح المرأة حق الردِّ في جميع البلدان التي يفتح القانون فيها الرجال حق الردِّ، وذلك فضلًا عن أنه يجب في الأقاليم التي تعيش المرأة فيها ضمن رقٍّ منزلي أن يُبيخ القانون للنساء، كما يلوح، حق الردِّ، وأن يبيح للأزواج حق الطلاق فقط.

ومتى كان النساء في سراي فإن الزوج لا يستطيع أن يردَّ عن تنافر الطبايع، فمن خطأ الزوج أن تتنافر الطبايع.

ولا ينبغي أن ينشأ الردُّ عن عُقم المرأة إلا إذا كانت واحدة<sup>(١)</sup>، فإذا تعدد النساء لم يكن هذا السبب مهمًا للرجل قط.

(١) لا يقصد بهذا أن يكون الرد بسبب العقم مباحًا في النصرانية.

وَيُبِيحُ قَانُونُ الْمَلْدِيفِ<sup>(١)</sup> اسْتِرْدَادَ امْرَأَةٍ زُدَّتْ، وَكَانَ قَانُونُ الْمَكْسِيكِ<sup>(٢)</sup> يَحْظُرُ الْاِقْتِرَانَ ثَانِيَةً جَاعِلًا الْقَتْلَ جَزَاءً مَنْ يَخَالِفُ، وَكَانَ قَانُونُ الْمَكْسِيكِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ قَانُونِ الْمَلْدِيفِ، فَقَدْ كَانَ يَهْدِي إِلَى خُلُودِ الزَّوْجِ فِي زَمَنِ الْحَلِّ أَيْضًا، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ قَانُونِ الْمَلْدِيفِ الَّذِي يَلُوحُ أَنَّهُ يَفْعَثُ بِالزَّوْجِ وَالرَّذِّ عَلَى السَّوَاءِ.

وَكَانَ قَانُونُ الْمَكْسِيكِ لَا يُبِيحُ غَيْرَ الطَّلَاقِ، وَكَانَ هَذَا سَبَبًا جَدِيدًا فِي عَدَمِ السَّمَاحِ لِأَنَاسٍ افْتَرَقُوا طَوْعًا أَنْ يَقْتَرِنُوا ثَانِيَةً، وَيُظْهِرُ أَنَّ الرَّذِّ أَكْثَرُ مَا يَصْدُرُ عَنْ سُرْعَةِ الذَّهْنِ وَعَنْ شَيْءٍ مِنْ هَوَى النَّفْسِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ الطَّلَاقَ أَثَرُ تَشَاوُرٍ.

وَلِلطَّلَاقِ فَائِدَةٌ سِيَاسِيَّةٌ كَبِيرَةٌ عَادَةً، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْفَائِدَةُ الْمَدْنِيَّةُ فَقَدْ شُرِعَ فِي سَبِيلِ الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ، وَهُوَ لَيْسَ مَلَاتِمًا لِلأَوْلَادِ دَائِمًا.

## الفصل السادس عشر الطلاق والرذ عند الرومان

أَبَاحَ رُومُولُوسُ لِلزَّوْجِ رَذَّ امْرَأَتِهِ إِذَا مَا افْتَرَفَتْ زَنَى أَوْ أَعَدَّتْ سَمًّا أَوْ زَيَّفَتْ مَفَاتِحِي، وَهُوَ لَمْ يَمْتَحِ النِّسَاءَ حَقَّ رَذِّ أَزْوَاجِهِنَّ، وَيَدْعُو بِلُوتَاؤُكُ<sup>(٣)</sup> هَذَا الْقَانُونِ بِالْقَانُونِ الْقَاسِيِ جَدًّا.

وَبِمَا أَنَّ قَانُونَ أَثِينَا<sup>(٤)</sup> كَانَ يَمْتَحِ الْمَرْأَةَ وَالزَّوْجَ حَقَّ الرَّذِّ عَلَى السَّوَاءِ، وَبِمَا أَنَّهُ رُئِيَ نَيْلُ النِّسَاءِ هَذَا الْحَقَّ لَدَى الرُّومَانِ الأُولِينَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قَانُونِ رُومُولُوسِ، فَإِنَّ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ كَانَ هَذَا النِّظَامُ مِنَ التَّنْظِيمِ الَّتِي جَلِبَهَا نَوَابُ رُومَا مِنْ أَثِينَا وَأُدْخِلَتْ إِلَى قَوَانِينِ الأَلْوَاكِ الْاِثْنِي عَشَرَ. وَيَقُولُ شَيْشِرُونُ<sup>(٥)</sup> إِنَّ عِلْلَ الرَّذِّ كَانَتْ تَأْتِي مِنْ قَانُونِ الأَلْوَاكِ الْاِثْنِي عَشَرَ، وَلَا يُشَكُّ، إِذَنْ، فِي كَوْنِ هَذَا الْقَانُونِ لَمْ يَزِدْ عَدَدَ عِلَلِ الرَّذِّ الَّتِي قَرَّرَهَا رُومُولُوسُ.

وَعَدَا حَقَّ الطَّلَاقِ تَدْبِيرًا، أَوْ نَتِيجَةً عَلَى الأَقْلِ، لِقَانُونِ الأَلْوَاكِ الْاِثْنِي عَشَرَ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّهُ كَانَ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِيْنَ حَقَّ الرَّذِّ عَلَى انْفِرَادٍ فَإِنَّ مِنَ الأَجْدَرِ أَنْ يَسْتِطِيعَا الْاِفْتِرَاقَ عَنْ اتِّفَاقٍ وَتَرَاضٍ. وَكَانَ الْقَانُونُ لَا يَتَطَلَّبُ إِبْدَاءَ عِلَلٍ لِلطَّلَاقِ<sup>(٦)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ طَبِيعَةَ الأَمْرِ تَقْضِي بِوُجُودِ عِلَلٍ لِلرَّذِّ وَبِعَدَمِ وُجُودِ عِلَلٍ لِلطَّلَاقِ مَطْلَقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنَافُرَ يَكُونُ أَقْوَى الْعِلَلِ حَيْثُ يَصْعَقُ الْقَانُونُ عِلَلًا قَدْ تَحَلَّلَ بِهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ.

(١) رحلة فرنسوا بيران، يفضل استردادها على الزواج بغيرها لما يقتضي هذا من قلة النفقات.

(٢) تاريخ فتحها، تأليف سوليس، صفحة ٤٩٩. (٣) حياة رومولوس، فصل ١١.

(٤) كان هذا من قوانين سولون.

(٥) Mimam res suas sibi habere jussit, ex duodecim tabulis causam addidit. فيليب ٢، فصل ٦٩.

(٦) غير جوستينيات هذا، الملحق ١١٧، فصل ١٠.

وَيَرَوِي دِنِي دَالِيكَارَنَاس<sup>(١)</sup> وَفَالِيَرْمَكْسِيم<sup>(٢)</sup> وَأُولُو جِل<sup>(٣)</sup> أَمْرًا يَلُوح لِي عَدْمُ احْتِمَالِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ يَحِقُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَزِدَّ زَوْجَتَهُ، كَانَ يُحَقُّ لِلطَّوَالِعِ احْتِرَامٌ كَبِيرٌ، فَلَمْ يَسْتَعْمَلْ أَحَدٌ هَذَا الْحَقَّ مَدَّةَ ٥٢٠ سَنَةً<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ إِلَى أَنْ رَدَّ كَارْفِيلْيُوسُ زَوْعًا زَوْجَتَهُ لَعَقْمَهَا، غَيْرَ أَنْ مَعْرِفَةَ الرُّوحِ الْبَشَرِيَّةِ تَكْفِي لِزَيِّ أَيْةٍ مَعْجَزَةٍ تَلِكِ الَّتِي لَا يَسْتَعْمَلُ بِهَا أَحَدٌ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَقِّ مَعَ مَنَحِ الْقَانُونِ إِيَّاهُ شَعْبًا بِأَسْرِهِ، وَلَقَا ذَهَبَ كُوزْيُولَانَ إِلَى مَنْفَاهِ نَصَحَ<sup>(٥)</sup> امْرَأَتَهُ بِأَنْ تَتَزَوَّجَ رَجُلًا أَسْعَدَ حَالًا مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ قَانُونَ الْأَلْوَاكِ الْإِثْنَى عَشَرَ وَعَادَاتِ الرُّومَانِ وَسَّعَتْ مَدَى قَانُونِ رُومُولُوسِ كَثِيرًا، وَلَيْمَ هَذَا التَّوَسُّعُ إِذَا كَانَ حَقُّ الرِّدِّ لَمْ يُسْتَعْمَلْ قَطُّ؟ ثُمَّ إِذَا كَانَ لَدَى الْأَهْلِينَ مِثْلَ ذَلِكَ الْاحْتِرَامِ لِلطَّوَالِعِ فَلَمَّ يَسْتَعْمَلُوا حَقَّ الرِّدِّ قَطُّ فَلَمَّاذَا كَانَ مُشْتَرَعُو رُومَا أَقَلَّ احْتِرَامًا لَهَا؟ وَكَيْفَ كَانَ الْقَانُونُ يُفْسِدُ الْعَادَاتِ بِلَا انْقِطَاعٍ؟

وَإِذَا قَابَلْنَا بَيْنَ نَصِّينَ لِبُلُوتَارُكٍ أَبْصَرْنَا زَوَالَ تَلِكِ الْأَعْجُوبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَانُونَ الْفَلَكِيَّ<sup>(٦)</sup> كَانَ يُبَيِّحُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَزِدَّ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا، قَالَ بُلُوتَارُكُ<sup>(٧)</sup>: «وَكَانَ يُفَضَّى بِأَنْ مَنَ يَزِدُّ فِي أَحْوَالٍ أُخْرَى يُعْطِي زَوْجَتَهُ نِصْفَ أَمْوَالِهِ وَبِأَنْ يُوقَفَ النِّصْفُ الْآخِرُ عَلَى سِيرِسِ»، وَكَانَ يُفَكِّنُ الرِّدَّ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، إِذَنْ، مَعَ الْخُضُوعِ لِلجَزَاءِ، وَلَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ أَحَدٌ قَبْلَ كَارْفِيلْيُوسِ زَوْعًا<sup>(٨)</sup>: «الَّذِي رَدَّ امْرَأَتَهُ بِسَبَبِ الْعَقْمِ بَعْدَ ٢٣٠ سَنَةٍ مِنْ رُومُولُوسِ» كَمَا قَالَا بُلُوتَارُكُ<sup>(٩)</sup> أَيْضًا، أَيُّ إِنَّهُ رَدَّهَا قَبْلَ ٧١ مِنْ قَانُونِ الْأَلْوَاكِ الْإِثْنَى عَشَرَ الَّذِي وَسَّعَ سُلْطَةَ الرِّدِّ وَعِلَّلَهُ.

وَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُونَ الَّذِينَ ذَكَرْتُهُمْ إِنْ كَارْفِيلْيُوسُ زَوْعًا كَانَ يُجِبُّ امْرَأَتَهُ، غَيْرَ أَنَّ الرُّقَبَاءَ حَمَلُوهُ عَلَى الْفَتْسَمِ بِأَنْ يَزِدَّهَا لِيَهَبَ لِلْجُمْهُورِيَّةِ أَوْلَادًا، فَجَعَلَهُ هَذَا مَمْقُوتًا لَدَى الشَّعْبِ، وَلِيُعْرِفَ خُلُقَ الشَّعْبِ الرُّومَانِيِّ مَنَ يَزْعَبُ فِي كَشْفِ السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ لِمَا كَانَ يَحْمِلُ مِنْ حَقْدٍ عَلَى كَارْفِيلْيُوسِ، وَلَمْ يَفْقِدْ كَارْفِيلْيُوسُ حُظُوتَهُ لَدَى الشَّعْبِ عَنْ رَدِّهِ امْرَأَتَهُ، مَا دَامَ هَذَا الْأَمْرُ لَا يُزْعَجُ الشَّعْبَ، وَإِنَّمَا نَشَأَ هَذَا عَنْ حَلْفِ كَارْفِيلْيُوسِ بِمِيْمًا لِلرُّقَبَاءِ بِأَنْ يَزِدَّ امْرَأَتَهُ الْعَقِيمَ لِيَهَبَ لِلْجُمْهُورِيَّةِ أَوْلَادًا، فَقَدْ كَانَ هَذَا يُبَيِّرُ رَأْيَ الشَّعْبِ أَنَّ الرُّقَبَاءَ يَضْعُونَهُ عَلَيْهِ، وَسَنَرَى فِي فَصْلِ آتٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(١٠)</sup> مَا كَانَ مِنْ مَقِّتِ الشَّعْبِ مِثْلَ هَذِهِ التَّنْظِمِ، وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ يُفَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ هَذَا التَّنَاقُضِ بَيْنَ هؤُلاءِ الْمُؤَلِّفِينَ؟ هَا هُوَ ذَا بُلُوتَارُكُ قَدْ دَرَسَ حَادِثًا، وَهِيَ هُمْ أَوْلَاءُ قَدْ ذَكَرُوا مَعْجَزَةً.

(١) باب ٢.

(٢) باب ٢، فصل ٤.

(٣) باب ٤، فصل ٢.

(٤) على رواية دني داليكارناس وفاليرمكسيم، و٥٢٣ سنة على رواية أولوجل، وكذلك فإنهم لم يذكروا القناصل أنفسهم.

(٥) انظر إلى خطبة فيتوري في دني داليكارناس، باب ٨.

(٦) بلوتارك، حياة رومولوس.

(٧) بلوتارك، حياة رومولوس، وبدل ظاهر الحال على أنه لم يكن عامل مصادرة قط ما دام تابعا لأمر الحكام.

(٨) في المقابلة بين تيزه ورومولوس.

(٩) باب ٢٣، فصل ٢١.

## الباب السابع عشر

# كيف تكون صلةُ قوانين العبودية السياسية بطبيعة الإقليم؟

## الفصل الأول

### العبودية السياسية

ليست العبودية السياسية أقلَّ توقُّفًا على طبيعة الإقليم من توقُّف العبودية المدنية والعبودية المنزلية عليه كما يُرى ذلك فيما بعد.

## الفصل الثاني

### الفرق بين الشعوب من حيث الشجاعة

قلنا فيما تقدم إن شدة الحرارة كانت تُوهن قوة الناس وشجاعتهم، وإنه كان يوجد في الأقاليم الباردة قوة في الجسم والروح تجعل الناس قادرين على القيام بأعمال طويلة شاقَّة عظيمة جريئة، ولا يلاحظ هذا بين أمة وأمة فقط، بل يلاحظ أيضًا بين قسم وقسم في البلد الواحد، وتُعَدُّ شعوب شمال الصين أكثر شجاعةً من شعوب جنوبها<sup>(١)</sup>، وليست شعوب جنوب كوريا<sup>(٢)</sup> مثل شعوب شمالها بسالةً.

ولا ينبغي أن يُحَازَ، إذنْ، من أن جُبُنَّ شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيدًا دائمًا تقريبًا وأن شجاعة شعوب الأقاليم الباردة أبقفتها أحرارًا، فهذه نتيجة تنشأ عن علتها الطبيعية.

ووجد مصادق ذلك في أمريكا أيضًا، فقد كانت إمبراطوريتا المكسيك والبيزو المستبدتان واقعتين نحو خط الاستواء، وكانت جميع الشعوب الحرة الصغيرة تقريبًا، ولا تزال، قائمة نحو القطبين.

(١) الأب دوهاد، جزء ١، صفحة ١١٢.

(٢) وهذا ما تقوله كتب الصين، المصدر نفسه، جزء ٤، صفحة ٤٤٨.

## الفصل الثالث

### إقليم آسيا

جاء في كتب الرُّحَلَة<sup>(١)</sup>: «أن شمال آسيا، وهو البُرُّ الواسع الذي يبدأ من الدرجة الأربعين، أو نحوها، حتى القطب ومن حدود روسيا حتى البحر الشمالي، إقليمٌ باردٌ جدًّا، وأن هذه الأرض الواسعة مقسومة من الغرب إلى الشرق بسلسلة من الجبال التي تَدْعُ سيبيريا في الشمال وبلاد النتر الكبرى في الجنوب، وأن إقليم سيبيريا هو من شدة البرد ما تُفِكِن معه زراعتهَا مع استثناء بعض بقاعها، وأن الروس، وإن كانوا ذوي ممتلكاتٍ على طول الإزْنِيس، لا يَزْرَعُونَ هنالك شيئًا، وأن هذه البلاد لا تُخْرَجُ غيرَ قليلٍ من الصَّنَوْبَرِ الصغير والشجر القصير، وأن أهل البلاد الأصليين مقسومون إلى عشائرٍ حقيرةٍ كعشائر كَنْدَا، وأن هذا البرد ينشأ عن ارتفاع الأرض من ناحية، وعن استهضاب الجبال<sup>(٢)</sup> كلما دُهِبَ من الجنوب إلى الشمال فَتَحْفَقُ رِيحُ الشمال في كلِّ مكانٍ من غير أن تَجِدَ حواجزًا، وأن هذه الرياح، التي تجعل زَنْبِيلَ الجديدة غير صالحةٍ للسكنى، تَهْبُ في سيبيريا فتجعلها باثرةً، وأن جبال نُورُوج ولابُونيا هي متاريسٌ عجيبةٌ تَقِي بلاد الشمال من هذه الرياح، وأن هذا يجعل الأرض في استوْكَهْلَم، الواقعة على الدرجة التاسعة والخمسين من العرض أو نحوها، تُنتِج فواكةً وحبوبًا وأشجارًا، وأنه يوجد حَوْلَ أَبُو الواقعة على الدرجة الحادية والستين، كما يوجد نحو الدرجتين الثالثة والستين والرابعة والستين، مناجمٌ فِصَّةٍ مع شيء من الخُصْبِ».

ونرى في كتب السياحة أيضًا: «أن بلاد النتر الكبرى الواقعة في جنوب سيبيريا هي كذلك باردةٌ جدًّا، وأنها لا تُزْرَعُ أبدًا، وأنه لا يوجد فيها غيرُ مَرَاعٍ لِلقَطَاعِ، وأنه لا يَنْبُتُ فيها شجرٌ، بل قليلٌ عَوْسَجٍ كما في إيسلَنْدَا، وأنه يوجد بالقرب من الصين ومُنغُولِيَا بلادٌ يَنْبُتُ فيها نوعٌ من الدُّخْنِ، ولكن مع عدم إمكان نُضْجِ البُرِّ والأرز، وأنه لا يوجد أماكن في بلاد النتر الصينية، أي في الدرجات ٤٣، ٤٤، ٤٥، لا يدوم الجليد فيها سبعة أشهر أو ثمانية أشهر من السنة، فيكون التَّزْدُ كما في إيسلَنْدَا وإن وَجِبَ أن تكون أكثرَ حَرًّا من جنوب فرنسا، وأنه لا يوجد من المُدُنِ غيرُ أربعٍ أو خمسٍ نحو البحر الشرقي وغيرُ بضعةٍ من أقاليم الصينيين بالقرب من الصين عن أسبابٍ سياسية، وأنه لا يوجد في بقية بلاد النتر الكبرى غيرُ مدنٍ قليلةٍ قائمة في بخارى وتركستان وخَوَارِزْمِ، وأن سبب هذا البرد المتناهي ينشأ عن طبيعة الأرض التُّطْرُونِيَّةِ الرملية المملوءة ملح بارودٍ، ثم عن ارتفاع الأرض، وكان الأب فِرْيَيْسْت قد وَجَدَ مكانًا واقِعًا شمالَ السُّورِ الأكبر بعيدًا منه ثمانين فرسًا نحو منبع كاراكورم مرتفعًا عن سطح البحر بالقرب من بكين ما يزيد على ثلاثة آلاف قدم هندسية، وأن هذا الارتفاع<sup>(٣)</sup> علَّةٌ عدم مائه مع ذلك فلا يُمَكِنُ السَّكَنُ في غير القرب من الأنهار والبحيرات وإن كان منبعُ جميع الأنهار الكبرى بآسيا في هذا البلد».

(١) انظر إلى رحلات الشمال جزء ٨، تاريخ النتر، والمجلد الرابع من «الصين»، تأليف الأب ردهالد.

(٢) استهضاب الجبل، صار هضبة، والهضبة هي الجبل المنبسط على وجه الأرض.

(٣) بلاد النتر هي هضبة إند.

وإني، بعد وَضْع هذه الوقائع، أقول عن رَوِيَّةِ إِنْ آسِيَا غَيْرُ مُشْتَمَلَةٍ، مطلقًا، على منطقة معتدلة تمامًا، وإن الأماكِن الواقعة في إقليم شديد البرد تَمَسُّ الأماكِن الواقعة في إقليم شديد الحَرِّ مَسًّا مباشرًا، أي تركيا وفارس ومنغوليا والصين وكوريا واليابان.

وعلى العكس تُرَى المِنطَقَةُ المعتدلة في أوروبا عَظِيمَةَ الاتساع وإن كانت واقعةً في أقاليم كثيرة الاختلاف فيما بينها فلا صلة بين أقاليم إسبانيا وإيطاليا وأقاليم نُوزُوج وإِسُوج، ولكن بما أن الإقليم هنالك يكون باردًا مقدارًا فمقدارًا ذاهبًا من الجَنُوب إلى الشمال، وذلك بنسبة عَرَضُ كُلِّ بلد تقريبًا، فإن كُلَّ بلدٍ يماثل البلدَ المجاور تقريبًا، ولا يكون هنالك فَرْقٌ يستحقُّ الذكر، وتكون المنطقة المعتدلة واسعةً إلى الغاية كما قلتُ.

ومن ثَمَّ تتعارض الأمم في آسيا تعارضَ القويِّ والضعيف، وتتماسُّ الشعوبُ المحاربة الباسلة النشيطة والشعوبُ المُخَنَّثَةُ المتوانية الهَيَّابَةُ تماسًّا مباشرًا، فيكون بعضها مفتتحًا وبعضها الآخر فاتحًا إِذَنْ، وعلى العكس تتعارض الأمم في أوروبا تعارضَ القويِّ والقويِّ، ويكون لدى المتماسِّ منها نفسُ الشجاعة تقريبًا، وهذا أعظمُ سبب في ضعف آسيا وقوة أوروبا، وفي حرية أوروبا وعبودية آسيا، أي السببُ الذي لا أعْلَمُ أنه لُوحِظَ حتى الآن، وهذا ما يَحُولُ دون زيادة الحرية في آسيا أبدًا، وهذا مع زيادة الحرية ونقصها في أوروبا على حسب الأحوال.

وإذا كانت طبقةُ الأشراف الروسية قد استُعِيدَت من قِبَلِ أحدِ أمرائها فإنه يَزِي هنالك من علاماتِ عدم الصبر دائمًا ما لا تُؤدِّي إلى أقاليمِ الجنوب مطلقًا، ألم نَرِ هنالك قيامَ الحكومة الأريستوقراطية في بضعة أيام؟ وإذا كانت قد أضاعت مملكةً أخرى في الشمال قوانينها فإنه يمكن الرُّكُون إلى الإقليم، فهي لم تُضْعَفُ ضَيَاعًا تامًّا.

## الفصل الرابع

### نتيجة هذا

يطابق ما قلناه حوادث التاريخ، فقد أُخْضِعَت آسيا ثلاثَ عشرةَ مرةً، إحدى عشرةَ مرةً من قِبَلِ أمم الشمال، ومرتين من قِبَلِ أمم الجنوب، وقد فتحها السِّيْثُ ثلاثَ مرات في أقدم الأزمان، ثم فتحها كُلُّ من الماديين والفرس مرةً واحدةً، وقد فتحها الأغارقة والعرب والمُغُول والتُّرك والتُّتَر والفرس والأفغان، ولا أتكلم عن غير آسيا العليا، ولا أتكلم شيئًا عن العَرَوَات التي تَمَّت في بقية الجنوب من هذا القسم من العالم الذي عانى باستمرارٍ فِتْنًا عَظِيمَةً إلى الغاية.

وعلى العكس لا نَعْرِفُ في أوروبا غيرَ أربعةِ انقلابات عَظِيمَةٍ منذ قيام المستعمرات الإغريقية والفينيقية، فأما الأول فقد نشأ عن فتوح الرومان، وأما الثاني فقد نشأ عن غارات البرابرة الذين قَضُوا على هؤلاء الرومان، وأما الثالث فقد نشأ عن انتصارات شارلمان، وأما الرابع فقد

نشأ عن مغازي النورمان، وإذا ما بُحِثَ في هذا جيداً وُجِدَت في هذه الانقلابات عينها قوةً عامَّةً منتشرةً في جميع أجزاء أوروبا، وتُعرَف الصعوبةُ التي لاقاها الرومان في فتح أوروبا، وتُعرَف سهولةُ غارتهم على آسيا وتُعرَف المشاقُّ التي وجدتها شعوبُ الشمال في هدم الإمبراطورية الرومانية، وتُعرَف حروبُ شارلمان وأفعاله ومختلفُ حَمَلات النورمان، فكان يُقضى على المخزبيين بلا انقطاع.

## الفصل الخامس

### لم تكن نتائج الفتح واحدةً عندما قامت شعوب شمال آسيا وشعوبُ شمال أوروبا بالفتح

فتحت شعوبُ شمال أوروبا هذه القارَّةَ فُتِحَ الأحرار، وفتحت شعوب شمال آسيا هذه القارَّةَ فُتِحَ العبيد، فهم لم يَغْلِبُوا إلا في سبيل سيِّدٍ.

وعلةُ ذلك كونُ الشعب التتريِّ، الذي هو فاتح آسيا التقليديُّ، قد أصبح عبداً، فهو يقوم بالفتح في جنوب آسيا بلا انقطاع فيقيم إمبراطورياتٍ، غير أن قسم الشعب الذي يَبْقَى في البلد يكون خاضعاً لسيِّد كبير مستبد في الجَنُوب فيزَعِب أن يكون كذلك في الشمال، ويَدَّعي أنه ذو سلطان مُرَادِيٍّ على الرعايا الغالبين كالذي تَمَّ له على الرعايا المغلوبين، وهذا ما يشاهد اليوم جيداً في ذلك البلد الواسع المسمَّى البلد التتريِّ الصينيِّ والذي يَحْكُمُ العاهلُ فيه حكماً استبدادياً تقريباً كما في الصين نفسها، والذي يُوسِّعُ رُقعته بفتوحه كلَّ يومٍ.

ويُمْكِن أن يُرى في تاريخ الصين أيضاً أن الأباطرة<sup>(١)</sup> بَعَثُوا جالياتٍ صينيةً إلى بلاد التتر، وأن هؤلاء الصينيين أصبحوا تترًا وأعداءً لُدًّا للصين، يَبْدُ أن هذا لم يَمْتَع من حفلهم إلى بلاد التتر روح الحكومة الصينية. وفي الغالب يُطَرِّد قسمٌ من الشعب التتريِّ الفاتح، فيجلب إلى صحاربه روحاً من العبودية كان قد اكتسبها في إقليم الرِّقِّ، ولنا أمثلةٌ كبيرةٌ على ذلك في تاريخ الصين، وفي تاريخنا القديم أيضاً<sup>(٢)</sup>. وهذا ما جعل خُلُقَ الشعب التتريِّ أو الجيتيِّ مماثلاً لخُلُقِ إمبراطوريات آسيا دائماً، فبالعصا يُسَيِّطِرُ على الشعوب في هذه، وبالسياس الطويلة يُسَيِّطِرُ على الشعوب التتريَّة، وكانت روح أوروبا مخالفةً لهذه الطباع، وما سَمَّته شعوبُ آسيا عقاباً في كلِّ زمنٍ سَمَّته شعوب أوروبا إهانةً<sup>(٣)</sup>.

(١) كالعاهل الخامس من الأسرة الخامسة: فنتي.

(٢) فتح السيت آسيا ثلاث مرات، وطردها منها ثلاث مرات، جوستان، باب ٢، فصل ٣.

(٣) لا يخالف هذا، مطلقاً، ما سأقوله في الفصل ٢٠ من الباب ٢٢ عن طراز تفكير الشعوب الجرمانية حول العصا، ومهما يكن من أمر الآلة فإنهم عدوا سلطة الضربن أو الضرب المرادي، إهانة في كل وقت.

ولما قضى التنز على الإمبراطورية الرومية أقاموا العبودية والاستبداد في البلاد المفتوحة، ولما فتح القوط إمبراطورية الرومان أقاموا الملكبة والحرية في كل مكان. ولا أدري هل حدث زوذبك المشهور في أطلنطيّه، الذي أثنى فيه كثيرًا على إسكندريافية، عن ذلك الامتياز الكبير الذي يجب أن يجعل جميع الأمم المقيمة بها فوق جميع شعوب العالم، وذلك عن أنهم كانوا مصدر حرية أوروبا، أي مصدر ما عند جميع الناس من حرية تقريبًا. وسَمِّي القوطيُّ جُونَانْدَيْس شمال أوروبا مصنع الجنس البشري<sup>(١)</sup>، وأفضل أن أسمية مصنع الآلات التي تُحطَّم القيود المُطَرِّقة في الجنوب، ففي الشمال تتألف تلك الأمم الباسلة التي تُخْرَج من بلادها للقضاء على الطغاة والعبيد ولتعليم الناس أن الطبيعة إذ جعلتهم متساوين لم يَسْتَطِع العقل أن يجعلهم تابعين إلا من أجل سعادتهم.

## الفصل السادس

### سبب طبيعي جديد لعبودية آسيا وحرية أوروبا

رُئِيتُ في آسيا إمبراطوريات عظيمة في كل وقت، ولم تُقدِّر هذه الإمبراطوريات على البقاء في أوروبا، وذلك عن كَوْنِ آسيا التي نَعْرِفُهَا تشتمل على أعظم السهول، وعن كونها مُجَزَّأةً بالبحار إلى أقسام صغيرة، وبما أنها أقرب إلى الجنوب فإن يبايعها تَجِفُّ بسهولة وتكون الجبال فيها أقلَّ اكتساءً بالثلوج، فتؤَلَّفُ أنهاؤها<sup>(٢)</sup> الأقلُّ زُخُورًا أصغرَ الحواجز. ويجب أن تكون السلطة مستبدة في آسيا دائمًا، وذلك لأن العبودية إذا لم تكن متناهية فيها فإن أول ما يقع حدوث قسمٍ لا يُمكن طبيعة البلد أن تحتملها. وتُسْفِرُ القسمة الطبيعية في أوروبا عن دُولٍ متوسطة الاتساع لا يكون سلطان القوانين فيها غير متفق مع حفظ الدولة، وعلى العكس يكون هذا السلطان من الملاءمة ما تقع معه هذه الدولة في الانحطاط من غير هذه القوانين فتصبح دون جميع الدول الأخرى. وهذا ما أوجب خُلُقَ الحرية الذي يجعل كلَّ جزءٍ صعبًا قهْرُه وإخضاعه لقوة أجنبية، وذلك بخلاف حاله مع القوانين والمصلحة التجارية. وعلى العكس تُشُوِدُ آسيا روح عبودية لم تتركها قَطُّ، فَيَتَعَدَّرُ أن تَجِدَ في جميع تواريخ هذا البلد علامةً واحدةً دالةً على نَفْسِ حرة، ولا تَجِدُ فيها غيرَ بُطُولَةِ العبودية.

(١) Humani generis officinam.

(٢) تغور المياه وتخبخر قل أن تتجمع أو بعد أن تتجمع.

## الفصل السابع إفريقيا وأمريكا

ذلك ما أستطيع قوله عن آسيا وأوروبا، وتقع أفريقيا في إقليم مماثل لإقليم جنوب آسيا، وهي خاضعة لذات العبودية، ولا تستطيع أمريكا<sup>(١)</sup>، التي خربت وعمرت مُجَدِّدًا من قِبَل أُمَّم أوروبا وأفريقيا، أن تُظهِر اليومَ سجيَّتها الخاصةَ مطلقًا، ولكن ما نعرفه عن تاريخها القديم يلائم مبادئنا كثيرًا.

## الفصل الثامن عاصمة الإمبراطورية

من نتائج ما تقدم أن مما يُهَمُّ الأميرَ البالغَ العظمةَ أن يُحَسِّنَ اختيارَ عاصمةِ إمبراطوريته، فمن يَضَعُها في الجنوبِ يَحِقُّ به خطرُ إضاعةِ الشمالِ، ومن يَضَعُها في الشمالِ يَسْهُلُ عليه حفظُ الجنوبِ، ولا أتكلّم عن الأحوالِ الخاصةِ، فللميكانيكا ملامساتها التي تُغَيِّرُ أو تُقْفُ معلولاتِ النظريةِ في الغالبِ، وللسياسةِ ملامساتها أيضًا.

## الباب الثامن عشر صلة القوانين بطبيعة الأرض

### الفصل الأول

### كيف تؤثر طبيعة الأرض في القوانين؟

من الطبيعيّ أن تؤدي جودة الأرضين في بلد إلى الخضوع، فأهل الأرياف الذين يؤلّف منهم فريق الشعب المهمّ ليسوا كثيري الغيرة على حريتهم، وذلك عن كثرة اشتغال وكثرة انهماك في شؤونهم الخاصة، وذلك لأن الأرياف الطافحة أرزاقًا تحشى السلب وتحشى الجيش، قال شيشرون في أثيكوس<sup>(٢)</sup>: «ممن يؤلّف الفريق الصالح؟ أرجال التجارة والأرياف الذين، إذًا لم نتصور معارضتهم للملكية، نرى تساوي جميع الحكومات عندهم، ومن ثمّ هدوءهم؟».

(١) تسمى شعوب أمريكا الصغيرة الهمجية إنديوس برافوس من قبل الإسبان، فيصعب إخضاعها أكثر مما يصعب إخضاع إمبراطوريتي المكسيك والبيرو.

(٢) باب ١٧، ١٧١.

وهكذا توجد حكومة الفرد في البلدان الخصيبة غالبًا، وتوجد حكومة الجماعة في البلدان غير الخصيبة، وهذا ما يكون معاوضةً أحيانًا.

وأدت جدوبة أرض الأيبيك إلى قيام حكومة شعبية فيها، وأدى خضب أرض إسبارطا إلى قيام حكومة أريستوقراطية، وذلك لأنه لم يُرَدَّ قيام حكومة فرد في بلاد اليونان في ذلك الحين، والواقع أن الحكومة الأريستوقراطية أكثر صلةً بحكومة الفرد، وقال بلوتارك<sup>(١)</sup>: «أطفئت الفتنة السيلونية في أثينا فعادت المدينة إلى اختلافاتها القديمة وانقسمت إلى أحزابٍ بمقدار أنواع الأرضين في بلاد الأيبيك، وكان أهل الجبل يريدون الحكومة الشعبية بكل وسيلة، وكان أهل السهل يطلبون حكومة الأعيان، وكان أهل الساحل يقولون بحكومة مختلطة من الاثنين».

## الفصل الثاني

### مواصلة الموضوع نفسه

وتلك البلاد الخصيبة سهولٌ لا يُمكن فيها منازعة الأقوى شيئًا، ولذا يُخضع له، وهو إذا ما خضع له لا تعود روح الحرية إلى حيث كانت، فأموال الأرياف رهنُ الولاء، غير أنه يُمكن في البلاد الجبلية أن يُحفظ ما يُحاز، ولا يكون ما يُحاز فيُحفظ غير قليل، وتكون الحرية، أي الحكومة التي يُتمتع بها، هي المتاع الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه، وهي تُشود في البلاد الجبلية الصعبة، إذن، أكثر مما في البلاد التي يلوح أن الطبيعة أوسع سخاءً عليها.

ويحافظ الجيليون على حكومة أكثر اعتدالاً لأنهم أقلُّ عُرضةً للفتح، ويسهل عليهم الدفاع عن أنفسهم، وتضعب مهاجمتهم، وتُجمع الغدذ والمير وتوجه ضدهم بنفقتا عظيمة، ولا يُجهز البلدُ بها مطلقًا، ولذا تكون محاربتهم أكثر صعوبةً، ويكون الإقدام عليها أعظم خطرًا، وتكون جميع القوانين التي تُوضع في سبيل سلامة الشعب أقلَّ لزومًا.

## الفصل الثالث

### أي البلاد أكثر زرعًا

لا تُزرع البلاد بسبب خضبها، بل بسبب حريرتها، وإذا ما قُسمت الأرض بالفكر فإن من دواعي الحيرة أن تُرى في مُعظم الأوقات صحارٍ في أكثر أقسامها خضبًا، وشعوبٌ عظيمة في أقسام أرضٍ تُضنُّ بكل شيء كما يلوح.

(١) حياة سولون، فصل ٨.

ومن الطَّبِيعِيّ أَنْ يَهْجُرَ شَعْبٌ بَلَدًا سِيئًا لِلْبَحْثِ عَمَّا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، لَا أَنْ يَهْجُرَ بَلَدًا طَيِّبًا لِلْبَحْثِ عَنِ بَلَدٍ أَسْوَأَ مِنْهُ، وَيُوجَّهُ مُعْظَمُ الْعَرَوَاتِ، إِذَنْ، إِلَى الْبِلْدَانِ الَّتِي صَنَعَتْهَا الطَّبِيعَةُ لِتَكُونَ سَعِيدَةً، وَبِمَا أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ مَا يَقْرَبُ مِنَ التَّخْرِيْبِ كَالْعَرَوِ فَإِنْ أَحْسَنَ الْبِلْدَانِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ خَالِيَةً مِنَ السَّكَّانِ غَالِبًا، وَذَلِكَ عَلَى حِينٍ يَكُونُ أَفْطَعُ بِلَادِ الشَّمَالِ مَعْمُورًا دَائِمًا عَنْ سَبَبِ عَدَمِ صِلَاحِهِ لِلسُّكْنَى تَقْرِيْبًا.

وَيُرَى بِمَا يَقُضُّهُ الْمُؤَرِّخُونَ عَلَيْنَا مِنْ أِبْنَاءِ انْتِقَالِ شُعُوبِ اسْكَنْدِيْنِيَّاتِيَّةِ إِلَى ضَفَافِ الدَانُوبِ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فَتْحًا قَطُّ، بَلْ ارْتِحَالٌ إِلَى أَرْضِينَ مَهْجُورَةٍ فَقَطُّ. وَكَانَتْ هَذِهِ الْأَقَالِيْمُ السَّعِيدَةُ قَدْ حَلَّتْ مِنَ السَّكَّانِ بَارْتِحَالَاتٍ أُخْرَى إِذَنْ، وَلَا نَعْرِفُ الْأُمُورَ الْفَاجِعَةَ الَّتِي حَدِثَتْ هُنَاكَ.

قَالَ أَرْسَطُو<sup>(١)</sup>: «تَدُلُّ آثَارٌ كَثِيرَةٌ عَلَى أَنَّ سَرْدِيْنِيَّةَ مَسْتَعْمَرَةً يُونَانِيَّةً، وَقَدْ كَانَتْ بِاللُّغَةِ الْغِيْنَى فِيْمَا مَضَى، وَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهَا بِقَوَانِيْنِ أَرِيْسْتِيْتِهِ الَّذِي أُثْبِتِي عَلَى وَاعِهِ بِالزَّرَاعَةِ كَثِيْرًا، غَيْرَ أَنَّهَا انْحَطَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَثِيْرًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَرَطَاجِيِيْنَ أَصْبَحُوا سَادَتَهَا فَفَقَّصُوا فِيْهَا عَلَى كُلِّ مَا يُفَكِّرُ أَنْ يَجْعَلَهَا صَالِحَةً لِغِذَاءِ النِّسَاءِ وَحَظَرُوا الزَّرَاعَةَ مَعَاقِبِيْنَ بِالْمَوْتِ كُلِّ مَنْ يَخْرُثُ أَرْضًا فِيْهَا»، وَلَمْ تُصْلَخْ سَرْدِيْنِيَّةٌ مِنْذُ زَمَنِ أَرْسَطُو قَطُّ، وَهِيَ لَا تَزَالُ غَيْرَ مُجَدَّدَةٍ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ.

وَلَمْ يُفَكِّرْ إِحْيَاءُ مَا خَرَّبَهُ أَكْبَرُ التُّتَرِ وَأَصَاغَرُهُمْ مِنْ أَكْثَرِ أَقْسَامِ فَارَسٍ وَتُرْكِيَا وَرُوسِيَا وَبُولْنِيَا اعْتِدَالًا.

## الفصل الرابع

### نتائج جديدة لخصب البلد وجدوبته

جُدُوبَةُ الْأَرْضِيْنَ تَجْعَلُ النَّاسَ مَاهِرِيْنَ زَاهِدِيْنَ جِلَادًا عَلَى الْعَمَلِ أَنْجَادًا صَالِحِيْنَ لِلْحَرْبِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْضَلُوا عَلَى مَا تَصُنُّ الْأَرْضُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَيُنْعِمَ خِصْبُ الْبَلَدِ، مَعَ يُسْرِ، بِنَعُومَةٍ وَبِبَعْضِ الْحُبِّ لِحَفْظِ الْحَيَاةِ.

وَمِمَّا لَوْحِظُ أَنْ كَتَابَتِ أَلْمَانِيَا الَّتِي تُجْمَعُ فِي أَمَاكِنَ يَكُونُ الْفَلَّاحُونَ أَغْنِيَاءَ فِيْهَا، كَمَا فِي سَكْسُونِيَا، لَيْسَتْ نَافِعَةً كَالْكَتَابَتِ الْأُخْرَى، فَيُفَكِّرُ الْقَوَانِيْنَ الْعَسْكَرِيَّةَ أَنْ تَتَلَفَى هَذَا الْمَحْذُورَ بِنِظَامٍ شَدِيدٍ.

(١) أو الذي ألف كتاب الميرابيليبوس.

## الفصل الخامس

### شعوب الجُزر

شعوبُ الجُزر أكثرُ من شعوب اليابسة مَيلاً إلى الحرية، والجُزرُ قليلةُ الاتساع<sup>(١)</sup> عادةً، ولا يُمكن قسماً من الشعب فيها أن يُستخدَمَ لاضطهاد القسم الآخر، والبحرُ يَفْصِلُها عن الإمبراطوريات الكبرى، ولا يستطيع الطغيان أن يَبْسُطَ يده هنالك، ويوقِفُ الفاتحون بالبحر، ولا يُشتمل على أهل الجُزر بالفتح، وهم بِحِجَّةِ قواينهم بسهولة.

## الفصل السادس

### البلاد التي كُونت بَصْنَعِ الناس

تَدْعُو البلادُ، التي جعلها صُنْعُ الناس صالحةً للسكَنِ والتي تحتاج إلى مثل هذا الصُنْعِ لبقائها، حكومةً معتدلةً إليها، ويوجد ثلاثةُ بلادٍ من هذا النوع مَبْدِئِيًّا، وهي: الولايتان الجميلتان في الصين: كِيانغُ نان وشِيكَاَنغُ، ومصرُ، وهولندا.

ولم يكن أباطرة الصين السابقون فاتحين قَطُّ، وكان أولُ شيءٍ صنعوه لبتوسّعوا هو أكثرُ ما دَلَّ على حكمتهم، فقد رُئيَ خروجُ ولايتي الإمبراطورية اللتين هما أجملُ ما فيها من تحت الماء، وقد صُنِعتا من قِبَلِ الناس، وما تتصف به تانك الولايتان من خِصْبٍ يتعَدَّرُ بيأته ألقى في أوربا ما يَدُورُ فيها من الأفكار عن سعادة تلك البُقعة الواسعة، يَبْدُ أن العناية المستمرة الضرورية لضمان قسم عظيم من الإمبراطورية كذلك القسم من الخراب كانت تقتضي أخلاقَ شعبٍ حكيمٍ أكثرَ من أخلاقِ شعبِ شَهْوَانيٍّ، وكانت تقتضي سلطاناً شرعياً لعاهلٍ أكثرَ من سلطانٍ استبداديٍّ لطاغية، وكان يجب أن تكون السلطةُ هنالك معتدلةً كما كان الأمرُ في مصرَ قديمًا، وكان يجب أن تكون السلطةُ هنالك معتدلةً كما هي في هولندا، وأن تكون الطبيعةُ قد صُنِعَتْ للعناية بها، لا لتَشْرَكَ للبلادة أو الهوى.

وهكذا اضطرَّ مشرعو الصين الأولون إلى وضع قوانينَ صالحةٍ جدًّا، واضطرتَّ الحكومة إلى اتِّباعها في الغالب، وذلك على الرغم من إقليم الصين الذي يُجَنِّحُ فيه إلى الطاعة الدِّيَّةِ بحكم الطبيعة، وعلى الرغم من القبائح التي تلازم مَدَى الإمبراطورية الواسعَ جدًّا.

(١) تخالف اليابان هذا باتساعها وعبوديتها.

## الفصل السابع أعمال الناس

جعل الناس الأرض أكثر صلاحًا لسكناهم بما بذلوه من عناية وما وضعوه من قوانينٍ صالحةٍ، ونرى جزي أنهارٍ حيث كانت بحيراتٍ ومناقعٍ، وهذا خيرٌ لم تصنعه الطبيعة قط، ولكن الطبيعة تعهدته، ولما كان الفرس<sup>(١)</sup> سادة آسيا أباحوا لمن يجلب ماءً من الينبوع إلى محل لم ينشق قبل مطلقاً أن يتمتع به مدة خمسة أجيال، وبما أنه يخرج من جبل طوروس جداول كثيرة فإنها لم يصفوا بأية نفقة لجلب ماءٍ منه، واليوم يرى الماء في حقوله وحدائقه من غير أن يعرف مأناه. وهكذا تُحدث الأمم الفخرية أضرارًا تدوم أكثر من دوامها، كما أن الأمم الماهرة تضع من الخيرات ما لا يزول بزوالها.

## الفصل الثامن نسبة القوانين العامة

للقوانين صلة عظيمة جدًا بالوجه الذي تنال به الأمم عيشها، ولا بد من مجموعة قوانين أكثر اتساعًا لشعبٍ كلف بالتجارة والبحر مما لشعبٍ يكتفي بزراعة أرضيه، ولا بد لهذا من قوانين أعظم مما لشعبٍ يعيش من مواشيه، ولا بد لهذا الأخير من قوانين أعظم مما لشعبٍ يعيش من صيده.

## الفصل التاسع أرض أمريكا

نشأ وجود كثير من الأمم المتوحشة في أمريكا عن كون أرضها تُنتج ثمراتٍ كثيرةً من تلقاء نفسها إنتاجًا يُمكن العيش منه، وإذا ما زرع النساء قطعة أرض حول الكوخ هنالك كانت الدرة أول ما يئب، ويؤد صيد البر والبحر إلى جعل الناس هنالك في رخاء، ثم إن السوائم، كالبقر والجواميس إلخ.. تتكاثر أكثر من الضواري، والضواري هي صاحبة السلطان في أفريقيا على الدوام. ولا اعتقد أن أوروبا تتمتع بجميع هذه المنافع إذا ما أهملت أرضها، فلا يئب فيها غير الغاب والبلوط وغيرهما من الأشجار العقيمة.

(١) بوليب، باب ١٠، فصل ٢٥.

## الفصل العاشر

### عددُ الناس من حيث الوجهُ الذي ينالون به غذاءهم

إِذَا كَانَتِ الْأُمَمُ لَا تَزْرَعُ الْأَرْضِينَ بَدَتْ نِسْبَةُ عَدَدِ النَّاسِ فِيهَا كَمَا يَأْتِي:  
 وَذَلِكَ بِمَا أَنَّ غَلَّةَ الْأَرْضِ الْبَائِرَةِ تَكُونُ عَلَى نِسْبَةِ غَلَّةِ الْأَرْضِ الْعَامِرَةِ فَإِنَّ عَدَدَ الْهَمْجِ فِي بَلَدٍ  
 يَكُونُ عَلَى نِسْبَةِ الزَّرَّاعِ فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَإِذَا كَانَ الشَّعْبُ الَّذِي يَتَعَهَّدُ الْأَرْضِينَ يَتَعَهَّدُ الصَّنَاعَاتِ  
 أَيْضًا فَإِنَّ هَذَا يَتَّبَعُ نِسْبًا تَحْتَاجُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّفْصِيلِ.  
 وَلَا يَسْتَطِيعُ أَوْلَئِكَ أَنْ يُؤَلَّفُوا أُمَّةً عَظِيمَةً، فَإِذَا كَانُوا زَعَاةً احْتَجَّاجُوا إِلَى بَلَدٍ كَبِيرٍ لِيُفَكِّهْتَهُمْ أَنْ  
 يَعْيشُوا ضَمَّنَ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَإِذَا كَانُوا صَيَّادِينَ ظَهَرَ عَدْدُهُمْ قَلِيلًا أَيْضًا وَأَلْفُوا أُمَّةً أَصْغَرَ مِنْ تِلْكَ  
 لَتَعْيشَ.  
 وَيَكُونُ بِلَدِّهِمْ مَمْلُوءًا غَائِبًا عَادَةً، وَبِمَا أَنَّ النَّاسَ لَا يَجْعَلُونَ مَجَارِيَ الْمِيَاهِ فِيهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ  
 مَمْلُوءًا مَنَاقِعَ حَيْثُ يَنْزِلُ كُلُّ قَطِيعٍ وَيُؤَلَّفُ أُمَّةً صَغِيرَةً.

## الفصل الحادي عشر

### الشعوبُ الوحشية والشعوبُ البربرية

الْفَارِقُ بَيْنَ الشُّعُوبِ الْوَحْشِيَّةِ وَالشُّعُوبِ الْبَرْبَرِيَّةِ هُوَ أَنَّ الْأُولَى أُمَّةٌ صَغِيرَةٌ مُفَرَّقَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ  
 بَعْضُهَا أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى بَعْضٍ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ وَأَنَّ الْبَرْبَرَةَ أُمَّةٌ صَغِيرَةٌ، عَادَةً، قَادِرَةٌ عَلَى الْاجْتِمَاعِ،  
 وَتَكُونُ الْأُولَى شُعُوبًا صَائِدَةً عَادَةً وَتَكُونُ الثَّانِيَّةُ شُعُوبًا رَاعِيَةً، وَيُزَيُّ هَذَا جَيِّدًا فِي شِمَالِ آسِيَا،  
 وَذَلِكَ أَنَّ شُعُوبَ سَيْبِيرِيَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْيشَ جَمَلَةً لِأَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ تَغْذِيَةَ نَفْسِهَا، وَأَنَّ التَّنْتَرِ  
 يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَعْيشُوا جَمَلَةً فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ لِإِمْكَانِ اجْتِمَاعِ مَوَاشِيهِمْ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَيُفَكِّنُ جَمِيعَ  
 الْعَشَائِرِ أَنْ يَجْتَمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِذَنْ، وَهَذَا يَقَعُ إِذَا مَا أَحْضَعَ رَئِيسُ رُؤَسَاءِ آخَرِينَ كَثِيرِينَ،  
 وَيَجِبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَأْتِيَ وَاحِدًا مِنْ أَمْرَيْنِ: أَنْ يَنْفَصَلَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، أَوْ أَنْ تَنْطَلِقَ لِلْقِيَامِ بِفَتْحِ  
 عَظِيمٍ فِي إِمْبْرَاطُورِيَّةٍ بِالْجَنُوبِ.

## الفصل الثاني عشر

### حقوق الأمم لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقاً

بِمَا أَنَّ هَذِهِ الشُّعُوبَ لَا تَعْيشُ فِي أَرْضٍ مَحْدُودَةٍ مَحْصُورَةٍ فَإِنَّهُ يَوْجَدُ بَيْنَهَا كَثِيرٌ مِنَ  
 عَوَامِلِ النَّزَاعِ، فَهِيَ تَنْتَازِعُ الْأَرْضَ الْبَائِرَةَ كَمَا يَنْتَازِعُ مَوَاطِنُونَا الْمَوَارِيثَ بَيْنَنَا، وَهَكَذَا تَجِدُ

فُرْصًا كَثِيرَةً لِلْحَرْبِ فِي سَبِيلِ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَطَعَامِ الْأَنْعَامِ وَخَطْفِ الْعَبِيدِ، وَبِمَا أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَرْضٌ مَطْلَقًا فَإِنَّ لَدَيْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ مَا يُنْظَمُ وَفَقَّ حَقُوقَ الْأُمَّمِ بِنِسْبَةِ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْأُمُورِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي يُقْضَى فِيهَا وَفَقَّ الْحَقُوقَ الْمَدْنِيَّةَ.

## الفصل الثالث عشر

### القوانين المدنية لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقًا

تقسيمُ الأرضين هو الذي يُجسِّم القانونَ المدنيَّ مبدئيًّا، ولا يكون غيرُ القليل من القوانين المدنية لدى الأمم التي لا تقوم بهذا التقسيم. ويُمكن تسمية نُظُمِ هذه الشعوب بالعادات أكثر مما بالقوانين. وَيَتَمَتَّعُ الشيوخ في مثل هذه الأمم بسلطانٍ كبير عن ذِكْرِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَ هُنَاكَ بِالْأَمْوَالِ، بَلْ بِالْعَمَلِ وَالنَّصَاحِ.

وَتَجُولُ هَذِهِ الشُّعُوبُ وَتَتَفَرَّقُ فِي الْمَرَاعِي أَوْ فِي الْغَابَاتِ، وَلَا يَكُونُ الزَّوْجُ مَضْمُونًا هُنَاكَ كَمَا هُوَ عِنْدَنَا حَيْثُ يُسْتَفَرُّ بِالْمَنْزَلِ وَحَيْثُ تَرْتَبِطُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ، وَيُمْكِنُ هَذِهِ الشُّعُوبَ أَنْ تُغَيِّرَ النِّسَاءَ بِسَهُولَةٍ إِذْنًا، وَأَنْ يَكُونَ لَهَا نِسَاءٌ كَثِيرٌ وَأَنْ يَخْتَلِطَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ كَالْأَنْعَامِ. وَلَا يُمَكِّنُ الشُّعُوبَ الرَّاعِيَّةَ أَنْ تَنْفَصَلَ عَنْ قِطَاعِهَا الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا عَيْشُهَا، وَكَذَلِكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْفَصَلَ عَنْ نِسَائِهَا اللَّائِي يُعَيِّنُ بِهَا، وَيَجِبُ أَنْ يَسِيرَ جَمِيعُ هَذَا مَعًا إِذْنًا، وَهِيَ كَلِمَا عَاشَتْ عَادَةً فِي السُّهُولِ الْكُبْرَى حَيْثُ تَقَلُّ الْمَوَاقِعُ الْحَصِينَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ أَصْبَحَ نِسَاؤُهَا وَأَوْلَادُهَا وَأَنْعَامُهَا فَرِيَسَةً أَعْدَائِهَا.

وَتُنْظَمُ قَوَانِينُهَا تَقْسِيمَ الْغَنَائِمِ، وَتُنْتَبَهُ انْتِبَاهًا خَاصًّا إِلَى السَّرِقَاتِ كَقَوَانِينِنَا السَّالِيَّةِ.

## الفصل الرابع عشر

### الحال السياسية للشعوب التي لا تزرع الأرض مطلقًا

تتمتع هذه الشعوب بحرية عظيمة، وذلك بما أنها لا تزرع الأرضين مطلقًا فإنها لا ترتبط فيها مطلقًا، فهي جَوْلَةٌ دَوَّارَةٌ، وَإِذَا مَا أَرَادَ رَئِيسٌ أَنْ يَنْزِعَ مِنْهَا حَرِيَّتَهَا ذَهَبَتْ لِلْبَحْثِ عَنْهَا لَدَى آخَرَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَوْ انْزَوَتْ فِي الْغَابِ لِتَعْبِشَ مَعَ أُسْرَتِهَا فِيهَا، وَتَبْلُغَ حَرِيَّةَ الْإِنْسَانِ عِنْدَ هَذِهِ الشُّعُوبِ مِنَ الْإِتْسَاعِ الْبَالِغِ مَا تَجَرُّ مَعَهُ حَرِيَّةَ ابْنِ الْوَطَنِ بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ.

## الفصل الخامس عشر

### الشعوبُ التي تُعرف استعمال النقد

عَرِقَ أَرِيَشْتِيْبِ فَعَامٌ وَبَلِغُ الشَّاطِئِ وَرَأَى رَسَمَ أَشْكَالٍ هِنْدَسِيَّةٍ عَلَى الرَّمْلِ، وَكَادَ يَطْبِرُ لُبُّهُ فَرَحًا لِمَا أَبْصَرَ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى شَعْبٍ إِغْرِيْقِيٍّ، لَا إِلَى شَعْبٍ مِنَ الْبِرَابِرَةِ.  
كُونُوا وَحَدِّكُم وَفُدُّوا عَلَى شَعْبٍ مَجْهُولٍ نَتِيْجَةُ حَادِثَةٍ، فِإِذَا مَا أَبْصَرْتُمْ قِطْعَةً مِنَ النُّقُودِ فَاعْلَمُوا أَنْكُمْ انْتَهَيْتُمْ إِلَى أُمَّةٍ مَتَمَدَّنَةٍ.  
وَتَسْتَلْزِمُ زِرَاعَةَ الْأَرْضِيْنَ اسْتِعْمَالَ النِّقْدِ، وَتَفْتَنِرُضُ هَذِهِ الزِّرَاعَةُ كَثِيْرًا مِنَ الصَّنَاعَاتِ وَالْمَعَارِفِ، وَمِمَّا يُزَى دَائِمًا سَيُزُ الصَّنَاعَاتِ وَالْمَعَارِفِ وَالِاحْتِيَاجَاتِ عَلَى قَدَمِ الْمَسَاوَاةِ، وَيُوْدِي جَمِيْعُ هَذَا إِلَى اتِّخَاذِ عِلَامَةٍ لِلْقِيَمِ.  
وَقَدْ أَوْجِبَتِ الشُّيُولُ وَالْحِرَائِقُ اكْتِشَافَنَا وَجُودَ مَعَادِنَ ضَمْنِ الْأَرْضِيْنَ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ لَمَّا فُصِّلَتْ عَنْهَا مَرَّةً سَهَّلَ اسْتِعْمَالُهَا.

## الفصل السادس عشر

### القوانينُ المدنيةُ لدى الشعوبِ التي لا تُعرف استعمال النقد مطلقاً

إِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ شَعْبٌ نِقْدًا لَمْ يُعْرَفَ عِنْدَهُ غَيْرُ الْمِظَالِمِ الَّتِي تَصُدَّرُ عَنِ الطَّغْيَانِ، وَهِنَاكَ يَتَّحِدُ الضَّعْفَاءُ دِفَاعًا عَنِ أَنْفُسِهِمْ تَجَاهَ الطَّغْيَانِ، وَهِنَاكَ لَا يُوجَدُ غَيْرُ تَدَابِيْرٍ سِيَاسِيَّةٍ فَقْطً، وَلَكِنِ الشَّعْبُ إِذَا مَا قَالَ بِالنِّقْدِ كَانَ عُرْضَةً لِلْمِظَالِمِ الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ الْحِيَلَةِ، وَمِنِ الْمُمْكِنِ مِمَارَسَةُ هَذِهِ الْمِظَالِمِ عَلَى أَلْفِ وَجْهِ، وَلِذَا تَقْضِي الضَّرُورَةُ بِوَضْعِ قَوَانِيْنٍ مَدْنِيَّةٍ صَالِحَةٍ، وَتَأْتِي هَذِهِ الْقَوَانِيْنُ مَعَ الْوَسَائِلِ الْجَدِيْدَةِ وَمَخْتَلِفِ أَسَالِيْبِ الْحُبْثِ  
وَإِذَا كَانَتِ الْبِلَادُ لَا تُعْرِفُ النِّقْدَ مَطْلَقًا لَمْ يَخْطَفِ الْغَاصِبُ غَيْرَ أَشْيَاءَ، وَالْأَشْيَاءُ لَا تَنْشَبُهِ أَبَدًا، وَإِذَا كَانَتِ الْبِلَادُ تُعْرِفُ النِّقْدَ خَطَفَ الْغَاصِبُ رَمُوزًا، وَالرَّمُوزُ تَنْشَبُهِ دَائِمًا، وَلَا يُمْكِنُ كَثْمُ شَيْءٍ فِي الْبِلَادِ الْأُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَاصِبَ يَحْمِلُ مَعَهُ أَدْلَةَ جُزْمِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مَا يَقَعُ فِي الْبِلَادِ الْآخَرَى.

(١) وهكذا يروي لنا ديودوريس باب ٥، فصل ٣٥، أن الرعاة وجدوا الذهب في جبال البرانس.

## الفصل السابع عشر

### القوانين السياسية لدى الشعوب التي لا تستعمل النقد مطلقاً

والذي يضمن أعظم نصيب من الحرية للشعوب التي لا تزرع أرضين مطلقاً هو أنها لا تعرف النقد، ولا يمكن ثمرات صيد البر أو البحر أو ثمرات القطاع أن تجتمع بمقدار كبير كافٍ ولا أن تُحفظ حفظاً كافياً يُغري الرجل معه من سواه، مع أنه إذا وُجدت رموز ثرواتٍ أمكن جمع هذه الرموز وتوزيعها على من يزداد.

ولكل واحدٍ في الشعوب التي ليس لها نقدٌ مطلقاً قليلٌ احتياجات، وهو يقضيها بسهولة وعلى التساوي، وتكون المساواة أمراً ضرورياً إذن، ولا يكون رؤساؤها مستبدين أبداً.

## الفصل الثامن عشر

### قوة الخرافة

إذا كان ما تقضه كتب الرحلات صحيحاً نقض ذلك نظام شعبٍ في لويزيانا اسمه ناثيه، فرييس<sup>(١)</sup> هذا الشعب يتصرف في أموال جميع رعاياه ويخول هؤلاء على العمل وفق هواه، وهم لا يرضون عليه برأسهم، فهو مثلُ العاهل، وإذا ما وُلد وليُّ العهد وهب له جميع الأولد الرُضع ليخدموه مدى حياته، فترؤن فيه سيزوستريس الأكبر، ويعامل هذا الرئيس في كوخه بمراسمٍ كالتي تُصنع لعاهل اليابان أو عاهل الصين.

فلأوهام الخرافية أرفع من جميع الأوهام، وبراهينها أسنى من جميع البراهين، وهكذا فإن هذا الشعب يعرف الاستبداد وإن كانت الشعوب الوحشية لا تعرفه مطلقاً بطبيعة الحال، وتغبد هذه الشعوب الشمس، وإذا كان رئيسها لا يتصور أنه أخو الشمس لم يجد في نفسه غير كائن مسكين مثلها، (أي مثل هذه الشعوب).

## الفصل التاسع عشر

### حرية العرب وعبودية التتر

العرب والتتر من شعوب الرعاة، وتطبق الأحوال العامة التي تكلمنا عنها على العرب، فهو

(١) رسائل العبرة، المجموعة العشرون

أحرارًا، وذلك على حين يوجد التتر (الذين هم أغرب شعوب الأرض) في العبودية السياسية<sup>(١)</sup>، وكنت قد ذكرت<sup>(٢)</sup> بعض الأسباب لهذه الظاهرة الأخيرة، وإليك أسبابًا جديدةً لها، وهي:

ليست لهم مُدُنٌ مطلقًا، وليست لهم غابٌ مطلقًا، ولديهم قليلٌ من مَنَاقِعَ، وتكون أنهارهم جامدةً دائمًا تقريبًا، وَيَسْكُنُونَ سهلاً واسعًا، وعندهم مَزَاعٌ وَقِطَاعٌ، أي مَتَاعٌ، غير أنه ليس عندهم أيُّ نوع من مراكز الرجوع والدفاع، إِذَا ما غُلِبَ خَانٌ قَطِيعَ رَأْسِهِ<sup>(٣)</sup> من قَوْرِهِ، وِعُوْمِلَ أولادُهُ على هذا النمط، وصار جميعُ رعاياه مُلْكًا للغالب، ولا يُحْكَمُ عليهم بِرِقٍّ مدنيٍّ، ويصبحون عِبْنًا على أمة بسيطة ليس لديها أَرْضُونَ لثُرَزَعٍ ولا تحتاج إلى أية خدمة منزلية، وهم يزيّدون الأُمَّةَ إِذْنًا، ولكن مع إدراك ضرورة الجَزْيِ على الرِّقِّ السِّيَاسِيِّ بدلًا من الرِّقِّ المدنيِّ.

والواقعُ أنه لا يُمكن الأُمَّةَ أن تكون حُرَّةً على العموم في بلد يحترَب فيه مختلف العشائر باستمرار ويتغلب بعضها على بعض بلا انقطاع، في بلد يُسْفِرُ فيه قتلُ الرئيسِ دائمًا عن تقويض الهيئة السياسية لكلِّ عشيرةٍ مغلوبة، وذلك لأنك لا تجدُ فريقًا لم يُفْهَرِ عِدَّةً مرات.

ويمكن الشعوبُ المقهورةُ أن تحافظ على شيء من الحرية إِذَا كانت من الوضع ما يَسْمَحُ لها بعقد معاهداتٍ بعد انكسارها، ولكن التتر العاطلين من مراكز الدفاع دائمًا لا يستطيعون وضع شروطٍ إِذَا ما غُلبوا مرةً.

وقد قلت في الفصل الثاني إن أهل السهول المزروعة لم يكونوا أحرارًا قط، ومن الأحوال ما يجعل التتر الساكنين أرضًا باثرةً في مثل هذا الوضع.

## الفصل العشرون

### حقوق الأمم لدى التتر

يظهرُ التترُ ودُعاءً لَطَقَاءً فيما بينهم، ويظهرون فاتحين قُساةً إلى الغاية، فيَضْرِبُونَ رِقَابَ السكان فيما يستولون عليه من المدن، وهم يَزَوْن من الصَّفْحِ عنهم إِذَا باعوهم أو وَرَعَوْهم بين جنودهم، وقد حَزَبُوا آسيا من الهند حتى البحر المتوسط، وظلَّ البلد الذي يتألف منه شرقُ فارسٍ من الصحاري.

وإليك ما يَلُوحُ لي أنه أدى إلى مثل حقوق الأمم، وذلك أن هذه الشعوب لم تكن ذات مدنٍ مطلقًا، وبِقَعِّ جميعِ حروبها بسرعةٍ وِصُولَةٍ، وهم إِذَا ما أَمَلُوا النصرَ حاربوا، وهم إِذَا لم يَأْمُلُوا النصرَ زادوا جيشَ الأكثرِ قوَّةً، وهم كانوا يَجِدُون، بمثل هذه العادات، أن مما يناقض حقوقَ أممهم أن تَقِفَ زحفهم مدينةً غيرَ قادرةٍ على مقاومتهم، وهم كانوا لا يَفْعُدُون المدن جماعةً من

(٢): باب ١٧، فصل ٥.

(١): إِذَا ما نودي بخان هتف الشعب: "ليكن كلامه خادماً له كالخسام".

(٣): وهكذا لا نعجب من قتل مرويس جميع الأمراء نسبًا عندما أصبح سيد أصفهان.

السكان، بل أماكن صالحة للفرار من سلطانهم، وهم لم يكن عندهم من الفِرِّ ما يحاصرونها به، فيلاقون كثيرًا من حصارها، ثم ينتقمون بالدم لِمَا كان قد أريق منهم.

## الفصل الحادي والعشرون قانون التتر المدني

قال الأب دوهالد إن آخر الذكور لدى التتر هو الذي يرث دائمًا، وذلك لأن الأكبر سنًا كلفًا بَلَّغُوا حالًا يستطيعون بها قضاء حياةٍ رعائيةٍ خَرَجُوا من المنزل مع عددٍ من الأنعام يأخذونها من أبيهم وذهبوا لتكوين مسكن جديد، ولذا يكون آخر الذكور الذي يبقى في المنزل مع أبيه وارثًا طبيعيًا.

وقد أُخْبِرْتُ بأن مثل هذه العادة كانت مَزْعِيَةً في بعض مديريات إنجلترا، وهي لا تزال موجودةً في دوكية زوهان من بريتانيا حيث تُرَى مَزْعِيَةً لدى العَوَامِ، ولا ريب في أن هذا قانونٌ رعائِيٌّ صدر عن شعبٍ بريتانِيٍّ صغير أو أتى به شعبٌ جِزْمَانِيٌّ، وَيَزْوَى عن قيصرٍ وتاسيت كَوْنُ هؤلاء القوم الأَخِيرِينَ كانوا يزرعون الأَرْضِينَ قَلِيلًا.

## الفصل الثاني والعشرون قانونٌ مدنيٌّ لدى الشعوب الجِزْمَانِيَّةِ

أوضَحَ هنا كيف أن هذا النصَّ الخاصَّ من القانون السَّالِيِّ، وهو الذي يُدْعَى القانونَ السَّالِيِّ عادةً، صادرٌ عن نُظْمِ شعبٍ كان لا يَزْرَعُ الأَرْضِينَ مطلقًا، أو كان يزرعها قليلًا.

ويَقْضِي القانونَ السَّالِيَّ<sup>(١)</sup>، بأن يَرِثَ الذكورُ الأَرْضَ السَّالِيَّةَ صِرَازًا بالإناث إِذَا ما تَرَكَ الرجلُ أولادًا. وعلى من يبوِّد أن يَعْرِفَ ما هي الأَرْضُونَ السَّالِيَّةُ أن يبحث عن الأملاك أو التصرف في الأَرْضِينَ لدى الفَرَنْجِ قبل خروجهم من جِزْمَانِيَّةِ.

لقد أجاد مسيو إشارد في إثباته أن كلمة السَّالِيِّ تأتي من كلمة «سَالَهُ»، أي البيت، وهكذا كانت الأَرْضُ السَّالِيَّةُ أرضَ البيت، وأتقدم فأدرس ماذا كان البيتُ وأرضُ البيت لدى الجِزْمَانِ. قال تاسيت<sup>(٢)</sup>: «هم لا يَسْكُنُونَ المدن مطلقًا، وهم لا يُفْكَنُ أن يَحْتَمِلُوا تماسَّ منازلهم، فكلُّ

(١) باب ٦٢.

(٢) Nullas Germanorum populls urbes habitari satis notum est, ne pati quidem inter se junctas sedes Colunt discreti ac diversi, ut fons, ut campus, ut nemus placuit Vicos locant, non in nostrum morem connexis et conhaerentibus aedificiis: suam quisque demum spatlo circumdat. De moribus germ ١٦ فصل.

يترك حَوْلَ منزله أرضًا صغيرة أو مساحةً صغيرة مُسَوَّرَةً أو مُسَيَّجَةً»، والصوابُ ما قاله تاسيت، وذلك لأن كثيرًا من قوانين البرابرة المجموعة<sup>(١)</sup> ذو أحكام مختلفة ضدَّ من كانوا يهودون هذا الشُّور أو كانوا يقتحمون المنزل ذاته.

ويَزيو لنا تاسيْتُ وقيصرُ أن ما كان الجرمان يزرعونه من أرضين لم يُعْطَوْه إِلَّا لعام واحد، ثم يعود عامًا، ولم يكن عندهم من الثَّراث غيرُ المنزل وقطعة أرض ضمن شور البيت<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الثَّراث الخاصُّ الذي كان من حَقِّ الذكور، ولم يكن من حَقِّ الإناث بالحقيقة، والإناثُ كُنَّ ينتقلن إلى بيتٍ آخر؟

إِذَنْ، كانت الأرض السَّالِيَّةُ ذلك الشُّور التابع لمنزل الجرمانِيّ، وكان المَلِكُ الوحيد الذي يَمْلِكُ، وقد مَلِكُ الفَرَنْجِ أملاكًا جديدة بعد الفتح وداوموا على تسميتها أرضين ساليَّة.

ولما كان الفَرَنْجِ يعيشون في جِزْمانية كانت أموالهم من العبيد والقطاع والخيل والسلاح إلخ، وكان من الطبيعي أن يُعْطَى الأولادُ الذكورُ ما يجب أن يَسْكُنُوهُ من منزل ومن عَرْصَةٍ صغيرة متصلةً به، ولكن لَمَّا نال الفَرَنْجِ أرضين كبيرةً بعد الفتح وَجَدَ من الجُورِ ألا يكون للبنات وأولادهن نصيبٌ فيها، فانتحلوا عادةً تُبيحُ للأب أن يَدْعُو ابنته وأولادَ ابنته إلى ذلك، وأُسكت القانونُ وَوَجَبَ أن تكون هذه الأنواعُ من الدَّعوات عامةً ما جُعِلَ منها صِيغٌ<sup>(٣)</sup>.

ومن بين هذه الصِّيغِ أَجْدُ صِيغَةٌ غريبة<sup>(٤)</sup>، وهي أن يَدْعُو الجَدُّ حَفَدَتَهُ لِيَرِثُوهُ مع أبنائه وبناته، وماذا كان مألُ القانونِ السَّالِيّ إِذَنْ؟ لا بُدَّ من أنه عاد لا يُرَاعِي حتى في تلك الأزمنة، أو إن عادةً دعوة البنات المستمرة أسفرت عن عَدَّةٍ صلاحهنَّ للميراث حالًا طبيعيًا جِدًّا.

وبما أن موضوع القانون السَّالِيّ لم يَظْم على تفضيل جنس على آخر فإن أقلَّ من ذلك قيامه على موضوع دوام الأسرة أو الاسم أو انتقال الأرض، وما كان جميعُ هذا لِيَدْخُلَ عقلَ الجِزْمان، وإنما كان هذا قانونًا اقتصاديًا صَرَفًا يُنْعَمُ بالبيت، وبالأرض التابعة للبيت، على الذكور الذي يجب أن يَسْكُنُوهُ والذين يلائمهم أكثر من غيرهم لذلك.

وليس علينا غيرُ نَقْلِ فصل الأموال الموروثة من القانونِ السَّالِيّ، غيرُ نقل هذا النصِّ البالغ الشهرة، والذي تكلَّم عنه أناسٌ كثيرٌ، والذي قرأه أناسٌ قليل:

- ١- إِذَا مات الرجل ولم يكن له ولدٌ وَرِثَهُ أبوه أو أمه.
- ٢- وَإِذَا مات ولم يكن له أبٌ ولا أمٌ وَرِثَهُ أخوه أو أخته؟
- ٣- وَإِذَا مات ولم يكن له أخٌ ولا أختٌ وَرِثَتَهُ خالته.
- ٤- وَإِذَا مات ولم تكن له خالةٌ وَرِثَتَهُ عمته.

(١) قانون الألمان ٢ فصل ١٠، قانون البافاريين، فصل ١٠، ٢٠١.

(٢) كان هذا الشور يدعى curtis، في المستندات.

(٣) انظر إلى ماركولوف، باب، صيغة ١٠ وصيغة ١٢، ذيل ماركولوف، صيغة ٤٩، والصيغ القديمة المسماة سيرموند، صيغة ٢٢.

(٤) صيغة ٥٥ في مجموعة لندنبروخ.

٥. وإذا مات ولم تكن له عمة ورثته أدنى قريب من الذكور.

٦. ولا تنتقل أية حصة من الأرض السالفة<sup>(١)</sup> إلى الإناث، بل تنتقل إلى الذكور، أي إن الذكور من الأولاد يرثون أباهم.

ومن الواضح أن الموائد الخمس الأولى خاصة بميراث من يموت بلا ولد، وأن المادة السادسة خاصة بميراث من يكون ذا ولد.

وإذا مات الرجل غير ذي ولد لم يُفَضَّل أحد الجنسين على الآخر في غير بعض الأحوال، وكانت عوائد الذكور والإناث واحدة في درجتي الميراث الأوليين، وكانت الأفضلية للنساء في الثالثة والرابعة، وكانت الأفضلية للذكور في الخامسة.

وأجدُ بذور هذه الغرائب فيتاسيت حيث قال:

«يُفَضَّل أولاد<sup>(٢)</sup> الأخت من قِبَل خالهم كما يُفَضَّلون من قِبَل أبيهم، ومن الناس من يُعَدُّون هذه الرابطة أشدَّ وثاقَةً، وأكثرَ قَداسةً أيضًا، فيؤثِّرونها عندما ينالون رهائنًا، ولذا يُحَدِّثنا مؤرخونا الأولون<sup>(٣)</sup> عن حُبِّ ملوك الفَرَنج الكثير لأختهم وأولاد أختهم، وإذا كان يُنظَر إلى أولاد الأَخوات في المنزل كما يُنظَر إلى الأولاد أنفسهم فإن من الطبيعي أن كان يُنظَر الأولاد إلى خالتهم كما ينظرون إلى أمهم.

وكانت الخالة تُفَضَّل على العمة، وهذا يُوضِّح بنصوص أخرى من القانون السالفي، وذلك أن المرأة إذا أمثت<sup>(٤)</sup> أصبحت تحت وصاية أقرباء زوجها، فكان القانون يُفَضَّل أن تكون هذه الوصايا للأقرباء من ناحية الإناث على الوصاية للأقرباء من ناحية الذكور، والواقع أن المرأة إذا دخلت أسرة اتصلت بنات جنسها وكانت أكثر ارتباطًا في الأقرباء من ناحية الإناث مما في الأقرباء من ناحية الذكور، ثم إن الرجل<sup>(٥)</sup> إذا قتل آخر ولم يكن عنده ما يُوفي به الجزاء النقدي الذي فُرِض عليه أباح له القانون أن ينتزل عن أمواله، وكان على الأقرباء أن يقوموا بما يَقْضَر، وكانت الخالة تُؤدِّي بعد الأب والأم والأخ كما لو كانت هذه الرابطة على شيء من الحنان البالغ، والحقُّ أنه كان على القرابة التي تُلقِي الأعباء على العواتق أن تقوم بالعوائد.

وكان القانون السالفي يقضي بأن يكون الإرث للقريب الأدنى من الذكور بعد العمة، ولكنه إذا كان قريبًا بعد الدرجة الخامسة لم يرث، وهكذا كان للأنتى من الدرجة الخامسة أن تحجب

(١) De terra vero salica in mulierem nulla portio hereditatis transit, sed hoc virilis sexus acquirit, hoc est filii in ipsa hereditate succedunt ٦ : ٦٢ باب.

(٢) Sororum filiis idem apud avunculum quam apud patrem honor. Quidam sanctiorem arctioremque hunc nrum sanguinis arbitantur, et in accipiendis obsidibus magis exigunt, tanquam ii et animum firmis et domum latius teneant. De moribus Germ. ٢٠ فصل.

(٣) انظر في غريغوار التوري (باب ٨ فصل ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢، فصل ١٦، ٢٠) إلى غضبات غونتران حول إساءة معاملة لوفيجلده لابن أخته إنغونده، وكيف أن أخاه شيلدبرت شهر حربًا انتقامًا لها.

(٤) المصدر نفسه، باب ٦١، ١.

(٥) القانون السالفي، باب ٤٧.

في الإرث ذَكَرًا من الدرجة السادسة، ويُرى هذا في قانون<sup>(١)</sup> الفَرَنْج الرِّيَبَاويين الذي هو تَزْجَمَانٌ صادقٌ للقانون السَّالِيّ في باب الأموال الموروثة حيث يَتَّبِع ذات الباب من القانون السَّالِيّ حُطْوَةً بعد حُطْوَةٍ.

وكان القانون السَّالِيّ يقضي بإخراج الإناث من الميراث في الأرض السَّالِيَّة إِذَا مات الأب عن أولاد، فَيُخَصُّ الذكور منهم بهذه الأرض.

وَيَسْهَلُ عَلَيَّ أن أثبت أن القانون السَّالِيّ لا يُخْرِج البنات من الأرض السَّالِيَّة بلا تمييز، فهو يُخْرِجهن عند وجود إخوة حاجبين لهنَّ.

١- وهذا يُرى حتى في القانون السَّالِيّ الذي يُفَسِّر ويقيّد نفسه بعد نَصّه على عدم تَمَلُّك الإناث، لا الذكور، تَشْيِئًا من الأرض السَّالِيَّة، «أي إن الابن يَخْلَف الأب في ميراثه».

٢- ويوضِّح نَصُّ القانون السَّالِيّ بقانون الفَرَنْج الرِّيَبَاويين الذي يشتمل، أيضًا، على باب<sup>(٢)</sup> عن الأموال الموروثة كثير المطابقة لباب القانون السَّالِيّ.

٣- وتُفَسِّر قوانين هذه الشعوب البربرية، التي هي من أصل جرمانيّ، بعضها بعضًا، وذلك لما تنطوي عليه كلّها من روح واحدة تقريبيًا، ويُقضي قانون السُّكْسُون<sup>(٣)</sup> بأن يترك الأب والأُم ميراثهما لابنهما، لابنتهما، ولكنهما إِذَا لم يكن لهما من الأولاد غير بناتٍ كان للبنات جميع الميراث.

٣- ولدينا صيغتان قديمتان<sup>(٤)</sup> تَضَعان الحال التي تُخَجِّب البنات فيها من الذكور وَفُق القانون السَّالِيّ، وذلك عندما يتسابقن وأخاهنَّ.

٥- وتثبت صيغة أخرى<sup>(٥)</sup> أن البنت تَرِث حاجبَةَ الحفيد، ولِذَا لا يَحْجُب البنت إِلا الابن.

٦- وَإِذَا كان القانون السَّالِيّ يقضي بإخراج البنات من ميراث الأَرْضِين على العموم فإنه يكون من المتعذر تفسير التواريخ والصِّيغ والمستندات التي تُحَدِّث باستمرارٍ عن أَرْضَى الإناث وأموالهنَّ في الجيل الأول.

ومن الخطأ<sup>(٦)</sup> أن قيل إن الأَرْضِين السَّالِيَّة كانت إقطاعاتٍ، وذلك:

١- أن عُوان هذا الباب هو الأموال الموروثة.

٢- أن الإقطاعات لم تكن في البداءة وراثيةً قَطُّ.

٣- أن الأَرْضِين السَّالِيَّة إِذَا كانت إقطاعاتٍ فكيف كان مازكُولف يرى من الطغيان عادةً إخراج الإناث من وِزْتها ما دام الذكور أنفسهم لا يَرِثون إقطاعاتٍ؟

(١) Et deinceps usque ad quintum genuculum que proximus fuerit in hereditatem succedat ٦:٥٦ باب.

(٢) باب ٥٦.

(٣) Pater aut mater defuncti, filio non filiae hereditatem relinquunt Qui defunctus, non filios sed filias reliquit, ad eas omnis hereditas pertineat V:١ باب.

(٤) في ماركولف، ب ٢، صيغة ١٢، وفي ذيل ماركولف، صيغة ٤٩.

(٦) دوكانج، بيتو، إلخ.

(٥) في مجموعة لندنبروخ، صيغة ٥٥.

- ٤- أن المستندات، التي تُذَكِّر لإثبات كون الأَرْضِيين السَّالِيَّة من الإقطاعات، تُثَبِّت أن تلك الأَرْضِيين كانت حِرَّةً فقط.
- ٥- أن الإقطاعات لم تُجْعَل إلا بعد الفتح، وأن العادات السَّالِيَّة كانت قائمةً قبل انطلاق الفَرَنج من جِزْمَانِيَّة.
- ٦- أن القانون السَّالِي لم يَصْغ قَطُّ، نظامَ الإقطاعات بتحديدِه وِزْث الإناث، وإنما وَصَّع نظامَ الإقطاعات حدودًا لَوِزْث النساءِ ولأحكام القانون السَّالِي.
- ولا يُظَنُّ، بعد الذي قلناه، كَوْنُ وِراثَةِ الذكور الدائمة لتاج الفَرَنج قد أتت من القانون السَّالِي<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فإن مما لا ريب فيه أن تكون تلك الوراثة قد صدرت عنه، وأُثْبِتَ هذا بمختلف قوانين البرابرة، وذلك أن القانون السَّالِي وقانون البُوْرغُون<sup>(٢)</sup> لم يَمْنَحَا البناتِ، قَطُّ، حَقَّ ميراثٍ في الأرض مع إخوتهنَّ، فلا تكون لهنَّ وِراثَةُ التاج أيضًا، وعلى العكس قَضَى قانون الفِزِيغُوت<sup>(٣)</sup> بأن يكون للبنات<sup>(٤)</sup> وِراثَةٌ في الأَرْضِيين مع إخوتهن، فُجِعِلَ النساءُ صالحاتٍ لوراثة التاج، فحُكِّمَ القانون المدني لدى هذه الشعوب عَدَا على حكم<sup>(٥)</sup> القانون السياسي.
- ولم تكن هذه هي الحال الوحيدة التي يُدْعِن القانون السياسي فيها للقانون المدني لدى الفَرَنج، فكان القانون السَّالِي يَنْصُ على تساوي الإخوة في وِراثَةِ الأرض، وكان هذا حُكْمَ القانون البورغوني أيضًا، وكذلك كان جميع الإخوة يَرِثُون التاج في مملكة الفَرَنج ومملكة البُوْرغُون، وذلك مع شيءٍ من العُنْف والقتل والغصب لدى البُوْرغُون.

## الفصل الثالث والعشرون

### شعورُ ملوكِ الفَرَنج الطويلةُ

ليس لدى الشعوب التي لا تَزْرَع الأَرْضِيين فكرةٌ حتى عن الترف، ولِيَبْرَ في تاسيبت ما كان عند الشعوب الجِزْمَانِيَّة من بساطة عجيبة، وما كانت الفنون لتَعْمَل في زينتهم مطلقًا، ففي الطبيعة كانوا يَجِدُونها، وإِذَا ما وَجِبَ على أسرةٍ رئيسهم أن تَمَارَ بِإِشارَةٍ كان عليهم أن يبحثوا عنها في الطبيعة نفسها، فقد كانت شَعُورُ ملوكِ الفَرَنج والبُوْرغُون والفِزِيغُوت الطويلةُ إكليلاً لها.

(١) فصل ٦٢.

(٢) باب ٣٠١، باب ٤٠٤، باب ٥١.

(٣) جزء ٤، باب ١٠٢.

(٤) قال تاسيت De moribus Germ، فصل ٢٢: كان لدى الجرمان عادات عامة، وكانت لهم عادات خاصة أيضًا.

(٥) انتقل إنتاج لدى الأستروغوت مرتين من الإناث إلى الذكور، مرة من قبل أمالازونته في شخص أتالريك، ومرة من قبل أمالافريد في شخص تيودات، وفي بلدهم فقط كان النساء لا يستطعن الحكم بأنفسهن فقد ملكت أمالازونته بعد موت أتالريك، وملكته حتى بعد انتخاب تيودات ومعه، انظر إلى رسائل أمالازونته ويتودات في كاسيودور، باب ١٠.

## الفصل الرابع والعشرون زواج ملوك الفرنج

قلت فيما تقدم إن الزوجات عند الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقًا كانت أقلّ ثباتًا وإنه يُتزوَّج فيها نساءً كثير عادةً، ومن قول تاسيت: «كان الجزمان، من جميع البرابرة تقريبًا، يقتصرون وحدهم<sup>(١)</sup> على امرأة واحدة، وذلك عدا<sup>(٢)</sup> بضعة أشخاص كانوا يحوزون عدّة نساءً عن شرفٍ، لا عن خلاعة».

وهذا يوضح كيف أن ملوك الجيل الأول كانوا ذوي نساءٍ كثير، وكانت هذه الزوجات أقلّ دلالةً على الشَّيْق مما على الرِّياسة، وكان من جزههم في موضع حسّاس أن يُخَرِّموا مثل هذا الامتياز<sup>(٣)</sup>، وهذا يوضح كون الرعايا لم يقتدوا بالملوك في ذلك.

## الفصل الخامس والعشرون شُدريك

قال تاسيت: «كانت الزوجات لدى الجزمان أمرًا صارمًا<sup>(٤)</sup>، ولم تكن معانيها مهزأةً، ولم يُدْعَ الدَّعْرُ، أو التَّدْعَرُ، عادةً أو طريقةً للحياة، فالأمثلة على نقض العهد الزوجي قليلة<sup>(٥)</sup> في أمةٍ كبيرة كتلك الأمة». وهذا يُفسَّر طَرْدُ شُدريك، فقد صَدَمَ الأخلاق الصارمة التي لم يَمُرَّ على الفتح من الزمن ما تُعَبَّرَ فيه.

## الفصل السادس والعشرون رَشْدُ ملوك الفرنج

لا أرضَ تمامًا للشعوب البربرية التي لا تَفْلَحُ أطيانًا، وهي يُخَكِّمُ فيها، كما قلنا، وَفَقَّ حقوق الأمم أكثر مما يُخَكِّمُ وَفَقَّ الحقوق المدنية، ولذا تكون مسلحةً على الدوام تقريبًا، ومن قول تاسيت أيضًا: «كان الجزمان<sup>(٦)</sup> لا يقومون بأيّ عمل عامٍّ أو خاصٍّ من غير أن يكونوا مسلحين،

(١) Prope soli barbarorum singulis uxoribus contenti sunt. De moribus Germ ١٨ فصل.

(٢) Exceptis admodum paucis qui, non libidine, sed ob. nobilitatem, plurimis nuptiis ambiuntur. المصدر نفسه.

(٣) انظر إلى تاريخ فريديغير عن سنة ٦٢٨.

(٤) Severa matrimonia. nemo illie vitia ridet. nec corrumpere et corrumpi saeculum vocatur. De moribus Germ. ١٩ فصل.

(٥) Paucissima in tam numerosa gente adulteria. المصدر نفسه.

(٦) Nihil nequ publicae, neque privatae rie, nisi armati agunt. De moribus Germ. ١٢ فصل.

وكانوا إِذَا ما أَعْطُوا رَأْيًا<sup>(١)</sup> فعلوا ذلك بِإِشارَةٍ من أسلحتهم، وكانوا إِذَا ما عَدَّوا قَادِرِينَ<sup>(٢)</sup> على حملها قَدَّمُوا إلى المجلس ووُضِعَ مِزْرَاقٌ<sup>(٣)</sup> في أيديهم، وهناك يَخْرُجُونَ من دَوْر الصَّبَا<sup>(٤)</sup>، ويصبَحون قِسْمًا من الجُمهوريَّة، بعد أن كانوا قِسْمًا من الأُسرة.

وكان ملك الأُسْتروغوت يقول<sup>(٥)</sup>: «تَكْفُ الثُّسُور عن تَقْدِيمِ غِذَاءٍ إلى صِغارها فَوْرَ تَكُونُ ريشها ومخالبها، وذلك لِمَا تَصْبِحُ به غيرَ محتاجةٍ إلى مساعدةٍ غيرها إِذَا ما ذَهَبَتْ لَتَبْحَثَ عن فريسةٍ لها، ومن غيرِ المناسبِ أن يُحْسَبَ شبابنا الذين هم في جيوشنا من صَغْفِ السَّنِّ ما لا يَقْدِرُونَ معه على إدارةِ أموالهم وتنظيمِ سَيْرِ حياتهم، فالفضيلةُ هي التي تَصْنَعُ الأَكْثَرِيَّةَ لدى القُوَط». وكان شِلْدِبِرْتُ الثَّانِي في الخَامِسةِ عَشْرَةَ من سِنِيهِ<sup>(٦)</sup> حينما أعلنَ عَمَّهُ غُونْتَرانُ رُشْدَهُ وقدرته على الحُكْمِ بنفسه<sup>(٧)</sup>.

وفي قانون الرِّيَبَاويين تُرَى سُنُّ الخَامِسةِ عَشْرَةَ سَنَةً هذه سِنٌّ صلاحٍ لحمل السلاح وسِنٌّ رَشْدٍ لِلسَّيْرِ مَعًا، ومما جاء في هذا القانون<sup>(٨)</sup>: «إِذَا مات رِيَبَاوِيٌّ أو قُتِلَ وتَرَكَ ابْنًا لم يُمَكِّنْ هذا الابنُ أن يكون مدعيًا أو مدعى عليه قبل أن يُتِمَّ الخَامِسَ عَشَرَ من عمره، وحينئذٍ يُجِيبُ بنفسه أو يَخْتَارُ مَدافِعًا»، وكان لا بُدَّ من أن تكون الروح قد بلغت في هذه السَّنِّ من التكوِينِ ما تستطيع معه الدِّفاعَ في قِضاءِ، وأن يكون الجسمُ قد بَلَغَ فيها من التكوِينِ ما يستطيع معه الدِّفاعَ في صِرَاعٍ، وكانت سِنُّ الرُّشْدِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً لدى البُوَزغون<sup>(٩)</sup> الذين كانت عندهم عادةُ الصِرَاعِ في الدِعاوَى القِضائِيَّةِ أيضًا.

ويَروِي لنا أَعَاثِياسُ أن أسلحةَ الفَرَنْجِ كانت خفيفةً، ويُمكنهم أن يكونوا راشدين، إِذَنْ، في الخَامِسةِ عَشْرَةَ من سِنِيهِمْ، ثم صارت الأسلحةُ ثَقِيلَةً، وكانت كَثيرةَ الثَّقَلِ من عهد شارلمان كما يَظْهَرُ هذا من مراسيمِ ملوكنا القديمةِ ومن قِصصنا، ومَنْ كانت لديهم إقطاعاتٌ<sup>(١٠)</sup>، وكان عليهم أن يقوموا بخدمةٍ عسكريَّةٍ لهذا السببِ، لم يصبِحوا راشدين قبل بلوغهم الحادي والعشرين من أعمارهم<sup>(١١)</sup>.

(١) المصدر نفسه، فصل ١١ *المصدر نفسه، فصل ١١* Si displicuit sententia, asperantur, sin placuit, frameas concutunt

(٢) المصدر نفسه، فصل ١٢ *المصدر نفسه، فصل ١٢* Sed arma sumere non ante culquam moris quam civitas suffectum prbavert

(٣) *Tum in ipso concilio, vel principum aliquis, vel pater, vel propinquus, scuto frameaque juvenem ornant.*

(٤) *Haec apud illos toga, hic primus juventae honos, ante hoc domus pars videntur, mox reipublicae.*

(٥) تيودوريك، في كاسيودور، بب ١، رسالة ٢٨.

(٦) لم يكد يبلغ الخامسة من سنه عندما خلف أباه سنة ٥٧٥، أي كان في الخامس من عمره كما قال غريغوار التوري، باب ٥٠ فصل ١، وقد أعلن غونتران رشده سنة ٥٨٥، فكان في الخامسة عشرة من سنه إذن.

(٧) غريغوار التوري، ٧:٢٣، وذلك أن غونتران أعلن رشداً ابن أخيه شلدبرت الذي كان ملكاً، جاعلاً منه وارثاً له أيضاً، انظر إلى الفصل الثامن والعشرين الآتي.

(٨) باب ٨٧.

٨١، ٨٠

(١٠) لم يحدث تغيير حول ذلك. أجل العوام.

(١١) لم يصبِح سان لويس راشداً غير هذه السن، وقد وقع تغيير هذا بمرسوم لشارل الخامس صدر سنة ١٣٧٤.

## الفصل السابع والعشرون مواصلة الموضوع نفسه

رُئِيَ أن الجِزْمَانَ كانوا لا يذهبون إلى المجلس مطلقاً قبل سِنِّ الرُّشد، وكان الواحد يُعَدُّ قبل الرُّشد قسماً من الأُسرة، لا من الجُمهورية، وقد أدى هذا إلى عدم المناداة بأولاد ملك أوزليان وفتح بُوزغُونِيهِ، كُلُودومِير، ملوكاً مطلقاً، وذلك لأنه لم يمكنهم في سِنِّ الطفولة التي كانوا فيها أن يُقَدِّموا إلى المجلس، ولمَّا يكونوا ملوكاً، ولكنه كان لا بُدَّ من أن يَصِيروا كذلك عندما يصبحون قادرين على حمل السلاح، وقد كانت جدُّهم كُلُوتِيلْد تقوم بالحكم في الدولة<sup>(١)</sup> في أثناء ذلك، ويَدْبِخُهم عَمَّاهم كُلوتير وشُلْدِبِرْت، ويقتسمان مملكتهم، فيكون هذا المثال سبباً في المناداة بالأمرء القاصرين ملوكاً عند موت آبائهم. وهكذا أُنْقَذَ الدوكُ عُوثُوْفَالْدُ شُلْدِبِرْت الثاني من قسوة شِلْبِيرِيك إِذ نَادَى به ملكاً<sup>(٢)</sup> في الخامسة من سنيهِ.

يَبْدُ أن روح الشعب الأولى هي التي اتبعت في هذا التغيير نفسه، فلا تَسْبِرُ الأحكام حتى باسم الملوك القاصرين، وكذلك كان يوجد عند الفَرَنْجِ إدارةٌ مضاعفة، فتُعْتَى إحداها بالملك القاصر وتُعْتَى الأخرى بالمملكة، وكان يوجد في الإقطاعات فرقٌ بين الوصاية والنظارة.

## الفصل الثامن والعشرون التَّبَيُّ عند الجِزْمَانَ

وكما أن القاصر يصبح راشداً عند الجِزْمَانَ بتناوله السلاح يُتَبَيُّ بالرمز ذاته، وهكذا قال عُوثُتْرَان لابن أخيه شِلْدِبِرْت حينما أراد إعلان رشده وتَبَيُّهِ: «أَضَعُ هذا المِرْزَاقَ<sup>(٣)</sup> في يديك كعلامةٍ على أنني أعطيتك مملكتي»، ويلتفت إلى المجلس قائلاً: «وأنتم تَرَوْنَ أن ابني شِلْدِبِرْت صار رجلاً فأطيعوه»، وأراد ملكُ الأَسْتُرُوغُوتِ، تُيُوْدُورِيكُ، أن يَتَبَيَّ ملكَ الهِيْرُولِ، فكتب يقول له<sup>(٤)</sup>: «إن من الأمور الجميلة بيننا أن يُفَكِّنَ التَّبَيُّ بالسلاح، وذلك لأن الرجال الشجعان وحدهم هم الذين يستحقون أن يكونوا أبناءً لنا، ويوجد في هذا الفعل من القوة ما يُفْضَلُ الذي يكون موضوعه، دائماً، أن يموت على أن يَحْتَمِلَ ما هو مُخْزٍ، وهكذا، فإننا نَتَبَيَّاكم بهذه التُّروس وهذه السيوف وهذه الخيول التي نرسلها إليكم عن اتباعٍ لعادة الأقباط وعن كونكم من الرجال».

(١) يظهر من غريغوار التوري (باب ٣)، أنها اختارت رجلين من بورغونية، التي كانت من فتح كلودومير، لتربيتهما في أثناء حصار تور التي كانت من مملكة كلودومير أيضاً.

(٢) غريغوار التوري، باب ٥، فصل ١

Vix lustru aetatis uno jam peracto qui die dominicae natalis. regnare coepit.

(٤) في كاسيودور، باب ٤، رسالة ٢.

(٣) انظر إلى غريغوار التوري، باب ٧، فصل ٢٣.

## الفصل التاسع والعشرون روح ملوك الفرنج السفاحَة

لم يكن كلوفيسس الأمير الفرنجيّ الوحيد الذي قام بحملاتٍ في بلاد الغول، فقد أتى كثيرٌ من أقربائه بقبائلٍ خاصةٍ إلى هنالك، وبما أنه نال انتصاراتٍ عظيمةً ومَنَح من اتبعوه ممتلكاتٍ كبيرةً فقد أهدرَ الفرنجُ إليه من جميع القبائل، وَوَجَدَ الرؤساء الآخرون أنفسهم من الضعف ما لم يقاوموه معه، وقد بَدَأ له إبادةُ جميع آله<sup>(١)</sup>، فوَفَّقَ لذلك، وذلك، عن خوفٍ اتخذَ الفرنجُ رئيسًا آخرَ لهم كما قال غريغوار التوري<sup>(٢)</sup>، وقد سلك أولاده وخلفاؤه هذه الطريقة ما استطاعوا إليها سبيلاً، فزَيَّ، بلا انقطاع، ائتمارُ كل من الأخ والعَمِّ وابنِ الأخ، ماذا أقول، وابنِ الأبِ بجميع آله، وكان القانون يَفْصِل بين المملكة دائماً، وكان يَهْدَفُ الخوفُ والطموحُ والجورُ إلى وَضَل ما بينها.

## الفصل الثلاثون

### مجالس الأمة عند الفرنج

قلنا فيما تقدم إن الشعوب التي لا تزرع الأرضين تتمتع بحرية عظيمة، وكانت هذه هي حال الجزمان، ويقول تاسيت إنهم كانوا لا يفتنحون ملوكهم أو رؤساءهم غير سلطة معتدلة إلى الغاية<sup>(٣)</sup>، ويقول قيصر<sup>(٤)</sup> إنه كان لا يوجد عندهم حاكمٌ عامٌّ في أيام السلم فكان الأمراء يقيمون العدل في كل قرية بين أتباعهم، وكذلك لم يكن للفرنج في جزمانية ملكٌ قط، وذلك كما أجاد غريغوار التوري<sup>(٥)</sup> في إثباته.

وقال تاسيت<sup>(٦)</sup>: «إن الأمراء يتشاورون حول الأمور الصغيرة، وإن جميع القوم يتشاورون حول الأمور الكبيرة، وذلك مع رفع المسائل، التي يجيئ الشعب بها علقاً، إلى الأمير»، وقد دامت هذه العادة بعد الفتح، كما يُرى ذلك<sup>(٧)</sup> في جميع الآثار. ورَوَى تاسيت<sup>(٨)</sup> إمكانَ عَرْض الجنائيات الكبرى أمام المجلس، ومثلُ هذا ما وَقَعَ بعد الفتح، فكان يُخَكَم في أكابر الفسالات أمامه.

(٢) المصدر نفسه.

(١) غريغوار التوري، باب ٢.

(٣) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere, neque vivere, neque verberare, etc. De moribus Germ ٧، فصل ٧.

(٤) In pace nullus est communis magistratus, sed principes regionum atque pagorum inter suos jus dicunt. De bello gall. باب ٦، فصل ٢٢.

(٥) باب ٢.

(٦) De minoribus principes consultant, de majoribus omnes, ita tamen ut ea quorum penes plebem arbitrium est, apud principes quoque pertractentur, De moribus germ. ١١، فصل ١١.

(٧) مراسيم شارل الأصغر، سنة ٨٦٤، مادة ٦.

(٨) Licet apud concilium accusare et discrimen capitis intendere. De moribus Germ ١٢، فصل ١٢.

## الفصل الحادي والثلاثون

### سلطان الإكليروس في الجيل الأول

للْكُهَّان لدى الشعوب البربرية سلطانٌ لِمَا يكون لهم من القدرة ما يأخذونه من الدِّين ومن القدرة ما تَفْتَحُه الخرافة عند مثل هذه الشعوب، وكذلك فإننا نرى الكُهَّان، على رواية تاسيت، محلَّ اعتمادٍ عظيم لدى الجرمان أصحابًا للضابطة<sup>(١)</sup> في مجلس الشعب، ولم يكن يُسْمَح لغيرهم<sup>(٢)</sup> بالعقاب والتقييد والضرب، وما كانوا يأتونه كان يُعَدُّ أُنْزَ وَحْيٍ من الآلهة الماثلة دائمًا لِمَن يحاربون، لا نتيجة أمر الأمير ولا فرضًا لجزاء. ولا تَفْجَبَنَّ إِذَا ما رأيت الأساقفة منذ بدء الجيل الأول حَكَمَ<sup>(٣)</sup> أحكام، ظاهرين في مجالس الأمة، بالغي النفوذ في خِطط الملوك، مُنْعَمًا عليهم بأموال كثيرة.

## الباب التاسع عشر

### صلة القوانين بالمبادئ التي تتألف منها الروح العامة والطبائع والأوضاع في الأمة

## الفصل الأول

### موضوع هذا الباب

هذا الموضوع واسع المدى، وأراني في طائفة من الأفكار التي تَرِدُ خاطري أكثر التفاتًا إلى نظام الأمور مما إلى الأمور نفسها، فيجب أن أضدَّ ذات اليمين وذات الشمال فأشُقُّ وأمر.

(١) Silentium per sacerdotes, quibus et coercendi jus est, imperatur. De moribus Germ ١١ فصل.

(٢) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere, neque vincere, neque verberare, nisi sacerdotibus est permissum, non quasi in poenam, nec ducis jussum, sed velut deo imperante, quem adesse bellatoribus credunt.

المصدر نفسه، فصل ٧.

(٣) انظر إلى نظام كلوتير لسنة ٥٦٠، مادة ٦.

## الفصل الثاني

### مقدار ما يجب من إعداد النفوس لوضع أحسن القوانين

لم يَبْدُ شيءٌ أَثْقَلَ على الجرمان<sup>(١)</sup> من محكمة فَارُوس، وقد ظهرت المحكمة التي أنشأها جوستينيان<sup>(٢)</sup> عند الأَزِّ لمحاكمة قاتل ملكهم أَمْرًا فظيماً جافياً في نظرهم، وقد أُنْحَى مِهْرَدَادُ<sup>(٣)</sup> باللائمة على الرومان لكثرة ما في عَذْلهم من الشكليات<sup>(٤)</sup>، على الخصوص، ولم يُطِيق الفرطانيون هذا الملك الذي نُشِئَ في روما فكان لطيفاً سهلَ المقابلة تَجَاهَ جميع الناس، حتى إن الحرية بدت أَمْرًا لا يطاق لدى شعوبٍ لم تتعود أن تتمتع بها، وذلك كالهواء النقي الذي يَصُرُّ أحياناً، مَنْ يعيشون في البلدان ذات المَنَاقِع.

وكان في البندقي رجلٌ من البندقية اسمه بالبي، فأدخل على الملك، فلما عَلِمَ هذا أنه لم يكن في البندقية ملكٌ قَطُّ قَهْقَه كثيرًا وأصيب بسعال ولم يَسْتَطِع أن يكلم حاشيته<sup>(٥)</sup> إلا بمشقة، فمن هو المشتنع الذي يستطيع أن يقترح على مثل هذه الشعوب إقامة حكومة شعبية؟

## الفصل الثالث

### الطغيان

للطغيان نوعان: حقيقي، ويقوم على عنف الحكومة، ونوع قائم على الرأي فيُشْعِرُ به عندما يقوم الحاكمون بأمرٍ تؤذي طراز تفكير الشعب.

وَرَوَى دِيُونُ أن أغسطس أراد أن يُسَمَّى رُوْمُولُوسَ، فلما عَلِمَ اغسطس أن الشعب حَشِي أن ينادي بنفسه ملكاً عَدَلَ عن مَقْصده، وكان أوائل الرومان لا يريدون الملوك مطلقاً، وذلك لأنهم كانوا لا يُطِيعون سلطانهم، وكان رومان ذلك الحين لا يريدون الملوك مطلقاً لكيلا يتأذوا بأوضاعهم، وذلك لأن قيصرَ ورجالَ الحكومة الثلاثية وأغسطس، وإن كانوا ملوكاً حقيقيين، حافظوا على جميع مظهر المساواة، وكانت حياتهم الخاصة على شيءٍ من مناقضة أبهة ملوك ذلك الزمن، والرومان، إذ لم يريدوا أن يكون لهم ملك، دَلَّ أمرهم هذا على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظ بأوضاعهم، لا انتحال أوضاع شعوب إفريقيا والشرق.

أَجَلٌ، يَزُوِي دِيُونُ<sup>(٦)</sup> لنا أن الشعب الروماني كان ساخطاً على أغسطس لأنه وَضَعَ بعض القوانين القاسية، غير أن الاستياء قد انقطع عندما أعاد الممثل الهزلي بيلاد الذي كانت الغضبُ

(١) كانوا يقطعون لسان المحامين ويقولون: عادت الحية لا تفتح، تاسيت.

(٢) أغاثياس، باب ٤. (٣) جوستينيان، باب ٢٨. (٤) Clauinnias litium المصدر نفسه.

(٥) وصف بالبي البيغو في سنة ١٥٩٦ مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٣، قسم ١، صفحة ٢٣.

(٦) باب ٥٤، فصل ١٧، صفحة ٥٢٢.

قد طردته من المدينة، فشعبٌ مثلُ هذا كان يَشْعُرُ بشدة الطغيان عندما طُرِدَ مُهْرَجٌ أكثرَ مما كان يَشْعُرُ عندما نُزِعَتْ منه جميع قوانينه.

## الفصل الرابع

### ما هي الروح العامة؟

تسيطر على الناس أشياء كثيرة: الإقليم والدين والقوانين ومبادئ الحكومة وأمثال الأمور الماضية والعادات والأطوار، فيتألف من ذلك روحٌ عامة تنشأ عنه. وعلى قَدَرِ ما تَوَثَّرَ إحدى هذه العلل تأثيرًا أقوى من غيرها تُذعن لها الأخرى، ويسيطر الإقليم والطبيعة وحدهما، تقريبًا، على الهَمَج، وتسيطر الأوضاع على الصينيين، وتزهق القوانين اليابان، وقديمًا كانت العادات ناظمةً في إسبارطا وكذلك العادات القديمة كانت، مع مبادئ الحكومة، ناظمةً في روما.

## الفصل الخامس

### كيف يجب أن يُغنى بدم تغيير الروح العامة لدى الأمة؟

إذ وُجِدَتْ في العالم أمةٌ ذات مزاج أنيس وصدقٍ طويةٍ وبهجةٍ في الحياة وذوقٍ وسهولةٍ في نقل الأفكار، إذا وُجِدَتْ أمةٌ نشيطةٌ لطيفةٌ داعيةٌ، مجازفةٌ أحيانًا، مذياعٌ غالبًا، إذا وُجِدَ عند هذه الأمة مع هذا جودٌ وشجاعةٌ وسلامةٌ قلبٍ وشيءٌ من الشرف، وَجِبَ ألا يحاول بالقوانين إزعاج أطوارها مطلقًا لكيلا تُزعج فضائلها أبدًا، وإذا كانت السجية طيبةً على العموم فما أهمية ما يُوجد فيها من بعض المعاييب؟

أجل، يُمكن أن يُزَدَعَ النساءُ فيها، وأن يُوضَعَ فيها من القوانين ما تُضَلِّحُ به عاداتهن ويُحَدِّدُ به ترفهن، ولكن من ذا الذي يَغْلَمُ أنه لا يُفقدُ بذلك ذوقٌ يكون مصدرَ تَرَاءٍ للأمة وأنسٌ يَجْزِبُ الأجانب إليها؟

فعلى المشترع أن يَشْتَعِ رُوحَ الأمة إذا لم تناقض مبادئ الحكومة، وذلك لأننا لا نَضَعُ ما هو أصلح مما نَضَعُ عن رِضًا مُتَّبِعِينَ ذكاءنا الطبيعي.

وإذا ما مُنِحَتْ أمةٌ مَرِحَةً بطبيعتها رُوحَ التحذلق لم تَكْسِبِ الدولة من هذا شيئًا داخليًا ولا خارجًا، فدَعُوها تَضَعِ الأمورَ الطائشةَ بجدٍّ وأمورَ الجدِّ بفرح.

## الفصل السادس

### ليس من الواجب إصلاح كل شيء

لنثرك على ما نحن عليه، هذا ما كان يقوله شريف من أمة تشابه كثيرًا تلك الأمة التي أعطينا فكرة عنها، فالطبيعة تُصلح كل شيء، والطبيعة منحتنا بريقًا قادرًا على الأذى، أهلاً لأن نَفْقِد به كل اعتبار، وقد أضح هذا البريق نفسه بما ينعم به علينا من الأُنس، وذلك بما يُوجي به إلينا من هَوَى العالم، من ميلٍ إلى معاشرة النساء على الخصوص. ولنثرك على ما نحن عليه، فصفاثنا المخالفة للرصانة والموصولة بخبثنا القليل تجعل القوانين التي تُزعج مزاج الأُنس بيننا غير مناسبة مطلقاً.

## الفصل السابع

### الأثنيون والإسبارطيون

ويستمر ذلك الشريف على قوله إن الأثنيين كانوا شعبًا يشابه شعبنا بعض الشَّبه، فقد كان يَفْرُج المَرَح بالأمور، وكان يَزُوقه سَهْمٌ من المُرَاح على المنبر كما على المسرح، وكان هذا الجدُّ الذي يَفْرُج به النصائح يتجلى في تنفيذها أيضًا، وكان طَنُغ الإسبارطيين رزينًا رصينًا جافيًا صامتًا، فما كان ليُنْتَفِعَ بأثنيٍّ يُسَام أكثر مما بإسبارطيٍّ يُسَلِّي.

## الفصل الثامن

### نتائج المزاج الاجتماعي

وكلما اتصل بعض الشعوب ببعض سهلَ عليها أن تغيّر أطوارها، وذلك لأن كل واحد منها يكون منظرًا للأخرى، فتزرى غرائب الأطوار أحسن من قبل، والإقليم الذي يجعل الأمة محبة للاتصال يجعلها محبة للتغيير أيضًا، والإقليم الذي يجعل الأمة محبة للتغيير يوجب أن تجعل لنفسها ذوقًا.

ومجتمع النساء يُفسيد الطباغ ويكوّن الذوق، وتوجب الحليّ رغبة الإنسان أن يزوق أكثر مما يزوق غيره، وتوجب الأزياء رغبة الإنسان أن يزوق أكثر مما يزوق نفسه، والأزياء أمر مهم، فالإنسان يزيد فنونَ عشرته<sup>(١)</sup> بنسبة ما يجعل نفسه مستهترًا.

(١) انظر إلى قصة النحل.

## الفصل التاسع

### زهو الأمر وكبريائها

الزهو نابضٌ صالح للحكومة كما أن الكبرياء نابضٌ خطِرٌ لها، وليس علينا إلا أن نتمثّل من ناحية ما ينشأ عن الزهو من المحاسن التي لا يُخصّصها عدٌّ لنُبصر الكمالِي والصناعة والفنون والأزياء واللفظ والذوق، وأن نتمثّل من ناحيةٍ أخرى ما ينشأ عن كبرياء بعض الأمم من المساوي لتُبصر الكسل والفقر وإهمال كلِّ شيء وخراب الأمم التي أوقعتها المصادفة بين أيديها حتى خراب مآلها، والكسل<sup>(١)</sup> نتيجة الكبرياء، والعمل نتيجة الزهو، وتخيّل الإسباني كبريائه على عدم العمل، ويخيّل الفرنسي زهوه على إتقان العمل خيرًا من غيره.

وكلُّ أمةٍ مكسّالٍ مختالّة، وذلك لأن من لا يعملون يَعدّون أنفسهم سادة من يَعملون.

وابحثوا في جميع الأمم لتروا أن الخيلاء والزهو والكسل أمورٌ تسيّر في مُعظمها على قَدَمٍ واحدة. وشعوبٌ أُشبه<sup>(٢)</sup> مختالّة كَسَلِي، ومَن لم يكن ذا عبيدٍ فيها استأجر واحدًا منهم، ولو من أجل السَّير مائة حُطوة وحَمَلٍ بِنْتِي أَرْز، فهم يَعدّون حَمَلهما بأنفسهم من العار.

وفي الأرض أماكنٌ كثيرةٌ تُثرك الأظافر فيها تنمو للدلالة على عدم العمل مطلقًا.

ويعتقد نساء الهند<sup>(٣)</sup> أن من العار عليهنّ تعلّم القراءة، فهنّ يَقلن إن هذا من شأن الإمامة اللائي يُرْتَلن الأناشيد في المعابد، والنساء في طائفةٍ لا يَغرِلن مطلقًا، وهنّ في طائفةٍ أخرى لا يَصنَعن غير سِلالٍ وحصائر ولا يَسَحِقن حتى الأرز، وهنّ في طوائفٍ أخرى لا ينبغي لهن أن يذهبن في طلب الماء، فقواعد الكبرياء قد رسخت هناك وحملتهم على اتباعها، وليس من الضروري أن يقال إن للصفات الخُلقيّة نتائجٌ مختلفةٌ على حسب اتحادها بصفاتٍ أخرى، وهكذا أسفر اتحاد الكبرياء بالطموح الواسع وبعظمة الأفكار، إلخ، لدى الرومان عن النتائج التي تُعرَف.

## الفصل العاشر

### أخلاق الإسبان وأخلاق الصينيين

أخلاق الشعوب المختلفةٌ ممزوجةٌ بالفضائل والمعائب والخلال الحميدة والصفات الرديئة، وأطيب الاختلاطات هو ما ينشأ عنه أعظم المحاسن، وهو ما لا يُرتاب منه في الغالب، ومن الاختلاطات ما ينشأ عنه أعظم المساوي، وهو ما لا يُرتاب منه أيضًا.

(١) تتصف الشعوب التي تتبع خان مالا كبير وخانات كارنتاكا وكورومندل بالكبرياء والكسل، وهي تستند قليلًا، وذلك لأنها بائسة بدلًا من أن يعني، ويتمتع المغول وشعوب الهندوستان برغد العيش كالأوروبيين: مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ١، صفحة ٥٤.

(٢) رسائل العبرة، المجموعة الثانية عشرة، صفحة ٨٠.

(٣) انظر إلى دانيير، جزء ٢.

وكان صدقُ الإسبان مشهورًا في كلِّ حين، ويحدِّثنا جُوستان<sup>(١)</sup> عن أمانتهم في حفظ الودائع، وهم كثيرًا ما يعانون الموت محافظةً على خفائها، واليوم لا يزالون يتصفون بهذه الأمانة اتصافهم بها فيما مضى، وتودع جميعُ الأمم التي تتاجر في قاديِس مألها عند الإسبان، وهي لم تَنَدَم على هذا قَطُّ، غير أنه ينشأ عن هذه الصفة الرائعة الموصولة بكسلهم مزيجٌ تنشأ عنه نتائجُ ضارَّةٌ بهم، وذلك أن شعوب أوربا تأتي كلَّ مسامحةٍ حَوْلَ مملكتهم على مرأى منهم. ويتكون من أخلاق الصينيين مزيجٌ آخرٌ مناقضٌ لأخلاق الإسبان، وذلك أن حياتهم الوقتية<sup>(٢)</sup> تؤدي إلى اتصافهم بنشاط عجيب وميل إلى الكسب كثير لا يُفكِن أمةً أن تعتمد معهما عليهم<sup>(٣)</sup>، فعدمُ الأمانة المعروفُ هذا أوجبَ حفظَ تجارة اليابان لهم، ولم يَجْزُ تاجرٌ أوروبيٌّ أن يتعاطاها باسمهم، مهما كان من سهولة الإقدام عليها بسبب ولاياتهم الشمالية البحرية.

## الفصل الحادي عشر

### تأمل

لم أقل هذا، قَطُّ، تقليلاً للمسافة العظيمة بين المعايير والفضائل، مَعَاذَ الله! وإنما أردت، فقط، أن أبين أن جميع المعايير الخُلُقِيَّة ليست معاييرَ سياسيةً، وهذا ما لا ينبغي أن يَجْهَلَه، مطلقًا، أولئك الذين يَصْعُقون قوانينَ تُؤذي الروح العامة.

## الفصل الثاني عشر

### الأوضاع والطبائع في الدولة المستبدة

من المبادئ المهمة أنه لا ينبغي تغييرُ العادات والأوضاع في الدولة المستبدة مطلقًا، ولا شيءٌ تَعَقُّبه ثورةً بأسرع من هذا، وذلك أنه لا يوجد في هذه الدول قوانينٌ مطلقًا، بل عاداتٌ وأوضاعٌ، فإذا ما قَلْبْتُمُوهَا قَلْبْتُمُ كُلَّ شيءٍ.

والقوانين تُسَنُّ والعادات تُلَقَّنُ، وهذه أكثرُ اتباعًا للروح العامة، وتلك أكثرُ اتباعًا لنظامٍ خاصٍّ، والواقعُ أن قَلْبَ الروح العامة هو من الخَطَرِ كتغيير نظامٍ خاصٍّ، بل هو أكثرُ.

ويكون الناسُ في البلدان التي يمارس فيها كلُّ عالٍ أو سافلٍ سلطةً مُرَادِيَّة أو يعاينها أقلُّ تواصلًا مما في البلدان التي تسودها الحرية في جميع الأحوال، ففيها تكون العادات والأوضاع أقلَّ تغييرًا إِنْ، وتكون الأوضاعُ الأكثرُ ثباتًا أكثرَ تقريبًا من القوانين، وهكذا يجب على الأمير

(١) الأب دوهاد، جزء ٢.

(٢) بفعل طبيعة الإقليم والأرض.

(٣) باب ٤٤، فصل ٢.

أو المشترع أن يكون فيها أقلَّ إيذاءً للعادات والأوضاع مما في أيِّ بلد آخر في الدنيا. والنساء هنالك حبيساتٌ عادةً، وليس لهن صوتٌ مطلقًا، وأما في البلدان الأخرى، حيث يعيشن مع الرجال، فإن ما يكون من ميلهن إلى أن يترفن ومن رغبة المرء في أن يزوجهن يؤدي إلى تغيير الأوضاع دائمًا، ويفسد الجنسان ويفقد كل منهما صفاته المميّزة الجوهرية، وبسيطر المرادّي على ما كان مطلقًا وتتبدل الأوضاع كلَّ يوم.

## الفصل الثالث عشر الأوضاع عند الصينيين

ولكن زوال الأوضاع يتعذر في الصين، وفي مدارس الصين تُعلّم الأوضاع كما تُعلّم العادات فضلًا عن كون النساء يُفضّلن عن الرجال فضلًا مطلقًا، ويُعرّف الأديب<sup>(١)</sup> من سهولة الأسلوب الذي يسلكه في أداء الاحترام، فإذا ما أُلقيت هذه الأمور كتعاليم من قِبَل جهابذة متزنين مرّة استقرت كمبادئٍ خُلقيّةٍ هنالك، وعادات لا تبدل لها.

## الفصل الرابع عشر

### ما هي الوسائل الطبيعية لتغيير عادات الأمة وأوضاعها؟

قلنا إن القوانين كانت نطقًا خاصةً مُحكّمةً يَضَعُها المشترع، وإن العادات والأوضاع كانت نطقًا للأمة على العموم، ومن ثمَّ يَرَى أنه إذا أُريد تغيير العادات والأوضاع لم يَجِب تغييرها بالقوانين لَمَّا يَبْدُو هذا بالغ الطغيان، فالأصلح أن تُغيّر عاداتٍ وأوضاعٍ أخرى.

وهكذا يجب على الأمير، إذا أراد القيام بتغييراتٍ عظيمةٍ في أمته، أن يُضِلح بالقوانين ما هو مستقرٌّ بالقوانين، وأن يُغيّر بالأوضاع ما هو مستقرٌّ بالأوضاع، فمن السياسة السيئة جدًا أن يُغيّر بالقوانين ما يجب أن يُغيّر بالأوضاع.

وكان من الطغيان ذلك القانون الذي يُكره الروس على خلقٍ لِحاهم وقصّ ثيابهم، وشِدَّة بطرس الأول الذي كان يَحْمَل على قصّ ثياب من يَدْخُلون المدن حتى الرُكَب، ويوجد من الوسائل ما تُمنَع به الجرائم، وهي العقوبات، ويوجد من الوسائل ما تُغيّر به الأوضاع، وهي الأمثلة، وما كان من تمدين هذه الأمة بسهولةٍ وسرعةٍ دَلَّ على ما كان يخامر هذا الأمير من رأيٍ سيئٍ حَوْلها وعلى أن هذه الشعوب ليست من الحيوانات كما كان يقول، وكانت الوسائل العنيفة

(١) هذا ما رواه الأب دوهاد.

التي اتخذها غيرَ مُجْدِيَةٍ، ومع ذلك كان يُفكِّهُه أن يَبْلُغَ بِالرَّفْقِ هَدْفَهُ. وقد اختبر سهولةً هذه التغييرات بنفسه، وذلك أن النساءَ كُنَّ حَبِيسَاتٍ، وإماءً من بعض الوجوه، فدعاهنَّ إلى البَلَاطِ، وجعلهن يَلْبَسْنَ على الرِّبِّيِّ الألمانِيِّ، وأرسل إليهن نساءً، وكان أولُ ما ذاقه هذا الجنسُ طرازًا للحياة يَدَّارِي ذوقَهُ وزهوه وأهواءَهُ فجَعَلَ الرجالَ يَدُوقُونَهُ.

والذي جعل التغييرَ أكثرَ سهولةً هو أن عاداتِ ذلك الزمن كانت غريبةً عن الإقليم إذ جُبِلَتْ إليه باختلاط الأمم وبالفتوح، ولما مَنَحَ بطرسُ الأولُ أمةً أوروبيةً عاداتِ أوربا وأوضاعها وَجَدَ من السهولة في ذلك ما لم ينتظره، فسلطانُ الإقليم هو أولُ السلاطين.

إذْن، لم يكن محتاجًا إلى قوانينَ لتغيير عاداتِ أمته وأوضاعها، فقد كان يكفيهِ أن يُوجِيَّ بعادات وأوضاعٍ أخرى.

والشعوبُ كثيرةٌ الارتباط في عاداتها على العموم، فَتَزَعُ هذه العادات منها بعنفٍ يجعلها تَعِيسَةً، ولذا لا يجوزُ تغييرها، بل إغراؤها على تغييرِ نفسها.

وكلُّ عقوبة لا تنشأ عن الضرورة تكون جائرة، وليس القانونُ من عمل السلطة الخالص، وليست الأمورُ الخَلِيَّةُ بطبيعتها من نابضه.

## الفصل الخامس عشر

### تأثيرُ الحكومة المنزلية في الحكومة السياسية

ولا مِرَاءَ في أن تغييرَ عادات النساء هذا يؤثرُ في حكومة روسيا كثيرًا، فكلُّ شيءٍ متصلٌ إلى الغاية، أي إن استبدادَ الأميرِ يقترب بعبودية النساء طبيعته، وإن حُرِّيَّةَ النساء تقترب بروح النظام الملكيِّ.

## الفصل السادس عشر

### كيف أن بعض المشترعين خلطوا بين المبادئ التي

### تسيطر على الناس

العادات والأوضاع مَرَاتَاتٍ لم تَصْغَهَا القوانين قَطُّ، أو لم تَسْتَطِعْ أن تَصْغَهَا، أو لم تُرِدْ وَصَّغَهَا. ويوجد بين القوانين والعادات هذا الفرقُ القائلُ إن القوانين أكثرُ تنظيمًا لأعمال المواطنين وإن العادات أكثرُ تنظيمًا لأعمال الإنسان، ويوجد بين العادات والأوضاع هذا الفرقُ القائلُ إن الأولى أكثرُ سيطرةً على السلوك الباطني وإن الثانية أكثرُ سيطرةً على السلوك الخارجيِّ.

وتختلط هذه الأمور<sup>(١)</sup> في الدولة أحياناً، ووضع ليكوزغ مجموعةً واحدة للقوانين والعادات والأوضاع، ومثل هذا ما صنَّع مشترعو الصين.

ولا ينبغي أن يُحَارَ من خلط مشترعي إسبارطا والصين بعض القوانين والعادات والأوضاع ببعض، وذلك لكون العادات ممثلةً للقوانين ولكون الأوضاع ممثلةً للعادات.

وكان غَرَضُ مشترعي الصين الأساسي هو أن يعيش شعْبهم هادئاً، وقد أرادوا أن يتَجَمَّلَ الناسُ كثيراً وأن يَشْعُرَ كلُّ واحد بأن عليه واجباتٌ كثيرةٌ تجاه الآخرين في كلِّ حين، وبأنه لا يوجد من الأهلين مَنْ لم يكن تابعاً لآخر منهم من بعض الوجوه، ولذا فإنهم مَنَحُوا قواعدَ الأدب أبعدَ مَدَى. وهكذا يُرَى أن أهل القرية<sup>(٢)</sup> لدى شعوب الصين يُزَاعُونَ فيما بينهم من العوائد كما يراعي ذلك أناسٌ من طبقةٍ أكثرَ رُقِيّاً، أي يتَّخذون وسيلةً صالحةً جدًّا للإيحاء بالحلم ولإلقاء السَّلْمِ وحُسن النظام بين الشعب ولانتزاع جميع العيوب التي تُضْذِرُ عن نَفْسٍ قاسية، أليس من الواقع أن التحرر من قواعد الأدب بحثٌ عن وسيلةٍ لإبداء الإنسان معايته على مَهْل؟

والأدب من هذه الناحية أفضلٌ من الكياسة، فالكياسة تداري معايب الآخرين، والأدب يَحُولُ دون إظهار معايبننا، والأدب حَاجِزٌ يَضَعُهُ الناسُ فيما بينهم لِيَقُوا أنفُسَهُم من الفساد.

ولم يتخذ ليكوزغ، الذي كانت نُظْمه شديدةً، الأدبَ هدفاً عندما أُبْدِعَ الأوضاع، بل وَصَّعَ نُضِبَ عينه تلك الروحَ المِحْرَابَ التي كانت يريد الإنعامَ بها على شعبه، وإذ وُجِدَ بين الناس من يُضِلِّحون أو يُضَلِّحون ذائقاً، ومن يُعَلِّمون ويتعلَّمون دائماً، ومن هم بُسْطَاءٌ وقُساةٌ على السواء، فإن هؤلاء كانوا يمارسون من الفضائل فيما بينهم أكثرَ من الإكرام.

## الفصل السابع عشر

### مزية حكومة الصين الخاصة

وصنَّع مشترعو الصين أكثرَ من<sup>(٣)</sup> ذلك، فقد خَلَطُوا بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع، وقد صاغ الأخلاقَ كلُّ هذا، وقد صاغَ الفضيلةَ كلُّ هذا، وقد أسفرت التعاليمُ التي عُيِّنَتْ بهذه الأمور الأربعة عما يُسَمَّى الطقوس، وقد أفلحت الحكومة الصينية في دقة ملاحظة هذه الطقوس، وقَصَى الإنسانُ جميعَ شبابه في تَعَلُّمها وقَصَى جميعَ حياته في ممارستها، وعَلَّمها الأدياءُ وبَشَّرَ بها الحُكَّامُ، وبما أنها كانت تحيط بجميع أعمال الحياة الصغيرة عندما وُجِدَتْ وسيلةً ملاحظتها تماماً فإنه أحسن الحُكْمِ في الصين.

(١) وضع موسى مجموعة واحدة للقوانين والدين، وخلط الرومان الأولون قديم العادات بالقوانين.

(٢) انظر إلى الأب دو هالد، وصف الصين، جزء ٢.

(٣) انظر إلى الكتب الكلاسيكية التي أتحف الأب دو هالد بقطع نفسية منها.

وهناك أمران استطاعا نَفْسَ الطقوس في نَفْسِ الصينيين وَقَلْبِهِم بسهولة، وهما:  
 ١- إن طَرَازَ كتابتهم المركب إلى الغاية جَعَلَ النَفْسَ في قسم كبير من حياتها تُعْنَى بهذه الطقوس فقط<sup>(١)</sup>، لِقَا وَجِبَ أن تُتَعَلَّمَ القراءة في الكتب ومن أَجَلَ الكتب التي تشتمل عليها.  
 ٢- إن تعاليم الطقوس إذ كانت غَيْرَ محتويةٍ شَيْئًا من الرُّوحانيِّ، بل قواعدُ مذهبٍ عامٍّ فقط، كانت القناعةُ بها وَقَرَعُ النفوسِ بها أسهلَّ مما بأمْرِ ذهنيِّ.  
 وقد أراد الأمراء الذين حَكَمُوا بقوة العقوبات بدلًا من الحكم بالطقوس أن يجعلوا للعقوبات ما لا تُقَدِّر عليه من مَنَحِ عاداتٍ، أَجَلَ، إن العقوباتِ تَقَطَّعَ عن المجتمع مواطنًا ينتهك حُرْمَةَ القوانين عن إضاعة عاداته، ولكن هل تُعِيد العقوبات عاداتِ الناسِ إِذَا ما أضعواها؟ أَجَلَ، إن العقوباتِ تَقِفُ نتائجٌ كثيرةٌ للضرر العامِّ، ولكن من غير إصلاح هذا الضرر، وكذلك إذا ما تُركت مبادئُ الحكومة الصينية وضاعت الأخلاق فيها، سَقَطَت الدولة في الفوضى وظهرت الفِتَن.

## الفصل الثامن عشر

### نتيجة الفصل السابق

وينشأ عن ذلك كونُ الصين لا تَخَسِرُ قوانينَها بالفتح مطلقًا، وبما أن الأوضاعَ والعاداتِ والقوانينَ والدِّيَانَةَ أمرٌ واحدٌ فيها فإنه لا يُمكن تغيير جميع هذا دفعةً واحدة، وبما أنه لا بُدَّ من تغيير الغالب أو المغلوب وجب أن يكون الغالب هو الذي يَتَغَيَّرُ في الصين على الدوم، وذلك لأن عاداته ليست أوضاعه، ولأن أوضاعه ليست قوانينه، ولأن قوانينه ليست ديانتها، فَيَسْهُلُ أن يَخضع للشعب المغلوب مقدارًا فمقدارًا أكثرَ من أن يَخضع الشعب المغلوب له.  
 وعن ذلك يَنشَأُ، أيضًا، أمرٌ مؤسِفٌ، وذلك هو تَعَدُّرُ استقرارِ النصرانية في الصين تقريبًا<sup>(٢)</sup>، فَنَدَوُرُ العُدْرَةَ ومجالسُ النساءِ في الكنائسِ واتصالهنَّ الضروريُّ برجال الدين واشتراكهن في تناول سِرِّ القربان المقدس والاعترافُ في أذن الكاهن والمسحَّةُ الأخيرة والافتصارُ على زوجة واحدة أمورٌ كلها تَنقُضُ عاداتِ البلدِ وأوضاعه وتَفَرِّعُ الدين والقوانينِ بضربةٍ واحدةٍ أيضًا.  
 ويلوح أن الدين النصراني يتطلب اتحادَ الجميع بإقامة محبة الرِّبِّ والعبادة العامة والاشتراكِ في تناول سِرِّ القربان المقدس عينه، ويلوح أن الطقوس الصينية تأمر بانفصال الجميع.  
 وبما أنه رُئيَ أن هذا الانفصال<sup>(٣)</sup> يَضُرُّ عن روح الاستبداد على العموم فإنه يوجد في هذا أحدُ الأسبابِ التي تَجْعَلُ الحكومةَ القَلْكيةَ وكلَّ حكومة معتدلة تمتزجان جيدًا بالدين<sup>(٤)</sup> النصراني.

(١) هذا ما أدى إلى التنافس وفرار البطالة واحترام المعرفة.

(٢) انظر إلى الأسباب التي يبيدها الحكام الصينيون في المراسيم التي يطاردون بها الدين النصراني (رسائل العبرة، المجموعة ١٧).

(٣) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع، وإلى الفصل الثالث عشر من الباب التاسع عشر.

(٤) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع والعشرين الآتي.

## الفصل التاسع عشر

### كيف وقع هذا الاتحاد بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع لدى الصينيين؟

اتخذ مشترعو الصين سكون الإمبراطورية هدفًا رئيسًا للحكومة، وبدا الخضوع لهم أصلح وسيلة لحفظه، وهم إذ كانوا على هذا الرأي اعتقدوا أن عليهم أن يُوحوا باحترام الآباء وجمعوا جميع قواهم في هذا السبيل، وقد وضعوا ما لا يحصيه عدّ من الطقوس والشعائر تكريمًا لهم في حياتهم وبعد مماتهم، وكان من الفحال أن يُبجل الأموات من الآباء بهذا المقدار من غير أن يُحقل على إجلالهم أحياء، وكانت الشعائر في سبيل الأموات من الآباء أكثر صلةً بالدين، وكانت الشعائر في سبيل الأحياء من الآباء أكثر صلةً بالقوانين والعادات والأوضاع، بيد أن هذا لم يكن غير أقسام لقانون شامل واحد، وكان هذا القانون واسعًا إلى الغاية.

وكان احترام الآباء مرتبطًا، بحكم الضرورة، في جميع من يمثل الآباء من شيوخ وأساتذة وحكام وإمبراطور، وكان هذا الاحترام للآباء يفترض أوب حُبّ للأولاد، ومن ثمّ عيّن رجع حُبّ الشيوخ للشبان والحكام لمن كانوا خاضعين لهم والعاهل لرعاياه، وكانت الطقوس تتألف من جميع هذا، وكانت روح الأمة العامة تتألف من هذه الطقوس.

ويُشعر بما قد يكون للأمر التي هي أكثر الأشياء حُلُوًا، كما يلوح، من صلة بنظام الصين الأساسي، وتقوم هذه الإمبراطورية على مبدأ حكومة الأسرة الواحدة، وإذا ما نقضتم سلطان الأب أو بتزمت الشعائر التي تُعبّر عن الاحترام لهذا السلطان، أضعفت الاحترام للحكام الذين يُعدّون كآباء، وعاد الحكام لا يقومون بمثل تلك العناية بالشعب الذي يجب أن يرأغوه كأولاد، ويزول ما بين الأمير ورعاياه من تحابّ مقدارًا فمقدارًا، واخذوا واحدًا من هذه الأعمال تروا أنكم تهذون الدولة، ومن الحلو الكبير في ذاته أن تنهض الكنة في كل صباح لتقوم بهذا أو ذلك الواجب تجاه حمايتها، ولكنه إذا ما انثبه إلى أن هذه الأعمال الخارجية تدعو، بلا انقطاع، إلى شعور يجب أن يُطبع في جميع القلوب، إلى شعور يصدّر عن جميع القلوب ليكوّن الرّوح التي تهيم على الإمبراطورية، رئي أن من الضروري حدوث مثل هذا العمل الخاصّ.

## الفصل العشرون

### إيضاح قول بديع حول الصينيين

ومن الغريب أن يكون الصينيون أشدّ شعوب الأرض جدًا مع أن الطقوس تُوجّه حياتهم، ويظهر هذا، على الخصوص، في التجارة التي لم تستطع أن تُوجي إليهم بالأمانة مع أن الأمانة

أمرٌ طبيعيٌّ لها، فعلى من يشتري أن يحمل<sup>(١)</sup> ميزانه الخاصَّ، ولكلُّ تاجرٍ ثلاثة موازين، ميزانٌ ثقيلٌ للشراء، وميزانٌ خفيفٌ للبيع، وميزانٌ عادلٌ لمن يأخذون جذرهم، وأراني قادرًا على إيضاح هذا التناقض.

وذلك أنه كان لمشتري الصين هدفان: فقد أرادوا أن يكون الشعب خاضعًا هادئًا وأن يكون جادًا حاذقًا، وللشعب بطبيعة الإقليم والأرض حياةٌ مؤقتة، وهو لا يضمن حياته هنالك إلا بالبراعة والعمل.

وإذًا ما أطاع جميعُ الناس وعملوا كانت الدولة في وضع سعيد، والضرورة، وطبيعة الإقليم على ما يحتمل، هما اللتان منحتا الصينيين طمعًا في الكسب لا يُمكن أن يُذكر، ولم تُفكر القوانين في وقفه، وكلُّ شيءٍ قد حُرِّم عند الكسب بالغضب، وكلُّ شيءٍ قد أُبيح عند الربح بالحيلة أو الخداع، ولا نُقابل، إذن، بين أخلاق الصينيين وأخلاق أوروبا، فعلى كل واحد في الصين أن ينتبه إلى ما كان نافعًا له، وإذًا ما سهر المختلس على مصالحه وجب على من خُدع أن يُفكر في مصالحه، وقديمًا أُبيح السرقة للإسبارطيين، وفي الصين يُباح الخداع.

## الفصل الحادي والعشرون

### كيف يجب أن تكون القوانين مناسبة للعادات والأوضاع؟

لا يوجد غيرُ النُّظم الغربية ما يخلط على ذلك الوجه بين الأمور المنفصلة بحكم الطبيعة، بين القوانين والعادات والأوضاع، ولكنها، مع انفصالها، لم تدع وجود صلواتٍ عظيمة بينها. وسأل سؤلون: هل القوانين التي أنعم بها على الأثنيين أحسنُ القوانين؟ فأجاب: «منحتهم أحسنَ ما يستطيعون احتمالها من القوانين»، فهذا قولٌ رائع يجب أن يُسمع من قِبَل جميع المشتريين، ولَمَّا حوِّط الشعب اليهودي بالحكمة الإلهية: «أنعمتُ عليكم بتعاليمٍ ليست حسنة» فُصِدَ بهذه الكلمة أنها ذاتُ حسنٍ نسبيٍّ، وهذه إسْفَنجَةٌ جميع المشاكل التي يمكن أن تُوضع حَوْلَ شريعة موسى.

(١) يومية لانج في سنة ١٧٢١ وسنة ١٧٢٢، جزء ٨ من الرحلات الشمالية، صفحة ٣٦٣.

## الفصل الثاني والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

تكون القوانين بسيطةً إذا كانت عادات الشعب حسنة، ومن ذلك ما رواه أفلاطون<sup>(١)</sup> أن زَادَامَات، الذي كان يَمْلِك شعباً متديناً إلى الغاية، كان يُسَبِّر جميعَ القضايا بسرعةٍ مُوجَّهًا اليمين إلى كل رئيس، غير أن أفلاطون نفسه<sup>(٢)</sup> قال إن الشعب إذا لم يكن متديناً لم تُوجَّه اليمين في غير الأحوال التي يكون الحالف فيها خاليًا من الغرض كقاضٍ وشهود.

## الفصل الثالث والعشرون

### كيف تكون القوانين تابعة للعادات

لم يوجد، في الزمن الذي كانت عادات الرومان فيه خالصةً، قوانينٌ خاصةٌ ضدَّ اختلاس الأموال الأميرية، ولما بدأ هذا الجُرم يَظْهَرُ عُدَّ الحكم بإعادة<sup>(٣)</sup> المُخْتَلَس عارًا عظيمًا مساويًا للعباب الشديد كما يشهد بذلك حُكْمٌ لِسِنِّيُون<sup>(٤)</sup>.

## الفصل الرابع والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

حَفِظَ شخص اليتيم القاصر هو أكثر ما تلتفت القوانين إليه في نَصِهَا الأُمَّ وصيةً عليه، وحَفِظَ الأموال هو أكثر ما تُعْتَنَى به هذه القوانين في نَصِهَا أقرب وارثٍ وصيًا عليه، والأفضل أن تكون الوصاية للأُمَّ لدى الشعوب التي فَسَدَتْ أخلاقها، وأما الأمم التي يجب أن يكون للقوانين فيها اعتمادٌ على أخلاق الأهلين فإنه يُنْعَم بالوصاية فيها على وارث الأموال أو على الأُم، أو عليهما في بعض الأحيان.

وإذا ما أُنْعِم النظر في القوانين الرومانية وُجِدَتْ روحها ملائمةً لِمَا قَلَتْ، وكانت أخلاق الرومان تُثَبِّرُ العجيب في الزمن الذي وُضِعَ فيه قانون الألواح الاثني عشر، فكان يُنْصَب أدنى أقرباء اليتيم القاصر وصيًا عليه، وذلك لكون الذي يجب أن يقوم بحِفْل الوصاية هو الذي يُمَكِّن أن يكون صاحب المنفعة في الميراث، وما كان لِيُظَنَّ أن حياة اليتيم تكون في خَطَرٍ وإن جُعِلَتْ قبضةً مَنْ يستفيد من موته، ولكنَّ الأخلاق عندما تغيرت في روما زُيِّت تغيير المشتريين

(١) In simplum (٢)

(٢) المصدر نفسه.

(٣) القوانين، باب ١٢.

(٤) تيتوس ليفيس، باب ٢٨، فصل ٥٢.

إطراز تفكيرهم أيضًا، قال كايوس<sup>(١)</sup> وجوستينيات<sup>(٢)</sup>: «إِذَا كَانَ الْمُوصِي فِي إِثَابَةِ الْقَصْرِ يَخْشَى أَنْ يَنْصَبَ النَّائِبُ أَشْرَاكًَا لِلتَّيْمِ الْقَاصِرَ أَمْكَنَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْإِثَابَةَ الْمَتَدَاوِلَةَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْمَكْشُوفِ، وَأَنْ يَضَعَ إِثَابَةَ الْقَصْرِ فِي قَسَمٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ لَا يُفَكِّنُ فَتَحَهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ بَعْضِ الزَّمَنِ». فَهَذِهِ هِيَ الْمَخَافُ وَالْإِحْتِيَاطَاتُ الَّتِي كَانَ يَجْهَلُهَا الرُّومَانُ الْأَوْلُونَ.

## الفصل الخامس والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

كان القانون الروماني يَمَنِّحُ حُرِيَّةَ الْهَيَاتِ قَبْلَ الزَّوْجِ، وَكَانَ لَا يُبَيِّحُهَا بَعْدَ الزَّوْجِ، وَكَانَ هَذَا يَسْتَنْدُ إِلَى أَخْلَاقِ الرُّومَانِ الَّذِينَ كَانُوا يُحْمَلُونَ إِلَى الزَّوْجِ عَنِ زَهْدٍ وَبَسَاطَةٍ وَتَوَاضَعٍ، وَلَكِنْ مَعَ إِمْكَانِ تَرْكِهِمْ يُعَوِّزُونَ بِالْأُمُورِ الْمَنْزِلِيَّةِ وَالطَّافِ الْحَيَاةِ وَسَعَادَتِهَا.

وَكَانَ قَانُونُ الْفِرْيَغُوتِ يَقْضِي بَعْدَ إِعْطَاءِ الزَّوْجِ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا مَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرِ أَمْوَالِهِ وَعَدَمَ اسْتِطَاعَتِهِ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الزَّوْجِ، وَكَانَتْ أَخْلَاقُ الْبَلَدِ مَصْدَرًا هَذَا أَيْضًا، فَقَدْ كَانَ الْمَشْتَرَعُونَ يَرِيدُونَ وَقْفَ هَذِهِ الْفَخْفَخَةِ الْإِسْبَانِيَّةِ الَّتِي تُحْمَلُ، فَقَطْ، عَلَى السَّخَاءِ الْمَتْنَاهِي عَنِ تَفَاخُرِ.

وَكَانَ وَقْفَ الرُّومَانِ بِقَوَانِينِهِمْ بَعْضَ مَحَازِيرِ دَوْلَةِ الْفَضِيلَةِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ دُولِ الْعَالَمِ دَوَامًا، وَقَدْ أَرَادَ الْأَسْبَانُ بِقَوَانِينِهِمْ أَنْ يَحُولُوا دُونَ التَّأْثِيرِ السَّيِّئِ لَطْفِيَانِ الْجَمَالِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ طَغْيَانَاتِ الْعَالَمِ وَهَيَّا.

## الفصل السادس والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

اسْتَخْرَجَ قَانُونُ تِيُودُوزِ وَفَالَنْتِينَانَ<sup>(٤)</sup> عِلْلَ الرَّدِّ مِنَ الْعَادَاتِ الْقَدِيمَةِ<sup>(٥)</sup> وَالْأَوْضَاعِ لَدَى الرُّومَانِ، وَقَدْ جَعَلَ هَذَا الْقَانُونُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَلِ دَعْوَى الزَّوْجِ<sup>(٦)</sup> الَّذِي يَرِيدُ عِقَابَ زَوْجِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَلِيْقُ

(١) القوانين، باب ٢، فصل ٦: ٢، مجموعة أوزيل، بليدين، ١٦٥٨. (٢) القوانين، باب ٢ من إثابة القصر: ٣.

(٣) الإثابة المتداولة هي: أن فلانًا إذا لم يأخذ الميراث أنبت عنه، إلخ، وإثابة القصر هي: أن فلانًا إذا مات قبل بلوغه أنبت عنه، إلخ.

(٤) قانون ٨، من مجموعة De repudiis.

(٥) وقانون الألواح الاثني عشر، انظر إلى شبشرون، الخطبة الثانية، فصل ٦٩.

(٦) Si verberibus quae ingenus aliena sunt, afflicentem probaverit

بشخص حرٍّ، وقد أهملت هذه العلة في القوانين التالية<sup>(١)</sup> لتغيّر العادات من هذه الناحية، فقد حلت عادات الشرق محلّ عادات أوروبا، وفي التاريخ أن الحصريّ الأول لزوج جوستينيان الثاني هدّد هذه الإمبراطورة بتلك العقوبة التي يجازى بها الأولاد في المدارس، فما كان لغير العادات المستقرة، أو التي تحاول أن تستقرّ، ما يستطيع تصوّر مثل هذا الأمر.

وقد رأينا كيف أن القوانين تَتَّبِعُ العادات، فلننظر الآن كيف أن العادات تَتَّبِعُ القوانين.

## الفصل السابع والعشرون

### كيف تستطيع القوانين أن تساعد على تكوين عادات الأمة وأوضاعها وأخلاقها؟

عادات الشعب المستعبد جزء من عبوديته، وعادات الشعب الحرّ جزء من حرّيته.

وقد تكلمت في الباب الحادي عشر<sup>(٢)</sup> عن شعب حرٍّ، فأوضحّت مبادئ نظامه، فلننظر إلى النتائج التي عَقَبَتْ ذلك وإلى الأخلاق التي أَمَكَّنْ أن تنشأ عن ذلك وإلى الأوضاع التي تَنجُم عن ذلك.

ولا أقول، مطلقاً، إن الإقليم لم يُسْفِرْ، إلى حدّ عظيم، عن قوانين هذه الأمة وعاداتها وأوضاعها، وإنما أقول إن من الواجب أن كانت عادات هذه الأمة وأوضاعها تُظَهِّرُ مطابقة لقوانينها كثيراً.

وبما أنه يوجد في هذه الدولة سلطتان ظاهرتان، أي السلطان الاشتراعية والتنفيذية، وبما أن لكل واحد من أبناء الوطن حرّيته الخاصة وينتفع باستقلاله كما يشاء فإنه يكون عند مُعْظَم الناس حبٌّ لإحدى هاتين السلطتين أكثر مما للأخرى ما دام لا يوجد لدى العدد الأكبر عادةً من الإنصاف والبصيرة ما يُجِبُّ بهما كلتا السلطتين على السواء.

وبما أن السلطة التنفيذية تتصرف في جميع الخدم فإنها تستطيع أن تَمُرَّ بأمالٍ كبيرة، لا بمخاوفٍ مطلقاً، وكلُّ مَنْ يبالغون منها يُحْمَلُونَ على الميل إليها، ويُفَكِّنْ أن تهاجم من قِبَلِ مَنْ لا يأمَلون منها شيئاً.

وبما أن جميع الأهواء تكون طليقةً هنالك فإن الحقد والحسد والغيرة وشهوة الاغتناء أمورٌ تظهر على مَدَاهَا الواسع، ولو كان الأمر غيرَ هذا لكانت الدولة مثلَ رجلٍ أضناه المرض فلا تكون لديه أهواءٌ عن استنفادِ قُوّهِ.

(١) فصل ٦.

(٢) في الملحق القانوني ١١٧، فصل ١٤.

ويَدُوم ما يكون بين الحزبين من حقدٍ لِقَا قد يَحْدُث من عجزه على الدوام. وبما أن ذينك الحزبين مؤلفان من رجالٍ أحرار فإن من نتائج الحرية أن يُخَفِّض الحزب المتفوق، وذلك على حين يأتي أبناء الوطن لرفع الحزب الآخر كالأيدي التي تساعد على رَفْع الجِزْم.

وبما أن كلَّ فردٍ، مستقلٍ دائماً، يتبع أهواءه وخواطره كثيرًا فإنه يقع تغييرُ الحزب غالبًا ويُهَجَّر الحزب الذي يَنْزُك الرجلُ فيه جميعَ أصدقائه منضمًّا إلى حزبٍ آخر يَجِدُ فيه جميعَ أعدائه، فمما يُمْكِن في هذه الأمة غالبًا أن تُنسى قوانينُ الصداقة وقوانينُ الحقد.

ويكون الملك في مثلِ حال الأفراد، فيضطر في الغالب، خلافًا لجوامع الحَدَرَ العادية، إلى الاعتماد على مَنْ آذوه أكثرَ من غيرهم وإلى إسقاط من خَدَموه أحسن من سواهم، أي يَضَع، عن ضرورةٍ، أمرًا يصنعه الأمراء الآخرون عن خِيَار.

ويُخَشَى إفلات أمرٍ يُشَعْرُ به، ولا يُعرف مطلقًا، ويخْفَى علينا، والخوفُ يُجَسِّمُ الأمور دائماً، ويَجْزَع الشعبُ حَوْلَ وَضْعِهِ، ويعتقد أنه في خَطَرٍ حتى في أكثر الأوقات أَمَّا.

وعلى نسبة عجز أولئك، الذين يشدون في معارضة السلطة التنفيذية أكثرَ من غيرهم، عن بيان العوامل المُغْرِضَة لمعارضتهم يَزِيدون مخاوفَ الشعب الذي لا يَعْرِفُ معرفةً صادقةً هل يكون في خَطَرٍ أو لا، بَيِّنَد أن هذا يساعد حتى على تجنبه ما قد يُعْرَضُ له من الأخطار الحقيقية فيما بعد.

ولكن بما أن الهيئة الاشتراعية محلُّ ثقة الشعب وأكثرُ اطلاعًا منه فإنه يمكنها أن تُحوِّله عن الانطباعات السيئة التي لُقِّنتها وأن تَسْكُن نائره.

وهذه هي المِيزَةُ العظيمة التي تُفَضَّلُ بها هذه الحكومةُ على الديمقراطية القديمة التي كان للشعب فيها سلطانٌ مباشر، وذلك لأن الخطباء عندما كانوا يُحَرِّكونه كان لهيأجته نتيجتها. وهكذا فإن المخاوف المطبوعة إذا كانت غير ذات موضوع ثابت لم تؤدِّ إلى غير الشتائم والشعْبِ اللاغي، حتى إنه يكون لها هذا الأثرُ الجميلُ، وهو أنها تُشَدُّ نوابضَ الحكومة وتَجْعَلُ جميعَ الأهلين أيقاظًا، ولكنها إذا ما نشأت عند نقض القوانين الأساسية بَدَثَ صَمًّا مشؤومةً فظيعة وأدَّت إلى مصائب.

ولشزعان ما يَرَى سكونَ هائلٍ ينحد الجميعُ في أثنائه ضدَّ السلطة الناقضة للقوانين. وإذا ما هَدَّدت الدولة دولةً أجنبية، ولم يكن للمخاوف فيها موضوعٌ ثابت، وجعلت الدولة الأجنبية نصيبها ومجدها في خَطَرٍ، خَصَّعت المصالح الصغرى للمصالح الكبرى واتحد الجميع نَفَقًا للسلطة التنفيذية.

وإذا ما وقعت المنازعات عند نقض القوانين الأساسية ولاحت دولةً أجنبية نَشَبَتْ ثورةٌ لا تُغَيِّرُ شكلَ الحكومة ولا نظامها، وذلك لأن الثُّورَاتِ التي تُسْفِرُ عنها الحرية ليست غيرَ توكيد

للحرية. وقد يكون للأمة الحرة منفذًا، ولا يكون للأمة المُعَبَّدة غيرُ باغٍ آخر. وذلك لأن كلَّ رجلٍ يكون من القوة ما يطرُد به سيّد الدولة المطلق يكون من القوة ما يغدو سيدها بنفسه.

وبما أن التمتع بالحرية وحفظها يقضيان بأن يستطيع كلُّ واحدٍ أن يقول ما يفكر فيه فإن المواطن في هذه الدولة يقول ويكتب جميع ما لا تكون القوانين قد حَظرت قوله أو كتابته صراحةً.

ويَسهُلُ أن تقاد هذه الأمة، المُلهَبَةُ دائمًا، بأهوائها أكثر مما بالعقل الذي لا يُسْفِرُ عن نتائج عظيمة في روح الناس، وَيَسهُلُ على هؤلاء الذين يَحْكُمون فيها أن يَحْمِلوها على القيام بمشاريعٍ خلافًا لمصالحها الحقيقية.

وتُجِبُّ هذه الأمة حريتها حبًّا عجيبيًا لكون هذه الحرية حقيقيةً، ومما قد يَقَعُ أن تُضْحِي بمالها ورَحائِها ومصالحها دفاعًا عنها، وأن تحتل من الضرائب الثقيلة في هذا السبيل ما لا يَجْرُؤُ أشدُّ الأمراء إطلاقًا أن يفرضه على رعاياه.

ولكن بما أنها ذاتُ علم يقيين بضرورة الخضوع لهذه الضرائب فإنها تدفعها راجيةً رجاءً أساسيًا ألا تدفع بعدها، وفيها تكون التكاليف أثقل من الشعور بهذه التكاليف، وذلك بدلًا من كون الشعور بالسوء في بعض الدول فوق السوء بدرجات.

وهي تتمتع باعتبار أكيد، وذلك لأنها تُقْرِضُ نفسها وتَدْفَعُ إلى نفسها، ومما قد يَقَعُ أن تَتَصَدَّى لما هو فوق قُواها الطبيعية وأن تنتفع ضدَّ أعدائها بِنُزواتٍ من الخَيْلَةِ<sup>(١)</sup> يجعلها اعتمادًا حكومتها وطبيعتها أمورًا حقيقية.

وهي تستدين من رعاياها للمحافظة على حريتها، ويكون لدى رعاياها، الذين يُبْصرون ضياع اعتبارها إذا ما عُليت، داعٍ جديد للقيام بجهودٍ دفاعًا عن حريتها.

وإذ أقامت هذه الأمة بجزيرة لم تكن فاتحةً قَطُّ، وذلك لأن الفتنوح المتفرقة تُضعفها، وإذ كانت أرض هذه الجزيرة صالحةً كانت أقلَّ مَبِيلًا إلى الفتح، وذلك لعدم احتياجها إلى الحرب في سبيل الغنى، وبما أن كلَّ مواطن لا يكون تابعًا لمواطنٍ آخر فإن كلَّ واحد يكون أعظم اكتراثًا لحريته مما لمجد بعض المواطنين أو لمجد واحدٍ.

وهناك يُعَدُّ رجالُ الحرب رجالَ مهنةٍ قد تكون نافعةً، وخطرةً غالبًا، رجالًا ذوي خِدَمٍ ثقيلةٍ حتى على الأمة نفسها، فتكون الصفات المدنية هناك أكثرَ وجاهةً.

وتكون هذه الأمة، التي تَجْعَلُها السَلْمُ والحرية مَوْسِرَةً مُحَرَّةً من الأوهام الهَدَّامة، راغبةً أن تكون تاجرة، وهي إذا ما كان عندها بعض هذه المواد الأولية النافعة في صنْع تلك الأشياء التي تَجْعَلُ لها يدُ العامل قيمةً عظيمةً أمكنها إقامة مؤسساتٍ صالحةٍ للاستمتاع بهذه الموهبة الربانية على أوسع مدَى.

(١) Fiction، وبالنزوات من الخيلة يقصد مونتسكيو كل ما هو من ذهب وفضة ونقد واعتبار، الخ.

وهذه الأمة، وإن كانت واقعةً نحو الشمال وكانت عندها فضلةٌ كبيرة من البياعات يَفْغُوزُها عددٌ كبيرٌ من السَّلْعِ يَأْبَاهُ عليها إقْلِيْمُهَا فَتُضْطَرُّ إلى القيام بتجارةٍ كبيرةٍ مع شعوب الجَنُوبِ فتختار الدول التي تُنْعِمُ عليها بتجارةٍ رابحةٍ وتُعْقِدُ معاهداتٍ نَافِعَةً مِبادَلَةً مع الأمة التي تختارها.

ولا يمكن العيش بلا جِزْفَةٍ مع مالٍ محدود في الدولة التي يكون اليُسْرُ فيها متناهياً من ناحية والضرائب مُفْرِطَةً من ناحية أخرى، وغيرُ قليلٍ من يتذرعون بالسَّيَاحَاتِ أو الصحة فيغترّبون ويبحثون عن الثَّرَاءِ في بلاد العبودية نفسها.

وللأمة التاجرة عددٌ عجيب من المنافع الصغيرة الخاصة، ويمكن هذه الأمة، إذن، أن تُؤدِّيَ أو تُؤدِّيَ على وجوه لا يحصيها عدُّ، فهي تُعْدُو ذاتٌ غَيْرَةٌ مَسِيْطِرَةٌ، وهي تَغْتَمُّ من رخاء الأمم الأخرى أكثرَ من تمتعها بِرِخَائِهَا.

على أنه يمكن أن تكون قوانينها السهلة السمحاء من الشدة نحو ما يُقَامُ فيها من التجارة والملاحاة ما يلوح معه أنها لا تتاجر مع غير الأعداء.

وإذا ما بعثت هذه الأمة بجالياتٍ إلى بعيدٍ صَنَعَتْ هذا توسيعًا لتجارتها أكثرَ مما لبسَتْ سلطانها. وبما أنه يُرْعَبُ أن يُنْشَأَ هنالك مثل ما هو قائمٌ في البلد الأصليِّ فإن تلك الأمة تُنْعِمُ على شعب مستعمراتها بشكل حكومتها الخاصة، وبما أن هذه الحكمة تُحْمِلُ معها الرِّخَاءَ فإن مما يُزَيُّ تكوين شعوبٍ كبيرة حتى في الغاب التي ترسلها إليها لتسكنها.

ومن الممكن أن تكون قد أخضعت أمةً مجاورة فيما مضى، أمةً تثير غيرتها بموقعها وصلاح مرافقها وطبيعة ثرواتها، وهكذا فإنها جعلتها تابعةً كبيرةً لها على ما كان من الإناعام عليها بقوانينها الخاصة، وذلك على وجهٍ يكون به الأهلون فيها أحرارًا وتكون الدولة به أمةً.

ويكون للدولة المقهورة حكومةً مدنيةً صالحة، ولكنها تكون مثقلةً بحقوق الأمم، وتُفْرَضُ عليها قوانينٌ أمةٍ إلى أمة، فتكون من الحال ما لا يُضْهِجُ معه ازدهارها غيرَ وقتيٍّ ووديعةٍ لسيدٍ فقط.

وبما أن الأمة المسيطرة تُسْكِنُ جزيرةً كبيرةً، وبما أنها قابضةٌ على زمام تجارة عظيمة فإن لديها من ضروب التيسير ما يكون لها به قُوَى بحرية، وبما أن حفظ حريتها يتطلب عدم وجود حصونٍ ومعاقلٍ وجيوشٍ بريةٍ فإنها تحتاج إلى جيشٍ بحريٍّ يَصُونُهَا من المغازي، وتكون بحريتها أعلى من بحرية جميع الدول الأخرى التي تحتاج إلى استعمال مالىتها في سبيل الحرب البرية فلا يبقى لها ما يكفي للقيام بحرب بحرية.

وقد مَنَحَ سلطانُ البحر، دائمًا، من يَحُوْزُهُ من الشعوب زهواً طبيعياً، وذلك أن هذه الشعوب أَحْسَتْ قدرتها على الإهانة في كلِّ مكان فلم تَرَ لسلطانها حدًّا غيرَ البحر المحيط.

وأمكن هذه الأمة أن تكون ذات نفوذ كبير في أمور جيرانها، وذلك بما أنها لم تستعمل

سلطانها في الفتح فإنه نُشِدَ وُدُّها وَحُشِيَ حَقُّها بأكثر مما يسمح به تَقَلُّبُ حكومتها واضطرابها الداخلي كما يُلَوِّح. وهكذا فإن من نصيب السلطة التنفيذية أن تُزَعِّج في الداخل، وأن تُخْتَرَمَ في الخارج، دائمًا تقريبًا.

وإِذَا حَدَّثَ في بعض الأحوال أن أصبحت هذه الأمة مركزَ مفاوضاتٍ أوروبًا كانت في ذلك أَكْثَرَ من الأخرِ إِيلاصًا وِصدقًا، وذلك بما أن وزراءها مُلْزَمون، في الغالب، أن يُسَوِّغوا سلوكهم أمام مجلس شعبي لا يُفَكِّن أن تكون مفاوضاتهم سِرِّيَّة، فيُضْطَرُّون أن يكونوا أناسًا أَكْثَرَ صلاحًا من هذه الناحية.

وبما أنهم يكونون، من بعض الوجوه، ضامين لأحوالٍ قد تنشأ عن سَيْرٍ مُعَوَّجٍ فإنهم يرون أن السلامة في سلوك أكثر الطُّرُق استقامةً.

وإِذَا كان لأشراف الأمة سلطانٌ مجاوزٌ للحَدِّ ذاتِ وقت، وكان للملك وسيلةٌ حَفْضِهِم بَرَفَعِ الشعب، كانت نقطة العبودية المتناهية بين ساعة حَفْضِ الأُكابر والساعة التي أخذ الشعب يَشْعُرُ فيها بسلطانِه.

وبما أن هذه الأمة حَضَعَتْ لسلطةٍ مُرادِيَّةٍ فيما مضى كان من الممكن أن تحافظ على أسلوبها في عِدَّةِ فُرُصٍ، فيزِي في الغالب وجودُ شكلِ حكومةٍ مطلقة على أساس حكومة حُرَّة. وبما أن لكلِّ مواطنٍ في هذه الدولة إرادته الخاصة من ناحية الدين، فيَسْتَبِرُ ببصائره الخاصة أو بأهوائه من حيث النتيجة، فإن الذي يَحْدُثُ هو: أن يُنَبِّئَ كُلُّ واحدٍ كثيرًا من عدم المبالاة تجاه جميع الأديان مهما كان نوعها مع حَفْلِ جميع الناس على اعتناق الدين المهيمن، أو أن يُغَارَ على الدين عامةً مع كثرة النَّحْلِ.

وليس من المُحال أن يكون في تلك الأمة أناسٌ لا دينَ لهم مطلقًا، وألَّا يريدوا، مع ذلك، معاناةَ حَفْلِهِم على تغيير ما يكون لهم من دينٍ عند وجوده، وذلك لِمَا يَشْعُرُونَ به أول وهلةٍ من كون الحياة والأموال تُعُودان غيرَ مِلْكِ لهم كِطراز تفكيرهم، فَمَنْ يَقْدِرُ على اغتصاب أحد الأمرين يُفَكِّنُه انتزاعُ الآخر.

وإِذَا وُجِدَ بين مختلف الأديان واحدٌ تُحاولُ إقامته بطريق الرِّقِّ كان ذلك أمرًا كريهًا، وذلك بما أننا نَحْكُمُ في الأمور بما نَجْعَلُ فيها من روابطٍ وتوابعٍ فإن ذلك الدين لا يبدو للثَّفَسِ مع فكرة الحرية مطلقًا.

ولا تكون القوانينُ ضِدَّ مَنْ يمارسون هذا الدينَ سَفَاكَةً مطلقًا، وذلك لأن الحرية لا تتمثل هذه الأنواع من العقوبات مطلقًا، غير أن هذه العقوبات تكون من شِدَّةِ الرَّدْعِ ما تُضنِّعُ معه كلُّ سوءٍ يُفَكِّنُ أن يُفْتَرَفَ عَمْدًا.

ومما يُفَكِّنُ حدوُّه على ألف وجهٍ أن يكون للإكليروس من قلة الاعتبار ما يكون لأبناء الوطن الآخرين معه كثيرُ اعتبار، وهكذا فإن الإكليروس يُفَضَّلُ احتمالَ عينِ الأعباء كالعُلَمانيين على

الانفصال مؤلِّفًا جماعةً واحدةً من هذه الناحية، ولكن بما أنه يحاول نيلَ احترام الشعب دائمًا فإنه ينفرد بحياة أكثر انزواءً وسلوك أكثر تحفظًا وعادات أكثر نقاءً. وبما أن هذا الإكليروس لا يستطيع حماية الدين، ولا أن يكون مَحْمِيًّا من قِبَلِ الدين، من غير قوةٍ لإكراهه، فإنه يحاول أن يُقْنِعَ، فيُرى صدورُ أسفارٍ رائعةٍ إلى الغاية عن قلمه لإثبات الوَحْيِ وعناية الموجود الأعظم. وقد يُخْذُث اجتنابُ مجالسه وألَّا يَزَادَ السَّمَاخُ له بإصلاح مساوئه نفسها، وأن يُفَضَّلَ، عن هَذَيَانٍ في الحرية، تركُ إصلاحه ناقصًا على معاناة ظهوره مُصْلِحًا.

وبما أن المراتب جزءٌ من النظام الأساسيِّ فإنها تكون أكثر ثباتًا مما في مكان آخر، ولكن الأعظم في بلد الحرية هذا يَزِيدُونَ دُنُوًّا من الشعب من ناحية أخرى، وتكون المراتب، إذن، أكثر انفصالًا، ويكون الأشخاص، إذن، أكثر اختلاطًا.

وبما أن للحاكمين سلطانًا متصاعدًا متجددًا كلَّ يوم فإنهم يكونون أكثر عنايةً بمن يكونون نافعين لهم مما يُمَسِّلِيهم، وهكذا يُرى هنالك قليلُ بطائنٍ وُتَدَمَاءَ ومُضَانَعِينَ، ثم أناسٌ من جميع طبقات هؤلاء الناس الذين يَحْمِلُونَ حتى على دَفْعِ خُلُوقِ البال إلى الأكارب.

ولا يُقَدَّرُ الناسُ هنالك بالمواهب أو بالخصائص التافهة، بل يُقَدَّرُونَ بالصفات الحقيقية، ولا يُوجَدُ من هذا النوع غيرُ أمرين: الثَّرَوَاتِ والمزية الشخصية.

ويكون هنالك تَرَفٌ مَكِينٌ قائمٌ على دقة الاحتياجات الحقيقية، لا على دقة الرِّهْوِ، ولا يُبْحَثُ في الأشياء عن غير الملائم التي وضعتها الطبيعة فيها.

وهناك يُتَمَتَّعُ بفيض كبير، ومع ذلك لا محلٌ للتوافه هنالك، وهكذا، بما أنه يوجد للأكثرين مالٌ أكثر من فُرْصِ إنفاقه فإنهم يستعلمونه على وجه غريب، فالذهنُ في هذه الأمة أكثر من الذوق. وبما أن الإنسان هنالك منهمكٌ في مصالحه دائمًا فإنه لا يكون لديه ذلك الأدبُ القائم على الفَرَاغِ، فالواقعُ أنه لا يوجد هنالك من الوقت ما يُقَصَّرُ عليه<sup>(١)</sup>.

ودَوْرُ الأدبِ لدى الرومان هو دَوْرُ قيام السلطة المُرَادِيَّةِ، فالحكومة المطلقة تُوجِبُ الفَرَاغَ، والفَرَاغُ يوجب الأدب.

وكلما كان في الأمة من يفتقرون إلى مداراةٍ فيما بينهم وإلى عدم الوقوع موقع الاستكراه وَجَدَ أدبٌ، غير أن أدب العادات هو الذي يجب أن يَمَيِّرُنَا من البرابرة أكثر من أدب الأوضاع.

ولا ينبغي للنساء أن يَعِشْنَ مع الرجال في الأمة التي يشترك كلُّ واحد من رجالها في إدارة الدولة على شاكلته، وإذن يَكُنُّ متواضعاتٍ، أي مُسْتَحْيَاتٍ، وهذا الحياء يوجب فضيلتهن، وذلك على حين يَقُوصُ الرجال، من غير دلالةٍ، في دَعْرِ يَدْعُ لهم جميع حريتهم وجميع بطالتهم.

وبما أن القوانين لم تُوضَعْ هنالك في سبيل فردٍ أكثر مما سبيل فردٍ آخر فإن كلَّ واحد يَعُدُّ نفسه ملكًا، فالرجالُ في هذه الأمة يكونون متحالفين أكثر من أن يَكُونُوا مواطنين.

(١) أي بيدي الإنجليز لكم قليلًا من الأدب، ولكنهم لا يبدون عدم أدب مطلقًا (ملاحظات حول إنجلترا).

وإذا كان الإقليم قد مَنَحَ أناسًا كثيرين روحًا جزوعًا وأبصارًا واسعة في بلد يُعْمُ النظام فيه على جميع الناس بنصيب في الحكومة وبمصلح سياسية فإنه يُحَدِّث عن السياسة كثيرًا فيه، ويُرَى هنالك أناسٌ يَقْضُونَ حياتهم في حساب الحوادث غير الخاضعة للحساب نظرًا إلى طبيعة الأمور وصروف الدهر، أي طبيعة الناس.

وفي الأمة الحرة لا يُبَالِي، غالبًا، بكون الأفراد يُحْسِنُونَ الحُكْمَ في الأمور أو يُسَيِّئُونَهُ، فيكفي حكمهم في الأمور، ومن هنا تُخْرَجُ الحرية التي تُضْمَنُ نتائج هذه الأحكام نفسها.

وكذلك فإن من المُضِرِّ على السواء في الحكومة المستبدة أن يُحَسِّنَ الحكم في الأمور أو يُسَاءَ، فيكفي أن يُحْكَمَ في الأمور لِضَدْمِ مَبْدَأِ الحكومة.

ومن الناس كثيرًا لا يُهْمُهُمْ أن يَبْرُؤُوا أحدًا، فَيُسَلِّمُونَ أمرهم إلى هواهم، ومُعْظَمُ ذوي الفهم يَشْقَوْنَ بفهمهم ذاته، فهم بما يخالجهُم من استخفافٍ بالأمور ونفورٍ منها يكونون تعساء مع وجود عوامل كثيرة في ألا يكونوا هكذا.

وبما أن أحدًا من الأهلين لا يخشى الآخر فإن هذه الأمة تكون فخورًا، وذلك لأن فخر الملوك لا يقوم على غير استقلالهم.

والأمة الحرة فخورة، وَيَسْهُلُ على الأمم الأخرى أن تكون صُلْفًا.

ولكن بما أن هؤلاء الكثيري الفخر يعيشون في أنفسهم كثيرًا فإنهم يكونون في الغالب بين أناسٍ مجهولين، وهم يكونون جَزُعًا فيُرَى فيهم، في مُعْظَمِ الأوقات، مزيجٌ غريبٌ من الحياء السيئ والعُجْب.

وتُظْهِرُ أخلاقُ الأمة على الخصوص في أعمال الروح التي يَرَى فيها أناسٌ جامعون لحواشهم فيفكِّرون في الأمور وحدهم.

ويعلمنا المجتمع أن نُحَسِّنَ المهازي، وتجعلنا الغزلة أكثر صلاحًا للشعور بالنقائص، وما يكتبون من أهاجي يكون داميًا، ويُرَى عندهم جوفينالون كثيرين قبل أن يجدوا رجلًا مثل هُوراس.

ويكذب المؤرخون في القليكات المُطلقة إلى الغاية، وذلك لأنهم عاطلون من حرية قول الحقيقة، وأما في الدول الحرة إلى الغاية فإنهم يَكْذِبُونَ لذات حريتهم التي تؤدي دائمًا إلى الانقسام، فيكون كل واحد عبدًا لمُبْتَسِرَاتِ جِزْبِهِ كما يكون لمُبْتَسِرَاتِ مُسْتَبَدِّ.

ويكون عند شعرائهم غِلْظَةٌ الإبداع الأصلية هذه في الغالب أكثر من الرفقة التي يُنعم بها الذوق، وهنالك يشاهد شيء قريب من قوة ميكل أنجلو أكثر من لطف رفائيل.

